نقد الإستراتيجية الصينية حيال الدول العربية

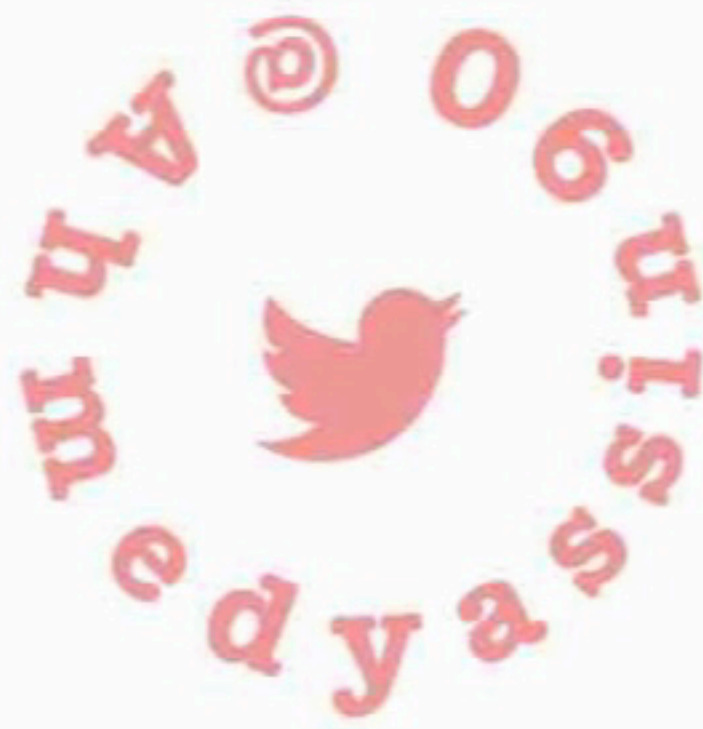


الاستاذ الدكتور
كاظم هاشم نعمة

آمنة للنشر والتوزيع
من أجل مجتمع أرقى



نقد الإستراتيجية الصينية
حيـــال الـــدول العربية


@Ahmedyassin90

نقد الإستراتيجية الصينية

حيـــال الـــدول العربية



الأستاذ الدكتور

هاشم كاظم نعمة

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2018/10/204)

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية او اي جهة حكومية اخرى



دار آمنة للنشر والتوزيع

الأردن – عمان – شارع الجامعة الأردنية – مقابل كلية الزراعة (الجامعة الأردنية) مجمع سمارة التجاري (233) الطابق الأرضي

تلفون: +962 0799670131

amnah2m@yahoo.com

amnahjamil@gmail.com

find us:

tumbler google+ linkedin facebook twitter

فهرس الكتاب

المقدمة

فِي الشرقِ تنينٌ راقداً هناك ما يزال   إذا أفقته سوف يصيب الأرضَ زِلزالُ

"نابليون بتصرف"

أيُمْـضي تِنينٌ عُمرَه في بُرْكَةِ مــاءِ   أم يَمتطي برقاً قاصدا إلى السمـــاءِ

"شعر صيني قديم بتصرف"

لم يكن للوطن العربي نصيب في تطور الإستراتيجية العليا الصينية حتى صدور الوثيقة الرسمية في يناير 2016، وذلك على الرغم من أن العلاقات الصينية العربية كانت قد تأسست رسميا في مايو 1956 عندما اعترفت مصر بالصين، وشهدت الفترة ما بين 1948-1956 محاولات لتعزيز العلاقات بين الصين والدول العربية والأحزاب الشيوعية، إلا أن الأمر اقتصر على الجوانب الاقتصادية والإيديولوجية. ويعود التلكؤ في تعزيز العلاقات الصينية العربية إلى عوامل عديدة. فعلى الصعيد الفكر الإستراتيجي لم تكن الصين قد بلورت لها إستراتيجية عليا قومية عالمية الأبعاد منشورة رسميا، فقد انصرفت الصين بعد الثورة إلى تثبيت قواعد النظام السياسي والتركيز على مسألة الأمن القومي ووحدة التراب القومي والبدء في عملية تنمية قومية بالاعتماد على مقومات الاقتصاد الصيني الزراعي وتحديث الصناعة. وكان الاتحاد السوفيتي صاحب الفضل في مساعدة الصين في تنميتها الاقتصادية. وعلى صعيد العلاقات الإقليمية والدولية لم تكن الصين صاحبة سياسة خارجية ناشطة، بل اتبعت المواقف السوفيتية في مواجهة الغرب بزعامة الولايات المتحدة.

وفي الستينات طفحت الخلافات الصينية السوفيتية في العلاقات بين البلدين وابتعدت الصين عن الخط السوفيتي، وعندما أصبحت لها حيازة القدرة النووية الدفاعية عثرت على فرصة تاريخية في الانخراط في علاقات مثلث أمريكي-سوفيتي-صيني ضمنت لها أمنها القومي في مواجهة تهديد من الغرب متمثلا في الاتحاد

السوفيتي ومن الجوار الجغرافي الذي كانت الولايات المتحدة قد أقامت فيه هياكل تحالفات عسكرية أمنية ونشرت فيه القواعد العسكرية وعززت وجودها البحري.

ومن جهتها فإن الدول العربية لم تسع لتعميق العلاقات العربية الصينية إلا في نطاق حركة عدم الانحياز وفي قضايا مقاومة الاستعمار وتأييد حركات التحرر الوطني. وكانت اعتبارات الحرب الباردة من بين القيود الصارمة على توجه السياسة العربية صوب الصين. وبسبب وهن الاقتصاد الصيني فإن التعاون الاقتصادي بين الصين والدول العربية كان ضعيفا.

وأمام أثقال الدور والنفوذ الأمريكي والسوفيتي لم يكن للصين من ساحات لدور فاعل في السياسة العربية سوى ترويج الخطاب الإيديولوجي في مواجهة الغرب والاتحاد السوفيتي، فضلا عن دعم بعض الحركات اليسارية في إطار نظرية تصدير الثورة الشعبية.

لقد انفتحت الصين على عالمها المجاور وما بعده في 1979 بتبني القيادة الصينية ما بعد الماوية نهجاً إصلاحياً تنموياً لا يركز على الداخل بل يشرع من الخارج. وعزمت القيادة الجديدة على أن تنخرط الصين في اقتصاد العولمة ليكون البوابة الإستراتيجية لولوج الصين إلى الاقتصاد العالمي والسياسة الإقليمية والدولية، ورأت أن فرص الصين إيجابية لترقى إلى منزلة القوة الكبرى بعدما كانت حبيسة في إقليمها ومكبلة بالطوق الأمريكي والسوفيتي.

واستدعى تنفيذ هذا النهج الجديد أن يكون بين يدي القيادة الصينية" رؤية" أو "إستراتيجية" تهتدي فيها لبلوغ الهدف الأعلى ألا وهو التنمية الاقتصادية التي فيها مقومات نهوض الصين سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. وجرى جدل معمق في صوغ هذه الإستراتيجية ولم تكتمل عملية الصوغ إلا بعد أن استطاعت الصين أن تعثر لها على روابط متينة يوثق فيها ومقبولة من قبل دول جوارها والقوتين الأساسيتين المهيمنة.

لقد اختارت القيادة الصينية أن تعدل عن صوغ إستراتيجية عليا قومية على غرار ما كان عليه الحال في الفكر الغربي الإستراتيجي، ورجح عندها أن تضع لنفسها خارطة طريق مرحلية ومتوجهة لإدارة علاقات الصين مع أقاليم منتقاة محددة أهدافا ووسائل لبلوغها.

وقد ترتب على غياب إستراتيجية عليا صينية رسمية ومعلنة جدل أكاديمي في داخل الصين وفي الغرب في قضية هل أن للصين إستراتيجية عليا قومية حقا. ومع نهوض الصين وتجلي مكامن قدراتها شاع في الفكر الغربي أطروحة أن الصين تمثل" تهديداً صينياً"، بعدما تهاوت الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وتكونت بيئة إستراتيجية عالمية أصبحت فيها الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة لتسود وتهيمن وتقود وتوجه وتكيّف النظام الدولي على هدى من إستراتيجيتها في الهيمنة العالمية، وبعدما سقطت أطروحة الصراع الإيديولوجي وتمت الغلبة للفكر الليبرالي الرأسمالي الغربي.

إن بيئة ما بعد الحرب ألزمت الصين بأن يكون لديها بوصلة للإبحار في عالم العولمة والفرص الإستراتيجية التاريخية، ومع نمو القدرات الصينية تعززت الثقة في النفس، ومع توسع المصالح في القارات تطلب الأمر تبني خيارات إستراتيجية للدفاع عنها، ومع رسوخ التنمية " السليمة"، كما ينعتها الصينيون، أصبحت معضلة إدامتها قضية حيوية إستراتيجية، فالاعتمادية الاقتصادية المتبادلة لا يمكن أن تدار بسياسات فعل ورد فعل، بل أن هناك تحديات سياسية واقتصادية وأمنية وفكرية، وبالتالي لا مفر من أن تصوغ الصين لنفسها إستراتيجية عليا قومية.

لقد كان اقتراب الصين من عالم ما بعد الإصلاحية والانفتاح يستند إلى الانخراط في العالم من بوابات إقليمية بدء بالقريب من الصين، وكانت مجموعة دول جنوب شرق آسيا هي المحطة الأولى التي انخرطت الصين مع دولها في علاقات اقتصادية وسياسية واهتدت بتوجيهات وإرشادات من القيادة أكثر مما كانت مهتدية بوثيقة إستراتيجية. إن هذا الإقليم القريب فيه بيئة تنمية وفرص استثمار ووجود أمريكي

أمني ولا يعيق قدوم الصين إليه نزاعات فيه سوى قضية تايوان. لقد أعطت الصين حركتها صوب قبلة جنوب شرق آسيا مبحرة على سفينة جيواقتصادية وليس بنوايا جيوبوليتيكية وجيواستراتيجية، بهدف أن لا تثير هواجس أمنية عند دول الإقليم أو لدى اليابان والهند، والأكثر من هذا، الولايات المتحدة.

وبعد أن تفكك الاتحاد السوفيتي ووهن النفوذ الروسي في إقليم وسط آسيا وأصبح الإقليم فضاء تنافس إقليمي بين الصين وروسيا التي أرادت أن تبقي على نفوذها في الإقليم، وقدوم الولايات المتحدة لملأ الفراغ واقتراب البابان والهند وتركيا وإيران، أدركت الصين أن إقليم وسط آسيا له أهمية إستراتيجية في الأمن الصيني، هذا من جهة، وإنه حيوي في التغلب على تحديات التنمية المستديمة كونه غني بالطاقة وقريب جغرافيا من المناطق الغربية الصينية التي تخلفت عن الانتفاع من التنمية الاقتصادية الصينية، كما إن الإقليم أصبح مرتعا لتهديدات غير تقليدية متمثلة بالإسلام السياسي الجهادي الذي يهدد وحدة تراب الصين بتبنيه العمل العسكري في كسنجيان(تركمستان الشرقية) وعدم الاستقرار في أفغانستان وتمركز الولايات المتحدة فيها عسكريا. ولهذه الأسباب اقتربت الصين من فضاء وسط آسيا بإستراتيجية إقليمية تتواءم مع المصالح والأهداف المعطيات الإقليمية والدولية والقدرات الصينية، والتي كانت ما تزال تتمثل في قوتها الاقتصادية الصاعدة بسرعة. لقد عرضت الصين نفسها على جوارها قادمة على عربة " جيواقتصادي" وليس جيوبوليتيكية او جيواستراتيجية.

إن التنمية الاقتصادية الصينية والانخراط الواسع والعميق في اقتصاد العولمة أفضى إلى أن تخرج الصين إلى الأقاليم البعيدة عن جوارها المباشر، وكانت إفريقيا تجذب الصين إليها. فقد انسحب السوفيت وأغفلت روسيا إفريقيا وتيسرت الفرص للصين لتعزز علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا. فالصين مؤيد تاريخي للدول الإفريقية ولا تضمر توسعا أو كولنيالية أو استعمارا تقليديا كذاك الذي عرفته إفريقيا من جانب الغرب. إن افتقار الصين إلى الموارد الطبيعية اللازمة لإدامة التنمية السلمية،

خاصة الطاقة، والبحث عن فرص استثمار دفع بالصين إلى أن تقدم إلى إفريقيا في إطار إستراتيجية التعاون الاقتصادي السلمي والشراكة الاقتصادية والمنافع المشتركة. وهكذا أكست الصين إستراتيجيتها في إقليم القارة الإفريقية برداء جيواقتصادي.

إن العولمة حملت الصين إلى ساحات السياسة الدولية عالميا، فكانت أمريكا اللاتينية الخطوة التالية في حركة السياسة الصينية. وكما هو عليه الحال في تعامل الصين مع الأقاليم الأخرى أسست الصين سياستها حيال دول أمريكا اللاتينية على أس جيواقتصادية مع التكيف مع واقع السياسة الدولية في فضاء أسيا- المحيط الهادي الذي تريد كل من الولايات المتحدة واليابان أن تُحجم الدور الصيني فيه وتطبق على حركتها في سياق إستراتيجية الاحتواء الأمريكي، والتي أخذت هويتها في عهد إدارة أوباما ونعتت" التمحور في الشرق".

إن قيام الاتحاد الأوروبي كمعقل للاقتصاد العالمي، فيما بعد الحرب الباردة، وتوسع عضويته إلى وسط وشرق أوربا، وسعيه للفلاة من قبضة الولايات المتحدة التي تلازمت مع الحرب الباردة والتهديد السوفيتي جذب الصين إليه. وقد حرصت الصين على أن تدير علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي على أساس العلاقات الاقتصادية دون التورط في العلاقات الروسية الأوروبية، وتستخدمها كروافع في وجه المقيدات الأمريكية على مسيرة التنمية الصينية كون أن السوق الأوروبية مصدر استثمار وتقنية، ومجال يتيح للصين ان تتمحور فيه بإستراتيجية " التمحور في الغرب"، لمقاومة إستراتيجية الولايات المتحدة في التمحور في الشرق.

إن تطور الإستراتيجية العليا الصينية الشاملة جاء تدريجيا، بعدما تعززت القدرات القوة الشاملة بمضامينها العسكرية والاقتصادية والسياسية والفكرية. وقد عالجت دراسات صينية رسمية وأكاديمية وكذلك دراسات غربية تطور تلك الإستراتيجية وخلصت إلى إن الصين لا تختلف عن بقية القوى الكبرى من حيث اهتداء سياستها

المنيـة والخارجيـة بإسـتراتيجية عليـا شـاملة قوميـة. ويـرى الصـينيون أن الإسـتراتيجية الصينية من طينة تختلف عن الإستراتيجية الغربية.

أولاً، أن الإرث الإستراتيجي الصيني دفاعي وليس تعرضي.

ثانياً، إن العقل الإستراتيجي الصيني يمجد العمل الإستراتيجي غير الحربي-العسكري.

ثالثاً، إن العالم يقوم على الانسجام وليس النزاعات.

رابعاً، إن السلطة لا تقوم على القوة بل العدل، ولا تأتي الطاعة بالقسر بل بالرضا،

خامساً، لا يسود في العـالم قـوة واحـدة، بـل إن التعدديـة تـفضي إلى الأمـن والاسـتقرار والسلام والتنمية.

لقد كان العالم العربي خارج الشاشة الإستراتيجية الصينية لفترة دامت ستين سنة. واتضح للعقل الإستراتيجي الصيني أن الرسم الكلي للإسـتراتيجية العليـا الشـاملة الكونيـة فيـه" ثقب أسـود". وفي المرحلـة الراهنـة مـن تطـور التنميـة السـلمية والتحـديات الداخليـة والاقتصادية والسياسية والاجتماعيـة التـي تواجههـا، والمعطيـات الإقليميـة والدوليـة في المنطقة العربية وما تتميز فيهـا مـن خصـائص، اتضـح أن المنطقـة العربيـة لا يمكـن أن تبقى غائبة عـن الفكـر الإسـتراتيجي الصـيني. فقـد أصـبحت التنميـة السـلمية تعـيش "مِحنةً" إدامتها. والدول العربية حلقـة هامـة اقتصـاديا وجيوبوليتيكيـا وتمثـل إشـكالية إستراتيجية لا يمكن الفرار عنها. فلا بد من ردم " الثقبِ الأسودِ".

والعرب ليسوا بالغرباء على الفكر الإستراتيجي الصيني تاريخيا، بل هناك شـواهد كثـيرة على العلاقات التاريخية بين الطرفين. وفي القـرن السـادس عشر أبحـر الادمـيرال (شـينغ هي) إلى بحر العرب وشرق أفريقيا يحمل معه السلع والثقافة والدبلوماسية الناعمة.

لقد أودعت الصين في الوثيقة الرسمية " السياسة الصينية حيال الدول العربيـة" نظرتهـا التاريخية إلى العلاقات الصينية العربيـة، والأهـداف المركزيـة ووسـائل بلوغها،والمقاربـة الفلسـفية لمـدرك الواقـع ومسـتقبله وتحليلهـا للبيئـة الإقليميـة والدوليـة، والتحـديات

والتهديدات التي تواجه الصين من المنطقة، ومجالات التعاون ما بين الصين والدول العربية.

لقد اختارت الإستراتيجية الصينية أن تقدم إلى العالم العربي بالقوة الناعمة وليس القوة الصلبة. إن الأخيرة من إرث الاستعمار والتفوق والعلوية والاستغلال والإذلال الذي اقترن بالقوى الغربية، أما القوة الناعمة الصينية فهي تنبع من نظام أخلاقي تمثل في تاريخ الصين في علاقاتها مع كيانات جوارها والشعوب الأخرى التي تعاملت معها. وتؤكد القوة الناعمة على التعاون في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة وتبتعد عن كل ما فيه مظهر لإرغام الطرف الآخر. ويعتقد الصينيون أن مكونات قوتهم الناعمة تجد لها استجابة إيجابية عند الدول العربية، طالما ان العرب والصينيين قد استعمروا وأذلوا واستغلوا.

إن العلاقات الاقتصادية الصينية العربية مفتاح لفهم الإستراتيجية الصينية حيال العرب، من بين مفاتيح أخرى، لكن هذا البعد هو المحور الأساسي. إن العرب مصدر الطاقة التي تفتقر إليها الصين ويتزايد افتقارها لها مع تنامي تنميتها. ومع ان للصين مصادر طاقة أخرى مثل روسيا وإفريقيا وإيران وأمريكا اللاتينية، إلا أن الطاقة العربية مصدر أساسي للصين. وقد تحولت الصين وشرق آسيا إلى السوق الرئيسي للنفط العربي، خاصة السعودي. ومثلما إن الصين تسعى لتتمحور في الغرب فإن العرب يسعون إلى التمحور في الشرق. وفي الاقتصاد العربي فرص لاستثمارات صينية.

وقد جاءت الوثيقة الصينية حيال العرب متزامنة مع المبادرة الإستراتيجية لإدارة الرئيس تشي جينبنغ في "الحزام الواحد والطريق الواحد"، والتي للدول العربية فيها أكثر من دور. فمن الناحية الاقتصادية سيصبح الفضاء العربي الاقتصادي مرتبطا بالتنمية السلمية الصينية من حيث دوره الاقتصادي في إدامتها. ومن الناحية الجيوبوليتيكية فإن الفضاء العربي سيكون جسرا بين الصين والغرب الأوروبي، والطريق إلى التمحور الصيني في الغرب. ومن الناحية الإستراتيجية، فإن المبادرة

تتكتم على البعد الكامن فيها وهو أن تعتلي الصين منزلتها كقوة عظمى ورائدة وقائدة وصائغة لنظام دولي جديد محوره الصين. إن الصين ليست قوة يستثنيها التاريخ عن ما يقترن بالقوى الكبرى التي عاشت فترات نهوضها واندثرت.

إن الاعتبارات الأمنية الصينية من بين الدوافع وراء صوغ إستراتيجية حيال الدول العربية. صحيح أن العرب لا يمثلون تهديدا عسكريا تقليديا ومباشر للأمن القومي الصيني، لكن المنطقة قد تحولت إلى مصدر رئيسي لأمن غير التقليدي المتمثل في تهديدات الإسلام السياسي الجهادي والذي بدأ يستهدف الصين في وحدة ترابها وتماسكها السياسي والاجتماعي. إن كسنجيان" تركستان الشرقية" هي الخاصرة الرخوة في الأمن غير التقليدي الصيني، وباقتراب الصين من العرب بإستراتيجية واضحة فإنها تسعى إلى التعاون مع الدول العربية في مواجهة هذا التهديد المشترك. وللصين نظرتها الفلسفية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية والدينية لظاهرة الإرهاب وتجتهد في تقديم الحلول لها في إطار تعاون ثنائي وإقليمي وعالمي، ولا ترى أن العمل العسكري الحل المناسب والناجع، بل أنها تراهن على التنمية والشراكة الاقتصادية والكسب المشترك لاجتثاث جذور الإرهاب.

إن تزايد وتنوع واتساع المصالح الجوهرية الصينية لتطال الفضاء العربي يجعل من مسألة أمن وضمان الوصول إليها قضية إستراتيجية، وهو الأمر الذي لا يمكن للصين أن تؤمنه بإستراتيجية القوة الناعمة بذراعها الاقتصادي والسياسي، بل لا مفر من أن يكون للصين آليات القوة الصلبة وإستراتيجية دفاع عسكرية ولهذا تتطور وتتحسن القدرات العسكرية الصينية وعلى وجه الخصوص القوة البحرية. إن البعد الجغرافي وفقدان الحلفاء والأصدقاء على الطريق من الصين إلى فضاء مصالحها دفعها إلى أن تقدم على خيار القوة العسكرية التقليدية، فأنشأت لها أول قاعدة بحرية في المياه البعيدة في الفضاء العربي في جيبوتي. وتزعم أنها لإغراض خدمية بحرية، بيد أنها تقع إلى جوار قواعد أمريكية وفرنسية ويابانية، وتطل على باب المندب عنق خطوط النقل التجاري والطاقة، وتشرف على بحر العرب والخليج

العربي وعلى البحر الأحمر، والساحل الشرقي لإفريقيا، وتراقب إفريقيا، وتجلس عند غرب المحيط الهندي. ولا يمكن الوثوق بأن قاعدة جيبوتي هي الأخيرة.

إن الإستراتيجية الصينية حيال الدول العربية تتيح للدارس أن يقترب منها من بوابات عديدة، ففي وسع الباحث أن يحمل الوثيقة على محمل ما جاء فيها من مفاهيم ومصطلحات ودلالات، بيد أن ذلك، لا يعين كثيرا على سبر مضامينها.

إن الوثيقة تمثل الرؤية الصينية التي يأتي عليها الخطاب السياسي الرسمي والأكاديمي المتعاطف معه. وفحواه أن الصين تؤسس إستراتيجيتها على عامود العلاقات الجيواقتصادية ليس إلا، وفي الوثيقة من الشرح المفصل في هذا الصدد ما يجعل المرء منساقا مع هذا التفسير.

ومع ذلك، ثمة أسئلة كثيرة تثيرها الوثيقة وتحاول الإجابة عنها، لكن ليس من الممكن الاطمئنان إلى جواب شاف:

هل أن العصب الأساسي في الوثيقة هو الاعتبارات الجيواقتصادية حقا؟

هل أن الإستراتيجية الصينية لا تتشارك في خصائصها مع إستراتيجيات القوى الكبرى الأخرى؟

هل أن الصين ستعدل عن سلوك القوة الكبرى-العظمى في علاقاتها مع الدول العربية؟

هل ستبقى الصين بعيدة عن التورط في سياسة المنطقة المشحونة بالنزاعات الداخلية والبينية؟

هل أن الصين ستتمسك بخيار الجيواقتصاد أم أنها سوف تصبح قوة وفاعلا جيوبوليتيكيا وجيوإستراتيجا في سياسة المنطقة؟

هل أن إستراتيجية الصينية موجهة إلى الإقليم كونه نظاما إقليميا أم أنها تراه جزء من إستراتيجيتها الشاملة كونيا؟

هل يرجح عند الصين تنفيذ إستراتيجيتها على مستوى الثنائي كل طرف عربي حسب قيمته أم المؤسسي عبر جامعة الدول العربية؟

كيف ستواجه الصين تحديات القوى الإقليمي مثل تركيا وإيران وإسرائيل وانعكاسات ذلك على القضايا العربية؟

كيف ستتعامل الصين مع التحدي الأمريكي فهل ستختار توزيع الأدوار والتوافق في المصالح أم أنها سوف تنيب عن الاتحاد السوفيتي في التنافس في الفضاء العربي؟

كيف سوف يستجيب العرب للمبادرة الصينية؟

لقد كدحت الصين في أن تقدم نفسها قوة نزيهة صادقة مشاركة شفافة ناهضة وذات تنمية سلمية، ولا تبيت نوايا توسعية، ولا ترمي إلى قيام أحلاف وبناء قواعد، ولا تنشد تسيدا أو قيادة للعالم، ولا تزمع دك النظام الدولي الغربي، ولا تتورط في نزاعات إقليمية، ولا تستقطب قوى، ولا تستأثر بمنافع علاقات اقتصادية، ولا ترفض الشراكة والكسب المشترك، ولا تُلزم دولة على الأخذ بمنهاجها، ولا تنادي بإيديولوجية عالمية، ولا تتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، ولا تنتهك مبدأ السيادة ولا تدعو إلى الحلول العسكرية للمشاكل الدولية، بل بالوسائل السلمية، ولا تنتهك قواعد القانون الدولي، ولا تسلك سلوك سياسة خارجية خارج الشرعية الدولية للأمم المتحدة.(إستراتيجية اللات)

لقد تصدت هذه الدراسة إلى الاقتراب من تحليل الوثيقة بالنقد وتقديم تفسيرات لمضامينها الظاهرة وملامسة مكامنها الباطنية، وتُشرع الباب أمام الباحثين للإتيان بتفسيرات أخرى.

نورشوبنك- السويد

أيلول-سبتمبر/2017

Norrköping - Sverige

September /2017

الفصل الأول

الجدل في الإستراتيجية العليا الصينية

المفهوم

يحتدم الجدل بين الأكاديميين والمحللين السياسيين بشأن الإستراتيجية العليا الصينية منذ أن انطلقت القيادة الصينية في عملية الإصلاح والانفتاح في 1979 ، ومع كل إدارة جديدة يتقدم الدارسون للعلاقات الدولية الصينية بتفسيرات جديدة وأضافت إلى الأطروحات السابقة حول الإستراتيجية الصينية، ولا مفر من الإشارة إلى أن هناك صعوبة في البحث في هذا الموضوع بالمقارنة مع دراسة الإستراتيجية العليا للقوى الكبرى الغربية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وذلك لأن الحكومة الصينية لا يصدر عنها وثائق رسمية كتلك التي تصدر في الغرب، ولكن في التسعينيات بدأت بإصدار الوثائق البيضاء في الإستراتيجية الصينية وفي سياسة الدفاع والعقيدة العسكرية، ومع هذا، فإن زخم وعمق وتشعب الدراسات في الإستراتيجية الصينية يأتي من الغرب حتى كاد أن يصبح " صناعة" غربية. وثمة أسباب وراء ذلك.

أولاً، لقد دأب الاتحاد السوفيتي، من قبل، والصين في عهد ماو إلى التكتم على المواقف والتحليلات الأكاديمية المنشورة خشية أن يطلع عليها الخصوم في الغرب.

ثانياً، إن المقاربة النظرية للتحليلات كانت تستقي من الافتراضات ومناهج البحث الماركسية – اللينينية ذات التوجه نحو التحليل الاقتصادي والحتمية في تحديد دوافع التطورات وخواتمها وتكاد تكون متطابقة وتحاكي التحليلات والتفسيرات الرسمية.

ثالثاً، إن الكتابات الأكاديمية في الغرب ركزت على الاتحاد السوفيتي كونه القوة العظمى والقطب الثاني في النظام الدولي والقوة النووية الموازنة للولايات المتحدة ومركز حلف وارسو في مواجهة حلف الأطلسي والمنافس والخصم والعدو للولايات المتحدة والغرب والرأسمالية.

رابعا، إن الاتحاد السوفيتي كان يخوض مواجهات مع الولايات المتحدة والغرب في السياسة الدولية على صعيد المؤسسات الدولية والعلاقات الثنائية وفي دول العالم الثالث، ويصدر إيديولوجيته ويدعو إلى تغيير النظام الرأسمالي العالمي واستبداله بالاشتراكية.

خامساً، إن السياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولجت في حرب باردة بين الشرق بزعامة الاتحاد السوفيتي والغرب بقيادة الولايات المتحدة وكانت بقية القوى منخرطة في تحالفات مع كل منهما في جبهتين جيوبولتيكية وتسيد كل منهما في جبهته.

سادساً، إن الصين حتى مطلع الستينات كانت تسير في ركاب الاتحاد السوفيتي وسعت بكين إلى عدم خوض جدل أو خلافات مع الاتحاد السوفيتي ، على الرغم من وجود أسباب كثيرة للاختلاف، ولذلك ، لم يكن نصيب الصين في الدراسات الأكاديمية وعند المحللين السياسيين كبير من حيث الاهتمام بالتطورات في الصين.

سابعاً، إن الصين كانت منشغلة في ترتيب بيتها الداخلي وعلى درجة من الوهن الاقتصادي والعسكري الأمر اللذي قيدها في أن تكون فاعلاً ناشطا إقليمياً ودولياً وقد اعتمدت الصين في الخمسينات على الدعم السوفيتي في مجال التعاون الاقتصادي والتقني والصناعي والعسكري.

ثامناً، لم يكن أمام الصين من وسائل فاعلة في السياسة الدولة غير الإيديولوجية، لذلك، ركزت القيادة الماوية على الإبعاد الإيديولوجية في مواجهة الغرب وتبنت النزعة الثورية الداعية إلى تغيير الوضع القائم في النظام الدولي بتغيير قواعده ومؤسساته واستبدالها بالنموذج الاشتراكي العالمي. فكانت الإستراتيجية الصينية والسياسة الخارجية تستند إلى الإيديولوجية الثورية في مواجهة الغرب الرأسمالي واقتصر دعمها لدول العالم الثالث على الخطاب الإيديولوجي والمساعدات الاقتصادية المحدودة والتأييد السياسي.

تاسعاً، حتى مطلع السبعينات لم تكن الصين قد شغلت منزلتها كعضو دائم في مجلس الأمن وصاحب حق النقض، ولذلك، لم يكن لها دور في القضايا الدولية التي كانت تناقش ويقرر بشأنها في الأمم المتحدة.

عاشراً، لم تكن القيادة الصينية ذات ثقة بالنفس في تبني إستراتيجية عالمية الأبعاد سياسياً واقتصادياً وعسكرياً سوى البعد الإيديولوجي.

لقد بزغت أهمية الصين في السياسة الإقليمية والدولية بعد الانشقاق الإيديولوجي وفي المصالح والقومي بين الصين والاتحاد السوفيتي في مطلع الستينات[1]. وتعمقت الخلافات وتحولت إلى خصومة وعداء بين القوتين وانتقلت الصين من لاعب يقف إلى جانب أو خلف الاتحاد السوفيتي إلى لاعب ثالث في علاقة مثلث قوة صاعدة – الاتحاد السوفيتي-الولايات المتحدة. ومع أن النظام الدولي حافظ على هويته القطبية الثنائية، إلا أن الصين كانت طرفاً فيه له أهميته في التوازن الدولي وأقامت معه الولايات المتحدة علاقات تطبيع ثم تعاون بهدف تقييد الاتحاد السوفيتي واحتواءه من داخل إيديولوجيته بالفاعل الصيني. ولقد اختلفت وجهات نظر بكين وموسكو في قضايا عددية قيادية وإيديولوجية وسياسية واقتصادية لأن التجربة الصينية في الثورة غير التي عرفها الاتحاد السوفيتي. وبلغ الانقسام ذروته عندما أوقف خروشوف المساعدات عن الصين في أغسطس 1960. فقد كانت الصين دولة زراعية غير نامية وكان الاتحاد السوفيتي قوة اقتصادية صناعياً، وكانت الثورة في روسيا في المدن ويقودها العمال في حين انطلقت الثورة في الصين في الريف وتحركت نحو المدن. ومع نمو الاقتصاد السوفيتي أصبح به حاجة للتعاون مع الاقتصاد العالمي دون خشية من الامبريالية .

وفي حين أن ماو ركز على خطر الامبريالية، كان خروشوف من جانبه بعد أزمة كوبا في 1962 أكثر استعداداً للتفاهم مع الولايات المتحدة ولإدخال إصلاحات اقتصادية داخلية ونقد الستالينية، ليصبح ماو يمثل التوجهات اليسارية في التنمية والعلاقات مع الغرب الرأسمالي والامبريالي. ففي الجانب السياسي رأى ماو أن "

الامبرياليين نمور من ورق"، بينما أدرك خروشوف عواقب فقدان السيطرة على الأزمات في بيئة التوازن النووي واحتمال التصعيد في الأزمة إلى سقف لا تحمد عقباه. وكانت موسكو تدعو إلى التعايش السلمي مع الغرب، أما بكين فقد رأت أن هناك بيئة دولية صالحة لتحويل الحرب العالمية إلى حرب ثورية، وأن التصالح مع الغرب إنما هو ضرب من الاستسلام له، ولا تثق القيادة الماوية بالاجتهاد السوفيتي بأن صراع الطبقة العاملة العالمية يمكن أن يبلغ أهدافه بالطرق السلمية، وتبنت الصين الثورة الثقافية ضد التيارات الإصلاحية داخل الحزب. وتوجهت بكين نحو التحرر من النفوذ والسيطرة السوفيتية داخل المعسكر الشرقي وأيدت بعض الأحزاب الشيوعية في خلافاتها مع الاتحاد السوفيتي.

وعلى الصعيد الإقليمي والدولي فقد تحركت بكين إيديولوجيا في العالم الثالث، ودعمت كوريا الشمالية في الحرب الكورية، وفي 1955 برزت الصين كطرف أساسي في حركة عدم الانحياز. وجرت مواجهة مسلحة بين الصين وتايوان في 1955 وأدركت بكين حينها أن ليس لها من القوة العسكرية والرادع لتقييد الولايات المتحدة التي ردت على الهجوم الصيني بقوة. وفي 1958 حاولت الصين ضم تايوان بشن هجوم عليها وذلك في أعقاب الثقة بأن الاتحاد السوفيتي سوف يقف إلى جانب الصين ويردع الولايات المتحدة بعدما أفلح السوفييت في تجربة قدراتهم الصاروخية (سبوتنك) في 1957. فقد قال ماو " أرى أن الموقف الدولي الراهن قد بلغ نقطة التحول " و" هناك اليوم ريحان في العالم، ريح الشرق وريح الغرب... وإن ريح الشرق سوف تغلب ريح الغرب أي أن قوة الاشتراكية تفوق قوة الامبريالية ". وفي سبتمبر 1958 أشارت واشنطن إلى أن الولايات المتحدة سوف تأتي للدفاع عن الجزر. وترددت موسكو في إعطاء بكين التزاماً بأنها سوف تدافع عنها سكرياً في مواجهة قد تقود إلى حرب نووية ما لم يكن لموسكو دور في رسم السياسة العسكرية الصينية . وفي أعقاب أزمة تايوان أوقف الاتحاد السوفيتي

التعاون النووي مع الصين وفي 1960 سحبت موسكو خبراءها من الصين وأوقفت المساعدات الاقتصادية .

وزادت القناعة عند القيادة السوفيتية بأن الصين تمثل تهديداً للمصلحة السوفيتية، وأن الجدل في خلافات في نطاق إيديولوجي ليس سواء تغطية لاختلافات عميقة في الموقف من الولايات المتحدة والغرب ومن سياسة الصين تجاه تايوان، والتنافس على زعامة المعسكر الاشتراكي. وبعد أن تعذر على بكين تغيير سياسة موسكو، ورفض بكين إتباع المقاربة السوفيتي في إدارة السياسة الدولية، تحولت العلاقات بين البلدين من وجهة نظر الصين، إلى تحالف أمريكي - سوفيتي ضد الصين، وإن الصين لم يعد بها حاجة إلى الاهتداء بالنصح من موسكو لتكييف السياسة الصينية بما يتواءم مع الواقع في السياسة الدولية في العصر النووي، أو بالعكس أن تأخذ موسكو بنصائح الصين ذات التفسيرات الإيديولوجية. وفي الستينات أخذت الخلافات أبعاداً أخرى بعدما تعذر ردمهم الهوة، فقد أثيرت مسألة الحدود والمطالب الإقليمية الصينية في أراض لم تتنازل عنها إلى الاتحاد السوفيتي، ووقعت مواجهات عسكرية عند الحدود في نوفمبر 1967 كادت أن تفضي إلى حرب ذات أبعاد خطيرة في استخدام القوة العسكرية[2].

إن نهاية الحرب الباردة ثم تفكك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991 أفضى إلى تصدي الأكاديميين والمحللين إلى ظاهرة الصين في السياسة الإقليمية والدولية بالتوكيد على بعض المقاربات والأطروحات لما قبل الحرب الباردة وبالنقد والتصحيح والاجتهاد في مدرك وتفسير والتكهن " للظاهرة " التي وسمت السياسة الإقليمية والدولية بطابعها. فعلى الصعيد الاقتصادي كان للإصلاح والانفتاح على الاقتصاد العالمي أثره الكبير إقليميا وعالمياً. فمن الناحية الاقتصادية انفتحت الصين على اقتصاد إقليمها في جنوب شرق آسيا لتنخرط في أكثر الأقاليم نمواً اقتصادياً وليصبح بوابة إلى الاقتصاد العالمي الذي هيكلت حقيقة العولمة قواعده وتعاملاته وآلياته فجذبت الصين إليها الاستثمارات الأجنبية بعدما يسرت لها تشريعات

الإصلاح والتحول المسيطر عليه إلى اقتصاد السوق بيئة ربحية غير تلك التي تعثر عليها في رحاب اقتصادها الوطني. وأصبحت الصين تتصدر الدول الصناعية المتقدمة في معدل النمو 10% سنوياً بعدما كانت اقتصاداً معزولاً وراكداً ويخضع لتخطيط مركزي غير كفء، وكذلك احتلت المنزلة الثانية كأكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة متخطية بذلك اليابان وألمانيا، وتحولت إلى أكبر حاملة لسندات الخزينة الأمريكية 1.24 ترليون دولار في 2015 الأمر الذي يعين الحكومة الأمريكية على تمول عجزها في الميزانية والحفاظ على سعر فائدة واطئ [3]. وكان وراء هذه النقلة " المعجزة " في اقتصاد دولة من العالم الثالث سببان رئيسيان: الاستثمار الكبير من الادخار المحلي والاستثمارات الأجنبية ونمو سريع في الإنتاجية ، أضف إلى ذلك الإصلاحات التشريعية التي أرخت قبضة السلطة المركزية على النشاطات الاقتصادية والأعمال، وصاحب ذلك تقدم في التطور التقني من حيث الإبداع، وتوجيه الحكومة الاقتصاد إلى التصدير وحماية بعض الصناعات، وقد حققت الصين قفزة نوعية وكمية اقتصاديا على العكس من بعض الدول الآسيوية وفي أمريكا اللاتينية التي سبقت الصين في التنمية.

فقد استطاعت الصين الحفاظ على معدل نموها نسبياً، في حين أن الدول الأخرى ركدت وتراجعت معدلات التنمية. وقد أفلحت الصين في أن يصبح إجمالي الانتاج المحلي 10.355 مليار دولار، ومعدل إجمالي الإنتاج المحلي للفرد الواحد 12.880 دولار في 2014 ، بعدما كان دون 2000 دولار في العقود السابقة للنهوض الاقتصادي. وقد سجلت في الصين 500 ألف شركة أجنبية في 2010، وقد بلغ ما صدرته هذه النشاطات 45% من صادرات الصين و 46% من استيرادها، وكان نصيبها في التقنية المتطورة 80%. وبعدما كان تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة مليار دولار في 1985 أصبح 128 مليار دولار في 2014. وتحولت الصين إلى أكبر مستقبل الاستثمارات الأجنبية متقدمة على هونك كونغ والولايات المتحدة في المرتبة الثالثة، وتراكم عند الصين استثمارات ما بين 1979-2014 بلغت 1.572

ترليون دولار قادمة من هونك كونغ واليابان والولايات المتحدة وتايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية، ونسبة الولايات المتحدة 2.3% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة . وتغيرت معادلة الصادرات والواردات الصينية بصورة جوهرية ، ففي 1979 صدرت الصين 13.7 مليار دولار واستوردت 15.7 مليار دولار وعانت من عجز في الميزان التجاري حتى 1985 ، ثم تغيرت في 1990 إذ صدرت 62.9 مليار دولار واستوردت 53.9 مليار دولار ، وفي 1995 بلغ التصدير 148.8 مليار دولار والاستيراد 132.1 مليار دولار بفائض 16.7 مليار دولار، وفي 2000 صدرت الصين 249.2 دولار واستوردت 225.1 مليار دولار، وفي 2005 بلغ التصدير 762.0 مليار دولار، والاستيراد 660.1 مليار دولار، وفي 2010 ، 1.578.4 مليار دولار والاستيراد 1.3939.9 مليار دولار، وفي 2015 بلغ التصدير 2.298.7 مليار دولار والاستيراد 1.662.7 أي بفائض 636.0 مليار دولار، أما الاستثمارات الصينية في الخارج فقد كانت بعد عقدين من الإصلاح والانفتاح 0.9 مليار دولار ، وبلغت 12.3 مليار دولار في 2005 ، و 68.8 مليار دولار في 2010 ، و 116.0 مليار دولار في 2014 [(4)].

إن هذه النقلة الاقتصادية " المعجزة" لم تكن نتاجاً عفوياً أو طبيعياً ومن دون تحديات داخلية وخارجية وإنما ثمار إستراتيجية عليا يقع عليها تحديد الأهداف وتهيئة الوسائل والحرص على التنفيذ في بيئة لسياسية واقتصادية واجتماعية ديناميكية التعبير وتفرز تحديات داخلية وكذلك بيئة ردود فعل واستجابة من القوى الإقليمية والدولية التي قد ترى في النهوض الاقتصادي الصيني تهديدات لاقتصادها وأمنها، إذ أن ما يفضي إليه النهوض الاقتصادي تعاظم في القدرات العسكرية وبعث الطموحات السياسية والإقليمية القومية التي تخلق نزاعات وخلافات مع الجيران والقوى الكبرى. وقد واجهت الصين تحديات اقتصادية اعترضت طريق نهوضها الاقتصادي الذي أصبح هدفاً استراتيجياً جوهرياً ومصلحة وطنية عليا تمثل في الإتيان بمقاربة " تديم " التنمية الاقتصادية الصينية وتحافظ على هويتها " السلمية ".

ومن بين التحديات الاقتصادية طبيعة هيكل الاقتصاد الصيني، إذ ما تزال الدولة صاحبة ملكية 50% من أكبر الصناعات و 60% من نشاطات الخدمات[5]. وإن النظام المصرفي تسيطر عليه الدولة بغية تأمين الاستثمار في الصناعات الحكومية للحفاظ على سعر فائدة واطئ وليس على أساس مبادئ السوق، وإن إنفاق الحكومات المحلية على الاستثمار في البنى التحتية زاد من حجم الدين والعجز في الميزانية[6] والذي يعود بعض من أسبابه إلى القروض التي تقدمها المصارف[7]، وهناك مشكلة النظام المالي وسوق المال التي تخضع لقيود مركزية تقيد عملياتها وكفاءتها[8]. وقد ترتب على الطراز الصيني في التنمية الاقتصادية نتائج سلبية متمثلة في عدم توازن ما بين الادخار والاستثمار والاستهلاك ، ففي حين أن الادخار والاستثمار ازداد كنسبة من إجمالي الإنتاج المحلي، إلا أن الاستهلاك انخفض، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الصيني أمام تحديات إدامة التصدير[9]. ومن بين التحديات عواقب التصنيع على البيئة وكلفة معالجتها، وكذلك عدم التوازن في الدخل بين الأفراد [10] والمحافظات ونزوح الريف إلى المدن وما يترتب عليه من مشاكل خدمية والفساد المالي [11].

إن الأبعاد الجيوستراتيجية والجيوبولتيكية إقليميا وعالمياً هي التي حفزت البحث الأكاديمي والتحليل السياسي في الغرب، وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة، في المقام الأول، وداخل الجدل الصيني نفسه لتوضيح الإستراتيجية الصينية والنوايا والأهداف وتطوير العقيدة الإستراتيجية، من جهة، ومن الجهة الثانية، الدفاع عن الإستراتيجية الصينية في وجه محاولات النقد والاتهامات والتشويه وسوء الفهم لمضامينها، والتي كانت حملة من الهجوم عليها وإسباغ الطابع العدواني والتوسعي على النوايا والاتهام بالتضليل والتستر عن قصد من خلال عرض تلك الإستراتيجية بدلالات رمزية مثل "النهوض السلمي" و " التنمية السلمية" و " الحلم الصيني" و " الشراكة الإستراتيجية" و " الكسب المشترك" و " الانسجام العالمي" ، وغيرها،

وسنحاول تحليل الاتجاهات الرئيسية في أدبيات الغرب بشأن الإستراتيجية الصيفية وكذلك التفسيرات الصينية الرسمية وغير الرسمية لها.

الاتجاهات الغربية

لقد مر مفهوم الإستراتيجية في مراحل عديدة بعد أن كان يقتصر على المعنى العسكري وأخذ معاني متنوعة في العلاقات الإنسانية وبين الدول والأحلاف، ولكن لم يفقد المفهوم جذره اللفظي [12]. في البداية اقترنت الإستراتيجية بالعسكرية والحرب والنصر بمعنى قيادة الجيوش العسكرية في الحرب أي حملة عسكرية للتغلب على خصم أو عدو أو وسيلة لبلوغ النصر في الحرب. وجاءت الإشارة إلى "الإستراتيجية العليا" بعد الحرب العالمية الأولى، ثم هجعت لتعود في الحرب الباردة. ونشطت الدراسات فيها والإشارة إليها في الوثائق الرسمية والبحوث الأكاديمية والصحافة في التسعينات بعد انهيار الحرب الباردة ومع بزوغ بيئة إستراتيجية عالمية جديدة تسارع الدارسون إلى تحليل المفهوم من مقاربات جديدة مستخدمين مفهوم الإستراتيجية العليا، ومع ذلك، لم يتأسس للمفهوم معنى دقيقاً وواضحاً يجمع عليه الباحثون.

إن الحرب وآلتها الإستراتيجية ذات صلة بهدف أو غاية أو مقاصد سياسية، فقد جاءت عند كارل فون كلازفيتز بأنها التكيف العملي للوسائل المتاحة للجنرال لبلوغ هدف الحرب[13]، وهي عند فون مولتكه " فن توزيع وتنفيذ الوسائل العسكرية لتحقيق غايات السياسة"، أما ليدل هارت فتعني عنده فن ديالكتيك القوة أو فن ديالكتيك إرادتين متضادتين باستخدام القوة لحل خلافاتهما[14]. وكما يتضح من هذه التعاريف فإنها تقترن بالحرب والعمليات العسكرية والمعارك والحملات، ولا تحيد هذه التعاريف عن الجذر الإغريقي لمعنى الإستراتيجية التي هي فن القائد العسكري. وقد حمل بعض أساتذة العلوم السياسية الإستراتيجية على محمل " القوة " بمعناها الواسع. فكما يرى جورج فوستر بأنها خطة عمل والتي تصمم بهدف بلوغ غاية ما أي مقاصد مصحوبة بمنظومة إجراءات لبلوغ الخطة[15] ويشير ج.سي.

ويلي إلى البيئة التي تنفذ فيها الاستراتيجية من حيث أنها " عملية " أو تكيف مستمر مع الأوضاع المتغيرة والظروف في العالم، ولا يغفل ويلي قضية أن للحظ وعدم التأكد والغموض صلة بالإستراتيجية [16].

وفي البيئة الدولية الجديدة الدينامكية ذات الأبعاد المركبة وليس العسكرية وحدها، تصبح الإستراتيجية عند روربرت أوسغود تعني حقل يقع فيه تساوم وإقناع وكذلك تهديد وضغوط وتأثيرات نفسية ومادية وكلمات وأفعال. ولذلك فإن الإستراتيجية هي الفن السياسي المركزي، بعبارة أخرى هي الحصول على الكثير من الموقف :" إنها فن خلق القوة". وتأخذ الإستراتيجية معنى أوسع عند كل من موري وغرمسلي " يجب أن نفهم الإستراتيجية بأنها ليس أقل من الخطة الكلية للإفادة من القدرة على الإرغام المسلح بالترابط مع الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية والنفسية للقوة لدعم السياسة الخارجية بصورة أكثر فاعلية بوسائل علنية وسرية وضمنية[17]. ويوزع غري مضامين الإستراتيجية إلى ثلاثة صنوف " الشعب والسياسية" و " والاستعداد للحرب"[18]، و " الحرب الفعلية"، والإستراتيجية عنده " استخدام القوة والتهديد بالقوة لأغراض السياسة "[19]، وبهذا تصبح الإستراتيجية بمثابة الجسر الذي يربط بين القوة العسكرية والمقاصد السياسية.

إن الإستراتيجية العليا، كما يرى ليدل هارت" تبقى على الإستراتيجية تحت سيطرتها وإن مبادئهما متنافرة "[20]. ويرى بيتر لايتون أن" الإستراتيجية العليا من الممكن تمييزها بأفقها الواسع، في حين إن الإستراتيجية لها امتداد ضيق "[21]. إن مقاصد الإستراتيجية العليا بعيدة المدى، وتنطوي على الماضي والحاضر والمستقبل، وكل هدف في الإستراتيجية العليا يمثل خطوة نحو المقاصد النهاية. والإستراتيجية العليا " التوجيه والاستخدام لأي من مكونات الأمن بما فيه الآلة العسكرية من أجل مقاصد سياسية كما تقررها السياسة"، ويراد من "السياسة" الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية . وكما يرى لوتواك أن لكل أمة إستراتيجية[22]، بغض النظر عن حجمها ومنزلتها الدولية لأن في الإستراتيجية العليا سر بقاءها . ولا يذهب

موراي إلى هذا المذهب بل يرى ان" الإستراتيجية العليا قضية تعنى فيها القوى الكبرى والقوي الكبرى وحدها، ولا توجد دولة صغيرة لها إستراتيجية عليا،وإن قليلا من الدول الوسطى تمتلك إمكانية صياغة إستراتيجية عليا"(23)

ويعتقد ليدل هارت أن الإستراتيجية العليا " توجه وتنسق جميع الموارد بل للأمة أو مجموعة من الدول بهدف بلوغ هدف الحرب"[24]، ولا يضع فاصلاً بينها وبين الحرب وأن تعريفها يقترن بوجود عدو أو تهديد، وأنها مرادفة إلى سياسة تهدي إلى تدبير الحرب". وقد يستخدم بعض الدارسين " الإستراتيجية الوطنية- القومية" أو " الإستراتيجية الشاملة" أو " الإستراتيجية العظمى ". وأعطى جيرمي سوري للإستراتيجية العليا جانباً عقلياً يتمثل في عملية " الحكمة في جعل القوة تخدم أغراضاً نافعة"[25]، أي أن تقرر وتختار الدولة من بين أجندة مقاصد الأهداف النافعة. ويضع اندرير لامبرت الإستراتيجية العليا في سياق السياسة الوطنية وهي عنده " تطوير وتنفيذ إستراتيجية في سياق السياسة الوطنية"[26]. ويركز جيفري باركر على " القرارات لدولة ما بشأن أمنها الشامل .. التهديدات التي تدركها والطريقة التي تتصدى لها والخطوات التي تتخذها لتطابق الوسائل مع الغايات"[27]. ويقع تحت الإستراتيجية العليا " الرزمة الكاملة للسياسات المحلية والدولية،" وكما يرى توماس كريستين فإنها " المصممة لزيادة القوة والأمن الوطني "[28]. وهذا يسلط الضوء على ملاحظة ليدل هارت بأن الدول بها حاجة إلى استراتيجيات ليس " في زمن الحروب وحسب ، بل السلام أيضاً"[29]، وليس من الضروري أن تكون قد صيغت في وثيقة رسمية تحمل عنواناً يدل إلى أنها إستراتيجية عليا، كما يرى بيترلسون[30].

وقد عرفت وزارة الدفاع الأمريكية الإستراتيجية العليا " التنسيق بين عناصر القوة الوطنية الاقتصادية والسياسة العسكرية بهدف بلوغ مقاصد وطنية يأتي في صدارتها الأمن الوطني ضد التهديدات الخارجية "[31] ويعتقد باري بوسن أنها " نظرية الدولة" في كيف تخلق أمنها فهي " تحصين وتحديد أولويات التهديدات والمعالجات الممكنة السياسية والعسكرية لها، إن الإستراتيجية العليا تنطوي على تفسيرات لقضايا مثل

لماذا بعض التهديدات لها الأولوية ولماذا وكيف هذه المعالجـات سـوف تنفـذ"[32]. وقـد أعطى ويتفن كرسينر للإستراتيجية العليا أبعاداً مفاهيمية " إنها صياغة مفاهيمية حـول ما هو الحال الذي عليه العالم، وبناء رؤية حول كيف يجب أن يكـون عليـه، وتشـخيص خيارات من سياسات يمكن من خلالها بلوغ ذلك الترتيب المرغوب فيـه"[33]. ويتضـح أن الكاتب لا ينشغل بالقوة أو الدولة بل بالبيئـة الدوليـة وينصـح في صـياغتها مـن خـلال إدارة النظم الدولية والتأثير على السياسات الخارجية للـدول الأخـرى، بـل والأبعـد مـن هذا التدخل في عملية تكوين وتحديد خصائص النظام السياسي للدول الأخرى[34].

ويرجح عند ولتر كدوغال أن هناك إستراتيجية عليا حكيمة وأخرى اعتيادية .والأولى هـي تلك التي " تعقد التساوي بين الغايات والوسائل بصورة متينة كي تنتصر عـلى الـرغم مـن الانتكاسات على المستويات الاستراتيجية والعمليات والحملات"[37]. ومـن زاويـة السياسـة الخارجية لدولة ما، فإن الإستراتيجية العليا، كـما يراهـا تـيري ديبيـل " منطـق اسـتراتيجي يعين الدولة على صوغ سياسات التي تحبط الأعداء، وتحمي حرياتها وتعمـل عـلى تقـدم مصالحها". [36]. والإستراتيجية العليا في رأي مورجنتاو " فن جعل العناصر المختلفـة للقـوة الوطنية تعطي أقصى مستوى من التأثير على تلك القضـايا في الموقـف الـدولي التـي تهـم المصلحة الوطنية بصورة مباشرة[37]. ويتوسع بول كندي في تعريف الاستراتيجية العليا مـن حيث أن الدول " تسعى إلى دمج أهدافها الكلية السياسية والاقتصادية والعسكرية بغيـة الحفاظ على مصالحها بعيدة المدى "[38]. ويقترب من هذا التعريـف الباحـث بيـتر فيفـر، فمن وجهـة نظـره " الإسـتراتيجية العليـا تشـير إلى مجموعـة الخطـط والسياسـات التـي تنطوي الجهود المقصودة من قبل الدولة في التسخير معاً الأدوات السياسية والعسكرية والدبلوماسية والاقتصاد بهـدف تحقيـق تقـدم للمصـالح الوطنيـة للدولـة "[39]. ويشـير ستيفن بيدل إلى مسألة " الـدمج" بـين الوسـائل العسـكرية والسياسـية والاقتصـادية لبلوغ الأهداف النهائية في النظام الدولي. ويعطينا جون غـادس تعريفـاً يلخـص فيـه

المضامين الأساسية والفرعية في ما تقدم من تعاريف " إن الإستراتيجية العليا هـي كيـف يستخدم أحد ما لديه لبلوغ أي مكانينشده "[40].

وهكذا، فإن الإستراتيجية العليا غير الإستراتيجية، فالأخيرة تقترن بشدة بالعسكرية والعمليات والحملات، أما الأولى فهي مفهوم أشمل أوسع وإنها فكرة كبيرة لا تقتصر على الأبعاد والآفاق والعمليات العسكرية وحسب ، بل أنها ترتبط بالسياسة الوطنية الخارجية والأمنية. وإنها فكرة أساسية تربط أو تدمج بين الغايات البعيدة المدى والوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية والدبلوماسية والثقافية والاجتماعية، كما أنها الفكرة الكبيرة التي تمكن الدولة من التخطيط وتحديد الأولويات والمصالح الوطنية.

إن الإستراتيجية العليا، سواء أكانت في وثيقة رسمية أم لا، بيان عن المقاصد الوطنية لدولة ما بصورة متماسكة وعلى قدر من الوضوح وتنطوي على إرشادات وتوجيهات إلى الجهات القائمة على تنفيذها من مختلف المستويات. والإستراتيجية العليا ذات تصميم للتعامل في البيئة الإستراتيجية العالمية، ولكن هذا لا يعني أن القوى الكبرى وحدها، بسبب مقاصدها ووسائلها، تنعم بحرية صياغة إستراتيجية عليا، فالدول الصغرى والوسطى لها أيضا إمكانية صوغ إستراتيجية عليا لحركتها في إقليمها وفي السياسة الدولية. وإذا كانت الإستراتيجية بالمعنى الضيق تتعامل مع المدى القريب والميداني كما هو في حالة الحرب فإن الإستراتيجية العليا تستند إلى الماضي وتتفاعل مع الحاضر ولكن رؤيتها الأساسية إلى المدى البعيد، وتعمل الإستراتيجية العليا على الإتقان والإبداع الفكري والعلمي في دمج كل عناصر القوة الوطنية، فلكل عنصر أو عامل (سياسي - دبلوماسي - عسكري - اقتصادي - ثقافي- اجتماعي) دوره في استكمال الخطة أو التصميم وفي التنفيذ لأن التفاعل فيما بينها له الأهمية في بلوغ الغاية. والغايات لا يمكن أن تكون مطلقة بل أن يوضع عليها مراتب الأولوية الأهمية وذلك للاقتصاد في الجهد والموارد المحدودة. والتفاعل بين عناصر القوة الوطنية لا يترك إلى العشوائية والاستجابة

لأوضاع قائمة، وإنما ينبغي أن يكون هناك " تنسيق" أي هناك وظيفة أخرى تقع على العقل أو المخطط للإستراتيجية العليا ألا وهي " التوازن " بين الغايات والوسائل من جهة ، وبين الوسائل عند التنفيذ، من جهة أخرى. وينبغي التوكيد أن الإستراتيجية وظيفة من السياسة سواء في زمن الحرب أو السلام، وكما يشير كلاوزمنتير إن الأمر في آخر المطاف يكمن في " الهدف السياسي " في النزاع فهو الذي " يحدد كلاً من الهدف السياسي وكمية الجهد المطلوب... فالحرب،إذن، فعل سياسي"[41]. ومن الدارسين ممن يرى أن الإستراتيجية العليا ينبغي أن تكون تصميماً عن قصد ويهتدى بفلسفة، وكل إستراتيجية عليا غير مخططة لا ترقى إلى إستراتيجية عليا [42]، وهذا لا يعني أن الخطة تعود إلى فرد أو وثيقة، بل هي نموذج أو نمط له صلة بالثقافة الإستراتيجية للدولة.

إن الإستراتيجية العليا تتعامل مع أسئلة جوهرية تواجه كل دولة أو قوة مهما كان حجمها أو منزلتها ودورها في النظام الدولي والسياسة الدولية، والفارق بين الاثنين يكمن في طبيعة ومدرك وأهداف وقدرات الاستجابة والتعامل مع هذه الأسئلة. والسؤال الأول، ما هي الأهداف أو المقاصد التي نذرت الأمة أو الدولة نفسها لبلوغها مثل الحافظ على أمن الدولة ومصالحها والتوسع والهيمنة. والقوى الكبرى تنصرف إلى أهداف بعيدة المدى وتحدوها الطموحات كما يشهد بذلك تاريخ نهوض وسقوط القوى في التاريخ فإما أن تحافظ على وضع التوازن مع خصومها من القوى الكبرى أو تسعى إلى التوسع على حساب جيرانها من الدول الصغرى أو تتخطى سقف التوسع فتنشط في بسط هيمنتها وسيادتها على النظام العالمي بما يتساوى مع قيمتها وقدراتها ومصالحها الوطنية ثم تضع إستراتيجية عليا للإبقاء على هيمنتها. والسؤال الثاني له صلة بالافتراضات والنظريات التي تؤسسها القوة بشأن البيئة الإستراتيجية الدولية والسياسة الدولية، فمن ناحية، كيف ترى القوة علاقاتها مع القوى الأخرى فهل سوف تعمل للتوازن معها بإتباع سياسات تسلح أو إقامة أحلاف فيما بينها لمواجهة تلك القوة الساعية وراء الهيمنة، وهل أن

النزاعات يمكن تسويتها وهل أن الحروب المحلية والإقليمية قابلة للإدارة بالنفوذ أو الوعيد أو العقوبات أو بالإغراء، ويتوجب على الدولة أن تدرك هل أن هذه الافتراضات سوف يترتب عليها كلفة اقتصادية وبشرية وهل أنها قادرة على وزرها بمفردها أم يتطلب الأمر التحالف مع آخرين من منطلق المساواة أو إقناعهم للقبول بقيادتها. والسؤال الثالث يتعلق بالوسائل المتيسرة لتلك الإستراتيجية العليا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، وهل أن في وسعها وزر ذلك كله فتقوم بالعمل " كشرطي" العالم أم أنها تختار العمل في نسق متعدد الأطراف وفي إطار المنظمات الدولية والإقليمية.

وقد تجلت هذه " المعضلة" في الإستراتيجية العليا الأمريكية بعد الحرب الباردة، وكذلك تتجلى في الجدل في الإستراتيجية العليا الصينية. الأولى لأنها وقفت عند عتبة بيئة إستراتيجية جديدة بعدما كانت إستراتيجيتها العليا تقوم على عالم ثنائي القطبية ومنقسم إيديولوجيا ويخضع لتوازن قوى نووي مستقر ومؤكد في ردعه وهياكل علاقات تحالف عالمي متضاد، أما الصين فإنها بعد أن أمنت " نهوضها" السلمي وتحولت إلى " التنمية السلمية" واحتلت مرتبة القوة الاقتصادية الثانية في العالم وغرفة محرك الاقتصاد العالمي معترف فيه وأنجزت تقدماً وتحديثاً في قواتها العسكرية وانتشرت مصالحها الوطنية في العالم. وهكذا، كل من القوانين واجهت وتواجه تحدي صياغة إستراتيجية عليا. وعلى العكس من الصين، حيث يتعذر تحديد ماهية الإستراتيجية العليا بصورة دقيقة وواضحة، كما يظهر من الوثائق الرسمية والجدل النظري الأكاديمي الرسمي وغير الرسمي، فإن الجدل في الإستراتيجية العليا الأمريكية بعد الحرب الباردة اتخذ اتجاهات عريضة ذات افتراضات واقتراحات وتكهنات. وكان الاتجاه الدولي أقرب إلى ذلك الذي ساد بعد الحرب العالمية الأولى عندما تصاعدت الدعوات لترك الشؤون الاوروبية لدولها الكبرى وكذلك مسألة هيكلة النظام الدولي، وتراجع الرئيسي ودور ولسن عن أفكار الليبرالية – الأخلاقية في حق تقرير المصير لصالح الانتداب، واستبدال نظام

توازن القوى بنظام الأمن الجماعي والتحالفات بعصبة الأمم وسباق التسلح بنزع السلاح. وغلبت نزعة " الانعزالية"[43].

عندما وجدت الولايات المتحدة أنها بقيت القوة النووية العظمى الوحيدة في العالم رفض الانعزاليون أن تتولى الولايات المتحدة مهمات ومسؤوليات دولية وأن تنصرف إلى أمن وحرية ورخاء الولايات المتحدة " أمريكا أولاً"[44]. ففي البيئة الإستراتيجية لما بعد الحرب الباردة لا توجد قوة تجرأ على تهديد المصالح الأمريكية[45]، فالاتحاد السوفيتي اندثر ووهنت روسيا حتى كادت تصبح قوة من العالم الثالث، والصين ليس لديها من القدرات على تهديد أمريكا، بل أن من مصلحة الصين تحاشي ذلك بعدما أن أصبحت منخرطة في الاقتصاد العالمي الذي يمثل الرئة والهواء لتتنفس تنميتها الاقتصادية، ثم إن الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصاد في العالم ولا تضاهي قدراتها العسكرية التقليدية والنووية أية قوة كبرى أخرى[46]، كما أن أي من تلك القوى لا تستطيع أن تفرض هيمنتها لأن كلاً منها يردع الآخر (بريطانيا وفرنسا والصين كلها قوى نووية)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إن القدرات العسكرية التقليدية والنووية الأمريكية تردع طموحات أية دولة ترمي إلى الهيمنة، ولا يرجح عند الانعزاليين سياسة التدخل في نزاعات خارجية وتحمل كلفتها أو رفع راية إشاعة الديمقراطية والقيم الغربية [47]، كما يدعون إلى تفكيك الأحلاف العسكرية مثل الناتو لأنه يضع مسؤوليات والتزامات على الولايات المتحدة. وقد شرح الدارسون من دعاة الانعزالية الإستراتيجية العليا الأمريكية تحت عناوين " فك الارتباط " [48].

ويدعو الاتجاه الثاني في الجدل في الإستراتيجية العليا الأمريكية إلى النظر إلى واقع البيئة الإستراتيجية العالمية ما بعد الحرب الباردة من زاوية وجود قوى كبرى نووية أساسية روسيا واليابان (غير النووية) والصين وفرنسا وبريطانيا وأن النزاع فيما بينها قد يورط الولايات المتحدة [49]. ولذلك فإن من مصلحة الولايات المتحدة أن تنخرط في " انخراط انتقائي" مع هذه القوى بهدف الحفاظ على الأمن العالمي[50]، وإن

القدرات النووية الأمريكية لا يهددها نهوض قوة كبرى في فضاء جيوبولتيكي كنهوض روسيا في اوراسيا أو الصين في شرق آسيا [51]. ويحذر الانخراط يون الانتقائيون من أن تزج الولايات المتحدة نفسها في كل نزاع لأن الموارد الوطنية محدودة، ومع أن هناك خشية من هيمنة قوة إقليمية كبرى على مناطق فيها مصالح حيوية أمريكية [52]، لكن ينبغي حساب الموقف بصورة دقيقة قبل التدخل كما حصل في الحرب على العراق في 1991[53]، وأن تحدد الأقاليم ذات الأهمية في الإستراتيجية الأمريكية.

ويذهب الاتجاه الثالث إلى تبني إستراتيجية عليا أمريكية تقوم على " الأمن التعاوني"[54]. وتكون فيها النظرة إلى العلاقات الدولية بأنها ليست ميداناً لصراعات بين القوى بالضرورة، بل إن القوى الديمقراطية تتعاون من أجل السلام الذي هو مصلحة مشترطة وإن إدارة العلاقات مع قوى مثل روسيا والصين تأخذ بإستراتيجية الانخراط .

الاتجاه الرابع فهم الضار " الهيمنة " على أساس أن قوة عظمى واحدة مثل الولايات المتحدة قادرة وملتزمة بالحفاظ على الأمن والسلام العالمي، وأنها مركز وآلية الاستقرار، كما يرى منظرو الواقعية بدرجاتها العليا [55]. إن القوة المهيمنة عندهم وحدها قادرة على تطويع بقية القوى بسبب عدم توازن القوة وتطمئن الشركاء وتبقى على النظام الدولي ويعارض هؤلاء قيام نظام متعود الأطراف، وبذلك يريدون الحفاظ على الأمن والاستقرار في العالم وفي الوقت نفسه الإبقاء على الهيمنة الأمريكية من خلال تفوق سياسي وعسكري واقتصادي ، وقد تبنت إدارة بوش هذه الإستراتيجية العليا وتهدف إلى منع بزوغ قوى خصم سواء في اوراسيا أو أي إقليم آخر ومنعها من السيطرة على أي اقليم فيه مطرود تتمكن من خلالها بناء قوة عالمية[56]. وأن تقود الولايات المتحدة العالم[57]. وتسعى هذه الإستراتيجية إلى بناء نظام عالمي جديد وتصونه وتقنع القوى الأخرى بالرضا وأن لا تخشى على مصالحها فتعمل على نما القوة وأن لا تتحدى الزعامة الأمريكية وأن الولايات

المتحدة سوف تتولى معالجة الأزمات وحلها وأنها لا ترى من مصلحتها ومصلحة العالم أن تقوم قوى أخرى مثل ألمانيا واليابان بالدور البارز وإتباع إستراتيجية مستقلة لأن في ذلك إرباك للاستقرار [58]. ولا تفتقر الولايات المتحدة إلى الوسائل اللازمة لتنفيذ إستراتيجية عليا للهيمنة إذ أنها تنعم بتفوق إيديولوجي وإستراتيجي في مكونات القوة [59]، وتتمتع بالنفوذ والسلطة والهيبة كعناصر قوة ناعمة ليس لها نظير عند أي قوة عالمية سابقة في التاريخ فهي ليست إمبراطورية، أو " امبريالية" أو ذات إيديولوجية قوية ضيقة بل أنها رائدة الديمقراطية والليبرالية والرأسمالية والتي انتصرت في الحرب الباردة دون قتال والتي تجد فرص الاقتداء بها كما حصل في شرق أوروبا وكثير من دول العالم الثالث [60]. و

تحذر إستراتيجية الهيمنة من نهوض قوة عالمية جديدة، ومن تآكل الاقتصاد الأمريكي أمام نهوض الصين[61]، وخيارات هذه الإستراتيجية " أن تصبح المهيمن العالمي على المهيمنين الإقليميين، وزعيم الزعماء"[62]. ويوجد أمام الولايات المتحدة بدائل للتعامل مع معطيات ما بعد الحرب الباردة مثل عودة روسيا إلى النهوض، بتوسيع حلف الأطلسي وتعزيز قدراته[63]، والتأني من الدخول في شراكة معها[64]. أما الصين فهي أكثر المرشحين لتتحدى إستراتيجية الهيمنة الأمريكية[65]. إن الصين " التهديد الذي يلوح في الأفق"، والتي تتسلح والتي " تعرض عضلاتها على جيران خائفين"[66]، وخيار التعامل معها " الاحتواء الخفي" [67]أو العلني والاقرار بأنها قوة تريد تغيير الوضع الراهن ولذلك ينبغي عليها التخلي عن سياسة التوكيد والإخافة[68]، هذا من جهة، ومن جهة ، تعزيز دور الولايات المتحدة في الفضاء الآسيوي - المحيط الهادي عبر الأحلاف والوجود العسكري.

لقد اتسمت إدارة كلنتون بالعدول عن الهبة الأولى في الجدل في الإستراتيجية العليا الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة مباشرة والتي انطوت على الثقة بأن الفرصة قد حانت لبسط الهيمنة أو القيادة والشروع وترتيب نظام عالمي جديد ، وعتبر إستراتيجية كلنتون أقرب إلى الأمن التعاوني كما جاء في الوثيقة الصادرة في 1996

" إستراتيجية الأمن القومي في الانخراط والتوسع "، والتي لم تنفصل عن دور الهيمنة فقد نصت على " إستراتيجية ردع وهزيمة العدوان في أكثر من ميدان ...مع الاستمرار في الانخراط "، لأن هذه الإستراتيجية تعين على أبعاد التهديدات من أن تتطور في المقام الأول "، وجاءت الوثيقة على دور قيادة الولايات المتحدة في أكثر من موضع(69).

وأحييت الروح في إستراتيجية الهيمنة والعمل العسكري من طرف واحد والابتعاد عن التعددية والتحرك في إطار الأمم المتحدة والقانون الدولي كما تجلى على أوضح صورها في الحرب على العراق في 2003 ، وأجرت إدارة الرئيس أوباما تعديلاً جوهرياً على إستراتيجية الانخراط وأعطت وجهها جيوبوليتكيا من الفضاء الأوروبي – الأطلسي إلى الفضاء الآسيوي- المحيط الهادي وأنقصت من تهديد نهوض روسيا، بل نعتها اوباما بأنها " قوة إقليمية"، وحلت الصين محل التهديد الروسي، واستقر منطق إستراتيجية اوباما على التمحور في الشرق أو عودة أمريكا إلى الشرق كما وصفتها هيلاري كلنتون.

هل للصين إستراتيجية عليا؟

المدرسة الغربية

لقد اعتمد الدارسون والمحللون للشؤون الصينية في الإجابة على هذا السؤال من مقاربات مختلفة سواء أكانوا من الولايات المتحدة – الغرب أو من الصين، ويتوزعون على ثلاثة اتجاهات أساسية : الأول ينكر على الصين أن تكون قد طورت إستراتيجية عليا على غرار ما جرى في الغرب منذ أن بدأ الجدل في الموضوع ما بين الحربين العالميتين. والاتجاه الثاني يذهب إلى الزعم بأن للصين إستراتيجية عليا واضحة ومتماسكة وتتسم بخصائص أي إستراتيجية عليا تهتدي بها القوى الكبرى. والفريق الثالث يأخذ موقفاً وسطياً ويرى أن القيادة الصينية ما تزال لم ترسوا على خيار واحد تراه الأفضل بشأن هوية إستراتيجيتها العليا،

وبالتالي فإنها إستراتيجية عليا في مرحلة الانتقال. ويقدم كل اتجاه تفسيرات نظرية وشواهد من السياسة الخارجية الصينية وأفعالها العسكرية وخطابها السياسي والقدرات المادية الاقتصادية والعسكرية والمبادئ التي تسترشد فيها والأفعال والسلوك الصيني في السياسة الدولية والمؤسسات التي يوكل إليها ترجمة تلك المبادئ والطموحات إلى عمليات وواقع والانسجام والتناقضات في الأفعال والسلوك وكذلك إن كانت ردود فعل القضايا وتطورات أم أنها تنساق في إطار فكري منظم وعقلاني وله مرجعية تاريخية في الثقافة الإستراتيجية .وسعا الدارسون والمحللون الغوص في عمق الإستراتيجية الصينية العليا ليستبينوا مكامنها وتفاعلاتها الديناميكية وعقد الرباط بين الوعي فيها من قبل صناع القرار وبين أنماط السلوك والأفعال المادية واللفظية في قضايا الحرب والسلام والقوة والعنف والطرق السلمية لحل النزاعات.وقد رجح عند البعض نظريات الواقعية - التقليدية - والجديدة - والهجومية، وآخرون استأنسوا لمذاهب المدرسة الليبرالية في تحليل الإستراتيجية العليا الصينية - التقليدية - والليبرالية الجديدة - والمؤسساتية.

وفي التسعينات ذهب بعض المتخصصين في الشؤون الصينية إلى القول بأن الصين لا تمتلك إستراتيجية عليها بهدف بلوغ مقاصد عليا وشاملة وبعيدة المدى وليس بين أيدي الصين القدرات المادية على صياغة إستراتيجية عليا، وعلى الرغم من أن " الظاهرة " الصينية قد كشفت عن مقوماتها وملامح هويتها وضرب سلوكها في السياسة الإقليمية والدولية، إلا أن الناكرين على الصين أنها ذات إستراتيجية عليا دافعوا عن موقفهم . وقد يرجع موقف النكران إلى أن " الظاهرة " الصينية لم تتكشف للسياسيين والعسكريين والأكاديميين بطريقة تدريجية وإنما خلال عقد من " النهوض التنموي" بدأ فيه الاقتصاد الصيني يتعشق في شبكة علاقات العولمة وتوجه الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الصين وتزايد نصيب الصين في التجارة العالمية.

وأمام هذه " الظاهرة " نمت الريبة من عواقب وانعكاسات نهوض الصين على الأمن الإقليمي والعالمي وعواقبه على المصالح الأمريكية - الغربية ، خاصة وأن الولايات

المتحدة كانت في عنفوان هبتها القطبية الأحادية وكونها القوة العظمى الوحيدة والتي انتهى التاريخ عند أبوابها وإن الأقاليم منكشفة وتحتاج إلى إعادة ترتيب كل ذلك بهدف بناء " نظام عالمي جديد " ، وفي بيئة سايكولوجية اطمأنت وتأكدت فيها الولايات المتحدة - الغرب إلى النصر النهائي. وفي مواجهة كل ذلك بزغ في الشرق تنين بعنفوان ظاهر وقدرات كاملة والذي أثار الريبة وعدم التأكد من مستقبل النظام العالمي الجديد فكثرت التساؤلات: هل أن الصين سوف تسلك سلوكاً عقلانياً وتهتدي بإستراتيجية عليا؟ وما هي عواقب سلوكها؟ ولماذا وكيف تتعامل معها الولايات المتحدة - الغرب؟ وهل أن الصين تضمر نوايا وتموه في حركة سياستها الخارجية ؟ وهل أن خطابها السياسي غطاء لتضليل الآخر؟ وهل الصين خصم وعدو؟

ونظر الناكرون[70]، لوجود إستراتيجية عليا صينية إلى نظام الحكم واعتبروه معقداً ولا يشتغل على أساسي التوافق بين مصالح ووجهات نظر فئات مختلفة في المجتمع[71]، وإن الحكومة والحزب يمثلون مؤسسات رسمية وغير رسمية متداخلة في وظائفها ويصعب تحديد أدوارها المتداخلة والمركبة مما يعيق تطول رؤية شاملة مودعة في إستراتيجية عليا ترشد السلوك وتوجه الأفعال في سياسة الحكومة الأمنية والخارجية والاقتصادية [72]، ويستشهد هؤلاء بالثورة الثقافية في السبعينات التي عطلت الحياة السياسية المؤسسية والإنتاجية وعلى الصعيد الخارجي فإن سياسة الصين في علاقة المثلث الأمريكي - السوفيتي - الصيني خلال فترة الحرب الباردة كانت تتذبذب بين الزاويتين في مواقفها وتحالفاتها مما يدل على أن المرشد الإيديولوجي الذي تشدد عليه القيادة الصينية في خطابها السياسي لم يوجه سلوك الصين في السياسة الدولية، على اعتبار أن الإيديولوجية من محددات الإستراتيجية العليا لأنها ترسم صورة المستقبل للعالم ومنزلة ودور القوة الرئيسية. إن سلوك الصين بعد الحرب الباردة كان حذراً ويجسد توجهاً لتبني خيار رد الفعل للقضايا الإقليمية والدولية الخطيرة على الأمن والاستقرار، وأن سلوكها لا يتسم بالانسجام

وإنما فيه تناقضات الأمر الذي يؤكد أن حركتها ليس لها بوصلة إرشاد إستراتيجية عليا، وقد أفضى هذا الحال إلى غياب " الاتساق" في الإستراتيجية العليا الصينية، فضلاً عن أنها تتسبب في تزايد الهواجس، وعدم التأكد من الدوافع والأهداف لسلوك الصين في بعض القضايا [73]. وينصب سلوك الصين على علاقات ثنائية (أمريكية – صينية، وروسية – صينية) ولا يركز على المشهد الدولي بكافة أطرافه ولاعبيه"[74]، وهو الأمر الذي جعل الإستراتيجية الصينية " غامضة " و"غير منسقة". وثمة من الناكرين لوجود إستراتيجية صينية يميزون بين السلوك الصيني كمؤشر لتفكير استراتيجي يجري في المؤسسات الرسمية وبين الفئات وبين ترجمة ذلك في إستراتيجية عليا متسقة ويرون أن التركيز على المدى القصير وليس على المدى البعيد وذلك على الرغم من أن رؤية " المملكة الوسطى" في الإرث الفكري السياسي والاستراتيجي الصيني ليست غائبة عن حسابات القادة الصينيين [75]. ويذهب بعض الدارسين إلى الرأي القائل"بأن ليس هناك إطار عام لقيم أو نظام عالمي في الإستراتيجية العليا الصينية"(76)، بل هناك علاقات ثنائية مع القوى الأخرى لكل منها فحوى وسياق مختلفين وتتطلب إدارتها ترتيبات مختلفة، وإن هناك غيابا" للتماسك" بين هذه السياسات وهو الأمر الذي يفضي إلى التساؤل لماذا تتلكؤ الصين في تطوير إستراتيجية عليا .

وقد ذهب أغلبية الدارسين والمحللين للإستراتيجية الصينية إلا أنها ذات إستراتيجية عليا، ولكنهم اختلفوا في المقاربة إلى تحليلها وتقييمها، وجاءوا على تعاريف متباينة لها، بيد أنها تشترك بقواسم محددة. أولها، إعمال العقل عن قصد في صوغ أهداف جوهرية للدولة أو المجتمع أو غايات أو مقاصد عامة وشاملة وتحديد المصالح الوطنية وتدبر كيف يتم تيسير الوسائل اللازمة لبلوغها، وإدراك التهديدات وخصائص البيئة المحلية والدولية للتغلب على التحديدات والانتفاع من التسهيلات. وقد صدر عن رائد كوربيريشن دراسات عديدة كلها تؤشر بطريقة أو أخرى إلى أن للصين إستراتيجية عليا، وكذلك صدرت بحوث من مجلس الشؤون

الخارجية في الموضوع نفسه جاء فيها " إن الصين تمثل وسوف تبقى تمثل المنافس الأهم للولايات المتحدة لعقود قادمة"[77]، وأن القوتين سوف تشهدان خصاماً استراتيجياً محتملاً. ومن زاوية إعادة صوغ الإستراتيجية الأمريكية لمواجهة تحدي القرن الحادي والعشرون ينعت كل من سوين ويتلر الإستراتيجية العليا الصينية بأنها غير إيديولوجية ومنضبطة وعالمية الرؤية "[78]. ويجادل yaging qin بأن القول بأن هناك تحولاً حاداً في إستراتيجية الصين " ليس قولاً صحيحاً، وإنما الاستمرارية في التغيير هي التوصيف الصحيح للإستراتيجية العالمية الراهنة للصين"[79]. وبذلك يكون الرأي عنده أن الصيد لا تفتقر إلى إستراتيجية عليا، أما الذين يناقشون التحول الحاد فإنهم يتشهدون بالانتقال من مبدأ الحفاظ على سياسة الحذر إلى السعي وراء بلوغ انجازات وإلى سياسة توكيد المواقف في قضايا جوهرية. وبعد تحليل العلاقات الصينية الأمريكية يخلص Yuan-Kany Wang إلى أن " الصين تتبع إستراتيجية عليا تجمع بين التوازن في الداخل والتوازن الناعم في الخارج "[81]. ففي الداخل تسعى الصين لتنظيم قدراتها والحفاظ على الاستقرار، وفي البيئة الخارجية تعمل على تحييد وإحباط الجهود الأمريكية لتقييد وتهديد المصالح الصينية ليس بالقوة الصلبة بل بالقوة الناعمة.

ويعيب سايمون نورتن على الناكرين لوجود إستراتيجية عليا صينية، ويشدد أنها " واضحة ومتماسكة منطقياً"[82]. إن النظام السياسي هو السلطة العليا في الصين وتضع الغايات وبعد ذلك تقوم المؤسسات بترتيب الأولويات وسياسات تنفيذها، وتدرك السلطة العليا التهديدات الأساسية وتقوم بتجديد سياسة الدفاع للحفاظ على المصالح والدفاع عنها. ويثير نورتن سؤالاً كبيراً ليس في هل أن للصين إستراتيجية عليا أم لا، بل أن الأمر الأساسي هل أن الصين ترغب في الحفاظ على الوضع القائم أم تغييره، وهل أن سلوكها نابع عن استراتيجية عليا يقع إجماع عليها أم يوجد انقسام، ومن الباحثين من يرى أن هناك انقساماً في ذلك[83].

ويحمل ديني روي مفهوم الإستراتيجية العليا على محمل مجرد بأنها خطة للحكومة الوطنية لبلوغ مصالح وطنية، وقد أعلنت بكين عن " النهوض السلمي" و " التنمية السلمية"، وبالتالي " فإن الصين لديها إستراتيجية عليا" [84]، ويعتقد روي أن أهدافها الحفاظ على سلطة الحزب والتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في الداخل، وإنشاء مجالات نفوذ في مناطق الجوار وجعل الدول الأخرى تستجيب لمطالب الصين في أقاليمها وأن تتغلب على سياسات الولايات المتحدة، لاحتواء الصين، وخلق نظام دولي وبيئة إستراتيجية دولية تتناغم من المصالح الوطنية الصينية. ويعيب روي على الإستراتيجية العليا الصينية كونها تضع لها أهدافاً تتناقض فيما بينا مما يجعل السلوك الصيني غير واضح ولا يمكن الاطمئنان إليه والتأكد منه. ولا يعتقد الكاتب أي مؤشر أن منطق الإستراتيجية العليا الصينية يخبرنا عن وجود تناقضات في الأهداف وأن سلوك الصين في السياسة الآسيوية وعالمياً لا يهتدي بمرشدات ولا تشده إليها أهداف، وإنما الأمر في كتمان ما تريده الصين وأن النقاش داخل الحزب الشيوعي الصيني يتطرق إلى قضايا الأهداف والوسائل عالمياً مما يدل على وجود فكر استراتيجي خصب يضع نصب عينه بلوغ الهيمنة على آسيا والعالم. وكغيره من المحللين ينطلق مؤشر في تحليله من نقطة الانحياز إلى الولايات المتحدة فيحذر واشنطن بأن هيمنة الولايات المتحدة تواجه تحدي الهيمنة الصينية النابعة من استراتيجية عليا وليس من سلوك فعل ورد فعل، وأنها " إستراتيجية ابتزاز وتوكيد المواقف وهيمنة عالمية"[85].

لا يكل الواقعيون الأمريكيون والغربيون عن التطرق إلى أن الاستراتيجية العليا الصينية حاضرة في وعي الفئات والقادة السياسيين الصينيين كما يظهر في سلوك السياسة الخارجية الصينية. وشاهدهم في ذلك نمو القوة الشاملة الصينية وتحديات بكين للسياسة الأمريكية وتذمرها من قواعد النظام الدولي الغربي الهوية والتاريخ ، وإن الصين وإن كانت لم تعلن عن إستراتيجية عليا، فإن لها هدف استراتيجي مركزي في تغيير النظام الدولي، [86] الذي يقف في طريق نهوضها ويغلق في وجهها

مجالات نفوذ وينكر عليها منزلتها في سلم توزيع القوة عالمياً. ولا يتفاءل الواقعيون في العلاقات الصينية - الأمريكية سوى التنافس الشديد وذهاب الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى تعزيز حلفهم لمواجهتها، وقد يفضي الأمر إلى حالة من الحرب الباردة " وربما حرب هيمنة"[87]، وولوج القوتين في دوامة " معضلة الأمن" أي كلما تحاول قوة ما زيادة أمنها يؤول ذلك إلى نقصان أمن عند القوى الأخرى.

وثمة دارسون يتفاءلون بأن " معضلة الأمن" تحث على التعاون لتأمين أمن كل طرف في المعادلة، وإن الصين تتحلى بهذه الإستراتيجية العليا .أولاً، لأنها قد أصبحت ذات مصلحة في أن يكون النظام الدولي في حالة استقرار وسلام. ثانياً، ليس من مصلحتها أن تقود سياستها في بناء القوة الوطنية الشاملة إلى سبب لسباق تسلح مع الولايات المتحدة لأن هناك فوارق في التقنية والقوة الشاملة لصالح الولايات المتحدة وحلفاؤها. ثالثاً، لقد أفضت إستراتيجية الردع إلى عدول الاتحاد السوفيتي عن التوسع في غرب أوروبا، وكذا فإن الردع سوف يمنع الصين من السعي وراء طموحات كبيرة في آسيا والعالم.

ويطعن الواقعيون[88] من مشارب مختلفة بافتراضات الليبرالية هذه وزعمهم أن الصين ذات إستراتيجية عليا مقيدة بهيكل النظام الدولي القائم على مؤسسات وهيكل توزيع القوة عالمياً والقواعد الحاكمة له، وأنها تنصاع لمسؤولية دور القوة الكبرى [89]. أن الصين تمثل عند الواقعيين قوة كأي قوة عالمية أخرى وفي نهاية المطاف فإنها تسعى لتغيير أو تكييف النظام العالمي لتوائم مع مصالحها الوطنية [90]. وإن الصين سوف تصبح قوة عدوانية لها في خبرة التاريخ الأمريكي في القرن التاسع عشر درساً في بسط الهيمنة مع نمو القوة الوطنية الشاملة[91]، ويتعذر على المجتمع الدولي والولايات المتحدة إرضاء طموحات الصين[92]، وقد زادت الصين ثقة في قدراتها بعدما أصابت أزمة 2008 الولايات المتحدة والغرب وما يزال الاقتصاد يتعثر في التغلب على عواقبها[93]، وعند بعض الواقعيين أن الصين منذ أزمة تايوان في 1996 قد عرضت إستراتيجية عليا مصممة لخلق بيئة ملائمة لتنميتها الاقتصادية

وتقليل الانعكاسات السلبية في السياسة الدولية على نهوض قوتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية[94]. فقد تحولت من " الكتمان والانتظار" إلى " الإقدام" بعد الأزمة المالية العالمية في 2008 [95]، بل وتسعى إلى أن تحل محل مكان الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في شرق آسيا [96].

ولقد درس ايرك هاير السياسة الصينية بشأن نزاعاتها مع الهند وروسيا في 1962 و 1969 كانت الصين قد لجأت إلى التهديد بالقوة واستخدامها في حربها مع الهند والمواجهات المسلحة المحدودة مع الاتحاد السوفيتي في 1969 والتي كانت مرشحة للتصعيد وخطر اللجوء إلى الخيار النووي وكذلك تسوية ذلك النزاع في التسعينات في عهد إدارة يلتسن تسوية سلمية ويرى هاير أن للصين إستراتيجية عليا ولا تنطوي على نزعة عدوانية كما يزعم كثير من الدارسين والمحللين، بل أنها اعتمدت مقاربة الحل الوسط [97]. ومع أن الصين لا تعلن أن لها وثيقة صريحة وتتطور مع التطورات الداخلية والخارجية بشأن الإستراتيجية العليا، إلا أن ذلك لا يعني أن ليس لديها واحدة.

وقد ركز باري بوزان على مقاربة " النهوض السلمي" ومن بعد ذلك التحول إلى " التنمية السلمية" كمقاربة تتكيف بعد أن حققت الصين تنمية اقتصادية ساعدتها على تحسين قدراتها العسكرية. ويربط بوزان بين التجربتين ويعتبرهما " إستراتيجية عليا"[98]. وكان من قبل يجادل بأن الصين تفتقر إلى " رؤية إستراتيجية متماسكة " بشأن منزلتها في المجتمع الدولي وتخفق في التوفيق بين الوسائل والغايات وأنها تجمع بين خطاب سياسي للتنمية السلمية وعلاقات متناغمة مع دول لها معها نزاعات حدودية مع جيرانها ولديها خطاب سياسي صلب وعلاقات سياسية تكاد تقترب من حالة العداء مع اليابان والهند وفيتنام[99]. ويقترب بوزان في موقفه هذا المبكر من رأي أود أرنه ويشاد الذي يجادل بأن للصين إستراتيجية في وسع الدارسين خلق جدل ذي معنى فيها[100].

ولا يرى بوزان أن إستراتيجية " النهوض السلمي والتنمية السلمية" كبقية الاستراتيجيات العليا للقوى الكبرى كونها استراتيجية تأخذ في الحسبان كيف ستستقبلها القوى الأخرى وما هي استجابة الصين لتلك المواقف، وكل إستراتيجية عند بوزان يجب أن تفاضل بين خيارين إما الحافظ على الوضع القائم في النظام الدولي من قواعد وهياكل أو إعادة ترتيب البيئة الإستراتيجية القائمة. وهناك ثلاثة مواقف، التقليديون الذين لا يجدون في الوضع القائم ما يتعارض مع المصالح الوطنية ويطمئنون لأداء القواعد الحاكمة للنظام الدولي سوى أنهم يسعون إلى تغيير مراتب توزيع القوة بعدما أصبحت الصين القوة العالمية الثانية. والراديكاليون وهم الذين يطالبون بتغيير قواعد عمل النظام الدولي في داخل الإطار القائم. والثوريون الداعون إلى تغيير القواعد الحاكمة والهياكل ولا يترددون في استخدام القوة لبلوغ هذا الهدف [101]. وكما يرى بوزان فإن إستراتيجية الصين في عهد ماو كانت ثورية أما استراتيجية النهوض السلمي والتنمية السلمية، فإنها تقليدية[102]. ويأخذ بهذا الرأي الستير إيان جونسن، ذلك لأن الصين قد أفلحت في بلوغ النهوض السلمي والتنمية السلمية بفضل قواعد وآليات النظام الدولي الراهن[103]. وبعد دراسة وتحليل العلاقة " بين الممارسة العملية لسياسة الأمن والسياسة الخارجية الصينية، فإن في وسع المرء القول أن النهوض السلمي والتنمية السلمية إستراتيجية عليا"[104]، كما يرى بوزان.

ومع أن دراسات كثيرة قد تصدت " لظاهرة" الصين، بيد أن الكثير من الباحثين ما يزال يسأل ماذا تفكر الصين أن تفعل في إطار إستراتيجيتها العليا، ويذهب براد غلوسرمن إلى أن الصين تزمع إلى " إثارة هواجس أو اختيار المواجهة مع أكثر جيرانها، وفي الوقت نفسه تتحالف مع حكومات عازمة على إرباك النظام الدولي الشرعي الذي تقول القيادة الصينية أنها تدعمه"[105]. وإن السياسات الخارجية الصينية في مجموعها تمثل " كارثة إستراتيجية" وعلى العكس من دعاة أن للصين

استراتيجية عليا، فإن غلوسر من يخلص"، وفي الحقيقة وبعد أخذ كل أمر في الحسبان، فإن الأمر يبدو أن ليس هناك إستراتيجية عليا[106].

وبين الناكرين لوجود إستراتيجية عليا صينية والمعترفين بوجودها هناك اتجاه ثالث يتوسط بين النظرتين ويرى أن المسألة لم تحسم بعد بالإجابة بنعم أو كلا بل أن " مثل هذه الإستراتيجية في حالة جدل مفتوح النقاش" [107]. كما الرأي عند وانغ جيسي. ويعتمد جيسي مقاربة تقوم على أن الإستراتيجية العليا لأية دولة تتصدى إلى " ما هي المصالح الوطنية الجوهرية" وما هي القوى الخارجية التي تهددها وما هو في وسع القيادة الوطنية أن تفعله لحماية تلك المصالح "[108]. وبما أن ليس هناك وثاق رسمية تتطرق إلى الإستراتيجية العليا الصينية فإنها " حقل ما يزال ليحرث"[109]. ومن أسباب ذلك أنه على الرغم من أهمية الحاجة إلى تحديد " مبدأ تنظيمي لإرشاد السياسة الخارجية الصينية " واعتراف الجهات السياسية والأكاديمية بذلك، إلا أن وجهات النظر مختلفة ومعقدة تحول دون " صوغ أي إستراتيجية عليا تقوم على توافق سياسي "[110].

وإن الإستراتيجية العليا تخدم بلوغ أهداف محلية، ومع أن الحكومة لم تصدر وثيقة رسمية حولها، ولكن هناك توجيهات محددة مثل " النظرة العلمية للتنمية" و " بناء مجتمع متناغم". وإن الصين تمر في تغييرات أساسية التي " تدل إلى أسس لإستراتيجية عليا جديدة "[111]. أولها " تبني الحكومة فهماً شاملاً للأمن"، وثانياً، إتباع دبلوماسية جديدة لا تركز على أبعاد علاقات مع قوة واحدة بل على القضية وتعدد الأطراف. ثالثا، في التحول من التركيز على قضايا النمو في إجمالي الإنتاج المحلي إلى الكفاءة الاقتصادية ونوعية السلع وحماية البيئة وشبكة الحماية الاجتماعية والإبداع التقني. رابعا، الانتقال من التأكيد على القيم الصينية الصرف والخصائص الإيديولوجية للنظام السياسي إلى القوة الثقافية الناعمة ومنزلة الصين وصورتها في العالم. وكما يرى جيسي أن هذه التطورات سوف " تشكل من المحتمل الإستراتيجية العليا الصينية في المستقبل المنظور"[112].

استراتيجية عليا، فإن غلوسر من يخلص"، وفي الحقيقة وبعد أخذ كل أمر في الحسبان، فإن الأمر يبدو أن ليس هناك إستراتيجية عليا[106].

وبين الناكرين لوجود إستراتيجية عليا صينية والمعترفين بوجودها هناك اتجاه ثالث يتوسط بين النظرتين ويرى أن المسألة لم تحسم بعد بالإجابة بنعم أو كلا بل أن " مثل هذه الإستراتيجية في حالة جدل مفتوح النقاش" [107]. كما الرأي عند وانغ جيسي. ويعتمد جيسي مقاربة تقوم على أن الإستراتيجية العليا لأية دولة تتصدى إلى " ما هي المصالح الوطنية الجوهرية" وما هي القوى الخارجية التي تهددها وما هو في وسع القيادة الوطنية أن تفعله لحماية تلك المصالح "[108]. وبما أن ليس هناك وثاق رسمية تتطرق إلى الإستراتيجية العليا الصينية فإنها " حقل ما يزال ليحرث"[109]. ومن أسباب ذلك أنه على الرغم من أهمية الحاجة إلى تحديد " مبدأ تنظيمي لإرشاد السياسة الخارجية الصينية " واعتراف الجهات السياسية والأكاديمية بذلك، إلا أن وجهات النظر مختلفة ومعقدة تحول دون " صوغ أي إستراتيجية عليا تقوم على توافق سياسي "[110]. وإن الإستراتيجية العليا تخدم بلوغ أهداف محلية، ومع أن الحكومة لم تصدر وثيقة رسمية حولها، ولكن هناك توجيهات محددة مثل " النظرة العلمية للتنمية" و " بناء مجتمع متناغم". وإن الصين تمر في تغييرات أساسية التي " تدل إلى أسس لإستراتيجية عليا جديدة "[111]. أولها " تبني الحكومة فهماً شاملاً للأمن"، وثانياً، إتباع دبلوماسية جديدة لا تركز على أبعاد علاقات مع قوة واحدة بل على القضية وتعدد الأطراف. ثالثا، في التحول من التركيز على قضايا النمو في إجمالي الإنتاج المحلي إلى الكفاءة الاقتصادية ونوعية السلع وحماية البيئة وشبكة الحماية الاجتماعية والإبداع التقني. رابعا، الانتقال من التأكيد على القيم الصينية الصرف والخصائص الإيديولوجية للنظام السياسي إلى القوة الثقافية الناعمة ومنزلة الصين وصورتها في العالم. وكما يرى جيسي أن هذه التطورات سوف " تشكل من المحتمل الإستراتيجية العليا الصينية في المستقبل المنظور"[112].

وهناك إجماع داخل الصين على أن يكون للصين نظرة عريضة في التعامل مع العالم ." إن الإستراتيجية العليا الانتقالية للصين صممت لاستدامة بيئة سلمية لنهوض البلاد إلى منزلة القوة الكبرى، وهذا لا يعكس القدرات الصينية وتعقيدات نظام دولي أحادي القطب وحسب، بل الدروس القاسية من خبرة الحرب الباردة وعاقبتها المباشرة أيضاً ". فعلى العكس من الذي كان في الاتحاد السوفيتي فإن الصين لا تسير في طريقة كما يقول شنيغ بيجيان، رئيس منتدى الإصلاح الصيني للمدرسة المركزية للحزب " إن أولئك الذين يفترضون سلفاً أن حزباً شيوعياً في الصين سوف يتبع بالضرورة طريق النموذج السوفيتي في السعي وراء التوسع وإتباع ممارسة حكم الفرد المطلق، فإن هذه الأفكار لا أساس لها "[113]. ولذلك فإن العبارات التي قد استخدمت لتوصيف الإستراتيجية العليا الصينية قد تغيرت من فترة إلى أخرى مثل " المفهوم الجديد للأمن" ، " والتنمية السلمية" و " العالم المتناغم" والتي استخدمها الرئيس هو جينتاو كلها تدلنا إلى " عقيدة إستراتيجية ما تزال قيد التأسيس ولكنها مرنة بهدف التكيف مع الادوار الدولية المتزايدة للصين "[114]. ومع أنها ذات مستوى عالمي من التماسك، إلا أن من الصعوبة بمكان أن يقترح المرء أن هناك إستراتيجية عليا صينية محددة،[115] الأمر الذي يعزز افتراض أن الإستراتيجية العليا الصينية في حالة انتقال وليس غياب أو انقطاع، وبالتالي فإن "التمركز في الغرب" بإستراتيجية الحزام الواحد والطريق الواحد ليست سوى استراتيجية عليا لقيادة جديدة وإنها وجه آخر من أوجه لإستراتيجية عليا، كما أن سياسة الصين في الحوار القريب في جنوب شرق آسيا والخلافات بشأن السيادة على بحر الصين الجنوبي بشاهد على أن الصين قد انتقلت في إستراتيجيتها من " النهوض السلمي" إلى إستراتيجية " توكيد" المواقف في اتجاه بسط الهيمنة كشرط ضروري لخلق حالة " التوازن" مع الولايات المتحدة وحلفائها[116].

المدرسة الصينية

في نوفمبر 1995 صدرت وثيقة " الحد من السلاح ونزع السلاح" ذات صلة بسياسة الدفاع الصينية، وفي 1998 صدرت أول وثيقة "الوثيقة البيضاء للدفاع " ،تحت عنوان " الدفاع الوطني الصيني" ، وفي حينها تصدر وثيقة كل عامين ذات صلة بالدفاع. وفي مايو 2015 صدرت وثيقة " الإستراتيجية العسكرية الصينية " وتمثل هذه الوثائق الموقف الرسمي للصين بشأن إستراتيجيتها العليا، وهناك دراسات وتحليلات من استراتيجيين وأكاديميين في الإستراتيجية العليا للصين، وبعضهم يأخذ الموقف الرسمي ليجتهد في تعميق مضامينه وتفسيراته أو في التصدي للطعن بالآراء الرسمية، وهناك دارسون آخرون غير رسميين يجادلون في الإستراتيجية الصينية العليا من مقاربات بعض منها تحاكي النظريات والمقاربات في الفكر الأمريكي - الغربي في دراسات العلاقات الولية والإستراتيجية، وأخرى تعبر عن وجهات نظر أصحابها. وقد ركزت كل وثيقة على قضية أساسية في الإستراتيجية العليا الصينية وتقدم مدرك الصين للبيئة الإقليمية والدولية الإستراتيجية وقضايا الأمن والتحديات للمصالح الوطنية الصينية. ففي وثيقة 2000 جاءت الإشارة إلى أن " العالم اليوم فيه عوامل قد تسبب عدم الاستقرار وأن حالة عدم التأكد قد زادت وأن العالم بعيد عن أن يكون في سلام "، وحددت أولويات المصالح الوطنية الصينية في السيادة ووحدة التراب الوطني والأمن، وهي قضايا تأتي عليها جميع الوثائق اللاحقة. وبعد الحرب على العراق واستخدام التقنية العسكرية المتطورة خشيت الصين من عواقب ذلك على أمنها ، فشددت وثيقة 2004 على الشؤون العسكرية والتحديث والممكننة والمعلوماتية الحديثة، وتطوير القوة الجوية والبحرية وتقليص عدد القوات المسلحة لصالح الكفاءة. وأعطت وثيقة 2006 أهمية لإستراتيجية الأمن الوطني والبيئة المحيطة، وتمثلت فيها رؤية الرئيس جينتاو في " التنمية السلمية". وفي 2015 صدرت وثيقة " الإستراتيجية العسكرية للصين"[(117)]، وتشير إلى أن الصين تتلافى الحرب بتبنيها " إستراتيجية الدفاع الايجابي أو الفعال" ، مع التأكيد

على الهجوم على المستوى العملياتي والتكتيكي، والاستعداد للصراع العسكري والذي قد ينم عن الأخذ بخيار الاستعمال الأول للقوة العسكرية في ظروف معينة كتلك التي تهدد المصالح الجوهرية الصينية، وفي مقدمتها تايوان والمطالب الصينية في بحر الصين الجنوبي. وبالمقارنة مع وثيقة 2012 فإن الإستراتيجية الصينية قد خرجت من ميدان تحديات المناطق القريبة والسواحل المتمثلة باليابان والولايات المتحدة إلى تحديات المياه البعيدة في المحيطات والبحار بالإشارة إلى إنشاء المصالح الجوهرية للصين في العالم، وهو الأمر الذي يستدعي بناء قوة بحرية قادرة على العمل في " المياه المفتوحة "، وكما جاء في الوثيقة " إن العقلية التقليدية بأن القوة البرية تتفوق على القوة البحرية" ، وإن مصالح الصين الجوهرية في البر الصيني ، " يجب التخلي عنها بإعطاء أهمية إلى البحار والمحيطات وحماية المصالح والحقوق البحرية"[118]، بهدف حماية خطوط المواصلات البحرية الإستراتيجية . وعالجت الوثيقة مسألة نمط العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة الذي يستند إلى " علاقات دولة رئيسية "[119] في ميادين الثقة المتبادلة وتلافي المخاطر وإدارة الأزمة، مما لا ريب فيه أن في مثل هذه التأكيدات دلالات صارخة على أن العلاقات بين الصين والولايات المتحدة لا تستثني أنماط علاقات ثنائية القطبية.

إن كل وثيقة في الدفاع والإستراتيجية الصينية تعتبر وليدة زمانها وفيها تحليل للموقف الأمني الإقليمي والعالمي وليس فيها نصوص إستراتيجية صريحة، بل أقرب إلى إرشادات وهو الأمر الذي جعل المحللين الغربيين والسياسيين يعتقدون أن ما تشير إليه الوثائق أشياء ليس كل القضايا، بل تخفي أشياء أكثر من تلك التي يشار إليه. وتؤشر الوثائق إلى التحول الأساسي في البنية الإستراتيجية الإقليمية والدولية والخيارات المتاحة للصين لمواجهة التغيرات. فبعد نهاية الحرب الباردة اتضح أن العالم يتجه إلى نظام أحادي القطب، فأتت وثيقة 1993 حول الإستراتيجية العسكرية على افتراضات منها إن حرباً عالمية بين القوى حالة غير ممكنة، ولكن فرص وقوع حروب محلية وإقليمية قد تصاعدت، لذلك ينبغي على

الصين حيازة قدرات عسكرية لخوض حرب إقليمية، بعدما تكشـفت القـدرات التقنيـة للثورة التقنيـة العسـكرية الأمريكيـة في حـرب الخليـج الثانيـة. واعترفـت الوثيقـة بـأن الولايات المتحدة متقدمة على بقية القوى الكبرى وأن الفجوة بينها وبين الصـين عميقـة وواسعة، لكن حالة السلام تعين الصين على التركيز على تنميـة اقتصـادية، وإن الولايـات المتحدة لن تتردد في التدخل في حالة حدوث أزمة في مسألة تـايوان، وإن الصـين ينبغـي أن تستعد لحرب قصيرة وليست طويلة الأمد وسـوف يكـون ميـدانها الحـدود والجـوار الصيني وليس العمق الجغرافي الصيني وينبغي التهيؤ لحرب شـعبية. وتتطـرق الوثيقـة إلى الهدف لسياسة الأمن ذلك بتأمين الحـدود ووحـدة الـتراب الصـيني وتـأمين التنميـة الاقتصادية وتشدد الوثائق على انه على الرغم من أن الصـين لا تمثـل تهديـداً للآخـرين، لكنها ما تزال تواجه تهديداً من جانـب الولايـات المتحـدة عـلى الـرغم مـن الاعتماديـة المتبادلة بين البلدين.

وقد جاءت في وثيقة مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني في نوفمبر 2002 قضـايا ذات صـلة بالإطار الإيديولوجي والقضايا التي تركز عليها الإسـتراتيجية العليـا ولكـن دون تفاصـيل واضحة أو السياسات التي تقـود إلى غايـات الصـين، وإنمـا فيهـا إرشـادات " إن التوجـه الأساسي للحزب الشيوعي الصيني قيادة الشعب بجميع فئاته الإثنية مـن خـلال جهـود جماعية تعتمد على الذات والريادة من أجل تحويل الصين إلى بلد اشتراكي مزدهر وقوي وديمقراطي ومتقدم وحديث في ثقافته، وذلك يجعـل التنميـة السـلمية مهمـة مركزيـة "[120].

إن القيادة الصينية في كل جيل تتبني مجموعة أفكـار أساسـية لتصـبح التوجهـات المركزية للإستراتيجية العليا الصينية، فقد ركز الرئيس ينغ كسيانبغ على الملاحظـات أو المبادئ والنصائح التـي ينبغـي أن تحـرص عليهـا الصـين : تكـتم عـلى القـدرات وانتظر حتى يحين الوقت، واحرص عـلى عـدم تـولي القيـادة أبـداً، ولا تتبنـى دوراً مقـداماً"[121]. واهتـدت الإسـتراتيجية العليـا والسياسـة الخارجيـة بعـد 1982 : بالاستقلالية والسلام والتنمية وعدم الميل إلى قوة عظمى أو الوقوف معها في جبهة

واحدة. وواجهت إدارة زيمن تحديات ما بعد الحرب الباردة (1992-2003)، فبعد اختفاء التهديد السوفيتي في الشمال خشيت القيادة الصينية أن تصبح الصين هدفاً للولايات المتحدة والغرب كآخر معقل للشيوعية، ولمواجهة ذلك تقدمت " بمفهوم الأمن الجديد" وأطروحة أن الصين القادمة " كقوة كبرى مسئولة " و شعار " النهوض السلمي" [122]. وخلال فترة جينتاو (2003-2012) كان المبدأ المرشد للإستراتيجية العليا الصينية والسياسة الخارجية " النهوض السلمي والتنمية السلمية " للرد على الحملة الأمريكية- الغربية التي روجت لظاهرة " التهديد الصيني "، وكذلك استبدل أطروحة "النهوض" بدعوة "التنمية". في 2004 . وقدم الرئيس جينتاو إلى العالم مبادرة " العالم المتناغم"، [123] في 2005 في ذكرى تأمين الأمم المتحدة وتنطوي على أن الصين لا تسعى إلى الهيمنة وإنما تدعو إلى التعاون والمساواة واحترام السيادة والنظام الاجتماعي لجميع الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية [124].

وتأسيساً على انجازات الإدارات الثلاث قبله أقدم الرئيس تشي جينبنغ على إستراتيجية مقدامة تأخذ الصين إلى مركزها ومنزلتها العالمية من خلال أطروحات " الحلم الصيني " و " إحياء الأمة" و " التوجه نحو الغرب" ، وتوكيد موقف أن الصين صاحبة مصلحة في النظام الدولي وأن لديها رؤيتها في تكييف بعض جوانبه لتستجيب إلى الواقع الجديد في السياسة الدولية حيث توجد قوتان كبيرتان في إطار تعددية أقطاب وعالم متناغم وفيه تنمية عالمية فيها كسب مشترك. وتخطى سابقيه من القادة الصينية فتقدم جينبنغ بمبادرة الحزام الواحد والطريق الواحد كإستراتيجية عليا صينية تحدد الأهداف والوسائل لتنفيذها. والوطن العربي جزءً من هذه الإستراتيجية فجاءت الوثيقة الرسمية الأولى من نوعها لترسم الغايات والآليات لبلوغ مصالح مشتركة بين الصين والدول العربية " وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية" والتي روج لها جينبنغ أثناء زيارته لمصر والسعودية في يناير 2016.

إن الجدل في الإستراتيجية العليا الصينية بين الأكاديميين والاستراتيجيين والمحللين الصينيين لا يتسم بما دأب عليه الجدل الغربي في الموضوع، ذلك أن الدراسات

الغربية تنطلق من هاجس التفاعل مع الصين القوة الكبرى من حيث النوايا والأهداف، وكذلك من أرضية بناء القوة في الاستعداد لمواجهتها، إن الدراسات الصينية تـدلنا إلى أن هناك قدر من حرية لدى الدارسين الصينيين في إتبـاع مقاربـات مختلفـة وتبنـي المـنهج النقدي والشرح التوضيحي، وإن كـان الأمـر أحيانـاً تـؤشر بعـض الدراسـات إلى موقـف الريبة وعدم الاطمئنان. ويعتـبر كتـاب ye zicheng عـن الإسـتراتيجية العليـا الصـينية الذي صدر في 2002 وترجم في 2011 أول كتاب يعـرض الاتجاهـات الفكريـة في الجـدل الصيني في الإستراتيجية العليا الصينية [125]، ومع أن الكاتب لم يعـرض الموقـف الرسـمي إلا أنه كان قريباً منه في شروحه وترجيحاته ويحرص على التوسط في موقفه بين اتجاهين أساسيين " القوميون المتطرفون" وهم يمثلون النزعـة الصـدامية والعنصريـة ويناشـدون القيادة أن تكون أكثر حزماً وعزماً وتوكيداً في سياساتها في القضايا التي يرونهـا تجسـد " المصالح الجوهرية" للصين. ويندرج تحت لواء هـذا الاتجـاه العديـد مـن الاسـتراتيجيين العسكريين واليسار الجديد والكتاب في مجلة (Global Times). أما التيار الثاني فهو " المحافظون الدوغماتيون أو العقائديون" والذين يعتقدون أن إرشادات مؤسس الإصـلاح والانفتاح كسيا وبنغ ما تزال صالحة وعملية وملائمة للصين في المرحلة الراهنـة التـي مـا تزال مطالبة بالتمسك بشدة بنصيحته " تكتم وانتظر". وثمـة توجـه ضـعيف لـيس لـه صدى عنج صناع القرار الصينيين يدعو إلى أن الليبرالية قـد أصـبحت عالميـة وإن قيمهـا شاعت في النظم السياسية التقليدية والاشتراكية، وإن انفتـاح الصـين سـوف لـن يحقـق تقدما دون إصلاح أوسع وأعمق وانخراط في العولمة، ليس في شبكة علاقاتها الاقتصـادية وحسب وإنما أيضاً في السياسة.

ولقد انشـغل الدارسـون الصـينيون للإسـتراتيجية العليـا الصـينية بمسـائل عديـدة ومتداخلـة ومركبـة وقـدموا مشـاهد للبيئـة الإسـتراتيجية الداخليـة والإقليميـة والدولية ورجحوا المقاربات الأصوب والأنفع للمصالح والأهداف الصـينية في ضـوء ما قد تيسر لها من قدرات شاملة اقتصادية وعسكرية وسياسية ومـا تواجـه تلـك

الإستراتيجية العليا من أصفاد وتحديات. وتسألوا هل أن الصين قد طورت إستراتيجية عليا ناضجة تتواءم مع " الفرصة التاريخية الإستراتيجية " التي قد ظهرت بانهيار الحرب الباردة وغياب التهديد السوفيتي من الشمال بعد تفككه ووجدت الصين نفسها في بيئة عالمية جيدة ونافعة للصين، أم أن فيها التزامات ومقيدات سلبية من زاوية طموحات الصين وخياراتها. وكذلك ناقشوا مسألة مع أن الصين قد تخطت اقتصاد القوى التقليدية الكبرى وتقترب من ردم الهوة بينها وبين أكبر اقتصاد في العالم، ولكن هل سيكون أمام الصين خيارات لتصبح القوة العظمى وتقلص الفوارق بينها وبين الولايات المتحدة، وهل إن النهوض السلمي والتنمية السلمية الشرطين الأساسيين لبزوغ الصين ممكنان في بيئة ما تزال الولايات المتحدة القوة العظمى المهيمنة. وجادلوا في قضية إن الإستراتيجية العليا الصينية ينبغي عليها أن تواجه تحد شبه حتمي يتعلق بالاستعداد للحرب والتالي فه يجب عليها أن تأخذ كل الخطوات اللازمة ومن بينها أن تحدد من هي القوة الخصم والعدو. وقد ركزت أغلبية الدراسات الصينية على الولايات المتحدة كونها القوة العظمى الوحيدة والمهيمنة، والتي تقاوم الصين وتتخذ الاستراتيجيات لصدها عن الارتقاء إلى منزلتها العالمية وتنعم بنفوذ القوة العظمى ذات المصالح العالمية. ويثير الصينيون أسئلة جوهرية عدة هل أن الهيمنة الأمريكية ذات عصمة من الانهيار أم أنها تعيش مرحلة الوهن في القوة الشاملة وطنياً وفي الدور والنفوذ إقليميا وعالمياً.

منهم من يرى أنها قد انهارت حقاً، وكما يشير زيشنغ في كتابه إلى أن هناك مشاكل في الاقتصاد الأمريكي، كما تكشفت في الأزمة المالية العالمية في 2008، وليس من الواضح أن معالجتها في يد الولايات المتحدة الأمر الذي " في آخر المطاف سوف ينهي عهد الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة"، كما جاء في مقدمة الترجمة لكتابه،" إن هيمنة الولايات المتحدة في انهيار "[126]. وكذلك فإن " أيام المجد التي كانت الولايات المتحدة تفعل كل ما شاء لها أن تفعله قد ولت ولن تعود أبداً"[127].

ويجادل الدارسون الصينيون في سلوك الصين في عالم يقوم على نظام متعدد

الأطراف ويتقرحون بدائلهم بين الانخراط فيه لاعباً مسئولا ومقيداً بقواعد وهياكله أو ساعياً لإعادة تشكيله هيكلياً وإرساء قواعد وقيم تحل محل إرث دام خمسة قرون تسيد فيه الغرب بثقافته وقيمه وأخلاقه على العالم.

ومن هذه الناحية هناك مدرستان، ترى الأولى أن الصين في مرحلة التحول والأجدى لها أن تهتدي بعقلية إستراتيجية " اللحاق" بالغرب وزعيمته الولايات المتحدة في عصر ما يزال لهم فيه قوة ونفوذ وهيمنة، أما الاتجاه الثاني، فإنه يحث القادة الصينيين على السلوك سلوك عقلية عصر جديد والصين فيه ذات خصائص فريدة وتخوض تنافساً جيواستراتيجياً وجيوبولتيكياً حتمياً مع آخر معاقل الغرب[128]. فكما يرى Yuan Dong فإن " العديد من الأكاديميين الصينيين يقترحون أن تتخلى الحكومة عن وهم الشراكة مع الولايات المتحدة وأن تواجه وجهاً لوجه مع التنافس الاستراتيجي الأساسي والحتمي"[129]. وحجتهم أنه كان في وسع الصين " أن تتستر على قوتها ولكن ذلك أصبح غير ممكن بصورة متزايدة مع تعاظم قوتها"[130].

ومع أن هناك صعوبة في معرفة مواقف مراكز القرار والمؤسسات من كينونة الإستراتيجية العليا الصينية، إلا أن هناك كتابات أكاديمية ومناقشات في هذا الأمر. ومنهم من يتذمر من التلكؤ من صوغ إستراتيجية عليا تستجيب لطموحات الصين ومن هؤلاء ([131] Yin , Hao) وآخرون يحذرون بأن الصين على الرغم من أنها في طريقها إلى منزلة قوة عظمى، لكنها دون نفوذ كبير وصوت مؤثر في القضايا الدولية الخطيرة وسبب ذلك غياب رؤية إستراتيجية عليا، كما يرى [132] .(Lin Hongyu) ويأخذ بعض الباحثين نموذجاً من سياسة الصين في بحر الصين الجنوبي حيث لها مطالب إقليمية تعتبر من الأهداف والمصالح " الجوهرية " التي لا يمكن الدفاع عنها دون الأخذ بالحسبان بخيار اللجوء إلى القوة، ويعتقدون أن الصين لا تهتدي بإستراتيجية عليا في مواجهة هذا التحدي، بل أنها تلجأ إلى سياسة رد الفعل،

والرأي عندهم أن تبني الصين قوة بحرية قادرة على الدفاع عن هذه المصالح [133] (H.Lin, Cao).

ويناقش Zhong Feng أن الصين لها "رؤية" وترى نفسها لاعباً مركزياً ، ونظرتها دفاعية وتقوم على التمحورعلى الذات بأنها ذات مواقف صائبة وعادلة، وبسبب غياب إستراتيجية عليا واضحة وذات طابع رسمي وتأتي على مضامينها الثابتة والتغييرات فيها بصورة متكررة في وثائق، فإن العالم أصبح يراقبها من منظور " سوء الإدراك" و " سوء الفهم" و " الانحياز" والريبة فيما تتكتم عليه [134]. ويسيرWang Jise مع الرأي القائل أن ليس هناك للصين بيان رسمي ووثيقة معلنة تحمل عنوان إستراتيجية عليا، بيد أن لها وثائق عديدة ذات صلة بالدفاع والإستراتيجية العسكرية وتوجد فيها مؤشرات تدل على عناصر إستراتيجية عليا [135]. وإن الصين الراهنة لم ترث من عهد ماو إستراتيجية عليا وإنما مبادئ سياسية، ولذلك هناك " وجهات نظر مختلفة بين الفئات السياسية الصينية وكذلك جهود لإيجاد إستراتيجية عليا تقوم على توافق سياسي"[136].

وفي 2005 صدر كتاب أثار فيه Zhao Tingyan جدلاً عميقاً في الأرضية الثقافية الإستراتيجية للصين وسلوكها ورؤيتها للعالم الراهن والمستقبل. ويتصدى في كتابه إلى " مهمة " الصين في السياسة العالمية في غياب موقف رسمي واضح. و ينظر إليه على أنه من واضعي نظرية صينية في العلاقات الدولية تنطلق من مقاربة " أن إعادة التفكير في الصين يكمن في استعادة الصين قابليتها على التفكير وإعادة هيكلة عالمها وقيمها ومناهجها والتفكير في مستقبل الصين والمفاهيم الصينية بشأن مستقبل دور الصين ومسؤولياتها في العالم[137]. ويرى شاوا أن الصين قوة كبرى من نوع يختلف عن ما كان قد عرفه العالم من إمبراطوريات في التاريخ، ذلك أن الصين ترى نفسها مسئولة عن العالم كافة، كما أن في الفكر الصيني المعالجة الصحيحة لأمراض العالم الذي تأسس على مفهوم الغرب للدولة القومية كمركز وهدف لأعمال العقل الأخلاقي والسياسي والتنظيمي، ويزعم أن الصين تمتلك البديل لهذه المقاربة الغربية

والذي ينصرف إلى مصالح العالم كله والذي هو يجسد كل شيء "تحت السماء" ويمثل مصلحة لكل الشعوب ومن الممكن تنظيمه في هيكل عالمي، وإنه هيكل يندرج فيه كل شعب وهو عادل ومستقيم ومثله كمثل الأسرة والسكن. وإن سمة " الدولية" السائدة في التوصيف والمضمون يمكن أن تستبدل بهوية " العالمية "، التي ليس فيها هيمنة بل يسودها " التناغم". ويناقش سبل بلوغ ذلك ويتقرح تأسيس مؤسسات جديدة ترعى مصالح الجميع وبالتساوي وإرساء قواعد قيم جديدة ووحدة عالم غير أناني. وينصح شاوا أن تسعى الصين إلى الانتقال من مرحلة الاقتصاد المعولم إلى الثقافة العولمة والتي هي نابعة من الثقافة والفكر الصيني وليس الإرث للإمبراطورية الرومانية والمسيحية أو الديمقراطية الغربية. كما يجادل فإن هذه الثقافة قد صاغت الصين لتكون سلمية في طبيعتها وسخية والتضاد للهيمنة الغربية وتحيد عن القوة والقهر، وتحتل الأخلاق مرتبة أعلى من الحرية والحاكمية من قبل جميع الفئات على أطروحة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد انتقدت هذه النظرية لإستراتيجية عليا صينية بأنها لا تسمح لوجود وجهات نظر مختلفة ولا تشرح كيف يتحقق التناغم وأنها ضرب من الطوبائية، ومع ذلك فإن ما يقدمه شاوا يعكس إشكالية صوغ إستراتيجية عليا صينية، وإن اقتراحاته لا تتساوق مع الموقف الرسمي الذي يرى العالم يتوزع إلى حضارات مختلفة وتقوده قوى كبرى ذات نظم اجتماعية مختلفة وأن أفضل هيكل هو تعدد الأطراف(138).

ونفوراً من طوبائية الفلسوف شاوا يجادل الاستراتيجي العسكري Lia Mingfu ليي مينغفو من مقاربة الواقعية " السافرة "(139). ومن أفكاره المركزية إن الصين قوة كبرى ونهضت اقتصادياً وخرجت إلى العالم وانخرطت في تفاعلاتها وهي قوة أساسية، وحلم الصين يبدو عنده " هيمنة على العالم"، وإن الصين تحتاج إلى " نهوض عسكري" بعد أن أنجزت نهوضها الاقتصادي، وأن تبني قدرات عسكرية لتصبح القوة رقم 1، ولا ينصح بأن تعود الصين إلى إحياء ارثها الثقافي كقوة " نزيهة" و " سلمية"، بل أن تبعث في الشعب الصيني" ثقافة المحارب" والصيني " غير الخائف من

الحـرب"[140]. وبعـد صـدور الكتـاب في 2010 اسـتخدم الـرئيس تشي مصـطلح " الحلـم الصيني". يعرض الكاتب أهداف الصين والسبيل إليها وأن الطريق الذي تسير فيه الصين يحدد مصيرها وأن أحلام الصين تقود إلى إحياء المجد القومي.

ويمثل ليبي الصقور من دعاة بناء إستراتيجية عليا صينية ويحذر من أن تفلت من يدي بكين " الفرصة الإستراتيجية التاريخية" وأن تسعى الصين على العمـل في العقـود القـادم على أن " لا تمنح العالم إلى أمريكا"، بل يناشد الأمـريكيين أن يتنـازلوا عـن هيمنـتهم كي تعتلي الصين المنصة " لأنها تحلم منذ قرن لتصبح الأمة القائد للعالم"[141]. إن الصين كـما يقدمها ليـي " حضـارة لم تتأسـس عـلى الغـزو "، وإن تـاريخ الصـين يشـهد أنهـا قـوة " استقرت داخل أراضيها"، فليس في سـجلها " غـزو أو توسـع عـبر آلاف السـنين " ، وإن " أياديها نظيفة " و " أكثر مدنية من أمريكا"، و" لديها جينات حضارية ممتازة " و تتحلى "بتقاليد مثالية كقائد للعالم" ، والقرن الحادي والـعشرون يمثـل مناسـبة للصـين لإعـادة تشكيل النظام العالمي على أساس قيمها على الرغم من منافسـة الولايـات المتحـدة لهـا والتي تعمل على احتواء الصين، وإن بناء القوة العسكرية الصينية سوف يقيـد خيـارات واشنطن، وإنها ليست للغزو بل دفاعية كما أنهـا محـدودة بسـبب علاقـة الـترابط بـين العلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية للولايـات المتحـدة والصـين [142]. ولا تمثـل آراء ليي موقفه الفكري وحسب، بل هناك " اتجاه فكري" يتعاطف معه من منطلق قناعـة بأن التنافس مع الولايات المتحدة يجري لصالح الصين [143]، ذلك إن للصين حضـارة ذات طبيعة فريدة لا تقوى بقية الحضـارات عـلى الوقـوف في وجههـا. ويؤكـد ليـي أن قـوة التنمية تعتمد على القوة الصلبة، وإن الدولة التي تريد أن تحافظ على أمنها ينبغـي أن تصبح قوية، وهدف قوة الصين " ليس الهجوم على الولايات المتحدة، بل تلافي أن تهاجم الولايات المتحدة الصين"، كما يرى ليي.

الثقافة الإستراتيجية الصينية

إن الثقافة الإستراتيجية الصينية من بين المحددات للإستراتيجية العليا الصينية. وتعود الثقافة الإستراتيجية الصينية إلى ثلاثة ألف سنة وتنطوي على إرث فكر وتطبيقات إستراتيجية ذات خصائص مميزة وتؤثر في منطلق الإستراتيجية العليا الصينية الراهنة. لقد كان الصينيون ممارسين بارعين في السياسة الواقعية وطلاب عقيدة إستراتيجية مميزة تختلف عن الدبلوماسية والإستراتيجية المفضلتين عند الغرب، كما يرى هنري كيسنجر، " فقلما يغامر رجال الدولة الصينيون على ركوب مخاطر صراع تكون نتيجته كسب كل شيء وإلا فلا ... وفي حين أن التقليد الغربي يكون لديه للصدام الحاسم ثمن عالي ويؤكد مفاخر البطولة فإن المثال الصيني يشهد على تراكم المنافع النسبية لحدة الذهن والعمل غير المباشر والصبر "[144].

إن مفهوم الثقافة الإستراتيجية ليس حديثاً أو يقتصر على استخدام في حقل معرفة محددة أو من قبل دولة أو مؤسسة معينة، فقد أولاه الأكاديميون الغربيون في دراسة الإستراتيجية والأمن عناية في بيئة الحرب الباردة بغية فهم المدركات والمواقف والأهداف والسلوك المرتقب للاتحاد السوفيتي، وتطور المفهوم عبر فترات ثلاث بدء من الثمانينات وبعدها التسعينات والأخيرة ما بعد الحرب الباردة [145]. ومع بزوغ الصين قوة كبرى عظمى زادت أهمية الثقافة الإستراتيجية في تحليل سلوك الصين وأهدافها ومواقفها من التحديات التي تواجه صعودها خاصة الولايات المتحدة. وقد جاءت إشارات غير مباشرة إلى معنى الثقافة الإستراتيجية عن نفر من الدارسين، فكما يرى بيرنارد برودي " إن الإستراتيجية الجيدة تأخذ بافتراض علم أجناس وعلم اجتماع جيد "[146]. وأعطى سنايدر تعريفاً لها " مجموعة الأفكار وردود الفعل العاطفية في ظروف موقف وأنماط السلوك الاعتيادي التي يتشارك فيها مجموعة من الاستراتيجيين الوطنيين بشأن الإستراتيجية النووية "[147].

وعندما درس كولن غري الإستراتيجية النووية والأسلوب الوطني في التعامل معها رأى أن الثقافة الإستراتيجية " الرجوع إلى أنماط الفكر والفعل فيما له صلة بالقوة

والتي تنبع من مدرك الخبرة التاريخية القومية والطموحات بغية سلوك مسئول بمعايير قومية "[148]. وقد عُرفت الثقافة الإستراتيجية من أوسع أبوابها حتى وقع تشويه فيما تعنيه وما يندرج فيها أو يبقى خارج المفهوم وما في وسعها أن تفسره، ومع ذلك فإن محاورها " تحديد الغايات والوسائل الملائمة لبلوغ الأمن"[149]. وكذلك في " استخدام القوة العسكرية "، ومجموعة القيم التاريخية التقليدية التي تحدد الرؤية والموقف من الحرب والسلام، والهوية الجماعية وأنماط السلوك والخيارات الإستراتيجية. ويشخص كارنيز لورد ستة عوامل تحدد الثقافة الإستراتيجية: البيئة الجيوبوليتيكة والتاريخ الحربي والعلاقات الدولية والثقافة السياسية – الإيديولوجية والعلاقة المدنية – العسكرية والتقنية العسكرية[150]. ومن الزاوية الأمنية فقد درس كاتزينسيان الثقافة الإستراتيجية اليابانية وخلص إلى أن هناك أهمية للأبعاد للهوية القومية والهوية الثقافية – المؤسسية [151]، وفي مسألة الدفاع فإن عملية صناعة القرار ليست مقيدة بالأوضاع الراهنة " بل أنها ممتزجة مع الاعتقادات والانحياز والتقاليد والهوية الثقافية للبلد والتي كلها تغذي ثقافته الإستراتيجية "[152]. وحاول اندرو سكوبيل تكثيف التعاريف للثقافة الإستراتيجية " أنها منظومة قيم حاضرة دائماً ويؤمن فيها القادة أو مجموعة من القادة لدولة بشأن استخدام القوة العسكرية"[153].

ومع ذلك يبقى الجدل مفتوحاً في مكونات الثقافة الإستراتيجية ومدى تأثيرها وكيف وأي من المكونات لها أهمية ويجب التركيز عليها وتقييمها، فمن الدارسين أمثال ليغرو يربط بين الثقافة الإستراتيجية والخبرة الراهنة، في حين أن اليزبيث كير تراها نتيجة تغييرات في فحوى السياسات الداخلية وبالتالي تتباين من فترة إلى أخرى[154].

ويحاول كين بوث أن يجمع بين مقومات الثقافة الإستراتيجية في تعريف شامل " تقاليد أمة وقيمها ومواقفها وأنماط سلوكها وعاداتها وتقاليدها وانجازاتها وطرقها الخاصة في التكيف مع البيئة وحل المشاكل من حيث التهديد بالقوة أو

استخدامها"[155]. ومن أهمية دراسة الثقافة الإستراتيجية في الفكر الاستراتيجي والعلاقات الدولية أنها أداة لفهم سلوك بلد آخر وما هي شروط بيئته، وكذلك لفهم الدوافع وراء سلوكه تاريخيا وصورة الذات عنده، وفي تحديد إدراك التهديد وتقييمه والذي يترتب عليه ألاستجابة إما سلمياً أو حربياً ولأي أهداف فهل للدحر أو الردع، كما أن الثقافة الإستراتيجية تعين على تشخيص ما هو عقلاني في سلوك الدولة من غيره. ويحذر كين بوث من الربط الوثيق بين الثقافة الإستراتيجية والعرقية من قبل المحلل فيحيد عن الواقعية وتغطي ضبابية الثقافة الإستراتيجية على النظرية والتطبيق للإستراتيجية [156]. ولا يذهب كلين يزدشاك إلى المعنى الواسع للثقافة الإستراتيجية ويعقد الصلة بينها وبين المؤسسة العسكرية فهي عنده " مجموعة المعتقدات والمواقف التي تعتقد فيها المؤسسة العسكرية بشأن أهداف الحرب والإستراتيجية الأكثر تأثيراً والأسلوب العملياتي لبلوغها"[157]، أما غري فلا يعفي أي إستراتيجية من جذورها الثقافية فيكثف المعنى ويختزله بقوله " كل أبعاد الإستراتيجية ثقافية " و " إنها دليل عمل"[158].

إن توظيف الثقافة الإستراتيجية في فهم وتحليل الإستراتيجية محفوف بالمخاطر العلمية، فقد يقع اللبس بين الإستراتيجية كما هي عليه في التطبيق وبين فهم أن هل أن سلوك الدولة يقوم على نمطية سابقة عند الدولة والمجتمع[159]. ومن الصعوبة بمكان تحديد الجهة التي استودعت فيها الثقافة الإستراتيجية للأمة عبر تاريخها فهل هي الدولة أم بعض مؤسساتها أم المؤسسة العسكرية على وجه الدقة. وعلى الرغم من أن دراسات الثقافة الإستراتيجية قد تعمقت نظرياً وتطبيقياً في تحليل خبرات قوى أساسية في العلاقات الدولية[160]، إلا أن التعاريف لها ما تزال لم تجمع على ما هي الأشياء التي تندرج فيها وتلك التي بقيت خارج التعريف ولكنها ذات أهمية. ومن زاوية الحرب والقوة فإن صناعة القرار فيهما لا تحيد عن حمل الاعتبارات الواقعية على محمل الأولوية، ومن هنا كم هي المساحة التي تؤثر فيها الثقافة الإستراتيجية وكيف يجري ذلك في عملية تحديد المواقف والسلوك [161].

وتصدى كل من ناثان ليتز والكسندر جورج لهذه الاشكالية ووزعا المضامين في الثقافة الإستراتيجية إلى الفحوى الفلسفي والمعتقدات الآلية [162]. وتنصرف الأولى إلى ما هي طبيعة الحياة السياسية فهل هي صراعية أم انسجامي، وهل هي تشاؤمية أو تفاؤلية في بلوغ القيم السياسية، وهل من الممكن التكهن بالمستقبل السياسي، وكم هي القدرة في السيطرة على التاريخ. أما الثانية فتعالج مسائل منها ما هي أفضل مقاربة لبلوغ الأهداف، وكيف يتم حساب المخاطر والكلف وهل هي مقبولة أم لا وما هو أفضل زمن للفعل وما هي منافع كل وسيلة [163]. ويوزع توماس ماكهنلن المحتويات على ثلاثة مستويات : مستوى الأمة والتي تمثل قيم المجتمع بشأن استخدام القوة، والمستوى العسكري وينطوي على قضايا كيف يريد العسكريون خوض الحرب، والمستوى الثالث هو صنف القوة العسكرية [164].

واقترب الدارسون الغربيون للثقافة الإستراتيجية الصينية في تحليلهم إما من التمجيد لبعض خصائصها أو تفنيد ما كان قد شاع من الأدب الغربي للإستراتيجية الصينية، ومع ذلك، إن الاختلافات بين الثقافة الإستراتيجية الصينية والسوفيتية والأمريكية لا يمكن طمسها لأنها تقوم على مقدمات فلسطينية وفكرية وممارسات عبر عمق تاريخي لا تضاهيه آية ثقافة إستراتيجية أرى إن الثقافة الإستراتيجية الروسية – السوفيتية – الروسية يرجح عند إستراتيجيتها العسكرية العمل التعرضي والذي يفضي إلى التدبر في الهجوم ألاستباقي بالاعتماد على القوة الصلبة وليس العامل النفسي.

ويعود الاعتقاد بجدوى التعرض ألاستباقي إلا أن الأمن الروسي- السوفيتي كان محدداً من الخارج تاريخيا ونظام الحكم أوتقراطي لقرار الحاكم فيه أهمية كبيرة. ولا تختلف الثقافة الإستراتيجية الأمريكية عن الروسية – السوفيتية في موقفها من القوة واستخدامها فهي تميل إلى تغليبها على الخيارات الأخرى وتكسبها بحجج مسيحية- صليبية[165]. ويغلب على الثقافة الإستراتيجية الغربية منطق" اللعبة " في الكسب بالحد الأعلى وبالقوة القصوى. فقد اتضح من طريقة الحروب النابليونية أن النصر

يتحقق عندما يتساوى مع أعلى درجة من تمركز القوة في نقطة حاسمة[166]. ومما لا ريب فيه أن المقاربات الغربية لدراسة الثقافة الإستراتيجية تتأثر بالمدرك لها من قراءات عقلانية غربية وهو الأمر الذي لا ينصح فيه بعض الباحثين عند دراسة وتحليل النظرة الصينية لاستخدام القوة [167].

يرى E.Baylan أن الثقافة الإستراتيجية الصينية تؤشر إلى " إنموذج ثقافي" مميز في فن الحرب تعود جذوره إلى خبرة وكتابات وإرشادات سن زو في طرائق صوغ الإستراتيجية وأساليب التعرض [168]. وعند سن زو أن " أسوأ إستراتيجية مهاجمة مدن العدو " ويوصي بأن " لا تقاتل العدو ولا تقهره" وإن أفضل إستراتيجية " الهجوم على إستراتيجية العدو"[169]. وعلى العكس من بقية الثقافات الإستراتيجية، فإن الاستراتيجيين الصينيين " يزدرون العنف"[170]. ولا يثني الفكر الاستراتيجي الصيني على استخدام القوة لأنه لا يعدها من فعل طبقة العقل الاستراتيجي المبدع. وإن بلوغ الهدف السياسي لن يتحقق بالذهاب إلى القوة مباشرة وكملاذ وحيد، بل ينصح سن زو بمقاربة إرباك الانسجام في مجتمع العدو بطرائق غير الحرب، والحرب عنده هي الملاذ الأخير. وينصح الإستراتيجيون الصينيون بتلافي المواجهة مع الخصم وجهاً لوجه، ويرجح عندهم علوية مقاربة إستراتيجية الأبعاد النفسية للتأثير على العدو حتى ولو بخدعة والتمويه عليه[171]. وإن استخدام القوة بحذر وبصورة مقيدة على العكس من الثقافة الغربية التي تعظم دور القوة. وإن المدرك الصيني للذات أنها " مسالمة وبلد لا يهدد ولا يتمنى أكثر من أن يعيش في سلام مع جيرانه"[172].

والعقلية الإستراتيجية الصينية دفاعية تقليدياً ولا تنشغل بالغزو أو الطموحات للخروج خارج الجدار الجغرافي للصين، والتحصين يغلب على التوسع ولذلك فإن جدار الصين رمز للدفاع والتحصين الوقائي الذي يؤمن آمناً ذاتياً لا ينشأ بالاستعداد للحرب. وإن الانسجام بين الحاكم والمحكوم هو سر مناعة أمن الدولة والمجتمع وتكمن القوة في الانسجام، وقد دعا 289-372 (Mencius)) قبل الميلاد إلى الغاء الحرب وحذر الحاكم من استخدام قوة الشعب في الحرب وإن فعل

ذلك فإن سوف يخسر وصاية السماء، والحرب عنده جريمة ضد الشعب [173]. ويتحقق بلوغ الانسجام، كما يرى سن تزو عندما ينبذ القادة كل استخدام للقوة أو استخدامها بمشاركة المجتمع، ويوصي بأن يختار الحاكم استخدام الثروة الاقتصادية والقوة الاجتماعية وفن السياسة كبديل للحرب، وفي الثقافة الإستراتيجية الصينية التطرق إلى " الطريق الصحيح " أو الأخلاق والحرب والذي يوعظ به Tao وفحواه أن هناك طريقاً صحيحاً واحداً لجميع الأشياء تحت السماء وبموجبه ينبغي على الحاكم تحاشي الفوضى والدمار والموت المصاحب للحرب، " إن الذي يملك الطريق الوحيد ليس به حاجة للاكتراث"[174] بالحرب والقتال والأسلحة. ومع ذلك، لا يتنازل الحاكم عن استخدام هذه الوسائل كلياً وإنما يذهب إليها " وعندما يُرغم الرجل النبيل على فعل ذلك فإنه يفعل هذه الأشياء"[175]. وعندما يرغم الحاكم على الحرب " فإن القائد الماهر" لا يجرأ على استخدام العنف للاستيلاء "[176]. ويعطي المحللون الصينيون أهمية للحرب العادلة.

ةيعود جذر مبدأ الحرب العادلة إلى التاريخ القديم للصين، واعتمده كنفوشس واهتدى فيه الرئيس ماو. وتصنف الحرب العادلة إلى جيدة وسيئة. ويخوض المضطهدون حربا عادلة ضد المضطهدين، وبالعكس فهي حر غير عادلة.[177] ولا ينبغي تمجيد الحرب لأنه ليس بالفعل الصائب من الناحية المثالية وذلك لأنها يجلب أن لا تقع. وفي حالة وقوعها فإن قيمتها وتأثيرها يعتمد على النظام العادل، من حيث الحكم عليها هل انها حرب عادلة او غير عادلة. ولن تستخدم الحرب إلا في حالة انها تمثل سياسة فاعلة.[178] ولا يرجح عند القادة الصينيين " حملات العقاب ضد الأمم" الأخرى إلا إذا كان ذلك في إطار نظام أخلاقي" إذا كان استخدام الجنود لا يتماشى مع طريق السماء، فلن يكون في وسع أحد ان يقودهم إلى النصر، وإذا كان نشر الجيش لا يتساوق مع طريق الأرض، فلا يستطيع أحد ان ينفذ عمليات عقاب، وإذا كانت طرائق الهجوم لا تتماشى مع طريق الإنسان فلن يكون في وسع احد أن يفلح."[179]

وسـعا دارسـون غربيـون إلى إعـادة قـراءة الثقافـة الإسـتراتيجية الصـينية بـالطعن في الاستنتاجات الايجابية فإنها سلمية ودفاعية وضد العنف وأخلاقه ومميـز عـن الثقافـة الإسـتراتيجية الغربيـة – الأمريكيـة. وعنـدما درس السـتير جنسـتون فـترة منـغ (1644-1368) خلص إلى أن الثقافة الإستراتيجية الصينية لا تبدو سـلمية، وأن القـادة الصـينيين سلكوا سلوك السياسة الواقعية بما تمليه قواعدها في " اللعبة"، ولكـنهم ألبسـوها لبـاس المبادئ الكونفشسية بأنها " إستراتيجية ثقافية رمزية أو مثالية ". [(180)].

ويجادل اندرو سكوبيل بأن للصين ثقافة إستراتيجية مزدوجـة : الأولى تـدعو إلى تجنـب النزاع وعقلية دفاعية وأخرى يرجح عنـدها الحلـول العسـكرية وعقليـة هجوميـة. وإن هذا المزج بين النوعين يسبغ على استخدام القوة عقلانية حتى وإن استخدمت بطريقـة الهجوم ولكن تعرض على أنها إجراء دفاعي. ويقول سكوبيل إأن هذا المزج يضع القادة الصينيين في موقف اختيار العمليات العسكرية الهجومية بينما يعقلونهـا بأنهـا دفاعيـة صرف[(181)]. ومن الباحثين يرجح الآراء التقليدية عن الثقافـة الاسـتراتيجية الصـينية بأنهـا شحيحة في سجلها في الحروب والمعارك وطرائـق القتـال، وبـذلك تأسـس الاعتقـاد بأنهـا ثقافة قد تلونت بمبادئ الكونفشسية وأغفلت دور الحـرب والعسـكرية. ويـذهب كـل من ايكوينغ غراف وهايام إلى الرأي بأن " النزاع المسلح قـد لعـب دائمـاً دوراً في تـاريخ الصين "[(182)]. وقد أفضى إغفال ذلك إلى " رسم صورة مسالمة للصين بالضرورة" في الوقـت الذي إن سـفك الـدماء في تـاريخ الصـين ينـاقض القـول بـأن الحـرب كانـت" في الصـين استجابة دفاعية أرغمت عليها لمواجهة عدوان خارجي"[(183)].

وتندرج هذه الـراء الغربيـة للثقافـة الإسـتراتيجية الصـينية تحـت لـواء الواقعيـة سـواء البنيوية أو " الهجومية" وتثير الهواجس بأن الصين تؤمن بأنها يجب " أن تكون المتفوق وأن تجلس على قمة الهرم السياسي"[(184)] وأنهـا سـوف تتوسـع لأن تاريخهـا يشـهد عـلى ذلك وأنها سوف تلجأ لاسـتخدام القـوة في نزاعـات إقليميـة مثـل تـايوان وبحـر الصـين

الجنوبي والانفصال وقد تستخدم القوة لتغيير النظام الدولي " إن إدراك الصين بأنها المتفوق كان شائعاً في البلاد وأساسياً وهبة كونية "[185].

وقد تكوّن إدراك عند الصينيين بأن دولتهم تتوافق مع العالم المدني وأن الأمم التي تقطن في الخارج " برابرة"، وليس من مكان لأي مجتمع سياسي أن يكون على قدم المساواة مع الصين. "[186] وتمثل السياسات الصينية فكرة " أن الصين أولاً وأنها ترضى بالنظام القائم وتدعمه عندما يخدم ذلك مصلحتها وفي غير ذلك فإنها تسلك حسبما تمليه قواعدها ومبادئها"[187]. ولقد مارست الصين منذ الأزمنة القديمة مزيجاً من المثالية والواقعية التقليدية والإصلاح والمحافظة والأخلاق والنفعية[188].

يرى لي جيجون ، نائب رئيس أكاديمية العلوم السعكرية الصينية " أن الثقافة جذر وأساس الإستراتيجية وأن التفكير الاستراتيجي ينساب في المجرى الأساسي للثقافة الإستراتيجية للبلد أو الأمة ".[189] ويشير كتاب " علم الإستراتيجية العسكرية " إلى " أن الفكر الاستراتيجي يتشكل دائماً من تقاليد تاريخية وتقاليد ثقافية قومية، كما أن صياغة وتنفيذ الإستراتيجية من قبل الاستراتيجيين دائماً يسيطر عليها ومدفوعة بأيديولوجية ثقافية معينة ومركب تاريخي ثقافي."[190] وجاء في الوثيقة البيضاء للدفاع في 1998 " إن الطبيعة الدفاعية لسياسة الدفاع الوطني تنبع من التقاليد التاريخية والثقافية للبلاد وإن الصين ذات تاريخ عمره 5000 سنة من الحضارة وتقليد حب السلام، إن المفكرين الصينيين القدامى دعوا إلى التعايش مع الناس الخيرين وأن يصادقوا الجيران "[191].

وقال Lia Hauaqing ، نائب رئيس اللجنة العسكرية للحزب، " إن الصين تتبع بصورة مستمرة سياسة خارجية سلمية وتشدد أن البلدان المختلفة ينبغي أن تحافظ على بيئة دولية يسودها السلام وأن النزاعات بين البلدان ينبغي تسويتها بالمفاوضات وذلك تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الخمسة ".[192] ويرجع لي جيجون " الثقافة الإستراتيجية الصينية القديمة إلى الفكرة الفلسفية القائلة في الوحدة بين الإنسان والطبيعة والتي تسعى إلى الانسجام الكلي بين الإنسان والطبيعة

والانسجام بين الإنسان والإنسان".[193] والموقف من القوة والحرب في الثقافة الإستراتيجية الصينية قضية فلسفية وأخلاقية ويرجح المفكرون الصينيون محاولة الوسائل السلمية من قبل اللجوء إلى الحرب أو القوة . وكما يرى الجنرال Xing Schizhong " إن الشعب الصيني يحبون السلام بعشق... إن هذا التقليد التاريخي السايكولوجي في القومية الصينية له تأثير أساسي على الأهداف الدفاعية الوطنية والسياسة الإستراتيجية للصين الاشتراكية الجديدة"[194]. ويجادل Xu Xin نائب رئيس هيئة الأركان " بأن الأمة الصينية لها تاريخ طويل في الوفاء للسلام فمنذ ألفي سنة شدد كونفشيس بأن السلام ينبغي أن يعتز فيه ".[195] وتتكرر الإشارة إلى أن الثقافة الإستراتيجية سلمية الطابع، فقد جاء في الورقة البيضاء للسياسة الخارجية في 2005 الإشارة إلى هذا الجانب، كما أعادت الورقة البيضاء للدفاع في 2006 التذكير بأن " الصين تتبع سياسة دفاع وطني سلمية خالصة في طبيعتها.[196] وقال الرئيس كسيا وبنغ في أكثر من مناسبة " إن الإستراتيجية الصينية دفاعية دائماً وسوف تبقى كذلك .... وإذا حققت الصين الحداثة في المستقبل فسوف تبقى إستراتيجيتها دفاعية".[197] وأشار وزير خارجية الصين إلى " إن الصين ليس لديها تقاليد التوسع في الخارج أبداً".[198] وفي 2003 قال رئيس الوزراء " إن حب السلام سمة يخلص لها الشعب الصيني وإن أول إمبراطور في أسرة كوين الذين أمر ببناء الجدار العظيم قبل 200 سنة ، كان لإغراض دفاعية ".[199] وفي 2004 صرح الرئيس هي جينتاو " إن الصين منذ الأزمنة القديمة لديها تقليد جميل في الإخلاص والرحمة والشفقة والثقة حيال جيرانها".[200]

وتركز أغلب الكتابات الصينية في الثقافة الإستراتيجية على الكونفشسية كمصدر أساسي، ومن السمات التي يتطرق إليها الدارسون أنها أخلاقية والصين لم تخض حروباً عدوانية كثيرة خلال تأريخها ولم تهدد إحدى الدول.[201] ولم تخض الصين حروباً طويلة في الخارج أو شنت غارات خارجية لغرض التوسع والحاكمية عند الصينيين تستند إلى الأخلاق وليس القسر والعنف وسلطة القوة بل سلطة الخير

والعدل. وإن الحكم لا يقوم على القانون بل الفضيلة والرحمة واحترام الأفراد أو المواطنين سر كسب الطاعة والانصياع والولاء وليس سلطة القوة.[202] ويعتقد الصينيون أنهم يمتلكون هبات إستراتيجية ليس لغيرهم من الشعوب مثلها، وعلى الرغم من أن الثقافات الإستراتيجية كافة تتسم بصفة التركيز على الخصوصية للهوية القومية، بيد أن الصينيين يعتقدون أن منزلتهم القيادية في مجال الإستراتيجية حقيقة يعترف فيها الآخرون ".[203]

إن تاريخ الصين الطويل بين الوحدة والتمزق والسلطة المركزية واللامركزية أفضى إلى أن تتأس في الثقافة الإستراتيجية الصينية قناعة بأن فن الدولة ينبغي أن يؤمن إستراتيجية تصون الوحدة الداخلية التي هي مصدر الأمن، وإن الوهن الداخلي كما يرى الصينيون يغري القوى الخارجية على تقاسم الصين ويجعلها معرضة للتهديد من جانب الأطراف الخارجية، لذلك اتبع الصينيون إستراتيجية النفوذ غير المباشر للسيطرة على الأطراف مثل منغوليا والتبت وكوريا.[204] ويمجد الإستراتيجيون الصينيون بناء الجدار العظيم بأنه أكبر معلم لحضارة في تجسيد العقلية الدفاعية والعدول عن التوسع والاستيلاء على أراض أو بناء مستوطنات على العكس من الفكر الإستراتيجي والثقافة الغربية الذي تمثل في رحلات كريستوفر كلومبس وديغاما، في حين أن رحلات الادميرال جينغ هي إلى جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وشرق أفريقيا لم يترتب عليها استيلاء أرض.[205]

ويشدد الدارسون الصينيون على أن من أكثر العوامل المؤثرة في الثقافة والفكر الصيني والسلوك هي " الكونفشسية" ، " فإذا أردنا توصيف طريقة الحياة الصينية لألفي سنة، فإن الكلمة سوف تكون "كونفشيس"[206]، ومع أن الكثير من الصينيين " يدعون أنهم تاوست وبوذيون ومسيحيون ولكن نادراً ما يتوقفون عن القول أنهم كونفشسيون".[207] ومن زاوية الأخلاق فإن الجماعة تحتل منزلة أعلى من الفرد واحترام سلطة الرئيس سواء أسرة أو مجمع أو دولة، وكذلك أهمية الانسجام بين المبادئ وكذلك بين الفرد والجماعة، وهذا ما وردت الإشارة إليه في مبدأ الرئيس

جينتاو في " النمو المنسجم"،[208] والذي هو من طبيعة الإنسان. والانسجام يسري على النظام الدولي والذي يتحقق بفضله الاستقرار على غرار ما هي الحال عليه في الدولة وفي العلاقة بين الحاكم والمحكومة التي تستند إلى " الانسجام". ومع أن الكتابات الصينية تؤكد البعد " السلمي" و " الفضيلة" و " الرحمة" في سلوك الصين في علاقاتها مع الخارج تاريخيا، إلا أن كثيراً من الدراسات تشير إلى " الازدواجية " في الثقافة الإستراتيجية الصينية، بالجمع بين المثالية والواقعية .[209]

وقد اتبعت الصين طرائق مختلفة من دفاع وردع وتوسع علني لبلوغ الأهداف. [210] ويذود بعض الدارسين الصينيين عن نعت الثقافة الإستراتيجية الصينية بأنها نفذت سياسة وسلوك الواقعية السياسية ، مع إقرارهم بوجود وقائع تدل على ذلك ، إلا أن المبدأ الغالب هو الأخلاقية الكونفشسية " إن العسكرية الكلاسيكية الصينية تعتبر أن الدولة مؤسسة تقوم على الفضيلة وليس القوة. وإن السلطة والعقاب والمكافأة تلعب دوراً أيضاً. وإن دولة بلا فضيلة تفتقر إلى تفويض السماء وسوف لن تنتصر في الحرب ".[211] والتفويض السماوي المبدأ الذي يميز بين " الطريق الصحيح " و " طريق الهيمنة والتوسع"، وإن الأول يكسب تأييد الشعب ويحافظ على " الانسجام"، الذي هو أعلى مرتبة من مفهوم المصالح المتنازع عليها والتنافس الشرس اللذين تتصف بها الثقافة الإستراتيجية الغربية. [212]

أما الزعم بأن تاريخ الصين احتذى بالمبدأ الروماني " إذا كنت تنشد السلام فعليك بالاستعداد إلى الحرب"، ليس بالشاهد على سلوك الصين سلوك الواقعية السياسية ، بل ما يأخذ فيه الصينيون من ارثهم الثقافي الاستراتيجي " إن كنت تعيش في سلام فكر في المخاطر فبدون استعدادات عسكرية سوف تكون هناك نائبة ".[213] وبالتالي، هذا لا يعني الشروع بالحرب، بل يؤشر خصائص العقلية الدفاعية، ولم ينقطع العمل بهذه العقلية على الرغم من تعاظم القوة الصينية اقتصادياً وعسكرياً وانتشار مصالحها عالميا وهو الأمر الذي قد يستلزم عمليات عسكرية للحفاظ عليها .

"إن حاملة الطائرات الصينية إن كانت هناك واحدة لدى الصين "، وقد تحقق ذلك فيما بعد " فإنها جزء من الآليات العسكرية" كما يقول Peng Guanggin ، من أكاديمية العلوم العسكرية للجيش الشعبي الصيني، " وخاضعة لمبدأ سياسة الدفاع : إنها سوف لن تكون في خدمة توسع عالمي أو المنافسة على الهيمنة".[214] ولكن في الوقت نفسه لا يمكن للصين أن تتستر على أن سياستها وإستراتيجيتها تقوم على الاعتبارات للسياسة الواقعية، " إن طلب الصين يتزايد على الموارد الدولية والطاقة " كما يجادل Song Xiajum، المحلل العسكري " وبعض منها يجب أن يستورد من الخارج، فإذا كان نقلها والتجارة مهدداً فإن التصنيع والتمدن سوف يواجهان مشكلة "،[215] فهل يعني هذا أن الصين سوف تبقى متمسكة بالنأي عن خيار التوسع والمنافسة على الهيمنة الإقليمية أو العالمية أو تتواجه مع الهيمنة الأمريكية؟

العامل الأمريكي

لقد أفضى انهيار الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفيتي، في الوقت الذي تنهض فيه الصين كقوة كبرى صاعدة، إلى تغييرات جوهرية في البيئة الإستراتيجية المحيطة بالصين في جوارها القريب وفي السياسة الدولية، إذ واجهت تحديات أساسية في أمنها القومي وعلى وجه الخصوص عدم التأكد والاطمئنان إلى تفاعلات الدينامكية على الصعد الإستراتيجية والأمنية العسكرية والاقتصادية والسياسة والإعلامية، وتداخلت التهديدات التقليدية مع التهديدات غير التقليدية التي تفاقمت مع أحداث 11 سبتمبر وأصبحت التهديدات غير التقليدية تهدد الأمن القومي الصيني من حيث وحدة التراب الوطني والاستقرار والأمن الداخلي الضروري لاستدامة النهوض السلمي الصيني. وبغياب الاتحاد السوفيتي تناقضت هواجس الأمن القومي الصيني من الجبهة الغربية، لكن مدرك التهديدات الخارجية في الفضاء الآسيوي الهادي وفي العالم أصبح أكثر تعقيداً وضغطاً على القيادة السياسية وضاع

القرار واستدعى أن تبقى أعين الصينيين مفتوحة لمراقبة التطورات وتداعياتها على الأمن القومي الصيني والإيتان بمعالجات وحلول للتهديدات.

كتب أحد الاستراتيجيين الصين في طبيعة البيئة الأمنية الخارجية الصيني." هناك العديد من المناطق الساخنة بالمشاكل تقع في الجوار القريب من الصين ، وإن المتغيرات في البيئة المحيطة بها قد تزايدت ومن الناحية الموضوعية لا يوجد في الوقت الراهن تهديد بغزو الصين على نطاق واسع من طرف عدو خارجي، ولكن تصبح الصين بسهولة متورطة في نزاعات وخلافات في مناطق جوارها، وبذلك يمكن وصف البيئة الأمنية الصينية بأنها جيدة نسبياً. ومع ذلك، إن النظرة العامة إلى الدول الكبرى في العالم تدل إلى أن ليس هناك دولة مثل الصين تواجه بيئة أمنية معقدة وهشة ، فهناك من كشمير إلى أفغانستان في الغرب إلى شبه الجزيرة الكورية في الشرق ، ثم هناك بحر الصين الجنوبي وتايوان... والأمر الذي يستدعي الانتباه إليه أن جميع هذه القضايا ترتبط بالأمن القومي الصيني بصورة وثيقة، وأن العامل الأمريكي وراء جميع هذه المشاكل، وإن وجود العامل الأمريكي ليس سلبيا بصورة تامة، بل في كثير من الأوضاع يمكن أن يكون العامل الأمريكي القيد المناع لتفجر مثل هذه الأزمات "[216].

ومن الخصائص الأساسية لمثل هذه البيئة الإستراتيجية العالمية أنها من منظور مدرك الصين قد أصبحت " معقدة " و " متداخلة" ، " يتعذر التكهن بمآلها" بعد الحرب الباردة. لقد كانت مدركات الصين لأمنها وصوغ إستراتيجيتها تجري في بيئة مطمأنة لعلاقات مثلث نووي استراتيجي من قوتين عظيمتين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، والصين الآمنة بفضل علاقات القوتين العظمتين وقدرات الصين للردع النووي بالحد الأدنى، أما بعد الحرب الباردة، فقد اختفى السوفييت وانتفت قيمة الصين في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية حيال الاتحاد السوفيتي سابقاً. والحقيقة الجديدة هي أن الصين بدأت تعيش تركة الاتحاد السوفيتي من مدرك الأمن الأمريكي لأنها القوة الكبرى النووية " الشيوعية " الوحيدة التي لم تهزم بعد.

ووجه " التعقيد" في بيئة الأمن أن الأمن القومي لم يعد يدرك بأنه التصدي لتهديد أمني عسكري من " مصدر دولة " أو حلف، بل من مصادر غير تقليدي وأخطرها " الإيديولوجي" أو " القيمي " الذي أخذ صيغة " الإرهاب"، من ناحية ، والعمل على نشر الإيديولوجية الليبرالية الغربية والديمقراطية وحقوق الإنسان من جهة أخرى. وتأخذ التهديدات غير التقليدية أشكالاً متنوعة ومتغيرة، كما أنها تستهدف أهدافاً غير تقليدية مثل الاقتصاد والنظام السياسي والمجتمع. ونتيجة لذلك ، أصبح مفهوم الأمن القومي " شاملاً" ووسائل بلوغه شاملة أيضاً، ولا يقتصر على حماية وحدة التراب القومي والسيادة وإنما مصالح جوهرية مثل الموارد وأمنها، خاصة الطاقة بالنسبة للصين، والمنزلة في السياسة الدولية والاعتمادية المتبادلة الناجمة عن العولمة، والحافظ على الاستقرار والأمن الإقليمية والعالمي لاستدامة التنمية الاقتصادية الصينية، والانكشاف أمام توسع الرأسمالية العالمية، وكذلك الانكشاف أمام سياسات القوى الخارجية الكبرى.[217] وتتداخل التهديدات التقليدية مع غير التقليدية.[218]

وتمثل الولايات المتحدة واليابان والهند مصادر التهديد الأمني التقليدي والتي تؤثر استراتيجيات أمنها وسياساتها الخارجية في صوغ إستراتيجية الأمن الصيني.[219] وتتصدر الولايات المتحدة مصادر التهديد للأمن القومي الصيني في مدرك صناع القرار والفئات ذات الصلة بعملية صناعة القرار من الفئات المثقفة المتخصصة. وهناك من يرى أن ثمة اتفاق عام في مدرك الصين لتهديد الولايات المتحدة للأمن الصيني، وآخرون وهم القلة يعتقدون أن " الصينيين لديهم كثير من عدم الاتفاق بشأن القوة الوطنية الأمريكية ونواياها حيال الصين"، كما يجادل He Shengnan ، رئيس جريدة Global Times[220]. ومع ذلك، يغلب الحذر من الوقوع في خطأ فادح في إدراك قدرات ونوايا الولايات المتحدة ، " إن القوة الأمريكية يجب أن لا ينقص في تقديرها " حسبما يناقش He Weiwen، رئيس مركز الدراسات الصينية الأمريكية – الأوروبية[221]، فما تزال أمريكا لها القول الفصل في كثير من قضايا

قواعد وأنظمة السلوك وإدارة السياسة الدولية، كما أن الدولار ما يزال مهيمناً في الاقتصاد النقدي والمالي والتجاري العالمي، على الرغم من حجم الاقتصاد الصيني ومصداقية اليان واليورو. ولا يحمل Ni Feng ، نائب رئيس معهد الدراسات الأمريكية، القدرات لكل من الولايات المتحدة على محمل المقارنة أي منهما " له اليد العليا، بل القدرة على تلافي الأخطاء"[222]. وهذا توكيد على أهمية أن تصاغ الإستراتيجية الصينية من تقديرات عدم المواجهة مع الولايات المتحدة بل الدنو منها بالتفاهمات.

وبمثل هذه الاستراتيجية ينصح Wang Huiyao، رئيس مركز العولمة الصينية إذ الرأي عنده " من أجل أن تستمر الصين في نهوضتها إلى منزلة القوة العظمى يجب على الصين أن تتعامل في علاقاتها مع الولايات المتحدة بصورة صحيحة "[223]. ويقف معه Wang Jisi ، من أبرز المتخصصين في الشؤون الأمريكية، إذ يحذر من الوقوع في شباك الوهم أو القناعة بأن الولايات المتحدة سوف تتهاوى، بل سوف تبقى القوة العظمى، ويضع معادلة بين عاملين أحدهما ثابت هي الولايات المتحدة ، والآخر عامل متغير هي الصين، وبذلك يتوجب على العامل المتغير أن يتكيف مع العامل الثابت حسبما يقع من تبدلات في العلاقة بينهما[224]. " ومن نمظور خارجي فإن الولايت المتحدة بلد الوحيد القادر على ايقاف التنمية السلمية الصينية وإعاقة النهوض السلمي للصين ، لذا يجب أن تكون أولوية الصين أن تقدر وتقيم بصورة صائبة الارادة والعزم والاستراتيجية الأمريكية "[225]. ولكن كتب Li Zhangjie رئيس دائرة البحث العلمي للمدرسة المركزية للحزب، " إن المزلة السياسية للصين ونفوذها في تصاعد متواصل"[226]، ومع أن الولايات المتحدة ما تزال القوة رقم واحد في القدرات الشاملة، لكنها تخسر في كثير من الجونب منها القوة الناعمة، فالقوة الشاملة الأمريكية ستقره عن مستوى واحد وعلى العكس من ذلك تتصاعد القوة الشاملة للصين [227]، إن صعود القوة الشاملة الصينية وتكييف استراتيجيتها في ضوء التحول النوعي والكمي في معادلة القوة الشاملة الصينية لا يعفيها من

اغفال أن سياساتها تقودها إلى " الهند من الولايات المتحدة "، و "لكن في الوقت نفسه لا يمكنها الاستمرار في ذلك لأنها مقيدة بأهمية القوة الأمريكية ونفوذها في آسيا إن الاستراتيجية الصينية غير مستقلة وإن قوة الولايات المتحدة وسياساتها تلعب دوراً كبيراً في تحديد السياسة الصينية "[228] وتجعلها متعلقة بالاوضاع وتقوم بحساب دقيق للكلفة والربح [229]. ويذهب روبرت روس إلى " إن القوة والسياسة الامريكية تحدد إدارة الصين لنهوضها"[230]. وإن الولايات المتحدة في مدرك الكثير من الدارسين الصين " تعمل كلما تستطيع لمنع نهوض الصين"[231]. وإن الصين شأنها شأن القوى الكبرى الأخرى تدرك أن في وسع الولايات المتحدة إلزامها بالسير معها في قضايا كثيرة " إن السياسة الخارجية للولايات المتحدة لديها القابلية الكامنة على تشكيل المدركات والسلوك للقوى الأخرى ولا تشجعها على تحدي الوضع العالمي القائم"[232].

إن الصين تخشى تخشى من ردود الفعل الأمريكية على نهوضها، لذلك حرصت على توكيد مضامينه السلمية وانعكاساته الايجابية على دول اقليمها والعالم كونه نهوضاً يشيع الأمن والاستقرارن ولهذا ذهبت الصين في مفهوم " النهوض السلمي" إلى " التنمية السلمية " لاخلاء استراتيجيتها من تفسيرات سلبية تخللت التصريحات الرسمية الأمريكية ولدول أخرى وإفاضة الباحثين الاستراتيجيين والأكاديميين في الشؤون الصينية في تعميق وترسيخ المضامين السلبية التي تكثفت في " التهديد الصيني"، في الوقت الذي يؤرق القادة الصينيين والفئات انعكاسات تزايد القوة الشاملة الأمريكية وسياساتها حيال الصين على أهدافها الجوهرية وأصبحوا يتعاملون مع " التهديد الأمريكي" ويحرصون على صياغة استراتيجية ملائمة.

وتوجد ثلاثة مشاهد للاستراتيجية والسلوك الأمريكي تجاه الصين والتي نفذتها الادارة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، ترى المدرسة الصينية الأولى أن الاستراتيجية الأمريكية يؤثر فيها الصقور أو المحافظون الجدد. وقد سادوا في إدارة بوش الابن، وخاصة في وزارة الدفاع. ويدعوا العقور إلى أن تبني الولايات المتحدة

قدرات عسكرية تفوق القوى الأخرى من أجل تثبيت الهيمنة الأمريكية بعد الحرب الباردة وذلك لأن الخصام والمواجهة العسكرية محتمل بين الولايات المتحدة والصين الناهضة والصاعدة والتي سوف تتحدى الولايات المتحدة اقليمياً وعالمياً، ويرى Jin Canrony " هناك يوجد دائماً حمائم وصقور في الدبلوماسية الأمريكية، ولكن قلما أن يمسك الصقور موقفاً مهيمناً مثل هذا الموقف المهيمن ولهم مثل هذا التأثير في المجتمع مثلما يفعلون في إدارة بوش"[233]. وهؤلاء الصقور غير متفائلين بأن نهوض الصين سوف يترافق مع التحول إلى الديمقراطية ، ولا يثقون بأن العولمة والاعتمادية المبادلة سوف تعمل على تحقيق الاستقرار في علاقات البلدين وتمنع النزاعات. وقد كان " للفريق الازرق" في إدارة بوش ويمثلهم ريتشارك شيني ، نائب رئيس الجمهورية، وآرون فريدبيرغ [234] مستشار الأمني لنائب الرئيس ، توجه نحو المواجهة مع الصين، ولم يثقوا أن الصين سوف تتحول إلى الديمقراطية من الداخل بفضل النمو الاقتصادي لذلك يرجح عندهم اقتيادها إلى الديمقراطية. ويرى Ruan Zongze ، أحد المشاركين في منتدى لتقييم الاستراتيجية الأمريكية، بأن لامحافظين الجدد عامل مهم في صوغ الاستراتيجية والسياسة الخارجية الامريكية حيال الصين ، وإنهم بلغوا ذروة التأثير " قوميون وايدلوجيون مقتنعون بأن القيم الليبرالية والديمقراطية هي الأفل في العالم "[235]. ويعتقد المحافظون الجدد الصقور أن الصين التي تتزايد قدراتها ويبقى نظامها شيوعياً يقوده حزب واحد سلطوي سوف تصبح مصدر توترات وتهديدات للمصالح الأمريكية[236]. وفي 2000 أسس المحافظون المعادن للصين في الكونغرس " لجنة مراجعة الأمن والاقتصاد الأمريكية الصينية " تقدم تقريرها للادارة بشأن انعكاسات نهوض الصين، وتقدم مقترحاتها[237]. ويرى Zhang Liping أن المحافين يهولون القدرات الصينية ويشككون في نوايا الصين ويطالبون بتخفيض سقف الحالات التي قد تلجأ فيها الولايات المتحدة إلى استخدام الأسلحة النووية التكتيكية [238]. ويعطي الصينيون أهمية إلى نفوذ فريق المحافظين والصقور والذي تهدد مواقفهم الصين إذ أن الشركات الكبرى تدعو إلى حمائية لمنع

السلع الصينية من التنافس في السوق الأمريكية، وأن الصناعات الحربية ترحب بالانفاع على الدفاع لمواجهة الخصم الصيني الاستراتيجي وكذلك لبيع الأسلحة إلى أطراف خصوم للصين مثل تايوان واليابان.

والمدرسة الثانية تعتقد أن الاستراتيجية الأمريكية يؤثر فيها " العـالميون" مـن الليبراليـين من مشارب مختلفة، ويدعو هؤلاء إلى مستويات مختلفـة مـن " الانخـراط" مـع الصـين وتبني ضرباً من سياسة " الجذب الاسـتقطابي"، ويجـادلون بـأن الانخـراط يقـود الصـين لتصبح شريكاً ومتعاوناً مع الولايات المتحدة . ويمثل بريجنسكي قطباً في جناح الليبراليين وينصـح بـأن تنسـق الولايـات المتحـدة علاقاتهـا مـع الصـين عـلى أسـاس اسـتراتيجية " المجموعة من اثنين " إذ هنـاك مجـالات للتعـاون الثنـائي، وإن الصـين لا تسـعى لتغيـير النظام العالمي بل إنها قد أصبحت صاحبة مصلحة فيه ويعنيها أن يـون هنـاك " تنـاغم عالمي" وقد أثرت آراء بريجنسكي في صوغ سياسة إدارة الرئيس أوباما حيال الصين[239].

والمدرسة الثالث تمثل الوسطيين الواقعيين الداعيين إلى اتباع استراتيجية " احتواء وانخراط " لمواجهة نهوض الصين. ويخشى الصينيون من أن تذهب الولايات المتحدة إلى خيار الاحتواء العسكري، ولكن في الممارسة أن الاحتـواء يأخـذ طبيعـة سياسـية واقتصـادية ودبلوماسـية واعلامية. والغالب على الاستراتيجية الأمريكية أنهـا تذبـذب بـين الاحتـواء والانخـراط [240]. فقد انتقد الرئيس كلنتون في 1992 سياسة بوش في مـنح الصـين منزلـة الدولـة المفضـلة في التعامل التجـاري دون مراعـاة سياسـة حقـوق الانسـان وأحـداث تيـاننمان في 1989 ، وفي 2000 انتقد بوش الابن سياسة كلنتون في " الشراكة الاستراتيجية" مع الصين واختار مقاربـة " المنافس الاستراتيجي"[241]، ثم أصبحت العلاقات مع الصين بعد أحداث " سبتمبر وتعـاون الصين مع واشنطن تتجه نحو التعاون [242]، وهكـذا، تـأثرت الاسـتراتيجية الأمريكيـة حيـال الصين بمواقف العوامل الداخلية والفـاعلين في صـوغها :" ليبراليـون تجـاريون مـع الصـيون

والبيراليون دعاة حقوق الانسان ضد الصين وواقعيون اعتمادية متبادلة واستقرار مع الصين وواقعيون عسكريون ومخاصمون ضد الصين"[243].

إن الاستراتيجية الأمريكية " في الأحادية القطبية الأمريكية أهم عامل خطير يؤثر في نهوض الصين [244]. وبالتالي، في استراتيجيتها لتأمين نهوضها بمواجهة أقل التحديات وأكثرها قابلة للتغلب عليها دون كلفة كبيرة. وإن الولايات المتحدة قادرة على الحفاظ على " النظام الأمريكي" للهيكل الدولي والتفوق القائم على القطب الواحد في القرن الحادي والعشرون[245]. وقد أضعف هذا الواقع قدرة الصين على خلق استراتيجية تحقق التوازن مع الولايات المتحدة لسببين أساسيين أولاً أن فارق القدرات للقوة الشاملة ومستقبلها في القرن الراهن لصالح الولايات المتحدة، وثانياً إن الصين لا تعثر على حلفاء مستعدين للتحالف معها ضد الولايات المتحدة . ومثلما أن نظام الثنائية القطبية أضعف موقف الصين وجعل استراتيجيتها متعلقة بعلاقات القوتين العظميين في الحرب الباردة، فإن القطبية الاحادية تعيق نهوضها. وقد بدت إدارة بوش للصين وصياغة " مبدأ بوش" دولة اعادة هيكلة النظام الدولي القائم " ودولة صليبية"[246]، وبعد 11 سبتمبر أصبح سلوكها " تحجيم قدرة الآخرين على مقاومة ضغوط الولايات المتحدة ليس للحفاظ على الوضع الراهن" أي نظام القطب الواحد الأمريكي" بل صوغ نظام جديد أفضل ايضاً "[247]، من رؤية أمريكية . ويرى بعض الدارسين الصينيين أن التوازن مع الولايات المتحدة ليس من مصلحة الصين ذلك أن هيمن الولايات المتحدة لم تقيد نهوض الصين وإنما تراقبه بحذر، كما أهنها إذا اتخذت استراتيجية مقاومة الولايات المتحدة على كل مستوى وفي كل ركن من العالم وبشأن كل قضية، فإن ذلك سوف يزيد النزاع حدة وعمقاً ويعطي العذر للولايات المتحدة في توكيد صواب جدوى نظرية " التهديد الصيني". كما أن البيئة الدولية لا تخدم الصين لخلق نظام دولي متوازن على ساقي الولايات المتحدة والصين، فمن ناحية أن الولايات المتحدة تشجع على نشر " السلام الديمقراطي"، وتتمتع بالهيمنة العسكرية لتفوقها النووي وانتشار قوتها البحرية المسيطرة على

البحار والمحيطات ، وإن الولايات المتحدة تسيطر على الأقاليم مثل جنوب شرق آسيا والشرق الأأوسط، وكذلك إن العولمة قادت إلى اعتمادية متبادلة تنتفع منها اصين ولا يصح أن تتبع الصين في اطارها استراتيجية وسلوك القوة الساعية إلى التوازن مع الطرف المهيمن.

إن التوازن الذي تسعى إليه الصين في هيكل النظام الدولي لن يكون من زاوية المصالح الأمريكية توازناً مستقراً بل أن واشنطن تدرك أن الصينيين قد قيمو توازن القوى بأنه حالة مستقرة في الوقت الذي تبلغ علاقات البلدين، لكن ديناميكية التوازن تميل لصالح الصين، وإذا اعتقد الأمريكيون أن نهوض الصين يفضي إلى انحدار شديد وحتمي في القوة الشاملة الأمريكية فإن الولايات المتحدة سوف تقدم على عمل وقائي لوقف النهوض الصيني[248]، ويدرك الصينيون أن سياسات وأفعال الولايات المتحدة " تحدد بصورة كبيرة قدراتهم على الانتفاع – من الوضع القائم- تماشياً مع نمو قدراتهم"[249]. وثمة إجماع عند الفئات الصينية " أن الجوهر الوحيد للاستراتيجية الأمريكية منذ القرن العشرين إقامة وتعزيز منزلتها كقائد للعالم أو بعبارة أخرى التنافس من أجل منزلتها المهيمنة على العالم وصوتها"[250]،كما كتب diu Jianfei أحد اساتذة المدرة المركزية للحزب. وقد درس الصينيون وحللوا الخطاب السيايس وأفعال القادة الأمريكية ومراكز البحث والاعلام وخلص Ruan Zonqze ، نائب رئيس المعهد الصيني للدراسات الدولية، " إن الولايات المتحدة قد جعلت من الحفاظ على هيمنتها هدفاً استراتيجياً العالمية الآن ولزمن طويل قادم"[251]، ويعتقد أن النظام الدولي يستعر بالمشاكل أغلبها ناجمة عن الاستراتيجية والأفعال الأمريكية في " تحد وهجوم على النظام الدولي القائم"، إذ ترى واشنطن " أن الاتفاقات الدولية وتراتيب وآليات تقف في طريق حق أمريكا في الفعل من طرف واحد، إن الحرب على العراق تكشف أن النظام الدولي الحديث الممثل في الأمم المتحدة قد أصبح قيداً على مساعد الولايات المتحدة في استراتيجية القط، الواحد"[252]، نظام أمريكي يقوم على ترتيب الأحلاف

أو ائتلاف الراغبين في السير وراء الولايات المتحدة في حروبهان وإن الحرب على الارهاب " لب الهيمنة"[253]، وترمي الأقوال والأفعال الامريكية إلى حشد التأييد والانضمام إلى نظام أمن أمريكي، فقد قالت كونديلزا رايس في لندن تحت كل طرف " أن يتخلى عن السعي وراء تعدد الأقطاب وبنضم إلى النظام الأمريكي للقطب الواحد للحرية والسلام والعدالة "[254]، ويرى yang yunshong أن هناك تناقضاً أساسياً بين المقاربة الأمريكية الأحادية وتلك التي تسعى إليه الصين في " الوقوف ضد الهيمنة وبناء عالم متعدد الأقطاب من المساواة والديمقراطية الذي هو الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الصينية [255]، أما الولايات الماحدة ، " فإنها تقودها استراتيجيتها سعياً وراء الهيمنة على العالم وتعمل كل شيء للحفاظ على أن تبقى القوة العظمى الوحيدة وتحاول بناء عالم أحادي القطب تهيمن عليه الولايات المتحدة"[256]، وكذلك يعتقد أن " النزاعات وسباق التسلح التي تثيرها الولايات المتحدة بدوافع مفاهيم أمن قديمة كل ذلك يشك لتهديداً للأمن الصيني"[257].

إن مدرك الصين بأن الولايات المتحدة تمثل تهديداً للأمن الصيني ينبغ من مصدرين، أحدهما ما يتوصلوا إليه من بعد تحليل للأقوال والوثائق والأفعال الأمريكية، من جهة ، والآخرما تشير إليه التصريحات الأمريكية ، تؤكد أن الولايات المتحدة تؤمن بأن الصين تهديد ومنافس وخصم وعدو وهو الأمر الذي يجعل الاستراتيجية الأمريكية عاملاً مهماً في التأثير في الاستراتيجية الصينية. وتراقب الولايات المتحدة تعزيز وتحسين وزيادة الانفاق على القدرات العسكرية . وفي يونيو 2005 قال رمسفليد ، وزير الدفاع الأمريكي أن هذا الأمر يخلق هواجس أمريكية في الوقت الذي ترى واشنطن أن ليس ناك من تهديد تواجهه الصين [258]، ويصدر تقرير سنوي عن وزارة الدفاع إلى الكونغرس عن القوة العسكرية الصينية، وجاء في تقرير 2005 " إن سرعة ومجال تحديث قدرات عسكرية طموحة ودوافقها غير معلومة " وهذا يقود إلى أحد احتمالين إما أن تصبح الصين " منخرطة في تنافس مرن سلمياً أو أقل سلمية وأكثر عدائية "[259]، وقالت رايس ،

وزيرة الخارجية ، في نفس السنة أن الصين " قوة عظمى عسكرية " ناشئة [260]. وصرح مايكل ماكونيل، مدير جهاز المخابرات في ابريل 2007 بأن " الصينيين يبنون قدراتهم العسكرية من وجهة نظري، لبلوغ حالة التكافؤ مع الولايات المتحدة [261]، انهم تهديد اليوم، وإنهم سوف يصبحون تهديداً متزايداً مع الوقت".

وكان قد رأى ذلك أيضاً جون نيغروبنتي، المدير السابق " إن الصين قوة صاعدة بسرعة ونفوذ يتوسع عالمياً وإن من الممكن أن تصبح المنافس الوحيد للولايات المتحدة في وقت ما "[262]، وهناك دراسات أمريكية كثيرة وتحليلات تعرض الصين تهديداً للأمن الأمريكي وتطالب بمراجعة الاستراتيجية الأمريكية حيال الصين [263]، ويرى روبرت كابلن " ليس متأخراً على الولايات المتحدة أن تغير طريق مسارها وتعمل كل ما في وسعها لابطاء نهوض الصين "[264]، ولا يستبعد آخرون استنتاج " وفي الجملة، فإن جيش التحرير الصيني يمكن أن يهاجم القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية واليابان بما فيها اوكيناوا والسفن البحرية الأمريكية في غرب المحيط الهادي"[265].

وتندرج هذه التصريحات في نظرية " التهديد الصيني " التي اشبعت بحثاً في الدراسات والصحافة وذلك في الاشارة إلى أن النهوض الصيني يمثل تهديداً لبلدان أخرى، هذا من جهة ومن جهة أخرى، تجادل دراسات صينية بأن نظرية " التهديد الصيني" تمثل تهديداً لأمن الصين وتظهر النظرية في التقارير الرسمية مثل التقرير السنوي عن القوة العسكرية الصينية وتقرير اللجنة الاقتصادية والعسكرية في الكونغرس والجدل فيه . ويحلل الصينيون النظرية بأبعادها العسكرية والاقتصادية والايديولوجية [266]:" نظرية صراع الحضارات " و " نظرية انهيار الصين" ، و " نظرية الخطر الاصفر" و " نظرية احتواء الصين".[267] وفي 1992 كتب روس مينرو دراسة يحذر فيها من عواقب نهوض الصين وينصح بأن توجه الولايات المتحدة استراتيجيتها إلى الابعاد الاقتصادية والمصالح الاستراتيجية عوضاً عن حملة حقوق انسان وديمقراطية [268]. ومع تعاظم القوة الاقتصادية الصينية أكدت الدراسات "

التهديد الصيني"[269]، وناقش رتشارد بيتز الخط الصيني " إن القوة التي من المحتمل أن تربك التوازن في المستقبل في آسيا والعالم هي الصين"[270] وحذرديني روي من " هيمنة" صينية وحرب باردة "[271]، ورأى ديفيد شامبو أن الصين ذات نوايا لتحدي النظام الدولي ، " أن الصين قوة غير راضية بالأمر الواقع ولا تريد الابقاء عليه وتسعى لتغيير النظام الدولي القائم وكذلك قواعد العلاقات الدولية "[272]، وأعزى كل من رينتتاين وميترو أن الصين ترمي إلى الاحلال محل الولايات المتحدة وأنها سوف تدخل في نزاعات معها [273]، ويحذر مزيد برغ من مغبة ادراك والاعتراف " بالتهديد " الصيني الاستراتيجي الذي كان يجري من المجالات الاقتصادية والسياسة والعسكرية والذي نتيجته استبدال الهيمنة الأمريكية ولا يثق بقول دعاة نظرية انهيار الصين[274]، وانتقد دارسون أمريكيون منطق نظرية " التهديد الصيني" ورأوا أن الصين ما تزال قوة واهنة بالمقارنة مع الولايات المتحدة ولا تمثل قدراتها العسكرية تهديداً ، كما يعتقد بريجنسكي [275]، ويجادل كينث ليبرتال بأن الصين تسلك سلوكاً عقلانياً ولا تضمن نوايا عدائية [276].

وتصدى المسؤولون والاكاديميون والاعلاميون لحملة " التهديد الصيني"، في مارس 1997 أشار الرئيس زيمن إلى القضية مباشرة " إن بعض الدوائر في الغرب قد بالغت عن عمد قدرات الصين الاقتصادية ونشروا ما يعرف بانذار " التهديد الصيني " فحتى عندما تصبح الصين قوية وذات قدرات كبيرة فإنها سوف لن تهدد الدول الاخرى"[277]، وأفاض بينغ ، رئيس الوزراء في ديسمبر 1997 ، بأن الصين بها حاجة إلى أمن واستقرار داخلي وبيئة دولية آمنة ومستقرة وهذه شروط تنفيذ التنمية الاقتصادية " إن الصين لا تمثل تهديداً لأي بلد أو إقليم، وإن بعض الناس يشيعون افتراءات " التهديد الصيني " لأهداف أخرى [278]، ويفند الصينيون افتراضات " التهديد الصيني " ويعرضوا صورة ايجابية بأن الصين شريك وليس منافس وخصم وأنها تفيد الآخرين مثلما تستفيد من علاقات الاقتصادية المتبادلة الاقتصادية وأن العلاقات بين الصين والولايات المتحدة يجب أن تكون على أساس شراكة تعاون،

كما أوضح ZhuRongji ، رئيس الوزراء، أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة في 1999 وتؤكد وسائل الإعلام أن السياسة العسكرية الصينية دفاعية وليست هجومية وأن الصين لا تجري وراء الهيمنة وأنها قوة سلمية ولن تلجأ إلى الأسلحة النووية ضد الآخرين، وكما انتهت إليه دراسة صينية اتضح أن الصين تقع في المرتبة السابعة عالمياً من حيث القوة القومية الشاملة، وربع قدرات الولايات المتحدة ونصف قدرات اليابان وتأتي بعد روسيا. وقد فسر الصينيون نظرية " التهديد الصيني" من زوايا مختلفة. أولها أن انتشار النظرية بحد ذاته ينطوي على تهديد للصين، وإن الولايات المتحدة لا ترحب بتقدم علاقات الصين مع جيرانها في وسط آسيا وفي جنوب شرق آسيا إذ أن قوتها الناعمة والعلاقات الاقتصادية قد تستقطب هذه الدول إلى المحور الصيني في التنافس على قضاء آسيا ، المحيط الهادي، وإن واشنطن تسعى لتعكير العلاقات بغية أن لا تعثر الصين على مصادر الطاقة والموارد والأسواق والاستثمار وبذلك تتلكأ مسيرة التنمية الاقتصادية محرك النهوض الصيني . وإن غرض دعاة " التهديد الصيني" تثبيت مدرك أن الصين " خصم " و " عدو " مما يبرر الاستراتيجيات المضادة لنهوض الصين. وإن هؤلاء ينظرون إلى الصين من أبعاد عقلية الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي، عندما كان الدولة والقوة النووية الشيوعية المتوازنة مع الولايات المتحدة، وبهدف دحر الصين ، مثلما وقع مع السوفييت، فإن نظرية " تهديد الصين" تتحلى بمنطق الحرب الباردة كإستراتيجية أمريكية غربية لهزيمة النظام الشيوعي.

وقد حددت الدراسات الصينية أهداف التهديد الأمريكي في الأمن القومي والأمن الاقتصادي وقوة ومنزلة الصين في النظام الدولي والنظام الداخلي. إن الصين لا تخشى أن تتعرض لعمل عسكري مباشر من طرف الولايات المتحدة، بل هواجسها من تطويقها آو احتواءها. وتدرك بكين أن الولايات المتحدة تهدد وحدة التراب الصيني وفي المقدمة قضية الوحدة الصينية بعودة تايوان إلى البر الصيني سلمياً أو عسكرياً. إن تايوان مصلحة قومية جوهرية لا تتهاون فيها الصين ، وهي المسألة

المركزية في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، بل قد تقود إلى المواجهة، وقد وقعت أزمة 1996 وتصاعدت العمليات العسكرية وحركت واشنطن أسطولها الحربي لردع الصين عن التصعيد. وتايوان ذات صلة بالسيادة الصينية وأمنها ووحدة ترابها، وهي قضية اعتزاز وهوية قومية ولا يوجد مجال للمساومة في وحدة الصين، وتسلح الولايات المتحدة تايوان لتطويق الصين وتستخدم " التهديد الصيني" ذريعة لتسليحها، وتحاول أن تقويها لتخوض حرب استنزاف مع الصين مما يستدعي أن تكيّف الصين إستراتيجية أولويتها وترهق اقتصادها بالإنفاق على الدفاع. وتهدد الولايات المتحدة بخيار حماية تايوان بنظام الدفاع الصاروخي فتشل الردع الصيني وتقيد مستويات التصعيد العسكري في حالة الأزمة. وبتحالف الولايات المتحدة مع تايوان تضمن البقاء على حالة الوضع القائم " لا استقلال ولا وحدة ولا حرب ولا سلام" ، وكذلك لتشجيع الانفصاليين لمقاومة الوحدة الصينية، وتعتقد بكيت أن الوحدة الصينية قضية داخلية لا يحق لقوة خارجية التدخل فيها وهناك مسألة التبت وإن كانت لا تطغى في الجدل الاستراتيجي الأمني على غرار قضية تايوان، وتبدو واشنطن في المدرك الصيني الأمني أنها تدعم الانفصاليين وتجعل من حقوق الإنسان قضية لنقد الصين والهدف هو تفتيتها، وتعتبر بكين مواقف واشنطن من الدين وحقوق الإنسان للتبت وكسنجيان يمثل هدفاً استراتيجياً للولايات المتحدة لتوجيه أنظارها إلى مشاكل داخلية وتأليب الرأي العام العالمي على الصين لاعاقة توسع دورها ونفوذها، والأهم من ذلك كله ، تفتيت الصين.

إن انخراط الصين في علاقات العولمة والاعتمادية المتبادلة مع الولايات المتحدة لم يفها من أن تبقى هدفاً لتهديدات أمريكية على الرغم من تقلب سياسة الإدارة الأمريكية ما بين تعاون وانخراط ومواجهة وتحديات. وقد تبلورت هذه السياسات في إستراتيجية التطويق والتي أخذت صيغة " مبدأ أوباما" في التمحور في الشرق.

أولاً، إن المجال الاستراتيجي الأمريكي لم يعد يعطي له الأهمية في الفضاء الأوروبي - الأطلسي بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي وانصراف الاتحاد الأوروبي إلى أمن أوروبا.

ثانياً، إن الصين هي القوة الصاعدة في آسيا حيث المجال البري- البحري لحسم الهيمنة من دونها ثالثا، إن في آسيا يوجد مرحبون بقدوم أمريكا .

إن اليابان الخصم للصين تتعاون أمنياً لتطويقها، وكذلك الهند المنافس للصين في المحيط الهندي ولها خلافات حدود معها، ودول جنوب شرق آسيا لها نزاعات مع الصين في بحر الصين الجنوبي وتخشى من هيمنة إقليمية صينية، وقد اتبعت واشنطن مقاربة الوجود العسكري- البحري والتسليح وتعزيز الأحلاف مع اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين واستراليا ونيوزيلاند وتحسين علاقاتها مع فيتنام ومنغوليا وتطوير علاقات تعاون عسكري مع كازاخستان وتركمنستان وتعتبر بكين نشر نظام الدفاع الصاروخي في شرق آسيا تهديداً مباشراً لأمنها .

إن الصين تعتمد مقاربة الأمن الصيني وترى أن إستراتيجية الردع النووي تضمن لها أمنها، لكن نظام الدفاع الصاروخي يمثل مقاربة أمريكية " للأمن المطلق" وحينها سوف يفقد الردع النووي مصداقيته وتصبح أمريكا أكثر ترجيحاً لإستراتيجية الضربة الاستباقية حيث تمتلك أكبر قوة تقليدية ونووية.

إن الولايات المتحدة، كما يعتقد الصينيون، تهدد النظام السياسي والاستقرار الداخلي إن الصين في مدرك الولايات المتحدة هي قوة إيديولوجية خصم ومعقل الشيوعية بعد اختفاء السوفيتية. والصين ذات قيم تناقض مع قيم الغرب والولايات المتحدة . وقد اتبعت واشنطن مقاربة " التطور التدريجي السلمي" لتوسيع حركة الديمقراطية في الصين و " أمركة" الصين بالنظام الليبرالي الأمريكي وهيكل اقتصاد السوق الرأسمالي ، والخطوة الأولى تحرير الاقتصاد الصيني ليليها تحرير النظام السياسي، ويترتب على ذلك إثارة النزاعات الجهوية والإثنية في الصين من خلال مطالب الحريات، وتسعى الولايات المتحدة إلى أن تستقطب النظام السياسي الصيني

لينضم إلى ركب الغرب تحت قيادتها كقائد العالم. وحقوق الإنسان عصا غليظة بيد الولايات المتحدة لدفع الصين إلى الاستسلام لقيمها. وتستخدم الولايات المتحدة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية واتفاقية الدولة الأكثر تفضيلاً للضغط على الصين بربط العضوية مع مواقف بكين من حقوق الإنسان. وتعتبر تايوان وهونك كونغ نماذج لاقتصاد الرأسمالية والقيم الغربية- الأمريكية التي تجاور النظام الصيني وتؤثر فيه بصورة غير مباشرة كما أن الولايات المتحدة تجند المنشقين السياسيين والإعلام للترويج لحملة حقوق الإنسان.

وبعد أحداث تيانمان في 1989 لجأت الولايات المتحدة إلى العقوبات الاقتصادية لدفع حقوق الإنسان إلى الأمام- ومقاربة "التطور التدريجي السلمي" يراد لها أن تربك النظام السياسي الصيني فينهار من الداخل كما وقع للاتحاد السوفيتي. ولذلك تؤكد الصين أن نظامها السياسي لا يتغير بفواعل خارجية وإنما لديها إستراتيجيتها ذات "الخصائص الصينية" في السوق الاجتماعي ومقاربتها للتغيير من خلال الإصلاحات المحلية ذات الهوية القومية الصينية.

إن الصين تحذر أن تتواجه مع الولايات المتحدة وتراهن على المستقبل في بلوغ التكافؤ معها في القوة القومية الشاملة، ومن الناحية الفنية فإن الولايات المتحدة تمثل تهديداً تقليدياً للصين، وإن قواتها العسكرية هي الأكثر تهديداً، لذلك تطور الصين إستراتيجية الدفاع لتواكب الثورة التقنية العسكرية ولتبقى على قدرة ردعية نووية، وتخشى الصين من الاحتواء أكثر من هجوم أمريكي، وتعول المقاربة الصينية على أن إستراتيجية الفرص تؤمن المصالح الجوهرية الصينية، لكنها لا تستبعد المواجهة مع الولايات المتحدة التي هي عامل في كل الاعتبارات الأمنية الصينية العسكرية والاقتصادية والسياسية والإيديولوجية والإعلامية والتقنية والثقافية والنووية الإقليمية والدولية، كما حددها الرئيس تشي جينبنغ في 14 ابريل 2014، وتشمل أوجه التهديدات التقليدية وغير التقليدية[279].

صناعة القرار الاستراتيجي

إن سياق السياسة الداخلية يؤثر في عملية صناعة القرار الاستراتيجي، وإن منزلة وسلطة الأجهزة المختلفة في الصين قد تأسست بصورة واضحة، وإن الجهات المعنية في تنفيذ أي سياسة ترتبط بالحزب الذي تحتل قيادته العليا أعلى منزلة في السلطة، والحزب يسيطر على استخدام القوة ويعتبر جيش التحرير الشعبي جناحاً للحزب وليس جيشاً لدولة، ويسيطر الحزب على الجهات الأخرى التي تقدم المعلومات والمقترحات، وتنطلق التوجيهات أو الأوامر من أعلى إلى أسفل وقد اتسمت عملية صناعة القرار بأنها قوية ومتماسكة في السيطرة وضعيفة في التنسيق في هيكل. إن اللجنة المركزية للحزب هي الهيئة العليا المنسقة، وهي أهم مستوى في النظام، وتوكل اللجنة المركزية إلى مجلس الدولة مهمات تنفيذ وإدارة البلاد بواسطة هيئات من وزارات وتنظيمات على مستويات مختلفة، ويمثل المؤتمر الوطني الشعبي دور البرلمان في النظم الغربية، ومع ذلك، فإن اللجنة الدائمة للحزب (البولتبوريا) المؤلفة من 7 أشخاص والمختارة من بين 25 عضواً هي السلطة الأقوى في اللجنة المركزية. وتأخذ اللجنة المركزية القرارات الرئيسية في الأمن القومي والسياسة الخارجية. وهناك جماعات صغيرة لتقديم الاستشارة في قضايا معينة. وتتمتع المؤسسة العسكرية بقدر من الاستقلالية.

وتقوم اللجنة العسكرية المركزية تقييم التهديدات للأمن القومي وتضع الخطط لمواجهتها ويرأس اللجنة رئيس الحزب[280]. وقد تزايد تأثير فاعلين آخرين[281] مع توسع دوائر السياسة الخارجية الصينية عالمياً وانتشار مصالحها وتعاظم دورها في السياسة الدولية ومواجهتها تحديات كثيرة لمصالحها.

وتمد دوائر البحث أجهزة الدولة بالمعلومات والتحليلات والمقترحات مثل أكاديمية العلوم السياسية والمعهد الصيني للدراسات الاستراتيجية ومعهد العلاقات الدولية ومراكز البحث المتخصصة بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإفريقيا والمشرق الأوسط[282].

وفي ابريل 2013 قرر المؤتمر 18 للحزب إنشاء "اللجنة المركزية للأمن القومي" بهدف إقامة نظام أمن قومي موحد بعد ما كانت المهمات موزعة بين جهات عديدة على مستوى الحزب والحكومة والمؤسسة العسكرية. ومراكز البحث، وذلك بعدما تعاظمت التحديات الداخلية والخارجية نتيجة توسع ادوار وسياسات الصين في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في السياسة الدولية. وتتبع اللجنة إلى الحزب وليس الحكومة. وتقوم بدور تقديم الاستشارة للجنة المركزية للحزب بشأن قضايا الأمن والإستراتيجية. وترفع الجهات ذات الصلة بالأمن والسياسة الخارجية والعسكرية التقارير إلى اللجنة التي بدورها تقوم بالتنسيق فيما بينها[283].

الأهداف والمصالح الإستراتيجية

يوجد جدل بين الدارسين حول أسلوب تضيف الأهداف والمصالح الإستراتيجية الصينية وكذلك مراتب التفضيلات والأولويات والمدى الزمني لبلوغها وثباتها وتغيير منزلتها، وكذلك هناك توزيع للاستراتيجيات العليا وأهدافها، واستراتيجيات إقليمية ذات أهداف محددة كتلك التي في آسيا كونها الإقليم الأكثر أهمية بالنسبة للصين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إذ يجري في سياستها الدولية أهم التغييرات الاقتصادية ومنها الحضور الاستراتيجي الأمريكي والتنافس الصيني- الياباني والصيني الهندي. وللصين إستراتيجية وأهداف في أقاليم مثل جنوب شرق آسيا، ووسط آسيا[284] والشرق الأوسط، وكذلك للصين إستراتيجية وأهداف ذات صلة بركن من القوة القومية الشاملة كالاقتصاد القومي والقدرات البحرية[285] والفضاء والتقنية، وهناك توجهات في تحليل الأهداف والمصالح الإستراتيجية الصينية.

التوجه الأول يرى "أن القادة الصينيين لم يوضحوا بصورة علنية وتفصيلياً الإستراتيجية العليا التي تحدد الأهداف الإستراتيجية والوسائل لبلوغها كما جاء في التقرير السنوي 2008 الذي ترفعه وزارة الدفاع إلى الكونغرس حول القوة العسكرية الصينية، "وإن العلاقة بين التصريحات الإستراتيجية في المناسبات وبين القرارات السياسية الفعلية غير واضحة".[286]

والتوجه الثاني، وهو الذي لا يطعن في وجود أهداف ومصالح إستراتيجية صينية والتي يعثر عليها في وثائق رسمية كالدستور والتقارير المقدمة إلى مؤتمرات الحزب والتصريحات والدراسات الأكاديمية. يختلف الدارسون في توزيع الأهداف، ومع ذلك، فإن أكثر صنوف التوزيع تذهب إلى توزيعها على:

1- الإبقاء على شرعية سلطة الحزب الشيوعي الصيني والنظام السياسي القائم.
2- الحفاظ على التنمية الاقتصادية السلمية واستدامتها.
3- الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي الداخلي.
4- الدفاع عن السيادة القومية ووحدة التراب الصيني.

5- الارتقاء بمنزلة الصين كقوة كبرى_ عظمى في العالم.

ولا يوجد ترتيب للتفضيل يجمع عليه الدارسون، إذ أن الأولويات تتباين من مجال إلى آخر ومن المستوى الدولي إلى المستوى الإقليمي. ففي آسيا للصين أهداف أمنية واقتصادية وسياسية تحددها السياسة الآسيوية والفاعلون فيها من القوى الخارجية كالولايات المتحدة والقوى الكبرى الإقليمية كاليابان والهند والقوى الوسطى مثل كوريا الجنوبية واستراليا، وكذلك قضايا آسيا. أما في وسط آسيا فإن الهواجس الأمنية والتحديات الاقتصادية لا ترقى إلى مستوى ما هي عليه من شرق آسيا، على وجه الخصوص، أو في الفضاء الآسيوي- الهادي، في الجملة ففي وسط آسيا تكاد أن تكون الصين القوة المهيمنة اقتصادياً، ولكنها تخشى على أمنها من الجهة الغربية من تهديدات غير تقليدية كالحركات الإسلامية وارتباطها مع نظيراتها في كسنجيان، ومع أن كسنجيان تمثل قضية الوحدة الترابية، كما هو الحال في تايوان، إلا أن علوية الثانية على الأولى تظهر في الخطاب السياسي والمواقف التي لا تستثني الأزمة العسكرية كما حصل في 1996. وفي مشكلة كسنجيان للصين اليد عليا كونها قضية داخلية، أما تايوان فإن القوى المتفاعلة منها داخلية وإقليمية ودولية.

إن لكل دولة أهدافاً إستراتيجية[287]، وقد حددت أجندة الأهداف والمصالح الإستراتيجية الصينية من قبل الدستور والقيادة السياسية والمسئولين والباحثين الصينيين والأجانب. وإن حجة الناقدين بعدم وضوحها وأعزاء ذلك إلى الطبيعة السرية للنظام الصيني والتستر عليها عن عمد كإستراتيجية لتأمين نهوض الصين حجة ضعيفة، إذ هناك إشارات شديدة الوضوح ومباشرة تبين بوضوح جلي الأهداف والمصالح الإستراتيجية الأعلى. ينص الدستور الصيني على "إن بلوغ الشيوعية هو الهدف المثالي الأعلى والنهائي للحزب"[288]، وبذلك يكون الدستور قد أعطى الموقف القيمي من الهدف بكونه "المثال" وكل مثال يتعذر بلوغه، بيد أنه يبقى طموحاً وحافزاً وقيمة عالية، و"الأعلى" تدل إلى أن لا أهداف أخرى في الوقت الراهن أو في المستقبل يسبقه في التفضيل والأولوية، أما كونه الهدف "النهائي" فهو

موقف فلسفي يعود إلى الفكر الماركسي بأن الشيوعية "نهاية" تمثل "حتم" التطور الاجتماعي الطبقي في نطاق اقتصاد اشتراكي وديكتاتورية ديمقراطية شعبية.

ويأتي الدستور على المرحلة التي تعيش فيها الصين من حيث البعد عن الهدف "إن الصين في المرحلة الابتدائية من الاشتراكية وسوف تبقى كذلك خلال مائة عام[289]. ويعطى الدستور وصفاً تحليلياً للوضع الصيني بغية أن تُرسم الإستراتيجية في ضوءها لبلوغ الهدف الأعلى "إن التناقض الأساسي في المجتمع الصيني بين الاحتياجات المادية والثقافية للشعب والمتزايدة باستمرار وبين المستوى الواطئ للإنتاج".[290] وعلى هذا الأساس العلمي يصبح أمر إنتاج الثروة الاقتصادية والاجتماعية من خلال التنمية له "الأولوية العليا في حكم البلاد وأحياءها".[291]

ومن منظور البيئة الإستراتيجية العالمية للقرن الحادي والعشرين فإن المؤشر يهدي إلى "بداية ولوج الصين إلى المرحلة الجديدة من التنمية لبناء مجتمع مزدهر بصورة عادلة"، وبذلك يكون "الازدهار" مصلحة جوهرية. ولا ينبغي أن تزوغ عين القيادة عن هدف "الازدهار"، وأنه يقع عليها أن تصوغ إستراتيجية تحمل الصين إلى ذلك الهدف "ينبغي أن نتوجه بلا تذبذب إلى تفكير استراتيجي يرى بأنه لا شيء إلا التنمية يحسب له حساب"، كما أكد الرئيس هوجنيتاو في تقريره للحزب الشيوعي في نوفمبر 2012[292]. ويتضح من هذا التوكيد أن هدف الأمن القومي والسيادة، وهو الهدف التقليدي في كل إستراتيجية عليا، لا يمثل هاجساً للقيادة الصينية، وإنما "تحويل الصين إلى مجتمع مزدهر بصورة معتدلة"، وكذلك "جعل الفرد بمستوى الدول المتقدمة بصورة معتدلة". ولن تبلغ الصين هذا الهدف دون أن تكون التنمية الاقتصادية المهمة المركزية وتخضع لأولوياتها جميع الأهداف والمصالح الأخرى[293]. ومن الحجج للرد على القائلين بأن القيادة الصينية تحرص عن عمد على الكتمان والتمويه من مقاصدها الخفية، فقد أكد الدستور على البقاء على طريق الاشتراكية ودكتاتورية الديمقراطية الشعبية وقيادة الحزب الشيوعي. ودون غيره من الاستراتيجيات وضعت الإستراتيجية الصينية مدى زمنياً لهدفين

أساسيين"الهدفان التؤمان للقرن"[294]. الأول "تحويل الصين إلى مجتمع مزدهر بصورة معتدلة" في حلول عام 2021، في الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني، وبلوغ "مستوى الدول المتقدمة بصورة معتدلة" أي "بلوغ التحديث" في 2059 الذكرى المئوية للثورة الصينية في 1949[295].

وجاءت الأهداف الإستراتيجية في "الورقة البيضاء للتنمية السلمية" في 2011 وتتلخص في السيادة والأمن والتنمية ووحدة التراب الوطني والوحدة القومية والنظام السياسي كما أسسه الدستور والاستقرار الاجتماعي والشروط الأساسية لتامين تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمة. وفي 2012 استهل الرئيس تشي جينبنغ جيل قيادته بشعار "الحلم الصيني"،[296] وكذلك، "إحياء الأمة الصينية".[297] وقد شرح Dai Binguo، عضو مجلس الوزراء، الأهداف الإستراتيجية وهي النظام السياسي والاستقرار الاجتماعي واستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسيادة والأمن القومي ووحدة التراب الإقليمي الصيني. وقد حدد المصلحة الجوهرية بأنها "قيادة الحزب الشيوعي الصيني والنظام الاشتراكي والاشتراكية الخصائص الصينية"،[298] بينما يرى كل من Tang Shiping, Zhang Yunling أن الهدف الأعلى للإستراتيجية العليا الصينية "تأمين وتشكيل بيئة ملائمة أمنياً واقتصادياً وسياسياً بغية أن تركز الصين على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية".[299] ويوزع Yuan Kan Wang الأهداف الإستراتيجية الصينية إلى بعيدة وقريبة المدى، ومن بين بعيدة المدى أن تصبح الصين مهيمنة في آسيا، أما القريبة المدى فهي بلوغ أهداف التنمية السلمية والتوازن مع الولايات المتحدة[300]. ويوزعها ديفيد فنكلستيان على ثلاث كلمات:السيادة والحداثة والاستقرار، وهذه" الأهداف ليست أهداف الجمهورية الصينية الشعبية، بل إنها تمثل جوهر الثورة الصينية"[301]

وأهداف الصين في آسيا، كما يجادل يبوني كلاسير فهي السيطرة على البحار القريبة وتحسين القدرات البحرية الصينية والدفاع عن المطالب والحقوق في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الغربي والتكامل الاقتصادي الإقليمي لينصح الصين مركزاً

لـه[302]. وهنـاك مـن درس 108 بحثـاً لدارسـين صـينيين بحثـوا في "المصـالح الجوهريـة" وخلصوا إلى أن المفهوم غير واضح على الرغم من التطرق إليه من قبل الحكومة لغـرض تبرير الأفعال وإسباغ الشرعية عليها ويجعـل مـن الصـعوبة فهـم الإسـتراتيجية الصـينية بالمطابقة مع الأفعـال والتصريحـات.[303] ومـع إن جمهـرة البـاحثين تشـخص الأهـداف الإستراتيجية تحت عناوين مختلفة بيد أنها تنطوي على مـا حـددها داي بينغـو الـوزير المسـئول عـن السياسـة الخارجيـة: النظـام السـياسي، الاسـتقرار الاجتماعـي، التنميـة الاقتصادية والاجتماعية المستديمة، والسيادة ،والأمن القومي، ووحدة الـتراب الإقليمـي، والوحدة الصينية.

ومنـذ الانفتـاح والإصـلاح في 1979 والمنطقـة العربيـة- الشرق الأوسـط أصـبح فضـاءً استراتيجياً للإستراتيجية العليا الصينية بصورة تدريجية وتتزايد أهميته الإسـتراتيجية مـع تطور إستراتيجية التنمية السلمية وما ترتب عليها من انعكاسات على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي بعدما أصبحت التنمية السـلمية معتمـدة عـلى البيئـة الإستراتيجية العالمية والإقليمية، وأصـبح لزامـاً عـلى اسـتدامتها أن يسـود في تلـك البيئـة الأمن والاستقرار. وبعدما كانت أهداف الصين في عهد الـزعيم مـاو إيديولوجيـة الطـابع في البلدان العربية وتحددها أيضاً دواعي الصراع الصيني- السوفيتي، تحولـت الأهـداف مع التنمية الاقتصادية السلمية إلى أهداف جيـو_ اقتصـادية في المقـام الأول وتترشـح في ثلاث كلمات: الطاقة والسوق والاستثمار، وتحتل الطاقة الأفضلية في الإسـتراتيجية العليـا الصينية من ثلاثة أبعاد: تنوع مصـادرها وأمنهـا وسـعرها. والبلـدان العربيـة ذات صـلة مباشرة فيها، فقد أصبحت الصين تعتمد على الطاقة العربية وبالتـالي فـإن أمـن الطاقـة مصلحة صينية تستدعي أن يكون للصين مقاربة لتأمين الطاقة في الوقت الذي مـا تـزال الولايات المتحدة القوة البحرية السيدة على البحار والمحيطات والمشرفـة والمسـيطرة عـلى أمن الطاقة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أن القدرات الصينية، على الرغم مـن تحسـن

وتحديث القدرات البحرية ما تزال ضعيفة، وكذلك التعاون الأمني الصيني- العربي ما يزال محدداً.

ولا توجد أهداف أمنية تقليدية للصين في البلدان العربية وهو الأمر الذي لم يستدع منها أن تطور إستراتيجية أمنية لمواجهة تهديدات تقليدية، ولكن بعد انتشار الإسلام السياسي وأخذه طابع الحركات الإسلامية المسلحة وقيام الدولة الإسلامية في العراق وسوريا أصبح للصين أهداف أمنية غير تقليدية تطلب من الصين أن تتبع مقارنة جديدة ذات أبعاد جيو_اقتصادية كما تمثل في مبادرات الحزام الواحد والطريق الواحدة ثم تبع ذلك اقتراب الصين من البلدان العربية بإستراتيجية جديدة متكاملة الأبعاد لأول مرة من بدء العلاقات الدبلوماسية العربية- الصينية في 1956. وتنطوي الإستراتيجية الجديدة حيال الدولة العربية على منطق الإستراتيجية العليا الصينية التي خصصت للأقاليم مقاربات كلاً حسب خصوصياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومدى أهميتها في أجندة المصالح الجوهرية الصينية. وكلما أصبحت الأهدف والمصلحة العليا الصينية في الحفاظ على تنمية اقتصادية سلمية مستدعية أصبح الوطن العربي مصلحة جوهرية للصين من ناحية جيوـ اقتصادية تقوم على الطاقة، وكذلك أصبح مصدر تهديد غير تقليدي يهدد أمن السيادة الصينية ووحدة ترابها بإثارة النزعة الانفعالية في منطقة كسنجيان التي أصبحت من أهداف الدولة الإسلامية. إن الفصول التالية تناقش منطق الإستراتيجية الصينية في الوطن العربي.

هوامش الفصل الأول

1- Lorenz M.Luthi, The Sino-Soviet Split : Cold War in the Communist World, Princeton, Princeton University Press,2008.

2- كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة،عمان، دار آمنة للنشر،2014.

3- Wayne M.Morrison,China-Us trade Issues, CRS Report, RL- 33536,August 2011.

4- Wayne M.Morrison, China's Economic Rise: History, Trends,Challenges, and Implications for the United States, CRS Report,RL,33534,October 2015.

5- Xiao Geng, Xiuke Yang, and Anna Janus, "State-owned Enterprises in China's Reform Dynamics and Impacts," in Ross Garnaut,Ligang Song, and Wing Thye Woo,eds., China's New Place in World Crisis, ANUME-Press,2009,pp.155-178.

6- " Xi Faces Test over China Local Debt: Risks from Debts Are Still Controllable, Audit office Says," Wall Street Journal, December 30,2013.Web.

7- " Debt and not Much Developing, McKinsey Global Institute, February 2015.Web.

8- Douglas Elliot and Kai Yan, The Chinese Financial System: an Introduction and Overview, Washington DC, The Brookings Institution, July 2013.

9- Kai Guo and Papa N'Diaye, Is China's Export Oriented Growth Sustainable, IMF, Working Paper, August 2009.Web.

10- " Growing Concern in China over Inequality, Corruption," Pew Research Global Project, October 16,2012.Web.

11- " corruption Up among China Government Officials," BBC News, January 8,2010.Web. "China's Leader Xi Consolidates Power with Crackdown on Corruption," The Washington Post, October 3,2013.Web.

12- William S. Martin, Grand Strategy in theory and Practice: the Need for Effective American Foreign Policy, New York, Cambridge University Press, 2015.

13- Call Von Clausewitz, On War, Princeton, Princeton University Press,1976.

14- Liddel Hart, Strategy: The Indirect Approach, Strategic Studies: A Reader,Toronto, Meridain,1991.

15- George d. Foster, "Environment Security: the Search for Strategic Legitimacy, Armed Forces and Society, Vol. 27,No.3,2011,pp.373-395.

16- G.C. Wylie, Military Strategy: A General theory og Power Control, Naval Institute Press,1967.

17- W.Murray and M.Grimslay, " Introduction: On Strategy," in W. Murray,M.Knox,and M.Bernstein,eds., The Making of Strategy : Rules, States and War, Cambridge, Cambridge university Press, 1967,pp.1-23.

18- C.S.Gray, Modern Strategy, Oxford , Oxford University Press,1999.

19- Ibid.

20- Liddle Hart,op.cit.

21- P.Layton, " The Idea of Great Strategy," RUSI Journal, Vol. 159, No.4,2012,pp.56-61.
22- E.N.Luttwark, the Grand Strategy of the Byzantine Empire,Cambridge Mass, Harvard University Press,2009,p.409.
23- Williamson Murray," Thought on grand Strategy," in Williamson Murray, R.H.Sinnreich and James Lacey,eds, The Shaping of Grand Strategy, Policy, Diplomacy, and War, Cambridge, Cambridge University Press,2011,pp.1-32.
24- Liddle Hart,op.cit.
25- Jermi Suri, " The Promise and Future of American Grand Strategy after the Cold War," The Telegram,No.2,March 2010.
26- Andrew Lambert, The Crimean War: British Grand Strategy against Russia,1853-1856, Franham, Ashgate, 2011.
27- Geoffrey Parker, The Grand Strategy of Phillip II, New Haven, Yale University Press, 199 8,p.1.
28- Thomas Christensein, Useful Adversaries: Grand Strategy, Domestic Mobilization, and Sino- American Conflict, 1947- 1958, Ithaca, Cornell University Press, 1984.p.13.
29- Thomas Meaney and Stephen Wertheim," Grand Flattery: The Yale Grand Strategy Seminar," The Nation, May 18, 2012.Web.
30- Peter Layton, " Grand Strategy? What Does That Mean for Me,"ASPI Strategist, July 23,2012.Web.
31- Department of Defence, Washington D.C. May 1987, pp.350-351.Web
32- Barry Posen," A Grand Strategy of Restraint," The American Interest, Vo.3,No.2, 2007,pp.7-15.
33- W.C.Martel, Grand Strategy in Theory and Practice: the Need for an American Effective Foreign Policy, New York, Cambridge University Press, 2015.
34- Ibid.p.31.
35- Walter McDougall, " Can the United States Do Grand Strategy?," Orbis,Vol.54,No.1,2010,pp.165-184.
36- Terry Deibel,, Foreign Affairs Strategy: Logic for American Staecraft, New York, Cambridge University Press, 2007.
37- Hans Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, New York, Alferd Knopf, 1948.
38- Paul Kennedy," Grand Strategy in War and Peace: Toward a Broader Definition, in Paul Kennedy,ed. Grand Strategy in War and Peace, New Haven, Yale University Press, 1992.
39- Peter Feaver, What Is Grand Strategy and Why Do We Need It.Web
40- J.L.Gaddis," What Is Grand Strategy?",Web.
41- Carl Von Clausewitz, On War,op.cit.
42- M.C.Desch, When the Third World Matters: Latin Americas and the United States's Grand Strategy, Baltimore, John Hopkins University Press, 1993.
43- Eric A. Nordlinger, Isolationism reconfigured: American foreign Policy for a New Century, Princeton, Princeton University Press, 1995.
44- Patrich J.Buchanan," America First, Second , and Third," The National Interest,No.19, Spring 1990.pp.77-82.

45- Alan Tonelson, " Superpower Without Sword," Foreign Affairs, Vol.72,No.3,1992.
46- C.Layn," Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Arise," International Security,Vol.17,No.4,1993,pp.5-51.
47- Doug Bandow," Keeping the Troops and the Money at Home," Current History, Vol.93,No.59, 1994,pp.8-13.
48- Earl Ravenal," The Case for Adjustment," Foreign Policy, No.81,1990-1991,pp.3-19.
49- Robert Art," The Defensible Defence: America's Grand Strategy after the Cold War," International Security, Vol.15,No.4, 1991,pp.5-53.
50- Stephen van Evera, " Why Europe Matters, Why the Third World Doesn't : America Grand Strategy after the Cold War," Journal of Strategic Studies, vol13,No.2,1990,pp.1-51.
51- Ronald Stell, Temptation of the Superpower, Cambridge, Harvard University Press,1995.
52- R.S.Chase,E.B.Emily, and Paul Kennedy," Pivotal States and US Strategy," Foreign Affairs,Vol.75,No.1,1996.
53- Stephen van Evera," The United States and the Third World: When to Intevene?," in K.O.Oye,R.J.Leiber, and D.Rothchild,eds., Eagle in a New World, New York, Harper Collins,1992.
54- A.B. Carter,W.J.Perry,and J.D. Steinbruner, A New Concept of Cooperative Security,Occassional Paper, Washington,DC,Brookings Institute,1992. Randall Forsberg," Creating a Cooperative Security System," in After the Cold War: A Debate on Cooperative Security, Cambridge,Mass, Institute for Defence and Disarmament Studies, 1992.
55- R.Gilpin, War and Change in World Politics, Cambridge, Cambridge University Press, 1981.
56- "Excerpt from Pentagon's Plan; Prevent the Emergence of New Rival," The New York Times, March 8,1992.
57- Dick Cheny," Active Leadership? You better Believe It," The New York Times, March 18,1992. Joshua Muravchik, The Imperative of American Leadership: A Challenge to Neo-isolationasim, Washington DC, ,AEI Press,1996.
58- Zalmay Khalilzad," Lossing the Moment? The United States and the World after the Cold War," Washington Quarterly,Vol.18,No.3,1995.
59- William Kristol and Robert Kagan," Toward a Neo- Reganite Foreign Policy," Foreign Affairs, Vol.75, No.4, 1996, pp.18-32.
60- A.Owen," America's Information Edge," Foreign Affairs, Vol.75,No.2.1996, pp.20-36.
61- Samuel Huntington, " America's Changing Strategic Interests," Survival,Vol.33, Ni.1,1991." The Economic Renewal of America," The National Interest, No.27,Spring 1992.Web
62- James Kurth," America Grand Strategy: A Pattern of History," National interest,No.43,Spring 1996,pp.3-19.Web
63- Henry Kissinger," Expand NATO Now," Washington Post, December 19,1994.Web.
64- Z .Brezezinski," The Premature Partnership," Foreign Affairs,Vol.73,No.2,1994.

65- Zalmay khlilzad, From Containment to Leadership: America and the World after the Cold War, Santa Monica,Rand,1995.
66- Caren Elliot House," The Second Cold War," Wall Street Journal, February 17,1994.Web.
67- Thomas Freidman," Dust Off SAETO Charter," New York Times, June 28, 1995.Web.
68- " Containing Chians," The Economist, July 1995.
69- A National Security Strategy of Engagement and Enlargement, The White House, February 1996.Web.
70- David Shambaugh," China's Security Strategy in the Post Cold War Era," Survuval, Vol34,No.2,1992. Gerald Segal," East Asia and the Constrainment of China," International Security, Vol.20, No.4.1994.
71- Ibid.
72- Micael Pilsbury," PLA Capabilities in the 21st Century: How Does China Assess It Future Security Needs," in L.M.Morzel,ed., The Chinese Armed Forces in the 21st Century,Carlisle, Strategic Studies institute, 1999.
73- Sebstian Harmish,et al,eds., China's International Roles: Challenging or Supporting International Order, New York, Routledge, 2016.
74- J Swaine and Ashley Tellis, Interpreting China's Grand Strategy: Past, Present, and Future, Santa Monica, RAND, 2000.
75- S.Stenslie," Questioning the Reality of China's Grand Strategy," China's International Journal, Vol.13, No.2, 2014, pp.161-178.
76- Chih-Yu Shih and Chuing-Chi Huang," The Identity and International Role of China: Relational Grand Strategy," in Sebstian Harmish, China's International Roles, op.cit.
77- Robert Blackwill and Ashley Tellis, Revising US Grand Strategy toward China, Special Report, No.72, Council on Foreign Relations, March 2015.
78- J.Swaine and Ashley Tellis, Interpreting China Grand Strategy, op.cit.
79- Yaqing Qin," Continuity Through Change: Background Knowledge and China's International Strategy," The Chinese Journal of International Politics, Vol.7, No.3,2014, pp.285-314.
80- Yan Xentong," From Keeping a Low Profile to Striving for Achievement," Chines Journal of International Politics,Vol.7,No.2,2014,pp.153-184.
81- Yang Kang Wang," China's Grand Strategy and US Primacy: Is China Balancing American Power?" The Brookings Institution, Center for Northeast Asia Policy Studies,2006.
82- Simon Norton, China's Grand Strategy,China's Studies Center, University of Sydney,November 2015.Web.
83- " Debate China's Unpredictable Maritime Security Actors,Lowy Institute for International Policy, 2014-2015.Web.
84- Denny Ry, China's Grand Strategy Is not Absent Just Contradictory, Asia Pacific Bulliten,No.292, December 2014.Web.
85- Steven W.Mosher, Does the PRC Have a Grand Strategy of Hegemony?, Testimony Presented to the Subcommittee on Oversight and Investigation, US House of Representative.Web.
86- Charles Glaser,," Will china Rise Lead toWAr? Why Realism Does Not Mean Pessimism," Foreign Affairs,Vol.90,No.2,2011,pp.80-91.

87- Ibid.

88- C.Layne," China's Challenge to US Hegemony," Current History,Vol.107,Issue 705,2008,pp.13-18.J.Mearsheimer," China Unpeaceful Rise," Current History, Vol.105, Issue,690,2006,pp.160-162.X.Pu and R.L.Shweller," After Unipolarity: China's Vission of International Order in the Era of US Decline," International Security,Vol.36,No.1,2011,pp.41-72.

89- Ann Kent,Beyond Complaince: China,International Organizations, and Global Security, Stanford, Stanford University Press,2007.

90- John Ikenberry," The Rise of China and the Future of the West," Foreign affairs,Vol.87,No.1,2008,pp.23-27.

91- Robert Kaplan," China's Grand Strategy," Foreign Policy, April,29,2010.Web.

92- J.Legzo," What Will China Want? The Future Intentions of a Rising Power," Perspectives on Politics, Vol.15,No.5,2007.

93- Shuan Breslin," China and the Global Order: Signalling Threat or Freindship," International Affairs, Vol.89,Issue 3,2013,pp.615-634.

94- Avery Goldstein, Rising to the Challenge,China's Grand Strategy and International Security,Stanford,Stanford University Press,2005.

95- Aaron Friedberg," The Sources of Chinese Conduct: Explaining Beijing's Assertivness," The Washington Quarterly, Vol.37,No.4,2015,pp.133-150.

96- " Interview with Aaron Freidberg: Is China Going to Displace the US?," The Washington Post, October 16,2016.

97- Eric Huyer, the Pragmatic Dragon: China's Grand Strategy and Boundary Disputes, University of British Columbia Press, 2015.

98- Barry Buzan, " The Logic and Contradiction of Peaceful Rise-Development as China's Grand Strategy," China's Journal of International Politics,Vol.7,No.4,2014,pp.381-420.

99- Barry Buzan," China in International Society: Is Peaceful Rise Possible," China's Journal of International Politics,Vol.3, No.1,2010,pp.29-33.

100- Odd Arue Westad, Restless Europe: China and the World Since 1750. London, The Bodly Head, 2012.

101- Barry Buzan, People, State, and Fear, Colchester, ECPR Press,2007.

102- Barry Buzan, " The Logic and Contradiction," op.cit.

103- Alster Iain Johnston," Is China a Status Quo Power?" International Security, Vol.27,No.1,2003,pp.5-56.

104- Barry Buzan," The Logic and Contradiction," op.cit.

105- Brad Gloserman," China's Grand Strategy Disaster," The National Interest, May 20,2014.

106- Ibid.

107- Wang Jisi," China's Search for a Grand Strategy,"Columbia International Affairs Online,Vol.90,No.2,March-April 2011.Web.

108- Ibid.

109- Ibid.

110- Ibid.

111- Ibid.

112- David C.Kang, China Rising,Peace,Power,and Order in East Asia, New York, Columbia University Press,2007,p.83.

113- Ibid.

114- Marc Lanteigne, Reviewed Books, The China Journal, No.56, July 2006,pp.237-239.

115- Wang Jisi,op.Cit,p.70.

116- Byung-joon Ahn," China's Search for Grand Strategy after the Cold War and the Future of the Korean Peninsula," The Korean Social Science Journal, Vol.39,No.2,2012,pp.1-26.

117- China' White Paper on National Defence,Ministry of National Defence,Peoples' Republic of China, China Military Online, May 2015.Web

118- Ibid.

119- Ibid.

120- S.Norton, China's Grand Strategy, op.cit.pp.5-7. Communist Party of China 2003, The Constitution of the Communist party of CPC,New China News Agency.Web

121- T.Heath," What Does China Want," op.cit.

122- W.A.Callaham and E.Barabansteva, China Orders the World: Normative Soft Power and Foreign Policy, Baltimore, the John Hopkings University Press,2008.

123- Pin Hoan, Wen Hang, and Hu Jintao," the Mysterious Man Behind China's Harmonious Society," The Christian Science Monitor, April 15,2010.

124- DavidM.Lamptan, The Three faces of Chinese Power: Might,Money,and Minds,Berkley, University of California Press,2008.

125- Ye Zicheng, Inside China's Grand Strategy: The Perspective from the PRC,Lexington, University Press of Kentuchy,2011.

126- Ibid.p.xii

127- Ibid.

128- P.Sanhu,ed.,China's Quest for Global Dominance: Reality and Myth, New Delhi,VijIndia Pvt Ltd.,2011.

129- " Less Biding and Hiding," The Economist, December 2,2010.

130- Ibid.

131- S.Stensile," Questioning the Reality," op.cit.

132- Ibid.

133- Ibid.

134- Zhong Peng," The Rise of Chinese Expectationalism in international Relation," European Journal of International Relations,Vol.19,No.2,2013.

135- Wang Jisi, China's Search for Grand Strategy, op.cit.

136- Ibid.

137- "Review, The Tianxia System: World Order in a Chinese Utopia," China Heritage Quarteerly,No.21, March 2010.

138- William Callaham," China's Grand Strategy in Post Western World, Open Democracy, July 1,2010.Web.

139- Liu Mingfu, China Dream: The Great Power Thinking and Strategic positioning of China in the post America Age, New York, CN times Book Inc,2015.

140- S.M.Mosher, " the China Dream: the Great power thinking and Strategic positioning in the Post American Era," The Washington post, June 28, 2015.Web.
141- " Important to Be Left to America," The Atlantic,June 4,2015.
142- Jared Mckinney," The China Dream of Lui Mingfu," China US Focus, April 12,2016.Web.
143- " Senior Colonel: China Should Displace US to Be Strongest Country Militarily," People's Daily Online, March 2, 2010.Web.
144- Henry Kissinger, On China,New York, Penguin Books,2012,p.22.
145- A.I.Johnston, Caltural Realism; Strategic Culture and Grand Strategy in Chinese History, Princeton,Princeton University Press, 1995.
146- B.Brodie, War and Politics, New York, The MITT Press, 1973, p.332.
147- Jack Snyder, The Soviet Strategic Culture: Implications for Nuclear Option, R-2 154-AF,Santa Monica,RAND Corporation,1977,p.8. Ken Booth, Strategy and Ethnocentrism, New York, Holmes and Meier,1981.
148- Colin S.Gray,Nuclear Strategy and National Style, Lanham:Hamilton, Hamilton Press, 1986.
149- Ibid.
150- Kerry Longhurst," The Concept of Strategic Culture," in G.Kummel and A.D.Prufert,eds., Military Sociology, Baden-Baden, Nomas Verlagsgesellschaft,2000.
151- Peter Katzenstein, Cultural Norms and National Security: Police and Military in post War Japan,Cornell, Cornell University Press,1998.
152- Ibid.
153- Andren Scobell," Soldiers, Statesmen, Strategic Culture and China's Intervention in Korea," Journal of Contemporary China, Vol.8, Issue 22,1999, pp.447-497.
154- Alstair Iain Johnston," Thinking about Strategic Culture," International Security, Vol.19, No.4, 1995, pp.32-64.
155- Ken Booth," The Concept of Strategic Culture confirmed," in C.Jacobsen,ed., Strategic Power: US-USSR, New York, St.Martin Press, 1990,pp.121-130.
156- Ken Booth Strategy and Ethno-centrism,op.cit.
157- Yitzhak Klien," The Theory of Strategic Culture," Comparative Strategy, Vol.10, No.1,1991,pp.3-23.
158- Colin Gray, Modern Strategy, Oxford, Oxford University Press,1999.
159- Patrick Porter," Good Anthropology, Bad History: The Cultural turn in Studying War," Parameter, Vol.37,No.2,Summer 2007,pp.45-58.
160- Lawrence Sondhas, Strategic Culture and Ways of War, New York Routldge, 2006;Victor D.Hanson, The Western Way of War, Berkley, University of California Pree,1989; Russell Weigley, The American Way of War,Chicago, Indiana University Press,1973;W.P.Baxter, The Soviet Way of War,London, Brassey,1986; P.Layton, The New Arab way of War,Procceding March 2003.Web.
161- Allan Macmillan,Ken Booth and Russell Trood," Strategic Culture," in Ken Booth and Russell Trood, eds., Strategic Culture in the Asia Pacific Region, UK, Palgrave Macmillan,1999.

162- Nathan Leiles, The Operational Code of the Kremlin, New York, Mcgrew Hill,1951.
163- A.George, " The Operational Code: A Neglected Approach to the Study of Political Leaders and Decision Making," International Studies Quarterly, Vol.13,No.2,1969,pp.190-222.
164- Thomas G.Mahnken," US Strategy and Organizational Substructure," in J.L. Johnson,et al,eds.,Strategic Culture and Weapons of Mass Destruction: Culturally Based Insight in Comparative National Security Policy-Making, New York Palgrave Macmillan,2009.
165- Alster I Johnson," Cultural Realism, op.cit.
166- Scott Brooman, The Protracted Game: A Wei-Ch'I Interpretation of Moist Revolutionary Strategy, Oxford, oxford University Press, 1969.
167- J.R.Adelman and Chih-yu Shih, Symbolic War: the Chinese Use of Firce,1840-1980, Taiwan, National Chengehi University,1993.
168- Edward C.Boylan," The Chinese Cultural Style of Warfare," Comparative Strategy,Vol.3 ,Issue 4,1982,pp.341-364.
169- سن تسو، فن الحرب، ترجمة كاظم هاشم نعمة، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا.2003
170- J.K.Fairbank," Varaities of Chinese Military Experience," in F.A. Keirmond and G.K.Fairbank, Chinese Ways in Warfare, Cambridge Harvard University Press ,1974,pp.1-26.
171- H.L.Boorman and S.A.Boorman, " Strategy and National Psychology in China" The Annals of Academy of Political and Social Science, 1967,pp.143-155.
172- John Garves," Fear of the Dragon," Far Eastern Economic Review, April 13, 1995.Web.
173- Mott J.Kim, The Philosophy of Chinese Military Strategy: Shih vs Li, New York,Palgrave Macmillan, 2006.
174- Ibid.
175- Ibid.
176- Ibid.
177- A.I.Johnson, Cultural Realism,op.cit.
178- J.K. Fairbank," Introduction," in F.A.Kierman and J.#K.Fairbank,op.cit.
179- C.C.Rand," Chinese Military Thought," Harvard Journal of Asiatic Studies, Vol.29,No.1,1979,pp.107-137.
180- A.I.Johnson, Cultural Realism,op.cit.
181- Andrew Scobell, China's Use of Military Force : Beyond the Great Wall and the Long March, Cambridge ,Cambridge University Press, 2003,p.15.
182- David Graff and Robin Higham,,eds., A Military History of China, Lexington, The University of Kentucky, 2012.
183- Huiyn Feng, Chinese Strategic Culture, op.cit.p.24.
184- Arther Waldron," The Art of Shi," New Republic, June 23, 1997.Web.
185- Ross Terill, The New Chinese Empire, New York, Basic Books,2003,p.55.
186- Warren Cohen," China's Rise in Historical Perspective," Journal of Strategic Studies, Vol.30, Issue 4-5,2007,pp.683-704.
187- Robert J.Samuelson," The Dragon Behind China's Me First World View," Washington Post, February 15,2010.Web.

188- Rosita Dellios, Chinese Strategic Cultural: Part 1 The Heritage from the Past," CEWCES Research Paper No.1, 1994.Web.

189- Andrew Scorbell, China and Strategic Culture,op.cit.,p.1

190- Peng Guangqian and Yao Youzki,eds., The Science pf Military Strategy, Beijing, Military Science Publishing House,2005,p.72.

191- " Whit Paper on China's National Defence,Beijing ,Xinhua, July 27,1998.Web.

192- Andrew Scobell,op.cit.

193- Ibid.

194- Ibid.

195- Yuan-Kang Wang, Harmony and War: Confusion Culture and Chinese Power Politics, New York Columbia University Pres.

196- Ibid.

197- Ibid.

198- Ibid.

199- Ibid.

200- Ibid.

201- A.J.Nathan and R.S.Ross, The Great Wall and the Empty Forest: China's Search for Security, New York,W.W.Norton,1997.

202- Victoria Hui," History and Thought in China's Tradition," Journal of Chinese Political Science,Vol.17,No.2,2012.

203- Peng Guangqian and Yao Youzi, The Science of Military Strategy,op.cit.

204- Tiejun Zhang," Chinese Strategic Culture: Traditional and Present Features," Comparative Strategy,Vol.21,Issue 2,2002,pp.73-90.

205- Lawrence Sandhouse, Strategic Culture,op.cit.

206- Adam Watson, The Evolution of International Society: A Comparative Analysis, London, Routledge, 1992.

207- Ibid.

208- N.K.Tripath, China's Asia Pacific Strategy and India,New Delhi, Vi Books India Pot Ltd,2011.

209- Alster I, Cultural Realism,op.cit.

210- Gerald Segal," Defence Culture and Sino-Soviet Relations" Journal of Strategic Studies, Vol.8,Issue 2, 1985,pp.180-198.

211- Huiyan Feng, Chinese Strategic Culture,op.cit.

212- Ibid.

213- Huiyan Peng, A Dragon on Defence: Explaining China's Strategic Culture," in K.Kachner and J.Johnsto,eds., in Strategic Culture Insight,op.cit.

214- Edward N.Lutwak, The Rise of China: The Logic of Strategy, Cambridge Mass,Harvard University Press,2012,p.70.

215- Ibid.

216- Susan C.Craig, Chinese Perceptions of Traditional and Non-traditional Threats, US Department of the Army, Department of Defence,2007,p.16.Web

217- Yu Xintian," Understanding and Preventing New Conflicts and Wars: China's Peaceful Rise as a Strategic Choice," Journal of Global Change,Peace and Security,Vol.17,Issue 3,2005,pp.279-290.

218- China 's Endeavours for Arms Control, Disarmament and Non-proliferation, Beijing,Information Office of the State Council,People's Republic of China,September 2005.Web
219- David Shambaugh," The Insecurity of Security," op.cit.
220- New Book by Top CCG Scholar Defines Key Factors in China's Geopolitical Strategy, Center for China Globalization, April 25, 2016.Web.
221- Ibid.
222- Ibid.
223- Ibid.
224- Ibid.
225- Lui Jianfei," An Evaluation of China's Overall Security Environment," China Institute of International Studies, November 14,2014.
226- Susan C.Craig, Chinese Perception,"op.cit.
227- Ibid.
228- Bronsen Percival, The Dragon Looks South: China in Southeast Asia in the New Century, London, Praeger2007,p.12.
229- Ibid.
230- Robert Ross," The Geography of Peace: East Asia in the Twenty First Century," International Security, Vol.23,No.4,1999,pp.81-118.
231- W.A.Callaham," The Rise of China: how to Understand China: The Dangers of Opportunities of Being a Rising Power," Review of International Studies,Vol.31, 2005,pp.701-714.
232- Michael Nastanduno," Economics and Security in Statecraft and Scholarship," International Organization,Vol.52,Issue 4, 1998,pp.825-854.
233- Susan C.Craig, Chinese Perceptions, op.cit.
234- Aaron L.Friedberg, A Contest for Supremacy: China America and the Struggle for Mastery in Asia, New York,W.W.Norton,2011.
235- Susan C.Craig,op.cit.
236- Yoichi Kato," Interview: Aaron Freidberg: More Balancing Needed tha Engagement with China," The Ashalu Shinman, September 13,2012. Web.
237- US-China Economic and Security Commission. Web.
238-
239- Susan C. Craige,op.cit.Bigniew Brezezinski," The Group of Two that Could Change the World," Financial Times, January 13,2009.
240- James Mann , About Face: A History of America's Curious Relationship from Nixon to Clinton, New York, Vintage Books,2000.
241- Condoleezza Rice," Promoting he National interest," Foreign Affairs, Vol.79,No.1,2000.
242- Z Khalilzad,et al, The United States and Rising China,RAND,1999.
243- Tsuneo Watanabe," US Engagement policy toward China: Realism,Liberalism, and Pragmatism," The Journal of Contemporary China Studies,Vol.2,No.2, 2014.
244- Robert Ross and Ihn Feng,eds., China's Ascent, Power, and Security,op.cit.p.37.

245- John Ikenberry," Power and Liberal Oder: America's Post-war World Order in Transition," International Journal of Asia Pacific, Vol.5,No.2, 2005,pp.133-152.

246- W.A.McDougall, Promised Land, Crusader State: The American Encounter with the World, Boston, Houghton Mifflin,1997.

247- Rober Jervis," Understanding the Bush Doctrine," Political Science Quarterly, Vol.118,No.3,2003,pp.365-388.

248- D.C.Copeland, The Origins of Major Wars, Ithica, Cornwell University Press, 2001.

249- J.Kugler," The Asian Ascent: Opportunity for Peace or Precondition for War," International Studies Perspectives, Vol.7, Issue 1, 2006,pp36-42.

250- Susan C.Craig,op.cit.

251- Ibid.

252- Ibid.

253- Ibid.

254- Kondeelezza Rice, Remarks by Assisstant to the President for National Security Affairs, International Institution for Strategic Studies, London, June 2003.Web.

255- Susan C.Craig, op.cit.

256- Ibid.

257- Ibid.

258- Donald Ramsfield, " Remarks to the International Institute for Strategic Studies," June 4,2005.Web.

259- Annual Report to Congress, The Military Power of the People's Republic of China, Washington, DC, Office of the Secretary of Defense,July,2oo5.Web.

260- Jphn J.Tacik, Does China Pose a Military Threat? Council on Foreign Relations, March 28, 2007.Web.

261- Ibid.

262- Ibid.

263- J.Mearsheimer, The tragedy of Great Power,op.cit.

264- Robert Kaplan, How Would We Fight China, Atlantic Monthly, June 2005.

265- Richard Harborn," Does China Pose a Military Threat?," Council on Foreign Relations, March 26, 2007.Web.

266- Emma Broomfield," Perception of Danger: The china Threat Theory," Journal of Contemporary China, Vol.12,Isue 35,2003,pp265-284.

267- W.A.Callaham," How to Understand China," op.cit.

268- Ross H.Munro, Aweking Dragon: The Real Danger in Asia Is Comung from China," Policy Review, No.62,1992,pp.10-16.

269- Aaron Freidberg, ! Ripe for Rivalry: Prospect for Peace in Multipolar Asia," International Security,Vol.18.No.3,1993-1994,pp.5-33.

270- R.Bett," Wealth, Power, and Instability : East Asia and the United States after the Cold War," International Security,Vol.16,No.3,1993-1994pp.34-77.

271- Denny Roy," The China Threat Issue: Major Argument," Asia Survey, Vol.36,No.8,1996,pp.758-771.

272- D.Shambaugh," Containment or Engagement of China : Calculating Beijing's Responses," International Security, Vol.21,No.2,1996,pp.180-209.
273- R.Bernstein and R.H.Munra," China 1: The Coming Conflict with America," Foreign Affairs, Vol.73, No.2,1997,pp.18-32.
274- Aaron Friedberg," The Struggle for Mastery in Asia," op.cit.
275- Zbegniew Brezezinski," Living with China," The National interest,No.59,Spring 2000,pp.5-21.
276- K.Lieberthal," A New China Strategy: The Challenge," Foreign Affairs, Vol.74,November-December, 1995,pp.2-15.
277- The Economics Daily, May 14,1997.Web.
278- People's Daily, December 1997.Web.
279- Jian Zhang," China's New Foreign Policy under Jinping: Towards Peaceful Rise 2.0," Global Change,Peace, and Security,Vol.27,Issue 1,2015,pp.5-19.
280- J.P.Cabestan, China's Foreign and Security-Policy Decision-Making Porocesses under Hu Jintao," Journal of Current Chinese Affairs, Vol.38,No.3,2009,pp.63-97; Y.Sun, Chinese National Security Decisio-making Processes and Challenges, Brookings Institution, Working Paper,August 2011.
281- L.Jakobson and D.Knox, China's New Foreign Policy Actors, Stockholm Peace Research Institute, Stockholm SIPRI Policy Paper No.26,2010.
282- L.Hornby," China to Let 100 Think Tanks Bloom," Financial Times, May 4,2015.Web.
283- Zhao Kejin, China's National Security Commission, Carnegie-Tsinghua, Center for Global Policy, July 19,2015.Web.
284- Mickle Clarke," Making the Crooked Straight: China's Grand Strategy of Peaceful Rise and the Central Asia Dimension," Asia Survey, Vol.4,No.2,2008,pp.107-142.
285- Bernard D. Cole," Chinese Grand Strategy and Maritime Power," The Journal of Military History, Vol.66,No.4,2002,pp.1279-1290.
286- Annual Report to congress Military Power of People's Republic of Cbina,2008.Web.
287- C.W. Martel, Grand Strategy in Theory and Practice: The Need for an Effective American policy, New York, California University Press,2015.
288- Full Text of Constitution of the Communist Party of China, Xinhua, November 18,2012.Web.
289- Ibid.
290- Ibid.
291- Ibid.
292- Hu Jintao," Full Text of Hu Jintao Report to the 81th Party Congress," Xinhua,Nobember 17,2012.Web.
293- T.R.Heath, " What Does China Want," op.cit.
294- C.K.Johnson," Xi Jinping Unviels His Foreign Policy Vision: Peace through Strength," Center for Strategic International Studies,December 2014.Web.
295- Full Text of the Constitution.op.cit.

296- " Background: Connotations of Chinese Dream," China Daily, November 5,2014.

297- Dai Bingguo," Adher to the Path of Peaceful Development," USC US-China Institution December 6, 2010.Web.

298- Ibid.

299- Tang Shiping and Zhang Yunlung," China Grand Strategy, in D. Shambaugh,ed.,Power Shift: China ans Asia in New Dynamics, New York, University of California Press, 2005.

300- Yuan-Kan Wang," China's Grand Strategy and US Primacy: Is China Balancing American Power?" The Brookings Institution, July 2006.Web.

301- David M.Finkelstein, China's National Strategy,Web.

302- Bonnie S.Glaser," China's Grand Strategy in Asia," Center for Strategic International Studies, March 2014.web; Robert D.Blacwell," China's Strategy for Asia: Maximize Power, Replace America," Council on foreign Relations, May 26,2016.Web.

303- Zingham Zeng,Yefan Xiao and Shan Breslin, Securing China's Core Interests: The State of Debate in China,Chanthan House,Vol.9,No.2,2015.

الفصل الثاني

استراتيجية القوة الناعمة الصينية

المفهوم

لقد انصرف دارسو العلاقات الدولية إلى القوة واعتبروها من المفاهيم الأساسية في فهم وتحليل العلاقات الدولية.(1) واقترنت مع المصلحة الوطنية ورأي المفكر كار(2) أن القوة الصلبة منتشرة في النظام الدولي وكذلك شدد مرجنثاو على القوة الصلبة(3)، وقد تمحور الجدل النظري عند الواقعيين التقليديين على القوة الصلبة المتمثلة بالقدرات العسكرية لأمة أو دولة ما، وفسروا العلاقات الدولية بأنها صراع من أجل القوة تسعى فيه الدول إلى زيادة وتعظيم قدراتها العسكرية الأمر الذي قد يفضي إلى الحرب، وقد استعان بعض المحللين بمفهوم القوة لتفسير كثير من خصائص السياسة الدولية على أساس أنه مفهوم شامل، في حين نظر آخرون إلى القوة في نطاق إستراتيجية تحقيق الأهداف وبذلك فالقوة عندهم وسيلة لبلوغ غايات، وأهم وسيلة هي القوة العسكرية، وبذلك يغفل هؤلاء أن الدولة لها قوة النفوذ أيضاً في التأثير في سلوك الآخرين طالما أن القوة هي القدرة على دفع الآخر على الامتثال أو الانصياع أو التنفيذ أو الإقرار لرغبات صاحب القوة. والقوة هي التي يتمثل فيها النزعة الطبيعية عند الأفراد والمجتمعات للهيمنة على الآخرين، ويرى مورجنثاو "أن القوة السياسية تمثل واحدة من المفاهيم الأكثر صعوبة ومشاكل خلافية في حقل العلوم السياسية"(4)، وكذلك يحمل كينت ولتز المفهوم على أنه من المفاهيم الرئيسة في نظرية السياسة الدولية، وأن تعريف القوة بصورة واضحة وشاملة ويجمع عليه الدارسون قضية تنطوي على معضلات علمية وبحثية(5)، وكما يعتقد روبرت جلبن فإن هذا التنوع والتعدد في تعريف القوة قد تسبب في "حوج" لطلبة العلوم السياسية.(6) وقد دفعت هذه الحالة النظرية إلى أن يروج دارسون أن

المفهوم ما يزال به حاجة إلى التحليل العميق لدور القوة في السياسة الدولية طالما أن المفهوم في حالته الراهنة التي لا يرتضي به كثير من الباحثين (7).

ومن جهته أعطى واهل لمفهوم القوة مرادفات عديدة لا تفتقر إلى صورة من القوة مثل مفاهيم النفوذ والسيطرة والقسر والإرغام والإقناع والردع والانصياع وغيرها(8)، وهو الأمر الذي انتهى إلى استخدامها من حين إلى حين مما جعل مفهوم القوة مفهوماً عريض المعنى وعصياً على التعريف والتحديد الدقيق وأصبح ملازماً للسياسة الدولية. وفي وسعنا أن نقترب من مفهوم القوة من خلال تحليل عملية النفوذ أو التأثير بين فاعلين أ و ب، وهي عملية ذات أبعاد عديدة تتفاوت في قدرتها على التأثير من حيث المجال الإقليمي والدولي، فعند مقارنتنا بين الولايات المتحدة وروسيا والصين في بيئة ما بعد الحرب الباردة، فإن مجال نفوذ أو تأثير الولايات المتحدة قد توسع في حين أن روسيا قد تناقص بالمقارنة مع ما كان للاتحاد السوفيتي في السابق، كما أن الصين كانت أضيق مجالاً في الحرب الباردة مما تنعم فيه الآن. إن مسألة وزن النفوذ أو التأثير هو الآخر يتباين و يقترن بثقل القدرات. إن وزن نفوذ الصين الاقتصادي قد تزايد مع نمو القدرات الاقتصادية الصينية حتى أنها قد أصبحت ذات قدرة تفاوض مع القوى الاقتصادية العالمية من منزلة لم تتمتع فيها من قبل، ومن جهة أخرى، إن ثقل هذا النفوذ يؤثر في أطراف أخرى بدرجات متفاوتة(9). ويترتب على ممارسة النفوذ والتأثير كلفة على كل من صاحبه والطرف الواقع عليه، وقد يمتثل الطرف ب إلى النفوذ الطرف أ بكلفة واطئة على أ وإن تعذر ذلك فقد يستدعي الأمر أن يستخدم أ كلفة أكبر لإرغام أو إقناع الطرف ب، ومع ذلك فإن قابلية وصدقية إلحاق أذى أكبر بالطرف ب لها تأثير في الضياع ب، أو بالعكس في قابلية وصدق أ في تنفيذ ذلك. (10). والقوة أو النفوذ أو التأثير له وسائل متعددة لتنفيذه، ومنها الوسائل الاقتصادية، وهناك أخرى رمزية مثل الدعاية، والسائل العسكرية وأخرى دبلوماسية.

وفي منتصف السبعينات تقدم الواقعيون الجدد بأطروحاتهم للنظرية الواقعية من أجل تصويب وتعميق النظرية الواقعية التقليدية التي شاعت في أدب العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ورأى ولتز أن عناصر القوة لا ممكن قياس وزنها وتأثيرها بصورة منفصلة، ويضع الدول على سلم قدرات شاملة مثل السكان والمساحة والموارد والقدرات الاقتصادية والقوة العسكرية والاستقرار السياسي، وأن الدول ذات صيغ مختلفة التي تجمع بين هذه العناصر بدرجات متفاوتة. والقوة قد تصبح هدفاً ووسيلة في وقت واحد، فعند الواقعيين التقليديين أنها هدف ووسيلة في الصراع وأنها "نزعة" من أجل القوة، أما ولتز فيعتقد أن القوة هدف من أجل تأمين البقاء والأمن، في حين أنها عند ميرثيمر وسيلة البلوغ الهيمنة كهدف أعلى (11)، و"إن القوة هي عملة سياسة القوى الكبرى (12)، كما أن الدول تتنافس فيما بينها من أجل القوة، ويعطي ولتز للقدرات العسكرية الأهمية الأساسية باعتبارها أنها "دالة" القوة، وإن التوازن بين القوى يقوم على القدرات العسكرية. (13)

في عام 1990 درس جوزيف ناي أوجه جديدة للقوة غير القوة الصلبة وصاغ مفهوم "القوة الناعمة"، الذي أصبح فيما بعد مادة للجدل الأكاديمي الأمريكي - الغربي وغيرها من الدول وأثار حواراً معمقاً تعرض فيه الدارسون إلى النقد الأكاديمي للمفهوم وتوسعوا في دلالاته واستخدامه. وثمة دارسون يرجعون جذر المفهوم إلى غرامشي الذي اعتبر القوة " الرضا"، أو الدراسات التي وكدت الدبلوماسية العامة في فترة الخمسينات والستينات.(14)ويعتقد جوزيف نايي أن القوة الصلبة استخدام الإرغام العسكري والاقتصادي لدفع الآخرين إلى تغيير مواقفهم وسلوكهم بما يروق للطرف الأول.(15)

وقد جاءت الإشارة إلى مفهوم القوة الناعمة بصورة غير مباشرة عند كتاب آخرين من قبل صوغ جوزيف نايي للمفهوم، ومنها "الوجه الثاني" للقوة الذي تطرق إليه كل من باشراخ وبارتز بمعنى أن يستطيع فرد أو مجموعة أفراد خلق بيئة أو

تعزيز بيئة قائمة يحسب الآخرون أن الفرد أو المجموعة لـديهم قـوة. (16) ومـع ذلـك، فإن جوزيف نايي أودع في مفهومه للقوة الناعمة معاني ومضامين أكثر مما جـاءت عـن الذين سبقوه كما أنه حملها على محمل المقاربة الجديدة والمستجيبة لتطورات مع بعد الحرب الباردة. وقد أشار لوكس إلى بعض من تلك المعاني "إن الأمـر لـيس في اسـتخدام القوة بطريقة متطرفة وأعلى مستوى من أجل جعل الآخـرين أن يأخـذوا بـالرأي الـذي تريدهم أن يأخذوه بل بالسيطرة على أفكارهم ورغباتهم لتأمين انصياعهم". (17)

وتندرج نظرية القوة الناعمـة تحـت خيمـة الواقعيـة الليبراليـة مـن نظريـات العلاقات الدولية المعاصرة، وكما يرى نـايي "لـيس هنـاك تنـاقض بـين الواقعيـة والقـوة الناعمة، كما أن هناك قواسم متشكرة بين القوة الناعمة والليبرالية "، إن القوة الناعمـة لا يتطلب منها أن تكـون لعبـة صـفرية يكـون فيهـا كسـب طـرف خسـارة طـرف آخـر بالضرورة".(18) ويعطى نايي تفسيره بأن الـنظم الديمقراطيـة لا تـذهب إلى الحـرب في العلاقـات فـيما بينهـا، وأن الشـعوب الأخـرى غـير الديمقراطيـة تقلـد سـلوك الـدول الديمقراطية، وإن نظام التعددية العالمية هو من صلب الليبرالية، وبالوقت نفسه تؤمن هذه التعددية ببيئة تفوق الولايات المتحدة أو هيمنتها مـن حيـث أنهـا "تقلـل دوافـع تشكيل تحالفات مضادة". (19)

وتحتل فكرة "الجاذبية" المنزلـة المركزيـة في محاولـة نـايي لتنظـير مفهـوم القوة الناعمة، وقد انتقدت هذه الفكرة من جوانب عديدة. فمـن الناحيـة الأولى، إن الجاذبية تتسم بالغموض والاتساع الأمر الذي قد أفضى إلى صعوبات في التنظير لتوظيف المفهوم سواء بالنسبة للولايات المتحدة أو سواها من القوى، وقد يتطلب الأمر أن يقرأ المرء "بين السطور" بغية الاقتراب من معنى المفهـوم وتطبيقاتـه. وإن "الجاذبية" ذات جدوى إذ فيها إمكانية "تغيير" تصورات ومـدركات وآراء الآخـرين ليصبحوا منجذبين إلى أفكار وقيم وسلوك صاحب القوة الناعمة ويقـع ذلـك مـن خلال التلاقي الاجتماعي في عملية تحتاج إلى وقـت طويـل بهـدف تحقيـق ذلـك

التحويل في المدرك والمواقف. وينطوي هذا التحليل على مفهوم "القوة الإيديولوجية" والتي تشير إلى أن ثمة ظاهرات ذات جاذبية خاصة فيها. وتأسيساً على ذلك يهدينا نايي إلى أن الولايات المتحدة ذات قيم جاذبة عند مقارنتها بالقوى الأخرى التي تفتقر إلى مقومات قوة ناعمة جاذبة. ويرى أن للولايات المتحدة تتفرد فيها مُثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، والفرص الميسرة للأفراد.

ويشدد نايي على أن هذا الركن في جدله النظري لأنه ينطلق في موقف "دفاعي" في مواجهة التوجه الأكاديمي في الثمانينات الذي كان يجادل بقوة بأن الولايات المتحدة تعيش حالة من الانحدار في القوة الصلبة الشاملة والتي تمثلت في أزمتها الاقتصادية وعجزها عن احتواء الصين كقوة عظمى صاعدة. ولا ينكر جوزيف نايي على الدول الصغيرة، بل حتى المنظمات غير الرسمية، حيازة مقومات القوة الناعمة "وبالطبع فإن دولاً صغيرة في آسيا وأقاليم أخرى تتمتع بالقوة الناعمة" (20) ومع ذلك، فإن عنوان كتابه يوحي بأن ليس كل دولة أو قوة قادرة على "القيادة" أو "ملزمة" بالقيادة في السياسة الدولية بل أن هناك القليل من الدول التي تنعم بمقومات ثقافية.

ويعتذر وضع خط فاصل بين القوة الصلبة والقوة الناعمة كما يتضح ذلك في فكرة الشرعية التي تعني عند نايي أنها تتحقق عندما تكون " ثقافة وإيديولوجية بلد جاذبة" وحينها يصبح الآخرون راغبون في إتباع خطى ذلك البلد، وكذلك عندما يستطيع بلد أن يشكل القواعد الدولية المنسجمة مع مصالحه وقيمه، فإن أفعاله سوف تظهر أكثر شرعية في أعين الآخرين." (21) ومن اجل أن تكسب الدولة الشرعية لأفعالها ينبغي عليها أن تمتلك القدرات لإيصال قيمها وسلوكها ومؤسساتها إلى المجتمعات الأخرى، وإلا فإن النفوذ أو التأثير لن يتحقق، على سبيل المثال السيطرة على تقنية المعلومات والاتصالات، والاستثمار في صناعتها وتوسيع منافذ التواصل الثقافي والاجتماعي. ويشير نايي إلى أن "الموارد الاقتصادية تنتج قوة صلبة وقوة ناعمة. "(22)

والقوة الصلبة لا تغيب عن فكرة ناي في الترويج للقوة الناعمة، فعندما أصبح مساعد وزير الدفاع اعترف بأنه "سوف يكون آخر من ينكر استمرار أهمية القوة العسكرية. ويسبغ على الولايات المتحدة دورها في مجال استخدام القوة العسكرية بأنها دون سواها تتمتع بما ليس مثله عند غيرها من القوى " إن دورنا العسكري جوهري للاستقرار العالمي"،(23) ولكنه لا يتطرق في تحليله بصورة عميقة ودقيقة إلى القوة الناعمة في جميع مجالات تنفيذ السياسة الخارجة الأمريكية، فعلى صعيد القوة العسكرية تعتلي الولايات المتحدة منزلة الفرادة أو أحادية الفرصة في قدراتها العسكرية الأمر الذي جعل منها قوة صلبة عسكرية مهيمنة، وفي نطاق العلاقات الاقتصادية فإن الولايات المتحدة ليست مهيمنة على الرغم من وزنها الاقتصادي، ذلك أن العولمة أوجدت الاعتمادية المتبادلة، ولا تستطيع الولايات المتحدة أن تقود في عالم متعدد القوى الاقتصادية، أما في نطاق العلاقات بين الأمم فإن القوة بينها موزعة بصيغة لا تستطيع أي قوة أن تقود بمفردها(24).

وعلى الرغم ن أهمية القوة الصلبة في تدبير العلاقات الدولية المتحدة في النطاق الدولي إلا أن جوزيف ناي ينصح باللجوء إلى "القوة الذكية" أو "البارعة" والتي هي "القدرة على التوفيق للجمع بين القوة الصلبة والناعمة بصورة مؤثرة."(25) ووراء ودعوته هذه دافع رئيسي لخلق بيئة دولية تستطيع أن تبقى فيها "الولايات المتحدة القوة القائدة في السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرون" (26) وتبدو أفكار ناي في القوة الناعمة وصفة لإنقاذ الولايات المتحدة من تحديات تواجهها تفضي إلى تآكل قدراتها ونفوذها ومنزلتها في الواقع وفي مدرك الآخرين، ويتضح هذا بما قد أفضت إليه سياسة وإستراتيجية المحافظين الجديد والحرب على العراق وأفغانستان من انعكاسات سلبية بشأن نوايا ومزاعم وقيم السلوك الأمريكي الذي بدا سلوك إمبراطورية تقليدية، وللتغلب على ذلك يعرض جوزيف ناي وجهة نظر متفائلة بأن الولايات المتحدة قادرة على استعادة التوازن من خلال تلميع صورتها بوسائل القوة الناعمة كما تفعل إدارة أوباما (27).

إن عناوين كتب ودراسات جوزيف نايي في القوة الناعمة لا تتسر على الهدف الرئيس وراء الترويج لمفهوم القوة الناعمة والقوة الذكية. ففي عام 1990 نشر مقالته في "القوة الناعمة" في مجلة السياسة الخارجية وكانت هذه مقدمة النهاية الحقيقة للحرب البـاردة وانطـلاق الجـدل في أن الولايـات المتحـدة تنحـدر. وعنـدما تعرضـت الولايـات المتحدة للاعتداء في أحداث ديسمبر واجهت السياسة الأمريكيـة "معضـلة" أنهـا عـاجزة على الرغم من أنها القوة العظمى الوحيدة في السياسة الدولية في أغلب مقومات القوة بعدما تدهورت روسيا بعد الحرب الباردة، وتفكك الاتحـاد السـوفيتي ودخـول الاتحـاد الأوروبي في بدل الهوية، فكتب حينها في 2002

The paradox of America power: why the world's only super power can't go it alone

وعنـدما غـزت الولايـات المتحـدة العـراق في 2003 وتهـاوت منزلـة الولايـات المتحدة وتكشفت نواياها العدوانية والمهيمنـة والإصرار عـلى العمـل مـن طـرف واحـد خارج حاكمية القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة صدر له كتاب

Soft power: the means to success in world politics. 2004.

وكما يبدو فإن جوزيف نايي يركز على قضية مركزية هي القوة الأمريكيـة الصلبة، من جهة ،والقوة الغربية المتمثلة بالقيم التي تتصف فيها الولايات المتحدة من جهة أخرى، ولكن ذلك لا يحول دون أن يوسع نطاق اسـتخدام القـوة الناعمـة من قبل أطراف أخرى سواء أكانوا دولا أو غـير دول "إن الولايـات المتحـدة ليسـت هــي الوحيــدة، فهنــاك لاعبــون آخــرون دول وغــير دول تمتلــك القــوة الناعمــة أيضا".(28) وأثنى على إدارة أوبامـا في تحويلهـا عـلى القـوة الذكيـة لترمـيم صـورة الولايات المتحدة وأفكارها ونواياهـا ومؤسسـاتها كمصـدر للقـوة الناعمـة.(29) وتؤكـد مقالته Obama's Smart power أن نايي يركز اهتمامه على الولايات المتحدة ويدافع

عن أنها على الرغم من تناقص قدراتها العسكرية والاقتصادية، إلا أنها ما تزال تمتلك مصادر القوة الناعمة لقيادة العالم.

ويعطينا جوزيف ناي أكثر من معنى للقوة الناعمة فتارة هي عنصر أساسي في القيادة في السياسة الدولية لتجذب الآخرين وتجعلهم يرغبون في ما ترغب فيه الولايات المتحدة في القضايا الدولية التي ينشغل فيها المجتمع الدولي فتصبح قادرة على تحديد الأجندة.(30) وفي حالة أخرى تكون القوة الناعمة القابلية على تشكيل الأفضلية والرغبات عند الآخرين،(31) وهي أيضا القابلية على الجذب وتفضي إلى القبول بخيارات صاحب القوة الناعمة(32)، كما أنها القابلية على جعل الآخرين يرغبون في النتائج التي ترمي إليها مواقفك وسياساتك وذلك بفعل الإغراء الثقافي والأيديولوجي.(33)

وعند دراسته لمكونات القوة الناعمة أعطى ناي للولايات المتحدة ثلاثة مصادر هي الثقافة الأمريكية والقانون الدولي والمؤسسات الدولية والكروبرتيات متعددة الجنسية، وعندما تابع تطور السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحرب الباردة ونهجها في الهيمنة والانفراد في القيادة وتعرضها للنقد وتناقص الجاذبية في ثقافتها وقيمها المحلية والسياسية وأسلوب وفحوى سياستها الخارجية، ويقدم بنماذج كثيرة للقوة الناعمة سواء للولايات المتحدة أو غيرها، حتى أن Hoagland يرى أن قائمة مصادر القوة الناعمة طويلة وغير مغلقة ومرنة يكاد أن يندرج فيها أشياء وتُستثنى أخرى.(34)

وللقوة الناعمة خصائص مختلفة من دولة إلى أخرى، إن الثقافة الأمريكية من أهم مصادر القوة الناعمة الأمريكية وذلك على الرغم من أن عمرها لا يتعدى قرنين في حين أن الهند ومصر لهما حضارة تعود إلى آلاف من السنين ولكن لا تنعمان بنفس القوة الناعمة مما يجعل القوة الناعمة نسبية في أكثر من ناحية، إن القدرات الاقتصادية مصدر للقوة الناعمة والصلبة معاً ولكن عند المقارنة بين القدرات الاقتصادية والعسكرية فإن الأولى ذات صلة بالقوة الناعمة أما الثانية

فتعود إلى القوة الصلبة، ومع ذلك فإن القدرات الاقتصادية تبدو قوة صلبة عندما تسخر لفرض العقوبات، في حين أن القوة الثقافية ناعمة. وكلما كان هناك قرب جغرافي يكون للقوة الثقافية تأثير أكبر، وكذلك الحال عندما يكون هناك تشابه ثقافي كذاك الذي بين الولايات المتحدة والغرب الأوروبي ويتعزز نفوذ القوة الناعمة كلما كانت هناك صلات تاريخية وعلاقات اقتصادية. وإن القوة الناعمة ذات صلة ببلد واحد وليس بجميع الدول والأقاليم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا ينجذب أو يتأثر الأناس في بلد واحد بجاذبية ثقافة ما، بل أن فئات معينة تستقبل تلك الثقافة، من هنا يوجد قوة ناعمة دنيا موجهة إلى عامة الناس وأخرى عليها تستهدف فئات في المجتمع.(35)

إن القوة الناعمة غير مادية ولا يمكن قياسها وتحديد نوعيتها بدقة وإعطاءها رمز لقيمتها، وعلى العكس من القوة الصلبة فإن نتائجها لا تظهر بصورة مباشرة وفي زمن محدد وقصير، بل يستدعي الأمر فترة طويلة حتى تظهر نتائجها(36)، وإن تأثير القوة الناعمة لا تحدده صاحبة القوة الناعمة كما هو الحال مع القوة الصلبة، وإنما الدولة المستهدفة لتأثيرات القوة الناعمة، فعلى الرغم من زيادة القوة الناعمة الأمريكية بعد الحرب الباردة وشيوع أطروحة النصر النهائي للقيم الغربية الأمريكية انحدر نفوذ قوة ناعمة أمريكية في أوروبا الغربية ويعود ذلك إلى أن البيئة الأوروبية والدولية قد تغيرت جوهرياً مما يعني أن فاعلية القوة الناعمة لا ترتبط بالثقافة والقيم والإيديولوجيا وحسب، بل بالواقع الدولي والإقليمي في فترة محددة، إذ أن نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي أدى إلى اختفاء التهديد للأمن الأوروبي .(37)

ويختلف الدارسون للقوة الناعمة في تحديد صورها، فمن الناحية الأولى، أن العلاقة بين القوة الناعمة والقوة الصلبة تربك الفهم فقد تكون القوة الناعمة جزءاً مكملاً للقوة الصلبة، وما هي سوى الوجه الناعم للقوة الصلبة وليست مستقلة منها، بل هي تكتيك، ويتعذر استخدام القوة الناعمة من دون أساس القوة الصلبة،

إن الاقتصاد مصدر الإنفاق على أدوات القوة كي تؤثر مثل المعونات والمساعدات والدعاية والإعلام والاتصالات، وبذلك، لن تكون القوة الناعمة مستقلة عن القوة الصلبة.(38) ويشير نايي بأنهما وجهان لقدرة بلوغ الأهداف من خلال التأثير على سلوك الآخرين، ولكنه في مكان آخر يقول : إن القوة الناعمة لا تعتمد على القوة الصلبة.

وتتكشف العلاقة الوثيقة بين القوة الناعمة والقوة الصلبة في مجال تنافس القوى الكبرى في عرض القوة الناعمة في السياسة الدولية، وكذلك قدرتها على أن تجعل الآخرين يمتثلون لرغباتها. وتختلف القوة في قدراتها على تحويل القدرات الكافية المادية للقوة الصلبة إلى قوة ناعمة، وكما يتطلب إدامة فاعلية القوة الناعمة تيسر موارد للإنفاق عليها، ولذلك يضعف تأثير القوة الناعمة في حالة الأزمة الاقتصادية التي تعيشها قوة ما. ويعطينا جورجي هوليك مصادر وصور القوة الناعمة وهي اقتصادية ورأسمال بشري والثقافة والسياسة والدبلوماسية (39). وقد تطورت الدبلوماسية وأصبحت أكثر تأثيراً من خلال استخدام أساليب ووسائل الجاذبية والإقناع (40).

لقد اتسع نطاق استخدام مفهوم القوة الناعمة من قبل رجال الدولة والأكاديميين والإعلاميين على نطاق الولايات المتحدة والعالم وقد تسبب ذلك في أن يصبح المفهوم غامضاً ومحمولاً على محل المرونة في المعنى والدلالة، ووقع أرباك في الفهم والاستخدام، وتقليل معناه تارة وتوسيعه، ينطوي المفهوم أحياناً معنى بسيطاً، بل غير واقعي. وليس من الصائب تعميم تأثيرات القوة الناعمة فهي تكون فاعلة عندما تحبذ بعض الأمم جوانب معينة من حضارة وثقافة وسلوك دولة أخرى فترغب في محاكاتها(41). ويتضح هذا في تأثير الحضارة الصينية على الأمم في شرق وجنوب شرق آسيا، التي تشاركها في الأسس الكونفشسية، مثل اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة، وكذا الحال في العلاقة بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية كما يتضح من تأثير الفن والموسيقى الشعبية والأفلام.

ومن بين افتراضات جوزيف نايي أن القوة الناعمة الأمريكية سوف تدوم لفترة طويلة، وثمة حجج وراء ذلك أهمها أن مكونات الثقافة الأمريكية الغربية ومؤسساتها المحلية مثل الديمقراطية والليبرالية والاستهلاكية ذات قابلية على الاستمرار أما كون أن ظهورها لا يتضح، فإن ذلك يعود إلى أن نتائج استخدام القوة الناعمة تتطلب فترة طويلة كي تظهر، بيد أن هذا الافتراض ليس بالضرورة يتلاءم مع جميع المجتمعات والثقافات(42). كما أن جوزيف نايي يذهب إلى أبعد من احتمال ديمومة التأثير للقوة الناعمة الأمريكية - الغربية، ويفترض أن هذه الثقافة سوف تكون الأساس لتحديد قواعد السلوك الدولي في العالم بين الأمم من جهة، وبين الدولة ومؤسساتها والفرد، من جهة أخرى، حينها سوف تتأسس بيئة دولية تتسم بالانسجام وبذلك فهو يستبعد تلاقح الثقافات والحضارات، ويزعم أن القوة الناعمة الأمريكية تتمتع "بالعلوية" في قيمها ومؤسساتها(43). إن الانصراف والإفراط في استخدام القوة الناعمة للدولة بحجة أفضليتها ومؤسساتها وسلوكها قد يفضي إلى الامتعاض والتصلب في وجه استقبال وقبول رسائلها التي تحمل دالة التوجيه بعيداً عن الهوية الوطنية(44). إن دالات القوة الناعمة قد تباع في سوق الإعلام والدعاية بمهارة التسويق والإغراء، ولكن لا يمكن بيع القيم مثل كوكاكولا وهذا ويمكن ملاحظته في أفغانستان والعراق والربيع العربي، بل حتى في المجتمعات الأوروبية.(45) ومثلما أن استخدام القوة الصلبة يفضي إلى المقاومة المسلحة ويعمق العدائية والنفور من رسائل القوة الغازية والمعتدية كصاحبة مشروع لنشر قيم ومؤسسات وسلوك من طبيعة ثقافتها، فإن الإفراط في حملات القوة الناعمة يعود إلى الامتعاض والغضب والمقاومة.(46) وفي هذه الحالة لا تبدو سياسة وإستراتيجية القوة الناعمة مختلفين عما كان يقترن بالاستعمار الثقافي "قفاز الحرير الذي يتستر على القبضة الحديدية،"(47) وهو الأمر الذي تُستقبل فيه القوة الناعمة استقبالاً سلبياً ذلك لأنها تأتي من طرف واحد يستهدف دولة أو مجتمعاً يملي عليه قيم ومؤسسات وسلوك من خلال علاقة إخضاع وهيمنة، حتى تكاد أن تفقد القوة

الناعمة معناها الإيجابي الذي يودعه فيها جوزيف نايي،(48) وتخفق في بلوغ أهـدافها في التأثير في الآخرين من خلال وسائل الانخراط في تحديد الأجندة والوصول إلى جاذبيـة إيجابيـة".(49) إن هنـاك كثـيراً مـن النـاس يسـتهلكون بضـائع أمريكيـة ويسـمعون ويشاهدون ويقرأون ما تبثه وسائل الإعـلام والدعايـة العالميـة، ولكـن لا يعنـيهم ذلـك كثيراً.(50) وفي بيئة تلجأ فيها الدولة إلى القوة الصلبة في علاقاتها لن تكون هناك أجـواء عادية ونفسية واجتماعية للتفاعل مع الأوجه الناعمة لتلك القوة،(51) إن القوة الصلبة ما تزال هي الحكم الفيصل في السياسة الخارجية وفي السياسة الدولية.

ومع أن المفهوم غير واضح ومربك ومرن وتندرج فيـه عنـاصر كثـيرة وتسـتبعد عنه أخرى حسبما يرى الدارسون إلا أنه أصبح مفهوماً يكثر تداوله من قبـل السياسـيين والأكاديميين والإعلاميين(52)، وقد انصرفت إليه السياسة والإستراتيجية الصينية مـا بعـد الحرب الباردة بصورة مباشرة وتبنته وقد أصبح الجدل فيه معمقاً ومتنوعاً وثريـاً وأكـثر جدلاً.

المفهوم الصيني للقوة الناعمة

إن معنى مفهوم القوة الناعمة الذي سبكه جوزيف نـايي لم يجـد لـه صـداً مباشراً عند الصين، لكنه ليس حديثاً عـلى الصـين، بـل أنـه مـودع في إرثهـا الحضـاري التقليـدي، ولكـن جـاء بصـيغة غـير مصـطلحية أو مفهوميـة أو أكاديميـة وإنمـا في إرشادات ونصائح وحِكم ذات صلة بالعلاقـة والسـلوك بـين الحـاكم والمحكـوم وبـين الكيانات السياسية والسلطة وللقـوة فيهـا الـدور الـرئيسي في بلـوغ أهـداف الطاعـة والانصياع والمحاكاة والنصر. ويعز ويقـدر الصـينيون، كـما جـاء في إرثهـم الحضـاري، استخدام القوة الناعمة واللطيفة ويجلون المبدع في توظيف وسائلها لبلـوغ الهـدف، ولا يرون أن المستهدف قادرا على المقاومة مهما كان صلباً وعنيداً، ففي النهايـة يلـين وينصاع لضغط قوة الإقناع للوسيلة الناعمة وإن اسـتغرق ذلـك فـترة طويلـة، والتـي ينبغي أن لا تدفع الحاكم أو الأمة أو الدولـة إلى الـذهاب إلى مقاربـة القـوة الصـلبة

بصورة القدرات العسكرية وخوض المعركة، فثمة قول صيني "إن قطرات الماء تخترق الصخر". وأشار Sun Tse (544-496 قبل الميلاد) وهو الاستراتيجي البارع بأن النصر في الحرب دون معركة يمثل أعلى فن وعقل استراتيجي. وتوعظ الكونفسشية بأن العلاقة بين السلطان والمحكوم لا تقوم على القوة والعنف المسلط على الفرد وإنما هي تتوخى القلب والمشاعر والانطباعات والمدرك، ولذا فإن الحاكم الناجح هو ذاك الذي يكسب قلوب رعاياه لا بالقوة بل بالفضيلة. ويختلف الأمران في النهج والتدبير فقد جاء عند مينشوس (372-289 قبل الميلاد) أن أفضل أساليب الحكم هي حكم ملوكي الطابع وليس حكم طاغية.(53)

لم ينشغل الأكاديميون والسياسيون والإعلاميون الصينيون بمسألة القوة الناعمة التي عرضها جوزيف نايي في كتبه ومقالاته مثلما انشغل فيها الغربيون واستقبلوها بالتأييد والنقد، وذلك لأنها كانت مقدمة لإستراتيجية ومرشد لسياسة أمريكية لفترة جديدة لما بعد الحرب الباردة لم يكن الجدل الأمريكي قد تكهن وقوعها أو افترض أن بيئة جديدة سوف تبرز تتساقط فيها قواعد نظام دولي وحسب أنه سوف يدوم لفترة غير معلومة، وكذلك لطمأنة القوى الأخرى من هواجسها بشأن طبيعة الإستراتيجية الأمريكية وأهدافها. وكان تداول الأكاديميون الصينيون مفهوم القوة الناعمة بحذر بعدما تُرجم كتاب جوزيف نايي في 1992(54). ووردت الإشارة إلى المفهوم "مرة ما بين 1994-2000، ثم ارتفعت إلى 600 مرة حتى 2009، وكانت الدراسات الصينية في بداية الأمر تدور في فلك مفهوم جوزيف نايي ومحاولة اكتشاف مضامينه المباشرة وغير المباشرة، وركزت على علاقة المفهوم بالفكر الاستراتيجي الأمريكي والغربي، خاصة إنه جاء في مستهل سنوات ما بعد الحرب الباردة حيث تأسست قناعة سياسية وأكاديمية أن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة، وأن مستقبل النظام الدولي يتحول في قواعده وسلوكه وأهدافه. وأخذ الكتاب الصينيون بمعايير جوزيف نايي في القوة الناعمة المتمثلة في الثقافة والقيم السياسية والسياسة الخارجية. وقد ترجمت القوة الناعمة إلى

اللغة الصينية بمفردات مختلفة للتوكيد على جوانب متباينة حسبما يفهم المترجم المفهوم دون سواه من المترجمين.

في 1993 كتب وانغ هينغ أول مقال في القوة الناعمة وشدد على أن الثقافة هي المصدر الرئيسي للقوة الناعمة وأصبح الموضوع المركزي في الجدل. ووكد هيننغ " إذا كان للبلد ثقافة وإيديولوجية مرغوب فيها فإن بقية الدول تميل إلى إتباعه ولا يحتاج ذلك البلد إلى استخدام القوة الصلبة التي هي أكثر كلفة وأقل تأثيرا"، وسارت على خطاه المدرسة الصينية للثقافة كمصدر للقوة الناعمة التي رأت "أن القوة الناعمة تتكون في رحم أفكار ومبادئ ومؤسسات وإجراءات سياسية التي تتفاعل داخل ثقافة الأمة ولا يمكن الفصل بينها ."(55) ودعت هذه المدرسة إلى توسيع وتنشيط الثقافة الصينية في الخارج وهي التوجه الذي تؤيده وتدعمه القيادة السياسية في خطابها السياسي. وهناك "المدرسة السياسية" للقوة الناعمة التي ترى أن ثمة مقومات أخرى لها منها عناصر ومصداقية السياسة الداخلية والخارجية كمصدرين للقوة الناعمة. (56)

وفي 2002 تدارس مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني الإستراتيجية للقوة الوطنية الشاملة، فجاءت الإشارة إلى القوة الناعمة في تقرير الرئيس زيمن "في عالم اليوم تتمازج الثقافة مع الاقتصاد والسياسة مما يظهر أن للثقافة مكاناً ودوراً هامين في التنافس لبناء القوة الشاملة الوطنية".(57) واستمر الاهتمام بالقوة الناعمة واعتبر تطوير الفلسفة والعلوم من الأوليات كعنصرين في القوة الناعمة، وأكدت القيادة السياسية على أهمية القوة الناعمة للصين من منطلق إستراتيجية عليا. وفي يناير 2006 تطرق الرئيس جينتاو في حديث له مع المعنيين بالسياسة الخارجية الصينية إلى القوة الناعمة بصورة مباشرة "إن الزيادة في المنزلة والنفوذ الدولي لأمتنا ينبغي أن يجسد في القوة الصلبة مثل الاقتصاد والعلوم والتقنية والدفاع، وكذلك في القوة الناعمة مثل الثقافة".(58) ودعا سياسيون صينيون من مواقع مختلفة في اللجنة المركزية للحزب إلى بناء القوة الناعمة الصينية وأن يتفهم صناع القرار السياسي

والمنفذون للسياسة الخارجية الصينية أهمية القوة الناعمة في الساحتين الداخلية والخارجية. وفي 2007 جاء في تقرير الرئيس جينتاو الإشارة إلى القوة الناعمة وأن أمام الصين مهمة وتحديات لبناء القوة الناعمة الثقافية،(59) كما تناولت الورقة البيضاء حول السياسة الخارجية الصينية مسألة القوة الناعمة وأشادت إلى أن الثقافة جزء من القوة الناعمة.(60) وقد شجعت هذه الملاحظات الدارسين والأكاديميين والمحللين الإقدام على الجدل في مفهوم القوة الناعمة وشرعت الأبواب أمام المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث العلمي والمنظمات والاستراتيجيين والصحفيين للخوض في جدل بشأن الدوافع وراء بناء قوة ناعمة صينية ومقوماتها وأساليبها وأهدافها وانعكاساتها.

وعلى العكس من تعريف جوزيف نايي الضيق المعنى يحمل الصينيون القوة الناعمة على محمل التحليل الماركسي للصراع بين مكونات أخرى غير الدولة التي لا يركز عليها نايي لأنه معنى بسياسة الولايات المتحدة في السياسة الدولية. إن القوة الناعمة توجد لدى جميع المكونات المتنافسة في المجتمع وفي المجتمع الدولي وتستخدمها بطرائق متباينة، ومثلما تتوجه الدولة إلى الدول والمجتمعات الأجنبية بأسلوب القوة الناعمة، فإنها أيضاً تستخدمها في سياستها الداخلية من أجل وحدة المجتمع وتماسكه بقيمه ولكسب المصداقية لأسلوب الحكم وطبيعة النظام السياسي. إن القوة الناعمة هي الترويج للاستقلالية في السياسة الخارجية الصينية مما يجعلها تختلف عن بقية القوى وأنها الدعوة إلى احترام والتقيد بمبدأ السيادة للدولة. وفي هذا إشارة إلى الهواجس الصينية من تسلل القوة الناعمة الغربية إلى السياسة الداخلية الصينية وتتسبب في عدم الاستقرار بالاحتجاجات على سياسة النظام السلطوية بمعنى أن القوة الناعمة يراد منها في الفكر الصيني حشد التأييد للسلطة والحزب من خلال الإقناع، وأن يصبح الشعب معتزا ومفتخراً بهويته الوطنية وإنجازات نظامه، أي أن القوة الناعمة أداة في كل من السياسة الخارجية والداخلية المتداخلة. وهناك من الدارسين يدعو إلى أن تكون القوة الناعمة للتأثير على الدول

المجاورة من أجل أن تقتنع وتعترف بأن الصين هي القوة الإقليمية المركزية والمهيمنة وكذلك أن تشاطرها قيمها ونهج سلوكها.

لقد كان لانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي تأثير مباشر على تصورات الصين للقوة الناعمة ودورها وأثرها في نجاح وإخفاق السياسة لدولة ما، وقد أعزي سبب ذلك الإخفاق على عجز الاتحاد السوفيتي في منافسة الغرب في القوة الناعمة وإغفاله لأهميتها الأمر الذي جعله غير متكافئ من حيث الموارد والسياسات في استخدام القوة الناعمة في مواجهة الحملة الأمريكية - الغربية التي نشطت بكل صورها وعنفوانها لتغيير مدرك السوفييت لنظامهم السياسي، ولهذا فإن موقف الصين من القوة الناعمة هو موقف دفاعي أكثر مما هو هجومي وهذا على العكس من موقف جوزيف نايي الذي كان يعظ الإدارات الأمريكية بأن تأخذ بالقوة الناعمة أداة للتغلب على وهن الولايات المتحدة وتوكيد وبسط وفرض هيمنتها أو قيادتها على العالم بعدما أصبحت القوة الصلبة مقيدة وتتسبب في تأليب العدائية والكراهية والرفض والمقاومة للنفوذ والسياسة الأمريكية.

إن الصين ليست كالولايات المتحدة، ومعها الغرب، في القدرات الشاملة الوطنية الصلبة والناعمة، ومثلما أن جوزيف نايي يوصي بتحول الولايات المتحدة إلى القوة الناعمة من قاعدة قدرات عسكرية وكونها تتمثل فيها القوة العظمى الوحيدة وقدرات اقتصادية تقود العالم، ولكن مع ذلك تشترك مع دول العالم بالعلاقات الاقتصادية الإعتمادية، فإن الصينيين يدعون إلى زيادة القوة الناعمة من أجل استكمال مقومات القوة الشاملة الوطنية الأقل قدرة ومصداقية بالمقارنة مع الولايات المتحدة، وبذلك فهي عندهم تقوم مقام إستراتيجية لتعويض الوهن في القوة الشاملة الوطنية في المقام الأول ثم لتعزيزها، في حين أنها عند جوزيف نايي خيار يعزز القوة الشاملة الأمريكية في المقام الأول. إن القوة الناعمة الصينية تهدف إلى "الدفاع" عن السياسة الصينية في العالم، أما جوزيف نايي فلا يحملها على محمل السياسة الدفاعية بل أنها لتدارك ما قد أصاب السياسة الأمريكية من انتكاسات بعد

أحداث 11 سبتمبر وخاصة غزو العراق باستخدام القوة الصلبة السافرة وغير القانونية لفرض إرادة الولايات المتحدة لا بالإقناع بل بالإرغام والقسر.

إن نهوض الصين السريع وتبنيها خيارات مستقلة في السياسة الدولية تترتب عليه ردة أفعال عملية ونفسية وإعلامية في الولايات المتحدة والغرب ترشحت في خطاب سياسي عنوانه "التهديد الصيني"، واستغل الإعلام الغربي هذا المدرك لإثارة المخاوف والهواجس من صحوة "التنين" وما قد يؤول إليه من انعكاسات سلبية على دول الجوار والاستقرار العالمي. ومع أن النهوض الصيني الاقتصادي قد أصبح حقيقة أساسية في الاقتصاد العالمي ويحتل مرتبة القوة الثانية إلى جوار الولايات المتحدة، إلا أن الآثار الأمنية والسياسية لنهوض الصين قد تفاقمت في مدرك الولايات المتحدة والغرب واليابان والهند وبعض دول جنوب شرق آسيا. فكلما أظهرت السياسة الصينية عزمها على توكيد مطالبها في تايوان وفي بحر جنوب الصين وزادت من الإنفاق على القدرات العسكرية وأجرت تعديلات على إستراتيجيتها توجست تلك الدول مخاطر أمنية في نهوض الصين. وبغية مواجهة حملة "التهديد الصيني" عمدت بكين إلى تحسين وتوسيع قدراتها من القوة الناعمة لتوضيح نواياها وتفسير خياراتها وتوضيح وسائلها في استخدام قوتها الصلبة. إن القوة الناعمة الصينية تسعى لتفنيد صواب أسباب ومزاعم القول بأنها تمثل تهديداً للعالم نتيجة نهوضها الاقتصادي، وذلك من خلال إقناع الآخرين بأنها ليست قوة عظمى استعمارية كبقية القوى في التاريخ وأنها لا تميل إلى خيار الحرب أو القسر في علاقاتها مع الآخرين وإنما أهدافها السلام والأمن والاستقرار والتنمية للصين والعالم.

إن التنمية الصينية ليست عملية لا تواجهها تحديات داخلية وإقليمية ودولية، فطالما أن الصين اختارت أن تكون "تنمية سلمية" أو "صعوداً سلمياً" كإستراتيجية مركزية، فإن بيئة بلوغ هذا الهدف الاستراتيجي ليست إيجابية وموائمة إذ فيها تحديات المنافسين والخصوم ونزاعات وعدم استقرار يربك التنمية السلمية

التي تعتمد على التجارة العالمية والاستثمارات والأسواق والموارد وخاصة الطاقة. ومن أجل خلق بيئة إيجابية تذهب الصين إلى القوة الناعمة للاقتراب من الأطراف الأخرى اقتراباً سلمياً ولتحقيق مكاسب مشتركة وليس للاستغلال. إن صورة الصين في مدرك الآخرين تصنعها القوة الناعمة، وذلك بعرضها في إطارها الصحيح وأوجهها الإيجابية المشرقة وليس كما يحاول الغرب تشويهها بالدعاية والإعلام المضاد. إن للصين من معاني الصورة الإيجابية تعود جذورها إلى التاريخ القديم وإرث حضاري وتقاليد روحية وكي ترسخ في مدرك الآخرين لا مفر من توظيف القوة الناعمة. إن الصين بها حاجة إلى كسب التأييد لنهوضها كي تقدم الشعوب والدول على احتضان اقترابها منهم سلمياً عبر الاقتصاد والتجارة والثقافة. وتواجه الصين تحديات منها أن الآخرين يدركون نهوضها واقترابها منهم بأنها تستأثر بالمنافع وتجري وراء الموارد ولا تعرض سلعاً جيدة الجودة وتأتي بالعمالة الصينية وتطرد الصناعات الوطنية من الأسواق. و مما لا ريب فيه أن مثل هذا المدرك يؤثر سلبيا على النهوض السلمي التنموي الصيني مما يتوجب التصدي له بحملة قوة ناعمة.

إن النظام العالمي التقليدي منذ معاهدة ويستفاليا في 1648 صناعة غربية ليس للصين دور فيها، بل كانت ضحية حروب استعمارية غربية واحتلال ياباني بسبب سياسة القوة وتوازن القوى. وبعد نهاية الحرب الباردة وتأسيس بيئة إستراتيجية دولية جديدة لصياغة نظام عالمي جديد ترى الصين أن أمامها الفرص الإيجابية والقدرات على الإسهام في عملية التكوين.

أولاً، أنها تخشى أن يبنى النظام الدولي الجديد على محور الفلسفة الغربية من حيث القيم والقواعد.

ثانياً، لها هواجس من نوايا أمريكية للهيمنة وإقامة نظام القطب الواحد.

ثالثاً، أن الولايات المتحدة والغرب يعمل على تطويق وخنق الصين.

رابعاً، إن القـوة الناعمـة الأمريكيـة – الغربيـة تتسـلل إلى السياسـة الداخليـة لإسقاط النظام كما في شرق أوروبا. ولذلك، فإن الصـين عليهـا أن تتصـدى إلى السـاحتين الداخلية والخارجية من خلال القوة الناعمة.

فعلى الصعيد الدولي تستطيع الصين أن تعرض نفسـها عـلى العـالم مـن خـلال آليات القوة الناعمة بأنها رسول نظام عالمي جديـد يقـوم عـلى مبـادئ وقواعـد دوليـة ومنظمات غير التي يديرها ويسيطر عليها الغرب. وترى الصين أن لـديها مـن المقومـات الفكرية الفلسفية والحضـارية وتـاريخ علاقـات يمكـن أن تحـل محـل المبـادئ الراهنـة الغربية السائدة في النظام العالمي.(61) إن القيم الأخلاقية الصينية ترتبط بالروح وليس بالمنافع المادية، وأن العدل أرجح من الظلم في إقامة السلطة وكسـب الطاعـة لهـا، وأن الانسجام أو التناغم في المجتمع الذي يتصف فيه الصينيون من الممكـن نشره في العـالم، كما أن ممارسة القوة في العلاقات الصينية الدولية التاريخية كانت غير الخبرة الأوروبيـة الاستعمارية والعلوية والاستغلالية سواء كاستعمار قوة واقتصاد أو اسـتعمار ثقـافي، بـل على العكس أن الصين قد "أُذِلـت" عـلى أيـدي الأوروبيـين واليابـانيين بسياسـة التـدخل والامتيازات والاحتلال. وقد عثرت الصين على التفهم والتعاطف من لدن الـدول الناميـة التي تشارك الصين في خبرة الإذلال على أيدي الاستعمار الغربي.(62) وترمـي الصـين مـن وراء قوتها الناعمة أن تبعد عنهـا اتهامـات الغـرب بأنهـا، أولاً قـوة كـأي قـوة كـبرى في التاريخ لا يمكن أن تتنازل عن حقها في استخدام القوة الصلبة ، وثانياً، إن الصين تُحـدث وتعظم قدراتها العسـكرية ذات الطـابع الهجـومي، وثالثـاً، إن القـوة الشـاملة الصـينية تتخطى كثيراً من القوى الكبرى الإقليمية مثل اليابان والهند، ورابعاً، إن الصين أصـبحت ترفع صوتها مطالبة بحقوق إقليمية في بحر جنوب الصين، وخامساً، إن الصـين تتمسـك بالتبت وكذلك تقف في وجـه اسـتقلال منـاطق إقليميـة مثـل تركسـتان الشرقيـة. وقـد أفضت هذه التقديرات إلى أن تتبنى الولايـات المتحـدة إسـتراتيجية "التمحـور في آسـيا" لتطويق الصين بنسق "ناتو آسيوي"، وكذلك زيادة هـواجس اليابـان والهنـد ودول مثـل

الفلبين وفيتنام. ويرى بعض الدارسين أن الصين تقدم نفسها في بيئة ما بعد الحرب الباردة كقوة صاعدة تعتمد القوة الناعمة لأنها تعتقد "أن التنافس في عصر العولمة لم يعد بعد الآن على الأرض والموارد والأسواق، بل على صوغ القواعد والمبادئ ووضع الإجراءات والتقاليد"(63) في إدارة السياسة الدولية، بعبارة أخرى، إن التنافس ليس بفن سياسة القوة بل بفن القوة الناعمة.

مصادر القوة الناعمة الصينية

لقد بدأ النقاش الأكاديمي بين الفئات والمنظمات الصينية في مصادر القوة الناعمة على خطى أفكار جوزيف ناي مثلما هو الحال في تعريفه للقوة الناعمة وشخصوا الثقافة والقيم السياسية والسياسة الخارجية(64)، ولكن مع توسع الجدل الفكري والإشارات في الخطاب السياسي الرسمي توسع مضمون المعنى والمصادر والأدوات وتطرقوا إلى أبعاد لم يكن لها نصيب كبير في ملاحظات جوزيف نايي.(65) على الرغم من أن جوزيف نايي قد أضاف فيما بعد مصادر أخرى لمقومات القوة الناعمة وهي الشرعية والمصداقية والسلطة الأخلاقية واقتصاد ناجح وقوة عسكرية.(66) وأشار بعض الكتاب الصينيين إلى المؤسسات الوطنية كمصدر للقوة الناعمة الصينية، ويرىHonghau Men أن طراز التنمية الاقتصادية الصينية والصورة الدولية للصين من بين المصادر(67)، ويتوسع كل من Verner Worm, Xin Li في البعد الاقتصادي كمصدر ويعتقدان أن الإغراء الاقتصادي بتقديم مساعدات يتيح للدولة المانحة فرصاً للتأثير على الدولة المستلمة من حيث أنها سوف لن تجد مبررات للاعتراض على سياسات الدولة المانحة(68). ومنهم من يعتبر العلوم والتقنية مصدر قوة ناعمة كما هي مصدر لقوة صلبة، إذ أن قيادة الولايات المتحدة وتقدمها في ميادين تقنية المعلومات والاتصالات أعطاها أهمية ثقافية وفتح لها مجالات للنفوذ والتأثير، كما أن الإبداعات الصناعية لها مزية التباين والتفوق في

نطاق المنافسة في الجاذبية، فحتى أن المؤسسات الصناعية الكبرى أصبح علاماتها الفارقة كمؤشر للهوية الوطنية المالكة لها.(69) وعند المقارنة مع الولايات المتحدة فإن الصين تمتلك خصائص اجتماعية تعلو على ما لدى الولايات المتحدة وتمثل مصدرا إضافيا مثل "المؤسسات والعدالة الاجتماعية" والتي تعطي للصين جاذبية عند الآخرين(70).

الثقافة

يؤكد القادة الصينيون والدارسون للقوة الناعمة أن الثقافة الصينية من بين أهم مصادرها، وتفتخر الصين بإرثها الثقافي الذي صمد أمام تحديات تاريخية عبر آلاف السنين، وأن ثقافتهم تمثلت في روائع عديدة وعلماء ورجال دين وفنون وتجارة، وقد انتشرت إلى الجوار القريب في اليابان وكوريا وفيتنام، ثم توسعت حكومة الثقافة الصينية مع رحلات جيغ هي، أدميرال البحر الذي أبحر إلى البلاد العربية وإفريقيا حاملاً البضاعة ونماذج من التعامل مع الشعوب الأخرى اختلفت عن العلاقات مع البرتغال والعرب الذين استعبدوا وهيمنوا الشعوب من خلال التوسع التجاري الاستعماري. ويعتقد الصينيون أن ثقافتهم تقترن بالفلسفة والطب والحرف والفنون وأنها ثقافة لا تقوم على مفهوم المواجهة من منطلق الافتراض والمدرك والممارسة بأنهم ذو ثقافة علوية، أي على العكس من الثقافة الغربية التي هي استعمار ثقافي. وعلى الرغم من اتساع نطاق الثقافة الغربية في الوقت الراهن، إلا أنها ثقافة شعبية أو واطئة تنطوي على الأفلام والموسيقى الشعبية والمشروبات، وبذلك فهي ثقافة هدفها التصدير التجاري تحولت إلى بضائع ثقافية تستخدم الإعلام والدعاية للتأثير على الذهن الأجنبي وإغراءه بترجيح البضائع الثقافية، أي أن الغرب يرمي إلى نشر ثقافة الاستهلاك للسيطرة على الأسواق. ويؤكد الصينيون أن ثقافتهم تستند إلى تعلم المبادئ وليس تعلم طرائق التطبيق، وأن ثقافتهم قادرة على التغلب ودحر "قرن الإذلال"، الذي تعرضت له الصين في القرن التاسع عشر،

كما يتجسد ذلك في التحول والتحديث وصعود الصين في سلم منزلتها في السياسة العالمية،(71) وبفضل الثقافة قد أفلحت الصين في الحفاظ على وحدة تماسك المجتمع في مرحلة التحديث لتصبح صاحبة نمط مجتمع هو "المِثال" الذي يقهر مصاعب التحديث ويبقي على نوعية البشر(72).

ويعتقد بعض الدارسين الصينيين أن الثقافة الصينية تتعرض لحملة مضادة من قبل الولايات المتحدة في نطاق الاستعمار الثقافي، ولذلك لا مفر من أن تتخذ الصين خطوات إيجابية للدفاع عن ثقافتها كمصدر قوة ناعمة، وهو الأمر الذي أفضى أن تتسم به إستراتيجية القوة الناعمة الصينية بطابعها الدفاعي(73)، وفي الوقت نفسه هذا لا يحول دون أن تنشط وسائل نشر الثقافة الصينية لتنقل إلى الآخرين جوهرها المختلف عن ثقافة الغرب وأن ينظر إليها في السياسة الداخلية على أنها دفاع عن "الأمن الثقافي الصيني".(74) ويعول الصينيون على خصوصية "الانسجام" في الثقافة الصينية منذ مراحل تطورها المبكرة وحتى خبرة تكيفها مع الحداثة الغربية، وبفضل مناعة الانسجام استوعبت الثقافة الصينية "البضاعة الثقافية" الأوروبية - الأمريكية دون أن تسمح لها "بغزو ذهنها" وهو ما يجري في أكثر الدول النامية التي ليس لها حصن إرث ثقافي عميق الجذور في التاريخ كذاك الذي تغرف منه الصين مبادئ وممارسات تتوافق مع متطلبات التكيّف والتفاعل والتلاقي مع الحضارات والثقافات الأخرى. وإن الثقافة الصينية تتناغم مع الحضارات الأخرى، مثلما أنها تتناغم في العلاقة بين أفراد المجتمع وبين الإنسان والبيئة.(75)

ولا يتعالى الصينيون في عرض ثقافتهم على العالم والأمم الأخرى، ففي الوقت الذي ترافق مع الكولنيالية والاستعمار العسكري والاقتصادي والإداري الغربي استعمار ثقافي كانت الصين ضحية له كبقية شعوب آسيا وأفريقيا، يقدم الخطاب السياسي الصيني الثقافة الصينية بأنها ليست حكراً على الصين وإنما هي إرث عالمي تتشارك فيه بقية الثقافات والحضارات. وفي هذه النظرة الفلسفية للثقافة تناقض جاد وصدام مع أطروحة هنتنغتون في صراع الحضارات والجزم بأن الصراع

فيه كاسب وخاسر، والغرب هو صاحب اليد العليا الحضارية. "إن الثقافة الصينية لا تعود إلى الصينيين وحدهم(76)،" كما قال الرئيس جينتاو في خطاب له أقام البرلمان الاسترالي "بل للعالم كافة"، ودعا الآخرين إلى الإسهام مع الصين في "جهود مشتركة لتحقيق تقدم في الثراء الثقافي"، وأعرب عن استعداد الصين للتعاون في إقامة تبادل ثقافي عالمي. ويحذر الكتاب الصينيون من "الغزو" الثقافي لأمركة العالم بعدما انتهت الحرب الباردة وتعززت العولمة وتيسرت للقوة الصلبة الأمريكية المتفوقة أن تدعم من خلالها قوتها الناعمة لتتوسع على نطاق شاسع عالمياً. وانتفعت الولايات المتحدة من سيطرتها على مساحات شاسعة ومجالات متنوعة من حجم وكم الإعلام ومضامينه لبث ثقافتها، ولذلك هناك دعوات لزيادة قدرة الصين على "بث ثقافتها عالمياً لأن ذلك يقود إلى الفهم والتعاطف وقبول قيمها الثقافية من قبل الآخرين.(77)

والثقافة هي البعد المكمل لإستراتيجية التنافس بين الصين والولايات المتحدة مما يتطلب منها أن تأتي بمقاربة تختلف عن الغرب. وكانت الفترة المبكرة في الكتابات عن القوة الناعمة تتبع خطى ما عرضه جوزيف ناي في الثقافة كمصدر للقوة الناعمة، ولكن منذ 2000 اتجه التنظير الصيني لصوغ مقاربة صينية تعطي لخصوصية مقومات القوة الناعمة الصينية أهمية في مواجهة الثقافة الأمريكية الغربية ويرجحون تفوقها خاصة في العالم الثالث، ويثقون بأنها سوف تقاوم وتدحر حملة "الغزو" الثقافي وجهود تشويه صورة الصين في العالم بالرغم أن الصين تبيت نوايا دفينة لقوى كبرى ساعية لبناء نظام دولي تكون فيه المركز، ولهذا يشير الصينيون إلى أن قوة الصين الناعمة "قوة ناعمة ثقافية"(78)، بل أن الثقافة المصدر الرئيسي للقوة الناعمة(79).

ومع تعاظم القدرات الاقتصادية الصينية وارتقاء منزلتها الدولية استدعى الأمر أن تستثمر قوتها الناعمة في تعزيز نفوذها والتأثير في السياسة الدولية فاتبعت وسائل الدبلوماسية الثقافية لتوطيد العلاقات ما بين شعب وشعب، وقد عرف

كمنغز الدبلوماسية الثقافية بأنها "تبادل الأفكار والمعلومات والأنظمة والتقاليد والمعتقدات وبقية أوجه الثقافة بهدف تعزيز الفهم المتبادل". (80) ويجري التبادل في مجالات عديدة منها الفن والرياضة والأدب والموسيقى والعلوم والدبلوماسية الثقافية كجزء من الدبلوماسية العامة، كما أنها تتداخل في ممارستها مع العلاقات الثقافية الدولية والدعاية،(81) وقد اقترنت الدبلوماسية الثقافية بالحرب الباردة، ومع ذلك فهناك من الدارسين الذين لا يرى أنها "جزء مهم من الدبلوماسية في فترة الحرب الباردة.(82) ويعتقد نينكوفج أن الدبلوماسية الثقافية جزء من دبلوماسية عامة تنصرف إلى الخارج من خلال نشاطات لكي يفهم الآخرون ثقافة البلد ولخلق صورة إيجابية وملائمة ولتمهيد السبيل أمام العلاقات الدبلوماسية والتجارة(83)، أما ليونارد فيرى أنها معنية بناء علاقات للمدى البعيد.(84) وتستقي المقاربة الصينية بعض مضامين دبلوماسيتها الثقافية وكذلك طرائقها من الكونفشسية الداعية إلى التسوية السلمية. وفي الوقت الذي تركز الثقافة الغربية على الفردية والتصنيع والمنافع المادية، والتي تتسبب في الصراعات وعدم الانسجام، فإن مبادئ الكونفشسية تراهن على التناغم وتضع مصالح الشعب في المقدمة. وكان الزعيم ماو وقد أبعد الكونفشسية خلال فترة الثورة الثقافية 1965-1975، أما القيادة الإصلاحية فقد انصرفت إليها بحماس كبير، فقد قال وين، رئيس الوزراء في ديسمبر 2005 "إن التنوع الثقافي حقيقة موضوعية في هذا العالم، وعندما يُحترم تنوع الثقافات يتحقق الأمن في الحضارة". (85)

وتلعب المعاهد الكونفشسية دوراً رئيسياً في الدبلوماسية الثقافية الصينية من حيث إن تقدم وانتشار اللغة الصينية في العالم يعين على عرض وتوضيح الثقافة الصينية الحقيقة ذات الأبعاد الإنسانية ولإقناع الآخرين بصواب وصدقية المبادئ والمواقف الصينية كما تتمثل في سياستها الخارجية.(86) وتزايد إنفاق الصين على برامج تعلم اللغة الصينية وتوسعت المعاهد بنسبة 40% إلى 50% خلال 1995 – 2005، وتطمح الصين في أن يتزايد عدد الدارسين للغة الصينية عالمياً، و ينظر إلى

هذه المعاهد على أنها سفارات صينية ذات أجندات متنوعة للتواصل مع الأفراد والجماعات وليس مع الحكومات، وتنتشر المعاهد في أمريكا الشمالية وجنوب آسيا وفي وسط آسيا وفي أفريقيا مؤخراً، وتتبنى الحكومة الصينية مشاريع المعاهد وتديرها مؤسسات أكاديمية، ويمثل المعنيون بإدارتها شريحة من "دبلوماسيين ثقافيين غير رسميين"(87) وارتفع عدد المعاهد إلى 440 معهداً، و 645 صفاً دراسياً في 120 بلداً ويدرس فيها 1086 دارساً. وبالمقارنة مع الخبرة الفرنسية في الفرنكفونية التي عمرها 120 عاماً والمجال الثقافية البريطانية التي عمرها 80 عاماً، فإن الصين كما يتضح من هذا التطور في مجال الثقافة الدبلوماسية ذات طموحات وتحقق نجاحات.(88)

ومع أن الصين تؤكد أن أهداف المعاهد الكونفشسية ثقافية وأداتها اللغة وتركيزها على التعريف بالطب والفن والتقاليد والفلسفة الصينية، إلا أنها انتقدت من عدة زوايا من قبل دارسين غربيين واتهمت بأنها تمثل "حصان طروادة" وتسعى إلى طمأنة الشباب خاصة الأمريكيين بأن الصين لا تمثل تهديداً للولايات المتحدة والعالم.(89) ويجادل دارسون وآخرون بأن المعاهد "أبواق" للدفاع عن مصالح الصين وسياستها في التبت وتحقيق الوحدة مع تايوان ومنعها من الاستقلال وكذلك لتصحيح وتلميع الصورة العالمية للصين بعد أحداث ساحة تيانمن، (90) وأن أسلوب التعليم في هذه المعاهد يضعف حرية التعلم الأكاديمية(91)، كما أن المعاهد الكونفشسية تقدم معلومات منتقاة عن الصين لتظهر الأوجه الحسنة في الثقافة الصينية والمجتمع تحت عنوان "تَفهم الصين"، وأنها تقوم مقام أدوات دعاية ناعمة.(92)

والتعليم جزء من الدبلوماسية الثقافية للقوة الناعمة الصينية. وتتبع الصين إستراتيجية الدعوة للتعلم في الصين وإرسال متعلمين صينيين إلى البلدان الأخرى للتعلم فيها(93). وتقوم الحكومة الصينية بإنشاء المدارس في المناطق الريفية في الدول النامية كما هو الحال في إفريقيا وتقديم منح دراسية للطلاب ودورات تدريبية للعاملين في نطاق التعلم الجامعي والثانوي والابتدائي.(94) وقد ارتفع عدد الطلبة

المتوجهين للدراسة في الصين بعد أحداث 11 سبتمبر بسبب الصعوبات والقيود التي تضعها الإدارة الأمريكية للحصول على التأشيرة. وكان عدد الطلبة الأجانب الدارسين في الصين 13،000 في 1992 وقفز العدد في 2000 إلى 52،000 وبلغ 162،700 في 2006، وقد ارتفع العدد في 2011 إلى 292،611 في 194 بلداً. ويأتي أغلبية الطلبة من آسيا خاصة من اليابان وكوريا الجنوبية بنسبة 75%(95)، ومع انطلاق إستراتيجية الحزام الواحد والطريق الواحد انفتحت إستراتيجية الدبلوماسية الثقافية على التدريب على مستوى الموظفين الحكوميين وزيادة عدد المنح للدراسة وإنشاء مختبرات للتعاون في مجال البحث العلمي، وتبنت إحدى الجامعات الصينية مبادرة تحالف الجامعات مع60 جامعة من 22 من بين الدول من أسيا والشرق الأوسط وروسيا الواقعة على طريق الحرير.(96) وفي مارس 2013 زار الرئيس تشي إفريقيا وشدد على تعزيز العلاقات ما بين شعب وشعب وأعلن أن الصين سوف تقوم بتدريب 30000 إفريقي خلال ثلاث سنوات.(97)

وتوسعت النشاطات الثقافات الصينية من خلال إقامة مواسم ثقافية "السنة الثقافية الصينية" في الخارج من فرنسا وإيطاليا وألمانيا وهولندا وايرلندا، وكذلك في بعض الدول النامية ويعرض في هذه المواسم التراث الثقافي الصيني من فن وأدب وتقاليد شعبه وموسيقى وأفلام سينمائية ويعرض فيها الكثير من جوانب الحياة اليومية الصينية ذات المشاهد الاعتيادية لتخلق انطباعاً إيجابياً وودياً عند الآخرين وتحسين صورة الحياة الصينية وقيمها الاجتماعية والأسرية والمناطقية وكذلك لإظهار حالة "الانسجام" في الأسرة والمجتمع الصيني بغية تصحيح المدرك الخاطئ بأن الحياة الصينية في جانب والسلطة في جانب آخر وتتباعد الهوة بين الطرفين مع التطورات الاقتصادية ذات الانعكاسات السلبية في بعض جوانبها.(98). وكما تعمل هوليود لصالح الولايات المتحدة، فإن الصين تنشط في صناعة الأفلام والبرامج في التلفزيون للتغلب على المعوقات بيد في التواصل بين الثقافة الصينية وإفريقيا، والتي

تعرض التطور في الحياة التقليدية للأسرة الصينية في مرحلة الانتقال والتحديث.(99) وتقيم الصين مواسم في الداخل مثل موسم الفن الصيني الدولي في شنغهاي، ومعارض التجارة الدولية ومعرض الصناعات الثقافية الدولية وأسبوع التصميم في بكين ومعرض ماكوا، وكذلك في الخارج.(100) وأصبحت صورة الصين حاضرة في كثير من الدول الأوروبية وجنوب شرق آسيا مع زيادة عدد السائحين الصينيين الذين ينحدرون من الطبقة الوسطى التي انتفعت من التقدم الاقتصادي والانفتاح.(101) وبينما كان عدد الطلبة الأجانب الذين يدرسون في الصين 2000 طالباً في 1978 ارتفع العدد إلى 328،330 في 2012 لتصبح الصين في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة وبريطانيا في جذب الطلبة لدراسة فيها(102)، وبعدما كانت في المرتبة السابعة في الثقافة والتعليم عالمياً أصبحت المرتبة السادسة في 2012.(103) وتتوقع الصين استقبال 500،000 طاباً أجنبياً في 2020.(104)

القيم القومية والسياسات

إن تنفيذ وممارسة القيم والسياسات الوطنية داخلياً من المصادر الرئيسية للقوة الناعمة بصورة عامة، وقد أصبحت سياسة الإصلاحات الاقتصادية الداخلية الصينية في نهاية السبعينات منطقة جذب للدول الأخرى التي تطمح في تحقيق تنمية اقتصادية تحاكي فيها ما قد بلغته الصين في معدل النمو وزيادة إجمالي الإنتاج الوطني وتوسيع حجم تجارتها العالمية وجذبها للاستثمارات الأجنبية وتحقيق نقلة أساسية في مستوى الحياة ونمطها لصالح المواطنين، وذلك بعدما كانت تعتمد قيم الاقتصاد المركزي والنموذج السوفيتي في التخطيط والتنمية وأقرب إلى مستوى الدول النامية. إن تحول الصين إلى منزلة المحرك الاقتصادي الآسيوي والشريك الثاني للولايات المتحدة والاعتراف بمنزلتها في الاقتصاد العالمي أصبح مصدر افتخار واعتزاز لدى الفئات الصينية التي بدورها أصبحت قادرة على المشاركة في السياحة العالمية بعدما كانت محرومة منها، وفي الوقت نفسه أصبحت الصين تجذب

إليها السياحة بمستويات متصاعدة. وتقدم الصين نفسها نموذجاً للتقدم الاقتصادي والتصنيع والحداثة والتحول إلى اقتصاد التصدير.

ويعتبر النموذج الصيني للتنمية الذي أطلق عليه "توافق بكين"، نموذجاً منافساً للنموذج الأمريكي - الغربي أو ما يعرف "بتوافق واشنطن".(105) وعند المقارنة بين النموذجين فإن النموذج الصيني يتميز بخصائص تتواءم مع اقتصاد البلدان النامية في أكثر من وجه.

أولاً، أنه برهن أن في وسع السلطة والقيادة أو الحزب الحاكم أن يتبنى الإصلاح الاقتصادي بوضع السياسة له والإشراف عليه.

ثانياً، إن دولة فقيرة مثل الصين قادرة على تنفيذ البرامج لإصلاحات اقتصادية للخروج من حالة الفقر.

ثالثاً، إن الإصلاحات الاقتصادية لا تمليها قوى اقتصادية وعسكرية كبرى كما تراه منسجماً مع مصالحها، بل أن القيم والأهداف الوطنية هي المحدد لطبيعتها وإستراتيجية تنفيذها.

رابعاً، إن النموذج الصيني أعفى شرائح واسعة من الشعب من الانعكاسات السلبية للإصلاحات، التي تصاحب نموذج توافق واشنطن" وصندوق النقد الدولي والتي تتطلب إعادة هيكلة الاقتصاد وتقليص الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وسواها.وعلى الرغم من أن الخطاب الصيني لا يفصح بأنه يروج لنموذجه، إلا أن فيه جاذبية.(106) وتنشد الكثير من الدول تحقيق تنمية على غرار الصين من خلال السماح لحرية اقتصادية دون أن تتلازم معها حريات سياسية أو أن تقع حالة عدم استقرار في النظام السياسي.(107) وقد انجذبت إلى الموديل الصيني دول مثل روسيا وبعض دول جنوب شرق آسيا والأنظمة السلطوية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والهند. (108) ولا يخلو الطراز الصيني للتنمية من أبعاده الإيديولوجية التي تمثل الصيغة المناقضة للطراز الغربي في معالجة الأزمات باستراتيجيات الصدمة الاقتصادية.(109)

وتواجه الصين صعوبات في عرض قوتها الناعمة من مصدر سياستها الداخلية ومؤسسات المجتمع الدولي والحريات العامة التي أصبحت قضايا نقد من الإعلام العربي الذي يرى أن الصين تتخلف عن ركب التحول نحو حقوق الإنسان وتصر على تمسكها بمبدأ السيادة القومية بصورة شديدة. وينتقد الغرب سياسة الصين الداخلية في مسألة التبت وبقدر اقل في تركستان الشرقية، وتدافع الصين عن موقفها بأن لها خصوصية النظام الاشتراكي وأن المجتمع في حالة انسجام وكما أنها تسعى الصين إلى جعل العالم في حالة انسجام. وترى القوة الناعمة الصينية كما تعرضه من خلال إعلامها بأن رسالتها تنادي بأولوية تمكين الفرد من تأمين لقمة عيشه وانسجام مجتمعه قبل أن تُعطى الأولوية إلى الحريات السياسية مثل صناديق الاقتراع. (110) ويحاجج الصينيون بإن الغرب يغفل حقيقة الوضع الصيني الذي هو أقرب إلى أحوال الدول النامية، ولذلك، فإن مستوى ونوع حقوق الإنسان يتساوق مع مستوى التنمية.

إن السياسات الخارجية للبلد مصدر من بين مصادر القوة الناعمة، ويتضح ذلك بصورة جلية عند المقارنة بين الصين والولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، وعلى وجه الخصوص بعد أحداث 11 سبتمبر، ففي حين أن السياسة الخارجية الأمريكية تفضي إلى "انخفاض لا يشوبه الشك"(111) في مصداقيتها كقوة ناعمة تتصاعد منزلة السياسة الخارجية الصينية، يقول جوزيف ناي نفسه "إن العداء لأمريكا قد زاد في السنوات الراهنة وأن القوة الناعمة للولايات المتحدة في انخفاض نتيجة ذلك"، (112) ويضيف أن أغلبية الأوروبيين يعتقدون أن سياسيات الولايات المتحدة تقف في طريق محاربة الفقر وحماية البيئة والحفاظ على السلام "وإن مثل هذه المواقف تضعف القوة الناعمة وتنقص من قدرة الولايات المتحدة على بلوغ أهدافها"(113) ومن جهتها فإن الصين تغرس بذور قوة ناعمة من خلال سياستها الخارجة في مناطق إقليمية ودولية، حتى أنها تحاول أن تضع في بعض

الأقاليم مثل جنوب شرق آسيا، منذ بـواكير الانفتـاح "أسـسَ نظـام إقليمـي تكـون فيـه الصين القائد الطبيعي والولايات المتحدة الطرف الخارجي." (114)

لقد تغيرت أهداف وآليات السياسة الخارجية الصينية التي أسس قواعدها ماو بالاعتماد عـلى الـنفس وطلـب نشر الثـورة الماويـة وتقييـد العلاقـات الخارجيـة للصـين والاهتداء بالمبادئ الخمسـة، فانطلقـت بحركـة هادئـة وفي اتجاهـات متعـددة مرحليـاً ونشطت تلك الحركة مع تزايد ثقل القوة الشاملة الصينية، ومنذ 2000 أصبحت طبيعة وحركة السياسة الخارجية الصينية مفاجـأة وبوغتـت فيهـا القـوى الكـبرى وعـلى وجـه الخصوص الولايات المتحدة التي انغمست في حربها على أفغانستان والعـراق. إن القـوة الناعمة وسيلة وآلية وهدف لبلوغ أهداف كـبرى أهمهـا الإبقـاء عـلى وإدامـة التنميـة السلمية، وبغية أن تخلق بيئة إيجابية تؤمن بلوغ هذا الهدف تعرض الصين نفسها من خلال سياسة خارجية داعية إلى الأمـن والاسـتقرار والتنميـة الإقليميـة والعالميـة. ففـي التنمية السلمية صدقية وشرعية النظام السياسي القائم. وتدعو الصين إلى إتباع القـانون الدولي ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليميـة لتسـوية الخلافـات وحلهـا بـالطرق السلمية. وقد عثرت هذه الدعوة على الترحيب من الدول النامية التـي قـد عانـت مـع التدخل الأمريكي - الغربي عسكرياً. وتحـذر الصـين مـن التـورط في النزاعـات الإقليميـة وتحرص على الوقوف على مسافة متقاربة ما بين الأطراف المتنازعة وتبقى على علاقاتهـا الدبلوماسية والتجاريـة خاصـة في المنـاطق التـي تعتمـد عليهـا في الوصـول إلى الطاقـة والموارد والأسواق كما هو الحال في الشرق الأوسط والخليج العربي. وتـدافع الصـين عـن مبدأ السيادة الوطنية بعدما أصبح يتآكل في السياسـة الدوليـة وتحـتج عـلى التوجـه في الرأي الفقهي القانوني الدولي الداعي إلى احترام حـق التـدخل لأسـباب إنسـانية والـذي تتخذه الولايات المتحدة وبعض القوى الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيـا ذريعـة للتـدخل كما وقع في ليبيا. ويحظى مواقف الصين في هـذه المسـألة بالتأييـد في إفريقيـا وأمريكـا اللاتينية الشرق الأوسط.

إن الصين ذات خطاب سياسي وممارسـات في علاقاتهـا الدوليـة ينـادي بضرورة إعادة صوغ النظام الدولي الذي قد استبعدت عنه وغيرها من الـدول الناميـة مـن حـق المشاركة تاريخياً. وتطعن الصين في شرعية مساعي الولايات المتحدة في الهيمنة أو قيادة العالم وتفند الأسس الأخلاقية والادعاءات بأن الواقع يقر بالهيمنة الأمريكيـة، وتطالـب الصـين بنظـام متعـدد الأطـرف وعـادل وديمقراطـي يحـافظ ويحـترم خصوصـية الأمـم وثقافاتها وطموحاتها السلمية، ويناصر الموقف الصيني في هذا الصدد القـوى الصـاعدة مثل الهند والبرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا ودول العالم الثالث.

وتأتي القوة الناعمة الصينية من سياسـة المبـادرات الإقليميـة والدوليـة والثنائيـة مثل الشراكة الإستراتيجية وتجمعـات الصـداقة واتفاقيـات الصـداقة والتعـاون واتفاقيـات التجارة الحرة، وتشارك في مؤتمرات القمـم مثـل قمـة شرق آسـيا ومجموعـة دول جنـوب شرق آسيا ومنظمة شـنغهاي للتعـاون ومنتـدى التعـاون الصـيني - الإفريقـي إن سياسـة التعاون الصينية تأخذ بمبدأ عدم فرض شروط سياسية أو قيود على المساعدات والفـروض فلا تطالب بمزيد من حقوق الإنسان أو الانفتاح أو إملاء شروط الانفتـاح مـن مسـاعداتها "لقـد اتضـح لي أن عقـداً واحـداً يسـتغرق ثلاثـة أشـهر مـع السـلطات الصـينية "(115). ويذهب بعد الدارسين الصينيين إلى أن السياسة لها أهمية أكبر من الثقافة كمصـدر لقـوة ناعمة من حيث قـدرة الدولـة عـلى الإسـهام في صـوغ أجنـدة القضـايا وبنـاء المؤسسـات الدولية وحشد التحالفـات وقـدرتها عـلى الوفـاء بالتزاماتهـا الدوليـة،(116) والمشـاركة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف وعمليات حفظ السلام(117)، وتقديم المسـاعدات ورفـض فرض العقوبات واحترام وحدة التراب الوطني (118)، وإظهار التضامن مع المطالب للـدول النامية لخلق نظام اقتصادي عالمي عادل وتقديم المساعدات والتعاون الاقتصادي وفقاً لمبدأ الكسب المشترك وليس من منطلق "الصدقة". وتمد الصين المساعدات الإنسـانية والتنمويـة مثل التعاون في المجال الزراعـات والتـدريب وبنـاء المـدارس والمستشـفيات(119). والصـين

هي أكبر مساهم في عمليات حفظ السلام في إفريقيا من بين دول مجلس الأمن للأمم المتحدة، وانعكست هذه المواقف الصينية في ترجيحات استطلاع الرأي العام في إفريقيا إذ أظهرت أن المواقف المؤيدة للولايات المتحدة تتراجع في حين أن الصورة الإيجابية لصين في تقدم (120).

وتدعو الصين إلى وضع قواعد جديدة للسلوك الدولي وتنصح بإتباع مقاربة التعاون والشراكة بين الدول ذات الخلافات لتسويتها، ويرجح عندها خيار التنازلات لحل مشاكل النزاعات على الحدود وقد أقدمت هي على ذلك في حل خلافاتها الحدودية مع روسيا وجمهوريات وسط آسيا(121)، وتنادي الصين بنزع السلاح الدولي وعدم انتشار الأسلحة النووية وتعمل كوسيط للضغط على كوريا الشمالية في مسألة خيارها النووي، وترى أن مكافحة الإرهاب لا تتم بالتدخل من طرف واحد وإنما بالجهد الدولي المشترك، وأن يكون للأمم المتحدة دورها القيادي ولذلك تنشط الصين في المنظمات الإقليمية والدولية كقوة فاعلة، ولكنها تتردد في أخذ المبادرة وتحاول أن تسير مع التوافق، وعندما ترى أن مصالحها معرضة للتهديد لا تعدل عن الاصطفاف مع القوى الأخرى كما هو الحال في الأزمة السورية إذ أنها تصوت لصالح بعض القرارات التي يقترحها الغرب، أما في أزمة إيران النووية فكانت مع الركب الدولي .(122)

الدبلوماسية العامة

إن وظيفة الدبلوماسية العامة التأثير في الرأي العام الأجنبي وتوسيع الحوار بين الشعوب، وأنها من أهم آليات القوة الناعمة(123)، بمعنى أنها التوجه السياسي الدولي يقوم به مواطنون بصورة علنية نحو نطاق واسع من المشاهدين والسامعين. وهي آلية لدعم الدبلوماسية وأنها تسعى لحشد تأييد شعبي لقضايا ذات منافع مشتركة، ومع أنها ليست شكلاً من الحرب السياسية، ولكنها قد تستخدم معها.(124) ويستخدم الصينيون الدبلوماسية العامة بمعنى الدعاية التي تعرض على العالم الخارجي إنجازات الصين وتقنع على القبول فيها وتصديقها(125)، ولا يقترن

مع الدعاية جوانبها السلبية، بل تعني بث المعلومات ونشرها والتعريف بالإيديولوجية وإعلانها.(126) وقد أولت الصين أهمية كبيرة إلى الدبلوماسية العامة في إستراتيجيتها للقوة الناعمة بعد 1989 وأحداث ميدان تيانمان من أجل إصلاح ما أصاب سمعة ومنزلة الصين من تشويه من خلال حملة دبلوماسية عامة قادتها الولايات المتحدة والغرب.(127) وترمي الصين من وراء دبلوماسيتها العامة توكيد جملة حقائق تراها من خصائصها منها أنها بلد يسعى نظامه إلى الارتقاء بمستوى حياة شعبه وتأمين مستقبل أفضل وأن يتفهم الأطراف الخارجية أن النظام السياسي عازم على بلوغ ذلك. وأن الصين قد أفلحت في تحقيق تنمية اقتصادية، بمعدلات نمو عالية بالمقارنة مع اقتصاد القوى الكبرى الأخرى، وأن نظامها ينعم بالاستقرار، وأن نمو القدرات الصينية ينبغي أن لا يفهم على أنه سوف يكون مصدر تهديد للأمن، والصين ليست خارج سياج النظام الدولي بل هي طرف فاعل فيه تهدف سياستها إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار العالمي. وأن الصين من أقدم الإمبراطوريات في العالم وأن حضارتها تستدعي التبجيل والاحترام ومنحها منزلتها في السياسية الدولية.

وتستخدم الصين الآليات التقليدية التي تستخدمها الدول الأخرى في ممارسة الدبلوماسية العامة كالإعلام وشبكة النيت والنشاطات والشخصيات الرمزية المرموقة في مجال الفن والأدب. ومع ذلك، إن طريقة تنفيذ الدبلوماسية العامة تختلف من حيث الإنفاق والسيطرة والتوجيه إذ أن هيمنة السلطات الرسمية على هذه الأدوات يجعلها تطيع التوجيهات. وقد أدخلت الصين تحسينات على وسائل إعلامها فأنشأت محطة تلفزيون تبث عالمياً وإذاعة صوت الصين وتبث باللغات الحية التي عن طريقها تصل إلى جمهور واسع في الولايات المتحدة وأوروبا والدول النامية. وتقيم الصين معارض وتستضيف نشاطات عالمية كما فعلت في أولمبيات 2008.

وتحرص القيادة الصينية على تنشيط الدبلوماسية العامة "يجب علينا أن نمارس الدبلوماسية العامة بطريقة أكثر فاعلية وتأثير،" كما قال وين جيابوا، رئيس الوزراء(128)، ومن جهتهم يجادل الأكاديميون والصحفيون في أهمية إيلاء الاهتمام للدبلوماسية العامة لعرض صورة الصين على المجتمع الدولي (129). ويشارك الرؤساء الصينيون في تقديم إنجازات الصين ونواياها السلمية، السلمية إلى العالم من خلال زياراتهم وتصريحاتهم الودية والداعية للتعاون والسلم وحل النزاعات، وتوسيع دور فاعلين غير حكوميين من أساتذة جامعات ومنظمات غير حكومية والرموز الفنية وغيرها(130). ويخاطب الزعماء الصينيون البلدان التي يزورنها خطاباً سياسياً تفاؤلياً ويتعرضون إلى مواضيع عادة يعتقدون أنها تستقبل على وجه حسن من قبل شعوب الدول النامية. ففي 2013 زار الرئيس تشي روسيا وبعض الدول الإفريقية، فلامس طموحات الروس عندما أثار إلى أنه قدم إلى روسيا ويحمل معه "حلم الصين" و"إحياء" الحضارة والأمة الصينية وهو ذات الحلم الذي يراود بوتين الذي يتطرق كثيراً إلى أن روسيا لا يمكن أن ترضى بمنزلتها في السياسة الدولية ولا بد من تصحيح ما قد وقع للاتحاد السوفيتي، وبذلك تلتقي مواقف الرئيسين بأن الصين قد أذلت وأن روسيا قد أذلت. وكذا يخاطب الرئيس الصيني زعماء إفريقيا الطامحين لتنمية بلدانهم والناقمين على الاستعمار ويعدونه السبب الرئيسي وراء الأوضاع السائدة في بلدانهم من فقر وتخلف في التنمية. ويعرض الصينيون على الأفارقة والدول النامية استعداد الصين على مساعدتهم لبلوغ التنمية.(131)

ويتضح من استطلاعات الرأي العام أن الدبلوماسية العامة الصينية قد حققت نجاحات في أكثر البلدان من العالم النامي. وقد سجلت أعلى النسب في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، أما في أمريكا والدول الغربية فتكون النسب واطئة بسبب السياسة الداخلية الصينية في قضايا حقوق الإنسان وقضية التبت. وقد حصلت الصين على نسبة 49% من المواقف الإيجابية في 43 بلدا، و 32% من المواقف السلبية، وكانت النسبة 35% إيجابية و53% سلبية، وما يقارب

النصف من الرأي العام في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا يأخذ موقفاً سلبياً. وفي الدول الإسلامية الأسيوية 3/2 الرأي العام يرى الصين بصورة إيجابية، أما الدول التي لها خلافات مع الصين على جزر بحر جنوب الصين مثل فيتنام والفلبين واليابان فإنها ترى الصين بمنظور سلبي بنسبة 58%، وتحظى الصين بمواقف إيجابية في إفريقيا وأمريكا.(132)

وعلى الرغم من تصاعد تأثير القوة الناعمة الصينية من حيث الجهات التي تستهدفها والمجالات والقضايا التي تنشغل فيها القوة الناعمة وتحسن الآليات وزيادة الإنفاق على القوة الناعمة وحماس الجدل السياسي الرسمي والأكاديمي في أهميتها، إلا أن هناك مقيدات تحد من فاعليتها وتنقص من تأثيرها بالمقارنة مع الولايات المتحدة التي قد تآكلت بعض من قوتها الناعمة. فمن الناحية الأولى، أن الصين ليست لها الموارد اللازمة لتنافس الولايات المتحدة في هذا المجال وأنها دخلت إليه متأخرة بعد قد حجزت الوسائل الأمريكية لنفسها مساحات كبيرة من النفوذ والتأثير.

ومن الناحية الثانية، إن إستراتيجية القوة الناعمة الصينية ليست شاملة كما هو الحال مع الولايات المتحدة، فضلاً عن أن الولايات المتحدة تتغذى على مساعي القوة الناعمة الغربية التي تستهدف الصين أيضاً وترى في نهوضها تهديداً لها.

ومن الناحية الثالثة، إن فن وإبداع تسويق سلع القوة الناعمة على الطريقة الصينية لا تضاهي ما لدى الولايات المتحدة والغرب من إمكانيات ووسائل وتكتيك، إذ لم يرسخ قدم أي رمز لقوة ناعمة صينية في مدرك المستقبلين وذلك على العكس من العلامات الفارقة لرموز القوة الناعمة الأمريكية - الغربية وعلى الرغم من أن استهلاك البضائع الخدمية الصينية أوسع نطاقاً في الدول النامية.

ومن الناحية الرابعة، إن الولايات المتحدة والغرب شبه محتكر لمنابع ومسالك تدفق المعلومات والمعرفة العالمية وإيصالها عبر اللغة الإنجليزية والفرنسية،

وهو الأمر الذي لا تستطيع الصين مجاراته لضعف الموارد وبسبب ضيق أفق انتشار اللغة الصينية.

ومن الناحية الخامسة، لم تبرز في الفن والعلوم والتقنية رموز صينية كتلك التي للولايات المتحدة والغرب مثل مايكروسوفت وميكي ماوس وهوليود وناسا وغيرها، ويتعذر على الصين تسويق كل مزايا ثقافتها حتى وإن توسعت في نشرها وحاولت مجاراة محطات الإذاعة والتلفزيون مثل بي بي سي البريطانية وسي أن أن الأمريكية وفرنسا 24 الفرنسية والجزيرة العربية أو وكالات الأنباء العالمية الغربية.

وعلى الرغم من كل هذه المقيدات فإن الحقيقة التي لا غبار عليها أن القوة الناعمة الصينية في تصاعد سواء أكان ذلك نسبياً بالمقارنة مع ضعف نوعية القوة الناعمة الأمريكية أم أن الأخيرة تتناقص بسبب سياساتها وسلوكها الدولي. وطالما أن قياس القوة الناعمة قضية قيها جدل أكاديمي فليس هناك من مؤشر يدل على نفوذ القوة الناعمة أفضل من الاستبيان لمواقف الرأي العام في الدول العديدة التي تخشى صعود الصين، وكذلك لشرائح مختلفة من الرأي العام. ففي استطلاع عالمي قامت به BBC في 22 بلداً، كانت نسبة 48% في 14 بلداً ترى الصين بعين إيجابية، وأن الصين حصدت نسبة 10% أعلى من درجة الولايات المتحدة، وأن الشباب بنسبة 58% لديهم نظرة إيجابية للصين(133). وأجرت مؤسسة Pew الأمريكية في أيلول 2013 استطلاعا في 38 بلداً واستنتجت أن 19 بلداً ينظر إلى الصين نظرة إيجابية، وجاءت النسبة 78% في إفريقيا وفي باكستان 81% وفي السنغال 77% وفي نيجيريا 76%(134) ، وتبين أن الصين لديها ما تسحر به جيرانها في حين أن الولايات المتحدة تخسر كثيرا من سحرها وفتنة نموذجها(135). إن التنافس على القوة الناعمة مجال من التنافس الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة على الصعيد العالمي والإقليمي، وإذا ما كانت الولايات المتحدة متماسكة في قوتها الناعمة ولم تخسر كثيراً كما يرى البعض، أو أنها خسرت الكثير، كما يرى جوزيف

نايي، إلا أن الصين تحقق تقدما في نطاق القوة الناعمة في مساحات واسعة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وإقليم الشرق الأوسط - الوطن العربي. وقد أودعت الصين في الورقة الإستراتيجية الصينية تجاه الدول العربية مقومات القوة الناعمة وأساليبها الجديدة، بل أنها ركزت عليها كبعد أساسي وذلك لأن خياراتها في القوة الصلبة تجاه منطقتنا العربية تكاد تنعدم أو مقيدة بصورة شديدة. إن أفضل إستراتيجية إقليمية صينية تتواءم مع المعطيات البيئة السياسية والأمنية والإستراتيجية والاقتصادية والأمنية والنفسية-الاجتماعية والثقافية في وطننا العربي هي إستراتيجية القوة الناعمة لأسباب عديدة كما سوف نبحثها.

القوة الناعمة الصينية والعرب

تستهل الوثيقة الصين تجاه الدول العربية بدالة أساسية من مصادر القوة الناعمة كما جاءت عند جمهرة الدارسين للقوة الناعمة، إذ تقول الوثيقة في الجملة الأولى فيها "تضرب جذور الصداقة بين الصين والدول العربية في أعماق التاريخ"، وبهذا النص تذكير للعرب بالماضي الذي غرس في العلاقات الصينية العربية-الإسلامية " على مدى أكثر من 2000 سنة" وهو ليس كماضي العرب مع بلدان ومناطق جغرافية وحضارات أخرى، وعلى وجه الخصوص الأمم الأوروبية الغربية والولايات المتحدة، والذي هو ماضي يقترن بالاحتلال والاستعمار والهيمنة والاستعلائية والسيطرة والاستغلال وجميعها "قيم" سلبية ليس فيها ما يجذب العرب إلى الغرب، أما الصين فإنها ارتبطت مع العرب" بطريق الحرير براً وبحراً" ولم ينتقل عبره ما جاءت به الدول الأوروبية الكبرى الاستعمارية منذ أن بدأ البرتغاليون الإبحار في بحر العرب في القرن السادس عشر وتنافست بعد ذلك الإمبراطوريات والقوى البحرية الهولندية والفرنسية والبريطانية والألمانية والروسية للسيطرة على الأراضي العربية، وإنما حملت الصين إلى العرب عبر هذا الطريق عبر القرون "السلام والتعاون والانفتاح والتسامح والتدارس والتنافع والترابح" وهي قيم إيجابية فيها فتنة

الجاذبية والقبولية عند العرب، ورأت الوثيقة أنها لم تكن "قيماً" عابرة أو نفعية أو استغلالية بل أنها "قيم سائدة في التواصل بين الجانبين".

إن "القيم" من بين المصادر الرئيسية للقوة الناعمة ويرى جوزيف ناي أن الولايات المتحدة لها من مصادر للقوة الناعمة متمثلة في "الفردية" و"التعددية" و"الديمقراطية" و"حقوق الإنسان". و"الشرعية" لنظامها السياسي الأمر الذي يجعلها ذات جاذبية وقبولية عند الشعوب الأخرى التي لا تتمتع فيها. وترى الصين أنها لا يعوزها من مثل هذه القيم التي يتبجح فيها الأمريكيون والغربيون التي تقترب فيها الصين من العرب. وكما أن الولايات المتحدة تسبغ على قيمها هويتها العالمية والشاملة، فكذلك معتقد الصين بان قيمها تمثل نموذجاً لعلاقات دولية يجري فيها التبادل بين الشعوب وفقا لنظام قيم بديل، تكون فيه المساواة والعدالة والشراكة والانسجام معايير أخلاقية ومبدئية، وتؤكد الوثيقة أن هذا "التيار عالمي" ويتمثل فيه قيم "السلام والتنمية والتعاون" وليس الحروب والنزاعات والتخلف الذي ترافق مع النظام الغربي منذ معاهدة ويستفاليا في 1698 والذي سعى لتوازن القوى من خلال الأحلاف والتسلح والاستعمار، ولم يكن فيه لشعوب إفريقيا وآسيا دور في صوغه أو منزلة معترف فيها في تدبره وتطوره، سوى منازل "التبعية" للغرب و"العلوية" له، بل كان يشيع مدرك أنها شعوب كانت تمثل "عبء الرجل الأبيض".

ولم تتعامل الصين مع العرب من هذه المقاربة، بل أنها اعتمدت مقاربة قيم أخلاقية ذات صلة مباشرة بالحضارة والثقافة الصينية التي لم يقع فيها انقطاع، إذ لم تأت الصين إلى العرب على ظهر سفن احتلال ومدافع إرهاب وقمع ودمار، بل جاءت على ظهر ثقافة تقوم على قيم ما تزال تهتدي فيها الصين في علاقاتها مع بقية الشعوب. فقد تعامل الجانبان الصيني والعربي، كما تنص عليه الوثيقة "باحترام ومساواة"، ولا تدعو الصين إلى أن تصبح فيها بديلاً لقيم شعوب أخرى، وهذا عكس الخطاب السياسي للقوة الناعمة الغربية الذي نشط في الترويج لأطروحة

نهاية التاريخ أو صراع الحضارات، كما عند كل من فوكاياما وهنتنغون، وكل منهما يسند أطروحته إلى افتراض "الصراع" و"الغلبة" و"الحتمية".

إن القيم الصينية لا يراد لها أن تسود، إذ يشدد السياسيون والأكاديميون الصينيون أن قيمهم "إرث الإنسانية" كافة وأنها لا تنفي أو تلغي قيم حضارات وثقافات شعوب أخرى. وإنما تتلاقى معها لإثراء "الإنسانية" كهوية عالمية وليست صوغاً من هوية "غربية" كما يفهم المرء من جدل أغلبية الكتاب الغربيين وخاصة الأمريكيين الذين "يحتفون" بنهاية الحرب الباردة دون إطلاق رصاصة واحدة وتفكك الاتحاد السوفيتي وذبول الإيديولوجية التي كانت تمثل منظومة قيم أريد لها أن تكون هوية "الإنسانية" كمجتمع اشتراكي بديل عن قيم المجتمع الرأسمالي. ويقترب الصينيون من العرب بدعوتهم كونهم أمة من بين أمم الدول التي لها سجل حضارة وثقافة ذات قيم لها بعدها التاريخي مثلما هو الحال مع الصين.

وكما أن الصين ترمي إلى أن تكون حضارتها وقيمها دافعاً " لتقدم وازدهار الحضارة البشرية"، فإنها ترى أن ذلك لن يكون هدفاً يمكن بلوغه بجهود صينية صرف وتقع حتما على الصينيين لما لهم من مزايا لا يملكها الآخرون، وإنما أن "المهمة" تقع على الشعوب كافة التي ستعمل الصين على التعاون معها من أجل "التكامل والتمازج"، كما انه لا مفر من "توحيد" جهود الأمتين الصينية والعربية" في هذا الميدان في سبيل إقامة حضارة بشرية مشتركة لا غلبة فيها لحضارة على أخرى. إن التخلف عن ركب الحضارة لا يرجع إلى أن بعض الشعوب عاجزة عن السير إليها، بل أنها قد حرمت أو "أذلت" وهذا ما يؤكده الصينيون في خطابهم السياسي بأنهم أمة قد أذلت من قبل القوى الأوروبية واستعمرت اليابان بعض أراضيها، لكنها استطاعت أن تتخطى "الإذلال" وأصبحت تسير في ركب الحداثة والتصنيع والتنمية الذي ليس حكرا على ثقافات وحضارات وأمم بذاتها، بل أن الصين تدعو بقية الشعوب إلى أن تكون هي الأخرى "صانعة و"فاعلة" في عملية تكوين الحضارة البشرية.

إن "التنوع الحضاري" هو الحقيقة العملية، ولن يقع ذلك دون أن تكون هناك "مشاركة الدول العربية في المساعي لتكريس التنوع الحضاري في العالم"، وبهذا تكون الصين قد خاطبت العرب من باب حثهم على إدراك أن عليهم مسؤولية بلوغ "التنوع الحضاري" وأنهم أصحاب دور في عملية إخراجه إلى واقع، وبالوقت نفسه، أن الصين تمد يدها للعرب من خلال "التواصل الإنساني والثقافي بين الصين والدول العربية" كون هذا هو السبيل الأنجع والأصدق في تحقيق المشاركة، وبهذا تستبعد الصين من مقاربتها فكرة "التبعية" للآخر و"نكران الإرث الحضاري للأمة العربية"، بل أنها تجعل حضارتها من "الروافد" في الحضارة العالمية.

وقد أشار شايي جين، نائب وزير الخارجية، إلى أن كلاً من حضارة الصين والعرب تتحلى بسمات مشتركة فيما بينها لا توجد بين بقية الحضارات.

أولاً، إن للحضارتين سجلاً يفتخر فيه من الإسهام في تطور الحضارة العالمية وإثراءها لقرون.

ثانياً، إن العلاقة بين الحضارتين عمرها تاريخ طويل لألفي سنة.

ثالثاً، إن كلا من الأمتين العربية والصينية تخطت عناء المسافات والتحديات تحمل معها السلع والقيم بهدف التمازج والمنافع.

رابعاً، إن الحضارتين تطورتا عبر التعلم المتبادل جنباً إلى جنب، فقد حمل العرب معهم الرياضيات والفلك والجغرافية وعلم الإبحار وفن البناء، ونقلت الصين إلى العرب صناعة الورق والتقنية.

خامساً، لم يتولد عن تمازج الحضارتين "مظالم وذم" سياسي أو حضاري أو ديني، وإنما إن تاريخ العلاقات "التمجيد" والاحترام المتبادل.

وأخيراً، فعلى الرغم من اختلاف أرضية كل من الحضارتين وبنية مجتمعيهما وتقاليدهما وإديولوجيتها، إلا أن التمازج وقع من خلال مقاربة المساواة والاحترام والتعايش السلمي، فلم تعرف الحضارتان النزاعات والحروب. (136)

وتخاطب الوثيقة الصينية العرب خطاباً تفاؤلياً بـأن حضـارتهم لم تنقطـع عـن العطاء وإنما الأمر في تحديات البيئة المحلية والإقليمية والدولية التي حالت دون تـدفق ذلك العطاء بمعنى ان العلة ليس في الحضارة والثقافـة العربيـة بـل في مقومـات البيئـة الخارجية، وإن في وسع العرب أن يحذو حذو الصين في أن يكون لهم "حلم" وأن يسـعوا إلى "إحياء" الأمة العربية كما قد فعلت الصين خلال عقود محدودة مستلهمة مسـتقبل "حلمها" من حضارتها. ومما لا ريب فيه أن في هذا الخطاب السياسي سحر تـأثير القـوة الناعمة في الفئات السياسية العربية التي نادت بالوحدة العربية منذ الثورة العربيـة في 1916 والنضال من أجل الاستقلال مـن الانتـداب البريطـاني والفـرنسي، وكـذلك خاضـت تجربة الوحدة العربية بمشاريع مختلفة بعد 1952 من الأعلى إلى الأسفل.

لقد أصبح الـدين والجيـو- ديـن مـن قضـايا السياسـة الدوليـة المحوريـة بعـد أحداث 11 سبتمبر وترتب عليه مواقف وسياسـات ثنائيـة وإقليميـة، وقـد اقـترن ذلـك بالإسلام والإسلام السياسي والتطرف الديني، وقـد أقـدمت الولايـات المتحـدة وحلفاؤهـا على غزو أفغانستان ومن بعدها العراق وكان للعامل الديني وإيديولوجيـة الـدين دور في تلك الحروب. وقد توترت العلاقات العربيـة مـع الغـرب بسـبب ان الإرهـاب ارتـبط بالدين الإسلامي وخطابه وأصبحت وسائل الإعلام الغربية الاتهـام والحقـد ضـد الإسـلام وأصبح العرب في موقف الدفاع، وانخرطت الدول العربيـة في حملـة محاربـة الإرهـاب عالمياً، ونشطت في حوار الأديان. وقد أظهرت الصين حرصاً على الاقتراب من العرب ليس من مقاربة صراع الأديان، بل في إطار "الحوار بين الحضارات ودفع التواصل بين مختلف الأديان". ولـذلك تـدعو الوثيقـة إلى "التواصـل الـديني والـدعوة إلى التنـاغم والتسـامح الديني".

وتدرك الصين أن الإسلام قد أصبح قوة أساسية في سياسـة الشرق الأوسـط والوطن العربي بعد أن وقعـت الثـورة الإسـلامية الإيرانيـة في 1979 وغـزا الاتحـاد السوفيتي أفغانستان مما أفضى إلى تصاعد الجدل في الإسلام السـياسي في السياسـة

العربية بعد عهد من الجدل في العلمانية والاشتراكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتصاعد الجدل في الوحدة العربية العلمانية الاشتراكية بعد الثورة المصرية في 1952، كما أن الإسلام السياسي والمقاتل والجهادي تحول إلى فاعل في السياسة الإقليمية ما بين تيارين أساسيين الثورة الإسلامية الإيرانية وتصدير الثورة وموقف الدفاع عن الأنظمة العربية العلمانية والتقليدية في الخليج العربي، وكذلك في السياسة الدولية عندما جندت الولايات المتحدة والسعودية "الإسلام السياسي" المقاتل والجهادي في سياق الحرب الباردة لإيهان الاتحاد السوفيتي وإغراقه في "فيتنام إسلامية" كما جرى للولايات المتحدة في فيتنام. وقد ترتب على اندراج الإسلام في السياسة الدولية وما تبع ذلك من تشعب في المواقف من الإسلام السياسي في العالم الإسلامي والوطن العربي مثل الإسلام الأصولي والسلفي والمتطرف والإسلام الليبرالي والديمقراطي، أن أصبحت مواقف الغرب من الإسلام ومواقف الدول الإسلامية من الغرب تقوم على بناء الصورة عن الآخر. وقد اتسعت ظاهرة "أسلمة" العلاقات الشرق أوسطية بين الدول الإسلامية وآلت إلى الاستقطاب الذي بدوره أفضى إلى أن تأخذ القوى الخارجية مواقف مختلفة من القطبية الإسلامية، حسبما ترى ذلك من منظار مصالحها الوطنية. واتسعت وتعقدت العلاقات الدولية بعد "أسلمتها" كما تمثلت في الحرب الأمريكية – الغربية في أفغانستان والعراق واتخذت المواجهة معاني "حروب صليبية" دينية الدوافع باطنياً وإستراتيجية وسياسة واقتصادية الأهداف ظاهرياً. ومن انعكاسات "أسلمة" العلاقات الدولية أن القوى التي فيها كيان اجتماعي إسلامي باتت تخشى على أمنها واستقرارها ووحدة ترابها الوطني من أن تتحول تلك الكيانات الاجتماعية إلى "الإسلام السياسي". والصين وروسيا من أكثر القوى الخارجية التي تواجه تحديات "أسلمة" كياناتها في كسنجيان في الصين والشيشان في روسيا حيث تطالب فئات كثيرة هناك بمزيد من الحريات والاستقلالية والانفصال.

إن الصين تعول على أن مسلمي الصين من بين مصادر قوتها الناعمة في علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، ولذلك تحرص على تلميع صورتها في المنطقة من يحث مدرك دولتها وشعوبها لسياسة الصين الداخلية تجاه إقليمها الإسلامي، تلك السياسة التي اتسمت بالكبح واستخدام القوة وتقييد الشعائر الإسلامية ومحاولات "أدلجة" المسلمين على أساس الرؤية الصينية للمجتمع الصيني وهوية الصين ووحدة ترابها. وترى الصين أنها أمام تحد كبير في هذا المجال إذ أن الإعلام الغربي والعربي يعمل على تهويل الأحداث الداخلية وخلق صورة مشوهة عن السياسة الصينية حيال المسلمين فيها. وتجادل الصين بأن تقدمها الصناعي وطفرتها غير الاعتيادية في التنمية وما ترافق معها من استقرار و "انسجام" مجتمعي يدل على أن سياستها الدينية تتواءم مع رؤيتها، وبالتالي فإنها تقدم خبرتها في "الانسجام" على الصعيد الداخلي لكي تصبح دليلاً للعمل على خلق "انسجام" في العلاقات الدولية بين الأديان.

إن السياسات الداخلية والدولية من المصادر للقوة الناعمة كما يرى جمهرة الدارسين للقوة الناعمة. وأعزى جوزيف نايي انحدار سمعة الولايات المتحدة وانكماش نفوذها وتناقص تأثيرها في مدرك أغلبية شعوب العالم، وعلى وجه الخصوص في العالمين الإسلامي والعربي وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وحتى في الدول الحليفة للولايات المتحدة، أعزاه إلى أخطاء السياسة الخارجية الأمريكية بعد انهيار الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي. فقد تسارعت في ملئ الفراغ معولة على القوة الصلبة العسكرية ودورها في الاقتصاد العالمي وهيمنتها على صناعة وتسويق الأفكار ووسائل الإعلام، وكذلك رجح عندها العمل الحربي العسكري سواء بغطاء دولي ذي كلفة عالية في الإغراء والضغط والابتزاز أو بالحرب من طرف واحد خارج ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي كما جرى في أفغانستان والعراق وليبيا. ومن أجل استعادة المنزلة والهيبة والنفوذ ينصح منظرو القوة الناعمة

أن تراجع الولايات المتحدة سياستها الخارجية وتعول على مصادر القوة الناعمة في بلوغ أهدافها.

لقد أولت الوثيقة الصينية مضامير عديدة لعرض قوتها الناعمة من خلال الإفصاح والكشف والتوكيد على مبادئ سياستها الخارجية ومقاصدها في علاقاتها الدولية، وعلى وجه الخصوص مع الدول العربية. وتخاطب الوثيقة العرب على ثلاث مستويات: الحكومات القائمة والمنظمات العربية والشعوب ،أما ومن حيث المبادئ فإن الوثيقة تأتي عليها في أكثر من فقرة وذلك من أجل توكيدها وكذلك ترسيخ القناعة بأنها ليست محض مبادئ أخلاقية وإنما هي "مرشدات" عملية للسياسة الصينية حيال العرب، وأنها تتسم بالاستمرارية وإذا ما وقع انقطاع في أحد منها، فإن ذلك لا يعني أن السياسة الخارجية الصينية انحرفت عن جادتها، وإنما هي حالة لها أسبابها الواقعية وتفسيرها المنطقي، كما تراه الصين من منظار مصالحها الوطنية والخيارات الميسورة لها واعتبارات البيئة الدولية والإقليمية والمحلية للقضية. ومع ذلك فإن ما قد يقع من تحول فهذا لا يعني أن المبادئ ليست واقعية وإستراتيجية، وإنما هي توظف في المناطق التي تكون فيها الصين مقيدة ويترتب عليها كلفة وعواقب عالية لا تستطيع الصين تحملها. وتظهر هذه " المحنة" في السياسة الخارجية الصينية في علاقاتها مع دول في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، ففي هذه المناطق توجد نزاعات بينية وداخلية وللقوى الغربية فيها مصالح حيوية كما أنها تربط مع كثير من دولها باتفاقيات عسكرية وأحلاف، ولذلك ليس في وسع الصين، بل من مصلحتها أن لا تتورط في هذه النزاعات ذات الطابع الحربي في أغلبها.

إن المصالح الصينية تتوسع في كل اتجاه في العالم وتتزايد في المنطقة العربية بدوافع الحرص على استدامة التنمية السلمية التي تعتمد على الطاقة والسوق والاستثمار في بيئة مستقرة، والمنطقة العربية قد أصبحت مجالاً لهذه المصلحة الحيوية الصينية حيث في المنطقة الطاقة التي زاد الطلب عليها من الصين والسوق والاستثمار، ومن أجل تدبير علاقاتها مع الدول العربية تذهب إلى مقاربة القوة

الناعمة من خلال سياساتها الخارجية التي تهتدي بمنظومة مبادئ صاغتها الصين مع الهند في الخمسينات، "وتلتزم فيها الصين في علاقاتها" مع الدول العربية وكافة الدول، و تشير الوثيقة إلى تلك المبادئ "الاحترام المتبادل وللسيادة الوطنية ووحدة الأراضي، وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي". ولا تمثل هذه المبادئ عقيدة إيديولوجية وحسب، بل أن فيها فرض الالتزام والوفاء، ولكن ليس بالضرورة بصورة مطلقة. وتتطرق الوثيقة إلى أن الصين في سياستها الخارجية مع الدول العربية التزمت "بدعم حركات تحرير عربية"، وذلك في سياق موقفها الإيديولوجي في مقاومة الاستعمار وتأييد حق الاستقلال، وكذلك في مواجهة الغرب في الحرب الباردة، ولكن الصين لم تسر في طريق الذي نهجه الاتحاد السوفيتي بسبب أن الصين نشطت في الجانب الأيديولوجي أكثر من الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، وذلك لتعجز قدراتها الاقتصادية والعسكرية، كما أنها لم تحاول الانتشار في جميع المناطق الاقتصادية التي كان يجري فيها عمليات التحرير. وتركز الصين على موقفها في دعم منظمة التحرير الفلسطينية أكثر من سواها وكذلك جبهة التحرير الجزائرية، والجهة الوطنية لتحرير الخليج العربي المحتل وحركة التحرير في ظفار وجبهة الوطنية في عدن والحزب الشيوعي العراقي(137).

وتدافع الصين عن مبدأ عدم التدخل في علاقاتها مع الدول العربية وغيرها. وعلى الرغم من الإشارة إلى الالتزام بهذا المبدأ، إلا أن الصين دخلت في نزاعات مع بورما في الخمسينات وحرب مع الهند في مطلع الستينات ومع فيتنام 1979، وكذلك تؤيد الصين مبدأ التدخل الداخلي للسلطة الذي يعطي الشرعية لنظام الحكم في استخدام الأساليب غير القانونية بما فيها العنف بالقوة ضد حركات وتوجهات سياسية أو انفصالية داخلية(138). وتأييد الصين لهذا المبدأ ورفضها التدخل الخارجي نابع من أن النظام السياسي الصيني يواجه تحديات داخلية على مستويات عديدة، وتبرر الصين موقفها من زاوية حق السيادة والتصدي للمؤامرة

من الخارج لهزيمة النظام، وقد صوتت الصين لصالح قرار التدخل في ليبيا ثم امتنعت مما يؤشر أنها مع التدخل المحدود والذي لا يمكن حصر أسبابه ومداه، ولكن الصين عادت فأعدلت عن تأييدها للتدخل في الأزمة السورية، ولزمت الصمت في حيال تدخل روسيا في القرم وضمها وهي قضية يتداخل فيها مبدأ التدخل واحترام السيادة.

إن توكيد الصين على مبدأ عدم التدخل وحق السيادة يحظى بالرضا والقبول لدى الحكومات العربية التقليدية والسلطوية لأنه يتواءم مع مصالحها في مواجهة تيارات التحول والتغيير في النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في اتجاه الحداثة والعولمة والعلمانية وهي الحركة التي يدفع في اتجاهها ويغذيها الغرب. وتتمسك الصين بمفهومها للسيادة كما كان سائدا في القرن التاسع عشر وقبل التحولات الجذرية في البيئة الدولية في مرحلة العولمة، ولكنها تواجه تحديات الانخراط في الاقتصاد العالمي استدعى وهو الأمر الذي يستدعي منها أن تتكيف مع الاعتبارات، لذلك بدأت تأخذ بفكرة "السيادة المحدودة"، أما في النطاق السياسي والأمني فإنها ذهبت إلى اتخاذ مواقف تكتيكية حسبما تمليه عليها مصالحها وعلاقاتها مع الولايات المتحدة على وجه الخصوص.(139) فقد رفضت تدخل العراق في الكويت،(140) ولكنها أعدلت عن التصويت ضد تدخل الولايات المتحدة لإخراج العراق من الكويت فامتنعت عن التصويت حرصاً منها على العلاقات الصينية الأمريكية.(141) ويتضح من مواقف الصين في الأمم المتحدة أنها تحيد عن استخدام الفيتو ضد قرارات التدخل عندما يتضارب ذلك مع مصالحها، فإذا تضارب القرار مع مصالحها فإنها تلجأ إلى الفيتو، كما أنها تكيفت مع بيئة ما بعد الحرب الباردة بغية أن لا تبقى وحيدة في سلوكها بشأن التدخل والسيادة وجنحت نحو تأييد بعض أشكال التدخل خاصة إذا كان متعدد الأطراف مثل التدخل لأغراض إنسانية(142).

وعلى الرغم من أن سجل الصين في مسألة عدم التدخل يؤشر أنها تذهب أكثر فأكثر إلى تأييد التدخل، إلا عندما يتعارض مع مصالحها، فإنها تؤكد على

صعيد الخطاب السياسي والإعلامي بأنها ما تزال وفيـة لمبـدأ عـدم التـدخل منـذ 2010 تبنى مجلس الأمن للأمم المتحدة 239 قراراً، أيدت الصين أغلبها وامتنعت عن التصويت في ثلاث حالات حول ليبيا والأطفال والنزاعات المسلحة، ومرتين بشأن السودان وصوتت بحق النقض ثلاث مرات بشأن سوريا. ومن بين القرارات التي صوتت الصين عليهـا تلـك التي ذات صلة بالسيادة وحماية المدنيين وتعزيـز حكـم القـانون، كـما أنهـا شـاركت في إرسال قوات لتطبيق تلك القرارات. ثم إن الصين شرعت تأخذ موقفـاً مرنـاً مـن مسـألة "ضرورة موافقة الدولة"، كما حصل في امتناعها عن التصويت على حظر الطيران في ليبيا في قرار مجلس الأمن 1973 في 2011، "والامتنـاع يعنـي تطبيـق المبـدأ الصـيني بصـورة صارمة من حيث المبدأ، ولكن من حيث التنفيـذ فإنـه موقـف مـرن"(143)، أو كصـيغة لإنقـاذ مـاء الوجـه والتغلـب عـلى التنـاقض في السـلوك بـين المصـالح الجيواسـتراتيجية الجيوبولتيكية والسمعة الدولية كما تتمثل في المواقف الأخلاقية.

وتأتي الوثيقة على أن السياسة الخارجيـة الصـينية تنبـع مـن مبـدأ وحـدة الـتراب الوطني وهو الذي صاغه شو ان لاي وما زال يؤكده الزعماء الصينيون، وتخشى الصـين مـن التدخل الأمريكي – الغربي بتدويل القضايا الداخلية الصينية كقضية التبت ومسألة استقلال تايوان وتصـاعد المعارضـة في إقلـيم كسـنجيان ذي الأغلبيـة الإسـلامية ومطالـب الصـين في حقوقها الإقليمية في بحر جنوب الصين. وقد حرصت الصين على أن يكون تطور علاقاتها مع الدول الاجنبية يتضمن اعترافها بأن تايوان جـزء ن الأراضي الصـينية وأن تؤيـد تلـك الـدول السياسية الصينية حيال تايوان في المحامل الدولية. ولم تثر الصين في علاقاتها الدوليـة قضـية حقوقها الإقليمية في بحر جنوب الصين، إلا بعدما أصبحت قوة عالميـة. وقـد قـال لي يينـغ، رئيس الوزراء، أمـام المـؤتمر الـوطني الشـعبي في 1995 أنـه ينبغـي عـلى الصـين أن تعزيـز إنشاء القدرات الأمنية في الساحل وصيانة وحدة التراب الوطني وحقوقهـا في البحـار. وقـد لجأت الصين إلى القـوة العسـكرية ضـد فيتنـام بشـأن الجـزر في بحـر جنـوب الصـين، كـما

أنها تضغط على الفلبين التي تحتج على المطالب الصينية في المنطقة، وحـذرت كـل مـن اليابان وكوريا الجنوبية بأن الصين تستغل الفراغ الذي خلفه انسحاب الاتحاد السوفيتي وانشغال الولايات المتحدة في أقاليم أخرى. وتستبعد الصين خيار تسوية خلافاتها بالقوة العسكرية وتدعو إلى الحلول السلمية، وقـد يكـون ذلـك بسـبب المقيـدات عـلى حريـة اسـتخدام القـوة الصـلبة لـوهن القـدرات العسـكرية الصـينية ولمصـالح الاسـتراتيجية الاقتصادية للصين في شرق آسيا وجنـوب شرق آسـيا وللوجـود العسـكري الأمـريكي. أمـا بشـأن موقـف الصـين مـن النزاعـات الاقليميـة فتحـدده معادلـة التـوازن بـين المصـالح والمبادئ (144).

إن المناداة بمبـدأ حـق السـيادة ووحـدة الـتراب الـوطني يجـذب إليـه السياسـة العربية، لأن ثمة قضايا داخلية وبينية قد يترتب عليها أفعال دولية بغطاء الشرعية الدولية من طرف واحد بتأييد من إتلاف مثل حلف الناتو الذي خرق قرار الأمم المتحدة بشـأن ر ليبيا والذي هو من بين أسباب رفض الصين للتـدخل الـدولي في سـوريا واسـتخدامها لحـق النقض في مجلس الأمم المتحدة. إن النزاعـات الداخليـة كتلـك التـي في السـودان وسـوريا واليمن قد تقود إلى التقسيم كما أن هناك دعوات للانفصال كـما في العـراق وسـوريا مـن جانب الأكراد وهناك مشكلة الصحراء الغربية بالنسبة للمغرب، وتخشى الصـين أن تصـبح القضايا الصينية قضايا نزاعات داخلية فتندرج تحت فصل التدخل الدولي.

لقـد تطـورت العلاقـات الصـينية – العربيـة عـبر مراحلهـا تطـوراً سـلمياً وتراكمت مصالح الصين في المنطقة العربية مع نموهـا الاقتصـادي وتوسـع تجارتهـا واحتياجاتها للطاقة وهو الأمر الذي أفضى إلى أن تكون سياسة الصين تجـاه الـدول الغربية محددة بتلك المصالح الاستراتيجية على المستوى الثنائي للعلاقـات في المقـام الأول، وكذلك على مستوى المؤسسات الإقليمية العربية مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون للخليج العربي، كما تأثرت العلاقـات الصـينية – العربيـة بـالمتغير الأمريكي والأحداث التي شهدتها المنطقة العربية من نزاعات مسلحة كالحرب

العراقية - الإيرانية وحرب الخليج الثانية والثالثة فضلاً عن الحروب العربية الإسرائيلية.

وقد تبنت الصين سياسات بعيدة عن النفوذ المباشر والقواعد العسكرية والأحلاف والهيمنة والإملاء والعقوبات، واستعاضت عن تلك الأطر لإدارة العلاقات الصينية مع الأقطار العربية بمقاربات تتواءم مع البيئة استراتيجية والأمنية والاقتصادية لما بعد الحرب الباردة والمصالح الصينية كقوة كبرى عظمى، مع حرصها على أن لا تغادر سياستها منبعها الأساسي في الاهتداء بالمبادئ الخسة أضافت الصين مفاهيم جديدة لتدبير علاقاتها مع الدول العربية.

ويأتي في الوثيقة مفاهيم التعاون الشامل "وعلاقات الشراكة لشر الإستراتيجية الشاملة" و"علاقات الشراكة الإستراتيجية"، و"علاقات التعاون الاستراتيجي"، وكذلك في أن العلاقات بين الصين وأي بلد عربي تقوم على الموقف بين "أخوين وصديقين"، وقد تباينت وجهات النظر في دلالة مفهوم الشراكة الإستراتيجية، وقد رأى الاتحاد الاوروبي أنها ترمي إلى بلوغ تعددية ناشطة سعياً وراء تحديات مشتركة "أي الحث عن أرضية مشتركة بشأن مصلحة متبادلة وتأييد كل طرف للأجندة السياسية للآخر واتخاذ أفعال سياسية مشتركة على المستويين الإقليمي والدولي (145) ويتعذر تحديد ما هي هذه المصلحة المتبادلة لان كل شريك ينظر إليها من زاوية مختلفة، ولذلك هناك فسحة لتفسيرها وتوسيعها أو تقليصها.(146) فالاتحاد الأوروبي يطلب من شراكته مع الدول النامية أن تمكنه من متابعة أهدافه ونشر قيمه وقواعده في النظام الدولي. والشراكة الاستراتيجية دعوة لا يمكن لأحد أن يعدل عن الاقدام إليها عندما تعرض من قوة كبرى.

الشراكة الاستراتيجية

يرى برغوست أن مفهوم الشراكة الاستراتيجية استخدم في نشاطات الأعمال بين الشركات الكبرى عابرة القومية وغيرها في الثمانينات.(147) وتجادل

ايسو رايت أن الشراكة هي حلف الذي يخلق الظروف للشركات لتجمع جهودها في شراكة لبلوغ هدف وفيها يشرع كل طرف في "تغيير وتكييف ممارسته من أجل تقليل التكرار والهدر وتحسين الأداء"،(148) وكذلك أن يكون هناك خطة عمل(149)، وما يزال المفهوم غير محدد المعنى في دراسات السياسة الدولية بسبب طبيعة المفهوم، (150) الذي عند كيي "أداة تمكين استخدامها من قبل دولة قوية أو مجموعة دول لتعظيم الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية في النظام الدولي"(151). وكما يرى كل من كاميرون وجينغ "أن أي شراكة استراتيجية يجب أن تقوم على أساس المساواة والثقة المتبادلة والاحترام والفهم، كما يجب أن تكون شاملة وكلية، وللمدى البعيد، ويجب أن يكون هناك التزام بها دائم وأكيد ومن الناحية المثالية، أن تكون القيم العريضة الأساسية للطرفين متشابهة وأن يتبنى الشراكة الاستراتيجية على أسس الثقة المتبادلة والاحترام والتفهم، وأن أكثر التحديات أهمية هو كيف يتم بناء أساس متين للعلاقات."(152)

وقد تكون الشراكة الاستراتيجية أحياناً "جزء من مشروع عظيم لتغيير نظامي، ولكن الدبلوماسيين قد يستخدموا ذلك كوسيلة لخطاب سياسي للإبحار في سياسة عالمية متحركة" (153) والهدف النهائي للشراكة الإستراتيجية، كما يرى غريفي "صيانة وحماية المصالح الحيوية للطرفين".(154) ففي شراكة الولايات المتحدة مع روسيا كان الهدف "الانخراط" للسيطرة على تهاوي الاتحاد السوفيتي ولتدبير صعود روسيا إلى قوة كبرى بعد الحرب الباردة، وفي حالة الصين وروسيا فكانت الشراكة "تنسيق" الأدوار فيما بينها لمواجهة سياسات الهيمنة الأمريكية، أما بين الولايات المتحدة ورومانيا فكان الهدف "طمأنة" رومانيا بأنها لم تُترك خارج سياج الناتو، بعد تعثر انضمامها إليه. وكانت الشراكة بين الولايات المتحدة وتركيا "الدعم" للعلاقات مع حليف تقليدي منذ الخمسينات، في حين أن الشراكة بين تركيا وإسرائيل تهدف إلى إقامة علاقات جديدة(155). وتقوم على افتراضات أن لكل طرف حقوق متساوية ومهمات وأن ينخرط الشركاء في حوار بناء لتطوير العلاقات وأن لا يجري

تنافس فيما بينهم(156)، وأن التعاون يمثل منفعة مشتركة ويقود إلى النجاح،(157) وأن الإستراتيجية في الشراكة تدل على تخطيط لبلوغ الأهداف بعدما يتم تحديدها بشكل واضح على مستوى قريب وبعيد المدى بمعنى أهداف واضحة في إطار زمني محدد ومن خلال خطط عمل(158).

والشراكات على المستوى الثنائي ينبغي أن تتواءم مع مستوى متعدد الأطراف هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أن سياسة الشراكة الاستراتيجية الثنائية في إقليم مثل الشرق الأوسط حيث فيه نزاعات بينية تواجه معضلة كيفية الابتعاد عن الشراكة في أهداف متضاربة لأطراف النزاع، كما يجب أن تتحاشى الشراكات الانتقائية فيما بين الأطراف المتنازعة،(159) والشراكة الإستراتيجية ينبغي أن تستند إلى "توازن في المنافع المتبادلة والالتزامات"(160) وإن نجاح الشراكات عملياً يعتمد على تمسك الأطراف بها وهذا يختلف من طرف إلى آخر حسب قيم كل طرف ومدركاته للتحديات والأخطار والمصالح والأهداف(161). ومن معايير نجاح الشراكات أن تكون ذات أهداف مشتركة واضحة وقابلة للقياس وخطط عمل عملية ودرجة عالية من التشاور والتنسيق وفعل استراتيجي مشترك وقوي ونتائج ملموسة (162).

وانتشرت سياسة الشراكة الاستراتيجية الصينية إلى مناطق كثيرة ومع دول ومنظمات عديدة حتى فاقت الاتحاد الأوروبي الذي أقام 10 شركات استراتيجية ويعود ذلك إلى الانخراط العميق والواسع للصين في العولمة وإتباعها سياسة التوجهات المتعددة من أجل خلق بيئة مستقرة وآمنة اقليمياً وعالمياً لتأمين استدامة النهوض السلمي أو التنمية السلمية للصين. وتعني كلمة "شراكة" إلى أولئك الذين يشتركون في نفس المنظمة أو أنهم منخرطون في نفس النشاطات، وعندما تستخدم كلمة استراتيجية في معناها غير العسكري - الحربي في مفهوم الشراكة الإستراتيجية فإنها تدل على خطة أو سياسة أو تكتيك ذات آثار شاملة ونهائية، وعندما عقدت الصين شراكة استراتيجية شاملة مع الاتحاد الأوروبي أوضح وين جيابوا معناها "إن

الشاملة تعني أن التعاون يجب أن يكون في جميع الاتجاهات وعلى نطاق وسع وعلى مستويات متعددة. وأنها تغطي حقول الاقتصاد والعلوم والتقنية والسياسة والثقافة وتنطوي على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف وأن التعاون يقوم فيه الحكومات والجماعات غير الحكومية. أما الاستراتيجية فتعني أن التعاون يجب أن يكون لمدى بعيد ومستقر ويشمل الصورة الكبيرة للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والصين وتتخطى الخلافات الأيديولوجية والنظام الاجتماعي كما أن لا يكون التعاون عرضة لأحداث منفردة التي تقع من وقت إلى آخر. أما الشراكة فإنها تعني أن التعاون يجب أن يكون على قدم المساواة ومنافع متبادلة والكسب المشترك، وإن الطرفين يجب أن يقفا على أرضية الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة، ويعملان على توسيع المصالح المتشابهة والسعي وراء أرض مشتركة بشأن القضايا الرئيسية، وفي الوقت نفسه وضع القضايا الصغيرة على الرف ".(163).

قد ورد في علاقات الصين مع القوى الأخرى تسميات مختلفة فمع الولايات المتحدة وقع الرئيس زيمن مع الرئيس كلنتون في زيارته للولايات المتحدة في 1997 "شراكة إستراتيجية بناءة " في 2001، وفي 2013 اتفق الرئيسان الصيني والأمريكي على إرساء "علاقات من نوع جديد بين القوى الرئيسية". ووقعت الصين مع روسيا في 1997 "شراكة إستراتيجية للتنسيق"، ووقعت ومع اليابان "علاقات إستراتيجية للمنفعة المتبادلة". وتولي الصين أهمية لمناسبة عقد الشراكات، إذ تقع أثناء زيارات رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء. وتتطرق الشراكات إلى قضايا مركزية في ضوء الطرف الذي تعقد معه، ففي علاقاتها مع الغرب تشير الشراكات الصينية إلى مسألة حقوق الإنسان وتغيب في تلك التي مع الدول النامية، لأنها ليست قضية مركزية ولا يوجد اختلاف بشأنها مثل ذاك الذي بين الولايات المتحدة والغرب والصين، والتي تكون فيه مسألة حقوق الإنسان وسيلة للضغط على الصين وتشويه سمعتها في السياسة الدولية إن هي خلت بها. وتتحاشى الصين الإشارة إلى العلاقات الأمنية والتعاون العسكري إلا مع الدول القريبة منها وبينها

تفاهمات أمنية مشتركة مثل باكستان التي تشاطر الصين في القضايا الأمنية في علاقاتهما مع الهند. ويأتي في جميع الشراكات الإشارة إلى قضايا التجارة والاستثمار والعلاقات الاقتصادية. وفي بعض منها يؤكد على قضية لا يأتي لها ذكر في غيرها من الشراكات مثل الشراكة الاستراتيجية مع مصر التي ورد فيها الإشارة إلى تأييد مصر لسياسة "الصين الواحدة" بشأن تايوان، والتي مع الإمارات العربية المتحدة جاء فيها احترام والتعاون في إصلاح الأمم المتحدة.

إن وراء تبني الصين لمقاربة القوة الناعمة بصيغة سياسات وعلاقات الشراكة الاستراتيجية دوافع عديدة. فمن الناحية الأولى، أن الصين تسعى إلى ترتيب علاقاتها مع القوى الكبرى بصورة ودية ومستقرة كما تتحاور وتؤثر في عملية تكوين النظام الدولي، خاصة وأن الفترة الاولى من الشروع بعد اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية كانت في مطلع التسعينات مع البرازيل وروسيا والولايات المتحدة، كما أنها كانت نقلة دبلوماسية لاحتواء آثار، أحداث ساحة تيانيمان في 1989. كما أن انطلاق التنمية الصينية بمستويات نمو عالية أفضى إلى بزوغ مدرك "التهديد الصيني" في علاقات الأمن مع الصين خاصة في العلاقات الأمريكية – الصينية – اليابانية – جنوب شرق آسيا. ولكي تساهم الصين في إرساء نظام دولي جديد متعدد الأقطاب توجهت إلى الاتحاد الأوروبي في مطلع 2000 لعقد شراكات على أساس أن الاتحاد الأوروبي سوف يكون قطباً في السياسة الدولية، هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى، أن الصين كانت متجهة نحو توسيع التعاون الاقتصادي مع دول الاتحاد الأوروبي لجذب الاستثمارات والتقنية والدخول إلى الأسواق الأوروبية. وبغية طمأنة القوى الكبرى وجيران الصين من "تنميتها السلمية" و"نهوضها السلمي" ذهبت الصين إلى عقد الشراكات التي ينتج عنها تعزيز الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة وتوسيع قاعدة المصالح المشتركة والمنافع. ومع توسع المصالح الصينية في العالم استدعى الأمر أن تدير علاقاتها من خلال آليات الشراكات التي تؤمن للصين استثماراتها في الخارج، هذا من جهة، وكذلك تؤمن لها الوصول إلى

الموارد، وخاصة الطاقة، بعدما أصبحت الصين ثان مستهلك لها في العالم ويتزايد طلبها، من جهة أخرى. إن دور ومنزلة الصين في الشراكات الصينية ليست متساوية، فمع القوى الكبرى تظهر الصين بأنها في موقف الدفاع المطمئن والموثوق فيه، وفي شركاتها مع الدول النامية تبرز أنها صاحبة اليد العليا في واقع الأمر وذلك على الرغم من أن الخطاب السياسي يشير إلى أن علاقات الشراكة تقوم على المساواة والثقة والاحترام والكسب المشترك والتعاون في مجالات شاملة.

ومنذ تبني سياسة الانفتاح والإصلاح تتبع الصين مقاربة سياسة أللأعداء مع أي طرف لديه الرغبة والاستعداد لإقامة علاقات تعاون مع الصين، وذلك من أجل أن تسير عملية نهوض وتنمية الصين في بيئة سلام واستقرار وأمن داخل الصين إقليمياً وعالميا. ويشخص Hao أربعة مستويات لعلاقات الشراكة(164). أولا، علاقات تعاون صداقة وهذه مرحلة تصاحبت مع فترة ما بعد الحرب الباردة حيث تباينت التوقعات والهواجس من مصير النظام الدولي وحالة الاستقرار والأمن والسلام والتنمية، ثانيا، وبعد انفتاح الصين على جنوب شرق آسيا ودول جوارها في وسط آسيا المستقلة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي اتبعت مقاربة "الصداقة والتعاون" وكانت توصف هذه العلاقات "شراكة جيدة مع الجيران"،ثالثا، ثم جاءت صيغة "علاقات شراكة شاملة" وتنطوي على ميادين التعاون كالتجارة والسياسة والاقتصاد والأمن والثقافة والتقنية وغيرها، والمستوى الرابع "شراكة إستراتيجية" والتي تتوجه إلى القوى الكبرى والتي يقع عليها إرساء قوائم النظام الدولي الجديد.

وتقترن أهداف وآليات الشراكة الاستراتيجية الصينية مع القيادة السياسية التي تبنتها. فبعد أن وضع الرئيس دينغ كسياوبنغ مرشداته للسياسة الخارجية الصينية، جاء الرئيس جيانغ ليضعها موضع التطبيق من منظار "إستراتيجية قوة كبرى" بإتباع مقاربة الملاحظة الهادئة والتعامل مع المواقف ببرود أعصاب واغتنام الفرص وتحقيق أقصى مستوى من الفوائد من الحالة. وكانت أهداف قيادته كسب منزلة القوى الكبرى للصين في السياسة العالمية، وخلق بيئة ملائمة للتنمية الاقتصادية

الصينية، والحذر من التورط في سياسات يترتب عليها التزامات تعيق تنمية الصين، وأن تظهر الصين استعدادها للإسهام في المسؤولية الدولية. ومنذ 2003 وحتى 2013 عقدت الصين أربعين شراكة مع قوى مختلفة من حيث المنزلة الدولية والأهمية ويدل هذا على أن الصين قد بدأت في توكيد نفسها ومواقفها في صوغ الشؤون الدولية بما يتماشى مع مصالحها من خلال شراكاتها الثنائية والإقليمية. فقد أتبعت الصين مستويين من الشراكة والحوار أحدهما المنتدى والحوار مع هياكل منظمة متعددة الأطراف والثاني شراكة إستراتيجية، ذات مسميات مختلفة على المستوى الثنائي مع الدول العربية. ففي 2004، انطلق المنتدى التعاون العربي-الصيني بين الصين والجامعة العربية وفي 2010 تأسس "الحوار الاستراتيجي" مع دول الخليج العربي من خلال منظمة التعاون للخليج العربي. وبعد تطور علاقات الحوار توجهت الصين إلى مقاربة الشراكة الاستراتيجية الثنائية فبدأت بمصر في 2014، ثم السعودية في يناير 2016 بعدما كانت العلاقات توم على "صداقة إستراتيجية" منذ 2008 ومع السودان والإمارات العربية في 2016 والمغرب في مايو 2016.

دوافع الشراكة الاستراتيجية

من النافع أن تُفهم دوافع السياسة الخارجية الصينية إلى الدول العربية من خلال استراتيجية الشراكة الاستراتيجية في سياق التوجه العام للسياسة الخارجة الصينية إقليمياً ودولياً. إن مدرك الصين لمراتب علاقاتها مع الدول الأخرى يجعلها توزعها إلى دوائر أو محيطات تكون الصين فيها هي المركز. ففي الخط الأول تأتي القوى الكبرى في السياسة الدولية وتحتل الولايات المتحدة صدارة قائمة تلك الدول ومنها روسيا والاتحاد الأوروبي وقوى رئيسية مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا كقوى أوروبية. وتأخذ الصين بمعايير أساسية في توزيع هذه الدول منها صلتها

الرئيسية بنهوض الصين وتنميتها السلمية من حيث تمكينها أو إعاقتها، وكذلك هواجس الأمن الصيني والتحديات المترتبة على علاقاتها مع الدول الاخرى وقضايا السيادة ووحدة التراب الصيني، خاصة مسألة تايوان، ومع تحقيق مستوى عال من الحداثة والتصنيع والتنمية تحرص الصين على أن لا تخلق لها هذه القوى الكبرى أزمات وخلافات في البيئة الاقليمية والدولية تعيق نهوضها. ويأتي في المرتبة الثانية أو "الحزام" الثاني دول الجوار الصيني سواء القوى الكبرى أو الاقليمية الكبرى البازغة وتفي وسعنا توزيعها إلى نسقين، الأول قوى فاعلة لها قدرات التأثير على المصالح الصينية مثل اليابان والهند وكوريا الجنوبية، ودول أخرى أقل تأثيراً ولكن انصراف الصين إليها يأتي من القرب الجيوبوليتكي ونمو المصالح كما حصل منذ الانفتاح على جنوب شرق آسيا والانخراط مع مجموعة دول وسط آسيا وتجميعها في هيكل منظمة شنغهاي حيث للطاقة أهمية كبيرة في جعل ودول الإقليم ذات اهمية فضلاً عن قربها من إقليم كسنجيان الإسلامي في غرب الصين والخشية على تأثره بالتوجهات الجديدة للإسلام السياسي الذي قد أصبح ينظر إليه كمصدر تهديد للأمن بظاهرة الإرهاب. ويقع في المحيط الثالث الدول النامية في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا.

وتحتل المنطقة العربية أهمية خاصة من بين دول المحيط الثالث في المدرك الصيني والمصالح وقدرات الصين على تنفيذ سياسة خارجية ناشطة وبيئته الداخلية. إن المنطقة العربية تربط المياه العالمية، فدول الخليج العربي فراداً وكمنظمة تطل على الخليج العربي ومضيق عمان وبحر العرب والمحيط الهندي وخليج عدن، ومن جهته الغربية مع الساحل الإفريقي إلى رأس الرجاء الصالح إلى المحيط الأطلسي وصعوداً إلى الشمال ليرتبط بالبحر الأحمر فالبحر الأبيض المتوسط فالمحيط الأطلسي بحرياً عبر جبل طارق وعبر الدردنيل إلى البحر الأسود. إن الموقع الجغرافي للمنطقة العربة يكاد أن يكون أقرب إلى جزيرة في محيطات، كما أنه يربط بين آسيا وأوروبا وإفريقيا. إن منطقة جيواستراتيجية وجيوبوليتيكية كالمنطقة العربية تجذب إليها

وتندفع نحوها قـوة كـبرى مثـل الصـين، التـي قـد أصـبحت سياسـتها الخارجيـة عالميـة الاتجاهات وتنمو قدراتها الاقتصادية والعسكرية وتنتشر مصـالحها في اقتصـاد وعولمـة. إن الصين تطرق البوابة إلى هذه الفضاء بأداة الشراكة - الإستراتيجية.

إن أمام القوى الكبرى خيارات لتدبير علاقاتها مع القـوى الخارجيـة مـن بينهـا الأحلاف وشبه الأحلاف. وكان القرن العشرين قرن أحـلاف وشـبه أحـلاف حيـث كانـت المصالح العليا تتمركـز حـول قطـب مـدرك وتهديـدات الأمـن القـومي، وكـان التنـافس أيديولوجياً كما هو الحال في الحـرب البـاردة. وتقـوم الأحـلاف عـلى التزامـات تعاقديـة والوفاء للدفاع الجماعي، وفي حالة شبه الأحلاف فإن قضايا التفـاهم تكـون محـددة ولا تأخذ طابع المعاهدات الأمنية - الدفاعية ونشر القواعد العسكرية. ومنذ انهيار الحـرب الباردة وتفكك الاتخاذ السوفيتي ضعف منطق الأحلاف ودوافعهـا والوفـاء بالتزاماتهـا، ذلك أن البيئة الاستراتيجية الجديدة تنطوي على مقومات جديدة منها عملية بناء نظام دولي جديد ورسوخ علاقات اقتصـاد العولمـة ومصـادر جديـدة للتهديـد غـير التقليديـة وتوجه الاهتمام إلى سيادة الفـرد عـلى حسـاب سـيادة الدولـة وحـق التـدخل الإنسـاني وبزوغ قوة كبرى ونمو قدراتها الاقتصـادية وزيـادة الطلـب عـلى المـوارد خاصـة الطاقـة والتنافس على الأسواق والاستثمار. كل ذلك استدعى من القوى الكبرى أن تأخذ بمقاربة الشراكة الاستراتيجية من درجـات مختلفـة مـن حيـث التعـاون والالتزامـات والأهـداف والوسائل، وقد أصبحت هذه المقاربة سمة العلاقات الصينية الإقليمية والدوليـة إلى مـا بعد الحرب الباردة.

لقد واجهت نهضة التنمية الاقتصادية الصينية تحديات تنطوي على مخـاطر إبعادها عن سكتها السـلمية أو تغيـير أجنـدتها وإسـتراتيجيتها. فمنـذ بـواكير انهيـار الحرب الباردة ومتاعب الاتحاد السـوفيتي وحـرب الخلـيج هبـت الولايـات المتحـدة لصياغة نظام عالمي جديد تهيمن عليه أو تقوده ليتساوق مع مصالحها الاسـتراتيجية وإرغام القـوى الكـبرى عـلى الامتثـال إلى قواعـد النظـام الـدولي الجديـد وسـلوكه في

السياسة الدولية. وخشيت الصين من أنها سوف تواجه مقاومة أمريكية ويُحجم دورها ويضغط عليها للتنازل في قضايا السيادة الوطنية ووحدة التراب الوطني خاصة تايوان. ثم إن الولايات المتحدة توجهت إلى تعزيز أحلافها الأمنية مع اليابان وكوريا الجنوبية وأصدقاءها في جنوب شرق آسيا. كما خشيت الصين من أن الولايات المتحدة سوف تلجأ إلى تقييدها في اقتصاد العولمة من خلال اتفاقيات وضغوط على المؤسسات المالية العالمية وحرمان الصين من التقنية والاستثمارات فيها. ومن الناحية الأمنية أن الناتو بدأ يتوسع في شرق أوروبا ويقترب من روسيا فكان من مصلحة الصين أن تنسق علاقات الأمن مع روسيا ليس على أساس حلف بل تعاون استراتيجي في إطار شراكة إستراتيجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، بزغت روسيا نفسها، وهي جارة الصين ولها مصالح في وسط آسيا، وكذلك نهضت الهند وهي جارة وخاضت معها حرباً في 1962، كقوة إقليمية كبرى وقوة كبرى صاعدة، ومما لا ريب فيه أن التنافس سوف يكون عنيداً ولا يستبعد النواحي الأمنية - العسكرية وهو الأمر الذي يتطلب من الصين أن تزيد من إنفاقها على الدفاع، وبالتالي يُبعد التنمية السلمية عن هدفها وتتورط الصين في سباق تسلح.

إن الصين ارتأت أن توسع مجال حركتها السياسية والدبلوماسية لا يمكن بلوغه بالتنافس على المنطقة العربية - الشرق الأوسط بسياسات وآليات الحرب الباردة مثل الإيديولوجيا والتسلح والأحلاف، ليس لأن الصين لا تثق في هذه المقاربة وحسب، بل أن ليس لها القدرات على ذلك في منطقة من أهم مناطق العالم في أبعادها الاستراتيجية وحضوراً للقوى الكبرى تاريخياً منذ التنافس الاستعماري بين القوى الكبرى الأوروبية وفي فترة الحرب الباردة بين الغرب والاتحاد السوفيتي. إن الاقتراب من المنطقة العربية - الشرق الأوسط من على ظهر سياسة الشراكة الاستراتيجية تفتح أمام حركة السياسة الخارجية الصينية مجالات إضافية بعدما كانت قد أفلحت في الانفتاح والانخراط في جنوب شرق آسيا في نهاية الثمانينات وفي وسط آسيا في مطلع التسعينات.

إن الاستراتيجية الأمريكية من أهم العوامل التي تحدد خيارات الصين الإستراتيجية، خاصة في علاقاتها مع الأقاليم. إن الصين لا تنشد أن تكون بديلاً للاتحاد السوفيتي كمنافس في الأقاليم. أولا، إنها ليس لديها أيديولوجية عالمية شاملة تنذر نفسها لنشرها وتنفيذها.ثانيا، أن ليس لها تلك القدرات الاستراتيجية للمواجهة مع الولايات المتحدة في منطقة مثل الوطن العربي - الشرق الأوسط والتي فيها مصالح استراتيجية أمريكية. إن هدف الصين أن تفلت من سياسة التطويق الأمريكية ومن بين خياراتها للفلاة الاقتراب من المنطقة العربية. لقد شرعت الولايات المتحدة بعد أحداث 2001 سبتمبر إلى خلق الشرق الأوسط الكبير وتقدمت بمبادرة لبلوغ ذلك وكانت ترمي إلى الاقتراب من الصين من وسط آسيا لتقيدها من الجناح الغربي، وتتقدم نحو جنوب شرق آسيا لحدها من جنوبها بتعزيز تحالفاتها مع اليابان وكوريا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا، وكذلك الاقتراب من الهند، الخصم الإستراتيجي للصين في جنوب آسيا، بتمتين العلاقات الثنائية كالتعاون في المجال النووي للحفاظ على الضغط عليها من الجنوب.

إن الحرب على أفغانستان والعراق والمصاعب الاقتصادية الأمريكية وتلكؤ الاتحاد الأوروبي للسير في ركب الولايات المتحدة وتناقص اهمية المنطقة العربية كمصدر للطاقة بعدما نمت صناعة النفط الصخري كل ذلك أفضى إلى انكماش الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بالشرق الأوسط، كما وأعطت إدارة أوباما أهمية أكبر إلى وجودها الأمني - العسكري في الشرق. في مثل هذه البيئة الإستراتيجية والاقتصادية رأت بكين أن فراغاً قد وقع في المنطقة العربية من الممكن التسلل إليه بطريقة هادئة وخطى واثقة وخطاب سياسي ناعم يعلو فيه صورة التعاون وتقاسم المنافع والمساعدات والأخوة والصداقة، ومقاربة الشراكة الإستراتيجية هي الأصوب في بلوغ هدف تعزيز نفوذ الصين في المنطقة.

إن الصين من حيث المنزلة الدولية والاعتراف من قبل الولايات المتحدة والقوى الكبرى الاخرى في السياسة الدولية هي قوة كبرى_ عظمى، وعلى الرغم

من أن الصين ليس على قدم المساواة مع الولايات المتحدة في القوة الشاملة، إلا أن لا قوة أخرى في العالم لها منزلة أقرب في رتبتها من تلك التي للصين بالنسبة إلى الولايات المتحدة. إن القوة الكبرى - العظمى يتعذر عليها كبح طموحاتها القومية، فكلما تعاظمت القوة القومية كلما توجهت نحو الخارج، هكذا يدلنا تاريخ نهوض القوى الكبرى، وقد لاحت معالم القوة القومية الطموحة الصينية في سياسة بناء القوة الشاملة وخاصة القدرات العسكرية، وما كان الوطن العربي - الشرق الأوسط ليجذب إليه الصين لو لم تكن قد أصبحت واثقة بأنها قادرة على ترك أثر تقدم لها في سياسته سواء الاقتصادية أو الأمنية العسكرية. وما نمو البحرية الصينية والتغيير في استراتيجيتها البحرية سوى دالة من بين شواهد كثيرة. لقد اندفعت القوى الكبرى الأوروبية الصناعية وتصارعت على الشرق الأوسط الذي فيه ما يجذبها إليه وكذلك تصارعت الإيديولوجيات عليه في الحرب الباردة، وليس هناك من معطيات جوهرية يمكن أن تُبطل فعل هذا التطور التاريخي. ومع ذلك، على العكس من تلك القوى الكبرى والأيديولوجيات لن تذهب الصين إلى مقاربة الأحلاف وشبه الأحلاف لتدبير علاقاتها مع الدول العربية بل رست عند بديل الشراكة الاستراتيجية ذات القواعد والالتزامات والأهداف الإيجابية والنافعة للجميع وفيها المساواة والثقة بالآخر والقيم الأخلاقية. والسؤال الذي لا يمكن التكهن في الجواب عليه هو هل أن الصين القوى الكبرى - العظمى حالة خارج النسق التاريخي في السياسة الدولية من حيث العلاقات بين قوة كبرى - عظمى ودول صغرى أو اقاليمة؟

لقد انتقدت السياسة الخارجية الصينية بأنها تتهرب من التزاماتها الدولية وتلوذ إلى الصمت في الأزمات وتكتفي بخطاب سياسي ليس إلا، ولا ترقى إلى مرتبة القوة الكبرى التي يقع عليها التزامات دولية في إدارة السياسة الدولية ليس من مجرد الحرص على مصالحها الضيقة بل من خلفية المهمات الأخلاقية الدولية التي تزايدت مع تنوع القضايا وتكرار الازمات والنزاعات. وقد اتهم أوباما الصين

بأنها "راكب مجاني" في الشرق الأوسط حيث يقع العبء الأكبر على الولايات المتحدة في تثبيت الأمن والاستقرار الذي تنتفع منه الصين في تجارتها واستيراد الطاقة وأمنها. وللرد على هذا الاتهام تحركت الصين في سياسة الشرق الأوسط واقتربت منه، ولكن ليس بالتورط في نزاعاته بل بالدعوة إلى حلها سلمياً، وترى أن الشراكة الاستراتيجية سبيل إلى ذلك لأنها تتوجه إلى أسباب النزاعات لمعالجتها من خلال التنمية السلمية والتكامل الإقليمي وخلق الثقة وحسن النوايا.

وتنجذب الصين إلى المنطقة العربية من دوافع قلقها على أمنها الداخلي ووحدة ترابها الوطني، وقد تعرضت الصين إلى تهديدات داخلية متمثلة بالحركة الإسلامية - الانفصالية في اقليم كسنجيان والذي أصبح جزء من ظاهرة الإسلام السياسي والإرهاب كما اتضح من علاقات بين بعض التيارات فيه والدولة الإسلامية حيث يشارك الكثيرون في القتال في العراق وسوريا، كما أن التعاطف الإعلامي والديني والدعم المادي غير المباشر من جماعات عربية سلفية للحركة الإسلامية في كسنجيان، كل ذلك يتسبب في خلق هاجس حقيقي في المطالبة بالانفصال الذي أصبح من سمات ما بعد الحرب الباردة، كما وقع في يوغسلافيا وكذلك في القوقاز. ومن أجل مواجهة هذا التحدي اقتربت الصين من الدول العربية التي يتمركز فيها الإسلام السياسي في سياسة بعض دوله ومنها ينتشر في العالم كإيديولوجيا ومصدر دعم مالي وعسكري، خاصة من دول الخليج العربي.

وتعتبر الشراكة الإستراتيجية الوسيلة التي تستطيع الصين التأثير في ظاهرة الإسلام السياسي المسلح والمقاتل، وكذلك للتعاون مع الدول العربية في مواجهة هذا التحدي الذي أخذ صيغة الإرهاب الداخلي والإقليمي والعالمي، والذي لا يمكن التصدي له بجهود فردية وإنما بالتعاون الإقليمي والعالمي والدولي، وتقلق الصين من أن تأجج المطالب السياسية والانفصالية في كسنجيان يدفعها إلى استخدام القوة والكبح وتقييد الحريات الدينية والسياسة وهو الأمر الذي يفتح عليها جبهة الانتقادات الدولية والإعلامية في مسألة حقوق الإنسان ويؤثر سلباً على مساعيها

لتحسين صورة الصين في السياسة الدولية. إن التبت وتايوان مصدران يهددان وحدة التراب القومي الصيني، وقد حرصت الصين في كل سياساتها مع القوى الأخرى، خاصة الدول النامية، أن تؤمن لها تأييد سياسة "الصين الواحدة" وعدم الاعتراف بحق تايوان في الاستقلال وتقليص التعاون معها أو قطع العلاقات، وكذلك تطالب الصين من الدول الاعتراف بأن التبت أرض صينية وأن التعاطف مع حقها في الانفصال يمثل تدخلاً في الشؤون الداخلية الصينية. وقد كسبت الصين من خلال علاقاتها مع الدول العربية في إطار الشراكة الاستراتيجية تأييد تلك الدول سياسة الصين الواحدة وعدم دعم كسنجيان والتبت. وقد أفردت وثيقة السياسة الصينية تجاه الدول العربية بنداً خاصاً لاعتراف الدول العربية بسياسة الصين الواحدة وأشادت مباشرة إلى قضية تايوان.

لم يظهر على السياسة الصينية في السنوات الاخيرة أنها قادرة على التقييد بنصائح الرئيس وينغ كسياونيغ في تلافي الانغماس في المشاكل الدولية والالتزام بالحد الأدنى من المواقف والحرص على مراقبة التطورات واغتنام الفرص(165)، ذلك بعدما قد تحولت الصين من قوة تسير في طريق النمو وغير واثقة من نفسها وتعيث قيها تحديات كثيرة إلى قوة واثقة بنفسها ولها قدرات ويعترف الآخرون بدورها(166). ولقد طفحت مشاكل خارجية تمس المصالح الصينية من جهة، مثل ارتفاع هاجس الخطر الصيني، ومطالبة الصين بحقوق إقليمية في بحر جنوب الصين وتوكيد موقفها في سياسات معينة مثل الأزمة السورية والموقف من ضم روسيا للقرم، من جهة أخرى، كل ذلك يستدعي أن يكون للصين أصدقاء يتفهموا سياستها في هذه القضايا وأن يأخذوا موقف الحياد في حالة حصول مواجهات أو حروب محدودة. وتسعى الصين من خلال الشراكة الاستراتيجية مع العرب تأسيس قاعدة اعتمادية متبادلة تدفع بالدول العربية إلى الحياد. إن الصين تعمل على حشد دول تتعاطف أو تؤيد سياستها لتحقيق انجازات وليس عدم الانغماس.

إن الشراكة الاستراتيجية ركن أساسي من التوجه الصيني نحو المنطقة العربية كما جاء في الوثيقة الصينية وتستند إلى مقومات جيو_اقتصادية في المقام الأول، والتي هي المحرك لتعاون في مجالات جيوبولتيكية وأمنية - عسكرية وثقافية وإعلامية وغيرها. إن التنمية السلمية الصين تقوم على تأمين الموارد، خاصة الطاقة، وفرص الاستثمار والأسواق، وكلما تسارعت خطى التنمية الاقتصادية واتسعت رقعة التجارة الخارجية الصينية وتنوع حجم تجارتها زاد الطلب على الموارد والطاقة من جهة، وتأمين انسيابها وإدامتها وبأسعار معتدلة، من جهة اخرى. والمنطقة العربية أصبحت من المصادر الرئيسية للطاقة بالنسبة للصين خلال الفترة 2003-2013 إذ يزداد معدل طلب الصين على النفط 450,000 برميل يومياً في السنة. وقد استهلكت 10.4 مليون برميل يومياً في 2014 بعدما كان 6.4 مليون برميل يومياً في 2004، وقد ارتفع استيراد النفط من 2 مليون برميل يوميا في 2002 إلى 6.2 مليون برميل يومياً في 2014. وعلى الرغم من دعوة الرئيس تشي لتخفيض استهلاك الطاقة، إلا أن الطلب سوف يزداد(167). ويتوقع أن استهلاك الصين سوف يكون 18 مليون برميل يومياً في 2035 بالمقارنة مع الولايات المتحدة 17 مليون برميل يومياً.(168) وقد أثرت التطورات لإقليمية والدولية على توجه الصين إلى المنطقة العربية جيواقتصادياً. ففي المقام الأول تراجعت الولايات المتحدة في التزاماتها بعد أحداث سبتمبر 2001 وانكمش الطلب على الطاقة في المنطقة العربية، ثانياً، إن العراق وإيران يتوجهان إلى زيادة حصتهما في الطلب الأسيوي، خاصة الصين، على الطاقة. ثالثاً، إن حجم التجارة الصينية مع الدول العربية فاق حجم الولايات المتحدة في 2014، وتتصدر السعودية والإمارات العربية والعراق الشركاء التجاريين الأساسيين للصين في المنطقة العربية وتأتي مصر والأردن في آخر القائمة. رابعاً، إن الأقطار العربية النفطية تتوجه إلى الأسواق الآسيوي بعد انخفاض الطلب الأمريكي على الطاقة العربية، وصدرت السعودية 16.1%، وعمان 9.7%،

والعراق 9.3%، والإمارات العربيـة 3.8%، والكويـت 3.4% مـن احتياجـات الصـين مـن النفط في 2014.(169)

تواجه الصـين تحـديات بنيويـة ناجمـة عـن التنميـة السـلمية والتـي لا يمكـن التغلب عليها بإجراءات اقتصادية إصلاحية داخليـة وحسـب، بـل لا مفـر مـن أن تعـثر الصين على منافذ خارجية لنقل ثقلها الاقتصادي، خاصة الاستثمار، إلى المنـاطق الحيطـة ومنها المنطقة العربية التي يتسع فيها السوق يفصل نمـو السـكان وتنـوع الطلـب عـلى السلع وسياسات التنمية، كما أن المنطقة العربية فيها حاجـة كبـيرة للاسـتثمار في البنـى التحتية، ومن جهتها تواجه الصين مشكلة الانتاج الفـائض بسـبب الافـراط في الاسـتثمار الأجنبـي المبـاشر والمحـلي وسـيطرة الدولـة عـلى الاقتصـاد ومسـتوى طلـب غـير كـاف لاستيعاب معدلات زيادة النمـو وتوزيـع الـدخل بصـورة عادلـة، ومـن بـين المعالجـات الخارجية التوسع في الانخراط في النظام الاقتصـادي العـالمي.(170) ولمـا كانـت المنطقـة العربية جاذبة للاستثمار وتبحث فيها الدول النفطية عـن فـرص اسـتثمار خارجيـة فـإن الصين هي المرشح الأفضل لإقامـة علاقـات تعـاون شراكـة اسـتراتيجية. وبفضـل التجـارة والاستثمار الصيني في المنطقة العربية من خلال الشراكـة الإسـتراتيجية، خاصـة إذا كـان الميزان غير متوازن، فإن الـدول العربيـة ستصـبح "تعتمـد عـلى الصـين اقتصـادياً وعـلى الولايات المتحدة سياسياً وأمنياً".(171) وترمـي الصـين إلى أن تجعـل مـن هـذا التحـول مدخلاً لزيادة نفوذها وثقلها في المنطقة إذ أن الاعتمادية الاقتصادية يترتب عليهـا قيـام مجالات وفرص لنفوذ سياسي وأمني. وقد ظهر الرئيس تشي داعياً إلى أن تتحـول الصـين من السياسة الحذرة إلى سياسة توكيدية تتواءم ومع الصين القوة الكبرى - العظمى.

إن الشراكة الإستراتيجية العربية - الصينية تمثـل القواسـم المشـتركة بـين العرب والصين من جهة، وبين كل دولة من الدول العربية في علاقاتها مـع الصـين في إطار الشراكة من جهة أخرى. إن الصين منذ نهاية الحرب الباردة وجدت نفسها في موقف الدفاع أمام الولايات المتحدة والغرب وحلفاءها في الجوار القريـب

كاليابان وكوريا الجنوبية والهند وبعض دول جنوب شرق آسيا، وقد تأسست بيئة عداء ضد الصين وشاعت الشكوك حول نواياها وتفاقمت الهواجس في نهوضها. ومن جهتهم فإن العرب أيضاً في موقف الدفاع في النظام الدولي الجديد أمام الغرب وقيمه وضغوطه وتراجع التزاماته بعد أن غاب التهديد الإيديولوجي والأمني السوفيتي. ويسعى الطرفان إلى تعضيد أحدهما الآخر في مواجهة هجمات الغرب - الولايات المتحدة.

وتجد الصين والدول العربية نفسها تحت ضغوط شديدة ابتداء من أطروحة صراع الحضارات ونهاية التاريخ والتي يظهر كل منهما في الجبهة الضعيفة أو الخاسرة، ومع أن لدى الصين من المقومات والقدرات ما تواجه فيه ضغوط الغرب، إلا أن العرب أضعف حظاً مما يجعلهم يستقبلون الشراكة الإستراتيجية الصينية، التي تنطوي على خصائص تتلاءم التوجه العربي استقبالا إيجابيا. وتلتقي الصين مع الدول العربية في مواجهة تحدي مشترك هو إن الولايات المتحدة والغرب تدفع في اتجاه توجيه السياسات العربية نحو الإصلاح السياسي والاجتماعي وهيكلة الاقتصاد على أسس الليبرالية - الرأسمالية - الفردية الغربية، وكذلك تواجه الصين هجوماً دبلوماسياً وإعلامياً بشأن سياساتها الداخلية في مجال حقوق الإنسان والأقليات.

إن رؤية كل من الصين والدول العربية إلى القضايا الداخلية لكل منها قريبة بعض من البعض. فبعد أن رفعت الولايات المتحدة شعارات الانفتاح والسوق الحر والديمقراطية وحشدت الدول الغربية لتأييدها في نشر هذه الخيارات في عالم الدول النامية وكذلك الصين، أصبحت الدعوة إلى الإصلاح من الداخل وليس باستيرادها من الخارج وعلى وجه الخصوص عندما اتخذت الولايات المتحدة هذه الشعارات ذريعة للقيام بأعمال تدخل عسكري من طرف واحد أو سياسة العقوبات لإرغام الدول النامية على الانصياع. وقد ردت الصين على نهج الإصلاح من الخارج بمقاربة خصوصية الإصلاح لكل دولة وأمة، وتتعاطف النظم

السياسة العربيـة مـع المقاربـة الصينية بـرفض مبـدأ تصـدير الديمقراطيـة وتحديـدها وتتساوق مع الموقف الصيني في ان للعـرب مقـاربتهم إلى الإصـلاح السـياسي والإنسـاني المتجسدة في أطروحة ديمقراطيـة عربيـة - إسـلامية مـثلما هـي أطروحـة الصـين التـي تريدها ديمقراطية ذات خصائص ثقافية صينية.

ويروج الفكر الليبرالي السياسي الغربي أطروحـة الحضـارة الإنسـانية - العالميـة التي ستقوم على قواعد الأخلاقية والقيم الغربية بعدما اتضـح جـدواها وقابليتهـا عـلى البقاء على العكس من الحضارات والثقافات التقليدية، بل حتى الإيديولوجيات الثورية. وبما أن الصين منبع حضارة ذات عمق تاريخي وكذلك العرب فإن الجـانبين يـدعوان إلى عالم متعدد الحضارات والثقافات، لكنه موحد في التكامل الاقتصادي والعولمة، والشراكة الإستراتيجية، ومن هذه الناحية فإن كل من الصين والدول العربية لا ترمي إلى التطويـع من قبل حضارة الغرب أو الاندماج فيها، بل أنها تميل إلى تعدد وتنـوع الحضـارات وإلى الانسجام وليس الصراع فيما بينها.

إن الانظمة العربية في غالبيتها سلطوية وعسكرية وفردية ودكتاتوريـة وقبليـة وسـجلها في حقـوق الإنسـان والحريـات السياسـية والانفتـاح الاجتماعـي والحداثـة والعلمانية ليس إيجابياً، وكذلك سـجل الصـين في هـذا البـاب فهـي الأخـرى ذات نظـام مركـزي يقـوم عـلى إيديولوجيـة الحـزب الواحـد وتسـيطر عليـه المؤسسـة العسـكرية. والشراكـة الاسـتراتيجية بـين الجـانبين ليسـت كالشراكـة الاسـتراتيجية أو التحـالف مـع الولايـات المتحـدة والغـرب والتـي يطالـب فيهـا الأنظمـة العربيـة لأخـذ تشريعـات وإصلاحات في مجال الحقوق الإنسانية والتعددية والديمقراطية، بل هـي شراكـة تغفـل التطرق إلى قضايا الاحتجاج عـلى طبيعـة الـنظم السياسـية، وإنمـا تـذهب إلى تمجيـدها كونها تنسجم مع نسق التطور التاريخي لحضارة كل منها.

إن لدى العرب والصين مـن الأسـباب مـا يولـد لـديهما "العـداء لأمريكـا"، وهناك أسباب عديدة وراء ذلك سواء بين الفئات السياسية الليبرالية - العلمانية -

التقدمية العربية والأنظمة السياسية السلطوية - العسكرية - الدكتاتورية العربيـة. إن النفط وراء تأييد الغرب للأنظمة التقليدية العربية والتيارات المحافظة التي تقـف ضـد تيارات ودعوات الإصلاح والديمقراطية، هذا من جهة، ولكن من جهة أخرى، فإن الغرب يشن حملة إصلاح عبر وسائل عديدة لتصدير ثقافته وموقفه مـن الـدين والعلاقـة بـين الرجـل والمـرأة. وقـد اتخـذ الغـرب مواقـف منحـازة لصـالح إسرائيـل ويعـزز قـدراتها العسكرية وجعل منها القوة العظمى عسكرياً في المنطقة العربية وذات ترسـانة نوويـة ويغض النظر عن اعتداءاتها المسلحة المتكررة، وتضغط الولايات المتحـدة والغـرب عـلى العرب للتنازل عن حقوقهم في القضية الفلسطينية، وقد شن الغرب على العرب للتنـازل عن حقوقهم في القضية الفلسطينية، وقد شن الغرب حرباً على العـرب 1956 في حـرب السويس وعلى العراق في 2003 وعلى أفغانستان المسلحة في 2001 وليبيـا في 2011، ولا يستبعد العرب تكرار الغرب حملته العسكرية التي تأخذ طابع حروب صليبية(172).

إن الصين ترى هدف الولايات المتحدة حرمانهـا مـن النهـوض واعـتلاء منزلتهـا كقوة كبرى من خلال مقاربات عديدة اسـتراتيجية واقتصـادية وسياسـية وإعلاميـة وإن أمريكا تعتبر الصين تهديداً لهيمنتها العالمية ومنافسـاً لـدورها في السياسـة الدوليـة وأن الصين تنهض والولايـات المتحـدة تضـعف وتطـوق الولايـات المتحـدة الصـين بوجودهـا العسـكري المبـاشر في اليابـان وكوريـا الجنوبيـة وأحلافهـا مـع اسـتراليا ونيوزيلانـد والتفاهمات الأمنية مع دول جنوب شرق آسيا، وقد تبنت الولايات المتحـدة اسـتراتيجية التمحور في الشرق لمواجهـة الصـين وتسـعى الولايـات المتحـدة إلى اضـعاف الصـين مـن الداخل من خـلال تـأجيج المطالـب السياسـية والانشـقاقات والانفصـال ودعـم تـايوان والتبت، كما أن الإعلام الأمريكي - الغربي يشـوه السياسـة الصـينية ويطغـى في نواياهـا للتعاون والشراكة والأمن والاستقرار.

إن الصين في علاقاتها مع الدول العربية ليست حديثة كتلك التـي تأسسـت مع دول وسط آسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في 1991. لقد أيـدت مصر الصـين

في الأمم المتحدة أثناء الحرب الكورية عندما امتنعت عن التصويت في 1951 وافتتحت مصر بعلاقاتها مع الصين الطريق أمام بقية الدول العربية للاعتراف بالصين الواحدة وتأييدها في حقها كعضو دائم في مجلس الأمن على حساب تايوان، وتعاونت مصر وسوريا والعراق والجزائر مع الصين في حركة عدم الانحياز وقدمت الصين المساعدات المحدودة للعرب وأيدت القضية الفلسطينية. وقد مهدت هذه العلاقات الطريق أمام الارتقاء بمستواها في التعاون والصداقة والتعاطف إلى شراكة استراتيجية ذات أهداف والتزامات وآليات ومجالات متنوعة للتعاون الإيجابي والنافع للطرفين.

إن لكل من الصين والعرب هواجس وتحفظات على النظام الدولي السياسي والاقتصادي ويرجح عندهم التوازن الدولي. وقد دفعت سياسة الهيمنة الأمريكية كثيراً من الدول إلى التعاون لمواجهة الهيمنة الأمريكية. وتنادي الصين والدول العربية بتأسيس نظام دولي متعدد الأقطاب يكون فيه لكل منها مجالات وفرص لحركة السياسة الخارجية وكذلك لخلق بيئة توازن دولي. ويدعو الطرفان إلى إصلاح منظمة الامم المتحدة وأن يقوم نظام اقتصادي عالمي عادل. وتأتي كل بيانات الشراكة الإستراتيجية الصينية - العربية على هذه القضايا كقواسم مشتركة.

وينجذب العرب إلى الصين لأنها قوة كبرى في السياسة الدولية ومرشحة لتكون فاعلاً أساسياً في التوازن الدولي، وبعدما كان الاتحاد السوفيتي قطب توازن أصبحت المنطقة بغيابه تحت ضغوط الانضواء تحت الهيمنة والنفوذ الأمريكي. ومع أن الصين لا يبدو على سياستها أنها ذات إرادة وعزم لخوض تنافس مع الولايات المتحدة او لإزاحتها من سياسة المنطقة، إلا أنها بدأت تترك طبعتها على بعض القضايا مثل الموقف من العقوبات والأزمة السورية وسوق السلاح. إن انكماش الولايات المتحدة عند التزاماتها لحلفائها وأصدقاءها في المنطقة بعد أن تناقصت أهميتها في الاستراتيجية الأمريكية، وعلى وجه الخصوص في الطاقة، وكذلك توجه الولايات المتحدة إلى شرق آسيا وجنوب شرق آسيا كمنطقة محور استراتيجي قد

دفع بالعرب للتوجه إلى الصين التي هي الأكثر استعداداً وقدرات على لعب دور إيجابي في سياسة المنطقة.

إن المسألة الفلسطينية العصية على الحل والتي تتردد الولايات المتحدة في تسويتها وقد قادت العرب إلى الصين كطرف جديد له في مصالح متنامية في المنطقة ويحرص على الأمن والاستقرار فيها ولديه مقارباته لحل النزاعات. ومع أن الصين لا تتورط في النزاعات الإقليمية إلا أن علاقاتها من خلال الشراكة والتعاون مع إسرائيل وإيران وتركيا، وهي الدول الإقليمية الرئيسية ولها خلافات ونزاعات مع الدول العربية، تشكل روافع للضغط عليها. وإن علاقات الشراكة الاستراتيجية مع الصين تحثها على أخذ مواقف ناشطة وفاعلى في إدارة علاقات المنطقة.

لقد نهضت الصين بإتباع نموذجها للتنمية الاقتصادية ليصبح بديلاً للنموذج الغربي الرأسمالي الذي يدعو إلى سياسات إعادة هيكلة الاقتصاد وتجرع جرعات إصلاحات بالصدمة تتسبب في عدم استقرار سياسي واجتماعي في الوقت الذي أعفت الصين نفسها من مواجهة هذه التحديات أثناء تنفيذها خطط التنمية. ومع أن الصين لا تقدم نفسها في إطار "توافق بكين" مقابل "توافق واشنطن"، إلا أن الشراكات الاستراتيجية تدل على أن الصين تتعامل مع الطرف الآخر من منطلق خبرتها في التنمية السلمية، وتنصح باعتماد بعض مقومتها على أن تتوافق مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل بلد وشعب وبهذا تترك الشراكة الاستراتيجية الخيار للطرف الآخر.

إن الشراكة الاستراتيجية مع الصين تمثل وجهة جديدة للسياسة العربية للابتعاد عن الاعتمادية على الولايات المتحدة، ففي آسيا توجد اليابان والهند وكوريا الجنوبية وجميعها تعتمد على الطاقة من المنطقة العربية وبالتعاون مع الصين تكون الدول العربية قد غيرت قبلة تمحورها ليس سيراً وراء تمحور الولايات المتحدة الأمني - العسكري، بل اقتصادياً وسياسياً. وتعتبر الصين البوابة الاستراتيجية إلى شرق آسيا وجنوب شرق آسيا والفضاء الأسيوي الهادي الواسع

لأنها أكبر اقتصاد وأكبر طلب على الطاقة ومصدر استثمار في آسيا وفي الوطن العربي.

خصائص الشراكة الاستراتيجية مع العرب

ليس ثمة اختلافات جوهرية في منطق الشراكات الاستراتيجية التي تعقدها الصين مع الأطراف الأخرى ولكن في بعض النواحي يكون التركيز على قضايا لها خصوصية في العلاقات الثنائية بين الصين والشريك والسياسة الإقليمية والدولية لها، لذلك، فإن الشراكة مع روسيا غير التي مع الهند او التفاهم مع الولايات المتحدة. إن شراكات الصين مع الدول العربية هي من صنف شراكاتها مع الدول النامية، بيد أن ثمة مزايا لبعض منها على الأخرى، وكذلك للإقليم الذي تقع فيه. والدول العربية هي الأكثر مزايا بالنسبة للصين في الناحيتين.

أولاً، إن بعض الدول العربية نفطية فهي تقع في حقل الأهمية الجيواقتصادية للصين وهدفها المركزي في الإبقاء على إدامة التنمية الاقتصادية السلمية.

ثانيا،وبعض منها لها أهمية جيوبولتيكية من حيث موقعها. وتقع السعودية والإمارات العربية، والتي فيها وبين الصين شراكات إستراتيجية في الصنف الأول، ومصر والمغرب، من صنف الأهمية الجيوبولتيكية للموقع، أما الجزائر والسودان ففيهما مزايا الأهميتين.

ومن بين خصائص الاستراتيجية للشراكة الاستراتيجية للصين أنها مرنة، بمعنى أن الصين لم تضع اشتراكات مسبقة لعقد شراكاتها وإنما تعمل على تكييفها حسبما يتوافق مع نوايا وإرادة وقابلية الطرف الآخر على الانخراط معها. ولا تحدد الصين قضايا وآليات الشراكة، إلا بالقدر الذي له صلة مباشرة بمصالحها واستعداد الطرف الشريك على التعاون معها، كما أنها لا تضغط على الشريك ليلبي لها

مطالب لا يراها من مصلحته أو خارج قدراته أو لا يستطيع الامتثال إليها لأنها لا تـؤثر علاقاته مع قوى أخرى.

وبما أن الصين لا تكسي شراكاتها الاستراتيجية بدوافع الحلف فإنها لا تصنف الدول إلى عدو أو صديق، بل أن خطابها السياسي مفتوح وموجه لجميع الدول بغض النظر عن نظمها السياسية وهو عكس التوجه الذي يقترن مع السياسة الأمريكية التي توزع الدول العربية إلى متحالفين وأصدقاء وخصوم، بل تعمل على تغيير النظام في الدول التي تعدها عدوة لها. إن الصين تقترب من جميع الدول العربية دون قيد طبيعة نظامها السياسي، بل أنها يرجح لديها قابلية النظام على الحفاظ على الأمن والاستقرار والوضع القائم كي تديم علاقاتها السلمية. ولا تجعل الصين من طبيعة العلاقات الإقليمية والدولية لشريكها العربي سبباً في التحفظ على إقامة علاقات شراكة إستراتيجية، فالعلاقات مع السعودية لا تقيدها علاقات التحالف السعودي - الأمريكي، وكذلك التنافس مع إيران في الخليج العربي وفي المنطقة العربية، بل ذهبت الصين إلى عقد شراكة مع كل من السعودية وإيران لأن كلاً منهما يمثل لها مصلحة جيواقتصادية في الطاقة. وبذلك، فإن الصين تنظر إلى شراكتها من منظار صيانة وتوسع وتعميق مصالحها من خلال مقاربة التعاون على أوسع مجالات وقضايا ممكنة.

إن الشراكة الصينية تحذر من تقديم الالتزامات ذات الطابع الأمني العسكري، وشراكاتها مع الدول العربية مثال واضح على تقيد الصين بهذا المبدأ. أولاً، إن المنطقة العربية مشحونة بالنزاعات الداخلية والبينية كالصراع العربي الإسرائيلي والعربي الإيراني والدور التركي، لذلك لا تريد الصين أن تجعل شراكتها التزاماً من جانبها لطرف في القضايا الأمنية.

ثانياً، إن التزاماتها الأمنية سوف تستدعي منها الوفاء لها إما بالتأييد السياسي أو الدعم العسكري وفي هذا دالة على أن الصين تتحدى المصالح الأمريكية من جهة، وأنها تخوض تنافساً معها لا يستثني الجوانب الأمنية -

العسكرية، من جهة أخرى، وبذلك سوف تكون قد ارتكبت الخطأ السوفيتي الذي أرهقته الالتزامات الأمنية.

ثالثاً، أن الصين بإقدامها على إعطاء التزامات أمنية_ عسكرية سوف تثير شكوك القوى الإقليمية في المنطقة كإسرائيل وإيران وتركيا من نوايا الصين في سياستها الشرق أوسطية،

رابعاً، إن الالتزامات الأمنية يترتب عليها استقطاب المنطقة التي هي مستقطبة على أعلى درجة وعلى أكثر من محور داخلي وخارجي وسياسي وديني، لذلك، فإن بإعطائها الالتزامات الأمنية سوف تربك الصين الاستقرار أكثر مما هو مرتبك في الوقت الراهن.

خامساً، إن الشراكة الإستراتيجية ذات الالتزامات الأمنية للعرب تؤول إلى أن تخسر الصين شركاء آخرين في المنطقة وهذا ليس من مصلحتها، إن الصين تعتقد أن كل دولة في المنطقة العربية تساهم في صيانة ودعم المصلحة الصينية إما بطاقتها أو موقعها أو سوقها وفرص الاستثمار فيها او تأييد الصين في المحافل الدولية وخاصة في قضية تايوان ومطالبها في الاستقلال.

إن الشراكات الصينية مع الدول العربية ترمي إلى تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي، لأن مثل هذه البيئة شرط لازم لإدامة التنمية الاقتصادية، ولذلك، فإنها شراكات "انتفاع" من المنطقة العربية.

فمن الناحية الأولى، إن المنطقة قد أصبحت تحت الحماية الأمريكية منذ انسحاب بريطانيا من شرق السويس في منتصف الخمسينات.

ومن الناحية الثانية، إن أغلبية الدول العربية الأساسية جيواقتصادياً وجيوبوليتيكياً مرتبطة بعلاقات تحالف أو تعهدات أو دعم عسكري مع الولايات المتحدة.

ومن الناحية الثالثة، إن الوجود العسكري الامريكي البحري في البحرين والجوي في قطر وفي بقية دول الخليج العربي جعل من الولايات المتحدة الراعية

للأمن والمشرفة عليه بصورة مباشرة مما اعفى الصين من أن تكون طرفاً يطلب منها التقدم لتلعب دور الحامي والمشرف على الأمن.

ومن الناحية الرابعة، إن المنطقة لا تكف عن توليد الأزمات والحروب، وليس للصين من مصلحة أو قدرات على السيطرة عليها وإنما تقتصر على الدور الثانوي من خلال واقع علاقات الشراكة الاستراتيجية.

وتدرك الصين أن اقترابها من الدول العربية قد يلزمها بأن تنحاز إليها ضد أطرف أخرى في الإقليم، ولذلك فإنها شديدة الحذر في أن تكون شراكاتها العربية موجهة ضد طرف ثالث، وفي المنطقة العربية هناك أكثر من طرف ثالث غير عربي كإسرائيل وإيران وتركيا بل في بعض القضايا طرف عربي أيضاً كطرف ثالث بسبب توسع قضايا ورقعة الاستقطاب العربي - العربي في السياسة العربية بعد أزمة سوريا والعراق واليمن وليبيا ولبنان.

ولا تخلو شراكة استراتيجية صينية_عربية من التوكيد على مبادئ أساسية ليس للعلاقات العربية مع القوى الكبرى مكان فيها. إن أول مبدأ هو المنافع المشتركة للطرفين وبذلك تسعى الصين طمأنة الطرف العربي بأن حجم تجارتها الإيجابي لصالحها ووجود استثماراتها والعمالة الصينية في البلدان العربية ليس للكسب غير العادل، بل أنه كسب مشترك، إذ ينتفع الطرف الآخر منها أيضاً.

ثانياً إن الشراكة مع الصين بين طرفين متساويين إذ ليس للصين تاريخ استعماري مع أي من البلدان العربية، كما أنها تنتمي إلى مجموعة دول عدم الانحياز التي ينضم إليها جميع الدول العربية، وأنها دولة أسيوية نامية عانت من سلبيات التخلف في التنمية فهي تتعاطف مع مساعي الدول العربية لبلوغ تنمية خليقة بها، وأن الصين لا تبخس على الدول العربية أو أي شريك لها في أن يفيد نفسه من خبرة تنميتها، والصين لا تستعلي على شريك كونها قوة كبرى - عظيمة، وإنما تتقدم للشراكة باحترام خصوصيات الشريك في نظامه السياسي والاقتصادي وثقافته، بذلك فالصين لا تروم تجنيد الشريك لهدف عالمي إيديولوجي أو للسيطرة

والهيمنة. إن الشراكة الصينية تعزز الثقة بالنفس عند الطرف الآخر بأن لديه ما يقدمه للمنافع المشتركة. ويأتي الخطاب السياسي الصيني الرسمي والإعلامي على أن "العرب أصدقاء جيدون وشركاء جيدون وأخوة جيدون"،(173) كما يقول وين جيابوا ، رئيس الوزراء.

ولا يغيب عن خطاب الشراكة الاستراتيجية بمسوياتها المختلفة مع الدول العربية "طمأنة" الجانب العربي من نوايا الصين وسلوكها في السياسة العربية ومواقفها في قضاياها في السياسة الدولية، "وعلى مدى هذه الفترة الطويلة من التواصل والتعاون"، كما كتب الرئيس تشي في جريدة الأهرام قبل زيارته إلى السعودية ومصر وإيران في يناير 2016، "ظللنا نلتزم بمبدأ الثقة والاحترام والمنفعة والعزة المتبادلة حتى أصبحنا الأصدقاء والأخوة والشركاء الاعزاء نثق بعضنا البعض ويعتمد بعضنا البعض".(174) وقال في خطابه امام جامعة الدول العربية سعياً وراء تبديد ما قد يكون قد خلقه الإعلام الغربي - الأمريكي من صورة مشوهة عن الصين بأنها قو كبرى كغيرها من القوى الكبرى تبيت نوايا خفية توسعية واستغلالية ولها مصالح ضيقة قومية التوجه، بأن لا ترمي إلى " البحث عن وكيل في الشرق الأوسط". (175) ويريد بذلك أن علاقات متينة مع الدول العربية التي اقتربت منها الصين من خلال تعاون وإستراتيجية شراكة مثل مصر والسعودية والإمارات العربية وقطر والسودان والعراق والأردن كلها شراكات لا تهدف الصين من وراءها "ملء فراغ"، (176) وإنما تسعى الصين إلى التعاون لبناء شبكة شراكات مع الدول العربية "وعوضاً عن البحث عن مجال نفوذ، فإننا ندعو جميع الأطراف للانضمام إلى حلقة أصدقاء في مبادرة الحزام والطريق". (177)

ولا ترسم الشراكة الاستراتيجية الصينية مع الدول العربية المشهد بصورة جميلة وواعدة وحسب، بل أيضاً تشدد على أن السير فيها لا يعني السير كل لوحده، وإنما "بالتكاتف" ويستعير الرئيس تشي من ارث الثقافة العربية والصينية لإسباغ معنى وجدانياً وتاريخياً على التكاتف "يقول المثل العربي إن سير المرء لوحده سريع،

والسير مع الجماعة بعيد، ينما يقول الصينيون إن كثرة الصحبة تسعد الرحلة". والشراكة الإستراتيجية مؤشر إلى أن الصين لا تبخل على الآخرين ما قد تحقق لها من تصنيع وتقدم وارتقاء في مستوى الحياة واعتلاء الرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي، وإنما تتقدم الصين إلى شركائها ليتقاسموا معها هذه الانجازات والتي ما تزال لم ترق بعد إلى "الحلم الصيني للنهضة العظيمة للأمة الصينية".(178) والأمة العربية من جهتها لديها حلمها في النهضة العظيمة أيضا. والصين تتقدم نحو العرب بغية ان يسير كل منهما" إلى حلمه في النهضة العظيمة "كفاً بكف". وبهذا التعهد تكون الصين قد ألزمت نفسها بالإخلاص إلى وعودها في المساعدة والتأييد للعرب في إنجاز مهمة التطور والتنمية وأنها لن تترك شركائها في الازمات والمحن.

إن طريق التنمية لبلوغ "الحلم" ليس وردياً بل فيه مخاطر ويعترض سبيلها تحديات ولكل بلد رؤيته في مواجهتها لاختلاف طبيعتها وصورها ووطأها وكذلك مدركة لها، وعليه فلكل دولة حق "استكشاف الطرق للإصلاح والتغيير بإرادتها الحرة"،(179) وهذا لا يعني الافتراق في الخيارات والاستراتيجيات، بل في الواقع "يرتبط الجانبان الصيني والعربي بعضهما البعض ارتباطاً أوثق لِما يشتركان فيه من المهام التنموية والأهداف الطموحة".(180) إن منطق الشراكة الإستراتيجية ليس ضيقاً ومقتصراً على التنمية لأغراض محلية وقومية، وإنما هي سبيل إلى أداء دور في صوغ عالم جديد. إن الشراكة الإستراتيجية مع العرب تعني السير يد بيد مع الصين لتغير حال قائم "يعيش العالم تغييرات معقدة وعميقة في ظل التحديات العالمية المتزايدة، والانتعاش الاقتصادي المترنح، والتوترات المحلية المتتالية والمتعاقبة، والتهديدات الإرهابية المتفاقمة والمتعاظمة"، (181) وهو الأمر الذي يضع على الدول مسئولية نقله إلى حال بديلة "إقامة نوع جديد من العلاقات الدولية محورها التعاون والكسب المشترك". (182) ولن تنكص الصين عن أخلاقية الشراكة الإستراتيجية على جميع مستوياتها، بل هي على استعداد لدعم مصر وسائر الدول العربية في السير على الطرق التنموية التي تتناسب مع ظروفها الوطنية والمشاركة في تقاسم

خبرات التنمية ومواجهة تحديات العصر"(183) وأن تتقاسم الصين مع العرب "السراء والضراء".(184)

الشراكة الصينية - المصرية

لقد كانت المصافحة بين الرئيس جمال عبد الناصر ورئيس الوزراء الصيني شوان لاي في مؤتمر باندونغ في 1955 بداية انفتاح البوابة للسياسة الصينية نحو قبلتها في الوطن العربي والشرق الأوسط والقارة الإفريقية. وفي 30 مايو 1956 اعترفت مصر بجمهورية الصين الشعبية لتصبح أول دولة عربية وافريقية تأخذ هذه الخطوة الجريئة في مرحلة تصاعد نزاعات وصراعات الحرب الباردة وقد مهدت مصر بخطوتها هذه الطريق أمام الصين كي تقترب من الدول العربية والإفريقية، ذلك أن مصر كانت الثقل الرئيسي وغرفة المحرك للسياسة العربية والشرق أوسطية والإفريقية، وكانت مصر تدفع في اتجاه الاعتراف بالصين لإخراج الدول العربية من دائرة صراعات الحرب الباردة التي أملت على السياسات العربية أن تضع أثقالها إما في ركب الغرب أو الاتحاد السوفيتي، فقد كانت الصين قوة إقليمية أسيوية رئيسية وتشكل مع الهند جبهة وقبلة لتنوع اتجاهات السياسة العربية، ولعبت مصر دوراً في استعادة الصين مقعدها في مجلس الأمن للأمم المتحدة، كقوة صاحبة حق النقض بعد اقصاء تمثيل تايوان.

وعندما اختارت الصين مقاربة القوة الناعمة من خلال استراتيجية الشراكة الاستراتيجية كانت مصر هي المحطة الأولى في المنطقة العربية.

أولاً إن مصر لها أقدم وأطول سجل علاقات سياسية واقتصادية مع الصين.

ثانياً، لقد تأسست أرضية ثقة واحترام ومساواة في العلاقات الثنائية بين الطرفين.

ثالثاً، إن مصر لها وزنها في سياسة المنطقة العربية والشرق أوسطية وإفريقيا.

رابعاً، إن موقع مصر لا يضاهيه موقع آخر في العالم العربي، فهي تقع على مفترق طرق بحرية بين أسيا وإفريقيا وأوروبا من خلال السويس الرابط بين البحر الأحمر والبحر الأبيض، وأن مصر تطل على جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط وترتبط بشمال إفريقيا وجنوب الصحراء.

خامساً، إن العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين تعين على تحفيزها والارتقاء فيها إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية.

سادساً، إن مصر تنجذب إلى الصين لأن الاعتماد على الولايات المتحدة بعد اتفاقية كامب ديفد قد صفد حركة السياسة الخارجية المصرية التي اختارت في فترة السادات الابتعاد عن الاعتماد العسكري على الاتحاد السوفيتي وهو الأمر الذي حاول مبارك تكييفه مع بيئة ما بعد الحرب الباردة بإعطاء حركة السياسة الخارجية المصرية وجهات أخرى غير الولايات المتحدة - الاتحاد الأوروبي صوب الصين قد وروسيا.

سابعا، إن الصين كانت قد توجهت نحو الدول العربية مثل السعودية وفي الخليج العربي لاعتبارات المصلحة الصينية في البحث عن الطاقة والأسواق والاستثمار بعدما أصبحت الصين ثان اقتصاد في العالم ولديها من احتياطي العملة الأجنبية فوق الفائض وقابلية استثمار، هذا من جهة، ويوجد في مصر أكبر حجم سكان عربي ومستوى تعليم ولكن في الوقت نفسه ضعيفة في البنية الصناعية والبنية التحتية وضعيفة في التنمية وضعيفة في احتياطي العملة الأجنبية، كل ذلك يجعل التكامل بين البلدين هدفاً قابلاً لتحقيق في حالة الاتفاق على ترتيب العلاقات على أسس الشراكة الإستراتيجية لتصبح مقاربة صينية حيال البلدان العربية.

ثامناً، إن مدرك البلدين بعضهما للبعض تتطابق في العديد من القضايا فقد أعرب الرئيس مرسي أثناء زيارته إلى الصين في أغسطس 2012 عن أن "مصر مجد حضارة عظيمة وقديمة ولها تاريخ متشابه مع الحضارة الصينية وتاريخها المجيد".(185)

كما اعتبر الصين "الأخ والصديق والشريك الجيـد". (186) وأشـار الـرئيس جينتـاو إلى أن الصين تتفهم وتحترم إرادة الشعب المصري وتؤيده في اختيـار نظـام حكمـه، (187) وأن دور البلدين في افريقيا والعـالم العـربي والسياسـة الدوليـة لـه أهميـة،"إن الصـين تنظـر دائماً"، كما قال الرئيس جينتـاو، "إلى مصر كشريـك تعـاون اسـتراتيجي في العـالم العـربي وإفريقيا". (188) ويرى كل من البلدين نفسه قائد حركة عدم الانحياز منذ انطلاقها في منتصف الخمسينات. وقال تشي، نائب رئيس الجمهوريـة، في حينهـا، "إن الصـين تعتـبر مصر مفتاحاً وشريكاً سيتحقق الثقة فيه." (189)

لقد كانت مصر أكثر البلدان العربية انفتاحاً وتعاوناً مع الصين فقد زار مبـارك الصين سبع مرات. وكانـت الصـين ق أيـدت زيـادة السـادات للقـدس وحاولـت تـذليل مصاعب عزلة مصر بعد اتفاقية كامب ديفيـد، ومـن جهتهـا لم تتخـذ مصر موقفـاً مـن أحداث ساحة تيانيمن، على العكس من العدد من الدول العربية، واعتبرت المسألة شأناً داخلياً، ولكن مصر كانت في 1962 قد تعاطفت مع الهند في الحرب الصينية – الهندية.

واغتنمت الصين تطورات الربيع العربي وكانت مصر أكثر فرصاً بعد مجيء أخـوان المسلمين إلى السلطة، إذ بدأ النفوذ الأمريكي يتناقص وهو العقبة الكبيرة أما اقـتراب الصـين من المنطقـة العربيـة والشرق الأوسـط، كـما أن الاقتصـاد العـربي بـدأ يـترنح بسـبب عـدم الاستقرار السياسي وخروج الاستثمارات الأجنبية من بيئة فيها المخاطر عالية (190). وحاول الرئيس مرسي أن يوازن بين الولايات المتحدة والصين فتوجه إلى بكين في أول سفرة لـه بعـد تولي الرئاسة وكانت رسالة إلى واشنطن. وأكدت الصين أنها ملتزمة بمبادئها الأساسية في عدم التـدخل في الشـؤون الداخليـة وعـدم وضـع قيـود واشـتراطات عـلى التعـاون الاقتصـادي والاستثمار، وعلى العكـس مـن الولايـات المتحـدة التـي تعهـدت بتقـديم 1.5 مليـار دولار مساعدة لمصر لكنها تخصص 80% منها للأسلحة للجيش المصري خدمـة لمصـالح أمريكيـة، في حين أن نصيب التنمية 250 مليـون دولار. وقـد أعـرب 82% في 2012 مـن المسـتطلعين

المصريين أنهم يعارضون المساعدات الاقتصادية الأمريكية، (191) وأن 16% من المصرين لديهم مواقف إيجابية من الولايات المتحدة كما اتضح من استطلاع الرأي في 2013(192). في حين أن 45% ينظرون إلى الصين بعين إيجابية.

وأشار الرئيس مرسي إلى واقع منزلة مصر في السياسة غلإقليمية والدولية بالمقارنة بما كانت عليه من قبل ذلك، وأعطى نموذجا بما حققته الصين كدولة نامية نقلت نفسها إلى قوة كبرى والتي يمكن ان تكون قدوة لمصر" إننا رأينا في نهاية الثمانينات قد فرضت الصين نفسها بقوة على المجتمع الدولي"(193)، ورأى ان إنجازات الصين تدعو إلى " التقدير والأخذ بالحسبان بهدف التعلم من النجاحات الصينية."(194)

لقد رأت بكين تطورات الربيع العربي شأنا داخلياً، ورحبت بقدوم مرسي للتحاور معها في قضايا اقتصادية أكثر مما هي سياسية وأمنية وهو المجال الذي لدى للصين فيه روافع كثيرة، فقد كان الهدف الرئيسي لزيارة مرسي "جذب الاستثمارات الصينية إلى مصر"،(195) وكذلك إشارة إلى أن مصر في طريقها لتنوع وجهات سياستها الخارجية. وقد وقع البلدان عدة اتفاقيات وتعهدت الصين بتقديم قرض 200 مليون دولار، وسعى مرسي إلى زيادة صادرات مصر إلى الصين، لأن الميزان التجاري لصالح الصين بصورة كبيرة. (196) وفي الجانب السياسي أظهرت زيارة مرسي "أن اعلاقات الدولية بين الدول مفتوحة"، كما قال قبل بدء رحلته إلى الصين. " وأضاف بأن " أس كل العلاقات التوازن. إننا ليس ضد أي أحد ولكننا نسعى وراء بلوغ مصالحنا". (197) وتطلع مرسي إلى تعزيز علاقات التعاون والشراكة مع الصين التي وضع قاعدتها مبارك في 1999. وحمل مرسي معه إلى الصين ما تتطلع إليه ألا وهي الفرص الاقتصادية لترسيخ نفوذها في المنطقة العربية والشرق الأوسط وإفريقيا لما تمثله مصر في سياستها في هذه الأقاليم من أهمية ولتصبح "محور" السياسة الصينية"،وتمنح مصر للصين فرصة الانتفاع من قناة السويس ومشروع مصر لتطوير منطقة اقتصادية ذلك أن القناة هي المنفذ الرئيسي لابحار التجارة الصينية إلى اوروبا

حيث أكبر أسواق الصين الخارجية، وكانت بكين قد تقدمت بمقترح عندما زار الرئيس جيانغ زيمن مصر في ابريل 2000 أن تساهم في انشاء المشروع " إن الجانب الصيني يرغب في التعاون مع المصريين في هذا المشروع"(198).

وكذلك تعضيد دور مصر في تحقيق الاستقرار في المنطقة وهو مطلب أساسي في السياسة الصينية كي تديم تنميتها السلمية، كما أن تحرك مرسي في سياسة الإقليم تؤشر إلى أنه يهدف "التوازن"، إذا زار طهران والسعودية، وقد ساعدت زيارة مرسي للصين على تخفيف وطأة تصويت الصين بحق النقض في الأزمة السورية والذي لم يكن مرحباً فيه عربياً(199). ورأت بكين أن في زيارة مرسي دالة على أن السياسة العربية التي تواجه صعوبات اقتصادية سوف تقترب من الصين كمصدر للتعاون والمساعدة والاستثمار "وتنضم إلى النادي الصيني"، (200) وتمثل التوجه العربي لما بعد الربيع العربي حيث أن الإخفاقات والمصاعب الاقتصادية سوف تحدد توجه السياسات الخارجية بغية تخفيف وطأتها، ومن جهتها تريد مصر أن تشجع السياحة الصينية، فقد استقبلت مصر 110.000 سائحاً صينياً في 2010 وتطمح مصر إلى زيادة العدد من خلال تسهيلات منح التأشيرة عند الوصول.(201)

إن الإطاحة بنظام مرسي بانقلاب عسكري بعد فترة قصيرة من توليه الرئاسة ومعضلة واستعادة الاقتصاد المصري عافيته بعد أحداث 2011، وكذلك تطورات 2013 التي عمقت الخلافات بين الفئات السياسية وأسست لاستقطاب داخلي وعدم استقرار والاطمئنان لمستقبل الأوضاع الداخلية الأمنية والاقتصادية، كل ذلك "كلف مصر غالياً" كما قال الرئيس السيسي، في ديسمبر 2014.(202) وكان هدف الإدارة الجديدة التوجه إلى الولايات المتحدة والدول العربية الخليجية، التي أيدت تغيير نظام مرسي وباركت بهزيمته أخوان المسلمين، وكذلك الصين. وفي الوقت الذي تلكأت واشنطن في حسم موقفها وسارت خطوة إلى الأمام وأخرى إلى الخلف في ردها على التغير ولم يكن لديها موقف واضح من أنه انقلاب عسكري أم

لا وحاولت أن تعاقب مصر جزئياً بتقييد المساعدات العسكرية(203)، بيد أن الرئيس أوباما تحادث هاتفياً مع السيسي في 18 ديسمبر 2014 "وأكد أن الولايات المتحدة سوف تستمر في التزامها بالشراكة الاستراتيجية مع مصر وشدد على أهمية التعاون الثنائي في أن تتقدم المصالح المشتركة في مكافحة الإرهاب والأمن الإقليمي"، مع الإعراب عن قلقه عن عدم الاستقرار الداخلي". (204) وأعرب جون كيري عن "التأييد القوي من جانب الولايات المتحدة لأمل الشعب المصري في التحول السريع والمستديم إلى ديمقراطية شاملة ومتسامحة يقودها المدنيون"، وأعاب على النظام السابق بأنه لم يستطيع تحقيق الوعد الذي جاء مع ثورة 2011، ولكنه أشار إلى أن "الطريق ما يزال مفتوحاً"،(205) وأنه من الممكن بلوغ هدف الثورة على الرغم من أن التطورات قد جعلت المسيرة أصعب كثيراً وأعقد.

ولم تواجه الصين في موقفها من الأحداث العسكرية في مصر كذلك الذي واجهته الولايات المتحدة للتوفيق بين المبدئية والواقعية كونها من دعاة الديمقراطية والدعاية إلى تغيير أنظمة الحكم باسم الديمقراطية، وقد عثرت الصين على حجة في عدم تورطها في أزمة بأنها لن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأن الشعوب هي التي تقرر مصائرها والطرق التي تختارها في تحقيق أهدافها، ومن حيث المبدأ لا تعترض الصين استخدام القوة العسكرية للسيطرة على الأمن الداخلي تحت ذريعة ضرورة الحفاظ على الأمن والاستقرار لبلوغ غايات التنمية، وأن تدخل الجيش المصري كان هدفه وضع نهاية لحالة الفوضى وعدم الاستقرار، وهذا شبيه لما كان قد حصل في ساحة تيانمين ،1989(206) كما أن الصين خلصت إلى أن الولايات المتحدة قد تكون على علم بالانقلاب العسكري وأن موقف واشنطن لا ينم عن معارضتها له. (207) ورأت بكين أن الاستقرار والأمن حالة ضرورية لإدامة التعاون ومن جهتها أعطت وسائل الإعلام تفسيرات مختلفة للانقلاب منها "النفوذ الإربي" وأن الولايات المتحدة هي صاحبة "آخر كلمة" في السياسة المصرية. (208)

ومثلما واجهت حكومة مرسي تحديات الاقتصاد المصري وحالة عدم الاستقرار وعدم الثقة والاطمئنان بشأن مستقبل الأوضاع في مصر بعد تنحي الرئيس مبارك، فإن حكومة الرئيس السيسي واجهتها تحديات أشد تعقيداً وعصية على الحل السريع. وكان من المنطقي أن تفتش الحكومة الجديدة عن مخارج يمكن تساعد على إنقاذ الاقتصاد المصري. وكانت الصين من بين تلك البدائل، ذلك لأن القاهرة أدركت أن سجل العلاقات المصرية – الصينية سجل تعاون ومساعدة وثقة وتقارب في كثير من وجهات النظر في السياسة الإقليمية والدولية ويقوم على مبادئ عدم الانحياز وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة الوطنية. ولذلك، حاولت حكومة السيسي استثمار كل هذه العناصر الإيجابية، فشكلت لجنة من مجلس الوزراء برئاسة ابراهيم محلب، رئيس الوزراء للتركيب على العلاقات مع الصين.

وفي ديسمبر 2014 قام السيسي بزيارة إلى الصين، وكان قد أفصح في مقابلة مع صحيفة كسينهوا الرسمية الصينية، وفي 19 ديسمبر 2014، عما تحمله حقيبته الدبلوماسية من مقترحات وتصورات للعلاقات الصينية – المصرية في نطاق الشراكة الاستراتيجية. وأكد أن العلاقات الاستراتيجية "مع الأصدقاء في الصين"(209) هي محور زيارته وأنه يرمي إلى تطويرها على كافة المستويات والمجالات. ورأى أن الشراكة "خاصة وقوية ومستقرة" بين البلدين، لكنه يطمح من أن تكون "على المستوى الأعلى"، وفي مقدمتها" فرص الاستثمار الصينية في مصر" (210) وأشار إلى خصائص تلك الشراكة بأنها توظف الموقع الجغرافي لمصر والقدرات الصناعية والاستثمارية للصين، وأن هذه الميزة سوف تتعاظم في إطار المبادرة للصين "للحزام والطريق" التي أطلقها الرئيس تشي. وتدرك الصين مزايا جيوبلتكس مصر ودورها السياسي التاريخي في سياسة المنطقة العربية والشرق الأوسط، وقد حاول السيسي أن يؤكد ذلك "إن مصر بوابة العالم العربي وأوروبا عبر البحر الأبيض وإفريقيا"،(211) وكل ذلك يصب في مصلحة الصين التي تريد أن تحمل تجارتها

وتوصلها إلى أوروبا، والتي تجد في مشروع تطوير البنى التحتية المصرية فرص استثمار نافعة، وأهمها الممر الجديد لقناة السويس.

وارتقت الشراكة الإستراتيجية الصينية - المصرية إلى مستوى "ألشاملة" من أجل تعزيز التعاون في المجالات السابقة والبدء في أخرى، فقد تعاونت الصين في تحديث شركة بناء السفن في الإسكندرية الذي تملكه الدولة، ومشاريع تصريف الماء الثقيل ومياه الشرب. وتوسيع التعاون بعد الزيارة الثانية التي انطوت على أفق تعاون عسكري أيضاً كون أن السيسي كان المشارك العربي والإفريقي الوحيد في احتفالية عسكرية لذكرى 70 لانتصار الصين على الاستعمار والاحتلال الياباني.(212) كما وقعت مذكرات تفاهم في التعاون في مجال الاستثمار والزراعة والنقل والطاقة والتعليم والسياسة والبنى التحتية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، وقدمت الصين 30 مليون دولار منحة لأغراض محطة علمية للاستشعار عن بعد وقرضاً 200 مليون دولار للمصرف الاهلي لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك مساعدة صناعة الألياف الزجاجية الأهلية لتمكينها من التصدير والصناعات الجلدية، كما أن استثمارات الصين في منطقة قناة السويس توسعت، ومع ذلك، فإن ميزان التبادل التجاري بين البلدين فيه فجوة كبيرة لصالح الصين التي بلغ حجم صدارتها إلى مصر في 2015 ما قيمته 10.5 مليار دولار في حين كانت بلغت صادارات مصر 0.5 مليون دولار، (213) كما وقعت الصين اتفاقية مع شركة صينية لتمويل وبناء أجزاء في المدينة الجديدة (214).

وتتجسد في مبادرة الحزام والطريق للرئيس تشي الرؤية الصينية للشراكة الاستراتيجية الشاملة بين مصر والصين، وقد أفصح عنها في زيارته لمصر والسعودية وإيران في يناير 216. ويظهر الوطن العربي في المبادرة في مركز المحور، ولبلوغ ذلك اقترح الرئيس تشي أن يتعاون البلدان على تنسيق استراتيجيات البلدين للتنمية وذلك بالتركيز على ركنين أساسيين هما البنى التحتية والقدرة الإنتاجية، ومن جهتها فإن الصين ترى من مصلحتها أن تكون الطرف الناشط والدافع والمغري

للآخـرين ليتقـدموا نحوهـا في سياسـة تعـاون للكسـب المشـترك. وقـد أبـدت الصـين اسـتعدادها لتوسـيع الاسـتثمار في مشروع ممـر قنـاة السـويس وفي صـناعات الصـلب والنسيج والكهرباء والتقنية، وكذلك التعـاون في مجـالات الثقافـة والإعـلام، ويتوقـع أن يكون قيمة هذه التفاهمات 15 مليار دولار. (215)

لقد تحول التعاون ما بين الصـين ومصر خـلال العقـود الخمسـة منـذ أن اعترفـت مصر بالصين في 1956 من مستواها السياسي إلى الاقتصادي والـذي أصـبح فيـه الأخـير الـركن الأساسي في علاقات الصين مع المنطقة العربيـة مـع نمـو الاقتصـاد الصـيني وانخراطـه في العولمـة ليصـبح ثـان اقتصـاد في العـالم، ولم تحـاول الصـين أن تحيـد عـن نهـج مبادئهـا الرئيسية في الشراكة الاستراتيجية وتحذر من أن تكون ناشطة وتوكيـده إلى القـدر الـذي يثير هواجس عند شركائها بأنها تضمر نوايا جيوبولتيكية كقوة كبرى وتسـعى لتبديـدها بكل الطرق في وجه حملة إعلامية غربية لمسخ سياستها الإقليمية والثنائية مـع البلـدان العربيـة ، وفي الجملـة، فـإن الشراكـة الاسـتراتيجية الشـاملة مـع مصر تمثـل المزايـا الجيوبولتيكية لمصر في تمكين الصين من الحفاظ على تنميتها السلمية واسـتدامتها وهـو الهدف الرئيسي لسياسة الشراكة، إضافة إلى اغتنام فرص الاستثمار، وبذلك تكون الشراكة قد لبت احتياجات التنمية الاقتصادية السـلمية: قـدرات انتـاج وفـائض اسـتثمار، الأول يستدعي أسواقاً والثاني يبحث عن فرص استثمار.

الشراكة الصينية – السعودية

في 1990 تأسست العلاقات الدبلوماسية بين الصين والسعودية وكانـت آخـر بلـد عربي يأخذ هذه الخطوة وكانت مصر والعراق ودول الخليج العربي قد سبقتها في ذلك بعقود. وكان قد جرى قبل ذلك اتصالات على مستويات عديدة، لكـن أهـم تطور وقع في 1988 عندما عقد البلدان صفقة تعاون عسكري إذ عرضـت الصـين

على السعودية منظومة صواريخ بالستية أرض - جو متوسطة المدى بقيمة 3 مليار دولار، وكانت ايران قد أقامت علاقات تعاون عسكري مع ايران خلال الحرب العراقية - الايرانية وأصبحت تمثل تهديداً للأمن في الخليج العربي والسعودية، في الوقت الذي تلكأت إدارة ريغن في الاستجابة إلى طلب السعودية واحتج الكونغرس وكانت اسرائيل تعارض تزويد السعودية بمثل هذه المظومة التي يصل مداها إلى ايران وتركيا واسرائيل، ومع ذلك، فحصت لجنة من CIA المنظومة لتطمئن من أنها لا يمكن استخدامها لحمل رؤوس نووية أو يتعذر التصدي لها من قبل الدفاعات الاسرائيلية (216). وعلى الرغم من أن الصفقة كانت مباغتة للولايات المتحدة وخطوة جريئة من الصين في الانخراط في سوق السلاح السعودي والخليجي، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، إلا أن السياسة الصينية لم تؤسس على هذه الخطوة مسيرة الارتقاء في علاقاتها مع السعودية من بوابة الأمن والتسلح، بل اختارت بوابة الاقتصاد للاقتراب من السعودية في إطار علاقات شراكة استراتيجية والتي فيها أسباب كثيرة جاذبة فيما بينهما، ولدى الصين دوافع أكثر للانفتاح على السعودية من تلك التي لدى السعودية. إن للبلدين خصائص متشابهة تجعلهما يقيمان علاقات شراكة، فكل منهما قوة مركزية في اقليمها وذات نفوذ وتأثير على السياسة الاقليمية الصين في آسيا كقوة كبرى، والسعودية في المنطقة العربية والشرق الأوسط كقوة إقليمية رئيسية، وكذلك كقوة نفوذ ديني في العالم الإسلامي، كما أن النظام السياسي في كل منهما لا يأخذ بالشفافية والتعددية ومثلما أن الحزب والمؤسسة العسكرية مصدر السلطة والشرعية في الصين، فإن الأسرة السعودية والمؤسسة الدينية الماسكة بالسلطة والشرعية.

وقبل أن تنفتح الصين على الاقتصاد العولمي في مطلع الثمانينات وتنطلق مراحل التنمية الاقتصادية والاستراتيجية لتنتقل الصين من حالة إلى حالة كانت الصين ذات اكتفاء ذاتي في الطاقة، بيد أن التصنيع والاستثمار وتوسع التجارة جعل الصين تزداد اعتماداً على استيراد الطاقة وأصبح نصف استيرادها يأتي من الشرق

الأوسط، وإن 20% منه يأتي من السعودية . وتشير التقـديرات أن الصـين سـوف تصـبح أكبر المستهلكين للطاقة في العالم في 2030. وقد بلـغ الطلـب عـلى الـنفط في الصـين 9.5 مليون برميل يوميا في 2012، في الوقت الذي تنتج الصين 44% مـن اسـتهلاكها للطاقـة، وثمة دراسات تتوقـع ان الطلـب الصـيني سـوف يرتفـع إلى 15 مليـون برميـل يوميـا في 2035. وفي ضوء كمية العرض من الطاقة في العالم، فإن الصين سوف تصبح أكثر اعـتمادا عـلى الطاقـة مـن الشرق الوسـط، ومـن المنطقـة العربيـة، ومـن السـعودية عـلى وجـه الخصوص.(217)

والسعودية أكبر مصدر للنفط في العالم ولديها امكانية تصـدير 12 مليـون برميـل يوميـاً وهو الأمر الذي يمكن للدول المسـتهلكة بشراهـة مثـل الصـين أن تعـول عليـه في حالـة وقوع أزمات أو حروب في بلدان منتجة للنفط كما حصل في الحرب العراقية – الايرانيـة 1980-1988 وليبيا في 2011 . والسعودية صاحبة 17% مـن احتيـاطي الـنفط في العـالم مما يطمئن إلى ضخه في السوق العالمي ليستجيب لزيادة الطلب عليه مـع نمـو اقتصـاد دول غير الصين مثل اليابان والهند وكوريا الجنوبية . والسعودية عضو في منظمة اوبيـك التي تحدد سياساتها سوق العرض والطلب على النفط والأسعار والاستقرار، وللسـعودية نفوذ وتـأثير في توجهـات المنظمـة وقابليـة قيـادة الاتجاهـات فيهـا، (218) ولـيس مـن مقاربة السياسة السعودية الربط بين النفط والقضايا الدوليـة كورقـة للضـغط، كـما أن بعض مصادر الطاقة ذات علاقات اقليمية ودولية قد تعرضها إلى العقوبات من الولايات المتحدة والغرب أو تحد من الاستثمار في النفط وتزويدها بالتقنية، فقد انخفض تصدير ايران إلى الصين بعدما كانت ثاني مصدر للصين. وفي 2011استوردت الصين 1.005 مليون برميل يومياً من السعودية في حين استوردت من ايـران 623 ألـف برميـل يوميـاً و 393 ألـف برميـل مـن روسـيا و 363 ألـف برميـل مـن عـمان وأقـل مـن ذلـك مـن العـراق والسودان(219).

ويتعذر على الصين التحوط من عواقب التحول في العلاقات بين البلدين في مجال النفط الذي هو صلب تلك العلاقات ، فقد اصبحت الصين في 2002 السوق الأول(220) للنفط السعودي مما يمثل درجة عالية ومركبة ومعقدة من الاعتمادية المتبادلة التي ينبغي أن لا تترك إلى التأثر بالتطورات المفاجئة في سياسة اقليم مشحون بالخلافات والنزاعات، لذلك حرصت الصين على أن تدير هذه الاعتمادية الاقتصادية في إطار شراكة. وتدرك الصين أن الطلب على الطاقة من اقتصادات الدول الاسيوية مثل اليابان والهند وكوريا الجنوبية(221) سوف ينافس الطلب الصيني، ولذلك عمدت إلى تعزيز العلاقات الصينية – السعودية في نسق شراكة استراتيجية تؤمن للصين حصتها.

إن أمن الطاقة أصبح من أكثر أشكال التهديد الأمني غير التقليدي للقوى الكبرى والصناعية، خاصة تلك التي تعتمد على الطاقة من الخارج، وإن أمن الطاقة الاقليمي والدولي لا يمكن تأمينه بقدرات وجهود وسياسات قوة واحدة، الأمر الذي يستدعي تعاوناً اقليمياً ودولياً، والسعودية هي القوة الاقليمية المركزية في أمن الطاقة في الخليج العربي وبحر العرب وخليج عدن والبحر الأحمر كونها مصدر الطاقة والقوة البحرية المطلة على الممرات البحرية الناقلة للطاقة. وفي إطار الشراكة الاستراتيجية يصبح أمن الطاقة مصلحة مشتركة ثنائية واقليمية وعالمية ومن خلال آلياتها تستطيع الصين الانخراط في سياسة المنطقة والسياسة الدولية ليس كقوة كبرى بدون شركاء ومؤيدين بل قادرة على خلق تجمع يشاركها في المصلحة والمواقف والآليات لتأمين الطاقة (222).

إن التجارة الركن الثاني بعد النفط في الشراكة الإستراتيجية الصينية- السعودية من زاوية المصالح والانجذاب الصيني إلى السعودية، فمن الناحية الأولى، إن العلاقات الاقتصادية في العولمة قد أصبحت تدار من خلال تنظيمات ثنائية أو متعددة الأطراف واقليمية ويكون فيها للقوى الاقتصادية الكبرى أدوار مهمة في تحقيق الاستقرار فيها. ومن الناحية الثانية، إن اقتصاد الصين أصبح يواجه تحدي الإنتاج

الفائض، وهو الأمر الذي يحث الصين على مواجهته إما بتوسيع السوق الداخلي والـذي عليه قيود كثيرة داخلية تصاحبت مع مراحل التنمية الاقتصادية الصـينية، أو بالانفتـاح على أسواق خارجيـة جديـدة أو تعزيـز القائمـة منهـا. وتُمثـل السـعودية أكـبر سـوق في المنطقة العربية والشرق الأوسط من حيث الحجم ونوع الطلب على السـلع. ولا تواجـه الصـين تحـديات في مثـل هـذه الأسـواق ذلـك لأنهـا تسـتهلك سـلعاً اسـتهلاكية منزليـة والنسيج وسلع من تقنية واطئة وكـذلك أنهـا تسـتجيب إلى دخـل الفـرد كونهـا واطئـة الثمن، ولا تواجه البضاعة الصينية احتجاجات من صناعات محلية سعودية كذاك الذي يقع في مصر وغيرها. وتشكل الصين نسبة 14% من تجارة السعودية، وباسـتثناء الـنفط فإن تجارة السعودية مع الصين تشكل 1.5% من تجارتها(223).

لقد كان العراق وايران الشريك الرئيس للصين في الثمانينات في النفط والتسلح ولم تظهر السعودية على الشاشة الصينية بوضوح إلا بعد حرب الخليج الثانية، فقد حاولت بكـين أن تنوع مصادرها نفطها والقوى الاساسية التي تتعـامل معهـا في المنطقـة، ولم يكـن مـن مرشح أفضل من السعودية التي سوف تصبح المصـدر الثـاني للطاقـة مـما يخفـف عـلى الصين اعتمادها على إيران، التي ولجت علاقاتها مع الولايـات المتحـدة والغـرب مرحلـة التوتر والعداء وفرض العقوبات الأمريكية والدولية مما ضيق على الصـين فـرص توسـيع علاقاتها الاقتصادية مع ايران والعراق. ومـن أجـل أن لا تبـدو الصـين منافسـاً للولايـات المتحدة على الدور والنفوذ في سياسة أهم قوة اقليمية عربية في المنطقة اقتربت الصـين من السعودية من خلال سياسة الشراكـة الاسـتراتيجية والتـي ركـزت منـذ البدايـة عـلى النفط (224)، فالشراكة الاستراتيجية من بين الخيارات التي تمنح الصين الثقة والاطمئنان بأنها سوف تحصل على تجهيز مستقر من الطاقة (225). والسعودية هي أكـثر البلـدان العربية استقراراً سياسياً وأمنياً واجتماعياً إذ لم يشـهد تاريخهـا منـذ تأسيسـها انقلابـات عسكرية واحتجاجات سياسية تقودها فئات معارضة(226).

وثمة جوانب سياسية تجذب الصين إلى ارساء علاقاتها مع السعودية على قوائم الشراكة الاستراتيجية ، إن التوازن والاستقرار مصلحة صينية ذات صلة بتنميتها الاقتصادية ونهوضها السلمي وانتشار نفوذها ودورها في السياسة الاقليمية والدولية وهي الحقيقة التي لا تستطيع الصين اعفاء نفسها عنها مهما جاء في خطابها السياسي بأنها دولة من الدول العالم النامي وأن ليس لها أجندة قوة كبرى كتلك التي عرفتها العلاقات الدولية منذ وتيستفاليا في 1648. وقد رتبت الصين علاقاتها خلال الحرب الباردة في الشرق الأوسط بالتوازن بين إيران ومصر، ولكن بعد وهن الدور المصري في السياسة العربية وصعود نجم السعودية فمن مصلحة الصين أن تدير علاقاتها مع السعودية وإيران بآلية التوازن من خلال شراكة استراتيجية مع الطرفين .

إن أمن واستقرار الخليج العربي ذي القيمة الجيواقتصادية للصين ترعاه السعودية من الجانب العربي وايران من الجهة الأخرى، لذلك من مصلحة الصين أن تقيم لها جسوراً مع السعودية القوة المحورية في مجلس تعاون الخليج العربي والتي لها قدرات توحيد مواقف دولة النفطية كالكويت وقطر وعمان.

إن من الأهداف المركزية للسياسة الخارجية الصين صيانة الوحدة للتراب الصيني ولا يغيب عن أي اتفاق مع دولة من الدول النامية والتطرق إلى هذا المطلب وأهمية الاعتراف فيه، ومع بزوغ ظاهرة الإسلام السياسي واستقلال دول وسط آسيا الإسلامية وأحداث 11 سبتمبر أصبحت الصين تواجه تحدياً داخلياً يتمثل في المناطق والأقليات الإسلامية في أقاليم غرب البلاد والمجاورة للفضاء الإسلامي الآسيوي وقد تصاعدت مطالب حقوق سياسية ودينية لدى هذه الاقليات وبدأ الغرب وبعض الدول العربية يتعاطف مع هذه المطالب، واعتبرت الصين ذلك تدخلاً في شؤونها الداخلية، وتخشى من أن تصبح كسنجيان هدفاً للتأثير الإعلامي وتأجيج عدم الاستقرار ومواجهة حملة حقوق انسان في السياسة الدولية. ومما لا ريب فيه أن السعودية قد أصبحت مصدراً للتيار الإسلامي المتشدد من حيث التأييد

في الخطاب الديني والتعليمي والدعم المادي من مصادر فردية وغيرها، ولذلك تتوجه الصين إلى السعودية من خلال اطار الشراكة الاستراتيجية للتعاون في التصدي للحركة الإسلامية الجهادية باعتبارها مصدر تهديد للأمن الوطني ويتعذر مواجهتها بجهود من طرف واحد.

في 1998 قام عبد الله ولي العهد السعودي بأول زيارة رفيعة المستوى إلى الصين والتي تمثل تحولاً في توجه السعودية في علاقاتها مع القوى الآسيوية، وكذلك في نفوذ ومدى تأثير قيد العامل الأمريكي على حركة السياسة الخارجية السعودية. فقد كانت السعودية خلال الحرب الباردة تؤسس علاقاتها الآسيوية على اعتبار أنها المجال الثاني بعد الولايات المتحدة والغرب في تصدير الطاقة وأن علاقاتها ترتكز على عامل الطاقة مع الدول الآسيوية الاقتصادية الصاعدة إلى جانب اليابان مثل كوريا الجنوبية والهند . وأتضحت تأثيرات جاذبية القوة الناعمة الصينية في المدرك السعودية فقد صرح عبد الله " لم يكن هناك اختلافات بين الطرفين في قضايا سياسية"(227). وإنه قد تكوّن لديه " انطباع بأن هناك الصدق والانفتاح في محادثاتي مع رئيس الوزراء الصيني "(228)، ومنح للصين منزلة " إن الصين أفضل صديق للسعودية "(229). وفي 1999 زار زيمن الرئيس الصيني السعودية فتعززت علاقات الثقة بين الطرفين وفتحت مجالات أخرى غير الطاقة لشراكة التعاون في التجارة والصحة والتعليم، وتأسست رواسي تفاهمات شراكة استراتيجية للمستقبل(230)، وقد وصفها الرئيس بأنها " شراكة النفط الاستراتيجية ". وفي يناير 2006 زار الملك عبد الله بن سعود الصين وهي أول زيارة على هذا المستوى وتوجت باتفاقيات التعاون في قطاع النفط والغاز الطبيعي والموارد الطبيعية، وتوسيع التجارة والتعاون التقني وتفتحت أمام الصين فرص الاستثمار في مشاريع البنى التحتية وتحلية المياه وتوليد الطاقة الكهربائية. وبعد ذلك بعدة أشهر زار جينتاو، الرئيس الصيني ، السعودية ووقعت عدة اتفاقيات تعاون كان أهمها بناء سكة حديد المدينة – مكة بكلفة 1.8 مليار دولار. وبعد ثلاث سنوات جاء جينتاو في زيارته الثانية وخلالها

عقدت عدة اتفاقيات واتفق الطرفان على توسيع التجارة وانخراط الصين في صناعات مثل السمنت والالمنيوم وكذلك البناء مثل المدارس والجامعات والاتصالات.

ومثلما أن الجيو اقتصاد هو العامل الأساسي في انجذاب الصين إلى السعودية فأنه هو أيضاً نفسه الذي يجذب السعودية إلى الصين. إن اقتصاد الصين هو الأكبر في آسيا وهو الأعلى والأسرع نمواً في الاقتصاد العالمي والأعلى في فرص الاستثمار الخارجي بسبب حجم فائض العملة الاجنبية. والاقتصاد الصيني الأكثر طلباً على الطاقة وسوف يصبح السوق الأول في استيرادها وكذلك استهلاكها متخطياً الولايات المتحدة . وفي ضوء مستقبل الطلب على النفط عالمياً فإن الصين سوف تكون الأعلى طلباً للنفط. ومن جهة اخرى، إن اقتصاد الاتحاد الأوروبي قد دخل منذ سنوات في أزمة النمو والتي لا يلوح في الأفق القريب أن العافية ستعود إليه، كما أن أوروبا تتغذى في الطاقة من روسيا ووسط آسيا، كما أن الاقتصاد الأمريكي قد تكيّف مع التقدم الذي وقع في استخراج النفط الحجري لتصبح السياسة الأمريكية أكثر حرية من السابق في حمل عامل النفط وأمنه واسعاره في رسم سياساتها واستراتيجياتها في الشرق الأوسط والمنطقة العربية بعدما تناقص حجم استيرادها(231). وعلى الرغم من أن السعودية تحتل المرتبة الثانية بعد كندا في تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وأنها تحرص على أن تحافظ على ذلك، إلا أن سوقها الأساسي أصبح في آسيا، خاصة الصين. ففي 2012 ذهب 54% من نفط السعودية إلى آسيا منه 1.1 مليون برميل يومياً إلى كل كل من الصين واليابان و 800 ألف برميل يومياً إلى كوريا الجنوبية و 700 ألف برميل يومياً إلى الهند، في الوقت الذي يتوقع أن يزيد الطلب من الصين والهند بنسبة 3.6% و 2.6% سنوياً . ويتوقع أن يصبح الطلب العالمي على النفط 109 مليون برميل يومياً في 2035 بعدما كان 90 مليون برميل يومياً في 2013(232).

ومن وجهة نظر السعودية، فإن تقدم الولايات المتحدة بسرعة نحو الاكتفاء الذاتي في الطاقة ومعاناة الاقتصاد الأوروبي سوف يفضي إلى محنة البحث عن سوق بديل، والصين هي أكبر الأسواق الآسيوية. وبغض النظر عن اكتشاف مصادر للطاقة في العالم تبقى السعودية ذات قدرات على تلبية الطلب على الطاقة بمستويات تقترب من 12 مليون برميل يومياً. إن هذا التغير في أهمية النفط في استراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة العربية والشرق الأوسط قد أثر سلبياً على شرعية ومصداقية " قوى الضغط"، ولكي لا تخسر العسودية هذه المنزلة والدور تتوجه إلى الشراكة الاستراتيجية مع الصين التي اسسها النفط(233). وتخشى السعودية أن يعاقبها الغرب والولايات المتحدة بتقليص الاعتماد على نفط الخليج العربي تحت ذريعة الصلة بين دوله وبين الإرهاب، وذلك بالتوجه إلى روسيا ودول وسط آسيا، بل حتى احياء التعاون في الطاقة مع إيران، ودول أخرى في إفريقيا أكثر استعداداً للتعاون مع الولايات المتحدة ولا توظف الطاقة لأغراض سياسية كتلك التي تلجأ إليها الدول العربية النفطية للتأثير على مواقف الولايات المتحدة من سياستها(234).

لقد كانت احداث 11 سبتبمر محطة فاصلة في تاريخ العلاقات الأمريكية - السعودية منذ ثلاثينات القرن الماضي والتي كان النفط العامل الأساسي فيها ثم تعززت في فترة الحرب الباردة عندما أصبحت السعودية ذات أهمية إستراتيجية في تطويق الاتحاد السوفيتي وحرمانه من الوصول إلى الشرق الوسط للهيمنة على الطاقة فيه. وأصبح الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة الضامن للأنظمة التقليدية والمحافظة وتأسست مقومات المعادلة الثابتة " النفط مقابل الأمن" ، ومع أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة شهدت تغييرات في السياسة الأمريكية، إلا أن واشنطن لم تتخل عن تلك المعادلة بل أودعتها في استراتيجية الهيمنة العالمية الأمريكية ليس من خلال المزايا الجيوبولتيكية لإقليم الشرق الأوسط وحسب، بل من قيمته الجيو اقتصادية في اقتصاد عولمة بدأ يشهد بزوغ قوى اقتصادية كبرى صاعدة كاليابان والصين وروسيا والهند. لقد بدأت العلاقات الأمريكية -

السعودية تعيش فترة توتر بعدما اتهمت واشنطن السعودية بأن 15 شخصاً من بين 19 الذين شاركوا في الاختطاف من مواطنيها. وتعرضت السعودية إلى نقد حاد وهجومي من صناع القرار وفي الإعلام الأمريكي، وتضررت المصداقية السعودية عند صناع القرار السياسي والإستراتيجي الأمريكي، واتهمت واشنطن الرياض بأنها لا تقوم بما يتوجب عليها القيام في محاربة الإرهاب مثل الإصلاحات الداخلية ومناهج التعليم وتمويل الحركة الجهادية بطرق غير رسمية، وقد وضعت واشنطن كثيراً من الذنب على أعناق السعودية كما قال جيمس ولسي رئيس CIA، وقد اهتزت قوائم " العلاقة الخاصة " بين البلدين. وقد حاولت السياسة السعودية التغلب على هذا الجفاء وحرصت على أن تديم " العلاقة الخاصة " واستدعى ذلك منها التعاون مع الولايات المتحدة وأن تظهر أنها الحليف الذي يعول عليه، ومع ذلك ، لم تكن واشنطن واثقة من أن السعودية تقوم بما يطلب منها ويقع عليها ، كما أن السعودية ترى أنها قد استجابت لتبعات أحداث 11 سبتمبر (235). وتطلب من السعودية أن تبرأ نفسها من ابن لادن والقاعدة أمام المجتمع الدولي من جهة ، وفي علاقاتها مع الدول التي فيها أقليات إسلامية مثل الصين التي كانت تخشى من أن ينتشر فكر وسلوك القاعدة إلى اقليم كسنجيان.

وعلى الرغم من اعتماد السعودية على الدور الأمريكي في تحقيق الأمن الوطني والاستقرار في المنطقة العربية والشرق الأوسط ، بيد أن السياسة الأمريكية لم تعد تفي بالتزاماتها بصورة يمكن الوثوق فيها . فعلى صعيد الصراع العربي- الإسرائيلي ما زال خيار الدولتين والمبادرة السعودية تراوح في مكانها وتقترب منها الإدارات الأمريكية بمقاربات لا تأتي بالحل السلمي الشامل والعادل الذي تبنته المبادرة السعودية، وإن الولايات المتحدة تتلكأ في الضغط على إسرائيل في مسألة الاستيطان والاعتداءات على غزة ، ومع أن الولايات المتحدة تفرض العقوبات على إيران إلا أن الاتفاق حول المسألة النووية الايرانية أفضى إلى أن تتحول الولايات المتحدة من التمحور على القطب السعودي إلى الاقتراب من القطب

الإيراني، إما بمعادلة التوازن أو الترجيح لإيران والتي أصبحت سياساتها في العراق وسوريا ولبنان والبحرين والخليج العربي وفي اليمن توسعية ولبسط الهيمنة من خلال سياسة استقطاب إيديولوجي طائفي. وفي سوريا لم تنسق واشنطن مع الرياض بل امتنعت الولايات المتحدة عن التدخل العسكري ورفضت خلق مناطق آمنة وحذرت من تسليح المعارضة وهذه تمثل الركائز الرئيسية لحل الأزمة السورية من منظور السياسة السعودية.

إن الولايات المتحدة قد اختارت مقاربة التمحور في الشرق كاستراتيجية للأمن القومي الأمريكي في القرن الحادي والعشرين. أولاً، إن الأمن في الأطلسي- الأوروبي لم يعد يهدده الاتحاد السوفيتي المندثر، وأن صعود القوة الروسية لا يترتب عليها هواجس أمن عسكري في ذلك الفضاء، وإن الاتحاد الأوروبي يسعى لخلق سياسة دفاع أوروبية مشتركة تكون بمثابة الرجل الثانية لحلف الأطلسي. ثانياً، إن التحدي الراهن وفي المستقبل القريب والمتوسط يتمثل في الصين الصاعدة كقوة كبرى عظمى التي سوف تترجم ثقلها الاقتصادي في سلوك قوة كبرى تقليدية تسعى وراء النفوذ والهيمنة، لذلك لا بد من تقييدها بالتوجه إلى الشرق . ثالثاً، إن أهمية الشرق الأوسط تناقصت استراتيجيا بعد الحرب الباردة وإن أهميته الجيو اقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة أصبحت أقل بعدما تحسن الاكتفاء الذاتي الأمريكي في الطاقة. في هذه البيئة من التطورات الجذرية ليس من مصلحة السعودية أن تضع كل بيضها في السلة الأمريكية بل لا بد من بدائل أخرى. والصين هي البديل الأوفر حظاً للارتباط معه بشراكة استراتيجية وإن كانت لا تنطوي على مضامين مباشرة في شراكة الأمن.

لقد ذهبت أغلب الدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى تنويع اتجاهات سياستها الخارجية وفقاً للتطورات في السياسة الاقليمية والدولية. وقد سارت في هذا الاتجاه روسيا والهند والصين عندما اقتربت من السعودية لتأسيس علاقات شراكة استراتيجية. إن عالم ما بعد الحرب الباردة متعدد الأقطاب في السياسة الدولية

والصين القطب الأكثر أهمية في صوغ النظام الدولي من مدخل يختلف عن الطراز الأمريكي - الغربي وهو أقرب إلى رؤية السعودية من حيث احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ووحدة تنوع الحضارات وحوارها وليس صراعها. إن الصين قطب في آسيا وترتبط بعلاقات تعاون استراتيجي مع القوى الأساسية في آسيا مثل الهند وكوريا الجنوبية ودول آسيان، ولذلك ، فإن من مصلحة السعودية أن تمد الجسور إلى هذه الفواعل الصاعدة في السياسة الإقليمية والدولية، والتي سوف يكون للسعودية فيها حضور فهي عضو في منظمة التجارة العالمية ودول العشرين ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والأكثر من هذا كله أن للسعودية " علاقات النفط" مع تلك القوى الآسيوية.

لقد كان بدء التقارب بين الصين والسعودية في مجال التسلح قبل سواه ذلك لما يترتب على هذه العلاقات من انعكاسات على مستقبل العلاقات الثنائية وأمن الخليج العربي والشرق الأوسط وإسرائيل وإيران، وكذلك على علاقات السعودية مع الضامن لأمنها لعقود والمصدر الأساسي لتسلحها . في 1988 اشترت السعودية من الصين منظومة صواريخ بصفة سرية ثم تدخلت الولايات المتحدة وفحصت الأسلحة للتأكد من أنها لن يكون لها تأثير على التفوق الإسرائيلي. وكانت إيران هي الهدف الرئيسي للتسلح السعودي من الصين بعدما تحسنت قدراتها التسلحية والتقنية من خلال التعاون مع الصين. ومع أن الولايات المتحدة تؤمن الأمن السعودي وتسلح القوات المسلحة، إلا أن هناك قيود على الإدارة الأمريكية من جانب الكونغرس واللوبي الإسرائيلي لتزويد السعودية بأسلحة متطورة. وتواجه صفقات التسلح السعودية معارضة شديدة بعد أحداث 11 سبتمبر (236). ومن جهتها فإن الصين لا تضع شروطاً على مبيعات الأسلحة، كما أنها بدأت تحسن صناعتها العسكرية لتصبح من بين المجهزين الأساسيين بعدما كانت تقتصر على عرض منظومات أسلحة أقل تطوراً من الولايات المتحدة والغرب. والسعودية أكبر مشتري للسلاح في الخليج العربي والشرق الأوسط، وبسبب تعدد

جبهات التحدي تورط السعودية في النزاعات كتلك التي في سوريا واليمن، فـإن الطلـب على الأسلحة المتطورة يتزايد لذلك تسعى الرياض إلى تنويع مصادر تسـلحها خشـية أن تُفرض عليها قيود وهي تخوض نزاعاً، وليس في أجندة عقـود التسـلح الصـينية ممارسـة فرض القيود أو الحظر.

إن القوة الإقليمية تحاول أن تخلق لها روافع لتأييد سياستها الإقليميـة والدوليـة. ولقـد أصبحت السـعودية منـذ نهايـة الحـرب في الخلـيج وتقلـص دور مصر القـوة الإقليميـة العربية الأساسية وقد أفضى هـذا الأمـر إلى أن تتـورط السـعودية في نزاعـات في سـوريا واليمن وتتواجه مع إيـران مـن أجـل النفـوذ والهيمنـة. وتمثـل الصـين رافعـة للسياسـة السعودية في مواجهة إيران، ذلك إن الاعتمادية الصينية على النفط السعودي أكبر منهـا على نفط إيران، ومع أن التعاون في المجال التسلح والتقنية العسكرية مـع إيـران أقـدم وأوسع وأعمق مع إيران منه مع السعودية، إلا أن السعودية مشتري للسـلاح أكـثر مـن إيران. وعل الرغم من أن الصـين لـن تميـل إلى أحـد الطـرفين إلا أن الضـغط عليهـا مـن أطراف النزاع لكسب التأييد السياسي في المحافل الدولية أو لقضـية معينـة أصـبح جـزء من السياسة الصينية في الخليج العـربي. إن السـعودية والصـين تناديـان بالحفـاظ عـلى الوضع الراهن في حين أن إيران من دعاة التغيير الجيوبـولتيكي وفي أنظمـة الحكـم كـما هو الحـال في البحـرين. وتتمسـك كـل مـن الصـين والسـعودية بمبـدأ عـدم التـدخل في الشؤون الداخلية في حين أن إيران تتدخل في شرق السعودية والعراق والبحرين ولبنـان وسوريا واليمن. وفي حين إن الصين أعدلت عن مبدأ تصدير الثـورة كشرط إيـديولوجي، إلا أن إيران ما تزال تدعو إلى تصدير الثورة تحت ذريعة فكرة ولاية الفقيه. وقد أيـدت الصين السياسة السعودية في اليمن، إذ صدر عن وزارة الخارجية الصينية بيان بعد زيارة الريس تشي للسعودية يشدد كل من الطرفين التأييد للنظـام الشرعـي في الـيمن (237). وهذا ترجيح لموقف السعودية وجاء قبل أن يتوجه الرئيس تشي إلى إيران.

في يناير 2016 قام الرئيس تشي بزيارة السعودية ومصر وإيران ليعرض مبادرته "الحـزام الواحد والطريق الواحد "، وتوافقت رؤية الصين لدورها في السياسة الدوليـة متجسـدة في النهوض السلمي والتنميـة مـع رؤيـة السـعودية 2030 للإصـلاح الاقتصـادي. واتفـق البلدان على الانتقال بالعلاقات الثنائية من منطق ومحتوى " شراكة النفط الاستراتيجية" إلى " الشراكة الإستراتيجية الشاملة"، وهي أعـلى وأعمـق وأوسـع أنـواع التعـاون الثنـائي وتؤشر إلى أن العلاقات بين البلدين قـد تخطـت مسـتوى " علاقـة الـنفط" أو الاقتصـاد والاعتمادية النفطية لتنتقـل إلى مسـتويات أعـلى وميـادين أخـرى اقتصـادية وسياسـية وأمنية ووضع آلية لتنفيـذها مـن خـلال لجنـة عـلى مسـتوى عـال في مجـالات الطاقـة والقدرات الانتاجية الصناعية وصـناعة المعـدات والتجـارة والاسـتثمار والماليـة والعلـوم والتقنية والثقافـة والأمـن. وعنـدما زار ولي العهـد ووزيـر الـدفاع السـعودي الصـين في أغسطس 2016 أشار إلى أن السعودية تؤيد موقف الصين في قضـايا ذات صـلة بتـايوان وكسنجيان وبحر الصين الجنوبي "،(238) والعمـل المشـترك لمحاربـة الإرهـاب والتعـاون لصيانة الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

إن اتساع نطاق التعاون في اطار الشراكة ومستواها وتزايد الاعتمادية النفطيـة الصـينية وتوجه السعودية نحو " التمحور في الشرق " بثقة أكبر وكرد فعـل للتغيـير في " العلاقـة الخاصة" مع الولايـات المتحـدة وانخـراط السـعودية في سياسـة الـوطن العـربي والشرق الأوسط لتحمل على اكتافها مسؤوليات والتزامـات تنـوء فيهـا وحـدها أحيانـاً كـما هـو الحال في سوريا وأمن الخليج العربي واليمن أو تجد نفسها تحتـاج إلى تكـاتف مؤيـدين لها ولكن بكلفة عالية كل ذلك يعزز الرأي بأن الشراكة الاستراتيجية الشاملة بـين الصـين والسعودية قد تركت وراء ظهرها حدودها الجيـو اقتصـادية أو بـدقيق العبـارة " جيـو نفطية" لتتوجه إلى الأمن والتعاون العسكري، كما يتضح ذلك من التصريحات والبيانات المشتركة والتي تأتي على التعاون في قضايا كانت خارج أجندة الفترة السابقة. ومع ذلك، لا يتوقع أن تتحول علاقات الشراكة الاستراتيجية الشـاملة إلى علاقـات حلـف، كـما أنهـا ستبقى تواجه تحديات ومشاكل.

وعلى الرغم من أن الصين قد فاقت الولايات المتحدة كأول شريك للسعودية في استيراد النفط في 2010(239). إلا أن كلاً من البلدين شديد الحرص على تنويع مصادره، فقد استثمرت الصين في شمال أمريكا وروسيا ووسط آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الاقطار العربية مثل السودان والعراق وذلك بغية تخفيف الاعتمادية على مصدر واحد. وتواجه استثمارات الصين في قطاع النفط في السعودية مشكلة منع القوانين الاستثمار في النفط إلا في نشاطات محددة مثل الأنابيب ولكنها تسمح في صناعة الغاز والتي فيها كلف ومخاطر عالية. ولا تمثل الاستثمارات الصينية في السعودية سوى 3.3% من مجموع استثماراتها التي بلغت 386 مليار دولار في 2013 (240). ومن جهة أخرى، فإن حجم الاستثمارات السعودية في الصين لا يتناسب مع استيعاب الاقتصاد الصيني للاستثمارات الاجنبية المباشرة. وإن حجم التجارة بين البلدين، ما عدا النفط ، صغير، إذ تشكل التجارة مع السعودية نسبة 1.9% من مجموع التجارة العالمية للصين في 2012 . ولا تتألف التجارة الصينية مع السعودية من التقنية المتقدمة، وإنما تركز على السلع الاستهلاكية الرخيصة الاسعار التي تغرق الاسواق في المنطقة، ومن جهتها فإن السعودية تصدر مشتقات النفط إلى الصين مما يؤشر أن السعودية في الشراكة الاستراتيجية لا تنتفع من التجارة بالمقارنة مع الصين من حيث مكوناتها وحجمها ليصبح الفائض في الميزان التجاري بينهما لصالح الصين.

الشراكة على المستوى المؤسسي

لقد حقق التعاون في سياق الشراكة الاستراتيجية على الصعيد الثنائي تقدماً أسرع وأعمق مما يجري على مستوى التعاون الصيني - العربي وعلى صعيد المؤسسات الإقليمية وشبه الاقليمية كالجامعة العربية ومجلس تعاون الخليج العربي، ويعود

ذلك إلى أن العلاقات مع الصين انطلقت على مستوى ثنائي ما بين مصر والصين في 1956 ثم مع الكويت وعمان من بين دول الخليج العربي.

ثانياً، إن الطاقة هي جوهر علاقات الشراكة الاستراتيجية بين الصين والدول العربية فكان من الطبيعي أن تعطي الصين الأولوية إلى تطوير علاقاتها مع الدول النفطية العربية.

ثالثاً، لم تكن العلاقات الدولية في الحرب الباردة قد انشغلت بالمؤسسات الإقليمية مثلما هو عليه الحال بعد الحرب الباردة وبيئة التعددية الدولية وأهمية العلاقات الاقتصادية في إطار تنظيمات إقليمية.

رابعاً، إن الصين قوة كبرى صاعدة من مقاربة القوة الجيو اقتصادية ذات المصالح في الأقاليم المرتبطة بمقومات تنميتها الاقتصادية، ولذلك تسعى لأن تكون العلاقات الاقليمية مستقرة وأمنه لتطمئن الصين وتؤمن امدادها بالطاقة . والدول العربية تزود الصين 47% من استيرادها من النفط الأجنبي (241)، وكذلك كمستوردة للتجارة الصينية.

خامساً، إن الجامعة العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربي توجهت إلى تعزيز العلاقات مع الصين بعدما انحسر الدور المركزي لروسيا، ولأنها قد أصبحت أكبر مستورد للطاقة العربية وأكثر القوى الآسيوية أهمية ودوراً في السياسة الدولية وكذلك للتوازن ما بين النفوذ والدور المهيمن للولايات المتحدة في قضايا الأمن وتسوية النزاعات مثل القضية الفلسطينية والنزاع في الخليج العربي.

في 2004 صدر بيان مشترك عربي –صيني لانشاء " منتدى التعاون الاستراتيجي بين الصين والدول العربية"، بعد أن زار الرئيس الصيني هو جينتاو جامعة الدول العربية والهدف من المنتدى أن يكون منصة للتشاور وتبادل الراي من أجل دفع العلاقات العربية – الصينية إلى الأمام في مجالات السياسة والتجارة والاقتصاد والثقافة والتقنية والقضايا الدولية والأمن والاستقرار والتنمية . ويلتقي وزراء الخارجية

العرب مع الوزير الصيني ومعهم الأمين العام للجامعة العربية سنوياً مرة كل سنتين، وهناك لقاء آخر سنوي على مستوى كبار الموظفين يتولى تنفيذ القرارات .

وتقدم الرئيس جينتاو بمبادرة من أربعة مبادئ لتطوير نمط العلاقات الصينية العربية لدفع العلاقات العربية الصينية إلى الأمام على أسس الاحترام المتبادل وتعزيز روابط التجارية والاقتصادية بصورة أقوى لبلوغ التنمية المشتركة، وتوسيع التبادلات الثقافية من أجل البناء على خبرة كل طرف، وتعزيز التعاون في العلاقات الدولية بهدف صيانة السلام العالمي وتحقيق تقدم في التنمية المشتركة.(242) ويرى لي شاوزينغ، وزير الخارجية الصيني، أن تأسيس المنتدى سوف يثري العلاقات العربية الصينية ويوسع نطاق التعاون،(243) ويهيئ للعلاقات الصينية العربية " مسرحا أو منصة للانطلاق نحو مصالح مشتركة وإدامة تعاون الكسب المشترك الذي سوف يثمر نتائج زاهرة."(244)

ويرى نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، أن المتندى يجسد حقيقة أن العلاقات الصينية - العربية " مثالية " وأن الصين " القوة الكبرى الوحيدة في العالم التي تؤيد حقوق العرب"(245). ومن جهة أخرى، إن العلاقات بين الطرفين في إطار المنتدى لها صلة في تحقيق التوازن في السياسة الدولية ويعطى المنتدى الفرصة للصين لتوكيد مبادئ سياستها الخارجية وأهدافها في شراكتها الإستراتيجية مع الدول العربية. وكما قال وانغ، وزير الخارجية الصينية، في لقاء لوزراء الخارجية العرب والصين في المنتدى السابع في مايو 2016 وكما رأى الفقي، رئيس غرفة التجارة الصينية المصرية، فإن" الصين بلد مسالم سياسيا... ... وإن سياساتها تقوم على الحوار وليس المواجهة، وإنها كانت دائماً الظهير للحقوق العربية خلال العقود الخمسة الأخيرة وكذلك لا تتدخل في الشؤون الداخلية."(246) ويحث الجانب العربي على أن لا يقتصر الجانب التعاون بين الطرفين على العلاقات الاقتصادية. وقد وضع المنتدى " خطة عمل المنتدى" وفي اللقاء الاول للوزراء في القاهرة في سبتمبر 2004 جرت مناقشة الهيكل المؤسسي ودليل تطور العلاقات الصينية - العربية.

وعلى أثر أزمة الاقتصاد العالمي في 2008-2009 ناقش لقاء الوزراء في تيـاينجن في 2010 انعكاساتها على اقتصاد الطرفين واتفقوا على مواجهة الأزمة من خلال " التعاون الشامل الصيني – العـربي والتنميـة المشـتركة للشراكـة الاسـتراتيجية " ، وهـذه خطـوة متطـورة انتقلت بالعلاقات العربية – الصينية من مستوى شراكة تقليدية إلى شراكـة إسـتراتيجية عـلى الصـعيد المؤسـسي. وتأسـس عـلى إثـر ذلـك تراتيـب مؤسسـية في نطـاق الشراكـة الإستراتيجية مثل مؤتمر رجال الأعمال ومؤتمر أصحاب الصناعات وحلقة الاستثمار والتي حلقة تعاون رجال الأعمال وحلقة بحوث النفط والصناعات النفطية والتعاون والبحـث في الزراعة. وتعقد مناسبات على مستوى مؤسسي للبحث في قضايا تعاون ، ففـي نطـاق الطاقة الذرية السلمية وقع الأطـراف في لقـاء الريـاض في 2014 اتفاقـاً تعهـدت الصـين بانشاء معامل فيها نقل التقنيـة والاسـتثمار مـن مشـاريع الطاقـة في البلـدان العربيـة ، ودرس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربيـة الاتفـاق وأشـير إلى أنـه سـوف ينفذ(247). وفي سبتمبر 2015 عقد لقاء في شمال غرب الصين لدراسة " نشر روح طريق الحرير وتعميق التعاون الصيني – العربي " والذي جرت فيـه مناقشـة فـرص الاسـتثمار والتعاون المالي والثقافة وتبـادل الزيـارات بـين الشـعوب، وقـد شـاركت جامعـة الـدول العربية والدول العربية (248).

لم يكن هناك علاقات متواصلة عـلى المسـتوى المؤسـسي مـا بـين الصـين ومجلـس التعـاون للخليج العربي بعد تأسيسـه في 1981 وكانـت إسـتراتيجية الصـين حينهـا تركـز عـلى تعزيـز علاقاتها مع دول الخليج العربي على المستوى الثنائي وتسعى لإقامة علاقات مع الدول التـي أرجأت الاعتراف الدبلوماسي بسبب قضية تايوان. وفي 1990 كانت السعودية آخر دولـة في الخليج العربي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين. وكان يجري لقاءات بين الصين وسكرتارية مجلس التعاون للخليج العربي متأثرة بالعوامل الايديولوجية والتنافس الصيني – السوفيتي – الأمريكي على الادوار والتأثير والنفوذ في الشرق الأوسـط في الجملـة، وفي الخلـيج العـربي،

واستدعى الأمر قرابة عشرين سنة كي تقوم علاقات دبلوماسية بين الصين والدول العربية في الخليج العربي: الكويت في 1971 والامارات العربية في 1984 وقطر 1988 ، والبحرين 1989 والسعودية في 1990(249).

ولقد أفضى نمو العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول العربية في الخليج العربي إلى اعتمادية متبادلة استدعى الأمر تأطيرها مؤسسياً، وكانت الصين قد اختارت مقاربة منطقة التجارة الحرة في مرحلة انفتاحها على الاقتصاد العالمي فعقدت أول اتفاقية مع دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ورأت أن الخليج العربي هو الإقليم الذي تتعمق وتتوسع العلاقات الاقتصادية والتجارية معه وعلى وجه الخصوص في استيراد النفط والغاز الطبيعي، والذي أصبحت حصة الخليج العربي أساسية في استيراد الصين للطاقة والذي يتزايد مع تقدم التنمية الاقتصادية. وقد حاورت الصين دول الخليج العربي من خلال آليات " منتدى التعاون الاستراتيجي الصين – العربي" بين الصين والجامعة العربية في 2004.

في ابريل 2004 قام الأمين العام لمجلس التعاون للخليج العربي ووزراء مالية اعضائه بزيارة إلى الصين، وجرت مباحثات شاملة سياسية واقتصادية وغيرها، ولكن تصدرت مسألة التعاون التجاري أجندة المباحثات ، وقال وزير التجارة Bo Xilai " إن الصين واحد من اكبر المستهلكين للطاقة في العالم والخليج غني في مصادر الطاقة والغاز وإن اقتصاد بلدينا متكاملان"(250). وكان غرض المباحثات تخفيض الرسوم الجمركية وتسهيل انسياب البضائع والاستثمار، وصدر عن المباحثات " إطار اتفاقية التعاون في الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية بين جمهورية الصين الشعبية واعضاء مجلس التعاون الخليجي".

وكان الهدف الرئيسي أن تنطلق مباحثات عقد اتفاقية اتجارة حرة في ضوء زيادة معدل التجارة بين الطرفين 40% سنوياً. وفي إبريل 2005 جرت مباحثات الجولة الاولى في الرياض ناقش فيها الطرفان نظام منطقة التجارة الحرة وإطار المباحثات

والقضـايا(251). وفي يونيـو 2006 جـرت مباحثـات الجولـة الثانيـة في بكـين وكانـت التوقعات أن يتمكن الطرفان من بلوغ الهدف، ولكن كانت هنـك مشـاكل منهـا وجـود عوائق أمـام المسـتثمرين الخليجيـين في قطاعـات معينـة مثـل الاتصـالات وغيرهـا مـن التعقيدات والمقيدات الإدارية(252). كما أن هناك خلافات بشأن الرسوم على المنتجات البتروكيمائية والنفطية من دول الخليج العـربي، وكـذلك في قطـاع الخـدمات. وفي 2006 جرى حواران، ومع ذلـك لم يتحقـق تقـدم أسـاسي في اتجـاه عقـد اتفاقيـة. وعنـدما زار جينتاو، الرئيس الصيني، السعودية في يناير 2009 تطرق إلى أهمية تحقيق نجاحـات في المباحثات " إن منطقة التجارة الحرة المصلحة الأساسية وللمدى البعيد للطرفين وسـوف تعمق التعاون النافع بينهما وبلوغ تنمية مشتركة"(253). وقال لعبد الـرحمن العطيـة، الأمين العام للمجلس، " إن الصين سوف تعمـل بنشـاط مـن أجـل توقيـع الاتفاقيـة في موعد قريب"(254). ومع ذلك، توقفت المباحثات في 2010 ، وأعزي Gai، وزير التجارة الصيني، الأمر إلى التطورات في السوق العالمية وأن المجلس أوقف مباحثاته مع 17 دولة وتنظيم إقليمي. وفي ديسـمبر 2010 قـرر مجلـس وزراء مجلـس التعـاون الخليجـي أن يتولى كل عضو فيه المباحثات الفردية مع الصين. وكانت بعض الدول قـد شرعـت بهـذه الخطوة مبكراً، ففي ابريل 2008 قام الشيخ محمـد حـاكم دبي ونائـب الـرئيس بزيـارة لبكين، ثم تبعه رئيس وزراء قطر للاتفـاق حـول بيـع الغـاز الطبيعـي السـائل، وبُعثـت الحياة في المباحثات على المستوى المؤسـسي بعـد زيـارة الـرئيس تشي للريـاض في ينـاير 2016، وجـرت أول جولـة في مـارس، وتبعتهـا أخـرى في مـايو، ولكـن دون التوصـل إلى اتفاقية نهائية(255).

تحرص الصين على أن يعقد الطرفان اتفاقية منطقة التجارة الحرة أكثر مـن حـرص الدول الخليجية على ذلك، فالأخيرة ترتب علاقاتهـا عـلى أسـاس علاقـات ثنائيـة في حين أن الصين تسعى إلى اخضاعها إلى إطار التزامات مؤسساتي إقليمي ذات طـابع

اتفاقية كونها قد أصبحت معتمدة على الطاقة مـن الإقلـيم وأن حجـم تجارتهـا يتزايـد بنسبة عالية فقد كان 9 مليار في 2001 ليصبح 151 مليار في 2012 . إن اتفاقـاً مؤسسـياً يطمئن الصين على أمن الطاقة. ومن ناحية أخرى، إن الصين ترمي إلى الوصول إلى اسواق الخليج والخدمات فيه ذلك لتقليص الهـوة في ميزانهـا التجـاري مـع دول الخلـيج. فقـد صدر الخليج النفط في 2012 بقيمة 90 مليار دولار، في حين كانـت صـادرات الصـين 60 مليار دولار. ومـن ناحيـة ثالثـة، إن الصـين قـد اعتمـدت اسـتراتيجية " الحـزام الواحـد والطريق الواحد" للانخراط في الاقتصاد إلى الغـرب منهـا، والخلـيج العـربي يمثـل اقلـيماً حيويـاً بالنسـبة لنجـاح المبـادرة جيوبولتيكيـاً وجيـو اقتصـادياً بعـدما سـعت إلى عقـد اتفاقيات منطقة حرة مع جنوب شرق آسيا وكوريا الجنوبية واليابـان واسـتراليا، وبـذلك تكون الصين قد أفلحت في الانخراط في اقتصاد العولمة من بوابتين شرقية وغربية.

في يونيـو 2010 التقـى يـانغ، وزيـر الخارجيـة الصينية بوفـد مـن وزراء مجلـس التعـاون الخليجي، وأشار إلى ان الصين تسـعى لأإقامـة علاقـات عـلى مسـتوى مؤسـسي في " حـوار استراتيجي " مـن أجـل بلـوغ " تعـاون جماعـي" ولتعميـق الثقـة بـين الطـرفين والتعـاون المتبادل النافع والتشاور في قضايا اقليميـة ودوليـة في المـنظمات الدوليـة. وكانـت احـداث سفينة مرمرة قد خيمت على سياسة الشرق الأوسط وأيد الطرفان مسؤولية إسرائيـل عـن العدوان ودعا إلى رفع الحصار عن غزة وأن تبدأ الأمم المتحدة بتحقيق دولية، ووقع الجانبـان على "مذكرة الحوار الاستراتيجي" ، وأن يكون اللقاء الثاني في الامارات العربية المتحـدة (256). ويترأس الحوار وزراء الخارجية الصـينية ووزيـر خارجيـة الدولـة الخليجيـة الـرئيس للـدورة .

وفي الوقت الذي يتطـرق فيـه الوفـد الخليجـي إلى قضـايا اقتصـادية وأمنيـة وسياسـية ذات صلة بالسياسة العربية وسياسـة الخلـيج العـربي يحـاول الوفـد الصـيني التوكيـد عـلى قضـايا تعاون اقتصادي وتجاري. ففي اللقاء الثاني في 2011 في أبـو ظبـي تطرقـت الوفـود الخليجيـة إلى الأمـن في الخلـيج بسـبب سياسـة التـدخل الإيرانيـة في الشـؤون الداخليـة لـبعض الـدول

الخليجية مثل البحرين، وعدم الاستقرار الـذي تخلقـه إيـران ومسـاعيها لحيـازة نوويـة عسكرية، أما الوزير الصيني فقد اعاد ما تأتي عليه الصين في لقاءها مع الخليجيـين " إن آليات الحوار الإستراتيجي تعمق الثقة المتبادلة وتحقق تقدم في التعاون الثنـائي وتخـدم المصالح المتبادلة وتعزز وسائل التعاون والتنسيق" (257). ويحث الوفـد الصـني في كـل محفل مع دول الخليج العربي على المباحثـات مـن أجـل عقـد اتفاقيـة منطقـة التجـارة الحرة المتعثرة. وبغية توسـيع قضـايا الحـوار الإسـتراتيجي اتفقـوا عـلى لقـاءات خـبرات لتطوير خطط عمل في التجارة والاستثمار والطاقة والثقافـة والتعلـيم والبيئـة والبحـث العلمي والصحة. مع ذلك فإن الصين تعرب عن مواقفها الايجابية من القضايا الأمنيـة – السياسية قضية بقضية. فقد أكد الوزير الصيني تأييد بلاده لمبادرة اخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الـدمار الشـامل، وقـال أن الجانـب الصـيني يرحـب ويؤيـد جهـود مجلـس التعاون الخليجي لمعالجة الازمة في اليمن(258).

تعطي الورقة الصينية أهمية إلى المجال الانساني – الثقافي وآلياته في الاقـتراب مـن المنطقـة العربية من خلال استراتيجية القوة الناعمة، وتعتمد الدبلوماسية الثقافية التي عرفها كول " محاولة الدولة تدبير البيئة الدولية من خلال جعل مصادرها الثقافية وانجازاتها معروفة في الخارج أو بثها في العالم"(259). واسـتخدمت ايضـاً " تبـادل الافكـار والمعلومـات والفنـون وغيرها من أوجه الثقافة بين الأمم وبين شعوبها من أجـل تعزيـز الفهـم المتبـادل "(260). وكذلك للاشارة إلى العلاقات الثقافية والعلاقات الدوليـة الثقافيـة والتبـادل الثقـافي الـدولي وتعاون ثقافي دولي، وعندما تتدخل الحكومات في المجال الثقافي فإنها تحاول صوغ وتوجيه الأمر من خلال العلاقات الثقافية من أجل تحقيق تقـدم في المصـالح الوطنيـة(261). وقـد جاء في دراسـة لـوزارة الخارجيـة الأمريكيـة في 2005 " أن الدبلوماسـية الثقافيـة تعـزز أمننـا القومي بطرق واسعة ومستديمة. وفي الحقيقة أن التاريخ يسجل الثراء الثقافي الامريكي ويلعب دوراً ليس أقـل مـن الافعـال العسـكرية في صـوغ وتشـكيل قيادتنـا الدوليـة، بمـا فيهـا الحـر

بعلى الارهاب، ذلك لأن القيم المجسدة في تقاليدنا الفنيـة والذهنيـة، تشـكل حصـناً في وجه قوى الظلم (262).

ويظهر من الجدل الأكاديمي والإشـارات مـن قبـل السياسـيين أن الثقافـة والدبلوماسـية الثقافية مصدر أساسي للقوة الناعمة الصـينية وأن الثقافـة واللغـة أدوات لتعزيـز قـوة الأمة، وأن الثقافة الصينية تختلف جوهرياً عن الثقافـة الغربيـة الأولى روحيـة والثانيـة مادية والاولى تقدم الانسان على الطبيعـة ويعلـو عنـدها الانسـجام ولـيس الصراع بـين الإنسان والطبيعة. وتحث القيـادة السياسـية عـلى أن يكـون للصـين حضـور في الثقافـة العالمية الذي تسيطر على سوقها ثقافة الغرب لما يملكه من هيمنة على وسائل الاتصـال وصناعة مواد الثافة، وترى أن الغرب يتسـلل إلى الصـين مـن خـلال دبلوماسـية الثقافـة لتقسيم الصين " وتغريبها"(263) وأن الصين يشكك في أهدافها بطريقة غير مباشرة مـما يعيق نهوضها السلمي وحركة سياستها الخارجية خاصة في الـدول الناميـة التـي يهـيمن فيها الغرب على " بضاعة " الثقافة.

وهناك ثلاثة اتجاهات للدبلوماسية الثقافية الصينية. الأول، هـي الجهـود الرسـمية لعـرض الثقافة والقيم والتاريخ الصيني من خلال سلوك دبلوماسية. والثاني، برامج التبادل الثقافي في مجـالات الفـن والأفـلام والمعـارض والمواسـم الثقافيـة. والثالـث، التعلـيم وتعلـم اللغـة الصينية(264). وتؤكد الوثيقة على هذه الآليـات الـثلاث إذ تـرى " تشـجيع تبـادل زيـارات منتظمة بين المسـؤولين الثقـافيين " وكـذلك أن يقـوم تعـاون عـلى مسـتوى المؤسسـين بـين الجهات الرسمية التي ترعى النشاطات الثقافية في الجانب الصيني والعربي، وأن تُفتح مراكز ثقافية من أجل عرض نشاطات ثقافية ليتعرض عليها العرب والصـينيون مـن أجـل ترسـيخ المدركات والانطباعات الصحيحة والايجابية عن كل طـرف حـول الاخـر، وكـذلك لتصـويب الافكار الخاطئة والمواقف المشـوهة والسـلبية التـي قـد خلقهـا الإعـلام الغـربي وغرسـها في مدرك العرب والصينيين. ويعقد منتدى وزراء الثقافة، في إطار منتـدى التعـاون بـين الصـين والدول العربية، لقاءات لمناقشة تطور العلاقات الثقافية العربية الصينية وتـدارس أسـاليب

تقدمها. وقد عقدت الصين اتفاقيات ثنائية مع أكثر البلدان العربيـة لتنظـيم العلاقـات الثقافية مثل تبادل الـبرامج بـين الجامعـات والشراكـات بـين الجامعـات وفـتح معاهـد كونشستيس في البلدان العربية وتقديم المنح الدراسية وزيارات الوفـود وتبـادل الطلبـة والاكأدميين والتعاون بين المؤسسات الثقافية والمراكز الثقافية(265). وقد نشطت الصين في مجال الإعلام في فتح مكاتب للوكالات الصينية، وكـذلك البـث التلفزيـوني والمسـموع باللغة العربية وكذلك الصحافة مثل Exinhua- Pesple's Daily- Economic Daily- China Today- CRI-CCTV . وتستضيف مصر والامارات العربية المتحدة أكبر عدد من هذه الوكالات الاعلامية . وقد فتحت كل من الجزيرة ووكالـة انبـاء الشرق الأوسـط مكتب في بكين.

إن من بين مشاكل الدبلوماسية الثافية في العالم العربي أن النتاج الثقافي لا يجد له سوقاً أو استقبالاً واسعاً بسبب صعوبات اللغة وكذلك افتقار الاعلام الصيني إلى فن ومهـارات التشويق والجذب إلى النشاطات الثقافية. وإن عدد الدارسين في معاهد كونفشـيس مـا يزال قليلاً، وهناك 13 معهداً في البلدان العربية (266). وقد انتقدت هذه المعاهد مـن قبل الغرب من حيث أنها خاضعة لإدارة وتمويل وتوجيهات الدولة والحزب وأنهـا تنفـذ بـرامج دعايـة للصـين أكـثر مـما تبينهـا لـنشر اللغـة الصـينية، كـما أنهـا ذات توجهـات إيديولوجية (267)، ومع ذلك، لم تواجه المعاهد في البلـدان العربيـة نقـداً رسـمياً أو في الإعلام. (268) وتتوسع الصـين في فـتح مثـل هـذه المعاهـد في الاقطـار العربيـة (269). ويزداد عدد الدارسين في المعاهد في البلـدان العربيـة التـي لهـا علاقـات سـياحية وفيهـا جالية عمال صينيين وكذلك لانتشـار البضـاعة الصـينية في الاسـواق العربيـة ومعـاملات تجارية.

إن شراكـة التعلـيم قـد أصـبحت مصـادر مهمـة في القـوة الناعمـة بفضـل المؤسسـات التعليمية فهي تقوم بدور الجسور بين الافراد والمؤسسـات والمصـالح(270). وقـد وقـع العديد من الجامعات العربية مـذكرات تفـاهم للتعـاون في المجـال التعليمـي، ويتزايـد

عدد الطلبة العرب الذين يدرسون في الصين في حقول وتخصصات مختلفة . ويرى بعض المحللين أن فترة الدراسة والبرامج المقدمة تؤثر بصورة ايجابية على المواقف والاراء السياسية (271). وكذلك توسع الثقافة بشأن قيم وسلوك الآخرين(272) ، وتحتل الصين المرتبة الخامسة في التعليم، ففي 1978 كان عدد الطلبة الاجانب 2000 طالباً (273). وقد تخطى عدد الطلبة العرب في الصين 10.000 طالباً وأن النسبة تتزايد 30% سنوياً، وفي 2009 وبعد عشرين سنة من الاعتراف الدلوماسي كان عدد الطلبة السعوديين 4000 طالباً، وفي 2013 تبنت وزارة التعليم العالي السعودي تقديم منح 1.500 للدراسة في الصين (275). ويعود تزايد عدد الطلبة العرب في الصين إلى أن كلفة التعليم أقل مما هو عليه الحال في الولايات المتحدة وبريطانيا لذلك أصبحت الصين الخيار الثالث، كما أن فرض القيود على التأشيرات للدخول إلى الولايات المتحدة دفع للتوجه إلى الصين، وأن المنح الصينية تقدم عبر الحكومات، وتقدم الصين دعماً للطلبة خلال سنين الدراسة (276).

لقد شددت الورقة الصينية على أهمية التعليم وتنمية الموارد البشرية من خلال " زيادة عدد المنح الدراسية ، ورفع نسبة الطلبة للدراسات العليا، والتواصل والتعاون في مجال التعليم والتأهيل المهني" وعلى الرغم من صعوبة قياس مدى تأثير هذا التعاون في اطار استراتيجية شراكة استراتيجية كمقاربة للقوة الناعمة الصينية في الوطن العربي، إلا أن هاك مؤشرات تدلنا على أن الصين الت يكانت شبه غائبة في ميدان التعليم وكوجهة للطلبة العرب قد أصبحت ذات صورة ايجابية وراجحة لدى الطلبة كوجهة للتعليم وأن المستوى التعليمي يضاهي ما يحصل عليه الطلبة في الغرب، وتعزز المدرك بأن الصين بلد ينعم بالاستقرار والنظام وأن الاندماج في المجتمع ليس صعباً وأن البيئة الاجتماعية ايجابية وأن الصين صادقة في سياساتها مع البلاد العربية وأنها دولة شريكة، ويرجح عند الطلبة اعتلاء الصين مركز القوة العظمى.

وعلى الرغم مـن تحسـن مـدرك العـرب للصـين بفضـل سياسـة القـوة الناعمـة بطرقهـا المختلفة لا يوجد معلومات عن عدد الطلبة الدارسـين في الصـين في المناصـب المـؤثرة في صنع القرار العربي، ولكن الرأي العام العربي يرجح لديه أن تعـتلي الصـين منزلـة القـوة العظمى العالمية وبعدها المانيا وتأتي الولايات المتحدة في الدرجة الثالثة (277). كـما أن الموقف من الصين بصورة عامة يتأثر بالمعلومات التي تكتسب عنها في تشـكيل الصـورة عن سياستها الخارجية ونموذجها التنموي.

الصين هوامش الفصل الثاني

1- كاظم هاشم نعمة، نظرية العلاقات الدولية، اكاديمية الدراسات العليا، اديتار،روما،1998.

2- E.H.Carr, The Twenty Years' Crisis, 1919-1939,New York, St.Martin's Press, 1939.

3- J.H.Morhanthau. Politics Among Nations: The Srtuggle for Power and Peace ,op.cit.

4- كاظم هاشم نعمة، نظرية العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره..

5- Kenneth N.Waltz, Reading Mass,Addison Wesley Pub.Co.,1979.

6- Robert Giplin, War and Change,op.cit,p.24.

7- S.Guzzini," The Use and Misuse of Power Analysis in International theory," in R.Palan,ed,Global Political Economy: Contemporary Theories,London, Routledge, 2000,pp.53-66; M.Barrnet and R.Duvall," Power in International Politics," International Organization,Vol.59,No.1,2005,pp.39-75.

8- R.A.Dahl," The Concept of Power," Behavioural Science,Vol.2, No.2,1957,pp.201-125.

9- K.W.Deutsch, Tha Analysis of International Relations,3d Edition, Englewood, Prentice Hall,1966.

10- D.A.Baldwin, Economic Statecraft, Princeton, Princeton University Press, 1985.

11- J.J. Mearsheimeir, The Tragedy of Great Power,op.cit,p.22.

12- Ibid.p.17.

13- Ibid.pp.55-56.

14- M.Cox and I.Parmar, Soft Power and Us Foreign Policy: Theoretical, Historical and Contemporary Perspectives, New York,Routledge,2010.

15- J.Nye, Soft Power: The Meaning of Success in World Politics, New York, Pubic Affairs,2004,p.5.

16- B.Bachrad and Morton S.Baratz, " Two Faces of Power, The American political Science Review, Vol.56,Issue 4, 1962,pp.947-952.

17- Steven Lukas, Power : A Radical View, London, Macmillan,1974,pp.23-24.

18- J.Nye, The Future of Power, New York, Public Affairs, 2011,p.90.

19- Ibid.p.65.

20- J.Nye, Soft Power: The Meaning, op.cit.p.89.

21- Ibid.10.

22- J.Nye, The Future of Power, op.cit.p.85.

23- J.Nye, The Paradox of American Power; Why the World Only Super Power Can't Go It Alone, New York, Oxford University Press, 2002,p.xv.

24- J.Ney," Public Diplomacy and Soft Power," Annals of American Academy of Political and Social Science, Vol.616, March 2008, p.106.

25- Ibid.p.107.

26- J.Nye, "Recovering American Leadership, " Survival, Vol.51,No. 1,2008,pp.55-68.

27- J. Nye, Obama's Smart Power: Combining Hard and Soft Power, Foreign Affairs, July-August,2009.

28- J.Nye," On the Rise and Fall of American Soft Power," New Perspective Quarterly, Vol.22,No.3, 2005,p.73.

29- J.Nye, " Obama's Smart Power," op.cit.
30- J.Nye, Benefits of Soft Power, HBS Working Knowledge, 2004.
31- J.Nye, The Means of Success,op.cit.,p.5.
32- Ibid.
33- Ibid.
34- J.J.Hoagland, Elasticity, The New Republic, May 17, 2004.
35- J.Kurlantzick,China's Charm: Implications of Chinese Soft Power, Policy Brief, No.4, Carnegie Endowment for International Peace, 2006.Web.
36- J.Nye, Soft Power :The Means of Success, op.cit.
37- R.Walch, " Soft Power: the Means of Success, Book Review, America, August 2004.
38- S Huntington, The Clash of Civilizations and the remaking of the World Order, New York, Simonand Schuster, 1998.
39- George G.Holyk," Paper Tiger? Chinese Soft Power in East Asia," Political Science Quarterly, Vol.126,No.2,2011,pp.223-254.
40- J.B.Steinberg," Real Leaders Do soft Power Learning Lessons From Iraq," Washington Quarterly, Vol.31,No.2,2008.
41- Lam Pin Foo," Only the Tang Dynasty Came Close to Having Influence," The Straits Times,October 26,1996.Web.
42- A.Hunter, Chinese Soft Power and Cultural Infleunce, Working Paper,Univeersity of Coventry,2006.Web.
43- " Journalism: Chinese Soft Power," The Guardian, September 11,2004.Web.
44- J.Joffe," The Peril of Soft Power, Time Magazine, May 15, 2006.Web.
45- Pew Research Center,2002.Web.
46- N.Ferguson, Colossus: The Price of America's Empire, New York, Penguin Books, 2004.p.24.
47- Takesh Matsuda, Soft Power and Ita Peril: US Policy in Early Post War Japan and Permanent Diplomacy,US,Stanford University Press,2007.
48- Janica B.Mattern, Why Soft Power Isn't Soft Power: Representational Force and Sociolinguistic Contraction of Attraction in World Politics," Millennium: Journal of International Studies,Vol.33,No.3,2005,pp.583-612.
49- J.Nye, The Future of Power, op.cit.pp.20-21.
50- J.Joffe,America: the Ubiquitous When One Nation Dominates the World, Its Power Breeds Unease, Resentment, and denigration,2006.Web
51- B.M.Belchman, Soft Power, Review, op.cit.
52- Todd Hall," An Unclear Attraction: A Critical Examination of Soft Power as an Analutical Category," Chinese Journal of International Politics, Vol.3, No.2, 2010,pp.189-211.
53- J.Wang, Chinese Conception of Soft Power and Its Policy Implications, International Conference on China in International Order, Nottingham University, September 2006.Web.
54- Hongying Wang and Yeh Chung Lu," The Conception of Soft Power and Its Policy Implications: A Comparative Study of China and Taiwan," Journal of Conte,porary China, Vol17,No.56,2008,pp415-447.
55- B.Glaser and M.Murphy," Soft Power with Chinese Charachteristic," Center for Strategic and International Studies, March 10,2009.Web.

56- X.Yan and Jin Xu," A Soft Power Comparison between China and the United States, Xiandai Guanxi, January 20,2008.Web.
57- Yiwei Wang, " Public Diplomacy and the Rise of China Soft Power,AAPSS,March 2008.Web.
58- Ibid.
59- Ibid.
60- Ibid.
61- S.Windy Bank," The China Syndrom," Policy A Journal of Public Policy and Ideas,,Vol.21,No.2,2005,pp.28-33.
62- R.Foot,The Practice of Power: US Relations with China Since 1949,Oxford, Oxford University Press,1997.
63- Mark Leonard, What Does China Think? New York, Public Affairs, 2008,p.94.
64- J.Nye, Soft Power, The Meansa,op.cit.p.11
65- H.Wang and Y.C.Lu," The Conception of Soft Power, op.cit.
66- J.Nye, Soft Power The Means, op.cit.p.91.
67- Xin Li and Verner Worm," Building China's Soft power of Peaceful Rise," Asian Research Cnter,CBS, Copenhagen Discussion Papers No.28, July 2009.Web.
68- Ibid.
69- H.Wang and Y.C.Lu, The Conception of Soft Power, op.cit.
70- Yan Xuetong," The Path of China to Increase Its Soft Power," China and World Affairs, Vol.2,No.1,2006.
71- W.Callaham, The Pessoptimist Nation, New York, Oxford University press,2010.
72- Borge Bakken," Norms Values, and Cynical Games with Party Ideology," Copenhagen Journal of Asian Studies,Vol.16,2006,pp.106-137.
73- H.Wang," Culture as National Power: Soft Power," Journal of Fudan University, March 1993.Web.
74- Xiufan Xia and Zhao Li," Review of China Soft power Research from the Perspective of Local Government," in K.Zhu and H.Zhang,eds., Soft Power Innovation and Development in Todyay China, Riverwood, Aussino Academic publishing,2011.
75- Bate Gilla and Yan Zhang Huang," Sources and Limits of Chinese Soft power," Survival Vol.48, No.2,2006,pp.17-36.
76- Ingrid d'Hooge, The limits of China's Soft power in Europe: Beijing Public Diplomacy Puzzle, Netheralnd Institute of International relations,Clingenfael,2010.
77- Joel Huthnow," The Concept of Soft power in China's Strategic Discourse," Issues and Studies, Vol.44,No.2,June 2008,pp.1-28.
78- Osamu Sayama, " China's Approach to Soft power: Seeking a Balance between Nationalism, Legitimacy and International Influence," RUSI, Occasional Paper, November 2016.Web.
79- Ibid.
80- M.C.Cumming, Cultural Diplomacy and the US Government, Washington, DC, Center for Art and Culture,2003,p.1
81- Shaun Riordan, The New Diplomacy: Themes for the 21st Century, Cambridge,Polity,2003,p.121.

82- Ibid.
83- Fransk Ninkovich, The Diplomacy of Ideas: US Foreign Policy and Cultural Revolution,1939-1950, Cambridge, Cambridge University Press, 1981,p.1.
84- G.Sablosky, Recent Trends in the Development of State Power of Cultural Diplomacy,1993-2003, Washington DC, Center for Art and Culture,2003.
85- Damian Grammatics, "Wen Jiabao Chinese Premier Calls For More Democracy, BBC News, September 15,2011.
86- Jonathan McClory," The New Persuaders II," Institute for Government,2011.Web
87- Su-Yan Pan," Confucius Institute Project: China's Cultural Diplomacy and Soft Power Projection," Asian Education and Development Studies, Vol.2, Issue 1, 2013, pp.22-33.
88- Jian Wang," Chinese Cultural Diplomacy: Confucius Institutions," USC, Center on Public Diplomacy, September, 2014.Web.
89- A.H.Yang and Hsioa, Confucius Institutes and the Question of Soft Power Diplomacy, The Jamestown Foundation, China Brief, Vol.13, Issue 13, July,2013.
90- Steven Mosher, "Confucius Institute: Trajan Horse with Chinese Characteristics," Population Research Institute, March 28,2012.
91- Falk Artig," Confucius Institutes-Quo Vadis?" The Diplomat, December 21,2014.Web.
92- Anja Lahtenin," China's Soft power Challenges of Confucianism and Confucius Institutes," Journal of Comparative Asia Development,Vol.14, Issue 2,2015pp.200-226.
93- Kalika A.Tullok," China's Soft power Offensive in the United States: Cultural Diplomacy, Media Campaigning and Congressional Lobby," Claremont McKeena College,2013.Web.
94- Adams Bodomo," Africans in China: The Experience of Education and Trainig," Paper Presented at the International Conference,2014.Web.
95- " Charm Offensive: the Way China Influences the World," RT, February 5,2014.Web.
96- Eugena Sebstian," Soft Power Along the New Silk Road," University World News, August 21,2015.Web.
97- " Xi Jinping Delivers Speech in Tansania," People's Daily Online, March 25,2013.Web.
98- D.E. Zheng, " China's Use of Soft Power in Developing World: Strategic Intentions and Implications for the United States," in M.Carola,ed., Chines Soft power and Its Implications for the United States: Competion and Cooperation in the Developing World, A Report of the CSIS on Smart Power Initiative, 2009.
99- Wang Mengru," Chinese TV Series Well Received in Tanzania," China.org.cn,April 8,2013.Web.
100- " Culture in EU External Relations," China Country Report,2013-2014.Web.
101- Liu Jie," Chinese Tourists Flocking overeas," China Daily, July 4,2005.Web

102- Jonathan McClory," The New Persuader II,"op.cit.

103- Ibid.

104- Cheng Yingqi, " International Students' Scholarships Increase," China Daily, April 24,2012.Web.

105- Joshua Cooper Ramo, The Beijing Consensus, London, Foreign Policy Center,2014.

106- Thomas L.Riedman," Thou Shall Not Destroy the Center," The New York Times,November 11,2005.

107- Robert Kaplan," Sometimes Autocracy Breeds Freedom," New York Times, June 28,1998.

108- Manmohan Singh Sees China as a Model for Economic Growth," India Daily, January 2005; Abrahm McLaughlim and Ryan Truscott," Affria Looks East for Political Role Models," Christian Science Monitor, July 5, 2005.

109- Mark Leonard," the Road Obscured: New Left or Neo-comm," Financial times,July 9,2005.

110- " Human Right Can Be Manifested Differently," People's Daily, December 12,2005.

111- Oshua Kurlantzick," the Decline of American Soft power," op.cit.

112- Joseph Nye, " The Decline of America's Soft power," op.cit.

113- Ibid.

114- S.Windybank," The China's Syndrome," op.cit.

115- "Senegal President Abdoulaye Wade Time for the West to Practice What It Preach," The Financial times, January 24, 2008.

116- Su Chughe, " The International System and China's Soft Power, Guoji Guancha, February 2007.Web.

117- Danna Harman," Yong Chinese Idealist Vie to Join Their Peace Crops in Africa," Christian Science Monitor, June 27, 2007.

118- Carola McGiffer,ed., Chinese Soft Power, op.cit.

119- Senate Committee on Foreign Relations, China's Foreign Policy and Soft power in South America, Asia and Africa, Library of Congress, April 2008.Web.

120- Pew Global Attitude, Project, June 27, 2007.Web.

121- M.T. Farvel," Regime Insecurity and International Cooperation: Explaining Chinese Compromise in territorial Disputes, International Security, Vol.30, No.2,2005.

122- A.I." Is China a Status Quo power," op.cit.

123- Jan Melisen" the New Public Between Theory and Practice," in Jan Melisen,ed., The New Public Diplomacy: Soft Power in International Relations, New York, Palgrave Macmillan,2005.

124- Eytan Giboa, " Searching For a Theory of Public Diplomacy," op.cit.

125- J.Brown, " Public Diplomacy and Propaganda: Their Differences," American diplomacy, No.9,September 2008.Web.

126- Yiwei Wang," Public Diplomacy and the Rise of Chinese Soft power," op.cit.

127- Ingrid d'Hoaghe, " Public Diplomacy in People's Republic of China," in Jan Melisen, The New Public ,op.cit.

128- Wen Jiabao, " Our Historical Task at the Primary Stage of Socialism and Several Issues Concerning China's Foreign Policy," People's Daily, February 27,2007.Web.
129- Zhao Qizheng," Better Public Diplomacy to Present a True Picture of China," People's Daily, March 30,2007.
130- " Diplomacy with Foreign Dignities: Personalities Build Up China's New Image," People's Daily, January 1,2004.Web.
131- " Xi's Visit Starts New Era of China Africa Ties," China Daily, March 31,2013.Web.
132- Pew Reasrch Cnter,Global Attitude and Trends, July 14,2014.Web.
133- BBC.2014 Country Rating Poll. Web
134- Pew Research Center," America's Global image Remain More positive than Chiana: But Many See China Becoming World's Leading Power," July 18,2013.Web.
135- D.Shambaugh ," Beijing Charms Its Neoghbours," International Herald Tirbune, May 15, 2005.Web.
136- " International Congree on China and the Muslim World: Cultural Encounter," China,Beijing,June 28-30,2012.Web.
137- Muhamad S.Almit, China and the Middle East Since World War II: Bilateral Approach, Lanham and Boulder, Lexington Books, 2010.
138- William Vallaham, China's Foreign Policy and the Noninterference Principle: Farewell or Renewal? International Conference on Contemporary China, Asia Center,2012.Web.
139- William Vallaham, China's Foreign Policy and the Noninterference Principle: Farewell or Renewal? International Conference on Contemporary China, Asia Center,2012.Web.
140- " China Shows Grave Concern Over Iraq's Invasion of Kuwait," Hinhua, August 4,1990.
141- " UN Adopts Resolution on Use of Force Against Iraq," Xinhua, November 28,1990.Web.
142- A.I.Johnson and Rober Ross,eds., New Directions in the Study of China's Foreign Policy,Stanford,Calofornia University Press,2006.
143- Samuel Kim," China and the United Nations," in E.Economy and M.Oksenberg,eds., China Joins the World: Progress and Prospects, New York, Council on the Foreign Relations Press,1999,p.62.
144- Shannon Tiezi," China Prioritizes Ukrain's Ethnic Groups Over Its Territorial Integrity," The Diplomat,March 7,2014.
145- Wen Jiabao, Anne Scmidt, Strategic Partnership: A Contested Policy Concept, Working Paper,German Istitute for International and Security Affairs,FG1,2010-07,December 2010.Web.
146- Gionanni Grevi,The Rise of Strategic Partnership: Between Interdependence and Power Politics," in G.Grevi and Vasconcels,eds.,Partnerships for Effective Multilateralism: EU Relations with Brazil,China,India,and Russia,Chaillot Paper 109, May 2008.
147- W. Bergquist, J.Betwee, and D. Meuel, Building Strategic Relationships: How to Extend Your Organization's Reach Through Partnership Alliance and Hoint Venture, San Francisco, Josey Bass Publisher,1995.

148- M.Isorait," Importance of Strategic Alliance in Company's Activity," Intellectual Economics, vol.No.5,2009.

149- F.Cameron and Y.Zhang," Key Elements of a Strategic Partnership," in S.Crossick and E.Reuter,eds., China-EU: A Common Future, London, Renard World Scientific,2007,p.4.

150- Sean Kay, Global Security in the Twenty First Century: The Quest for Power and the Search for Peace,Maryland Rowman and Littlefield Publisher,2012,pp.46-47.

151- Ibid.,p.6.

152- Ibid.

153- Ibid.

154- Giovani Grevi and G.Khandekar,eds.,Mapping EU Strategic Partnerships, FRIDE Books,November 2011.Web.

155- Sean Kay,op.cit.

156- Anne Schmidt, Strategic Partnerships- A Contested Policy-A Review of Recent Publications, Working Paper, Research Division EU Integration,December,2010.Web

157- Ibid.

158- Annegat Bendiek and Heinz Kramer," The EU as a Would Be Global Actor: Strategic Partnership and Interrergional Relations," in J.Maihold and M.Gunther,eds., European Leading Powers: towards Partnership in A Strategic Policy Area, Nomos,2010,pp.21-41.

159- Ibid.

160- " Interview: EU China Strategic Partnership Can Shape Global Order: Van Rompuuy," Hinhua, March 30,2014.Web.

161- Anne Schmidt,op.cit.

162- Ibid.

163- Chines Ministry of Foreign Affairs, Speech by h.E. Wen Jiabao, Premier of the State Council of the People's Republic of China, at the China-EU Investment and Trade Forum,May6,2004.Web

164- Su Hao," Harmonious World, The Conceived International Order in Frameworh of China's Foreign Policy," in Masofuni Lida,ed.,China's Shift : Global Strategy if the Rising Power, NIDS Joint Research Series No.3,2009.

165- Bonnie S.Glaser," Chinese Foreign Policy under Xi Jinping," op.cit.

166- Xuetong Yan," From Keeping Low Profile to Striving," op.cit.

167- " China Faces Tough Task in energy Revolution," China Daily, June 26,2014.Web

168- BP Energy Outlook, 2030.Web

169- " The Great Well of China," The Economist, June 20,2015.

170- Zhu Liqum," Ongoing Debates Surrounding China's Identity,ISS,July 27,2012.Web.

171- Song Guoyou," Building Friends Nearby: China's Economic Relations with Neighbouring Countries," China Institute of International Studies, November 25,2013.

172- Patrick Seale," Why Do Arabs and Muslims Hate America," Washington report on the Middle East affairs, November-

December,2012; Robet Fisx,The Great War of Civilization: The Conquest of the Middle East, London, Harper Collins,2015.

173- Wen Jiabao Delivers an Important Speech on Respecting the Diversity of Civilization and China- Arab Relations at the Arab League Headquarter, People's Daily, November 8, 2009.Web.

174- Let Arab-China Friendship Surge Forward Likes the Nile, Ministry of Foreign Affairs, People's Republic of China, January 22, 2016.Web.

175- " Xi Outlines Middle East Vision," China Daily, January 22,2016.Web.

176-Ibid.

177- Ibid.

178- " Let Arab-China Freindship," op.cit.

179- Ibid.

180- Ibid.

181- Ibid.

182-Ibid.

183-Ibid.

184- ibid.

185- " China Egypt Pledge Closer Ties," China.org.cnAugust 29,2012.Web.

186- Ibid.

187- " Chinese President Hu Meets wit Egyptian President Morsi," Xinhua, August 28,2012.

188- Ibid.

189- Chris Zambelis, " A New Egypt Looks to China for Balance and Leverage," China Brief, Vol.12, I8, September 21,2012.

190- " Chinese Firms Brave Uncertainty in Egypt to Gain Foothold in the Middle East," New York Times, August 29,2012.

191- Egyptian Opposition to US and other Foreign Aid Increase," Gallup's Country Date Set Details.Web

192- " America's Global Image remain," op.cit.

193- Chris Zambelis, A New Egypt," op.cit.

194- Ibid.

195- " Egypt President Morsi Visits China Seeking Investment," Ahramonlinen, August 28, 2012.Web

196- Danel Bardsly," Egypt Morsi Visits China in Investment Bid," The National, August 29,2012.Web.

197- He Wenping," The Balancing Act of Morsi's Foreign Policy," China and US Focus, September 12, 2012.Web.

198- " Jiang Zemin Meets His Counterpart Hosni Mubark," People's Daily, April 18, 2000.Web.

199- " Egypt's Foreign Policy Will Base on Blance Relations: President Spokesman," Xinhua, August 27,2012.Web.

200- Brendan O'Reilly," Egypt Joins China Club," Asia times online, August 32,2012.

201- " Egypt Plans to Lure More Chinese Tourists after Morsi Visit," Xinhua, August 27,2012.

202- " Interview: SIsi : Egypt Aims to develop Strategic Ties with China, Xinhua, December 18,2014.

203- "Reigning In Egypt's Military Aid," New York Times, October 4,2014.Web .
204- " Readout of the President Call with President Sisi of Egypt," The White House, Office of the Press Secretary, December 18,2014.Web.
205-" Remarks by Secretary of State John Kerry on Egypt," United States, Department of State, August 14,2013.
206- Matt Schiavenza, " The Massacre in Cairo Isn't Egypt Tiananmen Square," The Atlantic, August 15,2013.Web.
207- GHijacks Egypt#s Revolution," Foreign Policy Journal, July 6,2013.
208- " China Media: Egypt Unrest," Global Times, August 3, 2013.
209- " Interview: Sisi : Egypt Aims," op.cit.
210- ibid.
211- Ibid.
212- " Sisi Attendance of Parade in Beijing Highlights Egypt-China Close Ties," China Daily, September 2,2015.Web.
213- " Interview: Egyptian Trade Minister: Egypt Keen to Strengthen Ties with China," Xinhua, September 9,2015.
214- " Egypt Signs Deal with china Construction to Build, Finance Part of New Capital," Reuters, September 9,2015.
215- " China Egypt Agree to Boost Cooperation under Belt and Road Initiative," Xinhua, January 22,2016.
216- A.H.Cordesman, Saudi Arabia: Guarding the Desert Kingdom, New York, West View Press,1997.
217- International Energy Agency, World Energy Outlook 2011, Paris: IEA, November 2011.Web.
218- J.Blass," Saudi Arabia Is OPEC Real Winner," Financial Times, Auguast 16,2011.
219- Abas Varij Kozmec and Xiangming Chen," China and the Middle East: More Than Oil," Institute of Social and Cultural Studies, October 2016.
220- Lei Wu, China Oil Safety, Challenges and Counter Measures," West Asia and Africa,No.4, 2003,pp.17-21.
221- M.Azher," Economic Cooperation between India and Saudi Arabia: Performance and Prospects," Middle Eastern Studies,Vol.44,No.2, 2008, pp.323-334.
222- Xiao Feng Yu," Non-traditional Security and china," in Yi Zhou Wang,ed., Transformation of Foreign Affairs and international Relations in china, 1979-2008, Beijing, Social Science Academic press,2008.
223- International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics, May 2012.Web.
224- Daniel Wagner and T.Karasik, " The Maturing Saudi Arabia- China Alliance," INEGAM, April 6,2010.Web.
225- Sang Wei, Exambassadors Talk about China Saudi Arabia Ties," China Daily, February 12,2009.
226- Tim Niblock, Saudi Arabia: Power, Legitimacy and Survival, London, Routledge,2006.
227- Mei Zhang," China's Interests in the Gulf beyond Economic Relations," Middle East Institutem November, 2009.
228- Ibd.

229-Ibid.

230- J.K.Douglas, et al, " Rising in the Gulf: How China's Energy Demands Are Transforming the Middle East," The Fletcher School Journal, 2007.Web.

231- Steve A.Yetiv,Myths of the Oil Boom: America National Security in Global Market,Oxfor, Oxfor University Press, 2015.

232- Neil Patrick,ed., Saudi Arabai foreign policy: Conflict and Cooperation, London, I.b.Tauris,2016.

233- Peter R.odell, Oil and World Politics, London,Routledhe, 1986.

234- E.G. Frankel, a World neyond Petroleum, Cambridge Springer,2007.

235- Markus Kaim,ed., Grand Powers and Regional Order: The United States and the Persian Gulf, London,Routledge,2008.

236- US-Saudi Arabia, Diplomatic and Political Cooperation Handbook,International business Publication,USA,Washington DC,Web

237- " China Offers Support to Yemen Government as Xi Visits Saudi Arabia," Reuters, January 20,2016.Web.

238- " China,Saudi Arabia Ink Cooperation Deal,Xinhua, August 8,2016.

239- " China Exceeds US in Saudi Oil Export," New York Times,March 10,2010.Web.

240- China Global Investment Tacker, January 2013.Web.

241- G.Zhang, China's Dependence on Foreign Oil Is Expected to Reach 60%," Xinhua, September 21,2013.Web.

242- " China Arab League Issue Communiqué on Establishment of Cooperation Forum," Xinhua, January 31,2014.

243- " China, Arab States Set Up Cooperation Forum," Xinhua, January 30,2014.Web

244- kuangyi Yao," China Arab States Cooperation in the Last Decade," Journal of Middle East Islamic Studies in Asia,Vol.8,No.4,2014.

245- " China Arab Forum Pave Way for Future Economic and political Cooperation," Xinhua, May 5,2016.Web.

246- Ibid.

247- " Arab League Says China- Arab Cooperation Historical, Deep Rooted," Xinhua, September 8,2015.Web.

248- Ibid.

249- Mohamed Bin Huwaidin, China's Relations with Arabia and the Gulf, 149-1999,London, Routledge,2002.

250- " China-GCC Free Trade Talks Comntinue," China FIA Network,July 8,2004.Web.

251- China and 6 Gulf Countries Fulfilled First Round Negotiation of China-GCC," Xinhua, April 27,2005.

252-"FTA Talks between UAE and China Necessary: Lubna," Khaleej Times, October 16,2006.Web.

253- " President Hu : China to Seek Early FTA with Gulf Cooperation Council," China FTA Network, January 14.2009.Web.

254- Ibid.

255-"The 7th Round of china- GCC FTA Negotiation Held in Guanzhoum, " May 10,2016.Ibid.

256- China ,Gulf Cooperstion Council Hold Strategic Dialogue, Blame Israel Attack on Humanitarian Slup," Xinhua, June 4,2010.Web.
257- " Sheikh Abdulla Chairs Joint Ministerial Meeting for Strategic Dialogue between GCC and China," UAE Interact, May 3,2011.Web.
258- Ibid.
259- N.Cull," Public Diplomacy: Taxonomies and Histories," The Annals of the Academy of Political and Social Science,Vol.18,No.1,2008,pp.31-54.
260- Cumming,op.cit.p.1.
161- A.T.Arndt, The First Resort of Kings: American Cultural Diplomacy in the Twentieth Century, Dulles,VA Pontane Books,2007.
262- I ang,I.Raj and P.Mar," Cultural Diplomacy Beyond National Interest," International Journal of Cultural Policy,Vol.21,issue 4,2015.
163- "Hu Jintao, China President Says Hostile Forces to See to Westernize China,"Web.
264- Hongyi," China's Cultural Diplomacy: Going for Soft power," in Hongui Lai and Yiyi Lu,eds., China's Soft power and international Relations, London,Routledge, 2012.
265- Ben Simpendorf, The New Silk road; How a Rising Arab World Turning Away from the West and Rediscovering China,Basingstock, Palgrave Macmillan,2009.
266- Yang Yi, China and Arab Countries to Promote Cooperation," CCTV,June 3,2014.Web.
267- Pen Kan," How Hard to Sell China's Soft power," China Dily, October 26,2012.
268-" Marshal Sahlins China U,Tha National, ctober 29,2013.
269- Niv Horesh,ed., Toward Well Oiled Relations: China's Presence in the Middle East Following the Arab Spring, London,Palgrave Macmillan,2016.
270- R.G. Bertelsen,et al," Strategic Knowledge Collaboration between Danish Business and China Academia," 2013.Web.
271- Anne Z.Zielniski," Study Abroad Length of Program Influence on Cross- Cultural Adaptability," Virginia Polytechnic institute and State University, 2007.Web.
272- Karol Alkinson," Does Soft power Matters? A Comparative Analysis of Student Exchange Program, 1980-2006," Foreign Policy Analysis, Vol.16.2012.
273- Jiang Wang," Introduction: China's Search for Soft Power," in Jiang Wang,ed, Soft power in China: Public Diplomacy through Communication, New York, Palgrave Macmillan,2011.
274- Statistical Report for Foreign Students in China,2012., March 29, 2013.Web.
275- Siqi Gao, China's Soft Power in the Arab World through Higher Education, Wellesley College, 2015.Web.
276- M.S.Olimat, China and the Middle East: From Silk Road to Arab Spring, London, Routledge, 2012.
277- Annual Arab Opinion poll,Anwar Sadat Chair for Peace and Development, University of Maryland, 2010.Web.

الفصل الثالث

مقاربة التعاون الأمني

مفهوم الأمن الصيني

إن مفهوم الأمن من بين أكثر المفاهيم في دراسات السياسة الدوليـة التـي يقـع فيه اختلافات بين المنظرين من حيث المعنى ونوع الأمن والأمن من مَن والأمن على أي قيمة وفي أي فترة زمنية وكيف إدارتـه.(1) إن مفهـوم الأمـن منـذ قيـام النظـام الـدولي الأوروبي، على أساس معاهدة ويستفاليا، يستند إلى ركنين أساسـيين الدولـة كقيمـة عليـا والركن العسكري للأمن، وقد ركز المنظرون الواقعيون على هـذين البعـدين الأساسـيين، ومع ذلك توسعت القيم الجوهرية التي ينبغي أن تشعر الدولة والمجتمع من أنها حرة من تهديد يستهدف قيمها. وبعد الحرب الباردة أخذ مفهوم الأمن أبعاداً إضافية أوسـع مما كانت عليه من قبل وأصبح الجدل في أي من الأركان الثلاثة الفرد والأمة والعـالم لـه الأولوية في الأهمية والتركيز، وقد تحول الاهتمام تدريجياً من الأمة أو الدولـة إلى الفـرد والعـالم وترتـب عـلى هـذا التحـول جـدل في القواعـد الدوليـة لإدارة النزاعـات وحلهـا والوسائل والفاعلين ووقع اختراق لمفهوم السيادة الوطنية التي تلازمت مع الدولـة عـلى حساب الفرد والعالم. وبسبب توسع أنماط التعامل الدولي في العولمـة وتكامـل الاقتصـاد ما بين الدول تداخلت المصـالح وانـتشرت عـلى رقـع واسـعة في العـالم، كـما أن مصـادر التهديد والحظر لتلك المصالح لم يعد واسعة في العالم، كما أن مصـادر التهديـد والحظـر لتلك المصالح لم يعد الدولة كما كان عليه الحال تقليـداً بـل بـرزت مصـادر تهديـد غـير تقليدية وغير عسكرية وغير مباشرة ومـن أطـراف غـير دولـة وكـذلك ذات دوافـع غـير تقليدية دينية وطائفية وثقافية. وتقدمت مدرسة كونبهاكن للعلاقات الدولية بتصـنيف جديد لأنواع الأمن: السياسي - الاقتصادي - العسكري - الاجتماعي - البيئي، وتعمقت بعد ذلك الدراسات في تحليل كل نوع أو مجال(2) وكما يتضح مـن أدبيـات الغـرب في

دراسة الأمن في حقل السياسة الدولية أن خصائص التهديدات غير التقليدية للأمن أنها تعود إلى مصادر أو فاعلين عبر الدولة وغير الدولة وبلا حدود جغرافية في اتجاهات متعددة ولا يمكن معالجتها بحلول عسكرية وأنها تهدد الدولة والبشر.(3)

وفي حين انتقدت النظرية الواقعية للأمن في الدراسات الغربية من قبل تأتي نهاية الحرب الباردة واستخدمت مفاهيم جديدة للأمن مثل الأمن المشترك والأمن التعاوني والأمن الشامل، فإن الدراسات الصينية بدأت الجدل الأكاديمي وفي الخطاب السياسي في مسألة تجديد مفهوم الأمن في منتصف التسعينات. وهناك جملة أسباب وراء ذلك:

أولاً، إن الجدل الأكاديمي الصيني في القضايا النظرية في السياسة الدولية تحاكي في كثير من جوانبها المقدمات النظرية والمنهجية والمفاهمية في الغرب خاصة في الولايات المتحدة.

ثانياً، إن نهاية الحرب الباردة كانت بداية فترة لتكيف مع الواقع الجديد عبيداً عن "عقلية" الحرب الباردة التي أسرتها اعتبارات أيديولوجية وأولوية أمن الدولة بالدلالة للأمن للوحدة الترابية والسيادة واستراتيجيات اللعبة الصفرية (كاسب، خاسر) في تسوية النزاعات الدولية وكذلك جدوى الحلول العسكرية كعلاج مباشر وسريع والتأكد على توازن القوى والأحلاف العسكرية.

ثالثاً إن التهديد الذي كانت تركز عليه السياسة الصينية والفكر الأمني الصيني هو التهديد لوحدة التراب الصيني، والخطر السوفيتي من الشمال مما جعل الإستراتيجية الأمنية الصينية تجتهد في معالجة هذا التهديد العسكري التقليدي، أما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي فإن جهات التهديد توسعت في المدرك الصيني للأمن لتشمل اليابان والهند القوة البازغة وتحالفات جنوب شرف آسيا مع الولايات المتحدة.

رابعاً، إن الولايات المتحدة توجهت في سياستها الأمنية من أولوية الفضاء الأوروبي - الأطلسي وحلف الناتو إلى شرق آسيا والخطر الصيني الصاعد

فأصبحت الولايات المتحدة في المدرك الأمني الصيني الحظر الأمني العسكري والاقتصادي والسياسي، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة في الحرب الباردة رافعة في الأمن العسكري الصيني في وجه الاتحاد السوفيتي في المثلث الأمني الأمريكي - السوفيتي - الصيني، لم يعد هناك من رافعة أمام المواجهة الأمريكية - الصينية المباشرة.

خامساً، إن الانفتاح الصيني منذ 1978 قد أفضى إلى أن تصبح الصين منخرطة اقتصاد العولمة وأن لها مصالح اقتصادية حيوية جديدة في الاقتصاد العالمي إن منهجاً في التنمية أو النهوض أو التنمية أصبح يعتمد على علاقاتها اعتمادية مع القوى الكبرى الاقتصادية وبذلك، فإن الأمن الصيني لم يعد مقتصراً على الدول بمعنى الحدود الجغرافية والسيادة، وإنما الاقتصاد الذي أصبح يواجه تهديدات داخلية وخارجية، كما أن النظام السياسي تحول إلى هدف التهديدات غير تقليدية وغير مباشرة بسبب اتساع رقعة تواصل بين المجتمعات وانتقال الأفكار وأنماط السلوك والقيم عبر تقنية المعلومات الجديدة الخارقة للسيادة الوطنية. سادساً، تفكك يوغسلافيا وبزوغ نزعة قومية استقلالية ودعوات انفصالية كانت لها تداعيات على وحدة ال تراب الصيني من حيث حراك الإثنيات وكسنجيان الإسلامية والتبت، وأصبحت عقيدة الأمن الصينية تواجه تحديات الانفصال والتطرف والإرهاب.

يمثل صدور ورقة الصين تجاه الدول العربية محطة متقدمة من التحول الذي يجري في السياسة الخارجية والإستراتيجية الصينية منذ انطلاق الانفتاح عهد إدارة الرئيس كسياوبنغ ويتجسد فيها مقاربة الصين من الأقاليم ومدركها للتحديات والفرص في ضوء جملة عوامل سياسية: رؤية الرئاسة الصينية ومستوى القدرات الصينية الشاملة ومعطيات البيئة الإقليمية من حيث التفاعلات الإقليمية وسياسات القوى الخارجية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة كل ذلك له صلة بمسألة جوهرية وهي بلوغ الهدف الأعلى وصاحب الأولوية كما ينطوي عليه هدف

"التنمية السلمية"، و"النهوض السلمي" من حيث أنه يمثل مصلحة جوهرية بالنسبة للصين.

لم يكن الأمن العسكري مقاربة في الإستراتيجية والسياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية قبل أن تصبح الصين واثقة من دورها في السياسة الإقليمية والدولية، خاصة بعدما أسست لعلاقاتها الإقليمية قواعد تهتدي فيها في تصريفها مع دول الإقليم. وكانت منطقة جنوب شرق آسيا المحطة الإقليمية الأولى تاريخياً في مرحلة الانفتاح ثم تعززت فترة ما بعد الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، ثم تحركت الصين صوب إقليمها الجوار إلى الغرب منها في وسط آسيا وأقامت أنظمة شنغهاي للتعاون بالتكاتف مع روسيا فأطرت علاقاتها الاقتصادية والسياسية والأمنية مؤسسياً وقواعد وقع بشأنها توافق، ثم انفتحت الصين على إفريقيا، وبعدها قدمت إلى الدول العربية بورقتها الإستراتيجية الأولى والتي من أركانها الأمن.

إن الإستراتيجية الأمنية – العسكرية الصينية، كما جاءت في الورقة، تمثل المفاهيم والأهداف والوسائل للإستراتيجية الصينية الشاملة كما تطورت من حقبة الانفتاح وحتى ما يمكن وصفه "برؤية" الرئيس دينغ كسياوبنغ التي هي امتداد لما وضع الرئيس دينغ كسياوبنغ من إرشادات يهتدى فيها فيصوغ الإستراتيجية الصينية الشاملة وتنفيذها. فقد شرع بتنفيذ وأوصى "أن الانفتاح على العالم سياسة أساسية للصين" (4) وأن يتحلى القائمون عليها "بمراقبة الأمور بهدوء وتأمين موقفنا والتعامل مع الأحداث بهدوء والتستر على قدراتنا والانتظار حتى يحين وقتنا الحرص على الدور الواطئ و عدم السعي وراء القيادة أبداً".(5) كانت هذه التوجيهات تتواءم مع القدرات الصينية والتحديات التي كانت تواجهها والأهداف الكبرى والطموحات التي ترمي إليها عقد الثمانينات حينها كانت الصين قد عزمت على السير "التنمية السلمية" فلسفة وسياسة وإستراتيجية ووسيلة "نهوض" إلى منزلة عالمية حليفة بالصين كقوى كبرى بازغة تفتحت أمامها "فرص" بعد أن انهارت الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي واندفعت الولايات المتحدة إلى ترتيب

النظام الدولي لتتسيد عليه، وفسرت هذه المقولة على أنها من فن "الخداع" الصيني في التكتم على نوايا وقدراتها أو أنها "حيلة إستراتيجية"، وإن لهذا الإرشاد جذر في الثقافة الإستراتيجية الصينية، ولكن عندما تفحص المضمون الذي جاءت فيه المقولة فإنها تدلنا على مقاربة عملية.

إن التحول التدريجي في مكنون الإستراتيجية الشاملة الصيني تساوق مع التطورات التنموية وانعكاساتها على السياسة الداخلية الصينية والتغيرات الجذرية في البيئة الإستراتيجية الإقليمية الصينية وتأثير العامل الأمريكي، و"رؤية" القيادة السياسية، وقد أودعت هذه التحولات في "الأوراق البيضاء" الرسمية وما يتبعها من تصريحات سياسية وكتابات أكاديمية والدوريات العلمية والعسكرية والصحافة التي تسلط الضوء على مضامين تلك التحولات والدوافع وراءها وأهدافها وأساليب تطبيقها.

وقد أعطت الإستراتيجية الصينية الشاملة في فترة الرئيس كسياوبنغ الأولوية إلى ضمان التنمية السلمية واستدامتها،(6) وذلك بعدما توجهت الصين إلى الانخراط في تكامل اقتصادي مع مجموعة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، وتحررت عقيدة الأمن الصيني التي سادت في حقبة الرئيس ماو من خطر التهديد في الشمال بعد أن تفكك الاتحاد السوفيتي،(7) وأقدمت روسيا على ملاقاة الصين لتسوية خلافاتها الحدودية مع الصين، وكذلك للرد على اقتراب حلف الناتو والاتحاد الأوروبي من حدودها الغربية من خلال التوسع وانضمام دول أوروبا الشرقية حليفتها السابقة في حلف وارسو ودول الاتحاد السوفيتي السابق.(8) وكان كسياوبنغ شدد على فكرة أن السياسة الأمنية للصين يجب أن تكون لحفاظ على بيئة خارجية سلمية لأجل التنمية"(9) ويحرص كل رئيس خلفه على أن لا يكون "مبدأه" ابتعاداً عن هذا الهدف الاستراتيجي والإتيان إليه من مقاربة أو تحول يتجانس مع التغييرات البيئية الداخلية والإقليمية والدولية، وعلى وجه الخصوص خطوات الصين التحديث لقدراتها العسكرية والتقدم في التنمية الاقتصادية. وأصبح "الأمن" و"التنمية"

القضيتين الرئيسيتين في السياسة الدولية ما بعد الحرب الباردة وليس الحرب والثورة، إذ لم تعد الحرب "حتمية"، بل أن في وسع القوى المسئولة أن تحسن إدارة علاقاتها لتلافيها. وبما أن العالم يسير نحو التعددية القطبية عوضاً عن القطبية الثنائية فقد اقترح كسياوبنغ بناء نظام سياسي واقتصادي عالمي جديد يقوم على المبادئ الخمسة التعايش السلمي، التي لم تخسر أياً من قيمتها منذ أن وضعت الصين والهند مقدماتها في منتصف الخمسينات، وسعا أن يكون للصين سياسة خارجية متنقلة وتعارض إقامة الهيمنة والاستمرار بإتباع سياسة القوة التي اقترنت بفترة سياسة القوة الاستعمارية التوسعية، ورأى أن الخلافات بين الأمم يجب أن تسوى بالطرق السلمية، واعتقد أن "التنمية المشتركة" مقاربة إيجابية للسيطرة وإدارة وتسوية النزاعات.(10)

إن بناء بيئة إقليمية ودولية آمنة هدف استراتيجي عند كسياوبنغ لبلوغ التنمية الاقتصادية التي عزم على أن تحقق فيها الصين في فترة 1981-1990 ضعف الإنتاج الوطني وتحسم مسألة الغذاء والملبس، وأن يبلغ إجمالي الإنتاج الوطني 1 ترليون في نهاية القرن العشرين لتدخل الصين مرحلة الالتحاق بالقوى الصناعية المتقدمة، ولذلك أعطت الإستراتيجية الداخلية الصينية الأهمية إلى تحديث والارتقاء بالزراعة والطاقة والمواصلات والعلوم والتعليم، وأقام كسياوبنغ العلاقة بين العلوم والتقنية وصاغ شعارات "احترام المعرفة واحترام المواهب"، وجلب الانتباه إلى فكرة "الفرصة التاريخية" التي تيسرت للصين داخلياً وإقليمياً ودولياً بمعناها الاستراتيجي مثل العولمة والتغييرات البنيوية في هيكل النظام الدولي السياسي والاقتصادي، وبالتالي ينبغي على الصين أن تخوض التنافس(11).

ولقد عمل كسياوبنغ على خلق بيئة سليمة ومستقرة خارجية وربطها في أمن الصين إلى جانب بناء قدرات ذاتية لحماية التنمية الوطنية. وروج لفكرة "الأمن المتبادل" و"الأمن للجميع"، وأقام الصلة بين أمن الصين وامن الجيران والإقليم والعالم. وفي حين كان التركيز على القوة والقدرات العسكرية لضمان الأمن، أصبح

التوجه نحو إرساء قواعد بناء "القوة الشاملة". ومع ذلك، كان يدرك أن الغرب يعتقد أن الصين تضمر التوسع والحرب، في الوقت الذي كان يشدد "إن الصين قوة لحماية السلام العالمي والاستقرار وأنها ليست قوة للتدمير."(12) وجلب الانتباه إلى "إنه كلما كانت الصين قوية كان السلام العالمي أكثر استقراراً."(13) وأوضح أن الحرب الشعبية التي اتبعتها الصين كإستراتيجية لمواجهة العدوان لا بد أن تتكيف مع التطورات في الأسلحة، لذلك، فإن أفضل إستراتيجية أمن هو "الدفاع الناشط".(14)

ومن زاوية أمن المصالح الوطنية فإن كسياوبنغ يعرضها من حيث الأهمية: السيادة وحيدة التراب الصيني والتنمية الوطنية، والمنزلة في العالم، ويعقد الصلة بين مصلحة "الأمة الصينية" و"مصلحة البلاد" ومع نمو وتوسع المصالح الصينية في الخارج أصبح لزاماً على الصين أن تجد أدلة لتوفيق بين مصالحها القومية ومصالح الدول الأخرى، وذلك بأن يأخذ كل طرف مصالح الآخر في الحسبان. "لكي نتفاهم يجب علينا أن يحترم أحدنا الآخر" كما قال للمبعوث الأمريكي "وأن نأخذه بالحسبان وأنه ليس من المجد أن نأخذ بالحسبان طرفاً واحداً فقط".(15) ورأى أن التنمية في الصين تقضي إلى السلام العالمي وإلى التنمية الاقتصادية العالم" (16) وبذلك فإنها مصلحة مشتركة للصين والعالم. والسيادة عنده ذات "علوية" و"مطلقة"، إذ يقول "إن فكرة السيادة مطلقة"،(17) يرفض التوجه الغربي في تقييدها ويدعو إلى أن من حق المجتمع الدولي أن يتدخل لحماية "سيادة الفرد"، وأن "حقوق الإنسان فوق السيادة". والحفاظ على السيادة من المبادئ الخمسة التي تهتدي فيها الصين في علاقاتها الدولية ومقاربتها إلى الدول النامية التي بدورها قد أصبحت هدفاً للتدخل تحت ذريعة حقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه تتخذها الصين حجة للدفاع عن سياستها الداخلية تجاه الأقليات وترى أن النزاعات والحروب الداخلية "شأن داخلي" يجب عدم التدخل فيه.

واقترن مع فترة رئاسة جيانغ زيمن تحول في المبادئ التي تهتدي فيها الصين في سياستها الداخلية وإستراتيجيتها الخارجية، فعلى الصعيد الداخلي صاغ زيمن

"المُثل الثلاثة" لتنشيط دور الحزب وتحديد مسؤولياته في قيادة نهوض الصين والتقدم في القوى الإنتاجية الاشتراكية والتطور في الثقافة الصينية المتقدمة والمصلحة الأساسية للأغلبية، وهذه تمثل الأركان الاقتصادية الارتقاء في الإنتاج وفي التنمية الثقافية والإجماع السياسي على المصالح الصينية. وفي نفس السياق أضاف الرئيس هو جينتاو عنصراً رابعاً "البعد العلمي للتنمية"، وتقدم الرئيس تشي جينبنغ "بالشموليات" الأربع لبناء مجتمع معاصر مزدهر وتعزيز الإصلاح وحكم القانون والانضباط الحزبي.

وفي مسألة الأمن ودور ومسؤولية الصين واستعدادها لتشغل منزلتها الدولية تطرق زيمن في ابريل 1997، بعد أن أفلحت الصين وروسيا في تصفية خلافاتهما ووقع تقارب في وجهات النظر بشأن البيئة الإستراتيجية الدولية ومستقبل العالم، إلى "مفهوم أمن جديد عالمي قابل للتطبيق". دون أن يحيد عن مبدأ كسياوبنغ "السلام والتنمية". ويتألف المفهوم الجديد من مكونات "الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتنسيق".(18) ويرى الجنرال كسيانغ غوانغ كي "أن الثقة المتبادلة الأساسية لمفهوم الأمن الجديد المنفعة المتبادلة الهدف والمساواة الضمان والتنسيق الطريقة التي يطبق فيها".(19) وبدورهما دعا كل من وزير الخارجية في ديسمبر 1997 إلى "مفهوم جديد للأمن" و هاوتيان وزير الدفاع في فبراير 1998. وعندما صدرت الورقة البيضاء للدفاع في يوليو 1998 تضمنت المفهوم الجديد للأمن. وفي جوهرها تنطوي على شروحات للمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، والربط بين الأمن العسكري والأمن الاقتصادي من حيث الأهمية(20). وفي قمة منظمة شنغهاي أشار الرئيس زيمن إلى أن المنظمة تمثل نموذجاً وتجربة "لعلاقات جديدة بين الدول ولمفهوم جديد للأمن والطراز جديد للتعاون الإقليمي".(21) ويحدد المفهوم الجديد للأمن خمس أنواع للأمن: العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي – التقني(22). وكما جاء في ورقة الدفاع البيضاء 1998 فإن الأمن لا يمكن "أن يؤمن بتعظيم القدرات في الأسلحة أو الأحلاف، إن الأمن يجب

أن يستند إلى الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة". ويتكفل الأمن العسكري في التصدي لتهديدات وحدة التراب الوطني ووحدة الصين باستخدام قوى خارجية للقوة بهدف بلوغ أهداف سياسية إلى جانب تهديدات غير تقليدية كالإرهاب والانفصال والتطرف.(23) ويراد بالأمن السياسي الحفاظ على النظام السياسي وعدم السماح للقوى الخارجية التي تعمل على تغييره. و لا يقتصر هذا الفهم للأمن على مدرك وفهم الصين وحدها بل أنه لبقية الدول الأخرى في المسرح الدولي" فإن جميع الدول كبيرة أو صغيرة غنية أو فقيرة متساوية"، ولا يجوز لقوى الكبرى أن تفرض قيمها أو نظامها أو إيديولوجيتها على الدول الضعيفة. وقد أشار زيمن إلى الأمن الاقتصادي من قبل في 1992 إذا فقد قال "وإذا أخفقنا في تنمية بلدنا بسرعة فسوف يكون من الصعوبة بمكان علينا تعزيز النظام الاشتراكي والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي لفترة طويلة".(24)

ويستدعي المفهوم الجديد للأمن أن تتعاضد الدول كافة في إقامة نظام دولي جديد ذلك أن الأمن لم يعد أمن دولة واحدة من دولة أخرى، بل أن للأمن أبعاداً إقليمية، ودولية لأنه أمن مشترك. وفي 2000 قال الرئيس زيمن أمام منتدى التعاون الصيني - الإفريقي في بكين "إن متطلبات هذا الزمن ونداء الشعوب في العالم كله تستدعي إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي متساوي وعادل. دعونا نعمل معاً بحكمة وشجاعة لبناء قبل هذا النظام ونتقدم إلى غاية السلام والتنمية الإنسانية."(25) ويقوم هذا النظام الدولي الجديد على أسس غير التي تأسست منذ معاهدة ويستفاليا في عام 1648 أو ما تصبو إليه الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار القطبية الثنائية، ويقدم الرئيس زيمن المبادئ الخمسة أرضية فلسفية - فكرية، ويضيف عليها "في النظام الدولي الجديد يجب أن يؤمن حق المساواة في السيادة للدول وحرية عدم التدخل من الخارج في "الشؤون الداخلية"، وأن لا تسلك القوى الكبرى وغيرها سلوك سياسة القوة في إدارة علاقاتها " فكل الدول صغيرة وكبيرة، قوية وضعيفة، غنية وفقيرة، يجب أن تحترم أحداها الأخرى سيادة واستقلال

الأخرى. إن هذا له أهمية أساسية للسلام في العالم".(26) وأن لا تغصب القوى الكبرى "حق اختيار طريقها التنموي وأنموذجها في ضوء أوضاعها الداخلية، ويجب أن لا يسمح لأي بلد أن يفرض نموذجه الاجتماعي والإيديولوجي على الآخرين، وأن لا يسمح لها بأن تتعرض بملاحظات غير مسئولة بشأن الشؤون الداخلية للدول الأخرى".(27) وتخشى الصين من أن تفضي عمليات حفظ السلام في عالم توسعت فيه الخلافات والنزاعات الداخلية والبيئية إلى أن تغتنم الولايات المتحدة والغرب الفرص للتدخل وخلق مناطق نفوذ وبالتالي تهديد أمن واستقرار البيئة الخارجية التي تعول عليها الصين في تنميتها الاقتصادية واستدامتها، لذا،تشدد الصين أن أي عمليات لحفظ السلام لا بد أن تحظى بموافقة الدول المعنية، وأن تلتزم الدول المنفذة بالحياد وعدم استخدام القوة المفرطة، وبتخويل من الأمم المتحدة بهدف حفظ السلام وليس لأهداف أخرى.(28) وفي مثل هذا النظام الدولي الجديد سوف تكون العلاقات الدولية ديمقراطية.

وفي اكتوبر 2003 وخلال زيارة الرئيس جينتاو إلى عدد من دول جنوب شرق آسيا تطرق إلى مفهوم "النهوض السلمي" للصين وجدد معناه ليعني أن الصين ينبغي أن تسعى وراء بيئة عالمية يسود فيها السلام بغية تنمية اقتصادها كما أنها تسعى لحماية السلام العالمي من خلال التنمية، وكان يرمي إلى التوكيد بأن ظاهرة نهوض الصين كقوة اقتصادية عالمية ليست بهدف استبدال القوى المهيمنة أو المواجهات السياسية، وشدد أن الصين لا تهدد أحداً بنهوضها أو تقدم نفسها نموذجاً للدول الأخرى(29)، وأن التنمية السلمية والنهوض السلمي لن يكون على غرار ما ألفته السياسة الدولية من قبل عبر التوسع والاستئثار بمنافع التنمية، بل إن الصين تريد عالماً يسوده السلام والاستقرار لكي تصل إلى رأسمال والموارد والتقنية. وأن مشاركة الصين في العولمة هي بلوغ الكسب المشترك وتجسيد دور الصين كقوة مسئولة.

وقد فسرت فكرة جينتاو بأن طموحات وأن ليس للصين من قدرات على تطبيقها إذ تواجهها اليابان وتايوان وأنها ضرب من "الدعاية" لتجميل صورة نهوض الصين السريع في مدرك الآخرين الذين رأوا في نهوضها "تهديداً صينياً"، وأن المفهوم الجديد للأمن دالة على أن الصين قد تحررت من عقلية "الضحية" التي لازمت تفكيرها السياسي – الاستراتيجي في علاقاتها مع القوى الأوروبية الكبرى واليابان، وأنها توكيد على أن الصين واثقة بقدراتها وفي الحفاظ على أمنها وتحملها مسؤولية قوة عالمية ذات دور قيادي.(30) وفي سبتمبر 2005 ناشد جينتاو دول العالم في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لإقامة "عالم متجانس" والذي تكون فيه التعددية في النظام الدولي آلية لبلوغ الأمن المشترك، والتعاون ذو المنافع المتبادلة لبلوغ رخاء مشترك، وأن يصبح العالم شاملاً لجميع الثقافات والحضارات وأن تنفذ إصلاحات على ميثاق الأمم المتحدة ونشاطاتها للحفاظ على سلطتها وتحسين أداءها ولتواجه التهديدات الجديدة.(31)

وقد أدخل جينتاو تحولاً على مفهوم "النهوض السلمي" لأبعاد عن مضامينه السلبية ومدرك "التهديد الصيني" واختار مفهوم "التنمية السلمية"، على أساس أن الفترة ما بعد الحرب الباردة تتسم بالتنمية والسلم كهدفين أساسيين ينبغي للدول أن تسعى إليهما(32)، وشدد على أن السياسة والإستراتيجية الصينية ستبقى تهتدي بهذين المنارين التنمية والسلام، وبهذا يكون جينتاو قد أعدل عن السير في درب مبادئ كسياوبنغ ورجح عنده أن تصبح الصين مقاومة وإيجابية وناشطة في الأقاليم والمسرح الدولي.(33)

وقد توسع وتعمق الجدل في الأوساط الأكاديمية والمؤسسة الرسمية في مطلع فترة الرئيس جينتاو بشأن التهديدات غير التقليدية للأمن الصيني الاقتصادي ووحدة التراب والسيادة، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 1997-1998 والتي كانت لها تداعيات سلبية اقتصادية ومالية على التنمية السلمية والتي تمثل المصلحة الوطنية الجوهرية. وأخذ القلق الصيني على الأمن الداخلي يتصاعد نتيجة

انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على التماسك للوحدة الوطنية بسبب انتقال الإرهاب والانفصال والعنف إلى إقليمي كسنجيان والتبت. وفي نوفمبر 2002 وقعت الصين على اتفاقية للتعاون في مجال قضايا الأمن غير التقليدي مع دول جنوب آسيا في إطار منتدى التعاون الصيني - الآسيان.(34) ويقدم الباحث ليو شيووي قائمة بسبعة عشر تهديد غير تقليدي للأمن الصيني(35)، وهناك من يوزعها في إطار المفهوم الجديد للأمن إلى تهديدات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثمة خلاف بين الدارسين الصين بشأن أولوية بعض التهديدات غير التقليدية على غيرها. فمنهم يدعو إلى أن لا تتغلب الاعتبارات للتهديدات غير التقليدية على أولوية الأمن من زاوية تايوان، كما أن آخرين لا ينظرون إلى تهديدات الانفصال والإرهاب والعنف على درجة من الخطورة لتندفع الصين في تعاون مع الولايات المتحدة وتتورط في عمليات عسكرية خارجية فتفضي إلى تتوتر علاقاتها مع العالم الإسلامي. وفي الجملة، إن المفاهيم الصينية في حقل الأمن تستعير من المفاهيم الغربية وما تزال لم تأت الدراسات الصينية بمقاربات ومفاهيم ذات جذر صيني صرف. ومع ذلك، فإن الإشارة إلى التهديدات غير التقليدية تتكاثر في الدراسات الأكاديمية والمؤسسات مثل الخارجية والدفاع والأمن والتجارة، وإن التوجه نحو جعل التهديدات غير التقليدية للأمن جزء مكملاً وليس بديلاً للتقليدية.(36)

لقد صدرت الورقة الصينية تجاه الدول العربية بعد ثلاث سنوات من تولي تشي جينبنغ الرئاسة واستطاع خلال هذه الفترة أن يعزز موقفه داخل الحزب والمؤسسة العسكرية والأجهزة البيروقراطية الأساسية المساهمة في صوغ الإستراتيجية والسياسة الصينية الخارجية والاقتصادية والأمنية. وقد وصفت قيادته "برئاسة الرجل القوي". وبالمقارنة مع الرئيسين السابقين "فإنه يبدو أكثر هيمنة في السياسة الخارجية الصينية" كما أنه يختلف عنهما في "أن لديه دوافع داخلية تجعله يتكلم بصلابة ومن موقف توكيدي في قضايا السيادة، ومع ذلك فإنه لن يأخذ القضايا الخارجية إلى مستوى النزاع، إنه صاحب أسلوب سياسة المخاطر العليا أكثر

من سابقيه"(37) وفي حين لم ينعم الرئيسان السابقان من منافع جهاز رسمي "لجنة الأمن القومي" التي أنشأت في السنة الأولى من رئاسة تشي وأصبحت ذات دور في صوغ الإستراتيجية الصينية. ويتضح من الوثائق الصينية الإستراتيجية أن ملاحظات تشي تبرز بصورة أكثر وضوحاً وتحديداً، وأن التحليلات الأكاديمية تعتمدها في جدلها وحججها.

في 15 ابريل 2014 ترأس أول جلسة للجنة الأمن القومي، ودعا إلى تبني "مفهوم أمن قومي كلي" ليضع مسافة بين رؤية سنوات التسعينات "ومفهوم جديد للأمن" و"مفهوم الأمن الشامل" في العقد الأول من الألفية الثالثة. ويستجيب هذا المفهوم للبيئة الإستراتيجية الداخلية والخارجية والتي وصفت بأنها "فترة الفرص الإستراتيجية" فقد أشار أمام اللجنة للأمن القومي أن الصين "تواجه الضغوط الدولية وتحتاج البلاد حماية سيادتها وأمنها ومصالحها التنموية، أما داخلياً فينبغي تأمين الأمن السياسي والاستقرار الاجتماعي".(38) ومع أن العلاقة بين الأمن والتنمية قد تطرقت إليها الوثائق الصينية ذات الصلة، إلا أن تشي أعطى للعلاقة أبعاداً إضافية ترتب عليها سياسات داخلية وإقليمية ودولية "التنمية تعتمد على الأمن" مثلما أن "الأمن يتطلب التنمية". ولا يراد بالاستقرار الاجتماعي العامل الوحيد، وإنما "أمن الدولة والاستقرار الاجتماعي شرط سابق للإصلاح والتنمية وفي هذا دلالة على العلاقة الوثيقة بين الإصلاح في السياسة الداخلية سياسياً وإدامة التنمية اقتصادياً، إنهما متلازمان. وترتبط التنمية الاقتصادية واستدامتها بالأوضاع في البيئة الإستراتيجية الإقليمية والدولية، وبالتالي، فإن الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي شرط للتنمية الاقتصادية الصينية. وقد قدم الرئيس تشي رؤيته في الأمرين.

في 21 مايو 2014 عقد مؤتمر قمة للعلاقات البيئية وإجراءات بناء الثقة في آسيا في شنغهاي، وجاء في خطاب تشي مفهوم الأمن الآسيوي الجديد" كصيغة لبلوغ الأمن والاستقرار إقليمياً. ويعتبر الفضاء الآسيوي - الهادي أولوية في الإستراتيجية الصينية لأن فيه دول الجوار القريب والمحيط. وإن هذا الإقليم كان

البوابة للانفتاح الصيني في مطلع الثمانينات وقد اندمجت السياسـة الصـينية وحققـت مستويات عالية من التكامـل الاقتصـادي والاعتماديـة المتبادلـة التـي تكفـل للصـين أن النزاعات لا ينبغي لها أن تقود إلى عمليات عسكرية أو حرة وإنما يتم تسويتها بـالطرق السلمية. وإن هذا الإقليم يختزن قضايا متنازع عليها في بحـر الصـين الجنـوبي ومطالـب إقليمية ثنائية قد تربك الأمن والاستقرار وتلحق الضرر في التنميـة الصـينية والإقليميـة. وليس الصين وحدها القوة المركزية في هذا الفضاء بل هنـاك اليابـان الخصـم والمنـافس على الدور والذي تقوم الولايات المتحدة بـدور الظهـير لـه مـن جهـة، وتعـزز وجودهـا العسكري ونفوذها السياسي والاقتصادي في إطار سياسة تطويق الصـين أو "التمحـور في الشرق".

وينطوي مفهوم الأمن الأسـيوي الجديـد عـلى مقومـات ذات خصوصـية بالبيئـة الإستراتيجية في آسيا من جهة، وكذلك، ما يمكن أن يطبق منها في علاقات الصـين في أقـاليم أو من أقاليم مثل الوطن العربي، وقد استند المفهوم إلى ما قد تم بلوغه في هندسـة الأمـن والتنمية في إطار منظمة شنغهاي للتعاون في وسط آسـيا. ويأخـذ المفهـوم للأمـن الجديـد الأسيوي بالحسبان واقع القضايا وخلفياتها في آسيا حيث أن هناك اختلافات قومية ودينية وثقافية ونزاعات قائمة وأخرى مجمدة، ولهذا فإن المفهوم ليس مثاليـاً وأخلاقيـاً صرفـاً بـل يقوم على نظرة الواقعية. وإن الأمن ليس له راع واحد أو قطـب واحـد سـواء أكـان قـادراً ولديه مصالح لتجعله يزر أعباء ذلك الأمن أو أن له حلفاء ووكـلاء، فـذلك الأمـر يعـود إلى فترة الحرب الباردة ومنهج ومقاربة إدارة العلاقات الإقليمية والدولية. الأمـن في آسـيا، كـما في العالم، متعدد الأطراف، وأن المقاربة إلى الأمن شاملة، ذلـك أن الأمـن متسـاوي للجميـع وأنه ليس ضد طرف واحد من طرف آخر ويستدعي الأمن المشترك أن يكـون لكـل طـرف حق المشاركة فيه ذلك لأنه مسؤولية مشتركة. وإن الأمن نسبي وليس مطلقـاً، ومـن هنـا، ينبغي أن لا يسعى طرف إلى تـأمين أمـن مطلـق لنفسـه الأمـر الـذي يحثـه عـلى سياسـة التسلح وإقامة الأحلاف مما يـؤول إلى اسـتقطاب إقليمـي، وإنـه سـوف يكـون أمنـاً عـلى

حساب الآخرين، وأي حلف هـو ضـد طـرف ثالـث ولـيس في ذلـك منـافع للجميـع ولا يساهم في خلق أمن إقليمي مشترك. ويستند الأمن بمفهومه الجديد إلى عناصر سياسـية التعايش السلمي والمبادئ الخمسة مثل احـترام قواعـد السـلوك الـدولي وميثـاق الأمـم المتحدة وأن تحترم سيادة كل دولة وعدم التدخل في شؤونها الداخليـة والمحافظـة عـلى استقلالها ووحدة ترابها الوطني. والأمن المشترك في آسـيا لا يـراد لـه أن يجيـز للآخـرين فرض منهاج سياسي أيديولوجي أو اجتماعي أو تنمـوي عـلى أي مـن دول نظـام الأمـن، وإنما تتبع كل دولة نظامها وطرازها في التنمية. إن الأسيويين هم أهـل المسـؤولية لحـل مشاكلهم في البيت الأسيوي والمقاربة الصائبة لحل المشاكل التركيز على التنمية والأمن.

ولقد جاء الرئيس تشي على هذا المفهوم الجديد في مناسبات عديـدة، ويصـفها أحياناً بإستراتيجية مشتركة وشاملة وتعاونية ومستديمة في آسيا، وتستقي مـن أطروحتـه في الأمن القومي الكلي كثيراً من عناصرها. وكـان قـد أوضـح بـأن الأمـن لا يقـتصر عـلى البعد العسكري وإنمـا يغطـي في مجـالات أخـرى، سياسـية – وحـدة الـتراب القـومي – الاقتصاد – عسكرية مالية الثقافة – المجتمع – العلوم والتقنية – المعلومات – البيئـة – الموارد الطبيعية.(39) وقد حمل تشي الأمن من خلال هذه المقاربة إلى أوسع مـما جـاء عليه من سبقه مـن الرؤسـاء، والأكـثر مـن هـذا إنـه أعطـى الأهميـة المتزايـدة لحمايـة المصالح القومية المتوسعة والمنتشرة حول العالم، خاصة في الدول النامية، وفي هـذا نقلـة أساسية في مفهوم الأمن، لأن حماية تلك المصالح وإن كانت ممكنة بالطرق السـلمية إلا أن ذلك لا يستبعد أن تذهب الصـين إلى خيـارات إرغـام وإن كانـت أقـل مـن مسـتوى التورط في عملية عسكرية أو حرب(40). ويرجع بعض هذا الموقف إلى الثقة في الـنفس بعدما بلغت الصين مستوى القوة الثانية في العالم وتتقـدم في نهضـتها العلميـة – التقنيـة "وفي حين أننا سوف نستمر في السياسة الخارجية المستقلة من أجل السلام"، كما قال أمـام مؤتمر مركزي بشأن العمل في الشؤون الخارجية في 29 نوفمبر 2014، "فإننـا نسـتمد دائمـاً

قوتنا في السعي في تنمية البلاد والأمة وهذا طريقنا ولا انعطاف عنه".(41) وإن خلق بيئة إقليمية ودولية مستقرة ونافعة شرط ضروري "لتمكين الصين من النهوض"، ومع ذلك، فلن تعمد الصين إلى التدخل أو القوة لفرض هذه البيئة وإنما "بعلاقات تنموية شاملة مع الدول في المحيط الصينية وتعزيز علاقات جوار جيدة وتعميق تعاون متبادل ونافع."(42) وترمي الإستراتيجية الأمنية الصينية إلى بناء "إجماع" وتأسيس حوارات وتنسيق من أجل تعزيز طراز "حاكمية" أمن له خصائص أسيوية، والغرض من ذلك، ليس لضمان الأمن الآسيوي وحسب، بل أن تطمئن الصين إلى بيئة إقليمية تعين على إدامة التنمية الاقتصادية الصينية وكذلك لاستبدال الطراز الأمريكي الممثل في "الإعادة الأسيوية - الهادي" بقيادة الولايات المتحدة وتمنيت تحالفاتها العسكرية، وهو الطراز الذي يضحي بأمن الأغلبية لحساب أمن الأقلية وبدوره يؤجج النزاعات والمواجهات إن الطراز الصيني يدعو إلى الشمولية وليس الاستثنائية والانفتاح ويرحب بكل جهد غير أسيوي لتعزيز الأمن الأسيوي، ويندرج هذا الطراز تحت نداء الرئيس تشي "الحلم الصيني" والذي لن تحتكره الصين لنفسها بل سوف تسعى "لاندماج الحلم الصيني بالحلم الأسيوي لخلق مستقبل زاهر لآسيا. (43)

الأمن على المستوى الدولي

إن نظرة كل إدارة جديدة صينية إلى البيئة الدولية متأثرة بالخلفية التاريخية للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجدل الأكاديمي في الساحة الداخلية من جهة، والتطورات في السياسة الإقليمية والدولية، من جهة أخرى. وحين بدأت إدارة الرئيس تشي في نهاية 2012 كانت الصين قد حققت نمواً فاق أي اقتصاد للقوى الكبرى المتقدمة وانخرطت في الاقتصاد العالمي لتصبح ثاني اقتصاد يعتمد عليه في النمو الاقتصادي العالمي من حيث الاستقرار وإدامة التنمية

وانخرطت في شراكات إستراتيجية اقتصادية ترتب عليها اعتمادية متبادلة، ومع ذلك، أصبحت الصين تواجه تحدياً لم تألفه من قبل، إذ كان الأمن عندها يحمل على محمل أيديولوجي عسكري متمثل في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ألا وهو ضمان استدامة التنمية الاقتصادية مفتاح النهوض الصيني والاستقرار الاجتماعي وبقاء الحزب الشيوعي في السلطة. وبعد الحرب الباردة واجهت الصين الهيمنة الأمريكية وسيطرتها على الأمم المتحدة وسعيها لإعادة هيكلة العلاقات الإقليمية لتعزيز هيمنتها العالمية. وقد تجسدت هذه الإستراتيجية للهيمنة في التصدي "لنهوض الصين" فاعتبرتها أيديولوجياً تحدياً من وجه آخر للمواجهة مع الاتحاد السوفيتي إذ روجت الصين إلى "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية" وأشاعت آلة الإعلام الأمريكية الغربية فكرة "التهديد الصيني"، ثم نفذت إدارة اوباما إستراتيجية "الإعادة في آسيا - المحيط الهادي" لتضيق الخناق الأمني - العسكري على نهوض الصين. وفي بيئة الدول النامية تولدت مواقف عداء للسياسة الأمريكية، فقد برزت قوى صاعدة مثل روسيا والبرازيل والهند وجنوب إفريقيا والمكسيك واندونيسيا تدعو إلى نمط جديد من العلاقات الدولية كذلك الذي حملت الصين رأيته قبل سواها بعد انهيار الحرب الباردة، وبذلك تيسرت للصين بيئة إقليمية ودولية لتعزيز "نهوضها السلمي" وصعودها في منزلة القوة الكبرى المسئولة والملتزمة بقواعد العلاقات الدولية والحامية للأمن. وتقدمت إدارة كل من الرئيس زيمن وجينتاو وبأفكار جديدة حول النظام الدولي وخصائصه الجديدة، لكن الرئيسين لم يتسما بالحزم والجرأة والصلابة في تسويق الموقف الصيني من الواقع الدولي بذات المستوى والاندفاع والتوكيد الذي يتحلى فيه الرئيس جينبنغ. لقد كانت المرحلتان السابقتان لإدارته فترة تذمر وشكوى مصحوبة بحركة سياسية حذرة وحرصت على التقيد بتوجيهات الرئيس كسياوبنغ رب الانفتاح الصيني والذي أوصى بعدم الإقدام على الخطوات الأمامية والتربص للفرص والصبر والجلد حتى تحين الفرصة الإستراتيجية التاريخية تلك التي كشفت عن نفسها لناظر الرئيس تشي فأصبح مؤكداً على أن العصر هو "عصر

الفرصة التاريخية" وتقتضي الحكمة الخروج عن خط الرئيس كسياوبنغ خروجاً علنياً وصريحاً بمقدمات فكرية إبداعية ومغرية ولها قبول ترافقها سياسات عملية تعزز القول بالفعل التنفيذي في السياسة الثنائية والإقليمية والدولية للصين وتعطي شرعية لتقدم الصين إلى دور قيادي في النظام الدولي وكذلك للرد على الزعم الأمريكي، كما قال الرئيس أوباما، بأن الصين تدير علاقاتها الدولية سعياً وراء مصالح قومية مباشرة بإستراتيجية "الراكب المجاني" في تحمل أعباء مسئولية وكلفة وأضرار إدارة النظام الدولي.

لقد أوضع الرئيس تشي نظرته إلى النظام الدولي والبيئة الإستراتيجية في شعار"الحلم الصيني" وهو الحلم الذي راود القوميين الصينيين في القرن التاسع عشر لبعث الأمة الصينية قوية ومزدهرة كرد فعل لمرحلة الاحتلال والإذلال على أيادي القوى الكبرى الأوروبية واليابان، ولكن بيئة الرئيس تشي الداخلية والإقليمية والدولية تختلف اختلافا ايجابيا عن تلك الحقبة من تاريخ العلاقات الصينية مع القوى الكبرى وملائمة لنهوض الصين وقيادتها في السياسة الدولية لبلوغ الحلم. إن الصين عضو في الأمن للأمم المتحدة ولها حق النقض، وتتشارك في عمليات حفظ السلام أكثر من سواها من القوى الكبرى، وتدعو إلى الحلول السلمية للنزاعات في إطار المؤسسات الدولية، وتساهم في البنك الدولي كثالث أكبر المساهمين وتقدم المساعدات والفروض ولديها من الرصيد الأجنبي توجهه إلى الاستثمار في اقتصاد الدول النامية، والصين ثاني أكبر مساهم في التجارة العالمية، وتعقد الشراكات لاقتصادية الإستراتيجية الثنائية والمتعددة الأطراف على أساس مبدأ" الكسب المشترك".

إن الفرصة الإستراتيجية التاريخية لا تعني أن الصين تقف عند الخط الجانبي في انتظار الفرص كي تغتنمها من خلال "حيلة" التستر على النوايا والقدرات، بل العكس من ذلك، إن قدرات الصين لم تعد خافية على أحد في مجال الاقتصاد والعلم والتقنية والعسكرية، ثانياً إن الوثائق الرسمية في الإستراتيجية الأمنية

والعسكرية والخارجية تؤشر إلى الأهداف والوسائل.(44) ومن هنا فإن إدارة الرئيس تشي تكافح لإعادة البيئة الإستراتيجية الدولية بما يتواءم مع المصالح الجوهرية للصين وليس القفز إلى الأحداث "راكباً مجانياً"، وإنما مبادراً ومساهماً ومشاركاً، من منطلق نظرة جديدة للأمن العالمي والإقليمي. لقد تلكأت الصين في سلوكها في مجلس الأمن بشأن الحرب على العراق، لكنها بعد تجربة ليبيا أعدلت عن الدور الخافت، وتحركت في أزمة سوريا واتخذت مواقف كما تراها من تتساوق مع مصالحه، ولم تترك الغرب والولايات المتحدة يحددون نتائج السياسة الإقليمية في العراق وليبيا. وتريد الصين من ذلك توكيد دورها في إعادة قواعد وهيكل العلاقات الدولية، بالعودة إلى القانون الدولي ونظام الأقطاب.(45)

إن مفهوم الأمن الدولي الجديد الصيني يتمحور حول فكرة أساسية " المصالح الجوهرية" الصينية ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية الصينية ونهوضها السلمي لتعتلي منزلة القوة الكبرى - العظمى في هرم النظام الدولي لتوزيع القوة، وكذلك وحدة التراب الوطني والسيادة ذات الصلة بتايوان وكسنجيان ومطالب الصين في بحر الصين الجنوبي(46). ويربط الرئيس تشي بين وجهي الأمن الداخلي والخارجي في مفهوم "الأمن القومي المتكامل"، وأنه يرى أن الفرص والتحديات تبرز في الساحة الدولية وتقود إلى تغيير أساسي في النظام الدولي، وأن التوازن يبين القوى يميل لصالح السلام والتنمية، "وأن الصين في هذه المرحلة من التحول في البيئة الدولية تتحرك صوب موقع المركز في المسرح الدولي، هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى، أنها تقترب من بلوغ الهدف الاستراتيجي في "أحياء الأمة الصينية"،(47) وفي الوقت نفسه تواجه تحديات أساسية "خطر أنها قد تُغزى وأن تُهدم وأن تُقسم، وخطر عرقلة إصلاحاتها والتنمية والاستقرار، وخطر اعتراض سبيل الاشتراكية ذات الخصائص الصينية"(48) وقد أفصح عن موقف الصين في المسألة الأخيرة حين أشار إلى "إن الصين تلتزم بصورة مطلقة بطريق التنمية السلمية... ولكن لن تخلى قط عن حقوقها ومصالحها الشرعية، وتضحي بمصالحها القومية الجوهرية ... والآن

حيث الصين قوية فلا يوجد ثمة سبب الذي يجعلنا نستسلم الضغوط الخارجية هذه...ويجب حماية المصالح الرئيسية والجوهرية للصين." (49)

المستوى الدولي

وقد تحرك الرئيس تشي في السياسة الدولية على مستوى العلاقات الثنائية للولايات المتحدة والصين كونهما في حيث نظرته إلى البيئة الدولية الراهنة كونهما القوتين الأساسيين في النظام الدولي للحفاظ على الأمن والاستقرار، وكذلك نظرته إلى علاقات الصين مع القوى الرئيسية الأخرى. وفي يونيو 2013 اقترح الرئيس أوباما أن يطور البلدان علاقة جديدة بين القوى الرئيسية بعدم النزاع وعدم المواجهة والاحترام المتبادل والتعاون ذو النفع المشترك(50،) وأن يصبح هذا الطراز من العلاقات سلوكاً لبقية الدول. وقد جمعت أفكار الرئيس تشي في كتاب في يونيو 2014 بعد عامين من توليد الرئاسة، وأعزي ذلك الجهد إلى توضيح "المصلحة الدولية المتزايدة" للصين، من جهة، ومن جهة أخرى "لتعزيز فهم العالم لفلسفة الحكومة الصينية وسياساتها الداخلية والخارجية،"(51) في مجالات رئيسية: التنمية السلمية وطراز جديد للعلاقات بين القوى الكبرى ودبلوماسية الجوار التعاون بالدول النامية والعلاقات المتعددة الأطراف.

إن ما يقدمه الرئيس تشي ليس انقطاعاً عما جاء عليه من قبله رؤساء منذ انطلاق خطوة الإصلاح في نهاية السبعينات، ومع ذلك ثمة اجتهادات وأولويات في بعض الجوانب ذات الصلة بالإستراتيجية وسياسة الصين في السياسة الدولية مع القوى الرئيسية ودول الجوار والدول النامية. ففي المقام الأول، إن الاستقرار في البيئة الخارجية لعلاقات الودية مع الصين تساهم في التنمية الاقتصادية للصين واستدامتها وتساعد على ان تؤسس الصين علاقاتها على شراكات تعاون ثنائية متعددة الأطراف، وقد أعطت الأولوية إلى دول الجوار في نطاق منظمة شنغهاي

للتعاون وجنوب شرق آسيا. ويستند التعاون إلى تحقيق تعاون فيه كسب مشترك. وتعارض الصين سياسة الحرب الباردة وسياسة القوة التي اقترنت معها وكانت سياسة تسعى إلى بسط الهيمنة والتوسع في النفوذ عسكريا وسياسياً واقتصادياً وتقيم علاقات عداء وخصومة ما بين الدول وتخوض تنافسا وصراعات هدفها بلوغ كسب استثنائي على حساب الآخرين. وتشكو القيادات الصينية من هيكل العلاقات الدولية الذي يغيب عنه الأمن، ولذلك، يرى الرئيس تشي أن البديل هو الأمن الشامل والمشترك والتعاوني في الأقاليم وفي العالم. وفي الوقت الذي ما تزال القوى تمثل تهديداً للقوى الأخرى وتتسلح وتتسابق في التسلح، فإن القوة العسكرية الصينية ليست مسخرة لإستراتيجية هجومية وعدوانية، وإنما هي تؤمن بالدفاع، وينصرف الدفاع إلى قضايا محددة تختلف عن تلك التي لغيرها من القوى، فالقوة العسكرية الصينية تدافع عن السيادة وحرمة وحدة التراب القومي وأمن المجتمع والمصالح ذات الصلة بالتنمية. ومما لا ريب فيه أن العلاقات بين الدول مشحونة بالنزاعات والخلافات وأن أفضل طريق لتسويتها ليست القوة عسكرية وإنما بالطرق السلمية، مع التوكيد على احترام حقوق أساسية لكل دولة احترام سيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام حق الشعوب في اختيار نظامها السياسي وطريقها في التنمية، وليس هناك حق لقوة خارجية أن تملي على الدول الأخرى منهاجها وإيديولوجيتها، وإن التنمية ليست حكراً لدولة أو نظام، وإنما يستدعي الأمر التعاون الدولي في نشرها وإدامتها عالمياً، ولذلك لا مفر من إصلاح النظام الدولي سياسياً واقتصادي على أسس المساواة والعدالة الديمقراطية واقتصاد عالمي مفتوح.

ومع ذلك. أعطى الرئيس تشي أهمية لبعض هذه المقدمات المشتركة والمستمرة في الإستراتيجية والسياسة الصينية فرفع شعار "حلم الصين"، لجعل دخل الفرد الواحد الضعف في 2020، وهي الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني، وجعل الصين بلداً عصرياً واشتراكياً ومزدهراً وقوياً وديمقراطياً ومتقدم

ثقافياً ومتجانساً، في 2049، وهي الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية(52) وينادي بإرساء طراز جديد للعلاقات بين القوى الرئيسية، وتعدد الطرق إلى التنمية ورفض أي نموذج أحادي حتى وإن كان النموذج الصيني الذي برهن صحته وصلاحه في تحقيق تقدم في حين أن اقتصاد الغرب ما يزال يعاني من ركوده وأزماته . وينفرد تشي عن سابقيه من الرؤساء بأنه شديد الوثوق بقدرات الصين وحقها في أن يكون لها مواقف واضحة ومتشددة في بعض القضايا، وعلى وجه الخصوص "المصالح الجوهرية"، وكذلك، يقدم على تقديم المبادرات "إننا نحتاج إلى إبداع مفهوم للأمن، كما قال في خطاب له أمام مؤتمر قمة أسيوية في 2014،" وإقامة هيكل تعاون أمن إقليمي جديد ونبني معاً طريقاً للأمن في آسيا يتقاسم فيه الجميع الكسب المشترك"،(53) كما أنه لا يتردد في الإشارة أو التلميح إلى ما تفكر فيه الصين من دور في السياسة الإقليمية والدولية "وفي آخر المطاف، فإن الأمر يعود إلى شعوب آسيا لإدارة شؤون آسيا وحل مشاكل آسيا والحفاظ على أمن آسيا."(54) ومن الواضح من هذا القول أن ليس للولايات المتحدة من مكان بين الأسيويين، ومع أن اليابان قوة كبيرة أسيوية، أنها ليست على نفس القدم من القوة والإرادة مع الصين للتقدم خطوة إلى الأمام لدور قيادي. ولكي يطمئن الأسيويين، قبل غيرهم، المجتمع الدولي من عواقب "النهوض السلمي" للصين، يشدد تشي على "إن الصين قد اتبعت سياسة دفاعية دائماً أي دفاعية في طبيعتها. أما الإستراتيجية العسكرية فتمثل الدفاع الإيجابي. إننا نعزز دفاعنا وبنائنا العسكري، ولسنا بذلك نسعى إلى مغامرة عسكرية."(55) إن الصين تريد أن تستديم تنميتها في بيئة سلام لذلك يقول الرئيس تشي إن الصين تسعى إلى تحويل آسيا إلى "بحر سلام وصداقة وتعاون." (56) ومن جانبه يأتي وانغ يي، وزير الخارجية على فكرة "إن الأمن الأسيوي يجب أن يحافظ عليه من قبل جميع الدول". (57) إن الرئيس تشي قد وجد نفسه يتعايش "الفرص الإستراتيجية التاريخية" التي بدأت للمدرك الصيني بعد الحرب الباردة، ولذلك يشدد على "حسن استخدام الفترة المهمة من الفرص الإستراتيجية لأجل تنمية بلادنا." (58)

لماذا التحول في الإستراتيجية الصينية؟

لم يكن التحول عن إرشادات الرئيس كسياوبنغ في الثمانينات انعطافا صارخاً وشرخاً عميقاً في المقدمات الرئيسية للإستراتيجية والسياسة الصينية، بل خطى كل رئيس من بعده في اتجاه كان في حسبانه أن الواقع في البيئة الإقليمية والدولية يتواءم مع خطواته إيجابياً. ففي المقام الأول أن تداعيات ما بعد الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي والتغييرات في البيئة القريبة من الصين في وسط آسيا وجنوب شرق آسيا تكشفت عن تحديات وفرص لم تكن تواجهها أو متاحة للصين من قبل وعلى وجه الخصوص وهي تسير في تحقيق تنمية اقتصادية ذات معدل نمو عال أبهر الغرب والدول النامية، كما أنها انخرطت بهدوء في الاقتصاد العالمي، ومع ذلك كانت بكين حذرة في سلوكها في السياسة الإقليمية والدولية خشية ردود فعل سلبية تعيق خطى تنميتها. وكانت بكين تدرك أن السياسة الإقليمية والدولية للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة تهتدي بمقدمات وعقلية الحرب الباردة التي كانت ترى النصر ممكناً في النهاية في المواجهة الإيديولوجية والمصلحية بين للولايات المتحدة - الغرب والاتحاد السوفيتي ومعسكره. وقد أسرعت واشنطن في إدارة بوش الابن إلى بسط الهيمنة أو القيادة من طرف واحد. وللرد على حجج وتبريرات السلوك الأمريكي - الغربي تقدمت الصين بمفاهيم للأمن وآليات لإدارة العلاقات الدولية رأتها بديلة تحظى بالرضا من قوى كبرى صاعدة ودول العالم النامي "ليس في وسع المرء أن يعيش في القرن الحادي والعشرين بالتفكير البالي من عصر الحرب الباردة واللعبة الصفرية. إننا نرى من الضروري الدعوة" (59) إلى مفاهيم والآليات جديدة لتدبير العلاقات بين الدول، وخشت بكين من أن عقلية الحرب الباردة عند الغرب كانت سوف تفضي إلى استبدال الاتحاد السوفيتي بالصين كخصم وند ومنافس على الكسب في اللعبة الصفرية، وكان بين أيادي الدبلوماسية والإعلام الأمريكي - الغربي بضاعة لبيعها للآسيويين والدول النامية وكذلك المترددين من حلفاء الولايات المتحدة بأن الصين تمثل تهديداً جديداً

يستبدل السوفييت في مرحلة جديدة من العلاقات الدولية. لذلك حاولت الصين تقـديم مفاهيم للأمن والتعاون جديدة غير تلك التـي يـذيعها الغـرب والولايـات المتحـدة مـن منطلقات الحرب الباردة ونزاعات تقوم على إستراتيجية كاسـب - خـاسر.(60) وتـدرك الصين أن المفاهيم الصينية الجديدة ستواجه بتحديات من الغرب - أمريكا "إن مفاهيم الأمن الأمريكية والصينية سوف تستمر في التضاد"، وتروج بكين أن مفاهيمها هي "التي ستؤول إلى خير الشعوب في آسيا وأكثر منـافع للتنميـة الإقليميـة، وأكـثر ملائمـة للرخـاء المشترك (61) .

وتنتقد الصين الدول التـي مـا زالـت متمسـكة بمعـايير عقليـة الحـرب البـاردة والدول الأخرى الحليفة للولايات المتحدة. وهـذا التحـول في الخطـاب لمواجهـة خطـاب الهيمنة والحق إلى القيادة من طرف واحد في عالم كان في بداية مـا بعـد الحـرب الـذي كانت تقدمه الولايات المتحدة والغرب على أنه عالم أحادي القطب، وكذلك يـؤشر أيضـاً إلى علامات عدم اطمئنان الصين إلى عملية صيرورة النظام الدولي بعدما تبين أن القطبية الاتحادية لا حظوظ عملية لها لتستقر وليعترف فيها بديلاً للقطبية الثانية. فمن الناحية الأولى، أن الولايات المتحدة ظلت تمـارس سـلوك القـوة المهيمنـة، إذ عـززت نفوذهـا في المؤسسات الدولية مثل المم المتحدة والبنك الـدولي وصـندوق النقـد الـدولي مـن أجـل التأثير على مواقف القوى الأخرى المعارضة للهيمنة والقيادة الأمريكية من طرف واحد، واستغلت إدارة بوش الأزمات الإقليمية والدولية لتبسط هيمنتها ولـتحكم قيادتهـا كـما حصل في أفغانستان والعراق حيث قادت عمليات حربية من طرف واحـد مـدعوم مـن حلفاء. وقد كان الصينيون يراهنون على أن النظام الدولي سـوف يـذهب إلى التعدديـة في مجالات السياسـة والأمـن والاقتصـاد، بيـد أن ذلـك كـان عمليـة بطيئـة واسـتطاعت الولايات المتحدة إعاقتها بالضغط على الدول الأخرى أو معاقبتها بالعقوبات الاقتصادية.

ومن بين أهـداف الهيمنـة والقيـادة مـن طـرف واحـد وتعطيـل وظـائف المؤسسات الدولية، كما بدا لمدرك القادة الصينية، أن يتم تطويق الصين واحتواءها.

فتحركت الولايات المتحدة في فضاء آسيا – الهادي وعززت علاقاتها مع حلفائها اليابان وكوريا الجنوبية ومجموعة دول آسيان في جنوب شرق آسيا، كما أنها تعاونت مع الهند وأعانتها على حيازة قدرات نووية غرضها الأمني مواجهة الصين. إن من بين مقاربات مواجهة الهيمنة والقيادة من طرف واحد أن تكون بأسلوب الحرب الباردة وعند ذلك ستأخذ الصين بمنهاج الاتحاد السوفيتي وهو ما لا قدرة لها عليه:

أولاً، أن ليس لها قدرات عسكرية لمواجهة الولايات المتحدة في النوع والتقنية، فقد كانت القدرات الصينية متوجهة للدفاع عن البر الصيني وكذلك لردع الولايات المتحدة من مهاجمة الصين.

ثانياً، إن المواجهة تعني خوض سباق تسلح مع الولايات المتحدة وهذا مجازفة لأن من أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي هو الإرهاق في الموارد وتراجع في التنمية الاقتصادية والرخاء.

ثالثاً، إن بزوغ قوى كبرى صاعدة تتكاثف مع الصين لم يكن سريعاً ولم تتأسس مقدمات فكرية أو إيديولوجية لقيام ائتلاف بين تلك القوى لمقاومة الهيمنة، فالهند لا يمكن أن تغيض الولايات المتحدة، وروسيا تخشى العقاب.

رابعا، ومثلما تحتاج بكين أن تطمئن إلى بيئتها الخارجية، فإن القوى الأخر تحتاج إلى الطمأنة من أن القوة المتعاظمة للصين لا تمثل خطراً جديداً لها ، إنما العكس هو الصحيح، أي أن فيه منافع.

وتتكشف تلك المنافع من المفاهيم التي تهتدي فيها الصين في السياسة والإستراتيجية والآليات وأنماط السلوك في إدارة التعاون المشترك وحل الخلافات مع الدول الأخرى خاصة دول جنوب شرق آسيا التي تجلت في مواقفها من الصين خشية في تعاظم القدرات الصينية وكذلك استجابتها لإغراءات الولايات المتحدة وضغوطها للانضواء تحت أجنحة أحلافها ووجوها العسكري - الأمني. إن في التحول في الإستراتيجية مساعي "لشرح مفاهيم التنمية الصينية بصورة أفضل

وطريـق التنميـة السياسـات الداخليـة والخارجيـة والإجابـة عـلى اهتمامـات المجتمـع الدولي". (62).

لقد ترافقت التحولات في المفاهيم والآليات الصينية في مجال الأمن مع ما كان يجري في السياسة الدولية من تحولات ذات صلة، في المقام الأول، بسياسة وإسـتراتيجية الولايات المتحدة، حتى تكاد أن تكون رد فعل. إن الولايـات المتحـدة عوضاً عـن إرخـاء قبضتها على الأحلاف بدأت تجري تعديلات عليها لتعزيزهـا. ومـن جهـة أخـرى أخـذت الولايات المتحدة بمقاربة "شبه الأمن المطلق" أعدلت عن الأمـن النسـبي وذلـك بعـدما خرجت من اتفاقيـة الصـواريخ المضـادة التـي حكمـت علاقـات الأمـن بـالردع النـووي المتبادل المؤكد بين الولايات المتحـدة والاتحـاد السـوفيتي منـذ 1972 كـما أن الولايـات المتحدة سارعت إلى تنفيـذ نظـام الـدفاع الصـاروخي ونشرتـه في آسـيا وفي شرق أوروبـا وأخيراً في تركيا وكل هذه الخطـوات الإسـتراتيجية الأمنيـة تـوهن قـدرة الـردع الصـيني، ولهذا أرادت الصين أن ترد عـلى الإسـتراتيجية الأمريكيـة بمفهـوم أمـن مشـترك، وكـذلك لترضي حلفاء أمريكا بـأن الصـين طـرف دولي يتحمـل مسـؤولية أخلاقيـة لإرسـاء الأمـن والسلام والاسـتقرار والحفـاظ عليـه، وقـد حشـدت الصـين جهـدها الـدبلوماسي لـدعم المقاربة الصينية كي تصح مقوماتها قاعدة عالميـة للسياسـة الدوليـة جديـدة غـير التـي تقوم عليها.(63)

ومثلما أن التحول في الإستراتيجية الصينية يمثل مقاربـة نظريـة قـوة كـبرى – عظمى، فإنه يعكس التحـول في القـدرات العسـكرية الصـينية في مجـالات التحـديث والتكيف والهيمنة فعـلى الجانـب النظـري ينطـوي التحـول عـلى الـلات الأربعـة " لا سياســة القــوة ولا هيمنــة ولا أحــلاف عســكرية ولا ســباق تسـلح".(64) إن القــوة العسكرية الصينية قد أصبحت على مستوى من القدرات ما يجعـل القيـادة واثقـة في نفسها بأن الصين مؤهلة لتقديم حزمة من المفاهيم وتنوع في الوسائل يتواءم مع تلك القدرات. (65) إن المفاهيم الجديدة تمثل نظرية صينية للـرد عـلى "نظريـة التهديـد

الصيني"، التي روجت لها الولايات المتحدة في خطابها السياسي الرسـمي وفي الدراسـات الأكاديمية والإعلام الغربي وشاعت في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا.

مقاربة الأمن العسكري

إن التهديدات ومدركها ما بعد الحرب الباردة تحولت من حيث الأهميـة مـن طرازها التقليدي إلى أنواعها غير التقليدية. فقد أعانت العولمة ورسوخ الاعتمادية المتبادلة على تقليص فرص النزاعات بين القوى الرئيسية وأصبحت التهديدات من جهات غير الدولة وعابرة للحدود القومية ومتشبعة وذات جذور دينية وثقافية وتنموية وهو الأمر الذي يجعل من المقاربة التقليدية في المواجهة من طرف وتجنيد قدراته ليست شافية، وإن المعالجة الناجعة هي التعاون الأمني والأمن المشترك والأمن الشامل والذي هو ليس أمناً عسكرياً بصيغة دولة ضد دولة وإنما أمن يقوم على الثقة المتبادلة.

إن المدرك للتهديدات الأمنية والجدل فيها ما زال غير محسوم، ففريق يراها نابعة من البيئة الخارجية ذات التداعيات على الأمن السياسي الداخلي، وفريق يرى أن إدارة الرئيس تشي "تدرك أن العوامل الداخلية تمثل التحدي الرئيسي الأكثر للأمن في العقود قادمة."(66) ومع أن الرئيس تشي قد حدد مجالات الأمن القومي: الأمن السياسي – أمن وحدة التراب – الأمن العسكري – الأمن الاقتصادي

الثقافي – الأمن الاجتماعي – الأمن العلمي – التقني – الأمن المعلوماتي – الأمن البيئي – أمن الموارد – الأمن النووي، إلا أن الحقول العشرة ما عدا الأمن العسكري له صلة بالأمن الداخلي، ولا تقع في ميدان الأمن التقليدي بل غير التقليدي. إن الحفاظ على النظام السياسي والاستقرار الاجتماعي شرط لازم لإدامة التنمية وهما الضامن لذلك، وبالتالي أمن النظام. وتجادل الدراسات الصينية بأن التهديدات غير التقليدية هي السمة البارزة في البيئة الإستراتيجية لما بعد الحرب

الباردة او فترة الفرصة الإستراتيجية التاريخية والتي أطلق عليها الرئيس جينتاو في تقريره للحزب في ديسمبر 2004 " المهمات التاريخية العسكرية الصينية في الفترة الجديدة للقرن الجديد"، وإن الصين جبهة تستهدفها تهديدات غير تقليدية وهي الأكثر تحديا ومدعاة للهواجس الأمنية، " إن الفئات الصينية تعتقد أن احتمال النزاع العسكري قد يتناقص من خلال الردع والمهارة الدبلوماسية. وإن التهديدات غير التقليدية التي لا يمكن التنبؤ فيها والتي ذات طبيعة غير عسكرية وعابرة للحدود الوطنية ولها تداعيات داخلية وخارجية إنها هي الأكثر مدعاة للقلق."(67)

إن مدرك الأمن الصيني للتهديدات غير التقليدية يحدد سياستها الأمنية تجاه الدول العربية أكثر من التهديدات التقليدية العسكرية. إن المنطقة العربية نائية جغرافياً عن الصين، و لا نزاعات إقليمية فيها تمس وحدة التراب الصيني ولا سباق تسلح بين الصين ودولة عربية كذاك الذي بين الصين والهند وبين الصين وكل من تايوان واليابان، ولا توجد نوايا توسعية صينية إقليمية وأهداف خفية في أجندة العلاقات الصينية – العربية. إن الإستراتيجية الأمنية للصين تجاه الدول العربية تقع تحت عنوان "الإستراتيجية الكلية" التي أشار إليها الرئيس تشي في ابريل 2014 في الاجتماع الأول للجنة الأمن القومي. ففي عهده أصبح التوكيد بصورة أكبر على المصالح الخارجية والتي تتزايد في المنطقة العربية وكذلك التي أصبحت أكثر تأثيراً في المصلحة الجوهرية "التنمية السلمية" من ناحيتين: الأولى أهمية الطاقة من حيث توفرها واستدامة التموين فيها واستقرار بيئتها وهذه قضايا أمن اقتصادي، والثانية، الإسلام السياسي - الجهادي - والتطرف – الإرهاب، وهذه لها صلة بالأمن الداخلي بمعنى استقرار الأمن الاجتماعي والانسجام. وبدوره فهذا شرط التنمية الاقتصادية، وكذلك، لها صلة بوحدة التراب الصيني من حيث أنها تؤثر على الحركة الإسلامية في كسنجيان (تركستان الشرقية) وتغذي أساليب مطالبها في الاستقلال والانفصال وتشجع على العنف والتطرف والإرهاب مما يدفع الحكومة الصينية إلى مواجهتها بالقوة وهو الأمر الذي له تداعيات على المن الاجتماعي

الداخلي وعلى علاقات الصين بالدول العربية وبالعالم الإسلامي، هذا في جهة، ويعرض الصين إلى حملة انتقاد دولي جراء سلوكها تجاه حقوق الإنسان، من جهة أخرى.

إن المقاربة الأمنية العسكرية الصينية تجاه الدول العربية تندرج تحت القوة العسكرية الناعمة لمواجهة تحديات أمن ناعم أو تهديدات غير تقليدية، إذ ليس للصين قدرات القوة الصلبة، كتلك التي للولايات لتتخذها مقاربة أمنية عسكرية تجاه البلدان العربية، كما أنا لمصالح الصينية في المنطقة، على الرغم من أنها ذات صلة بالتنمية الاقتصادية، إلا أنها ليست "جوهرية" بمعنى حالة الاستثنائية، ذلك أن الصين تستطيع أن تعوض عنها من مناطق أخرى بتوسيع التعاون مع إيران وروسيا ودول افريقية وأمريكا اللاتينية لتخفف من "جوهرية" المصالح الطاقوية الصينية في المنطقة العربية. وتدرك بكين أن الولايات المتحدة لن تجيز للصين القدوم إلى المنطقة العربية من على ظهر مقاربة القوة الصلبة وذلك لما لها من مصالح إستراتيجية تدفعها إلى مقاومة الصين، بل أن الصين لا ترى من مصلحتها أن تأتي إلى المنطقة بقوة صلبة ذلك أن قيمة العلاقات الصينية – الأمريكية أعلى من قيمة العلاقات الصينية مع المنطقة العربية في الحسابات الإستراتيجية الصينية. ومن الناحية الأيديولوجية فإن الصين ما تزال مناهضة للقوة الصلبة في العلاقات الدولية الرافضة لمناطق النفوذ والداعية إلى الحلول السلمية والمبادئ الخمسة والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ومن الناحية الواقعية إن القوة الصلبة تستدعي وجود حقائق عملية.

أولاً، أن ترحب دولة في المنطقة العربية بأن تكون لها علاقات قوة صلبة عسكرية مع الصين، فعلى العكس من علاقات العرب مع الصين في مجال الأمن فأغلب الدول العربية مرتبطة باتفاقيات أمن مع الولايات المتحدة.

ثانياً، أن يكون للصين قواعد عسكرية ثابتة في المنطقة وتحكمها اتفاقيات ثنائية أو تعوديه تحدد المهمات ونوع القوات ودورها في مجالات علاقات الأمن.

ثالثاً، أن يتمتع كل من الطرفين بحق استدعاء قوات إضافية لإغراض تحددها الاتفاقية.

رابعاً، أن تزر القوة الكبرى كلفة وجودها العسكري الصلب.

إن التعاون الأمني بمقاربة القوة الناعمة يعفي العرب من أن يصبحوا ضغط الصين لمنحها مزايا لوجستية غير اعتيادية وذلك لأن العرب لديهم علاقات تحالف أمني مع الولايات المتحدة والغرب، كما أن هذا النوع من التعاون لا يضع على كاهل الخزينة العربية كلف تنفيذ التزاماته، وبما أنه تعاون لا تحدده اتفاقيات فإن ردود الفعل من طرف الفئات السياسية سوف لن يأخذ أسلوب المعارضة. وإن التعاون في نطاق التعاون الأمني بأسلوب القوة الناعمة لا يستبعد استخدام القوة الصلبة في الحالات الاضطرارية لأغراض محدودة ولفترة زمنية محدودة وفي مناطق معينة، وتكون كلفتها واطئة ونتائجها ايجابية في حفظ السلام والإنقاذ وعمليات الإجلاء.

إن التعاون الأمني العسكري بين الصين والدول العربية يواجه تحديات يعتذر على الصين معالجتها:

أولاً، إن السياسة الصينية في مجال التعاون الأمني ما تزال محكومة بقدر ما بالحسابات الإيديولوجية التي تمسكت فيها منذ مؤتمر باندونغ في 1955 بشأن التدخل في الشؤون الداخلية الوجود العسكري ومناطق النفوذ والتي هي من صلب خصائص سياسية القوة والمرحلة الاستعمارية. وقد نعتت الصين سياسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة في العالم الثالث بأنهما اتبعتا " تجارة الموت"(68). ومع ذلك فإن الصين لم تنخرط في تجارة الموت لأسباب إيديولوجية وكذلك ان صناعتها العسكرية لم تكن على ذات القدر من التقنية المتقدمة لتجذب دول العالم الثالث، ولذلك اقتصر دورها على بيع أسلحة من تقنية محددة وبأسعار معتدلة وعرضتها الصين دول العالم الثالث المؤيدة لها بصيغة المساعدات.(69)

ثانياً، إن الصين لا تمتلك القدرات العسكرية الشاملة لعرض القوة في المناطق النائية عن جوارها.

ثالثا،إن الصين تخشى من أن إقدامها على التعاون الأمني بإعطاء التزامات أمنية قد يفضي فيها إلى الغرق في مستنقع أزمات الشرق الأوسط. ويتمثل الإقليم في أعين ومدرك الصينيين بأنه "مقبرة القوى الكبرى".

رابعا، إن نظرية المؤامرة حاضرة في السياسة الصينية إذ تحذر القيادة الصينية من أن يغرر فيها لتنزلق في مستنقع الأزمات العربية بحث من الولايات المتحدة لتجذبها فتورطها.

خامسا،إن البيئة الأمنية في المنطقة العربية على الرغم من أزماتها المتكررة لم تفضي إلى تعرض التنمية السليمة الاقتصادية إلى مخاطر جسيمة لتدفع الصين إلى التورط فيها، فالأسعار واطئة والنفط ينساب إلى الصين ، كما ان المصدرين في الخليج العربي ، خاصة السعودية، تتسابق على سوق شرق آسيا وتسعى" للتمحور في الشرق" طاقويا في أعقاب تدهور العلاقات العربية الأمريكية.

سادسا، لقد أفضى الوجود الأمني العسكري الأمريكي في شرق السويس بعد انسحاب بريطانيا غلى أن تتولى الولايات المتحدة مسئولية حفظ الأمن في الفضاء الإستراتيجي الواسع لتامين التجارة العالمية وسيل الطاقة، وعثرت الصين في ذلك على فرصا مواتية للتنمية دون تحمل عبء الأمن العالمي للطاقة، وطالما تنعم بمنافع الراكب المجاني فلا ضرورة تلزمها على القدوم إلى المنطقة أمينا بقوة صلبة. ويبقى التحدى ماثلا في كيف سوف تستطيع الصين إدامة هذه السياسة؟

أما من جانب الدول العربية، فإنها هي الأخرى ما تزال غير عازمة وحازمة على الارتقاء بعلاقات الشراكة الإستراتيجية مع الصين ذات الأبعاد الاقتصادية إلى مستوى أعلى لشراكة إستراتيجية أمنية على غرار الولايات المتحدة.

أولا، يدرك العرب أن الصين ما تـزال غـير قـادرة عـلى عـرض القـوة في منـاطق مشحونة بنزاعات ساخنة في الشرق الأوسط وفي الخليج العـربي وفي العلاقـات العربيـة-العربية.

ثانياً، إن الصين لم يظهـر عـلى خطابهـا السـياسي وفي مواقفهـا مـا يـؤشر بأنهـا تتنافس مع الولايات المتحدة على ولاية الأمن الإقليمي على غرار ما كان يفعـل الاتحـاد السوفيتي.

ثالثاً، إن الولايات ما تزال ماسكة بعنان الأمن الإقليمي على الرغم مـن تنـاقص أولوية المنطقة في الإستراتيجية الأمريكية.

رابعاً، إن الدول العربية لم تطور مقاربة من الصين تتسم برؤية أمنيـة مشـتركة بحسابات الأمن القومي العربي، بل بحسابات الأمن القطري وشبه الإقليمي.

إن التعاون العسكري الأمني بالقوة الناعمة بـين الصـين والعـرب قـد تطـور عـبر مراحل هي المرحلة الماوية – مرحلة الانفتاح – مرحلـة مـا بعـد البـاردة، والتـي بـدورها تتوزع إلى فترات تقترن بالقيادة السياسية زيمن- – جينتاو -وجينبنغ. وقـد وقـع تحـول في دوافع التعاون العسكري ومجالاته، فبعـدما كانـت الصـين ضـعيفة ولم تتقـدم إلى الـدول العربية بسياسة ناشطة تنافس الولايات المتحدة، والاتحاد السـوفيتي عـلى سـوق السـلاح السوفيتي على سـوق السـلاح في الصراع العـربي – الإسرائـيلي المسـلح، وذلـك لان القـوتين احتكرتا سوق السلاح وقدمت منظومة أسلحة متطورة كانت الصين عاجزة عن التنـافس في مجالها، كما أن الصين أعطت الأولوية للاعتبارات الأيديولوجية في علاقاتها مع الدول العربية وقدمت الدعم المحدود للجماعات الثورية وبدون مقابل. ومع مرحلـة الانفتـاح في نهايـة السبعينات المبكرة من نهاية الحرب الباردة وانخـراط الصـين في اقتصـاد العولمـة أصبحت للصين مصالح خارج منـاطق جوارهـا مـما اسـتدعى تطـوير وتحـديث قـدراتها العسـكرية وخاصة البحرية، ولكي توفر العملـة الأجنبيـة توجهـت الصـين إلى سـوق السـلاح في الـدول

النامية، ومنها الشرق الأوسط الذي تجري فيه سباق تسلح ين الدول العربية وإسرائيل وكذلك بين الدول الخليجية وإيران. قد توسعت سوق السلاح مع اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية. وفي السبعينات كان العراق يعتمد على الاتحاد السوفيتي في تسلحه، وخلال الحب بدأت الصين تمد السلاح لكل من الطرفين المتحاربين، وتناقصت نسبة مبيعات الاتحاد السوفيتي. وبعد 1988أصبحت الصين المجهز الأول لإيران. وقد باعت الصين أسلحة إلى العراق بقيمة 4.9 مليار دولار ما بين 1982-1988 ومما لا ريب فيه ساعد ذلك الطرفين على إطالة عمر الحرب وعدم الاستقرار في الخليج العربي وهي قضية لم تكن من بين المصالح الرئيسة للصين في المنطقة لأن الصين لم تلج بعد إلى التنمية السلمية من المنظور الأمن الشامل. وكانت الصين تسلح السودان وغضت النظر عن عواقب ذلك على استعمال القوة العسكرية في النزاعات الداخلية مثل حالة عدم الاستقرار الداخلي. (70)

ومع تزايد الاعتمادية على الطاقة من الدول العربية النفطية وفرص الاستثمار والسوق للسلع الصينية الرخيصة الثمن أصبحت سياسة التسلح بالنسبة للصين رافعة اقتصادية من طراز غير الذي كان من قبل 2000، إذ أصبحت الصين ذات فائض في العملة الأجنبية للإنفاق على تحديث وتطوير قدراتها العسكرية الشاملة،الأمر الذي جعلها مستعدة لتقديم منظومات أسلحة متطور، لكنها لم تدخل في مجال التعاون التقني العسكري مع الدول العربية، مثلا يجري مع إيران وإسرائيل.

وتتوجه الدول العربية من جانبها إلى الصين للتسلح وذلك لأسباب أنها تسعى لتقليل الاعتمادية على الولايات المتحدة فتذهب إلى تعدد مصادر التسلح(71)، وكذلك لأن الدول العربية بدأت تواجه مصاعب في التسلح من الولايات المتحدة التي أصبحت أكثر تصلباً في الاستجابة لأجندة التسلح العربية لتناقص اهتمام واشنطن بسياسة الشرق الأوسط والسياسة العربية نتيجة تناقص الاعتمادية على الطاقة من المنطقة، وكذلك هناك اعتراضات وقيود يضعها

الكونغرس الأمريكي واللوبي الإسرائيلي، في الوقت الذي أصبحت بعض الدول مثل السعودية أكثر طلباً على أسلحة جراء تورطها في سباق تسلح خليجي عربي مع إيران وفي نزاعات عربية - عربية، كما هو الحال في اليمن. وتتسم سياسة التسليح الصينية للدول الأجنبية بأنها لا تضع قيوداً صارمة على الأطراف الأخرى، وذلك لأنها تتقيد بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ولا ترعى قضية علاقة سلطة الدولة مع مواطنيها وأقلياتها التي قد تكون في حالة مواجهة سياسية وعمليات متتالية. وتسعى الصين لأخذ مكان روسيا في بيع الأسلحة إلى الدول العربية، لكن ذلك لن يكون أمراً ممكناً وفي المستقبل المنظور، وسوف تبقى الولايات المتحدة صاحبة الحصة الكبرى في التسلح لأن التعاون بينها وبين الدول العربية، الخليجية يعود إلى عقود من السنين، كما أن العقيدة العسكرية لأغلبية الدول العربية تستند إلى عقيدة التسلح من العرب. فقد باعت الولايات المتحدة 12 مليار دولار، ما بين 2005 - 2009، في حين كان نصيب الصين 600 مليون دولار.(72) إن قدوم الصين كممون للأسلحة يرمي أيضاً إلى تعزيز موقفها الجيوبوليتكي في المنطقة وتعزيز التعاون العسكري في مجال التدريب وصيانة الأسلحة، بعدما لم يكن ذلك من معالم سياسة الصين في المنطقة العربية إلا بصورة محدودة في سوريا على سبيل المثال (73). وقد أعربت بكين عن رغبتها في تحسين العلاقات العسكرية مع الدول العربية في كافة المجال، فقد قال جانغ وانغوا، وزير الدفاع، أن بلاده مستعدة لدفع العلاقات العسكرية مع السعودية إلى الأمام،(74) وأكد أنها مستعدة التعاون في مجال التقنية العسكرية، كما اخبر، محمد بن سلمان، وزير الدفاع السعودي، الذي أشاد بالعلاقات الأمنية العسكرية بين البلدين "إن الصين شريك مهم وموثوق فيه".(75)

إن صفقة الصواريخ البالستية المتوسطة المدى مع السعودية في 1988 تمثل منعطف تحول في التسلح بين الصين والبلدان العربية، إذ أن الاتفاقية قبل إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كما أنها جرت بسرية، وأنها مع أهم ركن عربي في أمن الخليج العربي وفي سوق أسلحة واسع. وتحتل السعودية المرتبة الثامنة في

العالم في 2011 بعد الهند في استيراد السلاح، وانفتحت أما الصين جديدة فرص فقد تتقدم دول خليجية أخرى لشراء السلاح الصيني، بالإضافة إلى ذلك كانت الصفقة خطوة أساسية لخلق فجوة بين السعودية والولايات المتحدة مثلما تفعل في سياستها مع باكستان. وإن سعي السعودية للاعتماد على نفسها في مجال التسلح يدفعها للاقتراب من الصين للحصول على التقنية العسكرية بالتعاون مع الصين. وإن التعاون العسكري في مجال التسلح مع السعودية سوف يجعل للصين عينا على ممرات نقل الطاقة من البحر الأحمر إلى باب المندب وإلى مضيق هرمز وهو الشريان الحيوي لتزود الصين بالطاقة المستديمة لتنميتها الاقتصادية. وبتزويد السعودية بهذه المنظومة الصاروخية تحاول الصين التوكيد بأنها شريك، إن لم يكن حليف، وفي وسع السعودية الاعتماد عليه عندما تحتاج السعودية الركون إلى الصين في أزمات عسكرية. وتضمنت الصفقة تقديم الصين مساعدات إلى السعوديو في بناء قاعدتين للصواريخ جنوب الرياض وتيسير أفرادا من الجيش الصيني لغرض التدريب والصيانة.(76)

إن الصين بصفقتها تكشف عن أن اقترابها من الدول العربية لا تدفعه اعتبارات مصالح صينية صرف، بل تأخذ بعين الاعتبار مصالح شركاءها وفي إطار شراكة شاملة اقتصادية وأمنية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى،إن الصين بخطوتها هذه تؤكد أنها غير منحازة إلى إيران التي كانت علاقاتها التسلحية معها الأوثق والأوسع بعد العراق وكانت مصدر قلق أمني للسعودية والخليج العربي "أي شيء تمتلكه إيران سوف تمتلكه"،(77) كما قال تركي بن فيصل، رئيس جهاز الاستخبارات السعودية الأسبق. ومع ذلك، تحذر الصين من أن تبيع السعودية منظومة أسلحة تضمن لها تفوقاً، حتى وإن كان محدودا خشية أن تثير احتجاجات إسرائيل وإيران، والأكثر من هذا الولايات المتحدة، التي لا ترغب الصين في أن تكون سياستها الشرق أوسطية والعربية منافسة للولايات المتحدة. وعندما باعت منظومة صواريخ متطورة للسعودية في 2007 عرضتها السعودية للفحص من قبل خبراء أمريكيين

من سي – أي – إي للتأكد من أنها غير قادرة على حمل رؤوس نووية.(78) إن تعاون الصين في مجال التسلح والتقنية العسكرية مع السعودية لم يبلغ ما قد تحقق مع إيران الذي يشمل التعاون في نقل التقنية والتصاميم ومصانع لصناعة صواريخ مضادة للسفن، والتي أصبحت من أخطر التهديدات والمقيدات لحركة الشحن البري في مضيق هرمز.(79) ومع ذلك، فإن الصين أمام تحد الإقدام على خطوة جريئة لتلبية قائمة مشتريات الأسلحة من السعودية التي أصبحت تحت ضغط شديد إعلامي وسياسي جراء عملياتها العسكرية في اليمن، في الوقت الذي ازداد الطلب على الأسلحة الأمريكية، فقد باعت إدارة أوباما 47.8 مليار دولار مقابل 16 مليار دولار في عهد إدارة بوش.

وتضع الصين عينها على السوق العربي للسلاح، خاصة من دول الخليج وذلك بعدما أصبحت المنطقة العربية ساحة قتال عربي – عربي وتدخلات عسكرية روسية وتحالفات دولية. فقد ارتفع استيراد السلاح من قبل السعودية وقطر أكثر من 275% ما بين 2011-2015 (80). وقد باعت الصين طائرات دون طيار إلى السعودية ومصر والعراق والإمارات العربية ولم تضع شروطاً عليها (81). وتدرك الصين أن الأمن السعودي الإقليمي قد أصبح أكثر تعقيداً وتهديداً نتيجة التحديث والتحسن في الترسانة العسكرية الإيرانية ومساعيها لحيازة قوة نووية،(82) وهو الأمر الذي سوف يلزمها على مجاراة إيران. وفي 2014 استعرضت السعودية الصواريخ الصينية لأول مرة، وكان في ذلك رسالة إلى إيران أن السعودية تجاري إيران في مجال التسلح، كما أنها رسالة إلى واشنطن بان أمام السعودية خيارات أخرى في التسلح وأنها مستعدة لعتق نفسها من الاعتمادية على الولايات المتحدة كمصر للسلاح.(83)

إن الانفاق العسكري الصيني يتزايد بنسبة كبيرة سنوياً، فقد كانت الميزانية العسكرية في 2015 ما يقارب 141.5 مليار دولار وهذه زيادة بنسبة 10% عن 2014، وتركز الخطة العسكرية على تحسين وتحديث الأسلحة الصينية والتي

بدورها قد أصبحت تجذب إليها زبائن من سوق السلاح مثل الدول العربية، خاصة الخليجية. ومما لا ريب فيه أنه كلما توسع وارتفع الطلب على الأسلحة الصينية تتقدم الصين لتلبيتها على الرغم من أن بعض الانعكاسات السلبية على علاقاتها مع الولايات المتحدة أو مع إيران وإسرائيل، بيد أن الصين لن تتورط في تسليح الدول العربية بأسلحة تخل بالتوازن، إذ أنها تحرص على أن ترضي جميع الأطراف وتحافظ على موقف المسافات المتساوية بين المتصارعين (84)، ويتعذر على بكين أن تغض النظر عن علاقاتها بإيران في مسألة تزويد السعودية بمنظومات أسلحة متطورة التقنية(85)، "إن الصين قد سعت دائماً أن تحافظ على مسافة متساوية"(86) على الرغم من أن تنافس إيران والخليج العربي على دور أكبر للصين في المنطقة، "إن الصين حذرة من الخصام ما بين إيران ومجلس التعاون الخليجي وتراقب الولايات المتحدة لذلك سوف تستمر تحاشي أن تتورط في ديناميات الإقليم"(87)، ومع ذلك، "قد يكون بلوغ ذلك التوازن أكثر صعوبة".(88)

لقد أصبح كل من العراق وإيران أكبر الموردين للأسلحة من الصين خلال الحرب العراقية – الإيرانية ما بين 1980 – 1988(89)، وكانت 9% من أسلحة العراق من الصين، وصدرت الصين لهما عبر طرف ثالث مثل كوريا الشمالية ومصر والأردن(90). ومثلما أن السعودية تواجه قيوداً على تسلحها في الولايات المتحدة فإن العراق يسعى لتنويع مصادر تسلحه على الرغم من اتفاقية التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة التي تتلكأ في تنفيذ بنودها، والصين من بين المصادر البديلة للتسلح العراقي (91). وفي مطلع 2014 زار وان غيي – وزير خارجية الصين، بغداد وتباحث مع وزير خارجية العراق زيباري في العلاقات الثنائية وبيع أسلحة صينية إلى العراق.(92)

إن المصالح النفطية والاستثمارات في البنى التحتية في العراق تجعله ذات أهمية في حث الصين على التعاون العسكري معه، إذ تستورد 22% من نفطه وتستثمر الصين في الآبار في جنوب العراق بعيداً عن مناطق التوتر الاجتماعي

والأعمال العسكرية، وأن هناك 10.000 عامل صيني. وتخشى الصين على مصالحها من عدم الاستقرار بسبب داعش، لذلك تقدم الدعم للعراق سياسياً وعسكرياً بتصدير السلاح له دون قيود وعدم تدخل في الشؤون السياسية "إن الجانب الصيني يقدم أنواعاً من المساعدات للعراق"(93)، كما قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية، وأن الاستقرار في العراق، كما أشار ووسيكي، المبعوث الخاص الصيني للشرق الأوسط "يبقى الاستقرار في العراق جزء هاماً في الاستقرار في الشرق الأوسط والعالم".(94) وتعثر بكين على أسباب اضافية لتوسيع تعاونها العسكري التسلحي مع العراق في أهمية الحفاظ على الاستقرار في العراق كمصدر للطاقة الصينية ذات الصلة "بالتنمية السلمية الاقتصادية"، وفي اكتوبر 2015 زودت الصين العراق بطائرات دون طيار استجابة لطلبه بعدما أصبحت سياسة التسلح من الولايات المتحدة لا تخدم العراق وهو الأمر الذي يدفع بغداد إلى التوجه إلى روسيا والصين.(95) إن ضرورة تنوع مصادر التزود بالطاقة تدفع الصين إلى التعاون العسكري التسلحي مع العراق لتثبت قدمها في المنطقة وكي لا تصبح منكشفة أمام التحديات الأمريكية في التضييق على مصادر ومسارات تزودها بالطاقة، كما أن تسليح العراق لا يثير اعتراض إيران على العكس من المقيدات على التعاون التسلحي الصيني مع السعودية الذي ينظر إليها من زاوية الحفاظ على توازن حذر، وإن الصين بتعاونها في تسليح العراق تتساوق سياستها مع الجهود الدولية في محاربة الإرهاب والحفاظ على الأمن والاستقرار العالمي، وبذلك فهي لا تخترق القواعد الدولية، وتتلافى النقد من جانب الولايات المتحدة. (96)

لقد كان مؤتمر باندونغ في 1955 فرصة أساسية للقاء الرئيس جمال عبد الناصر مع شو إن لاي، رئيس وزراء الصين، وفيها أفلح شو ان يصوب التصورات للرئيس ناصر بشأن الصين من حيث موقفها من الدين وتصدير الثورة واستعدادها لمساعدة دول العالم الثالث وتوكيد انتماء الصين إليه، وبذلك تحررت السياسة المصرية من قيد الحرب الباردة الذي تحكمت في سياستها الولايات المتحدة والاتحاد

السوفيتي. ورأت بكين أن القاهرة هي البوابة للولوج إلى السياسة الإفريقية، وسياسة الشرق الأوسط وتمكنت من كسب التأييد والاعتراف فيها. ومع ذلك، غلب على العلاقات الصينية - المصرية طابع الخطاب السياسي - الإيديولوجي على المساعدات الاقتصادية والعسكرية، لأن الصين كانت ضعيفة ولا تقارن قدراتها مع الاتحاد السوفيتي، وكانت الصين تضغط على الدول الإفريقية للابتعاد عن الاتحاد السوفيتي بعدما حدث الانشقاق والافتراق بينهما. وعندما ابتعد السادات عن الاتحاد السوفيتي بعد 1973 قدمت الصين المساعدات العسكرية وباعت لمصر غواصات ومقاتلات وصواريخ أرض - أرض.(97)

لقد تعززت هواجس مصر من سياسة الولايات المتحدة في مدها بالأسلحة اللازمة بعد الإطاحة بنظام أخوان المسلمين، وتعلمت الدرس بأن الاعتماد على الولايات المتحدة لا يمكن الوثوق فيه والاطمئنان إليه، فقد جمدت واشنطن مساعدتاها العسكرية السنوية بقيمة 1.3 مليار، ومع أنها أنهت التجميد، إلا أن واشنطن مارست الضغوط على مصر سياسياً وإعلامياً وكذلك اوقفت التمارين العسكرية "النجم الساطع" وكذلك التدريب والصيانة للأسلحة الأمريكية. وكانت مصر بعد الإطاحة بنظام مبارك تتجه نحو تعدد جبهات سياستها الخارجية والعسكرية، وتوجه الرئيس مرسي في أول زيارة له للخارج إلى الصين التي رحبت بالانعطاف في السياسة المصرية وتوقعت أن في وسعها أن تتسلل ما بين القاهرة وواشنطن، وكان التعاون في مجال التسلح من القضايا الأساسية في أجندة مصر، وقد كانت مصر ما بين 1989-2008 أكبر سوق للسلاح الصيني في إفريقيا، ولكن مصر ليس لها القدرات المالية على تسديد أثمان أسلحة، ومع ذلك كانت الصين مستعدة لصيانة الأسلحة وكذلك ان تكون مرنة في طريقة تسديد الأثمان، طالما أن هناك فرصاً للطاقة من نفط وغاز طبيعي في مصر. وقد أظهرت بكين تعاطفاً مع الامكانيات المالية المصرية وعندما زار مبارك الصين في 1983 عقدت صفقة أسلحة وأرجأت الصين مواعيد تسديد الديون المصرية،(98) وحصلت مصر

في عهد مبارك على 80 طائرة أف 7 و3 فرقاطات و 6 غواصات و96 صاروخ أرض – أرض متوسط المدى.(99) واستجابت الصين لطلبات مصر في شراء الأسلحة بعدما واجهت تحفظات في واشنطن. وفي يناير 2013 جرى تعاون بين الصين ومصر لتحديث منظومة صاروخ سكود متوسط المدى في مصنع صقر (98). وزار صدقي فتحي، وزير الدفاع المصري، بكين وتمت صفقة شراء أسلحة والاتفاق على تصنيع مشترك.(100) وعرضت في 2015 بكين على القاهرة خيار شراء غواصتين في منافسة مع عرض ألمانيا، وفي ضوء الكلفة الواطئة والقرض من بكين والمصاعب المالية المصرية، فإن الصين هي الخيار الأرجح. (101)

إن توسع وانتشار التهديدات غير التقليدية في منطقة الشرق الاوسط والمنطقة العربية يستدعي تعاوناً عسكرياً بين الصين والدول العربية، وهذا ما أشارت إليه الورقة الصينية تجاه لادول العربية. وكانت الصين محدودة القدرات البحرية لتشترك في تمارين عسكرية مشتركة ثنائية أو متعددة الأطراف، كما كانت تركز على التحديات القريبة منها جغرافياً مثل وسط آسيا وجنوب شرق آسيا. وفي 2002 ساهمت في أول تمرين مشترك بري مع قرقبزستان، وجاء ذلك بعد أحداث 11 سبتمبر وخشية الصين في أن ينتشر التطرف الديني والإرهاب من وسط آسيا إلى اقليم كسنجيان الذي تطالب فيه الحركات الإسلامية بالحكم الذاتي أو الانفصال. وبالمقارنة مع الولايات المتحدة فإن عدد التمارين العسكرية الصينية المشتركة الثنائية والمتعددة الأطراف محدود جداً. وتسعى الصين من وراء اجراء التمارين المشتركة تحسين قدراتها ومهاراتها ومنظومة أسلحتها في مواجهة تهديدات في مناطق نائية جغرافياً ، على الرغم من العدد القليل من الجنود المشاركين فيها، وكذلك للتعلم من عقيدة وخبرة الدول الأخرى في التصدي لتهديدات غير تقليدية مشتركة. وفي سبتمبر 2015 أجريت تمارين بحرية صينية – مصرية إذ زارت مدمرتان وفرقاطة وسفينة تموين ميناء الإسكندرية، في الوقت الذي شاركت فيه مصر بنخبة من قواتها

في احتفال الصين بالذكرى 70 لهزيمة اليابان. وقد أخذت هذه التمارين أبعاد أوسع، إذ تباحثت روسيا والصين ومصر في اجراء تمارين بحرية مشتركة في البحر المتوسط، (102) وهذه أول مرة يكون فيها للصين حضور بحري عسكري في المتوسط بعد عملية اجلاء الصينيين في ليبيا في 2001، ومن تداعيات ذلك أن مصر تنجذب نحو محور الصين - روسيا على حسابات الولايات المتحدة وأن علاقة هيكل مربع صيني - روسي - مصري - سوري للتعاون الأمني قد تأسس في شرق البحر الأبيض المتوسط حيث الهيمنة البحرية الأمريكية.

وبعد زيارة الرئيس تشي للسعودية وصدور الوثيقة الصينية جرى في أكتوبر 2016 تمرين مشترك صيني - سعودي ضد الإرهاب على الأراضي الصينية من قوات خاصة من الصين والسعودية العربية لأول مرة، وكون التمارين في الأرض الصينية له دلالة أن الإرهاب خطر غير تقليدي يهدد الصين وأنها تحاربه داخل أراضيها وخارجها بالتعاون مع أهم قوة عربية وأكثرها اتهاماً بأنها تدعم وتمول الإرهاب، كما أن السعودية هي الحليف المركزي للولايات المتحدة، ومن جهة أخرى، أنها تمثل خطوة عملية وإيجابية في التعاون العسكري في نطاق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين "من أجل الارتقاء وبقدرات عسكرية لمحاربة الإرهاب وتهديدات غير تقليدية". (103)

الزيارات - التدريب - المرافقة

ومن بين الوسائل العسكرية الأمنية الناعمة لتعزيز التعاون الامني بين الصين والبلدان العربية الزيارات الرسمية للمسئولين العسكريين والتدريب وزيارة السفن الحربية الصينية للموانئ العربية. وفي الجملة، فإن هذه الظاهرة كانت غائبة قبل الحرب الباردة، ولكن مع تحسن القدرات البحرية الصينية واعتماد عقيدة البحار البعيدة واضطرار الصين على الاهتمام بحماية مصالحها الجوهرية التي

انتشرت عالمياً، فإنها تحرص على أن يكون لها حضور ناعم بحرياً وكذلك في تمتين العلاقات ما بين المؤسسة العسكرية للبلدان العربية والجيش الصيني. وترسل الصين مسئولين عسكريين كبار لتبادل الآراء وإطلاع العرب بالعقيدة العسكرية الصينية وتبرئتها من التشويه الذي قد أصاب "النهوض الصيني" بأنه "تهديد صيني"، وكذلك للتعرف على العقيدة العسكرية للدول العربية، ولتوضيح موقف الصين من قضايا الأمن، غير الأمن الداخلي، وما هي الاجراءات في وسع الصين أن تقدمها في إطار التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

وقد قامت عدة سفن بحرية صينية بزيارة بعض الموانى العربية في سياق التوجه نحو الاقتراب الأمني غير التقليدي للصين من الدول العربية ولتوطيد العلاقات العسكرية الأمنية. وتسعى الصين من وراء تك الزيارات الافصاح عن نواياها السلمية في علاقاتها الأمنية وكذلك كرمز إلى أن لصين قوة كبرى ولها قدرات بحرية للوصول إلى المياه البعيدة بعدما كانت حبيسة المياه الإقليمية والاهتمام بقضايا الأمن القريب منها مثل تايوان وإقليم جنوب شرق آسيا، وكذلك بأن الصين على استعداد للدفاع عن مصالحها الوطنية في الخارج، وتحرص الصين من خلال الزيارات البحرية على توكيد عزمها لتمتين علاقات التعاون والمصالح المشتركة والمجالات التي يمكن الشراكة الأمنية فيها. والمناطق البحرية العربية ذات أهمية إستراتيجية للصين لأن تصدير الطاقة إليها يجري من الموانى الساحلية، كما أن طرق البحرية لنقل الطاقة من الشرق الأوسط ومن شرق إفريقيا تمر بالمياه والمضايق العربية، وبالإضافة إلى ذلك أن التجارة الصينية إلى أوروبا تمر عبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر والأبيض المتوسط. وعن طريق الزيارات البحرية تكسب الصين معلومات إضافية عن البيئة الأمنية للمنطقة. ومن ناحية أخرى، أن الصين قد توجهت بحرياً صوب المحيط الهندي وأسست لها "عقد اللؤلؤ" من الموانى وأهمها ميناء غوادار في باكستان الذي استمرت فيه الصين ليصبح موقع قدمها البحري في المحيط الهندي ويطل على بحر العرب ومضيق هرمز والخليج العربي إلى باب المندب.

ومنذ أن تحسنت القدرات البحرية العسكرية وتوسع نطاق مصالحها جغرافيا وزادت أهميتها للتنمية الاقتصادية الصينية أظهرت الصين توجهاً ناشطاً وتوكيدياً لعرض القوة والزيارات البحرية دالة إلى ذلك، وكذلك، بأن للصين دوافعها الاقتصادية، أكثر مما هي العسكرية، ليكون لها دور في مناطق الأزمات مثل المنطقة العربية والمشرق الأوسط، وهكذا عكس ما كانت تهتدي فيه الصين قبل نهوضها إذ حرصت على اجتناب الاقتراب من مناطق الأزمات والصراعات التي يتورط فيها قوى كبرى. إن مثل هذا القيد أصبح تحدياً أمام القرار الصيني الأمني. إن مثل هذه الزيارات تساعد بكين على صوغ عقيدة بحرية تتواءم مع قدراتها الراهنة وحجم وأهمية مصالحها العالمية التي تفوق تلك القدرات على ضمان أمنها.

إن الزيارات للسفن البحرية الصينية للموانى العربية لا يغلب عليها الطابع الأمني بقدر ما هي في سياق توكيد العلاقات التعاونية وكذلك للحصول على الخدمات وليس للتزود بالأسلحة. وقد أنشأت الصين ميناء لإعادة التجهيز في عدن عندما كانت الصين تقوم بدوريات بحرية في مكافحة القرصنة في خليج عدن وساحل الصومال. وتزور السفن الصينية الخليج العربي وترسو للتزود بالمؤن في جدة وعدن وصلالة في عمان (104)، وفي مارس 2010 رست سفن حربية صينية في ميناء زايد في الإمارات العربية وكان ذلك لأول مرة وكانت تشارك في عمليات ضد القرصنة، وقال السفير الصيني في الإمارات العربية المتحدة أن الزيارة كانت تؤكد أن للصين مصلحة في الاستقرار في الخليج العربي و"إن الحفاظ على الامن في الخليج مصلحة حيوية للمنطقة والعالم والصين في جزء منه"(105). وفي 2010 زارت سفن بحرية صينية 4 بلدان عربية جيبوتي والإمارات العربية ومصر والبحرين(106)، وفي ابريل 2013 رست سفن بحرية صينية في الجزائر والمغرب، وفي 2014 رست في الأردن والإمارات العربية المتحدة (107). وفي اغسطس 2015 قامت السفن البحرية الصينية بزيارات بورت سودان، (108) ثم رست في ميناء الاسكندرية.(109)

إن أكبر وأطول مدة للنشاط البحري الحربي الصيني جرى في المياه العربيـة مـا بين بحر العرب - مضيق هرمز - الخلـيج العـربي - خلـيج عـدن - سـاحل الصـومال - مضيق باب المندب - البحر الأحمر خلال فترة المواجهة مع القرصـنة التـي تمثلـت فيهـا الجهود الدولية المشتركة للحفـاظ عـلى الأمـن الـدولي، ومـع ذلـك، لم تكـن الصـين مـن المبادرين الأوائل في 2008 للتصدي لعمليات القرصنة والهجمات على السـفن التجاريـة العابرة في خليج عدن وفي المياه الصومالية، وساهمت في قـرارات الأمـم المتحـدة بشـأن الجهود الدولية. وقد زاد عدد هجمات القرصنة ما بين 2005-2010، ففي 2010 وقعت 445 محاولة قرصنة وفي 2011 جرت 439 واقعة. وفي 2010 اختطفت 90% من السـفن في منطقة مساحتها 530,000 كم. وعندما هوجمت 7 من سفنه الصـين في خلـيج عـدن واحتجزت سفينة صيد صينية وعليها 18 فـرداً في أكتـوبر 2008 وجـدت الصـين نفسـها هـدفاً مبـاشراً للهجـمات في منطقـة عـبرت خلالهـا 1.265 سـفينة صـينية في 2008. وفي اجتماع لمجلس الأمن في ديسمبر 2008 أعلن هي يافي، نائب وزير الخارجية الصينية "إن الصين تفكر جـدياً بإرسـال سـفن حربيـة إلى خلـيج عـدن وميـاه السـاحل الصـومالي في عمليات مرافقة في المسـتقبل القريـب".(110) وفي مطلـع ينـاير 2009 وصـلت السـفن الحربية الصينية إلى خليج عدن. (111)

وقد تقدم هي يافي بأربعة مقترحات شكلت الموقف الرسمي العالم للصين مـن قضية الأمن الدولي والجهود الدوليـة ودور الصـين في قضـية اعتـبرت مـن أخطـر قضـايا الأمن الدولي في عقدي ما بعد الحرب الباردة.

أولاً، أن يقوم مجلس الأمن للأمم المتحدة بالـدور الـرئيسي في الحفـاظ عـلى الأمن الدولي وأن يقع على عاتقـه مسـؤولية التنسـيق بـين الجهـود الدوليـة. وكانـت الصين تخشى من ان تصبح العمليـات تحـت إدارة وقيـادة الولايـات المتحـدة حكـرا وتستبعد عنها الصين وهي صاحبة مصلحة حيوية في النقل البحري في هذه المنطقـة،

ذلك أن الولايات المتحدة وحلف الأطلسي والاتحاد الاوروبي سارعوا في عمليات مكافحة القرصنة، خاصة وأن الولايات المتحدة تجوب مياه المحيط الهندي والبحر الأحمر والمياه العربية في حين أن الصين تبعد 4.000 ميل بحري وتحتاج 10 - 14 يوماً للإبحار كما أنها ليست لها قواعد عسكرية بحرية فيها. ففي مجلس الأمن للصين حق النقض إذا استدعى الأمر ذلك.

ثانياً، التقيد بقواعد القانون الدولي وقرارات مجلس للأمم المتحدة. ثالثاً، السعي للعثور على حل شامل للقضية بأبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والقضائية.

رابعاً، أن تقدم المساعدات للصومال لتحسين قدراتها على بناء الدولة ودفع التنمية إلى الأمام وبناء البنى التحتية وذلك لأن الحل يجب أن يتعرض الجذور لقضية القرصنة (112)، وكانت الصين حذرة في تنفيذ عمليات المرافقة للسفن التجارية "إن المهمة هي المرافقة وليس للاشتباك مع القراصنة" ولكن لم تستعبد إطلاق النار عند الضرورة (113). كما أكد الأدميرال دو قائد العمليات "إننا سوف نلتزم بدقة بقرارات الأمم المتحدة والقوانين الدولية ذات اللـه بتنفيذ التزاماتنا." (114)

ثمة أسباب عديدة دفعت بالصين إلى تبني عمليات بحرية في المياه البعيدة وأن تكون المياه العربية ميداناً لها. وتتصدر تلك الدوافع حماية المصالح الوطنية الصينية المادية والبشرية التي انتشرت في الشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا (115). وكما أشار قائد القوة البحرية الصينية أنها "المرة الاولى التي نذهب فيها إلى الخارج لحماية مصالحنا الإستراتيجية مسلحين بقوة عسكرية".(116) فقد اعترض القراصنة السفن الصينية وغيرها التي تحمل الطاقة والسلع من الصين وإليها والتي تمثل جوهر المصالح "التنمية الاقتصادية"، وأصبح من الضروري استراتيجياً التصدي لهذا النوع من التهديد غير التقليدي "بمرافقة سفن صينية تحمل شحن استراتيجي مثل النفط الخام". (117) وتمثل القرصنة تهديداً لإستراتيجية الصين في السعي وراء النفط

والموارد الأولوية والأسواق والاستثمارات، وهي القوة الاقتصادية الثانية في العالم.(118)

ومن الناحية الاستراتيجية والعسكرية- البحرية، فإن خروج الصين بقوة بحرية في مهمات إلى ما وراء المياه الاقليمية يؤشر عدة قضايا. لقد كانت الصين حتى 2000 تركز على إقليم الجوار مثل تايوان وجنوب شرق آسيا، وبعد أن تحسنت قدراتها العسكرية بفضل التنمية الاقتصادية انفتحت استراتيجيتها على أقاليم بعيدة عن الجوار ويتعذر تحديد حدودها الجغرافية بل أن المصالح الجوهرية أصبحت هي الحدود الدولية الجديدة.

إن الصين لا تعوزها مقومات القوة الصلبة، بيد أنها لا تأخذ بهذا الخيار، لذلك فإن عمليات مقاومة القرصنة تؤكد نمو قدرات القوة العسكرية الناعمة الصينية في التصدي لتهديدات غير تقليدية وهذه أبعاد لم تأت عليها الكتب البيضاء الصينية في العقيدة العسكرية من قبل (119). كما ان هذه العمليات تعطي حجة اضافية للصقور الذين ينادون بأن تندفع الصين إلى ما وراء مياهها الاقليمية وتواصل الإنفاق على القوة البحرية، بعدما أصبحت التهديدات البرية للصين غير محتملة بغياب الاتحاد السوفيتي من جهة، وبظهور أنواع جديدة من التهديدات غير التقليدية العابرة للحدود الوطنية، من جهة أخرى. (120)

وتفتقر الصين إلى خبرة تنفيذ عمليات عسكرية بعيداً عن رحمها البري وكذلك إلى الثقة في قدراتها على تلبية متطلبات مثل هذه العمليات من حيث منظومة الأسلحة والتجهيزات والحلفاء والأصدقاء، لذلك، فإن الخروج إلى المياه البعيدة كان وراءه اكتساب مثل هذه الخبرة بالاعتماد على النفس أولاً وبالتنسيق والتعاون مع بحرية الدول الأخرى المساهمة في مطاردة القراصنة وفقاً لقرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة. وقد أرسلت الصين في حملتها الأولى 3 سفن حربية منها مدمرة لأغراض متنوعة وأخرى مزودة بصواريخ مضاد سفن وجميعها من أحدث ما انتجته الصناعة البحرية الصينية في 2003 (121). ولقد شارك 15.000

بحار 1.300مـن مـارنيز في خلـيج عـدن مـا بـين 2008 -2015 ، وإن 70% مـن السـفن المبحرة الأجنبية رافقتها دوريات صينية ومن 50 دولـة، وخـلال الفـترة مـا بـين 2008 – 2012 يسرت الصـين 13 مجموعـة مـن34 سـفينة حربيـة و28 مروحيـة و10.00 بحـار وجرى حماية 5.000 سـفينة صـينية وأجنبيـة (122)، وانتفعـت البحريـة الصـينية مـن الخبرة المتراكمة وتحسين طرق المرافقة وأساليب التصدي لتكتيك القراصنة.

إن أندافع الصين في اتجاه المياه العربية لمطـاردة القرصـنة لـه دلالاتـه الإقليميـة لعلاقات الصين مع القوى الكبرى والـدول الإقليميـة والمجتمـع الـدولي. إن نهـوض الصـين السريع ترافق معه مـدرك غـربي ولـدى دول الجـوار بـأن الصـين الصـاعدة تهديـد للأمـن والاستقرار الإقليمـي والعـالمي، لـذلك فـإن انخـراط الصـين في المشـاركة في قـرارات الأمـم المتحدة ذات الصلة بالقرصنة تؤشر إلى أن الصين قوة كبرى وعضو دائم في مجلـس الأمـن. وكما قال نائب وزير الخارجية، "إننا عضو دائم في مجلـس الأمـن للأمـم المتحـدة وهـذه واجبات أمة كبرى" (123)، وبهذا يراد التوكيد أن الصـين تـدرك أنـه يقـع عليهـا مسـئولية القوة الكبرى في السياسة الدولية والإقليمية. ومن جهة أخرى، إن إسهام الصين في مكافحة القرصنة مع الولايات المتحدة والناتو والاتحاد الأوروبي، الذي كان قراره المشاركة هو الأول في مناطق خارج ميدان اتفاقيته، توكيد لتعاون قوة كبرى في النشاط الدولي للحفـاظ عـلى الأمن والاستقرار الدولي، وذلك في نطاق الشرعية الدولية للأمم المتحـدة والقـانون الـدولي والتعددية الدولية – وإن الصين لا تشارك للمرة الأولى وحسب، بل أنها سوف تلتزم بهـذه السياسـة الراميـة للحفـاظ عـلى الأمـن والاسـتقرار "وفي المسـتقبل فـإن الدبلوماسـية والعسكرية الصينية سوف تستمر في الإسهام والاستقرار العالمي والإقليمـي" (124) وتؤكـد الصين أن دورها سوف لن قسره على الأطراف الدولية بـل وفقـاً لموافقتهـا، ولـذلك كانـت تشترط أن يكون التعاون بموافقـة حكومـة الصـومال، (125)، وأنهـا تسـلك سـلوك القـوة الكبرى المسئولة "إن الخطـوة الصـينية تشـير إلى أن الصـين تقـوم بأفعـال لضـمان السـلام

والاستقرار العالمي"، كما قال الناطق الرسمي للخارجية.(126) ومع ذلك، حددت الصين تعاونها مع الولايات المتحدة والناتو والاتحاد الأوروبي وشاركت في "مجموعة التواصل بشأن قرصنة صومالية "، ليكون لها تأثير بشأن تطورات قضية الصومال ووضع الآليات لمحاربة القرصنة.(127)

إن عمليات مكافحة القرصنة ساعدت على التعاون الأمني البحري بين الصين ودول الخليج العربي التي كانت للقرصنة آثار سلبية على أمن سفن نقل نفطها في غرب المحيط خليج عدن وباب المندب، وبحر العرب، وفي 17 نوفمبر 2008 اختطف ناقلة نفط سعودية عملاقة تحمل 2 مليون برميل أي ربع الإنتاج السعودي،(128) وفي مارس 2010 اختطفت سفينة شحن نفط سعودية في خليج عدن وجرى تحريرها بدفع فدية، وفي مارس 2011 اختطفت سفينة تابعة للإمارات العربية ودفعت 12 مليون دولار للإفراج عنها. وبعدها بأيام اختطفت سفينة إماراتية أخرى، وفي 2012 اختطفت سفينتان عمانيتان. وكانت سفن دول الخليج العربي تتعرض لمحاولات اختطاف كثيرة فاشلة.(129). ومع ذلك كانت مساهمة الدول الخليجية العربية محدودة في جهود مجموعة الاتصال بشأن القرصنة في ساحل الصومال وقوات التحرك المشتركة الأمريكية والقوات البحرية للاتحاد الأوروبي. وقد أرسلت السعودية بعض سفنها وكانت خاضعة لقيادة سعودية ونسقت مع نشاطات دول أخرى. (130) وفي يونيو 2009 اتفقت كل من قطر وجيبوتي والبحرين ومصر والكويت وعمان والسعودية والسودان والإمارات العربية على تشكيل قوات التدخل السريع البحرية العربية(131). وعلى الرغم من أن القرصنة تقع في المنطقة ما بين غرب المحيط الهندي وساحل الصومال وهي مياه منها ذات صلة بأمن الطاقة إلا أن الجهود العربية لم تكن إيجابية(132)، وذلك لعجز في القدرات العسكرية البحرية والاتكال على الجهود الفردية للدول الأجنبية ذات المصلحة وكذلك التعاون الدولي إذ ألفت العقيدة العسكرية العربية التعويل على

الدور الخارجي في فترة الحرب الباردة على الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي وعلى الهيمنة الأمريكية بعد الحرب الباردة وعلى وجود القواعد الأمريكية وأساطيلها في المنطقة، ولذلك، قامت الدول العربية بجهود فردية وبصورة محدودة مثل تقديم الدعم المادي لنشاطات غير مباشرة للحد من دوافع القرصنة في الصومال.

إن إسهام الصين في مكافحة القرصنة خدمة ليس لمصالحها الحيوية وحسب، بل لمصالح الدول النفطية العربية التي بدأت تتمحور في الشرق كسوق رئيس لنفطها الذي هي عاجزة عن الإسهام الناشط في الجهود من طرف عربي واحد أو أطراف عربية متعددة عن تأمين أمنه. وتحمل الدول العربية حضور الصين في المياه العربية في إطار تنسيق دولي وبشرعية الأمم المتحدة على غير محمل الوجود الأمريكي ذي الطابع الأمني للقوة العسكرية الصلبة، لذلك فإن فرص التعاون الأمني البحري مع الصين لضمان الأمن ستكون أكبر وأكثر استقلالية من التعويل على الدور المهيمن المتحدة أو بقيادة شركائها من حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي . ويؤكد سجل الصين أنها لا تسعى إلى علاقات تحالف تقليدية من إرث الحرب الباردة ولا إنشاء قواعد أو تدخل في الشؤون الداخلية، وإنما هي تقدم إلى المياه العربية من مقاربة "الأمن المشترك" و"الأمن التعاوني" وأنها بدورها تزر العبء الأكبر لضعف القدرات العربية، و"أنها تزر المسئولية أيضا عن سفن أجنبية اعتماداً على القوة الوطنية وسياسة الصداقة."(133) ومما لا ريب فيه أن قدوم الصين للتعاون في هذا المجال دالة على أنها قد خرجت عن دائرة القوة الكبرى الحذرة والمعنية بمصالحها في منطق الجوار الجيوبوليتكي لها، وان أمنها الوطني قد تداخل مع الأمن العربي غير التقليدي لأن الصين، لأن للصين في البلدان العربية مصلحة جوهرية متمثلة بالطاقة وأمنها. وفي مثل هذه الحالة يكون الموقف العربي أقوي في رسم صيغ وآليات التعاون من ذاك الذي يتنعمون فيه في التعاون مع الولايات المتحدة التي

بدأت ترحل عن سياستها التقليدية في إعطاء الأولوية الإستراتيجية للمنظمة الشرق الأوسط.

إن العرب مطالبين الأخذ بسياسة مرنة في التعاون مع الصين في مجال الأمن غير التقليدي ذي البعد العسكري كما يتجسد في حماية خطوط نقل الطاقة بحرياً. إن الصين تأتي مبحرة الى المياه العربية من مسافة بعيدة وليس لها من محطات للتموين سوى تلك في غوادار في باكستان وهي الأقرب إلى المياه العربية وأخرى في سري لانكا وبنغلادش، لذلك تقع مسئولية على الدول العربية البحرية أن تتعاون مع الصين لتعزيز قدراتها على مواجهة تحديات في تنفيذ مهمات الدورية والمرافقة مثل الاتفاق على مدها بالتموين في موانئ عربية وإنشاء مرافق خدمية كتلك التي لها في ميناء عدن. إن من مصلحة العربي أن تذلل هذه الصعوبات في وجه الصين لأنها لا تبيت نوايا استغلالية.

لقد حرصت الصين في عمليات المراقبة والدوريات والمرافقة على أن مستقلة، وفي الوقت نفسه تتعاون مع أطراف دولية في نطاق شرعية دولية وفي ذلك ميزة إيجابية لتعزيز التعاون العربي – الصيني في نطاق التفاوض في تحديد طبيعة آليات وأشكال ومدى التعاون بين الطرفين. وتجد الصين نفسها تحت ضواغط إستراتيجية للاقتراب من العرب إيجابياً، ذلك أنها غير قادرة حتى الآن على تحسين قدراتها العسكرية البحرية لتقوم بتامين أمن طاقتها بمفردها، كما أنها لا تستطيع الاطمئنان إلى أنها سوف تبقى قادرة على الإفادة من دور الولايات المتحدة في تأمين النقل البحري لأن مقاربة "الركوب مجانا" يترتب عليه تفاهمات صينية – أمريكية وأنها خيار يعمل كرافعة بيد السياسة الأمريكية. إن التعاون الصيني- العربي الأمني غير التقليدي يخدم مصلحة الطرفين. أولاً، إن الصين سوف تصبح صاحبة خيارات ومقاربات بتعاونها مع العرب أرحب وأكثر مرونة وتنوعا من تلك التي تتمتع فيها في العلاقات الصينية – الأمريكية، ثانياً، إن العرب أصبحوا بحاجة إلى أن يكون ثمة

طـرف مـوازن للولايـات المتحـدة في إدارة الأمـن الإقليمـي بعـدما سـعت واشـنطن إلى احتكارها له الهيمنة عليه.

إن القواعد البرية و الموانئ البحرية ضروريـة لمحاربـة القرصـنة.(134) وحتـى الاتفاق مع جيبوتي لإقامة قاعدة بحرية صينية كانت الصين تقف إلى الضد من مقاربـة الأحلاف والقواعد الخارجية، بيد أن المصالح الصينية الواسعة وأهميتها في إدامة التنمية الاقتصادية السلمية وتحسين قدراتها العسكرية الشاملة، والبحرية على وجه الخصوص، وكذلك الفرص الملائمة في السياسة الإقليمية كل ذلك يحـث الصـين عـلى التحـول صـوب سياسة جريئة تأخـذ بمبـدأ القواعـد الأجنبيـة، وسـوف تراقـب الصـين تطـورات البيئـة الإقليمية وتندفع صـوب التعـاون الأمنـي الـذي يسـمح بإنشـاء قواعـد بحريـة صـينية، والراجح أن الخيار كان قد حصل في هذا الاتجاه، بيد أن توقيته المناسب لم يحن بعد في الخليج العربي وفي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، ولذلك، فعندما تيسرت ظروفه في جيبوتي أقدمت بكين على تنفيذه.

والعرب في موقف أصعب للتوصل إلى اتفاق لإنشاء قواعـد بحريـة صـينية في الدول العربيـة في الخلـيج العـربي وفي البحـر البـيض المتوسـط العـرب، ذلـك أن الـدول العربية تربطها مع الولايـات المتحـدة علاقـات تحالفـات عسـكرية أمنيـة منـذ الحـرب الباردة وتنتشر القواعد الأمريكية في أغلبيـة الـدول العربيـة ولهـا اتفاقـات وتفـاهمات إجراء تمارين عسكرية لإغراض أمنية عسكرية.

إن تطورات البيئة الأمنية في الخليج العربي وفي البحـر الأحمـر، خاصـة بعـد نهوض القوة الإيرانية كقوة إقليمية كبرى وبدأت تهدد الأمن العـربي شـبه الإقليمـي في الخليج العربي والبحـر الأحمـر يسـتدعي مـن الـدول العربيـة الخليجيـة مراجعـة مواقفها من التعهدات المنية الأمريكية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن تقدم على تبني سياسة أمنية شبه إقليمية وعربية جديـدة للعمـل المشـترك الناشـط أو تفعيـل نظام المن العربي المشترك. والخيار الآخر هو أن يرحـب العـرب بقـدوم الصـين إلي ى المنطقة من مقاربة أمن عسكري صلب حتى وإن كان حذرا، ذلك من اجـل الضـغط

على الولايات المتحدة للوفاء بالتزاماتها الأمنية، هذا من جهة، ومـن جهـة أخـرى، وهـو الأكثر احتمالا خلق توازن أمني خارجي على عامودي الولايات المتحدة والصين من اجـل الحد من الاعتمادية على الولايات المتحدة وتقييد هيمنتها الإملائيـة.مـع الولايـات مـن جهة أخرى يرحبون بقدوم الصين كقـوة كـبرى ويمنحونهـا قواعـد. إن هيمنـة الولايـات المتحدة لا يمكن الحد منها بقدرات وخيارات عربية، والصين هي القـوة المرشـحة فهـي التي لها مصالح جوهرية اقتصادية في المنطقة العربية ويسـتدعي الأمـر تأمينهـا والتـي بدأت تتبـع فيهـا سياسـة جريئـة وناشـطة في مجـال الأمـن الإقليمـي. ومـع ذلـك، مـن الصعوبة بمكان الجزم بأن الصين سـوف تهـرع لترحـب بـالعرض العـربي فـيما إذا عـرض عليها، ذلك إن الصين من جهتها غير جاهزة لاستبدال الدور السوفيتي في المواجهة مع الولايات المتحدة، بل إنها حريصة على التعاون معهـا في تحقيـق الاسـتقرار في المنطقـة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أكثر شمولية في سياسـة الصـين في المنطقـة أن العلاقـات الصينية الأمريكية أشمل وأكبر قيمة من علاقات الصين مع الدول العربية، ولكـن عـلى الرغم من كل هذه الملاحظـات عـلى سياسـة الصـين فـإن ذلـك لا يحـول دون التنـافس بينهما.

القواعد العسكرية

في نوفمبر 2015 صرح وي كيان، الناطق الرسمي لوزارة الدفاع الصينية، أن الصين وجيبوتي تتفاوضـان في مسـألة "بنـاء منشـئات إسـناد"، (135) وفي 25 فبرايـر أعلن عن أن "من خلال مشاورات ودية بين الصين وجيبوتي توصل الطرفان أن تقوم الصين ببناء منشئات اسناد في جيبوتي. ولد بدأ العمل على البنـى التحتيـة لمنشـئات الإسـناد"، (136) وفي 8 مـارس 2016 اسـتخدم وان غيـي مصـطلح "منشـئات اسـناد لوجستية". (137) وهكذا، "فإن بلداً أفريقيا صغيرا"، وكذلك هو عضو في جامعة الـدول العربيـة ويقـع في نطـاق المفهـوم الجيوبـوليتيكي "للمنطقـة العربيـة"، كـما نسـتخدمه

في هذه الدراسة، "ولم يسمع فيه إلا نفر قليل من الصينيين قد دخل سجل التاريخ بأنه أول قاعدة عسكرية وراء البحار".(138) وكان الإعلان عن الاتفاقية ترجمة عملية لجدل استراتيجي بين الفئات الاستراتيجية الصينية وكذلك القيادة السياسية بشأن القوة البحرية الصينية ودورها في الإستراتيجية المنية الصينية الشاملة، وشاهد آخر على خصائص الإدارة للرئيس تشي التي شبه أتمت تعهدات العقيدة الإستراتيجية لفترة الانفتاح بعد 1987 الحذرة والمتوجسة من الانعكاسات الإقليمية والدولية على تنفيذ الصين سياسة إستراتيجية مقدامة وجريئة ، خاصة من طرف الولايات المتحدة واليابان ودول مجموعة الأسيان والغرب.

وقد توزع الرأي بين الفئات الإستراتيجية بين الصقور والحمائم بشأن إقدام الصين على خيار حيازة قواعد عسكرية خارجية، أما في القيادة السياسية فكانت هناك مقيدات إيديولوجية وأخلاقية كانت الصين قد تبنتها تاريخيا ورفعت شعاراتها وتميزت فيها عن سواها من القوى الكبرى في الحرب الباردة وعلى وجه الخصوص في التنافس الإستراتيجي العالمي بين للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي: المبادئ الخمسة للتعايش السلمي كهوية لدول العالم الثالث والنامي فيما بعد. وتتطرق الوثائق الرسمية في حالات كثيرة إلى الاختلاف الجوهري بين العقيدة الإستراتيجية والسياسة الخارجية الصينية وبين الولايات المتحدة "إن الصين تؤمن بسياسة خارجية مستقلة وكذلك المبادئ الخمسة ... ويتعارض الامبريالية والهيمنة والكولينالية". (139) وعلى الرغم من أن الصين قوة اقتصادية وسياسية صاعدة ويجري فيها تحديث القدرات العسكرية، إلا أنها تعد نفسها ليس بقوة استعمارية غازية على غرار الولايات المتحدة والقوى الأوروبية واليابان (140). وجاء في الورقة البيضاء للدفاع الوطني في عام 2000 "إن الصين تقف ضد أي بلد يفرض بأية صيغة ما نظامه السياسي وأيديولوجيته على دول أخرى" ، هذا في الجانب السياسي، أما في الجانب العقيدة العسكرية "إن الصين لا تسعى إلى التوسع العسكري، ولا ترابط لها قوات في الخارج أو تنشأ قواعد عسكرية في بلد

أجنبي"(141). وفي 1997 قال نائب رئيس الأكاديمية للعلوم العسكرية "إن الصين لم تحتل عقدة واحدة مربعة من أرض أجنبية، كما أنها لم تمتلك أي وجود عسكري خارج حدودها."(142) ومع أن الاستراتيجيين الصينيين مدركون لتعاظم المصالح الصينية في الخارج وأن الدفاع عنها يثير تحدياً في وجه التمسك بالإستراتيجية الصينية بشأن القواعد في الخارج، "إلا أن الصين سوف لن تنشأ شبكة كبيرة عالمية لقواعد عسكرية وتمركز قوات في مناطق البحار على نطاق واسع مثلما تفعل بعض الدول ".(143)

ويرى الصقود أن الصين قد تحولت إلى قوة كبرى من حيث القدرات الاقتصادية وذات مصالح وطنية عالميا، وإن القوة البحرية الصينية أصبحت تواجه تحديات في حماية تلك المصالح وفي وزر المسؤوليات الدولية على الصين بعدما انخرطت في النظام العالمي كقوة عالمية مسئولة التزامات دولية لحفظ السلام والأمن والاستقرار العالمي. وأول تحد هو الإتيان بموقف متوازن وتوفيقي بين الواقع والمبادئ في قضية إنشاء قواعد عسكرية في الخارج. وقد تعزز موقف العقود بعدما تعرضت السفن الصينية والنقل البحري العالمي إلى القرصنة في سواحل شرق افريقيا. وفي إثر ذلك ساهمت الصين في قرارات الأمم المتحدة وأرسلت سفن مراقبة. ويجادل الجنرال جو، (144) بأن القواعد العسكرية في الخارج لا تتعارض مع مبدأ عدم التدخل الذي تؤمن فيه الصين وإن طبيعة وبيئة الأمن الصيني الداخلي والخارجي وكذلك الأمن الإقليمي والدولي قد تغيرت جذريا، إذ برزت تهديدات أمنية غير تقليدية تتطلب إتباع إستراتيجية غير تقليدية، لذلك، فإن من مصلحة الصين أن تتبع التفسير المرن لمبدأ عدم التدخل وتأخذ المعطيات الواقعية في الحسبان وليس التمسك بالمحددات الإيديولوجية بصورة قوية. ويبرر موقفه بالاستشهاد بالخبرة اليابانية كقوة كبرى التي يقيد إستراتيجيتها دستورها الذي تحرم فيه المادة التاسعة تأسيس قواعد عسكرية، ولكن قد أصبح لليابان دور أمني عسكري خارج

حدودها الوطنية، وقد سبقت اليابان الصين واتفقت مع حكومة جيبوتي على انشاء قاعدة هناك. (145)

وكان الجنرال جين يينان قد أفصح عبر محطة إذاعية بقوله بأن " لا أحد يصدم ينبغي عليه أن يصدم" إذ قررت الحكومة الصينية ارسال قوات لمواجهة القرصنة، وكان ذلك في عملية تهيئة الرأي العام لمثل هذا القرار الاستراتيجي الذي سوف يتبعه قرار بناء قاعدة عسكرية في جيبوتي (146). ويعيب بعض المحللين الاستراتيجيين على سياسة الصين بأنها بطيئة في التكيف مع التحولات الدولية وفي تنفيذ دور ومسؤولية الصين عالمياً، وإن الوقت قد حان، كما ظهر في أزمة القرصنة " لتتعلم الصين فن إدارة الأحلاف والبحث عن خلق توازن قوي". (147). ويرى يان كوسنغ "أن عدم الانحياز سياسة تواءمت مع بلادنا خلال فترة الحرب الباردة عندما كانت الصين القوة الضعيفة، ولكن في العقد القادم سوف لن تصبح الصين القوة الضعيفة التي كانت عليها. وغن التمسك بإستراتيجية عدم الانحياز سوف يكون مبدأ لا يساعد الصين كما سوف يلحق فيها الأضرار."(148) ويتحمس بعض المحليين إلى المناداة بإقدام الصين على أخذ الخطوة لبناء قاعدة عسكرية في الخارج "إن الصين يجب أن لا تهرب عن فكرة إقامة قواعد عسكرية خارجية. إنها من حقنا"، ويبررون ذلك بمحاكاة القوى الكبرى الأخرى. "إن من الخطأ أن نعتقد أن ليس لنا الحقوق في إنشاء القواعد في الخارج (149). ويرى لي بيي أن العلاقات الصينية جيدة مع بعض الدول الإفريقية مما يمكنها من عقد اتفاقية لإقامة قاعدة هناك. (150) ويسير معه في هذا الاتجاه الكولنيل داي شو ويشير إلى أن إبحار القوة الصينية بضعة آلاف الأميال لا يمكن تدبيره دون قاعدة عسكرية، لذلك لا مفر من إعادة قراءة مبدأ عدم التدخل وعدم الانحياز (151).

ويجادل فريق الحمام من ناحيتين، الأولى، واقع القدرات الصينية العسكرية خاصة القوة البحرية وانعكاسات الإقدام على الأخذ بخيار بناء قواعد على السياسة الصينية. فمنهم من يرى أن القدرات العسكرية لم تتقدم إلى المستوى الذي قد بلغته

القوى البحرية الكبرى إذ هناك عجز في القوة الجوية للمسافات البعيدة، خاصة في أسطول النقل الجوي الحربي، وأن الصين ليس لها سوى حاملة طائرات واحدة، لذلك سوف يكون إقامة قواعد عسكرية عبء إضافي، ولكن هناك ممن يجادل من مواقف أخرى يرى فيها أن القدرات الصينية البحرية على مستوى من القوة والكفاءة بأن تنفذ عمليات ومهمات في المياه البعيدة دون الحاجة إلى قواعد أجنبية بفضل تطور قابليتها في الأقمار الصناعية,(152) وتوسع حجم ونوع قواتها البحرية بعدما كان محدود القدرات في كثير من المجالات في نهاية القرن العشرين ثم أصبح" في الحقيقة إن القوة البحرية لجيش التحرير الشعبي في 2010 تتطور إلى قوة ذات مصداقية في القرن الحادي والعشرين وأنها واحدة من النجاحات التاريخية". (153)

ويخشى بعض الحمائم من أن بناء قاعدة عسكرية أجنبية سوف يؤثر سلباً على علاقات الصين بالدول النامية والتي قامت على المبادئ الخمسة وتزعمت الصين الدفاع عنها باعتبارها مقاربة جديدة ذات خصائص صينية لإدارة السياسة الدولية والنظام الدولي ما بعد الحرب الباردة، هذا من جهة، ومن الجهة الثانية، إن هذه الخطوة سوف تعطي مصداقية لمدرك الولايات المتحدة والغرب والهند وحلفاء أمريكا في آسيا بأن مزاعم أن نهوض الصين هو "تهديد صيني" وهو الأمر الذي اتكأت عليه الإدارات الأمريكية لتفسير وتبرير مقاربة التمحور الأمريكي في آسيا. ويجادل الحمائم ضد فكرة حاجة الصين إلى الدفاع عن مصالحها الجوهرية ببناءات قواعد عسكرية في شرق إفريقيا أو في المحيط الهندي لتأمين خطوط النقل البحري العالمية، ذلك أن الولايات المتحدة ما تزال القوة البحرية المهيمنة على الممرات للنقل البحري التجاري العالمي وأنها قد حافظت على الأمن بصورة عامة، لذا فإن الصين تنتفع من هذه الحقيقة دون كلفة اقتصادية وسياسية، طالما أنها "راكب بالمجاني". ويحث الحمائميون على أهمية الوفاء بالمواقف الرسمية التي تبنتها الصين منذ بداية الثورة بأن بناء القواعد العسكرية الخارجية ذو صلة بسياسة الأحلاف التي نبذتها الصين. فقد جاء في 1995 في الورقة البيضاء عن الحد من الأسلحة ونزع السلاح "إن

الصين ليس لها قوات ترابط أو تبني قواعد عسكرية في بلد أجنبي". (154) وفي الورقة البيضاء للدفاع الوطني في 1998 جاءت إشارة إلى امتناع الصين عن بناء قواعد عسكرية خارجية. (155)

في 2013 قدمت جامعة الأمن القومي لجيش التحرير الشعبي تقريراً إلى اللجنة المركزية العسكرية للحزب واقترحت فيها أن تعمل الحكومة والدبلوماسية على عقد اتفاقية لبناء قاعدة عسكرية في جيبوتي في القرن الإفريقي والمطلة على خليج عدن والبوابة إلى البحر الأحمر وقناة السويس. وصادق الرئيس تشي على المقترح بصفته رئيس اللجنة المركزية العسكرية، (156) وبذلك تخطت الصين الحاجز الإيديولوجي - السياسي وأركان العقيدة العسكرية المتمثلة في لا سياسة قوة ولا تدخل في الشؤون الداخلية ولا قواعد عسكرية خارجية.

والسؤال المركزي هو ما هي الدوافع وراء تحول الصين هذا؟ وما هي انعكاساته على إستراتيجيتها مع الدول العربية والقوى الكبرى الأخرى؟

إن المصالح الجيواقتصادية المتنامية والمنتشرة في العالم هي السبب الرئيسي في قرار بناء قاعدة عسكرية صينية في جيبوتي. وقد أشار وزير الدفاع الصيني إلى ذلك بعبارة شديدة الصراحة "إن المصالح الصينية المتزايدة هي المفتاح لفهم الأمر".(157) ويندرج تحت المصالح الصينية المصالح الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والمصالح الخارجية. وفي المسألة الأولى أن القيادات الصينية المتتابعة نذرت نفسها إلى بلوغ طموحاتها في "التنمية السلمية" والتي تتطلب تأمين الطاقة من الخارج وأمنها والوصول إلى الأسواق والاستثمارات، وإن أي تهديدات لإدامة التنمية السلمية سوف ينعكس سلباً على القيادة السياسية للحزب الشيوعي ويحدث عدم استقرار اجتماعي وهو شرط لازم لإدامة التنمية، لذلك، إن القلق الصيني الأساسي هو انعكاسات التهديدات الخارجية للمصالح الخارجية من حيث الاستقرار والحفاظ على النظام السياسي. ومع إدامة التنمية الاقتصادية تسير الصين في طريقها إلى مرتبة القوة العالمية والتي تتجلى معالم منزلتها في سياستها الدولية

وخاصة في علاقاتها نع الولايات من خلال المعادلة الجديدة التي فرضت الصين أي مقاربة "القوتان" في العالم. إن انخراط الصين في اقتصاد العولمة أخذ بيدها لتصبح القوة الاقتصادية الثانية في العالم، وهذا الانخراط له صلة أساسية بالنشاط الاقتصادي الصيني الذي يعتمد على الطاقة والتجارة العالمية والموارد الأولية والاستثمارات والعمالة الصينية في الخارج.

وإن القرن الإفريقي من المجالات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية في إدامة الانخراط في العولمة وصعود الصين. إن 90% من تجارة العالم من السلع تمر عبر خليج عدن – السويس، وإن صادرات الخليج العربي من الطاقة إلى الغرب تمر عبر خليج عدن و30% من نفط أوروبا يمر عبر خليج عدن – قناة السويس، وكذلك الغاز الطبيعي السائل من قطر إلى أوروبا ومن الجزائر إلى آسيا. وتبحر في القرن الإفريقي 20.000 سفينة سنويا وملايين الأطنان من النفط الخام. (158) وإن الصين هي الشريك الثاني التجاري للإتحاد الأوروبي، بينما إن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأول للصين، وقيمة التجارة اليومية بينهما مليار واحد دولار. (159) وتجارة الصين مع إفريقيا 300 مليار دولار، وفي 2015 بلغت التجارة 179 مليار، بينما اليابان 24 مليار دولار. وارتفعت تجارة الولايات المتحدة مع إفريقيا من 39 مليار دولار في 2000 إلى 113 مليار دولار في 2012، بينما زادت تجارة الصين من 10 مليار دولار إلى 180 مليار دولار". وتمثل إفريقيا سادس سوق للتصدير الصيني في 2012 بنسبة 36% من تجارتها بقيمة 74 مليار دولار. (160) ويرتفع معدل زيادة التجارة الصينية مع إفريقيا أعلى من تجارتها مع أي إقليم آخر، فقد زاد 11 مرة ما بين 2000-2010. (161) والسلع الصينية المصدرة تتناسب بصورة جيدة مع طبيعة الطلب في إفريقيا. وتصدر افريقيا النفط والحديد والقطن والمعادن الثمينة والأخشاب. وقد زاد الاستثمار المباشر الصيني في إفريقيا من 392 مليون دولار في 2005 إلى 5.5 مليار دولار (162) وقد استقبلت إفريقيا أكثر من مليون

عامل صيني من مهن مختلفة.(163) و لا يقـف وراء تلـك الهجـرة دوافـع إيديولوجيـة وإنما اقتصادية (164)، وأصبحت حماية هؤلاء المهـاجرين ومصـالحهم مـن التهديـدات مصدر قلق للسياسة الصينية، وكما قال وزير الدفاع الصيني، يقـع عـلى القـوة البحريـة تأمين أمـنهم عنـد الضرورة كتلـك الحالـة التـي جـرت في ليبيـا والـيمن حينهـا واجهـت البحريـة الصـينية تحـديات إجلاءهـم "هنـاك 30,000 مشروع صـيني في العـالم، وعـدة ملايين يعملون ويعيشون في جميع الزوايا العالم". (165)

وعندما تعرض وان غيي ،وزير الخارجية الصينية، إلى سـؤال في 8 مـارس 2016 عن القاعدة الصينية في القرن الإفريقي جاء رده مباشراً وصريحاً بـأن الـدافع وراء ذلـك "إن الصينيين يحالون بناء بعـض البنـى التحتيـة والمنشـئات للإسـناد في أقـاليم المصـالح الصينية"، (166)، ولم يقتصر جوابه على جيبوتي أو القرن الإفريقي وإنما استخدم مفردة الجمع "أقاليم المصالح الصينية" (167) وأكد أن الدبلوماسية الصينية تـرى "أنهـا مهمـة ملحة"، ولذلك، "سوف تتخذ الصين إجراءات أكثر نشاطاً لحمايـة مصـالحها المتزايـدة في الخارج." (168). ولم ير في ما تفعله الصين فيه ما يجانب "القواعد الدولية"، بـل اعتـبره "أمرا معقولاً ومنطقياً ويتماشى مع القواعد الدولية." (169)

إن الاعتبارات الجيواستراتيجية ذات الصلة بالإستراتيجية العليـا الصـينية مـن بين أسباب ذهاب الصين إلى خيار إنشاء قاعدة عسكرية في الخارج بعدما انتقلت من قوة أسيوية منتمية إلى العالم الثالـث وضـعيفة في القـدرات الاقتصـادية والعسـكرية ومهددة من قبل قوتين عظيمتين إلى قوة عالمية وثاني اقتصاد في العالم أصبحت تواجـه تحـدي الإبقـاء عـلى نظرتهـا الإسـتراتيجية إلى العـالم والتـي طغـى عليهـا التفسـيرات الإيديولوجية، ولم يقع التحول فجأة بل استغرق عقود وبصـورة تدريجيـة تميـزت كـل فترة منها بخصائص اقترنت برؤية القيادة السياسية حتى بلغت مـا وصـلت إليـه الآن تحت إدارة تشي جينبنغ "الحلم الصيني" و"الأمة الصينية" و"المنزلة الدولية" و"القـوة الثانيـة" و" المؤسـس لقواعـد جديـدة في السياسـة الدوليـة"، وغيرهـا مـن المفـاهيم والمصطلحات والشعارات التـي يطلقهـا القيـاديون والسياسـيون المحللـون الصـينيون.

والنقطة الفاصلة هي الجدل بين " العقلية التقليدية"، والتي سارت عليها الصين خلال عقود الحرب الباردة و"العقلية المعاصرة" التي تتواءم مع الصين وهي في منزلة القوة العالمية. وكانت العقلية التقليدية ترى أن التهديد الرئيسي للصين مسدد إلى وحدة ترابها الإقليمية وأن الدفاع عنها يقوم القوة البرية و"الحرب الشعبية"، ولذلك فإن هيكل القوة العسكرية الصينية قام على هذا المبدأ الاستراتيجي، أما القوة البحرية فلم تكن الأولوية. ولكن بعدما امتلكت الصين خلال الحرب القدرة العسكرية النووية واطمأنت من خلال إستراتيجية الردع النووي وعلاقات العداء في المثلث الصيني - الأمريكي - السوفيتي أوكلت إلى القوة البحرية مهمة الدفاع عن السواحل القومية ليس إلا، ذلك لأن الصين لم يكن لها من المصالح الجوهرية في الخارج لتواجه تحديات الدفاع.

وقد تعهد الرئيس تشي بتطوير القدرات العسكرية "وتحديث الجيش عصريا... جيش منضبط وقادر على الفوز". (170) وتوسعت الوثيقة البيضاء في الإستراتيجية العسكرية في 2015 في مضامين الأفكار الجديدة "للعقلية الجديدة". فقد جاء فيها "إن العقلية التقليدية بأن البر يتفوق على البحر ينبغي التخلي عنها... وإنه من الضروري أن تطور الصين هيكل القوة البحرية لتصبح حديثة تتجاوب مع أمنها القومي ومصالحها التنموية وتؤمن سيادتها القومية وحقوقها ومصالحها البحرية وحماية خطوط النقل الاستراتيجية فيما وراء البحار وتساهم في التعاون البحري من أجل أن تؤمن دعماً استراتيجياً لبناء الصين كقوة بحرية"(171)

إن تحديث القوة البحرية الصينية لا يرمي إلى حماية المصالح الصينية في الخارج وحسب، بل في إطار الإستراتيجية العليا لقوة عالمية أيضا. وبما أن المصالح الاقتصادية الصينية في الخارج ترتبط ارتباطاً عضوياً مع المصلحة التنموية للصين فإن القوة البحرية يقع عليها مهمة حمايتها، ولكن ستواجه القوة البحرية الصينية تحديات جيواستراتيجية في حالة عدم وجود موقع في شرق إفريقيا، خاصة القرن الإفريقي. إن المسافة البعيدة ما بين المواني الصينية ومناطق عمليات كتلك التي قد

يجب على الصين تنفيذها في المياه العربية في محاربة القرصنة وتلبية حالات طارئة مثل الإخلاء والإجلاء كما وقع في ليبيا في 2011 وفي اليمن، وقد واجهت البحرية الصينية صعوبات أمام تنفيذ تلك المهمات في مرافقة السفن الصينية والأجنبية.(172) ولقد أتضح وهن الصينفي إجلاء مواطنيها من ليبيا واليمن في خضم أحداث الربيع العربي، فقد اضطرت على إجلاء أكثر من39 ألف عامل صيني من ليبيا ولم يكن حينها للصين في البحر الأبيض المتوسط سوى فرقاطة واحدة، وهو الأمر الذي استدعى الاستنجاد بسفن تجارية. (173) إن الصين ليس لديها أسطول بقوة الأساطيل للقوى البحرية مثل الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا كي تستطيع تنفيذ عمليات وإدامتها لفترة طويلة بعيداً عن الموالي الصينية من دون التزود بالتجهيزات والإسناد من محطة أو قاعدة. ومع أن بعض الموانئ الصديقة العربية ترسو فيها السفن الصينية مثل سلالة وعدن وجدة، إلا أن ذلك يقتصر على تقديم خدمات معينة للاستراحة والوقود.

إن اختيار جيبوتي كقاعدة صينية يمنح الصين إمكانية مراقبة خطوط النقل البحري الإستراتيجية لتصبح أكثر فاعلية في دورها في الأمن الدولي، ويقلل من اعتمادها على دور الولايات المتحدة، ولن تبقى الصين معزولة. ووجود قوات صينية في جيبوتي يجعلها قادرة على التعامل مع أزمات تهدد مصالحها خاصة حرية الإبحار الحر للتجارة البحرية، ومن الناحية العملية سوف تستطيع الصين إرسال قوات لفترة زمنية أطول في المياه البعيدة، وكذلك سوف يكون استخدام غواصاتها في مياه بعيدة لفترة أطول. وإن امتلاك قاعدة عسكرية في الخارج سوف يفتح الباب أمام احتمال ان تتفق الصين مع أطراف أخرى لبناء قواعد بحرية في المحيط الهندي.(174) إن علاقات الصين مع جنوب أفريقيا تتعزز سياسياً واقتصادياً وتعتبر أهم بلد افريقي في العلاقات التجارية وهذا يمنح الصين موقع قدم سياسي في الحافة الغربية للمحيط الهندي، ومع وجود قاعدة عسكرية في القرن الإفريقي سوف تشرف الصين على غرب المحيط الهندي وتستكمل خطتها؟ في " عقد اللؤلؤ" لكسر

التطويق الأمريكي - الهندي - الياباني حولها من غرب المحيط الهادي إلى غرب المحيط الهندي.

لقد هيمنت الولايات المتحدة على المحيط الهندي، بعدما انسحبت بريطانيا من شرق السويس، وأصبحت القوة البحرية المؤمنة للأمن النقل البحري الاستراتيجي من خلال قواعدها الممتدة من اليابان إلى البحرين وجيبوتي وتحالفاتها الأمنية مع العديد من الدول في هذا الفضاء الواسع. وبقدومها سوف تصبح الصين، كقوة بحرية كبرى غير منخرطة في تحالف الولايات المتحدة، القوة البحرية "الموازن" للقوة البحرية الأمريكية، وفي الوقت نفسه المتعاونة معها.

ومن الجلي أن وجود قاعدة بحرية صينية جيبوتي في المحيط الهندي يؤشر إلى أن الصين قد بدأت استراتيجية جديدة في مجال القوة البحرية، فبعدما كانت تقوم على عقيدة "الدفاع عن المياه الساحلية" أصبحت الآن، بفضل التحسن في القدرات العسكرية الشاملة، والقوة البحرية على وجه الخصوص،تتبنى عقيدة الجمع بين "الدفاع عن المياه الساحلية" وبين "حماية المياه مفتوحة"،(175) وهذا بدوره سوف ينعكس على الإنفاق العسكري الذي يتصاعد من سنة إلى أخرى ويزيد من حصة تحسين القوة البحرية لتلبية هدف" تدبير البحار والمحيطات وحماية الحقوق والمصالح البحرية" الصينية (176). كما أن بناء القاعدة يشكل الوجه الثاني لقابلية القوة البحرية للعمل في المياه البعيدة بعد أن حصلت الصين على حاملة طائرات. وهما ركنان أساسيان في قدرة عرض القوة في المياه والأقاليم البعيدة (177). وبحضورها البحري والعسكري ومستقبل توسع وجودها في جيبوتي سوف تصبح الصين فاعلا إقليميا له مصالح في أن يكون له دور في إدارة السياسة الإقليمية للشرق الأوسط والمنطقة العربية ذلك الدور الذي تلكأت بكين في أداءه لأنها كانت ضعيفة وليس لها موقع قدم لوجود عسكري في المنطقة.

وكان انكشافها الاستراتيجي في حدود مياهها الإقليمية ووحدة أراضيها ولكنها تمكنت من التغلب عليه، ، أما بعدما أصبحت المصالح تتوسع عالمياً أصبح

الانكشاف الاستراتيجي أكثر تهديدا لمصلحة "التنمية السلمية" وإدامتها. وبفضل توسع وتحديث القوة البحرية من جهة، وامتلاك قاعدة في جيبوتي، من ناحية ثانية، فإن الانكشاف الاستراتيجي قد تقلص في النوع والمساحة " غن الصين لا تمتلك حاليا القدرات البحرية اللازمة لحماية شحن النفط إليها، لذلك ترى أن عبوره من خلال مياه تهيمن عليها البحرية الأمريكية - خاصة الخليج انكشافا استراتيجياً رئيسياً". (178) إن الوجود الصيني في خليج عدن والإطلال على الممرات المائية الرئيسية ومنطقة وعلى منطقة مشحونة بالمشاكل سوف يمكن الصين من مشاغلة الولايات المتحدة فيها من أجل تشتيت جهودها في احتواء الصين.

و لا تكف التصريحات الرسمية الصينية والتحليلات الأكاديمية والإعلامية الصينية عن المحاجة بأن دوافع اختيار جيبوتي كقاعدة عسكرية لا صلة لها بتلك الدوافع التي تلازمت مع إستراتيجية وسياسة القوى الاستعمارية والقوى الكبرى في فترة الحرب الباردة، أما نظرة الغرب إلى الدوافع الصينية فإنهم لا يرونها مختلفة سوى أن الصينيين يجادلون بأن نواياهم ومصالحهم بريئة وذات مغازي اقليمية من أجل الأمن والاستقرار الاقليمي والعالمي. فمن الناحية الأولى - لا يقر الصينيون بأن ما أسسوه في جيبوتي قاعدة عسكرية بالمعنى تقليدي حيث ترابط قوات عسكرية مسلحة ويناط فيها أداء عمليات عسكرية كتلك التي للولايات المتحدة في المحيط الهندي في ديغوغاريسيا وكما في اليابان أو العديد من الدول. ويؤكد الصينيون أن وظائف القاعدة مراقبة خطوط النقل البحري الإستراتيجية، وإن جيبوتي قد رست فيها السفن الحربية الصينية المرافقة عشرات المرات للاستراحة والتموين. (179)

وتعقد الصين علاقة مباشرة بين مصالحها القومية، خاصة الاقتصادية، والمصلحة ذات القيمة كسلعة عامة تقدمها الصين إلى جميع الدول ذات المصلحة في الإقليم وكذلك للمجتمع وبذلك، فهي على عكس قواعد القوى الكبرى الأخرى المسخرة لقضايا أمنية ومصالح ضيقة وسياسات توسعية وللتدخل في الشؤون

الداخلية. ففـي 21 ينـاير 2016 قـال النـاطق الرسـمي لـوزارة الخارجيـة الصـينية " إن المنشئات اللوجستية في جيبوتي سوف تمكن القوات الصينية من مهمات المرافقة بصورة أفضل (180)". وهذه مصلحة صينية في المقـام الأول، لكنهـا أيضـاً مصـلحة لسـفن دول أخرى تبحر في هـذه الميـاه. وإن الصـين تنفـذ ذلـك مـن دافعـين أساسـيين أحـدهما أن موقفها يقوم أساس تامين سلامة الإبحار لجميع المبحرين في الميـاه، وثانيـاً، إن عملياتهـا تنفذ في إطار سياسة الالتزام بالقواعد الدولية وقرارات الأمم المتحدة. أما المصلحة العليا فتتمثل في ان النشـاطات الصـينية مـن قاعـدة جيبـوتي " سـوف تقـدم إضـافة جديـدة للإسهام في السلام والاستقرار الإقليمي". (181) ومن هذه الزاوية، فإن الصين كـما يراهـا وزير خارجيتها" سوف لن تسعى للهيمنة والتوسع كما فعلت القـوى التقليديـة."(182) فالقوى التقليدية تقوم إستراتيجيتها على بناء القواعد من أجـل عـرض القـوة والتهديـد والردع وحرمان الوصول على القوى الأخرى، وكل ذلك في نطاق سياسة القوة في حين إن الصين تتقدم بفكرة حماية المواصلات البحريـة حسـب القـانون الـدولي ولـيس سياسـة القوة.(183)

وفي الوقت الذي تنادي فيه الصين بضرورة قيام نظام دولي الأطـراف لكنهـا لا تنهض بالمسؤوليات الدولية التي تقع على القوى الرئيسية في النظـام الـدولي كـما أنها تطالب بالتقيد بالقواعد الدولية وميثاق الأمم المتحـدة، ولكنهـا تسـتخدم ذلـك لتعطيل إجراءات دولية مثل حقوق الإنسان وغيرها. وتجادل الصـين أن خطوتهـا في جيبوتي تندرج في نطاق ما تدعو إليه. فقد اعترفت قوى العالم والمجتمع الدولي بـأن الصين قوة كبرى ولها منزلتها في النظام الدولي، وبـذلك فإنهـا تسـاهم في المسـؤولية الدولية وفي جهود مشتركة مع القوى الأخرى. فالقاعدة من جيبوتي ليست الوحيدة، بل أنها إلى جوار قواعد أمريكية وفرنسية ويابانيـة، وربمـا أن الهنـد سـوف بـدورها سوف تسعى لتأمين موقع قدم لهـا للتـوازن مـع الصـين في المحـيط الهنـدي. ويـرى الصينيون أن قواتهم، خاصـة القـوة البحريـة، تواجـه صـعوبات في تنفيـذ التزاماتهـا الدولية، وبناء قاعدة جيبوتي ليس سوى "منشأة إسناد"، كما وصـفها نـاطق

رسمي في نوفمبر 2015، " ذلك سوف يساعد القوات العسكرية بصورة أكثر لتنفيذ مسؤولياتها الدولية لحماية السلام والأمن الإقليمي والدولي". (184)

إن إقامة القاعدة، كما يجادل وزير الخارجية" يتماشى مع القواعد الدولية " (185) ودون إرغام حكومة جيبوتي، كما أن الصين تتعاون دولياً في مواجهة تهديد الإرهاب الدولي الذي يهدد الأمن الإقليمي والعالمي والذي وقع فيه إجماع من المجتمع. (186) إن القاعدة في جيبوتي تساعد القوات العسكرية الصينية التصدي لهذا التهديد غير التقليدي. وكقوة كبرى ذات مصالح منتشرة عالميا جغرافيا لا يمكن أن لا يكون لها حضور في مناطق أمن مثل اقليم الشرق الأوسط - المنطقة العربية. ومع ذلك لليس في وسع المحاجة الصينية التستر على أنه قد يكون وراء هذه الخطوة محاول لإرضاء مشاعر قومية بدأت تتعالى أصواتها وتدعوا إلى أن تعرض الصين نفسها في السياسة الدولية عرض قوة كبرى ذات مصالح في جوارها القريب وفي العالم وأنها قد تركت خلف ظهرها سايكولجية "عقدة الإذلال" التي نجمت عن تعامل القوي الأوروبية مع الصين في القرن التاسع عشر والاحتلال الياباني وكذلك "عقدة الوهن". إن القوة الكبرى يتعذر عليها أن لا يكون لها حضور في مناطق الأزمات والمصالح. وقد تهيأت للصين "فرصة تاريخية" لبناء قاعدة عسكرية في بلد في المياه البعيدة والصين بهذه السياسة لا تحذو حذو الولايات المتحدة، بل إنها قاعدة لأغراض حفظ السلام وضد القرصنة (187)، ومع ذلك، فإنها أول مؤشر عملي وميداني إلى أن القوة الصينية تأخذ بإستراتيجية لتوسيع مدى وصولها في فضاء المحيط الهندي وما بعده، وكما قال وزير الخارجية الصيني، في 8 مارس "إن الصينيين يحالون بناء بعض البنى التحتية والمنشئات للإسناد" (188) ليس في القرن الافريقي وحسب، بل تطرق في سياق ملاحظاته وفي "أقاليم المصالح الصينية"، (189) والتي تتوزع في أنحاء العالم ومن بينها المنطقة العربية.

الانعكاسات على المنطقة العربية

إن الموقع الجغرافي لجيبوتي يجذب إليه القوى البحرية لتؤسس فيه قواعد عسكرية أو محطة اسناد لوجستي، كما يسميها الصينيون. تقع جيبوتي في القرن الإفريقي وعلى الساحل الشرقي لإفريقيا وغرب المحيط الهندي وتطل على باب المندب وخليج عدن، وبذلك ترتبط مع بحر العرب ومضيق هرمز والخليج العربي من جهة الشرق، ومن الشمال تطل على البحر الأحمر وقناة السويس والبحر الأبيض إلى أوروبا. وتتنافس على هذا الموقع جميع القوى البحرية، وكانت فرنسا تستعمر جيبوتي ولها فيها قاعدة عسكرية، وأنشأت الولايات المتحدة قاعدتها في كامب ليمونير والتي أصبحت لها أهمية أكبر بعد أن قررت إدارة أوباما تقليص وجودها في أفغانستان وعوضت عن ذلك بأدوار إضافية من قاعدة كامب ليمونير التي تأسست في 2002 لمحاربة الإرهاب ومراقبة هذا الفضاء الجيوبولتيكي الواسع في الشرق الأوسط الكبير وإفريقيا، وقد قال فيها الرئيس أوباما "أنها ذات أهمية فوق العادة ليس لعملنا في القرن الإفريقي بل في الإقليم." (190)وجيبوتي بلد لا ينتج شيئاً يذكر ولا موارد طبيعية فيها ولا نهر. وقد وافقت جيبوتي على طلب من اليابان لإقامة قاعدة لها أيضا، ويتعذر القول أن الصين سوف تكون آخر قوة بحرية نالت الموافقة على إنشاء قاعدة لها هناك، إن روسيا والهند وربما بلد عربي في غرفة الانتظار.(191)

إن موقع جيبوتي في منطقة تشهد عدم استقرار في الصومال واليمن وقربها من منابع الطاقة في الخليج العربي وتتعرض خطوط النقل الإستراتيجية إلى القرصنة يعطي للصين ولغيرها لإنشاء قواعد عسكرية في بلد يفتقر إلى الموارد وفيه حاجة إلى الاستثمار الأجنبي تنتفع من أجور منح القواعد، إذ تدفع الولايات المتحدة 63 دولار سنوياً، وتدفع الصين 20 مليون دولار سنوياً. وقد أبدت حكومة جيبوتي ترحيبها بقدوم الصينيين " إن للأمريكيين من التقنية والطائرات المقاتلة وبدون طيار ما فيه الكفاية للسيطرة على جزء من هذه الأرض وما وراءها،" كما قال محمود علي

يوسف، وزير خارجية جيبوتي، "فلماذا لا يكون للصينيين نفس الحقوق لاستخدام هذه الوسائل للحفاظ وحماية مصالحهم في باب المندب". (192)، وقد استثمرت الصين في جيبوتي في البنى التحتية 14.4 مليار دولار (193)

إن إنشاء قاعدة عسكرية صينية في بلد عربي عضو في الجامعة العربية يمثل اختراقا من طرف قوة كبرى لم يكن لها أية علاقات أمنية مع الدول العربية من قبل، وإن قدومها إلى مجال الأمن العربي بطريقة مباشرة يفيد أن الأمن العربي هش إلى المستوى الذي لا تحمل فيه دولة عربية مثل جيبوتي ذات الموقع الاستراتيجي في المشهد الجيوبوليتيكي على محمل الجد الانعكاسات المترتبة على ذلك. ففي الوقت الذي تطالب فيها السياسة العربية الابتعاد عن الأحلاف والقواعد في المنطقة العربية تستضيف جيبوتي الصين وبذلك تفتح الباب أمام قوى أخرى مثل روسيا والهند، ولا يستبعد إيران وتركيا، لإنشاء قاعدة لها في جيبوتي لتتحول إلى "عقدة" قواعد لا نظير لها في المنطقة والعالم، حيث فيها قواعد أمريكية وفرنسية ويابانية وصينية. إن هذا الجناح من جيوبولتكس الأمن القومي قد تحول إلى ميدان تنافس بامتياز.(194) وعلى الرغم من أن هذه القواعد تشترك في هدف واحد هو محاربة والقرصنة، فلكل قوة استقلالية في توظيف قاعدتها منها حماية مصالحها القومية قبل كل شئ.(195) وقد قال توم كيلي، السفير الأمريكي في جيبوتي، "إن لنا فيها أكبر المنشآت في العالم كله... إنها رقم واحد في كل شيء نفعله ... إنها في مقدمة سياستنا الخارجية الآن".(196)

إن قدوم الصين إلى جيبوتي سوف تخلق مشاكل، (197) إذ سوف تتقاطع المصالح ويخترق كل طرف نشاط الآخر، (198) كما أن وجود القاعدة الصينية إلى جوار الولايات المتحدة يدل على " عزم الصين على إنشاء قواعد خارجية بعيداً عن منطقة نفوذها التقليدي ويجب أن يذكر واشنطن بأن الصين ترى نفسها قوة عالمية".(199) كما قال رادني نورني، رئيس اللجنة الفرعية للقوة البحرية من لجنة الصنوف العسكرية في الكونغرس. ويدل هذا أيضا على أن نفوذ الولايات المتحدة

يتراجع في المنطقة،(200) بل ولا تستبعد مجلة الشؤون الدولية أن ترجح عن جيبوتي كفة الصين" الخصم الصاعد" على كفة الولايات المتحدة.(201) وبقدوم الصين إلى جيبوتي ستزداد ساحات وميادين "لعبة القوة" ما بين القوى العظمى في الوطن العربي من خلال القواعد العسكرية،(202) ومع ذلك، ثمة من يرى "أن الولايات المتحدة والصين لا يتنافسان في الحقيقة في مجال الأمن. وفي الحقيقة أن انخراط الصين مع الدول الإفريقية له تأثير الحد الأدنى على سياسة الأمن للولايات المتحدة" (203).

لقد كان اختارت الصين أن تبني أول قاعدة عسكرية خارجية لها في جيبوتي من بين بدائل مرشحة في الوطن العربي، وقد كانت الصين تستخدم ميناء سلالة في عمان وعدن في اليمن خلال حملة محاربة القرصنة منذ 2008 بصورة متكررة. وتتميز عمان بموقعها الجيوبوليتكي لبناء "قاعدة صينية، فهي تهطل على المحيط الهندي وتقع في مدخل الخليج العربي وعند مضيق هرمز وبحر العرب. وفي 1978 اعترفت عُمان بالصين بعد أن رفعت يدها عن الدعم الإيديولوجي السياسي والعسكري لحركة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل وقد تقيدت عمان باحترام مبدأ الصين الواحدة وبدأت العلاقات الثنائية تتطور في مجال الطاقة والتجارة. (204)

وثمة خصائص متشابهة بين عمان وجيبوتي في أكثر من ناحية. إن البلدين يتمتعان باستقرار سياسي، ولهما علاقات تعاون أمني مع الولايات المتحدة، وتقع عمان في الركن الجنوب شرقي للمنطقة العربية وجيبوتي في الركن الجنوبي الغربي وهو الحال الذي جعل فضاء المياه العربية واقعا يبن البلدين، وأن كلاً منهما له بوابة بحرية أساسية: مضيق هرمز وباب المندب، ومن خلال كل منهما تعبر الطاقة وتمر التجارة من وإلى الصين. وتعثر الصين في كل من البلدين على تأييد سياسي، وكذلك وفيهما منشئات جاهزة ومن الممكن تحديثها وتحسينها لاستقبال السفن الحربية. كما أن البلدين استقبلا السفن الصينية خلال المرافقة للسفن منذ 2008 أكثر من عشرين مرة (205) وعمان أكثر جاذبية لتحرك الصين نحوها لبناء قاعدة

عسكرية من التحرك صوب عدن إذ أن اليمن يعاني من اضطرابات سياسية وحرب أهلية يتعذر على الصين أن تلتزم فيها بموقف الحياد الصلب. فقد مالت لصالح الحكومة الشرعية وتعاونت معها في برامج إجراء تمارين مشتركة لمحاربة الإرهاب. (206) وعلى الرغم من أن الصين لم تتقدم بطلب لعقد اتفاقية انشاء قاعدة عسكرية بحرية في سلالة أو عدن، إلا أن المحللين الأمنيين والعسكريين في الولايات المتحدة والغرب يعتقدون أن الصين سوف تتوسع في إنشاء القواعد في المحيط الهندي بعدما تحسنت قدراتها البحرية وأبحرت فيه أول غواصة صينية.(207)

وثمة مقيدات على موافقة عمان على إنشاء قاعدة صينية. أولاً، إن علاقاتها الأمنية مرتبطة بصورة وثيقة مع الولايات المتحدة وبريطانيا(208). ثانياً، إن السياسة الخارجية العمانية تنهج نهجا فيه قدر من الاستقلالية في علاقاتها مع القوى الخارجية والإقليمية.ثالثا، إن هناك تعاوناً عسكرياً بين عمان والهند وهذا يثير قضية التجانس الصعب في مثلث علاقات العماني – الهندي - الصيني.رابعا،، كما أن عمان تحافظ على علاقات خاصة على الرغم من أنها عضو في مجلس التعاون الخليجي وتبقى على مسافة التوجه السعودي في سياسة الخليج العربي. خامساً، على العكس من جيبوتي فإن عمان مصدرة للنفط وحصة كبيرة منه تستوردها الصين 95% في 2015.(209)

إن الهيمنة الأمريكية – الغربية في المنطقة العربية حقيقة مركزية في الأمن العربي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتلكؤ روسيا في التنافس مع الولايات المتحدة في المنطقة كافة، إلا في دول محددة مثل سوريا أو في إيران. ومن هذه الزاوية فإن مشهد الأمن القومي العربي في ظل صيغة أمن إقليمي لمفهوم الأمن الجماعي والمشترك الذي تدعو إليه الصين سوف تكون له ظروف وفرص ملائمة بقدوم الصين إلى جيبوتي وتؤسس فيها قاعدة. إن وجود الصين في المنطقة ليس من أجل تنفيذ مهمات حماية خطوط النقل البحرية الإستراتيجية ومحاربة القرصنة والإسهام في الأمن والسلام الإقليمي والدولي، كما تجادل بكين، وحسب، بل نتيجة توسع

المصالح الصينية وثقة الصين في قدراتها العسكرية لتأمين أمنها ذاتياً في هذه المنطقة، وكذلك لعزم قيادة الصين على احتلال منزلة كقوة عالمية، وقد كتب الادميرال سن جيانغو، نائب رئيس هيئة الأركان الصينية أن الرئيس تشي لديه أولوية "التقدم في بناء قواعد في الخارج" (210).

إن الأمن الإقليمي الذي ترعاه علاقة أمن متعدد الأطراف من القوى الرئيسية أكثر ضماناً للأمن العربي الذي تعتمد دوله على تصدير الطاقة في المقام الأول. وفي عكس ذلك، فإن الأمن العربي سيكون أمام احتمالات.

أولاً، أن تنهض قوة بحرية عربية مثل السعودية ومصر في وزر الأمن العربي، إما فرداً أو في إطار اتفاقية الدفاع العربي المشترك تحت خيمة الجامعة العربية وهذا احتمال ضعيف.

ثانيا، أن يحتدم التنافس بين الصين والولايات المتحدة في مجال إنشاء قواعد جديدة في الشرق الوسط والوطن العربي.وتدرس وزارة الدفاع الأمريكية مقترحات زيادة عدد قواعدها في سياق مقاربة محاربة الإرهاب.(211) وكما قال كارتر، وزير الدفاع الأمريكي،" إن ذلك سوف يمكن الولايات المتحدة من الرد على الأزمات فرادا، وعمليات ضد الإرهاب وضرب أهداف ذات قيمة عالية"، كما انه الخيار الأقل كلفة عسكريا ويعفي السياسة الخارجية الأمريكية من أن تصبح" أكثر عسكرة".(212)

ثالثا، أن تبزغ قوة إقليمية كبرى غير عربية لها مصلحة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، وإيران هي المرشح الأوفر حظا بالمقارنة مع تركيا.

ومع ذلك فثمة مقيدات على الخيار الثالث. أولاً، إن سياسة الخليج العربي والعلاقات العربية – الإيرانية لا تعرف الثقة والمصالح المتبادلة وإنما هي متضادة وعدائية. ثانياً، ليس لدى إيران مصلحة عامة في كل المياه العربية التي تبحر فيها الطاقة والتجارة، بل هي تركز في المقام الأول بأمن الخليج العربي حيث مصالحا ومزاياها الجيوبوليتيكية. ثالثاً، إن الولايات المتحدة والغرب لا يرضى بأن تسود

إيران في الأمن في المنطقة وتتفق مع الدول العربية في هذه الناحية.رابعا، ليس لإيران القدرات البحرية للعب دور إقليمي بارز في فضاء الأمن القومي العربي.

وعليه، فإن حضور الصين كلاعب أساسي في ترتيب الأمن العربي في المياه العربية سيعمل عمل الموازن. أما إذا دأبت الصين على أداء تكتيك الدور الثانوي فإن ذلك سوف لن يكون له التأثير الكبير والإيجابي في بيئة الأمن القومي العربي وفي سياسة الأمن في الإقليم على صعيد العلاقات مع الولايات المتحدة ودور إيران الصاعد.

إن قدوم الصين إلى ميدان الامن القومي العربي البحري من خلال قاعدة في جيبوتي، واحتمال أنها سوف تسعى للحصول على تأييد لبناء قواعد أخرى، وفي ضوء التوافق بين الصين والولايات المتحدة على قدوم الصين كقوة عالمية جديدة في المنطقة، كل ذلك يشكل ضاغطاً اضافياً على القرار الجماعي العربي في مسألة الأمن القومي العربي وأنه مطالب بأن يأتي بحلول إيجابية وعملية لمواجهة هذا التحدي الجديد. ولقد استجابت السعودية إلى هذا التحدي من طرف واحد.

في مارس 2016 تطرق السفير جيبوتي في المنامة إلى أن محادثات جارية بين حكومته والسعودية بشأن التعاون الأمني العسكري وإقامة قاعدة عسكرية سعودية. وزار رئيس جيبوتي الرياض وتطرق الطرفان تعزيز التعاون الأمني. (213) وشاركت جيبوتي في "الاتحاد الإسلامي" الذي تقوده السعودية في اليمن (214) ولا توجد علاقة مباشرة بالأمن العربي في المياه العربية وبين نوايا السعودية في إقامة قاعدة في جيبوتي لمكافحة الإرهاب والقرصنة وللمشاركة في تعاون دولي متعدد الأطراف دولية تتخذ من جيبوتي منصة لها. إن هدف السعودية يندرج في المقام الأول لمواجهة تحديات إيران للأمن القومي العربي والذي أصبحت قادرة على اختراقه من مستويات عليا ودنيا وسياسية وعسكرية وطائفية. وتخشى السعودية من التطويق الإيراني لأمنها الوطني المباشر وللأمن العربي في شبه إقليم الخليج العربي في حالة تمكن إيران من بلوغ إقامة موقع قدم لها عند الطرف الجنوبي من البحر الأحمر.

فحتى التوصل إلى اتفاق فينا بشأن الحيازة النووية الإيرانية كان تهديد تلك الحيازة على الأمن القومي العربي والخليجي أقصى مستويات التهديد. إن نفوذ إيران في العراق ولبنان وسوريا وفي الخليج العربي وبعد الربيع العربي في اليمن وسيطرة الحوثيين وأنصارهم على صنعاء أصبح التهديد الإيراني يطوق السعودية بقوس من النفوذ والوجود العسكري يمتد من سوريا ولبنان والعراق من الشمال الشرقي وفي الخليج العربي من الغرب وفي اليمن في القرن الإفريقي من جنوب الغرب.

واستطاعت إيران أن تستخدم جيبوتي كمنفذ لإيصال المساعدات الحربية إلى الحوثيين. (215) وفي حالة وجود نفوذ إيراني عند باب المندب سواء من علاقات تعاون مع جيبوتي او في أسوأ الحالات من موقع قدم في اليمن، فإن إيران سوف تصبح ذات نفوذ في المنطقة وتحرر نفسها من الضغوط الأمريكية – الأمريكية لعزلها، وكذلك سيكون لديها بيئة أكثر إيجابية من الوضع الراهن. ومن المحتمل أن يتكون محور إيراني - صيني لموازن الوجود الأمريكي وبذلك تصبح المنطقة ميدان تنافس بيئة المحور الأمريكي – الغربي – العربي من جهة، والمحور الإيراني- الصيني، من جهة أخرى.. وإن وجود الصين في جيبوتي رافعة لإيران في بسط نفوذها في المنطقة، ذلك لأن هناك علاقات محور صيني- روسي – إيراني يتصف بالخلافات مع المحور الأمريكي – الغربي – العربي (السعودي). وكما يبد، فإن ليس للسعودية من خطط عملية لإنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي وذلك بعد أن قطعت الأخيرة علاقاتها مع إيران وتجاوبت مع المطلب السعودي في أعقاب حرق القنصلية السعودية في مشهد، وكذلك، النفوذ تدهور النفوذ الإيراني في السودان التي بدورها شاركت في التحالف الإسلامي بقيادة السعودية وقطعت علاقتها مع إيران (216).

وفي الجملة، فإن التعاون الأمني بين الصين والغرب في المياه العربية يرتكز على "الأمن غير التقليدي" والذي لا تستطيع الصين وحدها، بل حتى بالتعاون مع القوى البحرية الكبرى، تأمينه دون الاقتراب من العرب من خلال الوسائل التي جئنا عليها : جاهزية العرب للتعاون مع الصين القوة الكبرى الصاعدة والقوة

البحرية القادمة إلى المنطقة العربية التي فيها تهديدات غير تقليدية باعتبار أن الأمن غير التقليدي مصلحة مشتركة وجماعية وشاملة، وأن يتعاون الطرفان " ببذل جهود مشتركة لتعزيز القدرة على مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية".(217) ولا تدعو الصين إلى اقتصار التعاون على الطرفين العربي، وإنما يرجح عند الصين التعددية "دعم جهود المجتمع الدولي في مكافحة القرصنة البحرية".(218) ومن بين هذه الجهود أن تسخر الدول العربية ذات الصلة التسهيلات "للسفن العسكرية المشاركة في مهام الحفاظ على سلامة الدولية".(219) وتريد الصين بذلك الإشارة إلى أن وجودها في المنطقة، بعدما أقامت لها قاعدة عسكرية في جيبوتي واستقبال الموانئ في الخليج العربي وخليج عدن، إنما هو ليس لمصلحة وطنية صينية ضيقة، بل "سلامة الملاحة الدولية،"(220) وإن الصين بهذه المشاركة تسهم في وزر مسؤولية القوة الكبرى. وتشير الوثيقة [صورة محددة إلى الفضاء الجيوبولتيكي لهذا التعاون: "قبالة خليج عدن والسواحل الصومالية."

هوامش الصيـن الفصل الثالث

1-Jessica T.Mathews, " Redefining Security," Foreign Affairs, Vol68,No.1987; Ken Booth, " Security and Emancipation," Review of international Studies, Vol.17,1991; David.A Boldwin, " The Concept of Security, Review of international Studies, Vol.13,1997;Lester Brown," Redefining National Security," Worldwatch Paper, No 14,1977;rchard H.Ullman,2 Redefining Security," International Security, Vol.8,1983,pp.129-153.

2- Barry Buzan,et al, Security: a New Framework of Analysis, London, Lynne Riennee,1998.

3- Terry Teriff,et al, Security Studies today, Cambridge, Polity, 1999.

4- Richard Baum, " The Road to Tiananmen: China Politics in the 80's," in Roderick MacFarquhar,ed., The Politics of China: The Era of Mao and Deng ,Cambridge, Cambridge University Press, 1993.p.376.

5- Huang Youi, Context Not History Matters for Deng's Famous Phrase," Global Times, June 15,2011.Web.

6- Sin Shixiang," China's New Concept of Security," China and US Focus, January 16, 2016.Web.

7- D.M.Finkelstinein," Chinese National Military Strategy: An Overview of the Military Strategy Guidelines," in A.Scobell and R.Kamphausen,eds., Right Sizing the People's Liberation Army: Exploring the Contours of China's Military Carlisle, US Army War College,2007.

8-كاظم هاشم نعمة،روسيا في السياسة الآسيوية، عمان، دار آمنة للنشر،2013ز

9- David Cohen, A Clash of Security Concepts: Chinese Efforts to Define Security," Jamestown Foundation, China Breief,Vol.xiv,Issue 1,June 2014.

10- Colonel Peng Guangqian," Deng Xioping Strategic Thought," Institute for National Studies,Web.

11- Ibid.

12- Colonel Hong Baoxiu," Deng Xioping Theory of War and Peace," Institute of National Security.Web.

13- Ibid.

14- General Zhao Nanqi, " Den Xioping's Theory of Defence Modernization," Institute of National Security.Web.

15- Colonel Hong Bin," Deng Xioping's Perspective on National interest," Institute of National Security.Web

16- Ibid.

17- Ibid.

18- J.Eisenman,E.Heginbotham, and D.Micheel, eds., China and the Developing World: Strategy for the Twenty First Century, London, Routledge,2007.

19- General Xiong Guangkai, " The New Security Concept Advocated y China." A Speech at the London Institute of international Strategic Studies,No.3,2002,p.2.

20- David M.Finkelstein, " China's New Concept of Security," op.cit.

21- Yu Jianhua, The Development of SCO and the Exploration of New International Relations," Chinese Diplomacy No.7, 2003, p.29.

22- Russell Ong, The Chinese Concept of Security: China's Security Interests in the Post Cold War, Surrey, Curzon Press, 2002.
23- White Paper, Ministry of National Defence, People's Republic of China, Beijing, 1998.Web.
24- Russell Ong, op.cit.
25- China President Jian Zemin Handbook, Strategic Information and Materials Washington DC, US International Business Publication,2015.
26- Ibid.
27- Ibid.
28- Ibid.
29- Bronson Percival, The Dragon Looks South:China and Southeast Asia in the New Century,London,Prager,2007.
30- D.Lampton," Introduction: The Three Faces of the Chinese Power," US, University of California,2008.Web.
31- " Hu Makes 4-Point Proposal for Building Harmonious World," Xinhua, News Agency, September 16,2005.Web.
32- Hu Jintao, Highly Holding the Great Banners of Socialism with Chinese Characteristics, Striving for New Victories in Comprehensively Building an Affluent Society, October 15, 2007.Web.
33- Zheng Youngnian and Sow Keat, Harmonious Society and Harmonious World: China's Policy Discourse under Hu Jintao, Briefing Series- Issue 26,October 2007, Nottingham, University of Nottingham. Web.
34- " The Joint Declarion of ASEAN and China on Cooperatio in the Field of No-Taditional Security Issues,"Web.
35- Lu Zhouwei, On Non-Tradtional Security,Beijing,Situation and Trends Press,2033.
36-Yizhou Wang," Defining Non-Tradtional Security and Its Implications for China," Web.
37-Yiqin Fu," What Will China's National Commission Actually Do? The Four Functions of China's Security Body," Foreign Policy, May 8, 2014.
38-Xinhaua, November 15, 2014.Web
39- " Xi Jinping Speaks at Politburo Study Session on Security," Xinhua, April 14,2014.
40-- Timothy R.Heath, The Holistic Security Concept: The Securitization of Policy and Increasing Risk of Militarized Crisis," The RAND Blog, June 27, 2015.Web.
41- Conrong Jin," China's National Security Concept and Threat Perception,SWP, Berlin June 16,2015.Web.
42- Timothy Heath," Xi's Bold Foreign Policy Agenda: Beijing Pursuit of Global Influence," op.cit.
43- Sun Xiaohu," Commentary: China Devoted to Security with Asian Features," People's Daily, April 29, 2016.Web.
44- D.S.Rajan," China: Integrated National Security Concept: Impact on Foreign Policy," South Asia Analysis Group, Paper No. 6003, September 7, 2016.Web.
45- Nien-Chung Chang-Liao," China's New foreign Policy under Xi Jinping," Journal of Asian Security, Vol.12 ,Issue 2,2016.
46- Li Hongmei, Colum, People's Daily Online, November 20,2009.Web.

47- Sun Jianguo," Adhering to a Distinctly Chinese Approach to National Security," English Edition of Quinshi Journal, Vol.7, No.3, July- September 2015. Web.

48- Ibid.

49- Ibid.

50- Jackie Calmes," Expansive Setting for Obama's Meeting with Xi," the New York Times, June 7, 2013.

51- Xi Jinping, The Governance of China, Beijing, Foreign Language Press,2014.

52- Paul R.Burgman, Xi Jinping Has Often Spoken of the Chinese Dream, But What Does He Dream of for Asia, the Diplomat, July 8, 2016.Web

53- Ibid.

54- Ibid.

55- " Full Transcript: Interview with Chinese Xi Jinping," Wall Street Journal, September 22,2015.Web

56- Kar Kian Beng," Xi Jinping Calls for Security Structure that Suits Asia," Asia, April 29,2016.Wwb

57- Xi Uphold Concept of Asia Security," China Daily, April 29,2016.Web.

58- Timothy R.Heath," Xi's Bold Foreign Policy," op.cit.

59- " A New Asian Security Concept for New Progress in Security Cooperation," China.org.cn,May 24,2014.

60- People's Liberation Army Daily, May 26, 2014.Web.

61- David Cohen" Clash of Security Concepts: China's Effort to Redefine Security," China Brief,Vol.14,issue 11, June 4,2014.

62- Cai Mingzha," An Important Document that Comprehensively and Objectively Recognizes Contemporary China: An Introduction to the Government of China," Renusin, September 29,2014.Web.

63- Peop;e's Liberation Army,May 23,2014.

64- Denny Rpy," China's Pitch for a Multipolar World: The New Security Concept," Asia Pacific Centre for Security Studies, Vol.2, No.1,May 2003.

65- M.Lanteigne, Strategic Thinking and the Role of the Military, Chinese Foreign Policy: An Introduction," 2009.Web.

66- Shem Dingli," Framing China's National Security," China and US Focus, April 23,2014.Web.

67- S.L.Craig," US China Economic and Security Review Commission Hearing, March 4, 2009.Web.

68- " China: Birth of An Arms Salesman," Economist, November,17,1984.

69- Wei-chin Lee," The Birth of Salesman: China as an Arms Supplier," Journal of Northeast Asian Studies, Vol.6, Issue 4, 1987, pp.36-46.

70- Herbert S.Yee,ed.,China's Rise-Threat or Opportunity, London, Routledge, 2011.

71- D.Wagner and G.Caliero," German Arms Sales and the Middle East,International Policy Digest, august 24,2013.Web.

72-James Chen," The Emergence of China in the Middle East Strategic Forum, National Defence University, December 2011.

73- K.Hnang, Need Growing for China to Take Greater Role in the Middle East," South China Morning Post, September 18, 2016.Web.

74- K.Hnang," China to Deepen Military Engagement in Troubled Middle East to Protect Growing interest," South China Morning Post, September 1, 2016.Web.
75- " China Willing to Advance Military Relations with Saudia Arabia: Defence Minister," Xinhua, August 31,2016.Web.
76- Thomas Woodrow, The Sino- Saudi Connection, The Jamestown Foundation, October 2002.Web.
77- " Saudi Arabia Special Weapons," Global Security org.Web.
78- Jeff Stein," CIA Helped Saudis in Secret Chinese Missile Deal," Newsweek, January 30,2014.Web.
79- James Chen," The Emergence of China," op.cit.
80- SIPRI Fact Sheet, Trends in International Arms Transfer, 2005, February 2915.
81- Clay Dillow," China: A Rising Drone Weapon Dealer to the World," CNBC, March 3, 2016.Web.
82- Jeffry Lewis," Why Did Saudi Arabia Buy Chinese Missile," Foreign Policy, January 30, 2014.
83- Bill Gets, Saudi Arabia Shows Off Chinese Missiles: Saudis Send Message to the United States," Iranian Military Parade," Washington Free Beacon, May 2,2014.Web.
84- Lara Stenrakain, Iran China and Saudi Arabia-An Oil Market Love Triangle, Bloomberg, January 23, 2012.Web.
85- Josepg A.Kechhian, Saudi Arabia and China: The Security Dimension," Middle East Institute, February 9, 2016.
86- J.B.Alterman, China's Balancing Act in the Gulf," Center for Strategic and international Studies, Middle East Program, August 2013.
87- R.F.Grimmett, Trends in Conventional Arms Transfer to the Third World by Major Suppliers 1982- 1989, Congress research Service, June 19,1990.
88- Ibid.
89- China: Can Large Arms Sales Be Sustained? Directorate of Intelligence, September 2009.Web.
90- Robin Right and A.Tyson," Iraq to Pay China 100 Million dollar for Weapons for Police," The Washington Post, October 4, 2007.Web.
91- " Iraq Plans to buy Weapons from Russia, Iran and China," Sputnik, May 18,2015.Web.
92- " China Joins Race to Arm Iraq," Sharq al Awast, February 24,2014.Web.
93- " Foreign Ministry Spokesperson Hu Chunyin's Regular Press Conference, Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, Xinhua 19 June 2014.Web.
94- " China Supports Iraq to Maintain Sovereignty, Calls for Inclusive Government: Envoy," China Daily, July 8,2014.Web
95- Janathan Narcus," China Helps Iraq Military Enter Done Era," BBC News, October 12, 2015.Web.
96- Patrick Boether and G.Doyle," Use by Iraqi Military May Be a Boom for China- Made Done," The New York Times, December 17, 2015.Web.
97- R.G.Sutter, Foreign Relations of the PRC: The Legacies and Constraints of China's International Politics since 1949, New York, Rowman and Littlefield Publishing Inc.,2013.

98- J.F.Copper, China's Foreign Aids and Investment Diplomacy, Volume III, London, Palgrave,2016.
99- R.I.Rotberg,Ed., China into Africa: Trade, Aid ,and Influence, Washington DC, Brooking institution Press,2008.
100- Bill Gertz, Not So-Strange Bedfellows, The Washington Free Beacan, January 29, 2013.Web.
101- " Egypt and China Sign Arms Contract, Pakistan Defence, May 3,2015.Web.
102- " China Bids to Sell Two Submarines to Egypt as Its Tries to Expand Its Market for Weaponry," South China Morning Star, September 16,2015.
103- Sputink, September 29, 2015.Web.
104- " Saudi Special Forces Train with Chinese, French," Eurasia Review, October 14,2016.Web.
105- " Mapping Chinese Maritime Ambition," Stratfor, November 3,2014.Web.
106- K.C.Urichsen, insecure Gulf: The End if Certainty and the transition to post oil Era, Oxford, Oxford University press, 2015.
107- " Chinese Military Open and Transparent," Web.
108-" Chinese Naval Warship Pay Five Visit to Egypt," Global Times, August 27,2010.
109- " Chinese Navy Ships Visit Port Sudan- Army Spokesperson," Sudan Tribune, August 2,2015.Web.
110- " Chinese Warships Head for Egypt after Sudan Visit," China Military Online, August 13,2015.
111- Vice PM: China Seriously Considering Naval Escorting Operations in Somali Water," People's Daily, December 7, 2008.Web.
112- " Chinese Naval fleet Carries out First Escort Mission of Somalia," People's Daily Online, January 6, 2009.
113- E.S.Andrew and A.Strange, " No Substitute for Experience: Chinese Anti-Piracy Operation in the Gulf of Aden, New Port, US Naval College,2013.Web.
114- " China's Navy's Main Goal is to Escort Ships During Somalia Mission," People's Daily, January 2.2009.
115- ibid.
116- Chinese Navy Off on Historical Mission," AFP, December 26, 2006.
117- Tian Yuan," Somali Pirates Pose Serious Threat to China's Right and Interests in Navigation," People's Liberation Army Daily, December 26, 2008.
118- Yan Hau," China ready to Send Warships to Somali for Escort Mission: Fleet Commander," Xinhua, December 15, 2008.
119- A.L.Friedberg," Going Out: China Pursuit of Natural Resources and Implications for PRC's Grand Strategy, Seatle, W.E., The National Bureau of Asian Research, 2006.
120- Andrew Erichson,et al, China's Global Maritime Presence ; Hard and Soft Dimensions of PLAN Anti Piracy Operations," Jamestown Foundation, China Brief, Vol.15, issue 1,2015.
121- " China Seriously Considering Building an Aircraft Carrier: Spokesman," AFP, December 23,2008.Web
122- " Chinese Navy Sends Most Sophisticated ships on Escort Mission off Somalia," People's Daily Online, December 27,2008.Web

123- Zhao Shengnan," Navy Protects from Pirates," China Daily, December 21, 2012.Web.

124-" Call Made for China Navy to Battle Somali pirates," Associated press,December 4,2008.

125-" China Says Warships Patrolling Somali Coast Helps World Peace," People's daily online, December 23,2008.

126- Ibid.

127- Ibid.

128- " Somalia: Statement from the Contact Group on Piracy," January 6,2009.Web.

129- " Pirates Capture Saudi Oil Tanker," BBC News, November 18,2008.Web.

130- Hkalid Abdulah al Bu-Ainnan," The GCC and Piracy: An Arab Solution," Briefing Paper for the Conference Global Challenges, Regional Responses: Forging a Common Approach to Maritime Piracy, Dubai, 18-19 April 2011.Web.

131- Shisher Upadhyaya," Maritime Security Cooperation in the Indian Ocean Region: The Role of Indian Navy," Australian Journal of Maritime and Ocean Affairs, Vol.6., No.4,2014; Kamlesh K.Agnihorti," Protection of trade and Energy Supplies in the Indian Ocean Region," Journal of the National Maritime Foundation of India, Vol.6,No1,2012.

132- Paul Hadley," All Arab red Sea Anti piracy Force Proposal in Riyadh," June 29, 2009.Web.

133- Rick Nelson and Scott Goossens," Counter-piracy in the Arabian Sea: Challenges and Opportunities for GCC Action," Center for Strategic and International Studies,2011.Web.

134- Zhao Shegnan," Navy Protect Ships," op.cit.

135- Rick Nelson and Brainna Fitch," Combating Piracy: Challenges and Opportunities for Regional and Private Sector Involvement," Center for Strategic and International studies, Homeland Security Program, June 20,2010.Web.

136- " PLA's First Overseas Bases in Djibouti," China Military Online, April 12,2016.Web

137- Ibd.

138- Ibid.

139- Ibid.

140- " China's foreign Policy," People's Daily, September 14, 1999.Web

141- " China's Independent Foreign Policy of Peace," PRC MAFA, August 18,2013.Web.

142- China's National Defence in 2000, Global Security.org, October 16,2000.Web.

143- Li Jijum," Traditional Military Thinking and the defensive Strategy of China: An Address at the United states War College, August 1997.Web.

144- Jeremy Page," China builds Firs Overseas Military Outpost," The Wall Street Journal, August 19, 2016.

145- Zhang Aizhou," Expert: Debate china's role in Somalia mission," China Daily, December 12, 2008.

146- M.S.Chase and A.S.Erickson, " Changing in Beijing's Approach to Overseas Basing," Jamestown Foundation, China Brief, Vol.9,Issue 19, September 2009.
147- Zhng Haizhou," Experts: Debate," op.cit.
148- Ibid.
149- Shen Dingli," Don't shun the Idea of Setting Overseas Military Bases," China.org.cn., January 28, 2010.
150- Shin wu and Keyuan,eds., Non- traditional security Issues and South China Sea: Shaping a New Framework for Cooperation, London, Routledge, 2016.
151- Ibid.
152- Ashley J.Tellis and Travis Tanner, eds., China's Military Challenge, Washington DC, the National Bureau of Asian research, 2012.
153- Yves Heng, China's Naval Power: an Offensive Realist Approach, London, Routledge, 2016.
154- " China: Arms Control and Disarmament, November 1995, Information offices of the State Council of the People's Republic of China, Web.
155- China's National Defence, Information office of the State Council Office, the People's Republic of China, Beijing, 1998.Web.
156- PLA's First Overseas Bases, op.cit.
157- Ibd.
158- "FACT Box: Somali Pirates Risk Choking Key World Trade Route," Reuters, April 15, 2009.Web.
159- D.E, Brown, Hiden Dragon: Crouching Line: How China's Advance in Africa Is Underestimated and Africa's Potential Underappreciated, Cratsile, Pa, Strategic Studies Institute, US Army College, 2010.web.
160- Ibid.
161- D.H.Shuin," The Impact of China Growing Influence in Africa," The European Financial Review, April-May 2011.Web.
162- Lloyd Thrall, China's Expanding Africa Relations: Implications for the US National Security, South Monica, Calf. RAND Corporation, 2015.
163- How French, China Second Continent: How A Million Migrants Are Building a New Empire in Africa, New York, Knopf, 2014.
164- China in Africa: Empire of the Sums, Economist, April 23, 2014.
165- PLA's First Overseas Bases, op.cit.
166- " Tough Question< Straight Answer: China's Top Diplomats on the South China Sea, North Korea, Japan, The US," South China Morning Post, March 18, 2016.
167- Ibid.
168- Ibid.
169- Ibid.
170- " Disciplined Army, Able to Win: China President Xi Jinping States Strategic Military Goal," RT, July 1, 2016.
171- White Paper on Military Strategy, 2015.
172- Anikta Panda," Confirmed: Construction Beijing on China's First Overseas Military Base in Djibouti," The Diplomat, February 29, 2016.
173- " 35,860 Chinese Nationals in Libya Evacuation: FM," CCTV.com, March 3,2011.

174- Anita Jash, China in Djibouti: Setting the Strategic in Indian Ocean Region, December 17,2015.Web.
175- M.McDevitt, China's Far Seas Navy: The Implications of Open Seas Protection's Mission," A Paper for the china as a Maritime power Conference, Virginia, April 2016.Web.
176- China' Military Strategy White Paper, 2015.op.cit.
177- Morgan Winsor," With China's Naval Base Djibouti Could Become Africa's Singaphore," International Business Times, April 2, 2-16.
178- Richard L. Russell, Weapons Proliferation and War in the Great Middle East: Strategic Contest, London, Routledge, 2005, p.123.
179- G.B.Collin and A.S,Erickson," Djibouti Likely to Become China's First Indian Ocean Outpost," China Sign Post, July 11,2015.Web.
180- Foreign Ministry Spokesperson Hog Lei Regular Press Conference, January 21,2016.Web.
181- Ibid.
182- " Tough Questions Straight Answers," op.cit.
183- James Goldrick, China at the Sea Will Comes to Prize Trade Flows Over and Maritime Fortress?" Lowy Institute for International Policy, December 22,2015.
184- Kathrina Manson, China Military to Set Up first Overseas Base in Horn of Africa," The Financial times, March 31,2016.
185- "Tough Questions Straight Answers," op.cit.
186- Mathieu Duchalel, Terror Overseas: Understanding China's Evolving Counter Terror Strategy, European Council on Foreign Relations, October 26, 2016.
187- " Djibouti Base Not for Power," Global Times, August 28,2016.Web.
188- "Tough Questions, Straight Answers," op.cit.Web
189- Ibid.
190- James Jeffrey, " China Is Building Its First Overseas Base in Djibouti Right Next to Key US One," Global Post, May 3,2016.Web
191- Josh Wood, " Djibouti A Safe Harbour in the Troubled Horn of Africa," The National Interest, June 3,2015.
192- Kathrin Masson," China Military to Set Up," op.cit.
193- Dana Sanchez, " China Financing Most Djibouti 14.4 Billion in Planned Infrastructure Project," AFK Insider, June 11,2010.
194- Jeramy Page, As China Expands Its Navy the US Grows Wary," The Wall Street Journal March 13, 2015.
195- C.Clover .China Foreign Policy. op.cit.
196- Ryan Healy, " China's Naval Base in Djibouti Poses Problem for US," Center for Strategic Studies, April 14,2016.
197- Katrina Mansson," China Military to Set," op.cit.
198- Con Cughlin," China Deal Threatens Only American Military Base in Africa," The Telegraph, July 21, 2015. Web.
199- Hugo Norton," China's Military Base in Djibouti Exposes US Decline," Fair Observer, June 3, 2015.Web.
200- Colin Clark," China Seeks Djibouti Access: Who Is A Hegemon Now,"
Breaking Defence, May 12,2015.
201- John Lee," China Comes to Djibouti," Foreign Affairs, April 3,2015.Web.

202- " The Superpowers' Playground," The Economist, April 9,2016.

203- Larry Hanaver and Lule J.Morris," Chinese Engagement in Africa Drives Reactions and Implications, Santa Monica, RAND, 2014,p.95.

204- Muhamed S.Olimat, China and the Gulf Cooperation Council Countries, London, Lexington, 2016.

205- Andre Erisckon and G.Collin, " Dragon Tracks: Emerging China's Access point in the Indian ocean Region," Asia Maritime Transparency Institute, June 18,2015.

206- Ben Blanchard, et al, " China Offers Support for Yemen government as Xi Visits Saudi Arabia," Reuters, January 20,2016.

207- " How China's Base in Djibouti Reveals an Expanding Sphere of Influence," Sputink 15,2016.Web.

208- Al Jazeera, May 1,2012.Web.

209- Muscat Daily, October 4,2015.

210- Jeramy Page, " China Builds First Overseas base," op.cit.

211- David Vine, The Us Has an Empire of Bases in the Middle East- And Its' not Making anyone Safer, January 20,2016.Web.

212- Secretary of Defence Speech, US Department of Defence, October 29,2015.Web.

213- Habib Tumi, " Saudi Arabia to Open Military Base in Djibouti," Gulf News, March 8,2016.Web.

214- John Hayward, Saudi Arabia to Establish Military Base in Djibouti," March 9,2016.Web

215- Morgan Winsor, Saudi Arabia Iran Rivalry in Africa: Sudan, Djibouti, Somalia Part Ways with Tehran as Riyadh Influence Grows," International Business Times, July 1, 2016.Web.

216- Ian Black and Saeed Kamali Delgham," Bahrain, Sudan and UAE Follow Saudis in Diplomatic Action against Iran," The Guardian, January 4,2016.

217- الوثيقة الصينية

218- نفس المصدر

219- نفس المصدر

220- نفس المصدر

الفصل الرابع

التعاون في مكافحة الإرهاب

يرى ولتر لاكور أن الجدل النظري الأكاديمي في مسألة تحديد تعريف للإرهاب جامع وشامل ويحظى بالرضا عند الدارسين والسياسيين والحكومات لم يبلغ غايته، لذاك يأخذ بفكرة " إن تعريفاً شاملاً للإرهاب لا يوجد وسوف لن يعثر عليه في المستقبل المنظور"(1)، ويحمل السائرون في اتجاهه في همهم للإرهاب على محمل المعاني غير المتماثلة. ودارسون آخرون لا يعيبون على حالة غياب تعريف شامل وهم قانعون بمعاينة ذات الأوجه العديدة، حتى أن جيفري سايمون أحصاها فعثر على 212 معنى ترد في الكتب والصحف والإعلام، أما على مستوى الحكومات والمؤسسات والمنظمات فإن في خطابها يوجد 90 معنى(2). وفريق ثالث جرد المعاني الواردة في 109 تعريفاً واستخلصوا منها 22 دالة بارزة مشتركة فاعتمدت في تقديم تعريف " الإرهاب أسلوب فعل عنيف متكرر مدفوع بالقلق ويستخدمه أفراد أو جماعات أو ممثلو دولة سريون أو شبه سريين وذلك لأسباب فقهية أو إجرامية أو سياسية، ولا يكون فيها أهداف العنف غير تلك التي تقترن مع الاغتيال، وإن الضحايا المدنيين المباشرين للعنف يتم اختيارهم بصورة اعتباطية (أهداف فرصة) أو بالانتقائية (أهداف تمثيلية أو رمزية) من بين السكان المستهدفين، والضحايا هدف إرسال رسالة، وإن عمليات الاتصال ما بين التهديد والعنف وبين الأهداف الرئيسية تستخدم من أجل التلاعب بالأهداف الرئيسية ولتحويلها إلى هدف للرعب أو هدف مطالب أو هدف جلب الانتباه وهذا يعتمد إن كان الابتزاز أو الإكراه أو الدعاية هو الذي يراد بلوغه في المقام الأول"(3).

وقد درس كل من ليونارد وينبريغ، وآمي بيداهزر، وسيفان هيرش- هويفر ما جاء في 75 دراسة أكاديمية عن الإرهاب وتقدموا بتعريف للإرهاب " الإرهاب تكتيك دوافعه سياسية وينطوي على التهديد أو استخدام القوة أو العنف والذي يلعب

فيه السعي وراء الإشهار دوراً هاماً"(4). ويُوزع الإرهاب على أسس مختلفة منها الإيديولوجية (اليسار- اليمين) وسياسة (عرقي- قومي) وسياسية - دينية، وإرهاب تتبناه الدولة وإرهاب قضية واحدة . وثمة من يرى أن الإرهاب لم يغير طينته ما بعد الحرب الباردة، بل وحتى بعد أحداث 11 سبتمبر، فلطالما انطوى الإرهاب على مقومات أساسية هي الدوافع والتكتيك والتنظيم، وكل ما يجري تغيير في احد أو أكثر من هذه العناصر، كما يرى الكسندر سبنسر (5). أما روهان غوناراثا، فالرأي عنده أن الإرهاب ظاهرة جديدة ما بعد الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر من حيث أن الدوافع أصبحت أكثر تجذراً بالعقيدة الدينية منها بالايدولوجيا السياسية، وأن أجندة المطالب للإرهاب قد تغيرت من حيث المضمون والنوع والفقرات حتى تكاد تصبح مطالب قصوى. ومن ناحية أن العمليات الإرهابية توسعت في رقعتها الجيوبولتيكية، ومن ناحية أخرى، أن حجم ونسبة الضحايا اتسعت نتيجة تنوع الأهداف البشرية والمادية، وانقطعت العلاقة بين الإفراد والمنظمات الإرهابية وبين الدولة مل تعد تعتمد عليها بل قد أصبحت فاعلاً اقليمياً ودولياً في النظام الدولي(6). ويعود هذا النوع الجديد من الإرهاب إلى انتشار النزاعات العرقية والدينية كتلك التي وقعت في الاتحاد السوفيتي بعد تفككه وفي يوغسلافيا والشرق الأوسط ،وإن الأسلحة قد أصبحت أكثر انتشار وأسهل حصولاً عليها وارتفع حجم الهجرة ما بين الدول والأقاليم ، كما أن وسائل الاتصالات الحديثة تلعب دورها في التواصل(7). وإن التنقل أصبح أكثر يسراً وقد تحولت النزاعات من طبيعة ما بين الدول إلى صراعات وخلافات عرقية ودينية وطائفية وثقافية.

ويرى ديفيد رابوبورت(8) أن الإرهاب ظاهرة جذورها في التاريخ، لكن الإرهاب المعاصر، ما بعد روبسبير والثورة الفرنسية، بدأ في روسيا القيصرية من ثمانينات القرن التاسع عشر ثم انتشر في أوروبا الغربية، والبلقان وآسيا ، ويقرن كل موجة من الإرهاب مع جيل، ففي موجة الفوضويين استهدفوا المسئولين الكبار واتبعوا

تكتيك الاغتيال، ثم جاءت فترة مقاومة الكولينالية وخاضت فيها حركات التحرر الوطني ما بعد الحرب العالمية الأولى نضالاً من أجل حتى تقرير المصير والاستقلال من أصفاد الكولينالية والاستعمار، وفي مرحلة الحرب الباردة تواجه " اليسار" مع الأنظمة القائمة لتصبح هذه الحقبة فترة اليسار الجديدة، ومع نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين وبزوغ توجهات الهيمنة بزغت " الموجة الدينية"(9).

ولكل موجة دوافع وتكتيك وأهداف ومع ذلك فإن أحداث " سبتمبر نقطة فاصلة بين الموجات واكتساب الإرهاب خصائص معينة، وإن كانت قد اشتركت فيها مع الموجات السابقة، إلا أنها أهداف دينية. ويتعذر وضع خط فاصل بين المواقف في قضية الإرهاب فالهدف الضحية ينعت الفعل إرهابا في حين أن منفذيه يرونه من أجل هدف نبيل يستدعي القيام به بغض النظر عن ما يصب الفعل الإرهابي من أهداف بريئة(10). إن الأول فعل " الإرهابي" أما الثاني فهو فعل " المقاتل من أجل الحرية "، وإن الأول " إرهاب" بينما الثاني " حرب التحرير". وفي فترة الحرب الباردة كانت الأدبيات الغربية والخطاب السياسي يصف أعداءه وخصومه " بالإرهابيين "، أما الاتحاد السوفيتي والمعسكر اليساري كان يرى فيهم " مناضلين "، ويُقيم الغرب تلك الأعمال بأنها "الشر"، في حين هي عند الطرف الآخر " خير"(11).

وقد حاولت المنظمات الدولية أن تضع تعريفاً للإرهاب متفق عليه ويسترشد فيه في العلاقات الدولية، وفي 1937 جاءت عصبة الأمم بالتعريف الآتي " كل الأفعال الإجرامية الموجهة ضد دولة وتنوي أو تحسب أن تخلق حالة رعب في عقول أفراد معينين أو مجموعة من الأشخاص أو عند عامة الناس"(12). ولم تتمكن الأمم المتحدة من صوغ مفهوم للإرهاب يقع إجماع بشأنه، وقد جاء في تصريح للخارجية الأمريكية في 1992 بشأن الإرهاب الدولي " إن المصطلح ليس له تعريف جامع لأن الأمم المتحدة لم تستطيع الاتفاق على تعريفه، ولا يوجد تعريف قد تم الاتفاق عليه بالإجماع "(13). وكلما يعرض تعريف للنقاش تحتج عليه دولة أو مجموعة من الدول ، فالولايات المتحدة تريد تعريفاً لا يقيد يدها في الرد عليه بأية طريقة تراها

من مصلحتها. وفي 1987 اعترضت الولايات المتحدة وإسرائيل على مقترح لتعريف الإرهاب ذلك لأنه يضع مسافة ما بين الأفعال الإرهابية التقليدية والكفاح في نطاق حق تقرير المصير والذي أراد كل منهما عدم استثناءه.

وبعد احداث 11 سبتمبر وقفت منظمة المؤتمر الإسلامي ومعها بعض الدول في وجه تعريف كان قد اقترح لأنه لا يفصل مقاتلي التحرير الوطني عن الإرهابيين(14). أما الولايات المتحدة فإنها تأخذ بالتعريف الوارد في قانون العقوبات الأمريكي، المادة22 ، وفيها " إن مصطلح الإرهاب الدولي يعني الإرهاب الموجه إلى المواطنين وأراضي أكثر في دولة واحدة، ومصطلح " مجموعة إرهابية " يعني أي مجموعة أو شبه مجموعة تمارس إرهابا دولياً "(15). وتشير وثائق هيئة الاستخبارات البريطانية MI5 إلى أنه لا يوجد تعريف عالمي للإرهاب وأن كل دولة تعرف الإرهاب الداخلي والإرهاب الدولي حسبما تراه. والدول العربية بدورها لها تعاريف مختلفة(16)، ولكن جامعة الدول العربية جاءت على تعريف للإرهاب في 1998 " كل فعل عنف آو تهديد عنف وبغض النظر عن دوافعه والذي يحدث من أجل تقديم مصلحة أو أجندة فردية أو جماعية ويحدث رعباً بين الناس ويسبب خوفا ولإيقاع الأذى فيهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم إلى الخطر أو يرمي إلى إيقاع أضرار في البيئة أو المؤسسات أو الممتلكات العامة والشخصية أو احتلالها أو احتجازها أو إعاقة مصدر قومي "(17). واستجابت جامعة الدول العربية للضغوط الدولية لمكافحة مصادر تمويل الإرهاب أو الدعوة إليه فأضافت إلى التعريف فقرة في قرارها في 29 سبتمبر 2006 إذ تم إدراج " التحريض على الجرائم الإرهابية أو الإشادة فيها أو نشر أو طبع أو إعداد محررات أو مطبوعات أو تسجيلات أياً كان نوعها للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها بهدف تشجيع ارتكاب تلك الجرائم. وتعد جريمة إرهابية تقديم أو جمع الأموال اياً كان نوعها لتمويل الجرائم الإرهابية مع العلم بذلك "(18).

وتشارك الجامعة العربية بصورة فاعلة في جهود المجتمع الدولي لاستكمال اعدد اتفاقية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب وتعريف الإرهاب وإرهاب الدولة، ومن جهتها تؤكد الجامعة العربية موقفها للتمييز بين الإرهاب والحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال، وكذلك تشدد على أن تكون التدابير والجهود العربية لمكافحة الإرهاب في إطار سيادة القانون ومتسقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وخشية منها أن يعزز المدرك السائد بأن الإرهاب يقترن مع الإسلام تصر الجامعة العربية على ضرورة " عدم الخلط بين الإرهاب والدين الإسلامي"، وتتعاون الجامعة العربية مع جميع الإطراف والمنظمات الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب على أن تكون الآليات متوازنة وتتحلى بالشفافية(19).

لم يكن هناك تعريف للإرهاب في القانون الوطني الصيني حتى أكتوبر 2011(20). فقد صدر في 9 أكتوبر عن اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي القومي قرار بشأن تعزيز العمل لمكافحة الإرهاب، وجاء فيه الإرهاب " النشاطات التي تعرض المجتمع إلى الخطر بصورة كبيرة والتي هدفها خلق الإرهاب في المجتمع وتهدد الأمن العام أو تهدد هيئات الدولة والمنظمة الدولية والتي من خلال استخدام العنف وإعمال التخريب والابتزاز وغيرها من الطرق التي تسبب أو يراد لها أن تتسبب في وقوع ضحايا بشرية وخسارة في الممتلكات والبنى العامة والفوضى في النظام الاجتماعي، وكذلك الأفعال التي تحرض وتمول وتساعد على تنفيذ النشاطات أعلاه من خلال أي طرق أخرى"(21). وقد عُرفت المنظمة الإرهابية بأنها منظمات إجرامية تؤسس من أجل أن تقوم بأعمال إرهابية، أما الإرهابيون فهم أولئك الذين ينظمون ويخططون وينفذون أعمالا إرهابية أو أي أعضاء في منظمة إرهابية . وأضيف إلى أعلاه في 27 ديسمبر 2015 " أي اقتراح أو نشاط الذي من خلال العنف أو التخريب أو التهديد يولد اضطراباً اجتماعياً وإيهانا للأمن العام ويقيد حقوق الملكية والأفراد ويهدد هيئات الحكومة والمنظمات الدولية"(22).

لقد كان تركيز الصين على الأمن الداخلي في المقام الأول ، ففي مارس 1997 تم تفجير حافلة في حي في الصين، وفي مارس 2014 وقعت حادثة طعن بالسكاكين وفي مايو جرى تفجير خارج سوق في كسنجيان (23). وفي أكتوبر وقع تفجير في مقاطعة غوانغشي(24). وشهد عام 2015 هجمات على مصالح ومواطنين صينيين في الخارج بعدما توسعت مصالح الصين في كثير من البلدان وانتشرت العمالة الصينية في أنحاء العالم. ففي أغسطس 2015 وقع هجوم في بانكوك كان من بين الضحايا 7 من الصينيين (25). وفي 20 نوفمبر أعدمت داعش مواطناً صينياً، وتعهد وزير الخارجية بالانتقام (26). ومع ذلك كان التوكيد على الأمن الداخلي، فقد تطرق الرئيس تشي في خطاب له أمام اللجنة المركزية إلى " حماية الأمن القومي والاستقرار الاجتماعي"(27). وأشار إلى أن تهديد الإرهاب قد تفاقم وأكثر حدوثاً في مناطق عديدة داخل الصين وأن الأهداف أصبحت دون تمييز وأن المواطنين الصينيين منكشفين للتهديد الإرهابي في الخارج.

إن الجدل الصيني في مسألة الإرهاب يركز على مقاطعة كسنجيان سواء من قبل سياسة الدولة أو المحللين الصينيين، وقد وصفها الرئيس تشي بأنها " الخط الأمامي" لصراع الصين في مكافحة الإرهاب. ومساحة كسنجيان 6/1 مساحة الصين وسكانها ما بين 10 ، 15 مليون أي بنسبة 105% وتزود الصين بـ 5/1 من بترولها و 40% من الفحم الحجري. ويشكل شعب ايغور أكثر من نصف سكانها ويعتبرونها " موطنهم الروحي وموطن تركمستان الشرقية "(28). وبعد أن أصبحت المصالح الاقتصادية والمواطنين هدفاً للإرهاب تحول المدرك الصيني الرسمي والأكاديمي إلى الانتباه إلى التهديد من الخارج والربط بين الأمن الداخلي المتمثل في قضية كسنجيان والنشاطات الإرهابية في الخارج ذات الصلة بالحركات في كسنجيان، كما أن الصين عززت علاقات التعاون مع الأطراف الخارجية على المستوى الثنائية والتعددي الإقليمي والدولي.

إن مدرك الإرهاب في السياسة والجدل الصيني له صلة مباشرة الأقليات الاثنية والدينية وبصورة استثنائية بالمقارنة مع الغرب، وإن التطرف الديني نتيجة إسباغ السياسة على الدين " تسييس الدين "، وإن التطرف الديني يحث أنصاره والمنضمين إليه بأن يقوموا بأعمال شريرة باسم الدين(29)، ومن أجل غاية سياسية. وفي الصين يهدف الإرهاب إلى الانفصال عن الدولة الصينية وتقسيم وحدتها الترابية، وإن التطرف يستغل الجهل والخرافات (30). وتؤسس الصين علاقة بين الإرهاب والواقع الاقتصادي والاجتماعي، ويرى المحللون الصينيون أن الجذور الكامنة للإرهاب ومظاهرة سمات متداخلة ومن العسير حل المشكلة بالتصدي إلى المظاهر دون اجتثاث الأسباب الجذرية والمرتبطة بالتخلف الاقتصادي والفقر، لذلك، فإن مدرك الصين للتعامل مع الإرهاب ينطلق من تشخيص جذوره، ولذلك تتقدم الصين بوصفتها لمعالجة ظاهرة الإرهاب " بالتنمية الاقتصادية ". وتنكر بكين أن هناك في الصين عدم مساواة اقتصادية واضطهاد ديني، ولذا تضع مقابلة بين الشعب وأعداء الدولة أو النظام وتعتبر الإرهاب شر وعداء موجه ضد الشعب أي الدولة (31). وتؤكد الجهات السياسية والإعلام الصينية أن الإرهاب في الصين يقف وراءه أجندة خارجية تنفذها الولايات المتحدة والغرب والإعلام . وأن الولايات المتحدة ذات معايير مزدوجة في سياستها بشأن الإرهاب، وتنتقد واشنطن بأنها لا تربط بين سياساتها الاثنية والدينية وبين الإرهاب وتعتبر بعض جوانب أحداث 11 سبتمبر لها صلة بهذا الأمر. أما في الصين " فإن أحداث العنف الإرهابي في كسنجيان ليست قضايا اثنية أو دينية، كما رأت صحيفة People daily الناطقة باسم الحزب الشيوعي. وزعم الصين أن الولايات المتحدة لا تطيق " الاستقرار والهدوء في الصين"، ولذلك فإنها " تتواطأ لتوجيه فاجعة الأفعال الإرهابية في اتجاه الصين "(32). وإن الإعلام الغربي يشوه أحداث كسنجيان ويرى العنف بأنه صراع اثنين، في حين " إنه عنف إرهاب يغذيه الغرب" (33). والإرهاب من وجهة نظر بكين أداة في الإستراتيجية الأمريكية لتوكيد الهيمنة، وأنها تجد فيه أعذارا لإقناع الرأي العام

الأمريكي وحلفاءها للتدخل العسكري ونشر قواتها في المناطق الإستراتيجية الحيوية مثل الشرق الأوسط الكبير(34). ويجادل المحللون الصينيون بأن تهديد الإرهاب لا يمثل تهديدا للأمن القومي، ولكنها لا تريد أن تثبيت جهودها في أحكام قبضة الهيمنة بالمواجهة مع الإرهاب (35). وتتهم الصين الغرب بأنه يأوي الحركات الانفصالية من ايغور ولا يعتبر وجود بعض قادتها على الأراضي الغربية من الإرهابيين (36).

لقد تلكأت الصين في الإسهام في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب لأنها حتى 2015 لم يكن لديها تعريف للإرهاب ووسائل مكافحته ورأت أن الولايات المتحدة تصدرت عمليات مكافحته لأن لها مصالح إستراتيجية عالمية وتسعى لبسط الهيمنة وأن مصالح أمريكية كانت هدفاً للإرهاب كأحداث 11 سبتمبر التي قادت فيها واشنطن حملة عالمية ودعا بوش العالم كافة أن يقدم الدعم للعمليات العسكرية لمحاربة الإرهاب، وأرت بكين أن واشنطن كانت ترمي إلى كسب ود روسيا بوتين وكذلك الصين للتسامح مع وجود أمريكي في وسط آسيا، كما أن الصين من جهتها رأت أن إقليم وسط آسيا قد يتحول إلى فضاء للإرهاب ثم ينتشر إلى كسنجيان، ومع ذلك، كان للصين تحفظات أساسية فكرية وسياسية وعملياتية. فمن حيث القدرات لم تكن الصين على مستوى كاف من الاستعداد للمشاركة في علميات إقليمية أو دولية لا من حيث المعدات ولا القوات ذات الخبرة. ومن الناحية الفكرية، كانت الصين تؤمن بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتؤمن بأن حل المشاكل يمكن أن يتم بالطرق السلمية في نطاق الأمم المتحدة والقواعد الدولية، أما جيوبولتيكيا، فإن الولايات المتحدة سعت لتطويق الصين من الغرب بعدما عززت وجودها وعلاقاتها مع اليابان وجنوب شرق آسيا وتعزيز العلاقات مع الهند لذلك، اكتفت الصين بالتأييد اللفظي.

لقد أجاز قانون ديسمبر 2015 للصين إرسال قات إلى الخارج لحماية المصالح والمواطنين على أن يكون ذلك بطلب من الدولة المستقبلة للقوات الصينية، وكذلك

أصبح في وسع الصين المشاركة في عمليات مكافحة الإرهاب مع دول أخرى بقوات عسكرية ومن الشرطة. وتختلف الصين في هذه الناحية بأنها لا تأخذ بالعمليات من طرف واحد كما تفعل الولايات المتحدة. وقد حددت الصين مجالات عملها في مكافحة الإرهاب على ثلاث مستويات وهي الإنذار المبكر ضد الإرهاب وإجهاضه، والتعامل من حوادث إرهاب ميدانية، والتعامل مع الأحداث الإرهابية بعد حدوثها (37). وتسعى الصين من وراء مشاركتها توكيد جملة حقائق:

أولا، أنها قوة كبرى يقع عليها تحمل مسؤوليتها الدولية وأنها تحترم الالتزامات الدولية في نطاق القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

ثانياً، أنها تشارك في صوغ قواعد وسلوك التعامل مع تهديدات غير تقليدية تهدد الأمن الصيني والعالمي وأنها تقف مع المجتمع في وجه تهديد غير مسبوق في السياسة الدولية، فقد قال الرئيس شي إن الإرهاب " العدو المشترك للبشرية "(38).

ثالثاً، تزداد الصين بمشاركتها الثقة بنفسها بأنها قوة فاعلة وأن لها مصداقية عند المجتمع الدولي وأن أمامها فرصاً لتقدم طرازاً في الجهد الدولي المشترك من موقع القيادة.

رابعاً، تكتسب القوات الصينية الخبرة من تجارب الدول الأخرى وكذلك تطور وسائلها الذاتية التقنية وغيرها(39).

خامساً، ستصبح للصين قدرات على عرض القوة في مناطق الأزمات.

تتعاون الصين في عمليات مكافحة الإرهاب على مستوى ثنائي وتعددي ، وقد نشطت بعد أن تعرضت مصالحها لخطر الإرهاب خاصة عندما توظفها داعش وأصبحت الصين هدفاً لنشاطاتها الإرهابية وجندت عناصر من كسنجيان وتوجهوا إلى العراق وسوريا واستقر بعض منهم في تركيا وكذلك نشطت داعش في جنوب شرق آسيا وانخرط فيها أفراد من كسنجيان(40). وخشيت الصين على أن تصبح كسنجيان مصدر تهديد لخطوط نقل الطاقة عبر آسيا الوسطى والتنسيق بين حركاتها الإسلامية الجهادية (41). وقد توسعت الأهداف التي يستهدفها الإرهاب ليطال

مناطق خارج إقليم كسنجيان مما زاد من عبء وكلفة الحفاظ على الأمن الداخلي نتيجة هذا النوع من التهديد غير التقليدي الذي يهدد الاستقرار والتجانس الداخلي وهو الشرط اللازم لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية(42). ولذلك تبقى الأولوية للأمن الداخلي في مكافحة الإرهاب في مدرك صناع القرار على الرغم من أن الإرهاب قد أصبح ظاهرة عبر قومية ولا تعيقها الحدود والإجراءات الأمنية الوطنية وحسب، بل لا مفر من تعاون ثنائي وإقليمي ودولي.

وحتى 2015 وقعت الصين 36 اتفاقية ثنائية، ويمثل التعاون في إطار منظمة شنغهاي خير مثال للتعاون الأمني ذلك أن للصين مصلحة جوهرية في أن تكون وسط آسيا مستقرة وآمنة وأن يجتث منها الإرهاب بالتغلب على أسبابه الجذرية وكذلك لأن جميع دوله تعاني من الشرور الثلاثة، كما ينعتها الصينيون (الإرهاب والانفصال والعنف)، وأن الإقليم تتداخل فيه الأعراق عبر الحدود الدولية وإنه بيئة حاضنة للحركات الجهادية الإسلامية والتي قد تتحول إلى تكتيك العنف والإرهاب(43).

وتتعاون الصين مع 24 دولة آسيوية من خلال مؤتمر التبادل وإجراءات الثقة في آسيا.

وتتعاوت الصين مع الدول الأفريقية في مكافحة الإرهاب، ولكن أفريقيا لا تمثل مصدر تهديد إرهابي مباشر لوحدة تراب الصين وإنما لمصالحها الأساسية العالمية والأفراد، فليس هناك علاقة وثيقة بين القاعدة في أفريقيا وإقليم كسنجيان، على العكس من تلك العلاقة بين القاعدة في أفغانستان ووسط أسيا والإقليم.(44) ومع ذلك ففي يوليو 2009فقد هددت أجنحة القاعدة في المغرب بضرب المصالح الصينية في الجزائر بعد أحداث العنف في كنسجيان. وتتهم الصين الجهات الغربية بأنها وراء تشجيع الإرهاب في أفريقيا وترجعه إلى سياسة الاستعمار والاستغلال مما أدى إلى التخلف. وإن الغرب يأخذ من الإرهاب ذريعة لشرعنة التدخل في الدول الأفريقية كما تفعل السياسة الفرنسية. كما ان الصين تتخذ من الإرهاب أداة لمواجهة صعود الدور والنفوذ والمصالح الصينية في أفريقيا. ويدعن الغرب الإرهاب

عندما يرى ذلك من مصلحته كما فعلت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في ليبيا. وفي منتدى وزراء التعاون الصيني الأفريقي في 2012 اتفق على تعزيز الاتصالات والتعاون لمحارة الإرهاب في جميع صوره" وان تكون القيادة في الجهد الدولي لمكافحته بيد الأمم المتحدة وتعهدت الصين بتقديم المساعدات لتعزيز قدرات الدول الإفريقية على مكافحة الإرهاب.(45)

وعلى الرغم من الخلافات ما بين الصين والولايات المتحدة والغرب في مفهوم الإرهاب وأسبابه والطرق الناجعة لمكافحته إلا أن طبيعة وحجم الإرهاب الدولي والمصالح الصينية كهدف له أفضى إلى تعاون بين الأطراف الثلاث الصين والولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي، ولكن ما يزال غائباً" إطار مؤسساتي عريض للتعاون"، وإن الصين تتعامل على مستويين الاتحاد الأوروبي من جهة، والدول الأعضاء من جهة أخرى (46).

وتتجلى خصائص المدرك والفهم والوسائل في مسألة الإرهاب ومكافحته في علاقات التعاون بين الصين والولايات المتحدة. وبعد أحداث 11 سبتمبر أبدت الصين استعدادها للتعاون، ففي مكالمة هاتفية في 12 سبتمبر أعطى الرئيس جيانغ زيمن وعوداً للرئيس بوش بالتعاون في مكافحة الإرهاب، وصوتت الصين في نفس اليوم على قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 1368 ، وبعدها تعهدت بأنها سوف تقدم المساعدات غير المشروطة في مكافحة الإرهاب. وزار تانغ جيا كسوان، وزير خارجية الصين، وتباحث مع كولن باول، وزير خارجية الولايات المتحدة، في التعاون من مجال المعلومات الاستخبارية وليس المجال العسكري. وقد ظهرت تحفظات صينية مبكرة على مواقف الولايات المتحدة وعملياتها والتي أصبحت فيما بعد من أساسيات الموقف الصيني من التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، فقد أشار الرئيس الصيني على توني بلير، رئيس وزراء بريطانيا، أن عمليات مكافحة الإرهاب ينبغي أن تتم في إطار الأمم المتحدة وأن يكون لمجلس الأمن الدور الأساسي ، حيث للصين حق النقض، وأن لا تصبح الهجمات على الأهداف

عشوائياً وقع ضحايا بريئة(47). ولم شارك الصين في ائتلاف مكافحة الإرهاب واقتصرت على الدعم الدبلوماسي (48). والمساعدات المالية لأفغانستان(49). وانتقدت إدارة بوش فموقف الصين من كسنجيان وصدر عن الكونغرس قرارات في سبتمبر 2007 ويوليو 2008 تطالب الصين بوقف كبح الشعبين التبت وايغور(50).

في يناير 2013 عقد مجلس الأمن للأمم المتحدة نقاشاً مفتوحاً عن مقاربة مكافحة الإرهاب، وقدم نشوي تيانكاي، نائب وزير الخارجية الصينية، نظرة شاملة للصين إلى الإرهاب من حيث جوهرة وأسبابه ووسائل مكافحته. وكانت تلك الآراء معبرة عن السياسة الرسمية للصين والمنطلقات التحليلية الأكاديمية والإعلامية التي تتكرر في الخطاب السياسي على جميع مستوياته. وانطوى المقترح الصيني على :

- احترام سيادة ووحدة تراب البلدان المعنية لقطع الطريق على أي أجندات خارجية لتغيير النظام وتقسيم الدول.
- أن تنفذ القرارات والإجراءات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة وبذلك لن يكون هناك ذريعة أو فرصة بحجة مكافحة الإرهاب للقيام بعمليات من طرف واحد أو من خلال ائتلاف دول تقوده الولايات المتحدة .
- إن الحد من الإرهاب لن يتحقق ما لم يكن هناك تعاون دولي أي أن المجتمع الدولي مصدر العمليات وليس الدول فرادا.
- ويقع على المجتمع الدولي أن تقدم المساعدات إلى الدول التي ليس لها قدرات على مكافحة الإرهاب.
- أن تأخذ الإجراءات الدولية بعين الاعتبار إرادة ورغبات الدول المعنية
- تعزيز دور مجلس الأمن للأمم المتحدة وهو القيادة الأساسية للتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، وبهذا تسعى الصين أن تكون حاضرة في كافة عمليات مكافحة الإرهاب من المبادرة إلى القرار إلى التنفيذ حيث أن لها حق النقض لتعطيل إلى أي إجراء لا تراه من مصلحتها.

- أن تتقيد الدول بقرارات مجلس الأمن ولا تعول على مبادراتها الذاتية.
- إن المقاربة الصائبة هي المقاربة الشاملة للتصدي إلى الأسباب الجذرية للإرهاب وليس إلى المعالم الظاهرية " الإرهاب نتيجة مركبة عناصر سياسية واقتصادية واجتماعية " كما آبه " ليس من الممكن حله بوسائل عسكرية وحدها " وإنما الضروري التوثيق بين " نمو اقتصادي وتسوية عادلة للنزاع الإقليمي". وهذه الأفكار هي النظرة الفكرية الصينية للإرهاب.
- - إن الحوار وتبادل الآراء بين الحضارات والأديان والجماعات العرقية ضروري من أجل فهم متبادل وتسامح وتعايش " إن المقاربة الشاملة تنطوي على الوسائل السياسية والاقتصادية والدبلوماسية" ولا بد من استخدامها إذا " أريد للإرهاب أن يُجتث".
- شجب ازدواجية المعايير في التصدي للإرهاب لأنه عدو البشرية كافة وأن الأفعال الإرهابية يجب شجبها ومحاربتها بغض النظر عن الطرف الذي يرتكبها وتحت أي ذريعة وأين ما تكون ومتى تقع. وهنا تشدد الصين على الفارق بين موقفها وموقف الولايات المتحدة – الغرب من مشكلة العنف في كسنجيان الذي لا يراه الغرب إرهابا، بل مطالبة بحقوق إنسان واستقلال.
- وتدعو الصين إلى فك الارتباط بين الإرهاب وبلد معين أو حكومة أو قومية أو عرق أو دين (51).
- وجاء وزير الخارجية الصينية في مداخلته في مؤتمر قمة والأمم المتحدة لمحاربة الإرهاب في سبتمبر 2014 على الأفكار أعلاه " يجب علينا تأمين تنسيق جيد " وأن يلعب مجلس الأمن للأمم المتحدة " دوراً قيادياً في الحرب العالمية على الإرهاب " و يجب مكافحة الإرهاب من مقاربة شاملة تتخذ فيها إجراءات في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والمالية والاستخباراتية والإيديولوجية مع التصدي لمعالجة الأسباب الظاهرية والباطنية للإرهاب، خاصة إزالة أسبابه الجذرية وأرضية تناسله". وكذلك " عدم استخدام الازدواجية وأن لا يقرن

الإرهاب مع أي أثنية أو دين معين". وقد أشار إلى أن دول الشرق الأوسط هي في الخط الأمامي في الحرب على الإرهاب (52).

وكما يتضح من أعلاه هناك اختلافات أساسية في مدرك ونظرة وإستراتيجية الصين بشأن مكافحة الإرهاب بينها وبين الولايات المتحدة - الغرب، ولذلك ما تزال جهود الصين في المشاركة الدولية واطئة المستوى وسياستها حذرة وتقتصر على الدعم المالي والخطاب السياسي والانخراط في جهود دولية طالما أنها في نطاق الأمم المتحدة وقراراتها ومع ذلك، تتعاون مع الدول على المستوى الثنائي. أما فيما يتعلق بالإرهاب ومكافحته في علاقات الصين مع الدول العربية فإنها حتى الآن لم تنشط على الصعيد الإقليمي مع جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي بفاعلية كبيرة، وإنما نشطت في تعاونها على الصعيد الثنائي المتبادل.

ومما يلفت النظر أن المدرك الصيني ونظرتها وسياساتها في مسألة الإرهاب ومكافحته تلتقي مع المدرك والنظرة السياسية للدول العربية وجامعة الدول العربية. وهناك قواسم مشتركة عديدة. ومثلما تشجب الصين الإرهاب بكل أشكاله " الرفض القاطع والإدانة للإرهاب بكل أشكاله" (53)، بمعنى أن ما تعتبر الصين إرهابا في مسألة كسنجان، فإن الدول العربية قد وافقت في لقاء منتدى الوزراء في نطاق المنتدى للتعاون الصيني العربي الثالث من مايو 2008 على نص في البيان الختامي جاء فيه يشجب الطرفان " الإرهاب بكافة أشكاله ". وفي حين إن الولايات المتحدة والغرب ووسائل إعلامه يربطون بين الإرهاب والعالمين الإسلامي والشرق أوسط، وخاصة بعض الدول العربية التي يشار إليها بأنها تدعم الإرهاب بصورة غير رسمية من خلال تهيئة البيئة سواء عن طريق الأفراد أو الجمعيات الخيرية، وكذلك مد الحركات الجهادية بالأسلحة، فإن الصين تتحاشى الربط بين الدول العربية والإسلامية والإرهاب.

إن الدول العربية أخذت موقف الدفاع عن العرب والإسلام وتفنيد أي علاقة وترفض الاتهامات الغربية. وهناك تفسيرات عديدة لماذا أصبح الشرق الأوسط

والعالم الإسلامي مصدر الإرهاب. ويرى ميابلوم أن التوجه نحو الإرهاب وراءه التنافس بين الجماعات المسلحة وذلك من أجل أن تتصدر قضية ما الاهتمام عند الرأي العام(54). أما مارنا كريشو فيعتبر الإرهاب إستراتيجية بديلة يؤخذ فيها عندما تخفق الوسائل والاستراتيجيات الأخرى لبلوغ الهدف(55). ولا يقتصر الإرهاب على جماعة أو فئة معينة، كما يرى روبرت بابي، بل أنه ظاهرة " كإستراتيجية عقلانية" تتبعها فئات راديكالية وثورية من أجل الحصول على تنازلات من السلطات في مجالات الحقوق الإقليمية أو لتغيير النظام(56)، ولذلك تواجه النظم الفردية السلطوية تحديات الاحتجاج بإستراتيجية الإرهاب(57). وفي الشرق الأوسط هناك صلة بين الإرهاب والرد على السياسة الأمريكية في المنطقة في قضايا أساسية مثل القضية الفلسطينية وبأنها تهدد الإسلام(58)، وكذلك اتضح من بعض الدراسات أن الفقر والمستوى التعليمي من أسباب بروز الإرهاب(59). وفي الجملة، فإن أكثر هذه التحليلات تعثر لها في بيئة العالم العربي والإسلامي على سلة من الدوافع والأهداف التي تقترن بالإرهاب(60).

وتماشياً مع موقف الصين الذي تبلور من خلال إدارتها لأزمة كسنجيان وتطور مفهومها للأمن الجديد والتهديدات غير التقليدية، والذي خلصت إليه في أكثر من وثيقة وبيان بأن الإرهاب لا ينبغي ربطه بدين أو عرق بعينه، ولهذا نصت الوثيقة حيال الدول العربية على " رفض بط الإرهاب بعرق أو دين بعينه"(61).

وجاء توكيد هذا الموقف في البيان المشترك لمنتدى الوزراء حيث شددوا على رفضهم ربط الإرهاب " بأية مجموعة أثنية أو عرقية "(62). ومثلما تصر الصين بحزم على أن سياستها في مواجهة أحداث كسنجيان واستخدام القوة وتقييد الحريات يندرج تحت مفهوم الإرهاب ومكافحته، في حين أن الولايات المتحدة والغرب يزعمون أن مطالب بشعب كسنجيان سياسية وعادلة في حق تقرير المصير والحريات العامة، فإن الدول العربية والإسلامية تشدد أن كفاح الشعب الفلسطيني هو من أجل تقرير المصير ضد الاحتلال ولاستيطان والعنصرية لا يندرج تحت مفهوم الإرهاب، وإن

سياسة إسرائيل تمثل إرهاب دولة والانفلات في استخدام العنف، في الوقت الـذي تعتـبر الولايات المتحدة والغرب أن نضال الشعب الفلسطيني نوع من الإرهـاب وقـد صُـنفت حركات تحرير فلسطينية بأنها إرهابية. ويتطابق الموقـف الصـيني والعـربي في مسـألة " ازدواجية المعايير" في التصدي للإرهـاب ومكافحتـه التـي تتسـم فيهـا سياسـة الولايـات المتحدة. وتقـود الصـين التوجـه في هـذا المجـال وتشـدد أن يكـون منـدرجاً في المواثيـق والبيانات المشتركة نص " رفض المعـايير المزدوجـة "، ولـذلك جـاءت الوثيقـة عـلى هـذا الموضوع بصورة مباشرة داعيـة أن لا يكـون التعامـل مـع الإرهـاب ومكافحتـه " بتبنـي الازدواجية في المعايير".

إن الجهود الدولية حتى الآن لم تفلح في تحقيق إجماع على تعريـف للإرهـاب ووسـائل مكافحته. وقد قدمت الصين مقترحاتها وكذلك تدارست جامعة الدول العربية موضـوع صياغة مفهوم عربي. وتتعاون الصين والدول العربية في العمل على إتمـام صـوغ مفهـوم شامل للإرهاب العالمي والموافقة على ميثاق دولي بشأنه. ويتعذر القول أن ذلـك سـوف يتحقق في القريب المنظور لأن هناك خلافات جوهريـة لم يـتم ردمهـا بعـد بـين الصـين والدول العربية من جهة ، وبين الولايات المتحدة والغرب من جهة ، كما إن الفجوة بـين مواقف الدول العربية وبين الولايات المتحدة والغـرب عميقـة، ويظهـر كـل مـن الصـين والبلدان العربية طرفين متهمين في التورط بالإرهاب بالنسبة للغـرب، وفي مـدرك الصـين والعرب تظهر الولايات المتحدة والغرب تواجه الحركات السياسية بمفهوم وبإسـتراتيجية مكافحة الإرهاب.

إن الغرب يتعامل مع ظواهر الإرهاب ويقلل مـن شـأن عواملـه وجـذوره وبواطنـه. وتقف الصين في الجهة المعاكسة للغـرب، وأنهـا أقـرب إلى موقـف العـرب. إن الصـين تدعو إلى أن تكون مقاربة مكافحة الإرهاب" بإجراءات شاملة واستئصال الإرهاب من ظواهره وبواطنه في آن واحد "(63). ويرجع هذا الموقـف إلى نظـرة الصـين الواقعيـة للبيئة التي يلد فيها الإرهاب والتي تتصـف بـالفقر والتخلـف والمشـاكل الاجتماعيـة وغياب التنمية وعجز في قدرات الدولة على مواجهـة الإرهـاب، ولـذلك، فـإن مفتـاح

مكافحة الإرهاب بالإجراءات الشاملة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وتشاطر الدول العربية الموقف الصيني الذي لا يعطي للأدوات العسكرية الدور الرئيسي، خاصة إذا جاء بتدخل من الخارج، إن التدخل العسكري لا يضع نهاية للإرهاب ما لم تجتث جذوره في بيئته المحددة. وتقدم الصين المساعدات وتتعاون في مجال التنمية الاقتصادية من مبدأ الكسب المشترك أي أن تكون ثمار التنمية حالة أمن للطرفين في مواجهة بيئة تولد وتكاثر الإرهاب.

وتتطابق وجهات نظر جامعة الدول العربية مع الصين في كيفية مكافحة الإرهاب، إن الطرفين يدعوان إلى أن تكون الأمم المتحدة ومجلس الأمن الراعية لمكافحة الإرهاب وليس أن تتصدر دولة أو مجموعة دول له وتأخذ إجراءات خارج قرارات الأمم المتحدة والقواعد للقانون الدولي " يجب الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي "(64). وتخشى الصين من أن يكون للعمل خارج هذا الإطار انعكاسات سلبية عديدة على أمنها والأمن الإقليمي والدولي. أولاً، أن التدخل بذريعة مكافحة الإرهاب يضع سابقة للتدخل وقد تصبح الصين هدفاً أيضاً. ثانياً، إن الغرض من التدخل نوايا خفية للهيمنة. ثالثاً، السعي لتغيير النظام السياسي للدولة المعنية . وقد جاء البيان على دور الأمم المتحدة فأشار بأن مكافحة الإرهاب لا يجب أن تقوم على ميثاق الأمم المتحدة وأشار بأن مكافحته " يجب أن تقوم على ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الدولية الأخرى المعترف فيها "(65).

إن السيادة الوطنية ووحدة تراب الدولة قد أصبح بعد الحرب الباردة في مرحلة تحول عما كان عليه منذ اتفاقية ويستفاليا في 1648 ، فقد طرأ على مفهوم السيادة المطلقة تطورات في الغرب تمثلت في الاتحاد الأوروبي وفي قرارات الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام وتبلور مفهوم السيادة الإنسانية والأمن الإنساني. وما تزال الصين متمسكة بمفهوم السيادة المطلقة ذلك لأنها تخشى الانفصالية في التبت وكسنجيان وتعمل على عودة تايوان إلى وحدة التراب الوطني وتطالب الصين

والدول العربية بأن " سيادة الدول واستقلالها ووحدة أراضيها"(66).يجب أن تحترم في عمليات مكافحة الإرهاب.

وتثمن الصين الجهود العربية في مكافحة الإرهاب ومن أجل تعزيزها تقدم الصين في وثيقتها الآليات التي من الممكن تنفيذها على مستويات ثلاثة: النطاق الدولي في رحاب الأمم المتحدة بالتشاور في قضايا الإرهاب ومكافحته، والنطاق الإقليمي على مستوى جامعة الدول العربية، والمستوى الثنائي هو الأجدى والأوسع للتعاون. ويأتي في مقدمتها " تعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب". إن الصين تخشى أن تتعرض مصالحها في البلدان العربية إلى تهديدات الإرهاب بعدما قررت القدوم إلى المنطقة بإستراتيجية " الحزام الواحد والطريق الواحد". ولذلك فإنها تركز على التعاون الثنائي أكثر من التعددي الإطراف، على عكس ما تقوم فيه في علاقاتها في مكافحة الإرهاب في نطاق منظمة شنغهاي، حيث هناك آليات وتعاون ميداني وتمارين وتنسيق وتقاسم في المعلومات على المستوى المتعدد الأطراف.

و" يحرص الجانب الصيني على تعزيز التواصل والتعاون مع الدول العربية في مكافحة الإرهاب"، كما تشير الوثيقة وترى أن أساليب التعاون يجب أن " تكون طويلة الأمد"، ومن تلك الآليات " الحوار بشأن السياسات". وقد يجري الحوار على مستوى العلاقات الثنائية والذي أخذ ينشط مع السعودية كونها المستهدفة من قبل الإرهاب من جهة، وإنها المتهمة بأنها تدعم الإرهاب. ومما لا ريب فيه أن السعودية في الوقت نفسه تستطيع التعاون مع الصين ذلك أنها لا تحتاج إلى مساعدات مالية، بل إلى تحسين قدرات مكافحة الإرهاب. وتقدم السعودية بدورها المساعدات فقد قدمت مليار دولار إلى لبنان لقوات الأمن لمكافحة الإرهاب، إلى جانب 3 مليار لتسليح القوات المسلحة اللبنانية، وتساعد اليمن في التدريب والاستخبارات وتقدم المنح إلى مصر والأردن وباكستان وأفغانستان وموريتانيا لمكافحة الإرهاب(67).

وتتعاون الصين مع الدول العربية في نطاق حوار الحضارات والأديان والثقافات(68) فقد رحبت بمقترح تونس في أن يعقد فيها مؤتمر للأمم المتحدة لتطوير قواعد مكافحة الإرهاب (69) كما وافقت على مقترح السعودية في إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في 2005 الذي شاركت فيه 55 دولة (70) وقد تعزز التواصل مع السعودية عندما زار الرئيس تشي الرياض في يناير 2016، فقد قال الملك سلمان " إن المجتمع الدولي يجب أن يؤكد على المبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وكذلك احترام استقلالها كي يعم الأمن والسلام فيها، وإنني على ثقة بأن محادثتنا اليوم سوف لن تكون في مصلحة البلدين وحسب، بل في تعزيز الجهود المبذولة لجلب السلام والأمن للإقليم أيضاً"، وكان ذلك تأكيداً للجهود الثنائية والدولية لمكافحة الارهاب.(71) في نوفمبر 2016 زار تشو، المبعوث الخاص الصيني، الرياض والتقى الملك سلمان وأكد استعداد الصين " التعاون في مكافحة الإرهاب الذي يشكل تهديداً وتحدياً مشتركاً لكلا البلدين"(72). ووقع البلدان خطة خماسية للتعاون في مجال التدريب الأمني(73). وتستضيف بعض العواصم العربية المؤتمرات الدولية لمكافحة الإرهاب، فقد عقد مؤتمر في الدوحة في نوفمبر 2016 في سياق مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمناقشة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز نظم مواجهتها والتنسيق مع التحرك الإقليمي والدولي في هذا الشأن (74).

وتؤكد الوثيقة الصينية أهمية تبادل الخبرات في مكافحة الإرهاب بعقد تمارين عسكرية مشتركة بين الصين والدول العربية وذلك من أجل الاطلاع على الاستراتيجيات والآليات ونظام الأسلحة المستخدمة بغية التنسيق فيما بينها في حالة القيام بعمليات مشتركة ضد الإرهاب. وفي أكتوبر 2016 جرت في مدينة شونغ كنغ أول تمارين مشتركة صينية سعودية في نطاق مذكرات التفاهم المتبادلة في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب.(75) وكانت السعودية قد استضافت تمارين مشتركة

لعشرين دولة عربية وإسلامية في مارس 2016، وجرت في ظل توتر العلاقات السياسية والأمنية بين السعودية وإيران وتوسع رقعة الدولة الإسلامية.(76) وكان الهدف إظهار القدرات الأمنية السعودية وكفاءتها على التعاون المشترك في مكافحة الإرهاب ولم تشارك الصين إذ ليس من سياستها أن تنخرط في مثل هذه التمارين ذات الطابع السياسي، ويرجح عندها التعاون الثنائي وفي الأقاليم التي لها فيها نفوذ ودور مثل وسط آسيا وجنوب شرق آسيا.

الصين ومكافحة الإرهاب في سوريا

في فبراير 2016 وبعد انتهاء لقاء القوى الرئيسية في ميونخ لكسر الجمود في الأزمة السورية وتفعيل دور الدبلوماسية للإتيان بحلول سياسية بعدما كان قد أصبح من الواضح أن الحل العسكري غير مجد ، تحدث ييي وزير خارجية الصين إلى الصحفيين معقباً على سؤال كان كثيراً ما يثيره المحللون والصحفيون بشأن مسألة ذات صلة بالسياسة الصينية في سوريا وهل أن الصين تقف عند عتبة اتخاذ قرار بالانضمام إلى ائتلاف عسكري لمحاربة الإرهاب في سوريا. وجاءت استجابة الوزير غير واضحة ومباشرة " لن تقوم الصين بأي قتال في ائتلاف ضد الجماعات الإرهابية"(77) في الشرق الأوسط، ولكي لا يفسر هذا التعليل بأن الصين ما تزال تقف بعيداً عن المواقف التي اتخذتها القوى الكبرى بشأن التدخل، أضاف " إن ذلك لا يعني أن الصين لا تلعب دورها في قتال الإرهاب، إننا نفعل ذلك ولكن بطرقنا الخاصة"(78). وأكد على قضية تأتي عليها البيانات الصينية والمحللون الصينيون عندما يقدمون الحجة لامتناع الصين عن المشاركة العسكرية في الحرب على الإرهاب " هناك تقليد في السياسة الصينية فحواها إننا لا نشارك في تجمع دول ذي طابع عسكري، وهذا يسري أيضا على التعاون الدولي ضد الإرهاب(79)، كما قال وزير الخارجية الصينية.

إن السؤال المركزي هل أن الصين سوف تستطيع الحافظ على موقفها هذا مـن التـدخل العسكري ضد الإرهاب وتقنع " بطرقها الخاصة" لترضي منها الرأي العام الصيني والقوى الكبرى والإقليمية المنخرطة في قتال داعش في العـراق وسـوريا، أم أنهـا تراجـع موقفهـا. هناك ثمة دوافع وموشرات على أن إستراتيجية الصـين في الشرق الأوسـط سـوف تشـهد تحولاً جوهرياً فيما له صلة بالتقيد بمبدأ عدم التدخل واحترام السيادة ووحـدة الـتراب ودور الأمم المتحدة.

إن سوريا شريك غير مهم اقتصادياً ب النسبة للصين وقد بلغ حجم التصدير من الصـين إلى سوريا في 2011، ما قيمته 4.2 مليار دولار، وبعدما فرض الاتحاد الأوروبي العقوبـات على صناعة النفط السـورية احتلـت الصـين مكانـة جديـدة وبـدأت تسـتثمر في قطـاع التنقيب في أكبر حقوق النفط السورية، ومع ذلك، لا تعتمد الصين عـلى اسـتيراد الـنفط من سوريا بالنسبة التي تعتمد عليها مع السعودية وعـمان وليبيـا والعـراق والسـودان، وقد صدرت سوريا إلى الصين 90 مليون دولار(80).

وتعتمد سوريا في مجال التسلح على الاتحاد السوفيتي ثم على روسيا من بعـد ذلـك، ولكن عندما تلكـأ الاتحـاد السـوفيتي في الاسـتجابة إلى طلبـات التسـلح السـورية في 1969 توجهت سوريا إلى الصين كبديل ذلك لأن الصين كانت مستعدة لإرضاء سـوريا في سياق التنـافس الصـيني - السـوفيتي وأنهـا تحتـاج إلى العملـة الأجنبيـة لتطـوير صناعتها العسكرية، كما أن الأسلحة الصينية نسخة مـن التقنيـة السـوفيتية. وعنـدما اندلعت الحرب الأهلية في سوريا كانت تعتمد بنسبة 30% من أسلحتها على الصـين و 50% على روسيا(81). ولا يوجد في سوريا عمال صينيون بأعداد كبيرة كـما كـان في ليبيا حينها أجلت الصين أثناء الفترة المبكرة من الأزمة الليبية 12.000 مواطنا صـينيا، وقد واجهت تحديات تمثلت في عجز قوتها البحرية عن إجلاء تلك الأعداد فاستعانت بقـوى أخـرى. إن الأهميـة الاقتصـادية لسـوريا لا تمثـل سـبباً أساسـياً في تحديـد سياستها وإستراتيجيتها تجاه الإرهاب والتـدخل العسـكري، سـوى أنهـا ذات صـلة بالمبادرة الإستراتيجية الصينية الجيو اقتصادية " الحزام الواحد والطريـق الواحـد".

ومن هذه الزاوية تظهر سوريا مصلحة غير حيوية في الإستراتيجية الصينية، ومع ذلك إن التنمية الاقتصادية الصينية تستعدي أن يكون إقليم الشرق الأوسط في حالة سلام وأمن واستقرار وبدونها سوف تتعثر التنمية الاقتصادية الصينية التي تعتمد على الطاقة من الإقليم والاستثمار والتجارة(82).

إن الصين تخشى على أمنها القومي من أزمة سوريا وتداعياتها من حيث انتشار الإرهاب إلى اقليم كمنجيان بالتعاون بين داعش والحركات الإسلامية في منطقة ايغور، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، استهداف المصالح والأفراد في الشرق الأوسط وخارجه. وتخشى الصين من تعاون القاعدة والحركات الجهادية الإسلامية مثل جبهة النصرة في سوريا مع عناصر من كسنجيان مثل الحزب الإسلامي التركستاني (83) الذي يتحرك في باكستان وأفغانستان مع طالبان. وقد صدرت بيانات تأييد من القاعدة لعمليات الحزب الإسلامي التركستاني(84). وفي أكتوبر 2014 صدر عن القاعدة ملف عن شرق تركستان، بعدما تطرق أبو بكر البغدادي إلى عشرين بلد كميادين معارك جهادية ومن ضمنها كسنجيان، وتخشى الصين أن يصبح الجهاد الإسلامي ضدها على نطاق عالمي يحيط فيها من جنوب شرق آسيا ووسط آسيا والشرق الأوسط ويتحرك فيه فضاءه الاوغوريون بالتعاون مع الحركات الجهادية الإسلامية(85). وقد توجه المئات من كسنجيان لينضموا إلى داعش في العراق وسوريا واستقر بعض منهم في تركيا.(86) وتتباين المصادر في تقدير عددهم في سوريا، وهناك بضعة ألف في شمال سوريا مثل إدلب ومناطق جبلية كجبل الزاوية.(87)

لقد اتبعت الصين ثلاث مقاربات واستراتيجيات للتصدي إلى الإرهاب وتداعياته على أمنها القومي ومصالحها المادية والبشرية في الخارج .

أولاً، إجراءات داخلية أمنية داخلية تجمع بين الحوار والانسجام وكذلك اللجوء إلى إجراءات أمن تقليدية في نشر القوات الأمنية ومراقبة المساجد والإعلام والنت وغيرها.(88)

ثانيا، اتخاذ مواقف داخل الأمم المتحدة في إدارة الازمة السورية في إطار الميثاق وقواعد القانون الدولي والتنسيق المتعدد الأطراف والتحكم في قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة من حيث اللجوء إلى حق النقض على القرارات التي تراها الصين لا تنسجم مع مصالحها.

ثالثا، التحرك الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي والإعلامي خارج نطاق الأمم المتحدة سواء على صعيد العلاقات الثنائية أوالإقليمية أو الدولية. وسوف نناقش الإستراتيجيتين الأخيرتين.

الصين والأزمة السورية في الأمم المتحدة

لقد جاءت موجة الربيع العربي إلى سوريا في آذار 2011 بعدما ترتب عليها تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية أطاحت بنظم سياسية وأججت في السياسة العربية الداخلية حراك لم تألفه منذ فترات التحرر من الاحتلال الاستعماري وتأسيس الدولة القومية المستقلة الدستورية والبرلمانية.

وبدأت الأزمة السورية في درعا في أعقاب اتخاذ إجراءات صارمة من قبل السلطات ضد شبان تجرؤوا على الكتابة على حائط المدرسة عبارات تندد بالنظام وتدعو لرحيله. بعد ذلك عم الهيجان احتجاجاً على ما ارتكبته السلطات المحلية من انتهاكات غير منضبطة، وقد سارع الأسد إلى احتواء الأزمة بعد أسابيع بإقالة الحكومة، بيد أن الشرارة الأولى كانت قد بدأت تلهب بقية المدن فانتشرت الاحتجاجات إلى مدن أخرى وبأعداد كبيرة من المتظاهرين وبأجندات سياسية ومطالبات، وسعى الأسد إلى تهدئة الأوضاع بإصدار إصلاحات محدودة منها بإلغاء قانون الطوارئ الذي مضى عليه خمسون عاماً وأطلق سراح بعض السجناء السياسيين/ ومع ذلك استمرت الاحتجاجات ووقعت صدامات بين المتظاهرين وقوات الأمن أدت إلى ضحايا.

في 2 ابريل 2011 ناقش مجلس الأمن للأمم المتحدة القضية لأول مرة وجرت مداخلات تطرقت إلى الأحداث والخشية من تداعياتها على الأمن الإنساني وحقوق الإنسان والأمن والاستقرار في المنطقة، وفي الوقت نفسه جاءت الإشارة من بعض المتحدثين إلى الإصلاحات التي قام فيها الأسد وما تعهد فيه من الإقدام على اتخاذ خطوات إضافية والعدول عن اللجوء إلى العنف وإتباع الحوار السياسي بين الأطراف المعارضة والحكومة. وكان مجلس الأمن قد اتخذ في مارس قرار رقم 1973 بشأن ليبيا لحضر الطيران والذي امتنعت فيه الصين عن التصويت، ولكنها أدركت بعد سريانه أن مقاصده لم تخضع إلى معايير قرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة لأن بريطانيا وفرنسا وبتأييد من الولايات المتحدة وحلف الناتو فسروا القرار من أوسع أبوابه، لينتهي إلى تدخل في الشؤون الداخلية وإسقاط نظام شرعي بالقوة العسكرية وخارج ميثاق ومقاصد الأمم المتحدة.

وقد اتخذ الممثل الصيني لي بوادونغ في مسألة سوريا موقفاً وسطياً من المناقشات وألمح إلى مسؤولية المجتمع الدولي " بأن يقدم المساعدات البناءة " إلى سوريا بغية التغلب على الأزمة سلمياً " وكذلك " تماشياً مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وميثاقها ".(89) ومن جهتها فإن الولايات المتحدة حجبت بعض الممتلكات للسلطة السورية ووضع الاتحاد الأوروبي الرئيس الأسد وبعض المسئولين في الحكومة السورية في قائمة أسماء المعرضين إلى قيود وإجراءات.(90). وتصاعدت وتيرة الاحتجاجات في المدن السورية وارتفع عدد الضحايا وأفرطت السلطات في استخدام العنف وتوسعت المطالبة بإزاحة نظام الأسد، واجتمعت فصائل المعارضة في اسطنبول وانتخبت نخبة من 26 عضواً في 16 يوليو 2011. وبعدها ببضعة أيام صدر بيان عن مستشاري الأمين العام للأمم المتحدة أكدا فيه الانتهاكات وجرائم وإبادة جماعية ودعا الحكومة السورية إلى وقف إجراءاتها.

وفي 3 أغسطس تدارس مجلس الأمن الوضع في سوريا وصدر بيان عن رئيس المجلس أكدا فيه التزام المجلس بسيادة ووحدة أراضي سوريا ودعا الحكمة إلى احترام

حقوق الإنسان وأن تنفذ الالتزامات التي أعطتها في إجراء الإصلاحات والسماح بـالتعبير عن الحريات(91)، ولم تعترض الصين وبقية الأعضاء سوى ممثلة لبنان في مجلـس الأمـن (92). وفي 7 أغسطس صدر أول بيان عن جامعة الدول العربية حول سوريا وبعد مرور 5 شهور على الانتفاضة. وتقدمت فرنسا وبريطانيـا وألمانيـا والبرتغـال بمسـودة قـرار إلى مجلس الأمن لم يشر فيه إلى إجراءات محددة وأن الأسد مسئول عـن انتهاكـات حقـوق الإنسان وجاءت في المسودة عبارات فرض عقوبات على سوريا ثم حذفت لإرضاء الدول الأعضاء الرافضة للتدخل. ومع ذلك استخدمت روسيا والصين حق الفيتو وكـذلك رفـض لبنان القرار. وتقدمت روسيا والصين بمسودة قرار بديل لكنه لم يقدم للتصويت. وكانت هذه المرة الأولى التي استخدمت فيها الصين الـنقض في مجلـس الأمـن في قضـية عربيـة وسِجل تصويت الصين هو الأقل عدداً منذ أن أصـبحت عضـواً دائمـاً في 1971 ودعمتهـا الدول العربية فقد صوت الاتحاد السـوفيتي وروسـيا 101 مـرة والولايـات المتحـدة 79 مـرة، وبريطانيـا 29 مـرة وفرنسـا 16 مـرة والصـين 10 مـرات، وكانـت مواقـف الـنقض الصينية ذات صلة بقضية تايوان.

وفي ضوء تدهور الأوضاع في سوريا وعجز القوى الكبرى عن الإجماع على حل للأزمـة نشطت جامعة الدول العربية وقدمت في فبراير 2012 مسودة قرار إلى مجلس الأمن وفيه إنهاء مهمـة بعثـة مراقبـي الجامعـة العربيـة في سـوريا ودعـوة مجلـس الأمـن بتشكيل قوات حفظ السلام عربية - أممية مشتركة للإشراف على وقف إطلاق النـار وفتح الاتصال مع المعارضة السورية وتوفير أشكال الدعم الكافية لهـا ودعـوة جميـع الدول إلى وقف أشكال التعاون مـع النظـام السـوري، وان تسـحب الحكومـة جميـع قواتها من المدن وضمان حق التظاهر السلمي وعدم اعتراض تحرك وتنقل مؤسسات جامعـة الـدول العربيـة وتبنـي حـل سـلمي يشـكل حكومـة وطنيـة مـن الحكومـة والمعارضـة تحـت قيـادة متفـق عليهـا ويؤيـد مجلـس الأمـن الجهـود اللازمـة دون

التدخل الأجنبي. وتحفظت الجزائر ولبنان واستخدمت روسيا والصين حق النقض(93). وقد شرح المندوب الصيني موقف حكومته بأنها تدعو إلى " إنهاء كل العنف في سوريا"،(94) وأن الصين تؤيد جهود جامعة الدول العربية ويجب على المجتمع الدولي" أن يقدم مساعدة بناءة". وشدد على الموقف الرسمي التقليدي للصين " يجب احترام سيادة البلاد والاستقلال ووحدة ترابها "(95). وتطرق إلى ضرورة احترام " مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ". وأشار إلى الحاجة إلى الحوار السياسي ونزع فتيل النزاع، ورأى أن القرار يفضي إلى جعل القضية أكثر تعقيداً (96). وأوضح أن الضغط على الحكومة السورية لن يجدي في حل الأزمة، وأن مثل هذا القرار لا يحمل قيمة،(97) طالما أن أعضاء مجلس الأمن على خلاف كبير، ومع ذلك، فإن الصين تتعاون مع المجتمع الدولي لبلوغ حل سلمي.

وكان المندوب الصيني قبل التصويت لا يبدو من مداخلاته أثناء المناقشات أن الصين تعارض مضمون مسودة قرار جامعة الدول العربية، ولكن بسبب تطورات الموقف في ليبيا وخرق الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لمنطوق قرار 1973 والموقف السلبي من جانب جامعة الدول العربية وكذلك تصدر روسيا لرفض القرار رأت الصين أن تقف إلى جانبها.

في ابريل 2012 أنشأ مجلس الأمن هيئة من 300 مراقب غير مسلح لمراقبة خطة وقف العنف في سوريا ولمراقبة تطبيق خطة كوفي عنان، ولكن انسحبت البعثة في منتصف يونيو بعد تصاعد مستويات العنف، والتي انطوت على وقف إطلاق النار والبدء بعملية سياسية تشارك فيها جميع الأطراف، وتقديم المساعدات الإنسانية واطلاق سراح المعتقلين وتأمين حرية الحركة للإعلاميين واحترام حرية المجتمع. وصوتت الصين مع روسيا ضد مسودة القرار وامتنعت باكستان وجنوب أفريقيا عن التصويت.(98)

وتطـرق لي بـاودونغ، منـدوب الصـين، إلى تـأزم الموقـف في سـوريا وتصـاعد مسـتويات العنف، وأكد ضرورة وقف العنف، ومع ذلك فإن مسودة القرار " غير متوازنة الفحـوى بأنها تضع الضغط على طرف واحد"(99). وأوضح أن مثل هذه الخطوة سـوف تـفضي " إلى تغيير مسار القضية من مجاله السياسي وتوهن السلام والأمن الإقليمي"(100). وجاء على الحجج التي دأبت الصين عليها في تعليل موقفها " إن الصين ليس لها مصلحة ذاتية في القضية السورية"(101)، وكذلك أن حل القضية " يجب أن يكون من قبـل السـوريين أنفسـهم "(102) وأن يحـترم المجتمـع الـدولي " مصـلحة الشـعب السـوري"(103) وأن هدف أي مقترح يجب أن يتساوق " مع المقاصد الأساسية للقواعـد الحاكمـة للعلاقـات الدوليـة "(104) وانتقـد مؤيـدي مسـودة القـرار عـلى " مقـاربتهم المتصـلبة والعنيـدة "(105). وأوضح أن " بعض الدول متلهفة للتدخل في الشؤون الداخلية لسوريا "(106)، وهذه الفكرة الرئيسية في الحجـة الصـينية لتبريـر وتفسـير موقفهـا مـن سـوريا " عـدم التدخل في الشؤون الداخلية".

وقد عينت الأمم المتحدة هيئة تحقق في فبراير 2013 بشأن العنف في سوريا وتحديـد المسؤولية واقترحت أن المحكمة الجنائية الدولية مجال ملائم لمواجهة قضية المسـألة ، وجاء ذلك بعد أن تقدم الاخضر الإبراهيمي استقالته كمبعـوث للأمـن العـام لمجلـس الأمن إلى سوريا خلفاً لكوفي عنان، وقـد أوضـح الإبراهيمـي في اسـتقالته أن العقبـات أمام التسوية جسيمة " إذ أن الأمة السورية وإقليم الشرق الأوسط، والمتجمع الـدولي الواسع قد يأسوا من مقارباتهم لوضع نهاية للنزاع "(107). وقد قدمت مسـودة قـرار لعرض القضية على محكمة الجنايات الدولية في 22 مـايو 2012 ، وصـوتت روسـيا والصين ضـد القـرار. ومـع أن الصـين تشـجب في خطابهـا السـياسي والإعلامـي كـل الأفعال التـي تنتهـك حريـة المـواطنين والأعـمال الوحشـية والإجراميـة، لكـن أشـار مندوبها إلى أن لدى حكومته بعض الصعوبات في الموافقة على مستوى القرار " كل فعل يحال إلى محكمـة الجنايـات الدوليـة يجـب أن يسـتند إلى مبـدأ احـترام السـيادة القضائية للدول (108). وأمام الحالة المتأزمة في سوريا والضغوط الدولية للقيـام بعمـل

ايجابي لحل الأزمة ناشد المندوب الصيني المجتمع الدولي " أن يتحلى بالصبر" (109)، ورأى أن المسألة الملحة أن يحث المجتمع الدولي " الحكومة السورية والمعارضة للاتفاق على وقع إطلاق النار فوراً والبدء بجولة مباحثات ثالثة"(110). وحذر من أن إرغام القضية على المحكمة الجنائية الدولية في الأوضاع الراهنة ليس " مثمراً لبناء الثقة أو لعودة المفاوضات في جنيف"(111).

وبعد تدخل روسيا عسكرياً في الأزمة السورية واتساع نطاق الهجمات الجوية على المدن وأصبحت حلب محاصرة تقدمت فرنسا واسبانيا في أكتوبر بمسودة قرار لفرض حظر الطيران والقصف على حلب، وكذلك وقف فوري لإطلاق النار وتأمين منافذ وصول المساعدات الإنسانية في جميع سوريا ومطالبة الحكومة السورية على وجه الخصوص، وجميع الأطراف بتنفيذ قرارات مجلس الأمن. وقدمت روسيا مسودة قرار لوقف فوري لإطلاق النار وخاصة في حلب، وصوتت لصالحه الصين ومصر وروسيا وفنزويلا، أما القرار الفرنسي - الاسباني فقد صوتت روسيا ضده، في حين امتنعت الصين عن التصويت(112).

وأوضح ليو جيي، المندوب الصيني، أن جهود الأمم المتحدة لإنهاء الأزمة سلمياً الهدف المرغوب فيه وأن المجتمع الدولي مطالب بتقديم المساعدات إلى الشعب السوري وكذلك أن يساعد مجلس الأمن " على متابعة اتخاذ إجراءات قوية لمكافحة الجماعات الإرهابية"(113). وهذه أول مرة يتطرق إليها الطرف الصيني في شروحات موقف الصين إلى قضية " الإرهاب" وكانت البيانات السابقة تشير إلى أطراف النزاع دون ربط المعارضة بالإرهاب. ومع أن جوانب في مسودة القرار الفرنسي والاسباني ايجابية من وجهة نظر الصين ، إلا أن " بعضاً من مضامينه لا تعكس الاحترام الكامل لسيادة سوريا واستقلالها"(114)، كما أن مسودة القرار لم تتضمن وجهات نظر بعض أعضاء المجلس وأكد على دور مجلس الأمن للأمم المتحدة في حل الأزمة.

دوافع عدم التدخل العسكري

لقد جاءت تصريحات رسمية صينية على مستويات مختلفة وفي مواقف متعددة تشير إلى الأسباب وراء تبني الصين الموقف الرافض للتدخل الدولي في الأزمة السورية، وتقف التصريحات بالتماسك والتكرارية، وقد وردت بصورة شاملة في الملاحظات التي أشار إليها وانغ مين، السفير الصيني، بعد أن صوتت الصين في أغسطس 2012 ضد قرار في الجمعية العامة بشأن سوريا:" إن نقطة انطلاقنا الرئيسية حماية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية بما فيها مبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين وحماية مصالح الشعب السوري والدول العربية وحماية مصالح جميع الدول صغيرها وكبيرها . إن هذا هو موقف الصين المتماسك في جميع الشؤون الدولية وإنه لا يستهدف قضية معينة أو زمناً محدداً".(115).

ويأتي في مقدمة الأسباب تمسك الصين بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الذي اهتدت فيه السياسة الصينية منذ مؤتمر باندوغ في 1955، ولكن الصين كقوة كبرى ليس في وسعها أن تبقى متمسكة بهذا المبدأ لأنه يقع عليها مسؤوليات دولية. إن الصين لم تشارك في عمليات حفظ السلام قبل 1990 (116)، ولكن بعد الانفتاح على التعددية وانهيار قواعد الحرب الباردة لم يعد في وسعها الابتعاد عن دور قوة كبرى في الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي، حتى أنها أصبحت من أكثر الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن مشاركة في قوات حفظ السلام . أولاً، إنها تريد أن تعزز منزلتها كقوة كبرى في السياسة الدولية، ثانياً، أنها مستعدة لوزر مسؤولية حماية الأمن والاستقرار والسلام، ثالثاً، أنها تكسب خبرة في إدارة الأزمات ومشاركة قواتها في عمليات مع أطراف أخرى، رابعاً، توكيد موقفها أنها مع الحلول السلمية للنزاعات (117).

وتؤكد الصين في تعليل مواقفها بأنها تلتزم بالسيادة ووحدة تراب الدولة وخيارات شعبها، لكن هناك تحدي موقفها من مبدأ " مسؤولية الحماية (118) في المجتمع الدولي والذي وافقت الصين على ميثاقه في مؤتمر القمة العالمية في 2005 في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يمثل تحولاً جذرياً في مفهوم السيادة التقليدية، فبعدما كانت سيادة مطلقة اندرج فيها نوع من المسئولية (119)، ومنها مسئولية الدولة حماية شعبها من الإبادة وجرائم حرب وتطهير عرقي وجرائم ضد الإنسانية والتحريض عليها، والتزام المجتمع الدولي في مساعدة الدول على الوفاء بهذه الالتزامات، ومسؤولية الدول في الاستجابة في الوقت المناسب وبطرق ملائمة عند فشل الدولة في تقديم تلك الحماية، وكذلك مسئولية إعادة البناء بعد " التدخل الإنساني " (120).

وترى المواقف الرسمية وأغلبية المحللين الصينيين أن الصين تقف ضد التدخل في سوريا، لأن ذلك يتناقض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتي تقوم على مبدأ الحلول السلمية وليس اللجوء إلى الخيارات العسكرية، وأن الأمم المتحدة تقوم بهذه المسؤولية وينخرط فيها جميع الأطراف. (121) ومع أن هذه الحجج الصينية أخلاقية وتقوم على شرعية ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الدولية في السياسة الدولية، إلا أن هناك دوافع امتناع الصين عن الانخراط في عمليات عسكرية دولية في نطاق الأمم المتحدة تقترن بسياسة واقعية وعقلانية ومصلحية وأنها بسبب هذه العوامل بدأت تأخذ بمراجعة موقفها من مبدأ عدم التدخل أيضاً" (122). وكلنها ما تزال غير مستعدة للأقدام على خطوة جريئة.

إن الصين ليست لها مصلحة جوهرية في سوريا تضغط على قرارها للإسهام في عمليات عسكرية دولية (123)، وإنها ما تزال حذرة من اتخاذ خطوة يترتب عليها انعكاسات خطيرة على مصالحها في الشرق الأوسط . ففي الأزمة الليبية امتنعت عن التصويت على قرار 1973 الذي فسرته بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بصورة عريضة على عكس توقعات الصين، ومع هذا، إن للصين مصالح نفطية واستثمارات وعمالة أكثر من سوريا إلا أن داعش ليس خطراً مباشراً على الأمن

القـومي الصـيني، (124) إلا إذا هـددت المصـالح النفطيـة في العـراق وتعاونـت مـع جماعات مسلحة دينية تعتبرها الصين جماعات إرهابية، وهو احتمال ضـعيف باسـتثناء انخراط صينيين من كسنجيان في داعش في سوريا والعراق (125). صحيح أن الإرهاب في سوريا يؤثر على مبادرة الحزام الواحد والطريق الواحد، لكن الصين سوف لن يكون لهـا نصيب كبير في استثمارات في اعمار سوريا بعد الأزمة وسوف تواجه منافسة على حصته في حقول النفط التي اكتسبتها بعض فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على سوريا (126).

إن الدبلوماسية الصينية لم تكتسب خبرة ومهارة في حل الأزمات الدوليـة وتـأتي إليهـا مـن مقاربة حذرة وهامشية، ومع أن قدراتها العسكرية، خاصة قوتهـا البحريـة قـد تحسـنت، وأقامت لها قاعدة في جيبوتي واشتركت بحريتها في عمليات المرافقة في مكافحـة القرصـنة، إلا أنها ليس لها قـدرات وخـبرات عسـكرية كتلـك التـي للقـوى الكـبرى خاصـة الولايـات المتحدة التي خاضت حروباً في فيتنام وأفغانسـتان والعـراق، أو كروسـيا التـي تـدخلت في أفغانستان وتدير مواجهة في أكرانيا وفي سـوريا. إن سياسـة الشرق الأوسـط عقـدة مركبـة وتتـداخل فيهـا عنـاصر دينيـة وطائفيـة وسياسـية واقتصـادية تخلـق أزمـات ومواجهـات مسلحة، وأن العناصر الإقليمية تتدخل في الأزمات وتتكـون توازنـات متحركـة يكـون تـارة محورها سياسياً أو أمنيا أو دينيا، كـما أن القـوى الكـبرى لهـا مصـالح جوهريـة في الشرق الأوسط تحول دون أن يتحقق اتفاق فيما بينها لحل أزماته العصية المسـتديمة والطارئـة. وقد تدخلت هذه الدول ولكنهـا أرغمـت عـلى الانسـحاب كـما وقـع للاتحـاد السـوفيتي في أفغانستان ومن مبعدها الولايـات المتحـدة وكـذلك انسـحابها مـن العـراق. ولا يغيـب عـن الإسـتراتيجية الصـينية الـدرس الواضـح في الطـرق وأفغانسـتان بـأن القـوة الكـبرى لم تستطع فرض إرادتها وخيارها على البلدين بالقوة العسكرية لعشر سـنوات، وفي سـوريا لا يختلف الأمر بل يؤكده بأن حلا عسكرياً لن يكون مجدياً بل حتـى ممكنـاً، وبالتـالي، فـما الذي يجعل الصين تتورط في عمليات عسكرية سوف لـن تـؤثر عـلى الحقيقـة القائمـة ألا

وهي عقم القوة العسكرية في بلوغ غايتها. إن تدخل الصين عسكرياً سيجعلها هدفاً لجماعات كثيرة داخل الساحة السورية وخارجها حيث أن مصالحها منكشفة أكثر من مصالح روسيا والولايات المتحدة والغرب. إن انضمام الصين عكسرياً إلى الحرب على الإرهاب في سوريا لا يمثل إضافة في القوة من حيث الكم والنوع بالمقارنة ما تمتلكه الترسانة الأمريكية والروسية من تقنية متطورة. إن الصين ليس لها حليف أو دولة متعاطفة معها أو قاعدة في الدول العربية قريبة من سوريا التي بعيدة جغرافيا عن الصين في حين أن الولايات المتحدة لها قواعدها المنتشرة في المنطقة وحلفاء يقاتلون تحت أمرتها على الأرض إضافة إلى وجود سفنها الحربية في مياه البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي وقواعد عسكرية جوية مثل انجرلك في تركيا وهي من أهم القواعد العسكرية لحلف الأطلسي في المنطقة، وكذلك القواعد والمطارات الحربية في قطر والعراق والأردن، إن عرض القوة الصينية لن يكون ذا قيمة عسكرية لأنها كقوة بحرية ما تزال ضعيفة نسبياً.

إن تدخل روسيا في سوريا له دوافعه التي ليس للصين فقد تراجع النفوذ الروسي بعد الحرب الباردة عالمياً وفي الشرق الأوسط وأغفلتها الإدارات الأمريكية في إدارة سياسة الإقليم على الرغم من أن لروسيا مصالح في المنطقة. إن روسيا عازمة على أن تعود إلى سياسة الإقليم كقوة كبرى بغية أن تعزز منزلتها في السياسة الدولية، كما أن روسيا تحتاج إلى منطقة نزاع أو أزمة مع الولايات المتحدة والغرب لكي تخفف عنها الضغط الذي تواجهه في أكرانيا والقرم، على وجه الخصوص، وفي وسط وشرق أوروبا ووسط آسيا على وجه العموم. كما أن التدخل في سوريا حماية لأمنها القومي المباشرة المتمثل في تهديدات الإرهاب للقوقاس حيث أن الآلاف من الشيشان ينضمون ويقاتلون مع الفصائل الجهادية والمتطرفة. وإن وجود روسيا في سوريا عسكرياً يخلق فرصاً للحوار والتفاهم على تطورات العمليات القتالية، والأكثر من هذا، على الصيغة النهائية لحل الأزمة. والصين من جهتها لا تجد نفسها تحت هذه الضغوط، بل أنها تنظر إلى علاقاتها مع الولايات المتحدة بأنها أكبر قيمة

من علاقاتها مع إقليم الشرق الأوسط. إن لروسيا من القوات الكامنة التي ليس للصين مثلها في إدامة عملياتها العسكرية في سوريا وتصعيدها تسعى لإثبات حقيقة أن لها نفس قوة المنازلة مع الولايات المتحدة عسكريا في حرب بالوكالة في سوريا.

إن تمسك الصين بموقف عدم التدخل والدعوة إلى الحل السلمي يعفيها من التورط في نزاع بالوكالة لا مفر أن يبلغ فيه الطرفان مرحلة تدفع فيهما إلى ترجيح الحلول التوفيقية وفي النتيجة النهائية تستعيد روسيا منزلتها في الشرق الأوسط والتي كانت قد خسرتها لصالح الولايات المتحدة، وبما أن الصين لم تكن صاحبة منزلة في الإقليم في عقود الحرب الباردة وتحت ضغط الحنين إلا استرجاعها فهي لا تعطي وزنا لأولوية لتعمل على استعادتها. إن التورط العسكري ليست هي المقاربة الصحيحة وإنما الابتعاد عن العمليات العسكرية وتقديم حلول سلمية والتحرك من منزلة الوسيط والمحايد هي الأفضل. لقد تصلبت الولايات المتحدة في مطلبها بضرورة تنحي الأسد في عملية الانتقال السياسي في بداية الأزمة، ولكنها اتخذت موقفاً مرناً بعدما تدخلت روسيا وأصرت على بقاء الأسد، وفي هذا السجال الروسي الأمريكي تعثر الصين على هامش للحركة لتقدم نفسها الوسيط.

لقد قادت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً في سوريا وجندت حلفاء لها، بما فيهم تركيا التي كانت متلكئة في بداية الأمر، ومع ذلك لم تستطع من فرض حل على الأطراف المتنازعة، بل أن عملياتها العسكرية هيأت الأوضاع الملائمة لقيام الدولة الإسلامية، والتي يعتقد الصينيون أن الولايات المتحدة والغرب وراء بروزها، ومن جهة أخرى، تدخلت روسيا عسكرياً وتصاعدت مستويات العمليات العسكرية والمساحة الجغرافية والأهداف، ومع ذلك، لم تفلح في بسط نفوذ السلطة السورية على المناطق التي وقعت تحت سيطرة المعارضة والحركات الإرهابية وداعش، وفي حالة الطريق المسدود أمام الحلول العسكرية الفردية والثنائية والمحفلية، فإن من مصلحة الصين أن لا تتورط في هذه الأزمة عسكريا التي لا يمكن التوقع متى وكيف سوف توضع لها نهاية.

ومثلما أن لروسيا مواجهتها مع الولايات المتحدة في أوكرانيا وشرق ووسط أوروبا تعمل موسكو على مشاغلة الولايات المتحدة والغرب في سوريا، فإن للصين مشاكلها والمصلحة الحيوية في بحر الصين الجنوبي، والذي بدأت معالم أزمة إقليمية بين الصين ودول جنوب شرق آسيا وكذلك تدخلات من قوى كبرى مثل اليابان والدعم السياسي والعسكري الأمريكي. وتخشى الصين من تداعيات تورطها في سوريا عسكرياً على هذه القضية الحيوية لأمن الصين. ففي حالة تورطها سوف تصبح اهتمامات الصين مشتته في مناطق بعيدة وفيها مصالح ثانوية ومن جهة أخرى، أن الولايات المتحدة تغري الصين في التورط كي لا تجعلها قادرة على مقاومة التمحور الأمريكي في آسيا- المحيط الهادي. إن الصين ترى في انغماسها في تدخل عسكري، حتى وإن كان في إطار التعددية ووفقاً لقرار من مجلس الأمن للأمم المتحدة أو مع روسيا في تحالف ثنائي، تراه " فخاً".

إن اقتراب الصين من الدول العربية بإستراتيجية القوة الناعمة ومن مقاربة جيو اقتصادية ومبادرة الحزام الواحد والطريق الواحد بعدما أودعتها في وثيقة رسمية تؤشر طبيعة وحجم المصالح الصينية في المنطقة ومستقبلها، كل ذلك لا يتساوق مع تورط عسكري في بلد عربي.

أولاً، إن الصين ليست القوة الكبرى التي كان قد رسخ قدمها إقليميا وعالمياً. ثانياً، إن الصين تقدمت إلى العرب من منطلق المساواة والثقة المتبادلة وحسن النوايا والكسب المشترك، وهذه مزايا تخلق مصداقية للسياسة الصينية في البلاد العربية، أما أن تتحالف الصين عسكرياً مع روسيا، وهذا الاحتمال الأقرب إلى الواقع، فإنها سوف تواجد معارضة من الدول العربية المتورطة في سوريا ضد الأسد وروسيا وفي مقدمتها السعودية ودول الخليج العربي.

ثالثاً، إن التورط العسكري في سوريا يأخذ الصين إلى تنافسات ونزاعات الشرق الأوسط من مقاربة القوة الصلبة وهو خيار تحرص الصين على تحاشيه بكل وسيلة

ممكنة لأن المنطقة مشحونة بالنزاعات والتدخلات مما يجعل تدخلها في سوريا عسكرياً سابقة لتدخلات لاحقة وسوف يألفها صناع القرار الاستراتيجي الصيني.

رابعا، لقد عملت السياسة الصينية منذ الانفتاح على تحسين قدراتها العسكرية وتحديثها وأعطت في السنوات الأخيرة أهمية للقوة البحرية بعدما توسعت مصالحها في العالم، وثمة رأي أن الصين ببناء قوتها العسكرية وصياغة إستراتيجيتها الأمنية والعسكرية الإقليمية والعالمية، كما تظهر في الكتب البيضاء والتحليلات، فإنها سائرة في طريق سياسة القوة الكبرى التقليدية وسوف يتعذر عليها العدول عن ذلك مهما زعمت أن سياستها لن تحيد عن المبادئ الخمسة. وإن من أول الدول التي سوف تقلق على أمنها ومصالحها هي دول الجوار والهند وكذلك الولايات المتحدة، لذلك ليس من مصلحة الصين فيما إذا تدخلت عسكريا في سوريا أن تخلق انطباعاً ومدركاً بأنها في سياستها التوكيدية لا تستثني الذهاب إلى الخيار العسكري، والذي سوف يكون تدخلها عسكرياً في سوريا دالة على ذلك. إن الصين أن تدخلت عسكرياً سوف ترسخ مدرك " التهديد الصيني" وهو الأمر الذي سيمد السياسة الأمريكية بمؤنة إضافية لتعزيز مقاومتها من خلال تمحورها في فضاء آسيا – المحيط الهادي وتعزز تحالفاتها واتفاقياتها وتعاونها مع اليابان ودول جنوب شرق آسيا وكوريا الجنوبية واستراليا والهند.

لقد أفضى التدخل الروسي إلى تحجيم قوات المعارضة غير المعتدلة والجهادية، وأجبر داعش على التراجع وتتوقع الصين أن روسيا والولايات المتحدة سوف تتعاونان على محاربة داعش وإن روسيا ستعتمد على إيران وحزب الله والعراق لتسهيل عملياتها العسكرية، وبعد أن تصالحت تركيا مع روسيا في أعقاب حادثة إسقاط المقاتلة الروسية، فإن روسيا أصبح لديها مؤيدون لسياستها وعملياتها العسكرية ضد الإرهاب وهو الخطر الذي يهدد المصالح الصينية.

إن سياسة العالم العربي قد تحولت من الاستقطاب الإيديولوجي إلى الاستقطاب الديني – الطائفي، وانقسمت الدول العربية إلى معسكرين يتمحور كل منهما على

مركز إقليمي. وفي الجهة الأولى تقف السعودية ومعها الخليج العربي في الصف الأول ومصر وبعض دول العالم الإسلامي، وفي الجهة الثانية تقف إيران ومعها سوريا والعراق وحزب الله وحوثيون من اليمن. وكان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة مركزي الاستقطاب الدولي في مرحلة الحرب الباردة، والآن بعد عودة روسيا إلى دورها في الإقليمي أصبح الاستقطاب السني حول المحور السعودي - الأمريكي والاستقطاب الشيعي حول المحور الروسي - الإيراني. إن تدخل الصين عسكرياً سوف يجعلها تقف مع الجبهة الروسية - الإيرانية، وفي هذا تداعيات سلبية على الأمن الصيني ومصالحها.

أولاً، أنها سوف تصبح طرفاً بنيوياً في هياكل الاستقطاب في الشرق الأوسط مما يقيد حرية حركتها واستقلالية سياستها التي طالما تحرص عليها.

ثانياً، سيتطلب الأمر منها أن تعثر لها على حليف يقوم لها التسهيلات العسكرية إما بمنحها قواعد أو عقد شراكة إستراتيجية أمنية ولا مرشح في المنطقة على استعداد للوقوف مع الصين كحليف مركزي.

. ثالثاً، بسبب تدخلها كونها سوف تصبح أكثر اعتماداً على روسيا في مناطق أخرى قد تواجه فيها الصين أزمات وقد لا تجرأ روسيا على دعم الصين في وجه الولايات المتحدة واليابان، كما هو محتمل في بحر جنوب الصين أو وسط آسيا أو الهند .

رابعاً، إن لروسيا خلافات أوسع وأعمق مع الولايات المتحدة والغرب الأمر الذي سيجعل الصين طرفاً فيها كتلك التي في القرم وأوكرانيا ووسط وشرق أوروبا.

إن مسودات قرارات مجلس الأمن كانت تنطوي على احتمال التدخل العسكري بشرعية دولية ولولا الغطاء الروسي في استخدام حق النقض لكان من الصعوبة بمكان على الصين أن تتصدى وحدها فتعيق تمريرها باستخدام حق النقض. ففي حالة قرار 1973 بشأن ليبيا كان امتناع روسيا غطاء لموقفها في الامتناع، ويتعذر التكهن بأنها كانت سوف تستخدم النقض وحدها على الرغم من أن مصالحها في ليبيا تفوق كثيراً تلك التي لها في سوريا. إن الصين لن تجرأ على السباحة ضد التيار

الأمريكي - الغربي- المجتمع الدولي الذي كان يرمي منذ أزمة ليبيا نحو التدخل. وتقف الصين وراء روسيا في مسودات قرارات فرض العقوبات والتدخل العسكري للحماية الإنسانية(127).

إن التدخل العسكري في سوريا سوف لن يكون الأخير بل أنه مقدمة لتدخلات عسكرية قادمة تقودها الولايات المتحدة وبشرعية دولية في حالات قادمة في منطقة للولايات المتحدة والغرب فيها مصالح قد تستدعي تدخلاً بذريعة حماية الإنسانية ومسؤولية الحماية الدولية، ولكن في حقيقة الأمر أن الولايات المتحدة لها أجندات منها تغيير النظام في البلدان التي تقاوم النفوذ والهيمنة الأمريكية والتي للصين فيها مصالح تتوسع مثل إيران وغيرها من البلدان العربية(128). وقد كشفت الولايات المتحدة عن توجهاتها منذ نهاية الحرب الباردة بأنها ستطيح بالنظم السلطوية وتؤسس نُظماً ديمقراطية ليبرالية تنسجم مع النظام الدولي الجديد بهويته الأمريكية، وإذا كان التدخل العسكري بشرعية دولية ممكناً في تنفيذ هذه الأجندات في البلدان النامية، فإن الصين ليست مستثنية عن ذلك التدخل فقد فسر الغرب مشكلة تركستان الشرقية في سياق حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية وحق تقرير المصير. وبتدخل الصين عسكريا تكون قد يسرت للغرب ذريعة قوية للدعوة إلى التدخل في شؤون الصين الداخلية. (129).

وإن رفض التدخل العسكري من قبل الصين في سوريا والوقوف مع روسيا لا يعني أنها ذات نظرة غير مرنة في هذا المبدأ في جميع الحالات. إن الصين تقرر موقفها تبعاً لكل حالة وأوضاعها وانعكاساتها على الأمن الصيني، فقد صوتت لصالح العقوبات ضد إيران، وفي سوريا ترى الصين أن استخدام الفيتو ضد التدخل الإنساني يجعلها أقرب إلى روسيا وأكثر تنسيقاً في قضايا فيها مصالح مشتركة، وفي سوريا هناك مصلحة تقييد الهيمنة الأمريكية والانفراد في العمل العسكري من طرف واحد، وكذلك توكيد على التعددية في النظام الدولي، وقد حظي الموقف الروسي - الصيني بتأييد من مجموعة دول (البركز)، بل حتى أن مصر صوتت

لصالح القرار الروسي في 2016 . والصين تحتاج الدعم الروسي في مجلس الأمن إذ أن لها قضايا خلافية مع تايوان وفي بحر جنوب الصين والتي قد تصبح قضايا من اهتمامات مجلس الأمن بعدما تخفق الوسائل السلمية في حلها. ولتعزيز التعاون المتزايد بين القوتين في السياسة الدولية والإقليمية فإن الصين تصطف مع روسيا في رفض التدخل الدولي(130). وفي سوريا تتحمل روسيا أعباء تدخلها العسكري،(131) ولكن أبدت الصين استعدادها في عرض قوتها في شرق البحر الأبيض المتوسط من خلال مشاركتها في تمارين بحرية مشتركة لأول مرة في مايو 2015 من أجل تحسين التعاون البيني عملياتياً. (132)

ولا تنتقد الصين التدخل الروسي عسكرياً في سوريا على عكس موقفها من تدخل الولايات المتحدة، وحجة بكين في ذلك أن الأخيرة تتدخل دون شرعية دولية معتمدة على قوتها واستقلالية قرارها وتأييد حلفاء لها وغطاء موافقة جامعة الدول العربية والإسهامات المالية والعسكرية الخليجية والتركية لفصائل المعارضة من مشارب مختلفة بما فيها التي صنفت على إنها إرهابية، وترى بكين أن التدخل الروسي جاء بطلب من الحكومة السورية وهو الشرط الذي تعتبره الصين أساسياً في تخويل وشرعية التدخل الدولي، كما أن الصين وروسيا لا يميزان بين صفوف المعارضة معتدلة وإرهابية أو إرهاب جيد وإرهاب سيء. ومن حيث نتائج العمليات العسكرية بقيادة الولايات المتحدة والعمليات الروسية فإن الأخيرة تحقق نتائج أفضل على الأرض دون أن تزج روسيا بقوات برية بل الاعتماد على فصائل موالية لها في الميدان والقوات السورية النظامية(133). وقد تراجعت داعش بفضل العمليات الروسية، ولكن الكرملن يدرس احتمال إرسال قوات برية إلى سوريا(134). مع ذلك، فإن الصين تجد نفسها تحت ضغوط شديدة للانخراط في عمليات عسكرية في سوريا.

في ديسمبر 2015 تغلبت الصين على العقبة القانونية – الدستورية التي كانت تحول دون الإقدام على قرار للمشاركة في عمليات عسكرية خارجية إذ غاب عن التشريع

الصيني تخويل الحكومة اتخاذ قرار بإرسال قوات قتالية للخارج، وبعد تزايد المصالح الصينية في الخارج وانكشافها أمام تهديدات غير تقليدية كالإرهاب وطموحات الصين للعب دور قوة كبرى ذات مسؤولية تتواءم مع قد حققته من تقدم في بناء القوة الشاملة لقوة كبرى أصبح من الضروري أن تجد الحكومة الصينية غطاء شرعيا يجيز لها اخذ قرار التدخل في الخارج.. وليس من ساحة مرشحه لدور عسكري فردي أو جماعي سوى القضية السورية التي ظلت الصين بعيدة عن التورط فيها عسكريا تاركة الدور للولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا ومكتفية بدور سياسي في نطاق الأمم المتحدة.

ولكن بكين تتعرض لضغوط ، ففي أحداث باريس في 13 نوفمبر 2015 خاطب الرئس هولاند الولايات المتحدة وروسيا أن تعملا معاً وتوحيد حملاتها الجوية على مواقع الدولة الإسلامية في سوريا، وكانت فرنسا وبريطانيا قد انضمتا إلى العمليات العسكرية، وفي أجواء هجمات باريس صوتت الصين على مسودة قرار في مجلس الأمن يندد بالدولة الإسلامية ويعدها " تهديدا عالمياً غير مسبوق للأمن والسلام العالمي"(135). ويطلب من الدول توحيد الجهود " لاجتثاثه". ولم تستجب الصين لنداء الرئيس هولاند، بل أكدت على أنها تتحرك في نطاق الأمم المتحدة، وأنها تقدم المساعدات المالية إلى سوريا في سياق المساعدات الإنسانية.

وفي اغسطس 2016 أقدمت الصين على خطوة حسب كثير من المحللين أن الصين قد غادرت فيها جذرها وخشيتها من التورط العسكري في سوريا (136)، فقد زار دمشق الادميرال غوان يوفين، رئيس دائرة التعاون العسكري الدولي للجنة المركزية العسكرية للحزب، والتقى وزير الدفاع السوري، وأشار في تصريح له " أن هناك علاقات صداقة تقليدية بين الجيشين الصين والسوري وأن الصين ترغب في تعزيز التبادل والتعاون مع الجيش السوري (137). لكنه لم يوضح طبيعة ومستوى التعاون بين البلدين، وقد جاءت الزيارة بعد أن استخدمت القوة الجوية الروسية قاعدة همدان في إيران لشن هجمات على مواقع الإرهاب والمعارضة في سوريا. وبغية

تهدئة وطمأنة بعض الأطراف مثل الولايات المتحدة والسعودية وتركيا بشأن الأبعاد الخفية لزيارة الادميرال غوان ، قال الناطق الرسمي لوزارة الدفاع الصينية أن المساعدات ذات طبيعة لوجستية وطبية وأدوية وأن التدريب يقتصر على هذا الجانب، (138) بيد أن بعض التقارير تشير إلى وجود مستشارين صينيين لتدريب القوات السورية على منظومة الأسلحة التي تصدرها الصين إلى سوريا(139). إن مثل هذا التطورات في الموقف الصيني من التدخل العسكري لا تدفع إلى الاستنتاج ولا تعزز القول بأنها سوف تأخذ الصين إلى هذا الخيار. إن هناك مقيدات كثيرة على مثل هذه المقاربة.

المقاربة السياسية

منذ اندلاع الأزمة السورية وارتفاع أصوات التدخل العسكري والصين ذات موقف متماسك أكثر من أي قوة كبرى أو إقليمية منخرطة في الأزمة " إن الحل السياسي هو الحل الواقعي الوحيد لحل المشكلة السورية " كما كتب وان غيي ، وزير الخارجية الصينية 6 في أغسطس 2013، ويأتي المسئولون الصينيون الرسميون والمحللون على هذه الفكرة كلما شرحوا موقف الصين من التدخل العسكري. وقد نشطت الدبلوماسية الصينية في مجالات الوساطة بين الأطراف في الأزمة من منطلق نظريتها بأن الحل العسكري لن يضع نهاية للأزمة. وكانت الصين في العقد السابق تنأى بنفسها عن الاقتراب من الأزمات وتقنع بإصدار البيانات الرسمية الداعية إلى الحوار والوساطة والالتزام بميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي دون أن تقوم بأي دور ناشط أو بناء ذي خصوصية. وفي الأزمة السورية ظهر على الدبلوماسية الصينية تحول فقد أرسلت لي هواكسن، سفيرها الأسبق في سوري، كبمعوث خاص، وزار دمشق مرتين ما بين فبراير ومارس في 2012 من أجل الوساطة بين الأطراف المتصارعة، كما أنه زار مصر والسعودية وقطر وجامعة

الدول العربية من أجل معرفة مواقـف هـذه القـوى الإقليميـة المنخرطـة في الأزمـة إلى جانب المعارضة.

وفي مارس زار مساعد وزير الخارجية الصينية كلاً من السعودية ومصر وسوريا من أجل خلق موقف جماعـي يـدعو إلى تسـوية سـلمية عادلـة وسـلمية مناسـبة (140)، ورأت الصين أن دورها في الوساطة له مصداقية عند جميع الأطراف لأنها تقوم فيها من أرضية تمسكها بالمبادئ الخمسة منها عدم التدخل والسيادة ووحدة التراب الوطني والحياد في الموقف. وقيام الصين بدور الوسيط يراد له أن يؤشر إلى الإطـراف المتصـارعة والإقليميـة والدولية أن الصين قوة كبرى تدرك أنه يقـع عليهـا مسـؤولية حمايـة الأمـن والاسـتقرار الإقليمي والعالمي، ولهذا الهدف تسعى في التوسط، وليس لمصالح ضيقة كما هو الحـال مع القوى الكبرى الأخرى، كما أن الصين بتحركها للتوسط كانت تستجيب لطلبـات مـن المعارضة والحكومة والقوى الإقليمية والتي كانـت تريـد مـن الصـين أن ترسـل مبعوثـاً خاصاً ولذلك عينت واحداً في 2012، ولم تجـد بكـين أن وسـاطتها تتعـارض مـع التزامهـا بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، بل أنها ذات فائدة في تقديم المقترحات وعرض الأوضاع من زاوية مستقلة ومحايدة.

وتقدم الصين نفسها في عملية الوساطة بأنها تقوم على " ثقافة وساطة " ليست كتلك التـي للقـوى التقليديـة التـي انخرطـت في وسـاطة لحـل النزاعـات، وتقـترب الصـين بوساطتها من بوابة ودور " الإسناد " لبلوغ تسوية، وتوظـف " منزلتهـا " في السياسـة الدولية كما تجسدت في علاقاتها الدولية منذ عقود، وأن الصين تسعى إلى "بنـاء عـالم منسجم" من خلال الوساطة. وكما يظهـر مـن مبـادرة الصـين فإنهـا ترمـي إلى جعـل الأوضـاع مسـتقرة في بدايـة الأمـر، والبحـث عـن حـل ممكـن ثانيـاً. (141) وأكـدت الوساطة الصينية على أسس محددة منها أن يقرر مستقبل سوريا السوريون أنفسهم بصورة مستقلة، وبذلك تستبعد الصين أجندات القوى الإقليميـة والدوليـة التـي لهـا رؤيتها لمستقبل سوريا وتؤيـد جماعـات تشـاركها في تلـك الرؤيـة، وإن تكـون هنـاك حوارات بين جميع الأطـراف دون اسـتثناء مـن أجـل المصـالحة، وأن يقـدم المجتمـع

الدولي الدعم لنجاح عملية التسوية السلمية، وأن يكون للأمم المتحدة الـدور القيـادي، وفي الوقت نفسه أن يقدم المجتمع الدولي المساعدات الإنسانية. (142)

وفي إبريل 2016 عينت الصين كسي كياويان، سفيرها الأسـبق في طهـران، مبعوثـاً خاصـاً لسوريا وجاء ذلك بعد زيارة الرئيس تشي إلى المنطقة في ينـاير. وجـاءت هـذه الخطـوة لتوكيد دور الصين في الوساطة، فقد كانـت قـد دعـت إلى بكـين ممثلـين عـن الحكومـة والمعارضة ولكن لم تتقدم بـدور ناشـط حينهـا كوسـيط، وكانـت قـد قـدمت دعـوة إلى الطرفين لزيارة بكين في ديسمبر 2015 من أجل دفع عملية المباحثات مـن أجـل السـلام إلى الأمام. وتتحرك الصين من أرضية " إن الحوار السياسي الطريقـة الصـحيحة الوحيـدة لحل هذه القضية " كما قال يانغ جيتسي، وزيـر خارجيـة الصـين، في نـوفمبر 2012، وأن المباحثات الوسـاطة تعـين عـلى تحقيـق " تفـاهم متبـادل" وكـذلك " الطريقـة الملائمـة للتعامل مع القضية السورية "(143). وفي إبريل 2014 زار أحمد جبره، رئـيس الائـتلاف الوطني للثورة السورية، بكين والتقى مع وزير الخارجية الـذي شـدد في مباحثاتـه عـلى أسس الموقف الصيني الثابت والمتماسك في حل الأزمة السورية سـلمياً بـأن يـتم وقـف إطلاق النار والعمليات العدائية وأن تبدأ مباحثات شاملة بدون شروط مسبقة وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية والحرص على سيادة ووحـدة تـراب سـوريا (144). وكانـت بكين ترى أن أطراف المعارضة تستجيب لضغوط قوى خارجية وإقليميـة بشـأن عمليـة الانتقال السياسي وحذر المسئولون الصينيون من هذا الأمر وأشـاروا بالنصـح بـأن تضـع الفصائل مصلحة سوريا قبل كل شيء(145).

إن الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المجـال الـدولي المتعـدد الأطـراف لدبلوماسـية صينية في حل الأزمة السورية. أولاً، أن الصين من المنادين بالتعددية القطبية ودور أكـبر وقيادي للأمم المتحدة في تسوية النزاعات.

ثانياً، إن الجهود المتعددة الأطراف تُيسر الفرصة للدبلوماسـية الصـينية لعـرض موقفهـا وكذلك للتقدم بمبادرة سلمية تفتح الطريق أمام حل سلمي.

ثالثاً، في الجهود المتعددة الأطراف تعثر الصين على مؤيـدين لمقترحاتهـا إذ أنهـا التزمـت منذ بداية الأزمة بمقاربة الحل السلمي الذي يحظى بالدعم من أطراف عديدة.

رابعاً، إن كـون الصـين لا تملـك رافعـة الإغـراء والعقـاب كتلـك التـي لروسـيا والولايـات المتحـدة في علاقـاتهما مـع المعارضـة والنظـام فـإن المسـتوى الـدولي أو المؤسـسي في دبلوماسية الوساطة يعطيها ميزة التأثير والإقناع المحايد والنزيه بعيـدا عـن أيـة أجنـدة خاصة.

في يوليو 2011 التقى نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية مع الأسد، وانتقـد العربي موقف الرئيس اوباما بأن الأسد قد فقـد الشرعيـة، ولكـن سـارعت كـل كـل مـن السعودية وقطر وبقية دول الخليج العربي فتبنت موقفاً متصـلباً وسـحبت سـفراءها في دمشق (146). وفي 10 سـبتمبر زار نبيـل العـربي دمشـق والتقـى الـرئيس الأسـد للمـرة الثانيـة، وفي أكتـوبر أرسـلت الجامعـة العربيـة بعثـة بمهمـة للوسـاطة (147). وطلبـت الجامعة من الأسد وقف العنـف وإطـلاق سراح السـجناء والبـدء بحـوار مـع المعارضـة بمراقبة جامعة الدول العربية (148). وكان لدول الخليج العربي الدور الرئيسي في صـوغ خطة الجامعة في أوضاع تلكأ فيها الدور المصري بسبب الأوضاع الداخلية والأزمة الليبية وغياب دور العراق. وبسبب تعثر الخطة وتصاعد العنف اتخذت الجامعـة قـراراً في 12 نوفمبر بتعليق عضوية سوريا. وكانت هذه خطوة في التدخل في الشؤون الداخلية التـي حرصت الجامعة على التقيد بمبدأ عدم التدخل.

وفي 30 اكتوبر وافقت الحكومة السورية على خطة الجامعة العربية لوقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة من المدن والبدء بحوار وطني مع المعارضـة وأرسـلت الجامعـة العربية بعثة مراقبة من 166 فرداً عسكريين ومدنيين، ولكـن تعـثرت جهودهـا لأسـباب عديدة (149). أولاً، إن الحكومة السورية لم تثق بنوايا السعودية وقطر إذ كان هدفهما تغيير النظام وليس تسوية للأزمة سلمياً.

ثانياً، إن دول الخليج بدأت تدعم المعارضة بالأسلحة والمال.

ثالثاً، اعتقدت الحكومة أن المماطلة في المباحثات مع المعارضة تعطيها الوقت اللازم لكبح الاحتجاجات.

رابعاً، إن المعارضة بدورها لم تثق بالنظام، خامساً، لم تجد جامعة الدول العربية روافع محايدة للمساهمة في دفع أطراف النزاع إلى التوافق، بل انقسمت المواقف الدولية بزعامة الولايات المتحدة من جهة وروسيا من جهة أخرى، واستقطبت القوى الإقليمية في الأزمة ما بين تركيا وإيران، بل أن السعودية وقطر كل منهما دعمت فصائل مختلفة(150).

في أواخر يناير 2012 سحبت السعودية وبعدها دول الخليج العربي والأردن أفرادها من بعثة الجامعة، وحينها أخفقت الجامعة مما استدعي الانتقال إلى الأمم المتحدة وقدمت مقترحاً إلى مجلس الأمن فيه دعوة إلى وقف العنف وتنحي الأسد لصالح نائبه وإقامة حكومة مؤقتة لوحدة وطنية (151). ووافقت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا على المقترح وصوتت ضده كل من روسيا والصين ومع أن الصين قد اتخذت موقفاً مبكرا في دعم الجهود السلمية للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتسوية النزاعات سلمياً، إلا أنها فسرت رفضها لمقترح جامعة الدول العربية من زاوية موقفها المبدئي من مسألة التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادة ووحدة تراب الدول وحق الشعب في تقرير نظامه السياسي. ورأت أن إجراءات القرار سوف تزيد الأزمة تعقيداً وأن الضغط على الحكومة السورية لن ينفع في حل الأزمة وخشيت من أن يكون هناك أجندة لتغيير النظام وليصبح مقدمة لحالات لاحقة(152).

وعندما عين الأمين العام لمجلس الأمن مبعوثا خاصاً لسوريا واختار كوفي عنان، الأمين العام الأسبق، وأصبح مبعوثاً للأمم المتحدة والجامعة العربية، نشطت الدبلوماسية الصينية في دعم جهوده في اتجاه الحل السلمي. ورحبت الصين بهذه الخطوة وقال الناطق الرسمي باسم الخارجية الصينية أن الحكومة الصينية تؤيد

قرارات الجامعة العربيـة والمجتمـع الـدولي " لحـل القضـية السـورية"(153). مـن خـلال الطرق السياسـية "، وأعـرب عـن أن الصـين تؤيـد الجهـود البنـاءة لكـوفي عنـان وناشـد " الأطراف المعنية للتنسيق مـع جهـود الوسـاطة لعنـان"(154). واجتمـع عنـان مـع الأسـد والمعارضة في مارس 2012 وتحاور مع القوى دائمة العضـوية في مجلـس الأمـن وزار قطـر ومصر وتركيا. واعتمد كوفي عنان إستراتيجية الوساطة من الأسفل بالحوار مـا بـين أطـراف القضية إلى الأعلى، ولكن عندما واجهت محاولاتـه مصـاعب لجـأ إلى روافـع الضـغط مـن الأعلى على الحكومة السورية وفصائل المعارضة بالحوار مع القـوى الخارجيـة والإقليميـة. وفي ابريل أفلح في الاتفاق على وقف إطلاق النار وأرسلت الأمم المتحدة بعثة مراقبـة مـن 300 فرداً، واستطاعت أن تنتقـل في سـوريا وانخفضـت حـدة الاشـتباكات والضـحايا لمـدة أسابيع، ولكن تأجج الموقف واستعرت المواجهات وافقـت الأمـم المتحـدة عمليـة المراقبـة وفي 22 مـارس قـدم عنـان مقترحـات لعمليـة السـلام : الالتـزام مـن جانـب الأطـراف مـع المبعوث الدولي وللجامعة العربية وتعيين محاور للتباحث معـه، والالتـزام بوقـف إطـلاق النار بمراقبة الأمم المتحدة، تأمين وصول المسـاعدات الإنسـانية ، إطـلاق سراح المعتقلـين، تـأمين حريـة الانتقـال في الـبلاد للصـحفيين ، احـترام حـق التجمـع والتظـاهر بمـا يسـمح القانون(155). وكان عنان يهدف إلى خلق بيئة ثقـة في الـداخل والخـارج، وجمـع أعضـاء مجلس الأمن بشأنها، وإصدار وثيقة ليس فيها تهديد للأسد وترك مسـتقبله مفتوحـاً رغـم مطالبة الجامعة العربية برحيله، وكذلك أن عملية السلام تقودها أطراف دولية بدعم مـن المجتمع الدولي (156). ووافقت الحكومة السورية على خطة عنان(157).

وقد تحركت الصين لدعم مساعي عنان وقام ووسـايكي، المبعـوث الصـيني الخـاص للشرق الأوسط، بزيارة دمشـق، وأجـرى محادثـات مـع مسـئولين حكـوميين ومـن المعارضة، وكذلك زارها وزير الخارجية ونائبه والناطق الرسمي لتبادل الأفكـار مـع الحكومة والمعارضة في فبراير ومارس. واستقبل وين جيابوا، رئيس الوزراء الصـيني، كوفي عنان في بكين في 27 مارس 2012 وأعرب عن دعم الصـين لخطتـه (158). وفي

21 ابريل أعلن في بكين أن الصين سوف ترسل 300 مراقباً و 30 مراقباً للهدنـة لمسـاعدة بعثة الأمم المتحدة. وكانت الصين في 2 مارس قد نشرت بياناً من ست نقـاط جـاء فيهـا مواقفها السابقة من القضية السورية والتي تكاد تتطابق مع خطة عنان.

وتبددت توقعات نجاح خطة عنان وتصاعدت عمليات العنف، وبغية إنقاذ الخطة عقد مؤتمر دول مجموعة الاتصال في جنيف في يونيو لوضع مرشدات لعملية السـلام وصـدر بيان جنيف في 30 يونيو 2012 لتوكيد حقائق عملية أن المتجمع الـدولي يواجـه تحـدياً لازمة تتطلب " موقفاً مشتركاً وعملاً دولياً متحداُ" (159). وإن الدول لمجموعة العمل " تلتزم بسيادة ووحدة تراب سوريا – ووضع نهاية للعنف، وتمهيد لعمليـة سـلام سـورية تقول إلى الانتقال لتحقيق التطلعات الشرعية للشـعب السـوري وتمكيـنهم مـن تقريـر مصيرهم بصورة مستقلة وديمقراطية"(160). وأصبحت وثيقة جنيف دليلاً لإدارة الأزمة الدولية، ولكن سرعان ما تأججت الخلافات حـول تفسـير مضـامينها مـن قبـل الأطـراف كافة السورية والإقليمية والدولية وتعذر تطبيق خطة عنان على الأرض، وفي 2 أغسطس أعلن استقالته عن دوره كمبعوث أممي ولجامعة الدول العربية، وأثـار الشـكوك حـول إمكانية حل دبلوماسي ووضع اللـوم عـلى جميـع الأطـراف، وقـال أن الأسـد " يجـب أن يتخلى عن المنصب"(161). وأضاف " دون ضغط دولي جـاد وهـادف وموحـد، بمـا فيـه دول الإقلـيم فإنـه مـن المسـتحيل بالنسـبة لي أو أي شـخص آخـر أن يـرغم الحكومـة السورية في المقام الأول وكذلك المعارضة على أخذ الخطـوات الضروريـة للبـدء بعمليـة السلام"(162). لقد أيدت الصين خطة عنان الذي قال بعد حواره مـع رئـيس الـوزراء في 27 مارس 2012 " أن خطته حظيت بالتأييـد التـام مـن قبـل الصـين "(163). وقـد كـان لضغط الصين على أسد، بالتعاون مع روسيا، دور في قبول الأسد للخطة (164).

في 1 سبتمبر تولى الأخضر الإبراهيمي مهمة ممثل الأمم المتحدة - جامعة الدول العربية إلى سوريا. وفي 31 اكتوبر زار بكين والتقى وزير الخارجية وطلب الإبراهيمي دوراً جديداً ناشطاً من جانب الصين " إن في وسع الصين أن تلعب دوراً ناشطاً في حل الأحداث في سوريا "(165)، لكنه لم يشرح كيف سيكون ذلك الدور، وأكد الوزير يانغ " إن الحوار السياسي هو الطريق الوحيد الصحيح لحل القضية"(166)، وهذا هو الموقف الثابت والمتماسك للصين، واجتمع ثلاث مرات خلال شهرين من أجل تبادل الآراء لفهم "التعامل الملائم للقضية السورية"(167) ودعماً للجهود الدولية في إطار الأمم المتحدة ، كما تدعو إليه الصين دائما ، تقدمت بكين بمقترح جديد:

أولاً: أن تسعى جميع الأطراف لوقف إطلاق النار والتعاون مع جهود الوساطة للإبراهيمي وأن يبدأ وقف إطلاق النار في منطقة ثم تليها أخرى ويتحقق فك الارتباط.

ثانياً، أن يعين كل طرف ممثلاً رسمياً للتباحث مع الإبراهيمي لوضع خطة طريق، وإقامة هيئة حاكمة انتقالية تمثل جميع الأطراف وتنفذ الانتقال السياسي والحفاظ على مؤسسات الدولة.

ثالثاً، أن يتعاون المجتمع الدولي مع جهود الإبراهيمي لتنفيذ بيان جنيف، وخطة عنان وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

رابعاً، أن تأخذ جميع الأطراف خطوات عملية لتخفيف المعاناة عن الشعب السوري وتسهيل وصول المساعدات (168).

وأفلح الابراهيمي في ترتيب هدنة خلال عيد الأضحى ولكنها لم تدم طويلاً، وأشار الناطق الرسمي للخارجية أن " ذلك يبرهن على أن بالوسائل السلمية وليس استخدام القوة يمكن تحقيق الحل المحايد والسلمي والملائم للنزاع السوري"(169). وتختلف المقترحات الصينية عن خطة عنان بأنها لم تتطرق إلى حرية تنقل وسائل الإعلام وإطلاق سراح المعتقلين وحق التظاهر. ومع أن المقترحات الصينية تدعو

إلى تنفيذ خطة عنان، بيد أن هناك مسألة في غاية الأهمية وهي مستقبل الأسد وحكومته والتي أشارت خطة عنان إلى إقصاءهم من حكومة سوريا في المستقبل، وهو المطلب المركزي في أجندة المعارضة(170).

إن المقترحات الصينية لا تأتي على قضية مستقبل الأسد،وقد أشار الناطق الرسمي للبيت الأبيض أن " روسيا والصين لا تؤيدان قرارات ذات معنى ذد الأسد وتخضعه للمساءلة"(171). وقد أوضح الإبراهيمي أن خطة عنان من بين الآليات التي يعتمدها في مهمته، لكنه لم يشر إلى رأيه بشأن المقترحات الصينية (172)، والتي فيها العديد من النقاط المشتركة مع خطة عنان وما قد يتقدم هو فيها. وتحرك الإبراهيمي لتهيئة الوقت المناسب لبدء المباحثات بين الأطراف من مدرك أن عقبات كثيرة تعترض سبيله (173). ومنذ البداية لم يكن متفائلا جداً وقدم صورة حذرة " إن الموقف في سوريا رهيب ويسوء من يوم إلى يوم " (174). ولم تكن لديه خطة جديدة. (175)

في يناير 2014 بدأت المباحثات في جنيف وجهاً لوجه ، وأفصح الإبراهيمي " أننا لا نحقق كثيراً من التقدم"(176). ولكن قدمت المعارضة مذكرة عن وجهة نظرها حول الانتقال السياسي ولم تتطرق إلى رحيل الأسد (177). وللتغلب على الجمود في المباحثات سعى الإبراهيمي لتجنيد الضغط الأمريكي والروسي، لكن سرغي لافروف قد أوضح الموقف الروسي الرافض لرحيل الأسد بحجة أن ذلك سوف يفضي إلى فوضى أكثر وضحايا أكثر (178). ويتطابق هذا الرأي مع الموقف الصيني(179). ومن جهة أخرى، اقترح الإبراهيمي بعد جولات عديدة من المباحثات مع الأطراف كافة في سوريا والإقليم ودولياً(180) ما بين فبراير - أكتوبر 2013، عقد مؤتمر دولي في جنيف فبراير 2014 عرفت " جنيف II" على أساس بيان جنيف 2012 للنظر في مستقبل دور بشار الأسد(181).

في 2 سبتمبر اطلعت الولايات المتحدة الصين بشأن الأدلة عن استخدام أسلحة كيميائية ضد مواقع المعارضة، كما قال كيري، وزير الخارجية الأمريكية في 21

أغسطس، وكذلك عن موقف واشنطن من القضية. ولم يتوسع الناطق الرسمي لوزارة الخارجية في التعقيب أو توضيح موقف الصين (182). ولكن طالبت بكين بتحقق محايد من قبل الأمم المتحدة " وتعبر الصين عن قلقها بأن بعض الدول ذات الصلة تستعد للقيام بعمل عسكري من طرف واحد"(183). وفي ذلك إشارة إلى قرار الرئيس أوباما بشن هجوم على مواقع سوريا وطلبه من الكونغرس تخويلا بذلك، وقال الناطق الرسمي الصيني لوزارة الخارجية " إن أي عمل من جانب المجتمع الدولي يجب أن يحترم قواعد ميثاق الأمم المتحدة والأعراف الأساسية للعلاقات الدولية وتحاشي تعقيداً إضافيا للقضية السورية وكذلك تحاشي كارثة إضافية في الشرق الأوسط "(184). وفي 4 سبتمبر مهدت لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الطريق أمام ضرب سوريا باستخدام قوات أمريكية على الأرض لمدة 60 يوماً(185).

ورأت بكين أن واشنطن تبحث عن عذر للإطاحة بنظام الأسد، وقد استخدم بوش الذريعة نفسها لتغيير النظام في العراق. وحذرت بأن حشد القوات الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط ودعم بريطانيا وفرنسا سوف يقود إلى " جعل المنطقة كلها بحراً من نار" (186) في حالة شن هجمات على سوريا، ونصحت بكين " ليس هناك حل عسكري للنزاع السوري، وإن كل الأطراف المعنية، خاصة الولايات المتحدة وروسيا يجب أن يعودوا إلى جنيف وليحاولوا التباحث في السلام"(187). وتحت وطأة التهديد الأمريكي - الغربي والضغط الروسي لإنقاذ الموقف استجاب أسد لمقترح إزالة الأسلحة الكيميائية وقع في سبتمبر ميثاق الأسلحة الكيميائية والسماح لفرق التفتيش الدولية لتدمير الأسلحة الكيميائية (188). وكانت الصين قد صوتت على مسودة قرار للمجلس الأمن في أكتوبر 2013 لتنفيذ إزالة الأسلحة الكيميائية في سوريا بعد اتفاق أمريكي روسي في سبتمبر. وتعهدت بكين بتقديم المساعدات المالية والخبرات للبعثة الدولية لهذا الغرض(189)، وأرسلت سفن للمرافقة في نقل المواد الكيميائية وهذه أول مرة تقوم الصين في هذا الدور(190).

لقد رحبت الصين بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر جنيف " وقال وانـغ، وزير الخارجية الصينية " يجب أن يهدف المؤتمر للبحث عن حل سياسي للأزمة ويحـدد الطريق للانتقال السياسي"(191). وفي 23 يناير 2014 قال في مـؤتمر صـحفي أن المـؤتمر قد خلص إلى " أولاً، إن القضية يجب أن تحل بالوسائل السياسية، وإن العمل العسكري ليس الحل للقضية ولن يقودنا إلى نتيجة.

ثانياً، إن تنطلق في أسرع وقت عملية مباحثات السلام بين الأطراف في النـزاع في سـوريا. وهذا هو الطريق الوحيد للقضية . ثالثـاً، مـن الضروري العمـل معـاً لتحسـين الأوضـاع الإنسانية على الأرض والمساعدة على تخفيف معاناة اللاجئين"(192).

وكانت الصين قد قدمت مقترحاً من خمس نقاط من قبل أن يعقد المـؤتمر جـاءت فيـه على طروحاتها السابقة. وأشار المقترح إلى أن دور الصين في المباحثات اتسم " بالطريقـة الصينية " وهي إعطاء أهمية وانتباه أكثر إلى البحث عن حل بطريقة مستديمة وخطوة خطوة وجوهرية ، "(193) وإجراء حوار مع الطرفين مؤكداً أن السـلام يضـع مـن خـلال المباحثات، ولم يتطرق إلى مسألة مستقبل الأسـد ورأى أن فـرض أي حلـول مـن الخـارج ليس الخيار المرجح عند الصين. وتعول الصـين عـلى مقترحاتهـا لكنهـا في الحقيقـة لـيس هناك وضوح بشأن الإجراءات التي يمكن من خلالها تنفيذها في ضـوء تعقيـدات الأزمـة في الداخل، ووجهـات النظـر المختلفـة للقـوى الكـبرى في مجلـس الأمـن(194)، وقضـية مستقبل الأسد التي قال عنها المعلم، ووزير خارجية سوريا، حين وصوله إلى جنيف بأنها " خط أحمر" ولا يمكن " المساس فيه "(195)، أما المعارضة فقـد تمسـكت بموقفهـا بـأن نقطة البداية تأسيس حكومة انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية تامة دون الأسد. وانتهت الجولة الأولى دون أي اتفاق، ولم تتوصل المباحثات إلى حل.

وبعد انهيار مباحثات جنيف " اتجهت الضغوط على الحكومة السورية إلى مجلس الأمن إذ قدم المندوب الفرنسي مسودة قرار تـدعو إلى تحقيـق مـن قبـل محكمـة الجنايات الدولية "(196). ووافق عليها 13 عضواً في مجلس الأمن ورفضـتها روسـيا

الصين، وكانت المسودة قـد حظيـت بتأييـد 65 دولـة، وبمـا أن سـوريا ليسـت عضـواً في محكمة الجنايات الدولية، فإن قرار مجلس الأمن الطريق الوحيد لعرض الأزمة السورية عليه(197). وقد توقع البعض أن الصين سوف تمتنع ولن تتبـع خطـى روسـيا، ولكـن في ضوء توطيد العلاقات الاقتصادية بتوقيع عقـد نفـط وغـاز " وهـو أكـبر عقـد في تـاريخ الغاز" ، كما قال بوتين وموقف الغرب من روسيا بعد أحداث أكرانيا وخشية الصين مـن تمحور " الولايات المتحدة في آسيا، كل ذلك يدفع القوتين إلى التعـاون في وجـه الولايـات المتحدة – الغرب. وقد أضاف وانغ مين، نائب الممثل الدائم الصـيني في مجلـس الأمـن، إلى الأسباب التي جاء عليها المندوب الروسي، بـأن إحالـة الأزمـة إلى محكمـة الجنايـات الدولية " لن يساعد على بناء الثقة بين جميع الأطراف ولن يساعد على عـودة الأطـراف المتحاربة إلى المباحثات مبكرا في جنيف"(198). وإن تصويت الصـين إلى الضـد ينسـجم مع موقفها من إحالة مجلس الأمن النزاعات إلى محكمة الجنايات الدوليـة(199)، إذ أن لديها تحفظات على هذه المقاربـة التـي قـد تتخـذ ذريعـة للتـدخل العسـكري وتغيـير النظام، وتخشى الصين أن مسودة القرار الفرنسي قد تفضي إلى تفعيل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الـذي يخـول العمـل العسـكري، كـما قـال منـدوبها أنهـا مسـودة تتسبب في تعميق الخلافات بـين أعضـاء مجلـس الأمـن في الوقـت الـذي هنـاك جهـود تقودها الصين تخلف وحدة موقف(200). وكـان هـذا الفيتـو الرابـع الـذي تسـتخدمه الصين بشأن الأزمة السورية.

في 13 مايو أعلن بان كي مون الأمـين العـام لمجلـس الأمـن عـن اسـتقالة الإبراهيمـي وأعطى الأسباب لقد واجه لمدة سنتين مصاعب عصية أمة سورية وإقليم شرق أوسط ومجتمـع دولي واسـع منقسـمين في مقاربـاتهم لوضـع نهايـة النـزاع"(201). وأعـرب الإبراهيمي بدوره " من المؤسف جداً أن أترك هذا المنصـب وأتـرك سـوريا خلفـي في مثل هذه الحالة السيئة"(202)، وكان الإبراهيمي قد أشار إلى أنه كان سوف يستقيل من بداية توليه الوساطة، وقد أخفقت جهوده في مـؤتمر جنيـف " في الإتيـان ببـوادر

الصين، وكانت المسودة قـد حظيـت بتأييـد 65 دولـة، وبما أن سـوريا ليسـت عضـواً في محكمة الجنايات الدولية، فإن قرار مجلس الأمن الطريق الوحيد لعرض الأزمة السورية عليه(197). وقد توقع البعض أن الصين سوف تمتنع ولن تتبـع خطـى روسـيا، ولكـن في ضوء توطيد العلاقات الاقتصادية بتوقيع عقـد نفـط وغـاز " وهـو أكبر عقـد في تـاريخ الغاز" ، كما قال بوتين وموقف الغرب من روسيا بعد أحداث أكرانيا وخشية الصين مـن تمحور " الولايات المتحدة في آسيا، كل ذلك يدفع القوتين إلى التعـاون في وجـه الولايـات المتحدة – الغرب. وقد أضاف وانغ مين، نائب الممثل الدائم الصـيني في مجلـس الأمـن، إلى الأسباب التي جاء عليها المندوب الروسي، بـأن إحالـة الأزمـة إلى محكمـة الجنايـات الدولية " لن يساعد على بناء الثقة بين جميع الأطراف ولن يساعد على عـودة الأطـراف المتحاربة إلى المباحثات مبكرا في جنيف"(198). وإن تصويت الصـين إلى الضـد ينسـجم مع موقفها من إحالة مجلس الأمن النزاعات إلى محكمة الجنايات الدوليـة(199)، إذ أن لديها تحفظات على هذه المقاربـة التـي قـد تتخـذ ذريعـة للتـدخل العسـكري وتغيـير النظام، وتخشى الصين أن مسودة القرار الفرنسي قد تفضي إلى تفعيل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الـذي يخـول العمـل العسـكري، كـما قـال منـدوبها أنهـا مسـودة تتسبب في تعميق الخلافات بـين أعضـاء مجلـس الأمـن في الوقـت الـذي هنـاك جهـود تقودها الصين تخلف وحدة موقف(200). وكـان هـذا الفيتـو الرابـع الـذي تسـتخدمه الصين بشأن الأزمة السورية.

في 13 مايو أعلن بان كي مون الأمـين العـام لمجلـس الأمـن عـن اسـتقالة الإبراهيمـي وأعطى الأسباب لقد واجه لمدة سنتين مصاعب عصية أمة سورية وإقليم شرق أوسط ومجتمـع دولي واسـع منقسـمين في مقاربـاتهم لوضـع نهايـة النـزاع"(201). وأعـرب الإبراهيمي بدوره " من المؤسف جداً أن أترك هذا المنصـب وأتـرك سـوريا خلفـي في مثل هذه الحالة السيئة"(202)، وكان الإبراهيمي قد أشار إلى أنه كان سوف يستقيل من بداية توليه الوساطة، وقد أخفقت جهوده في مـؤتمر جنيـف " في الإتيـان ببـوادر

حل سياسي (203). فعلى صعيد الداخلي كانت المعارضة مشرذمة وذات ولاءات لقوى إقليمية مختلفة، مما أعاق أن تتقدم المعارضة بمحاور في التفاوض معه كوسيط ومع الحكومة، وعندما ابتعد الإبراهيمي عن خط جامعة الدول العربية ضعف تعاون السعودية وقطر وتركيا معه(204)، بل أصبحت الجامعة العربية عقبة " لعدائها الشديد للأسد " (205). ولعدم قدرته على البت في مسألة رحيل الأسد تصلبت مواقف المعارضة، وبغية نيل تنازلات من الأسد اتجه الإبراهيمي إلى طهران للضغط عليه إلى جانب روسيا، وتقدمت إيران بمقترحات عرضها على مجلس الأمن دون التشاور مع الرياض أو جامعة الدول العربية مما زاد في القطيعة بينه وبين الرياض وجامعة الدول العربية (206). أما على صعيد تحرك الإبراهيمي في اتجاه واشنطن وموسكو للضغط على المعارضة وأسد فلم يفضي إلى تعاون لتذليل الصعاب أمام وساطته وخاصة في مستقبل الأسد ، فالأمريكيون رأوا أن الفترة الانتقالية سوف تكون من دون مشاركة الأسد، أما الروس طالبوا بأن تكون مشاركة بين الأسد والمعارضة(207). وخلص الإبراهيمي إلى أن جهوده أخفقت لأن النزاع لم يكن ناضجاً لتسوية وأن ليس بين يديه من الضغوط والإغراءات والروافع لجعل الموقف ناضجاً لحل سلمي.

وخلف ستفان دي ميستورا بعد استقالة الإبراهيمي كممثل للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في سوريا في يوليو 2014 ، وتقدم بمقاربة للتعامل مع الأزمة تقوم على عقد مباحثات بين السوريين بشأن قضايا محددة منها مكافحة الإرهاب وتأسيس مجموعة اتصال دولية، ومع أن ليس هناك اتفاق حول كيفية تنفيذ بيان جنيف إلا أنه قاعدة الانطلاق، وبظهور الدولة الإسلامية في العراق وسوريا أصبح الإرهاب قضية إقليمية ودولية ينبغي التصدي لها أيضاً. وبعد مباحثات مع جميع الأطراف السوريين ومن الخارج ما بين ابريل - أغسطس 2015 وضع أجندة قضايا للمباحثات سياسية وعسكرية وأمنية ومكافحة الإرهاب والخدمات وإعادة الاعمار والتنمية(208). وابتعد دي ميستورا عن خطوات سابقيه في السعي وراء حل

شامل يتفق عليه الطرفان، واختار التباحث في عقد هدنة في عدة مناطق لتثبيت الأمن والاستقرار وخلق الثقة كمقدمة للمباحثات وانتقى حلب كميدان لتطبيق خطته(209). وأمام تحديات الميدان لم تنطلق عملية الهدنة في حلب. وعندها توجهت مساعي دي ميستورا إلى مباحثات جنيف مرة أخرى .

وكان قد رأى أن سجل محادثات جنيف 1 و 11 ، ينطوي على عناصر اتفاق وتقارب في المواقف في وسع المتفاوضين البناء عليها بدعم من الأطراف الإقليمية والدولية (210)، وفضلاً عن ذلك أن أحداثاً ذات أبعاداً خطيرة سلبية وايجابية قد وقعت فمن الناحية الأولى، أن الدولة الإسلامية انتشر نفوذها وسيطرت على مدن ومواقع وتحولت إلى تهديد حقيقي لكثير من الأطراف.

ومن الناحية الثانية أن سياسة الشرق الأوسط شهدت نقلة أساسية في عقد اتفاق منا مع ايران بشأن المسألة النووية. ومن الناحية الثالثة، في سبتمبر تدخلت روسيا عسكرياً في النزاع واجتمع في نوفمبر 20 دولة " المجموعة الدولية لأصدقاء سوريا" ، لصياغة خطة سلام جديدة على أسس بيان جنيف (211).

وصدر في أعقاب ذلك قرار من مجلس الأمن في ديسمبر 2015 تنطلق المفاوضات في فبراير 2016(212)، بيد أن خلافات دبت منذ البداية بشأن تركيبة وفد المعارضة الذي احتجت عليه الحكومة وأيدتها روسيا وذلك لوجود ممثل عن " جيش الإسلام" الذي يعد منظمة إرهابية. ومن أجل إدامة الحوار اجتمعت مجموعة أصدقاء سوريا في ميونخ وتوصلت في فبراير إلى مقترح لوقف العمليات العدائية في سوريا كافة(213). ورحبت واشنطن وموسكو بالخطوة وقدمت إلى مجلس الأمن وصدر قرار بشأنها ينطوي على مشاركة المعارضة والحكومة في مباحثات سلام ووقف العمليات العسكرية والامتناع عن الاستيلاء على مناطق من الطرف الآخر وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية (214). واتفقت الولايات المتحدة وروسيا على تشكيل هيئة مراقبة لتنفيذ الخطة . وفي 27 فبراير بدأ وقف إطلاق النار. وكما كان الحال

مع المحاولات السابقة تعذر الحفاظ على وقف إطلاق النار ذلك بسبب خروقات من فعل ورد فعل وتداخل فصائل المعارضة ما بين مؤيدة لموقف إطلاق النار والحوار السياسي وأخرى سلفية وجهادية مدعومة من بعض دول الخليج العربي وتركيا، وكذلك مسألة الحكومة الانتقالية ومكان نظام الأسد فيها واختلافات أساسية بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن المقاربة لحل الأزمة والوسائل والأهداف كل ذلك أفضى إلى أن يواجه دي مستورا ذات العقبات التي اعترضت سبيل كوفي عنان والأخضر الإبراهيمي من قبله.

لقد اختار دي ميستورا مدينة حلب نموذجاً لجهوده في الوساطة ومنذ البداية تعثرت خطواته ذلك لأن الموقف في حلب شديد التعقيد ميدانياً، فالمدنية منقسمة إلى شطرين جزءها الغربي تحت سيطرة النظام وفي الجزء الشرقي تسيطر فصائل من مشارب مختلفة مدعومة من أطراف إقليمية وخارجية متعددة وبعد تدهور الأوضاع الإنسانية وارتفاع عدد الضحايا والدمار تقدمت فرنسا واسبانيا بمسودة قرار في 8 أكتوبر 2016 تدعو إلى وقف إطلاق النار وحظر الطيران فوق حلب ووصول المساعدات الإنسانية واحترام وقف إطلاق النار وسحب جميع أشكال الدعم والتأييد للجماعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن وعودة المباحثات السياسية(215) وتشاور المندوب الفرنسي مع المندوب الروسي بشأن عدم استخراج حق النقض ضد المسودة وكذلك جرت اتصالات بين موسكو وباريس على أعلى المستويات، كما أشار المندوب الروسي (216). وعلى الرغم من معارضة روسيا قدم المقترح وانتقده المندوب الروسي " إن المندوب الفرنسي في مجلس الأمن لم يقدم ولو لمرة واحدة اقتراحات بناءة، كما إن مبادراته النادرة لغاية دعائية ومحكوم عليها بالفشل "(217).وصوتت روسيا بالنقض، في حين امتنع المندوب الصيني عن التصويت، وأعطى أسباب ذلك بأن بعض جوانب المسودة لا تتفق مع وجهة نظر الصين لحل الأزمة السورية والمقاربة الصحية لها " فهي لا تحترم بصورة تامة السيادة والاستقلال ووحدة تراب سوريا"(218). كما أن المسودة الفرنسية تغاضت عن "

الآراء البناءة لبعض أراء مجلس الأمـن"(219). وعـلى الـرغم مـن أن هنـاك تشـابه بـين الموقف الفرنسي والصيني في " الحاجة إلى وقف إطلاق النار" و " الدعوة لحل سلمي" و " تحسين الموقف الإنساني" و " ضرورة مكافحة الإرهاب". وعندما طرح المندوب الروسي مسودة قرار بلاده صوتت الصين لصالحه لأن فيه مطالبـة وقـف إطـلاق النـار ووصـول المسـاعدات وتعزيـز مكافحـة الإرهـاب ودعـم جهـود المبعـوث الـدولي للوسـاطة دي ميستورا وعودة المباحثات ، والأكثر من هذا " تمثل المسودة الاحترام للسيادة والاستقلال ووحدة تراب سوريا"(220).

لقد اتسم الموقف الصـيني في مسـاعي حـل القضـية السـورية عـلى الصـعيدين الثنـائي والتعددي بالتماسك والثبات على المبدأ مع التكيف بعض الحالات ، ففي الوقـت الـذي صوتت أربع مرات مع روسيا ضد مسودات قـرارات إلا أنهـا كانـت تمنـع عنـدما يكـون هناك ثمة فارق بين مسودة أو أرى أو أن البيئة المحليـة والإقليميـة والدوليـة تسـتدعي الابتعاد عن الموقف الروسي عندما تقدم روسيا على استخدام حق النقض تتخـذ الصـين روسيا غطـاء لهـا كي تـذود عـن نفسـها الانتقـاد مـن الغـرب والـدول العربيـة المؤيـدة للمعارضة. وتقف الصين ضد مسألة التدخل في الشـؤون الداخليـة وذلـك لأنهـا ذريعـة للعمل العسكري من طرف واحد أو بغطاء الأمم المتحدة ما لم يكن لأغـراض أو أجنـدة غربية، ومع أنها تنادي بضرورة تقديم المساعدات الإنسانية، إلا أنها تعارضها إذا كانـت ذريعة لتدخل عسكري. إن مبدأ السيادة والاستقلال ووحدة الأراضي حجة صينية تـأتي عليها في الخطاب السياسي وتفسير المواقف ولم تحد الصين عن هذا المبدأ. وقد جعلـت الصين من الأزمة السورية حقل تجربة لسياستها أو " الطريقة الصينية في حـل الأزمـات باعتماد السبل السلمية، وقد تعززت عندها مصداقية موقفهـا بفشـلها في تجربـة ليبيـا عندما امتنعت كـما فعلـت روسـيا، عـن التصـويت فأطلقـت أيـادي فرنسـا وبريطانيـا والولايات المتحدة في تفسير قرار الأمم المتحدة .

إن المصالح الصينية في سوريا ليست من بين الـدوافع الرئيسـية في صـياغة إسـتراتيجيتها وسياساتها في الأزمة السورية، فليس للصين من المصالح المحـددة في سـوريا كتلـك التـي لروسيا وفرنسـا والولايـات المتحـدة. إن مقاربـة الصـين مـن سـوريا تحـددها اعتبـارات جيواسـتراتيجية ، إن الصـين لـيس لهـا مـن مصـلحة في أن تعـرض نفسـها عـلى المسرح الجيواستراتيجي للشرق الأوسط كقوة كبرى فاعلـة وناشـطة وعازمـة عـلى تحمـل كلفـة الدور إذ ليس للصين تاريخ وجود كقوة استعمارية أو مهيمنة أو ذات مصالح اقتصادية أو إيديولوجية كما كان في مرحلـة الحـرب البـاردة للقـوى الكـبرى . إن جيواسـتراتيجية الصين في الدرجة الأولى، إن هـي عزمت على إظهار مكان قوتها ونفوذها، تقـع في الشرق في شمال وشرق وجنوب شرق آسـيا ولـيس في الشرق الأوسـط - المنطقـة العربيـة ، أمـا المصلحة الجيوسياسية فتمثل في القوة الكبرى الصاعدة ما بعد الحرب الباردة والصانعة لنظـام دولي جديـد متعـدد الأقطـاب وكقـوة مسـئولة عـن الأمـن والاسـتقرار والسـلام الإقليمي والعالمي وصاحبة دور وملتزمة بالالتزامات الدولية والتي تشدد عليها السياسة الصينية باعتبار أن ميثاق الأمم المتحدة وقواعد السلوك في العلاقـات الدوليـة يجـب أن يحكم العلاقات بين الأمم . إن الصين لا تريد أن تقود كـما تـدعو الولايـات المتحـدة ولا تريد أن تستعيد نفوذاً ومصالح كما تسعى روسيا، بل إنها ترى أنها صاحبة " مقاربة" و "منهج" له خصائص صينية فيه مزايـا ايجابيـة لخلـق بيئـة ملائمـة للتنميـة الاقتصـادية المستديمة ليس حكرا على الصين وإنما بمعادلة الكسب المشـترط ومـن هنـا، فـإن الجيـو اقتصاد هو الدافع الأساسي وراء الإستراتيجية والسياسة الصينية في سوريا بقدر ما للأمـن والاستقرار والسلام من صلة كونه الحالة اللازمة لنجاح مبادرة الحزام الواحـد والطريـق الواحد في إقليم أصبحت الصين أكثر اعتماداً عليه في الطاقة والتجارة والاستثمار.

هوامش الصيـن الفصل الرابع

1- Walter Laquear, A History of Terrorism, London, Transactional Publisher,1977,p.5.

2- Jeffrey Simon, The Terrorist trap: America's Experience with Terrorism, Bloomington Us, Indian University Press, 1994,p.29.

3- A.P,Schmit and A.J.Jangman, Political Terrorism, London Transaction Publidher,1988.

4- Leonard Weinberg, Ami Pedahzur, and Siven Hirsch-Hoefter," The Challenges of Conceptualising Terrorism," Journal of Terrorism and Political Violence, Vol.16, issue 4,2016.

5- Alexander Spencer, The New Terrorism of Al-Qaeda Is Not So New," in Stuart Gottlieb,ed., Debating Terrorism and Counter-Terrorism: Conflicting Perspective ,Cause, Contexts, and Responses, London, Sage 2014,pp.1-15.

6- Rohan Gunaratha," Al-Qaeda Is an Example of New Terrorism", in Stuart Gottleib,Ibid.

7- Ibid.

8- David C. Rapoport," The Four Waves of Modern Terrorism," in David C.P.Rapoport,ed., Terrorism: Critical Concept in Political Science,Volume IV : The Fourth or Religious Wave, London, Routledge, 2006,pp.3-31.

9- Ibd.

10- Brian m.Jenkins, Terrorism and Beyond, Sant Monica,RAND 1989.

11- John Dugard, " International Terrorism: Problems of Definition," International Affairs, Vol.50,No.1, 1974.

12- Micheal A. Peter,ed., Education, Globalization and the State in the Age of Terrorism, New York, Palgrave Publisher, 2005.

13- William Shinkel," on the Concept of terrorism," Contemporary Political theory, Vol.8, No.2, 2009, pp.170-198.

14- Ibid.

15- Micheal Peter, Ibid.

16- Alexander R.Wawoody,ed., Eradication Terrorism from the Middle East: Policy and Administrative Approaches ,Switzerland, Springer,2016.

17- Ibid.

18- مذكرة شارحة بشأن الإرهاب الدولي- جامعة الدول العربية

19- الجامعة العربية تؤكد أهمية تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب، 21 يناير 2012.

20- Kent Roach,ed., Comparative Counter-Terrorism Law, New York, Cambridge University Press, 2015,Chapter 21.

21- Xinhua, October 9, 2011.Web.

22- China First Counter Terrorism Law in History, Xinhua December 27, 2015.Web.

23- Global Times, March 4, 2014.

24- " Guangxi Parcel Bomb: China Investigate Fresh Blast," BBC News, October 2, 2015.

25- " Bangkok Bomb: More Details of the Seven Chinese Victims, Identified," People's Daily, August 21- 2015.

26- Ben Blanchad, " China's Limited Options Expose by Islamic State Killing," Reuters, November 20,2015.
27- Murry Scott Tannerand James Bellacqua, Chinese Response to Terrorism, US china Economic and Security Review Commission, June 2016.
28- G.Bovingdom, The Yughurs: Strangers in Their Ownland, New York, Cambridge University Press, 2010.
29- M.I.Wayne, China's War on Terrorism, New York, Routledge, 2008.
30- Shaoying Zhang and D.McGhee, Social politics and Ethnic Conflict in China, London, Pelgrave Macmillan, 2014.
31- Kam C. Wang, Idea of terrorism in China ,Xavier University,2008.Web.
32- " US Responsible for Terrorism in Xinjiang: China." The Express Tribune, July 2013.Web.
33- Global Times, July 1,2013.
34- Andrew Erickson,et al, eds., China the United States and 21st Century SeaPower, Annapolis, Naval Institute Press, 2010.
35- Yufan Hao, Sino-American Relations: Challenges Ahead, London, Routledge, 2016.
36- Jeremy Shapiro, How China and the United States Use Terrorism, European Council on Foreign Relations, February 8, 2016.
37- " Exper: China's Participation in World Joint an Terror Efforts a Future trend," China Military Online, December 29,2015.
38- " Xi Strongly Condemns ISIS for Chinese Hostage Death," Beijing Review, November 19,2015.
39- Douglar C.Lovelace,ed., Terrorism: Commentary on Security Document, Oxford, Oxford university Press, 2014.
40- Terrorism Monitor, May 2, 2015; China Brief, May 23, 2014; Today Zaman, January 14, 2015. Web.
41- " China's Counter Terrorism Calculus," China brief, Vol.16, Issue 3, January 25, 2016.
42- Martin I.Wayne, China's War on Terrorism: Counter Insurgency, Politics, and International Security, London, Routledge, 2008.
43- Martiz Rudolf, et al, " China's Counter Terrorism Campaign Goes global: How china Seeks global Cooperation against Terrorism," The Diplomat, June 2015.Web.
44- Yan Sun, China and the Rising Terrorist Threats in Africa: Time for US China Cooperation, Brookings, September 10, 2014.Web.
45- David Shim," China Counter Terrorism in Africa," China and US focus, November 13, 2013. Web.
46- D.C.McNeal and Kerry Dumbaugh, China Relations with Central Asia and Problems with Terrorism, CRS Report, RL31213,2002.
47- Shirely A. Kan, US China Counter Terrorism Cooperation Issues for US Policy, CRS,RL 33001,2009.
48- " China to Offer 5 Million dollar to Afghan Reconstruction," Xinhua, April 1,2004.Web.
49- Shirely A.Kan,op.cit.
50- Statement by E.H.Cui Tiankai, Vice Foreign Minister of the People's Republic of China at the United Nations Security Council Open Debate on

Comprehensive Approach to Counter Terrorism, Permanent Mission of the People's Republic of China to the United Nations, January 15,2013.
51- " Chinese FM Calls for UN's Leading Role in Global War on terrorism," Xinhua, September 24,2014.Web.
52- الوثيقة
53- Comminique of the Third Ministerial Meeting of the Chinese Arab Cooperation Forum, May 23,2008.Web
54- Mai Bloom, Dying to Kill: The Allure of Suicide Terrorism, New York, The Columbia University Press, 2005.
55- Martha Crenshow, " The Logic of Terrorism: Terrorist Behaviour as a Product of Strategic Choice, in W.Reich,ed., Origins of Terrorism, Psychologies, Ideologies, States of Mind, Washington DC, Woodrow Wilson Center Press,1998.
56- 56- F.George Cause III, " Can Democracy Stop Terrorism, Foreign Affairs, Vol.84, No.5,2005,pp.62-76.
57- Rober Pape," The Strategic Logic of Suicide Terrorism," American Political Science Review, Vol.97, No.3, 2013, pp.343-361.
58- الوثيقة
59- A.B.Krueger and Jitke Maleckova," The Economic and the Education of the Suicide Bomber: Does Poverty Cause Terrorism," The New Republic, June 24,2002.Web; Alberto Abadie, " Poverty, Political Freedom, and the Root of Terrorism," Kennedy School of Government, Faculty Research Working Paper Series,2004.Web.
60- C.Christiane and Bryan Shepherd," Who Support Terrorism? Evidence of Fourteen Muslim Countries," Studies in Conflict and Terrorism, Vol.29, No.1 2006, pp.51-74.
61- الوثيقة
62- Communiqué of the Third Ministerial Meeting, op.cit.
63- الوثيقة
64- نفس المصدر
65- Communique of the Third Ministerial Meeting, op.cit.
66- الوثيقة
67- Royal Embassy of Saudi Arabia Information Office, Washington.Web.
68- Communique of the Third Ministerial Meeting, op.cit.
69- Ibid.
70- Royal Embassy of Saudi Arabia,op.cit.
71- " King Calls for Joint Global Efforts to Counter Terrorism," Saudi Gazette, January 22,2016.Web.
72- People's Daily Online, Novemebr 10, 2016.
73- ولي العهد السعودي يبحث مع المبعوث الخاص للرئيس الصيني التعاون في مكافحة الارهاب، الشرق الاوسط، 7 نوفمبر 2016.
74- قطر تترأس أول لقاءات منتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب، العرب القطرية،16 نوفمبر 2016.
75- " China Saudi Arabia Hold First Joint Anti-Terrorism Drill," People's Daily Online, October 27,2016.
76- " Saudi Arabia Concludes 20-Nation Anti Terror Drill," Associated Press, March 21, 2016.
77- John Irish," The World Largest Military Will Not Join the fight against Terrorism, "Business Insider, February 12,2016.Web.

78- Ibid.
79- John Irish," China Rules Out Joining Anti-Terrorism Coalition, Says Heloing Iraq," Reuters, February 12, 2016.
80- Observary of Economic Cooperation, Syria, 2015.Web.
81- Joel Wulthnow, " Why China Would Not Intervene in Syria," National Interest, July 16,2012.Web.
82- Shannon Tiezzi, China at Geneva II: Beijing Interests in Syria," The Diplomat, January 24, 2014.Web.
83- Guy Burton, " China and the Jihadi Threat," Middle East Institute, August 9,2016; Beina Xu,et al," The East Turkistan Islamic Movement," Council on Foreign Relations, September 41,2014.Web.
84- Terrorim Mirror, May 24, 2015.Web.
85- Uran Botobekov," China's Night Mare: Xinjiang Jihadists Go Global," The Diplomat, April 17,2016.Web.
86- Robert Spencer," 300 Muslims from China Have Joined the Islamic State," Jihad Watch, December 16,2014.Web; Jaine A.Florcruz," Capture of Chinese National Fighting with ISIS gives China Jitters," CNN, September 5,2014.Web.
87- Mohamd Hage Ali," China's Boxy War in Syria: Revealing the Role of Uighur Fighters," Analysis, AI Arabiya English, March 2,2016.
88- Andrew Jacobs," Xinjiang Seethes under Chinese Crackdown," the New York Times, January 2, 2016.Web; Julia Famularo," How Xinjiang Has Transformed China's Counterterrorism Policies," The National Interest, August 15,2016.Web; Michael Clarke," China War on terror in Xinjiang: human Security and Causes of Uighur Separatism," Griffith Asia Institute, Regional Outlook paper, No.11,2007.Web.
89- UNSC, Meeting 56244,S/PV 6424, April 2016.Web.
90- Special Adviser of the United Nations Secretary General on the Prevention of Genocide, Francis Deng and on the Responsibility to Protect Edward Luck, on the Situation in Syria, United Nations Press Release.Web.
91- Official Journal of the European Union, Brussels, May 23,2011.
92- United Nations Security Council, Statement by President of the Security Council, S/PRST/2011/16.Web.
93- Security Council in Statement Condemn Syrian Authorities for Widespread Violation of Human Rights, Use of Force against Civilians, Security Council, 10352, Meeting 6598, August 3, 2011.Web.
94- Security Council Fails to Adopt Draft Resolution on Syria as Russia Federation and China Veto supporting Arab League's Propose Peace Plan, SC/10536,67th Meeting, February 4,2012.Web.
95- Ibid.
96- Ibid.
97- Ibid.
98- Ibid.
99- "Security Council Fails to Adopt Draft Resolution on Syria That Would Have Threatened Sanctions Due to Negative Votes of China, Russian Federation," SC/10714,6810th Meeting, July 19,2012.Web
100- Ibid

101- Ibid.

102- Ibid.

103- Ibid.

104- Ibid.

105- Ibid.

106- Ibid.

107- Ibid."

108- " Russia and China Block Security Council Referral of Syria to International Criminal Court," UN News Center, May 22, 2014.

109- " Referral of Syria to International Criminal Court Fails as Negative Votes Prevent Security Council from Adopting Resolution" SC/11407,7180th Meeting May 22, 2014.

110- Ibid.

111- Ibid.

112- Ibid.

113- " Security Council Fails to Adopt Two Draft Resolutions On Syria, Despite Approval of Action Preventing Impending Humanitarian Catastrophe in Aleppo," SC/12545,7785th Meeting, October 8,2016.

114- Ibid.

115- Ibid.

116- Explanatory Remarks by Ambassador Wang Min after General Assembly Vote on Draft Resolution on Syria," Permanent Mission of the People's Republic of China to the United Nations, August 3, 2012.

117- M.Taylor Fravel, " China's Attitude Toward the United Nations Peacekeeping Operations since 1989," Asia Survey, Vol.36,No.11,1996.

118- C.J.Richardson, " A Responsible Power? China and UN Peacekeeping Regime," International Peacekeeping, Vol.18, No.3,2011,pp.286-297.

119- Francis M.Deng , et al, Sovereignty and Responsibility: Conflict Management in Africa, Washington DC, Brooking Institution Press, 1996.

120- R.Thakur, The United Nations, Peace, and Security, Cambridge, Cambridge University Press, 2006.

121- E.C.Luck, The United Nations and Responsibility to Protect, Policy Analysis Brief, 2008.

122- "Ambassador Li Baodong Holds Press Conference in the Capacity as President of the Security council in March," Permanent Mission of the People's Republic of China, March 2,2011.

123- George N.Tzogopoulus, " China's Role in Syria," China org.cn. September 13,2016.Web.

124- Shannon Tiezzi, China at Geneva, op.cit.

125- E.Liu, International Terrorism,op.cit.

126- Dingding Chen, Dealing with ISIS Challenges: What China Might Do and Its Implications for China's Antiterrorism policy," China Policy Institute, Policy Paper, No.12015.

127- " China Ready to Work with Russia on Post-war Reconstruction in Syria," SANA, April 22, 2014.

128- Richard Weitz," With No Interest State: China's Syria's Stance Could Shift," World Politics Review, June 15, 2012.

129- Zhing Sheng," Regime Change should Not Be Determined by External forces," People's Daily Online, July 8 ,2012.

130- Qu Xing," A Chinese position on Syria Issue: The United Nations Charter and Responsibility to Protect," Web.

131- Dmitri Trenin," Flexible Responsibility of Cooperation," China Daily, June 6,2012.Web.

132- Todd Wood, " Russian Determination: US Waffling a Syria Burns," the New York Times, October 6,2016.Web.

133- Christian Lie China's Mediterranean Presence Is an Opportunity for NATO," European Dialogue; James Holmes," Why Are China and Russia Ships Prowling the Mediterranean," Foreign Policy, May 15,2015.

134- " Russia Says ISIS Militants Have Retreat under Barrage odf Air Strikes," Xinhua, October 15,2015.Web.

135- Scott Ample, End of ISIS? Putin Sending 50,000 Soldiers to Syria to Wipe Out Evil Islamic State," The Express, December 3, 2015.Web. Sam Skove," Putin Dares to Send More Forces to Syria," Newsweek, December 1,2016.Web

136- " China Finds Itself Pulled Deep into Syrian Crisis," The Seattle Times, November 22, 2015.web.

137- " China Seeks Closer Military Ties With Syria," Reuters, April 6,2016.Web.

138- " Is China Preparing for Military Intervention in Syria Crisis," Sputink, April 16,2016.Web.

139- Clifford Coonan," China Playing Positive Role in Syrian Conflict," The Irish Times, August 20, 2016.Web.

140- " China Steps Military Cooperation with Assad as Top Admiral Visits Damascus," The Telegraph, August 28, 2016.Web.

141- Cheng Guangjin, " China Cements Role as Global Mediator," China Daily, December 12,2012.Web.

142- Wu Xiaohui and Cheng Qian," Culture of Chinese Mediation in Regional and International Conflict, "Conflict Resolution Quarterly, Vol.28, Issue 1, 2012,pp.53-65.

143- " Special Envoy of the Chinese Government on the Middle East issues Gong Xiaosheng Gives Joint interview to Media on Syrian issue," Ministry of Foreign Affairs, People's Republic of China, November 11,2015.Web.

144- " China's Role in Syria: How Can Beijing Help end the Violence," Council on foreign Relations, November 2, 2012.Web.

145- Foreign Ministry Spokesperson Hua Chunying's Regular Press Conference on April 17, 2014, Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, April 17, 2014.Web.

146- " Barhimu Yrges China to play Active Role in Solving Syria Crisis," The National October 21, 2012.Web.

147- Bruce Maddy-Wietzma, "The Arab League Comes Alive," Middle East Quarterly, Vol. 19, Issue 3, 2012.Web.

148- Ibid.

149- Ibid.

150-“ Arab League Official Attacks Syrian Mission as Force,” The Guardian, November 1, 2012.
151-Khalid Yacoub Oweis, “Saudi-Qatar Rivalry Divide Opposition,” Reuter, January 15, 2014.
152-Victoria Nulad,” US Welcomes Arab League Calls for Assad to Step Down,” Embassy of the United States in London, UK, January 23, 2012.
153-“ Security Council Fails to Adopt Draft Resolution,” op.cit.
154-“ China Backs AL’s Resolution on Syria,” Xinhua, March 12, 2012.
155-Six Point Proposal of the Joint Special Envoy of the United States and the League of Arab States, Annexed to Security Council Resolution 2042,2012 of April 14, 2012.Web.
156-Richard Gowan,” Kofi Annan, Syria and the Use of Uncertainty in Mediation,” Stability, Vol.2, No.1,2013,pp1-6.
157-Alice Fordkam, “ Syria Accept Anna’s Piece Plan, But Violence Persist,” The Washington Post, March 27,2012.web.
158-“ Wen Jiaboa, China Backs Anna Mediation in Syria,” CCT.com, March 28,2012.Web.
159-“ Final Communiqué of the Action Group for Syria: Geneva,” June 30, 2012.Web.
160-Ibid.
161-Rick Gladstone” Resigning As Envoy to Syria, Anna Casts Wide Blame,” The New York Times, August 2, 2012.Web.
162-Ibid. James Traub,” Enough Talking Kofi Anna,” Foreign Policy, May 25, 2012.Tory Karon,” Why Syria and the World Will Miss Kofi Anna’s Peace Plan,” The Time Magazine, August 2, 2012.Web.
163-Alice Fordham, Syria Accepts,” op.cit.
164-Ibid.
165-“ Bahimi Urges China to Play,” op.cit.
166-Ibid.
167-Ibid.
168-“ China Announces a New Proposal on Syria,” Xinhua, October 13, 2012.Web.
169-“ Cn in Syria,” China Concerned about Ceasefire Violation: FM Spokesman,” Xinhua, 29, 2012.Web.
170-Peter Beamont , “ Failure of Syrian Peace Plan Risks Wider Regional Conflict,” The Guardian, June 30, 2012.Web.
171-Rick Gladstone,” Resigning as Envoy,” op.cit.
172-“ China Urges Political Resolution to Syria Crisis,” CNN, November 1,2012.Web.
173-Simon Sengupta,” Few Eager to Talk Peace in Syria, But a Mediator Won’t Stop,” The New York Times, September 12, 2014.Web.
174-Neil MacFarguhar, “ AtUN, New Syria Envoy Gives Bleak Appraisal,” the New York Times, September 24, 2014.Web.
175-Ibid.
176-Nick Gumming-Bruce and Hwaida Saad,” New Round of Syria Talks off to Slow start,” The New York Times, February 11, 2014.

177- Anne Barnard and Nick Gumming-Bruce," Syrian Rebels Sketch Peace plan that Omit Demand for Assad 's Ouster," The New York times, February 12,2014.Web.

178- Ellen Barry," Insisting on Assad's Exist Will Cost More Lives, Russia Says," The New York Times,, December 29, 2012.Web.

179- Matt Schiavenza," Why China Will Oppose any Strike on Syria," the Atlantic, August 28, 2013.Web.

180- " Syria Peace Talks Break Up an UN envoy Fails to End Deadlock," The Guardian, February 15, 2014.

181- Geneva Conference on Syria Set For January, UN Chief Announces, UN News Center, November 25, 2013.Web.

182- " US briefs China on Chemical Weapons Use Evidence in Syria," Reuters, September, 2,2013.Web.

183- Ibid.

184- Ibid.

185- Bonnie S. Glaser," How Will China React to a Military Strike on Syria?" Center for Strategic and International Studies, September 5, 2013.

186- Zhao Jinglun," Will the US Attack Syria?" China org.cn, August 28,2013.Web.

187- Ibid.

188- Sajjad Malik," Syria Cleansed of Chemical Weapons," Chinese org.cn, June 27,2014.Web

189- Richard Weitz," The overlooked Partnership: China-Us Cooperation against Chemical Weapons," China-US Focus, October 15, 2013.

190- Shannon Teizzi, " Chinese Navy's Role in Syrian Chemical Weapons," The diplomat, December 20,2013.Web.

191- "China Welcomes Geneva II Conference on Syria: FM," Xinhua, November 28,2013.

192- " Foreign Minister Wang Yi Meeting Chinese and Foreign Journalists on the Margins of Geneva II Conference on Syria in Montreau Switzerland," Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, January 20, 2014.

193- Ibid.

194- Demetrio Labate, "The Role of China in Syria Crisis," Mediterranean Affairs, March 10, 2014.

195- " Geneva II Could Be the First Step to Solve Syrian Crisis," Xinhua, January 22, 2014.Web.

196- "China and Russia Veto UN Move to Refer Syrian to ICC," BBC News, May 21, 2014.Web.

197- Ian Black, Russia and China Veto UN Move to Referral of Syria to International Criminal Court ," New York Times, May 22,2014.Web

198- Simon Sengupa," China and Russia Block Refer Syria to International Court," The New York Times, May 23, 2014.Web

199- "China and Russia Veto UN Bid to Refer Syria to international Court," The Irish Times, May 23,2014.Web.

200- Cara Stea, " Breakdown in Diplomacy at the UN Security council: Who Is Behind the Most Terrible Crime in the History of Humanitym,Syria or US," Global Research, July 16,2014.

201- Transcript of Press Briefing of the Secretary General and Lakhdar Brahimi, Joint Special Representative for Syria, United Nations, Secretary General Banki Moon, May 13, 2014.Web.

202- Ibid.

203- " UN Looking for Syria Envoy as Brahimh Prepares to Quit after Failed Peace Talk," The Guardian, May 1, 2014.Web.

204- R.Hinnebusch,et al, UN Mediation in the Syrian Crisis: From Kofi Annan to Lahkdar Ibrahimi, International Peace Institute, March 2015.

205- Ibid.

206- Raghida Dergham, " The Resignation of Alhkadar Ibrahimi : A Chance for New Approach to the Syrian Tragedy," The World Post, July 16, 2016.

207- Ghassan Charbel, " Brahimi: Ending Syrian Crisis In Hands of International Community," Al Monitor, June 27, 2014.Web.

208- " Alarmed by Continuing Syrian Crisis, Secretary General Affirms Its Support for Special Envoy's Approach In Moving Political Solution Forward," Security council, 7504^{th} Meeting, August 17,2015.

209- Staffan de Mistura, " Briefing to the Security Council on Situation in Syria," February 2015.Web.

210- " UN Special Envoy's Paper on Points of Commonalities," March 24m 2016.Web.

211- " 14 November 2015, Statement of international Syria Group Vienns, " Department of Political office, Diplomacy Prevention Action.Web.

212- " Security Council Unanimously Adopted Resolution 2254(2015 Endorsing Road Map for Peace Process in Syria, Setting Timetable for Talk," Security Council,7588^{th} Meeting, December 18,2015.Web.

213- Statement of the international Syria Support Group," Media Note, Office of the Spokesperson, Washington, D.C., February 11,2016.Web

214- " Security Council Endorses Syria Cessation of Hostilities Accord, Unanimously Adopting Resolution 2268," Security Council, 7634^{th} Meeting, February 26,2016.

215- Security Council, 7785^{th} Meeting, October 8, 2016.Web.

216- Ibid.

217- Ibid.

218- Ibid.

219- Ibid.

220- Ibid.

الفصل الخامس

التعاون في حل النزاعات

القضية الفلسطينية

في مايو 2013 دعت بكين كلاً من محمود عباس الرئيس الفلسطيني، ونتنياهو رئيس وزراء إسرائيل، واستقبلهما الرئيس شي كلاً على انفراد ولم يقع اجتماع بينهما. وكانت السلطات الصينية تخاطب محمود عباس قبل الزيارة " رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية"، ومع الزيارة أصبح "الرئيس الفلسطيني" في الخطاب الإعلامي الرسمي الصيني ، كما أن اسم " دائرة الجمهورية الشعبية الصينية في السلطة " تحول إلى " السفارة الصينية ". وهذا دليل على أن إدارة الرئيس تشي عازمة على أداء دور جديد في القضية الفلسطينية، ومع أن الصين قد تقدمت بالعديد من المبادرات لحل القضية الفلسطينية إلا أن تقديم مبادرة من قبل الرئيس تشي هي الأولى من رئيس صيني، إذ كانت السابقات لها إما من قبل وزير الخارجية أو مندوب الصين الدائم في الأمم المتحدة. وتعتبر مبادرة الرئيس تشي محاولة ذات أهمية في دور اللصين الصاعد والناشط في سياسة الشرق الأوسط في الجملة، وفي النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي وتحول في مدرك القادة الصينيين لمنزلة الصين ودورها في المساهمة في حل النزاعات العصية مثل القضية الفلسطينية التي تمثل أكثر الأزمات العالمية أمداً وتعقيداً وانعكاساً على الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي، وتوقع كثير من المحللين أن عزم بكين على الانغماس في عملية السلام في الشرق الأوسط قد يفضي إلى التغلب على الصعوبات التي تحول دون حل شامل وعادل للقضية بعدما تعطلت مباحثات السلام منذ 2010 ، وأصبح الوضع أكثر خطورة ويستدعي عودة المباحثات (1). وقد أشار كل من الرئيس تشي ورئيس الوزراء لي في لقاءهما مع نتنياهو إلى أهمية أن تتخذ إسرائيل بعض الخطوات الايجابية لخلق بيئة ملائمة لعودة المباحثات دون شروط، بيد أن نتنياهو لم يكن ثمة أمر جديد في أجندته

ليعرضه على بكين ، خاصة في مسألة عملية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي طالبت السلطة الفلسطينية وقفها للعودة إلى المباحثات، ورأى نتنياهو أن زيارته محطة هامة في تحديد الوجهة الجديدة في العلاقات بين الصين وإسرائيل وركز على القضايا الاقتصادية والتعاون في مجال التقنية والتسلح والمسألة النووية الإيرانية " وأن يستغل البلدان فرصة المستقبل - الصين قوة عالمية وإسرائيل مركز عالمي للتقنية، وأن تصبح إسرائيل مختبر البحث والتطوير للصين (2). وكان نتنياهو غير راغب في أن تنضم الصين كطرف آخر في عملية السلام وكانت قد وقفت إلى جانب الفلسطينيين منذ الخمسينات وما تزال تظهر لهم التأييد لمطالبهم الأساسية، بل أن تترك إلى الولايات المتحدة، وهي الطرف الرئيسي في تحديد مساراتها ومضامينها، أما الرئيس محمود عباس فقد رحبت بمساعي الرئيس تشي لعودة المباحثات وكان يهدف إلى توظيف الموقف الصيني للضغط على إسرائيل بعدما تراخت عملية السلام وانشغلت الولايات المتحدة بقضايا حروبها من أفغانستان والعراق والإرهاب والدولة الإسلامية وتراجع دورها في تسوية النزاعات في المنطقة. ومع أن الرئيس الفلسطيني لم يتعمق في مسألة كيف سيكون في وسع الصين مد يد العون لتحريك عملية السلام، إلا أنه أكد " يجب أن تلعب الصين دوراً مهماً في العملية إنها بلد عادل وغير منحاز ويدعو إلى العدل"(3).

وتنطوي مبادرة الرئيس تشي على ركنين من مقاربة الصين إلى القضية الفلسطينية، الأول يقوم على المستوى أو المسار الجهود الفردية من جانب الصين، والركن الثاني تحرك الصين في مسار الجهود الدولية والمجتمع الدولي المتعدد الأطراف. ومع أن مبادرة تشي اشتملت على جميع النقاط التي جاءت عليها المبادرات الصينية السابقة، لكنها تطرقت بصورة مباشرة ومن أعلى هرم في السلطة، وأن عملية السلام ينبغي أن تسير في الاتجاه الصحيح صوب إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتعايش سلميا مع إسرائيل. وإن هذه الدولة مستقلة وذات سيادة كاملة تقوم على حدود 1967 والقدس عاصمتها، وفي الوقت نفسه هناك حق بقاء إسرائيل ومشروعية أمنها.

وانطوت المبادرة على مضمون الوثيقة العربية " الأرض من أجل السلام "، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلاة كمرجعية للمباحثات. وكما هو االحال في أن مبدأ الحل السلمي والمفاوضات في إدارة العلاقات الدولية وتسوية الخلافات والنزاعات هو المرشد للسياسة والدبلوماسية الصينية، فإن مبادرة شي تنص على أن المفاوضات هي الطريق الوحيد للسلام، وتحث على أن يبحث الطرفان عن منتصف الطريق للتفاهم المتبادل، ومن أجل تعزيز الثقة في النوايا والتمسك بالنتائج، ولا مفر من أن يقوم الطرفان بخطوات ايجابية ذات مصداقية. وأن تقوم إسرائيل من جانبها بوقف بناء المستوطنات، ووقف العنف ضد الأبرياء من المواطنين، ورفع الحصار عن غزة ومعالجة مسألة الأسرى الفلسطينيين، وعلى الجانب الفلسطيني رأى الرئيس تشي أنهم يجب أن يقدموا إلى المباحثات كجبهة واحدة ذات رؤية موحدة وهدف واحد وبالتالي فمن الضروري بلوغ المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس، وعلى الصعيد الدولي، فإن من مسئولية المجتمع الدولي أن يمد المساعدات إلى الفلسطينيين، وأن تتحمل الدول الرئيسة مسؤوليتها وتأخذ مواقف موضوعية وعادلة وتشجع على تقدم المباحثات(4).

وجاء في الوثيقة الصينية تجاه الدول العربية جوهر المبادرة للرئيس تشي بأن الصين " تقف إلى جانب عملية السلام في الشرق الأوسط وتدعم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وتدعم الجهود المبذولة من جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء في هذا السبيل".(5).

وعندما ألقى الرئيس تشي خطابه في جامعة الدول العربية أشار إلى فقرات مبادرته، وأضاف بأن القضية الفلسطينية " قضية جذرية للسلام في الشرق الأوسط " وناشد المجتمع الدولي بالدفع لاستئناف مفاوضات السلام، ولا يجوز تهميش القضية الفلسطينية ناهيك عن دفعها في الزاوية المنسية"(6).

إن السؤال الأساسي لماذا تتحمس وتنشط الصين لحل القضية الفلسطينية ؟ وهل أن لديها من المقومات الفعلية والكامنة لبلوغ ما تأتي عليه في بياناتها ومقترحاتها ومبادراتها؟ وهل تستجيب الأطراف المتنازعة إلى مبادراتها؟ وهل أن البيئة الإقليمية والدولية فيها من الفرص الايجابية لتأييد مبادرات الصين؟ وما هي المقيدات على حركتها؟

لقد أولت الصين اهتماماً إلى الشرق الأوسط وقضاياه وخاصة القضية الفلسطينية في 1989 عندما تقدمت بمبادرة سلمية لتسوية النزاع العصي على الحل، وكان وراء ذلك دوافع اقتصادية في المقام الأول. إن إستراتيجية الانفتاح والانخراط في العولمة والشراكة الاقتصادية مع دول جنوب آسيا استدعى أن تتوجه الصين إلى أقاليم أخرى لها فيها مصالح كأفريقيا والشرق الأوسط لأن الطلب على الطاقة المتزايد لإدامة "التنمية السلمية" ولنهوض الصين دفع فيها إلى أن تنصرف إلى الإقليم الذي فيه مصادر الطاقة والسوق وفرص الاستثمار، في الوقت الذي كانت بكين تخشى من أن تضع الولايات المتحدة والغرب العقبات في طريق نهوضها، ليس بالعمليات العسكرية وإنما بالمقيدات الاقتصادية مثل تضييق خيارات تنوع مصادر الطاقة بعدما أصبح الاستهلاك يتخطى الإنتاج الوطني للطاقة . ومع تصاعد مستويات النمو الاقتصادي الصيني وزيادة الطلب على الطاقة ازدادت أهمية المنطقة العربية، وذلك لضمان التنمية الاقتصادية المستديمة الصينية. ومن أهم التحديات أمام الصين جيو- اقتصادياً تأمين الطاقة من حيث الكمية والسعر وسهولة الوصول إلى مصادرها. والمسألة الأخيرة هي الأكثر خطورة إذ أن الوطن العربي والشرق الأوسط إقليم لا تفارقه الأزمات والأكثر حظاً في المواجهات المسلحة والأطول أمداً ومنها النزاع العربي – الإسرائيلي. إن الأمن والاستقرار في الإقليم مصلحة صينية بغية الوصول إلى الطاقة العربية . وكما يبدو على المبادرات الصينية وحركة دبلوماسيتها فإنها تنشط عندما يصيب عملية السلام الجمود ومع تكرار الغزو الإسرائيلي لغزة وتفاقم

العنف في الأراضي العربية المحتلة، وهي ذات المرحلة التي أصبحت الصين فيها حريصة على تنوع مصادر الطاقة.

إن المصلحة التجارية والطاقة لا صلة لها مباشرة مع فلسطين وإسرائيل، وإنما مع الدول العربية كما شرحنا من قبل، كما أنها ذات صلة بإسرائيل أكثر مما لها بفلسطين. ولقد بدأ حجم التبادل التجاري يتزايد وتتنوع مجالات العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين الاعتراف الدبلوماسي بين الصين وإسرائيل في 1992. إن الصين أكثر اهتماماً في علاقاتها الاقتصادية الشاملة مع إسرائيل في مجالات غير الطاقة بالمقارنة مع علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية التي تتمحور جوهرياً حول الطاقة، إن الصين تهتم بالتقنيات المتطورة خاصة في مجال الزراعة والاتصالات والدفاع والطاقة الشمسية. وقد عثرت شركات إسرائيلية كثيرة على فرض لها في السوق الصيني . وزاد حجم التبادل التجاري من 50 مليون دولار في 1992 إلى 10 مليار في 2013(7). وتستثمر الصين في الاقتصاد الإسرائيلي، إذ بلغ الاستثمار في شركات التقنية المتقدمة والزراعة ما بين 2005 - 2013 ما يقارب 107 مليار دولار، ومجموع الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة 6 مليار دولار، في حين بلغت في البلدان العربية 40 مليار معظمه في الطاقة. وهناك تكامل بين اقتصاد البلدين من حيث أن إسرائيل متقدمة في مجال البحث والتطوير والصين سوق للتقنية الحديثة، وتركز السياسة الإسرائيلية على العلاقات الاقتصادية مع الصين، واشار نتنياهو في أثناء زيارته إلى الصين في 2013 أن بلاده تتطلع إلى عقد " شراكة كاملة " وذلك لأن " الصين قوة اقتصادية عالمية وإسرائيل مركز عالمي للبحث والتطوير "(8).

وتتوجه الصين إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتقنية والعلمية والعسكرية مع إسرائيل للتغلب على الصعوبات في الحصول على التقنية المتقدمة من الولايات المتحدة والغرب خاصة بعدما فرضت بعض القيود على الصين في أعقاب أحداث

ميدان تيانمن، كما أن الصين ترمي إلى الانتفاع من رافعة اللوبي الصهيوني في الكونغرس الذي يتحفظ على تقدم العلاقات الأمريكية – الصينية ويضغط في اتجاه منع إسرائيل التعاون مع الصين في ميدان التقنية العسكرية المتقدمة ذات المنشأ الأمريكي. ومن جهتها فإن إسرائيل تتوجه إلى الشرق الأقصى كسوق للتصدير بعدما بدأت تواجه الصادرات الإسرائيلية إلى الاتحاد الأوروبي بالمقاطعة.

ثم إن السياسة الصينية منذ دينغ كسياوبنغ جنحت بعيداً عن التوجه لسياسة ماو التي كان للمحددات الإيديولوجية – الثورية تأثيرها الأساسي على صوغ السياسة الخارجية الصينية(9). وكانت العلاقات بين البلدين قبل كسياوبنغ غير رسمية وسرية، (10) ذلك أن الصين لم تكن راغبة وليس من مصلحتها أن تشير احتجاجات الدول العربية التي دعمت الصين للحصول على مقعدها كعضو دائم في مجلس الأمن وامتنعت عن بناء علاقات مع تايوان. كما أن الصين كانت تخشى أن يؤثر ذلك على تنافسها مع الاتحاد السوفيتي صاحب النفوذ في أكثر البلدان العربية(11). وعندما كانت تتعاون إسرائيل مع الصين في مجال التقنية العسكرية قبل انهيار الاتحاد السوفيتي لم تحتج الولايات المتحدة، وذلك من أجل تعزيز قدرات الصين في وجه الاتحاد السوفيتي في الشرق الأقصى، ولكن عندما تحولت الصين في التسعينات إلى العدو المرشح للولايات المتحدة حالت واشنطن دون بيع إسرائيل طائرات فالكون من طراد او اكس للإنذار الجوي المبكر،(12) و كذلك نظام باترويت المضاد للصواريخ، وهدد الكونغرس الأمريكي بإلغاء المساعدات الاقتصادية والعسكرية السنوية إلى إسرائيل، بيد ان الموقف الأمريكي. ويتأثر الموقف الأمريكي من التعاون الصيني- الإسرائيلي بالعلاقات الأمريكية الصينية كون ان القضية من بين الروافع للضغط او التوفيق في العلاقات بين واشنطن وبكين.(13)

وعلى الرغم من الفتور في العلاقات بين البلدين بعد إخفاق صفة فالكون والأزمة الاقتصادية العالمية في 2008 ، أصبحت الصين، ومعها الهند واليابان، الوجهة الجديدة للسياسة الاقتصادية الإسرائيلية (14). وقد تعززت العلاقات الاقتصادية في

حين أن التعاون العسكري - التقني ما يزال مقيداً (15) بالضغوط الأمريكية على إسرائيل التي تسعى لتوسيع تعاونها العسكري مع الصين لدعم صناعاتها العسكرية وكذلك لخلق بيئة تأثير على القرار الصيني من خلال المؤسسة العسكرية الصينية للضغط على بكين في تعاونها العسكري مع إيران بتصدير أسلحة متطورة وصاروخية، وكذلك إلى بعض البلدان العربية التي أخذت بالتوجه إلى الصين في سياسة التسلح مثل السعودية. وتسعى الصين للحصول على تقنية عسكرية متطورة من إسرائيل مدركة عواقب ذلك على العلاقات الإسرائيلية- الأمريكية والصينية- الأمريكية، ومع تعمق العلاقات الاقتصادية الصينية - الإسرائيلية سوف تحاول إسرائيل إرضاء السوق الصيني في هذا المجال الذي تتنافس عليه مع روسيا. وفي مايو 2012 جرت مباحثات بين الصين وإسرائيل لدفع العلاقات العسكرية إلى الأمام. وقال Chen Bingde، رئيس هيئة الأركان لجيش التحرير الشعبي، إن" الجانب الصيني يعطي أهمية إلى العلاقات مع الجيش الإسرائيلي ويرغب في بذل جهود محددة مع الجانب الإسرائيلي لتعميق التعاون البرغماتي والمساهمة في العلاقات الثنائية بصورة عامة".(16)

وقد عثرت إسرائيل في مبادرة الحزام الواحد والطريق الواحد على فرص جديدة لتعزيز علاقاتها مع الصين، وكذلك لتصبح حلقة في حلقات الشرق الأوسط في تطوير البنية التحتية وأن تكون محطة في الطريق البحري القادم عبر السويس وكذلك أن يزداد الاستثمار الصيني في إسرائيل الأكثر استقراراً في المنطقة، ومن جهتها سوف تلبي إسرائيل احتياجات الصين إلى الإبداع التقني - الصناعي المفتاح الأساسي للتنمية الاقتصادية المستدامة(17)، وفي المقابل تقوم الصين بالمساهمة في بناء الطرق والسكك الحديدية والموانئ ، وتوسعت فرص استثمار الصين في التقنية المتطورة الإسرائيلية، فقد انضمت إسرائيل إلى المؤسسات المالية لمبادرة الحزام الواحد والطريق الواحد. وترمي إسرائيل من وراء هذا التعاون التأثير في سياسة الصين تجاه الدول العربية وإيران وتركيا.

عندما أُعلن عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في القمة العربية في 1964 كانت الصين قد سبقت بعض الدول العربية في الاعتراف بالمنظمة بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وسارعت إلى تقديم التأييد السياسي والدعم المالي والعسكري من أسلحة خفيفة. ورأت الصين في عهد ماو أن القضية الفلسطينية كفاح مسلح ضد الامبريالية(18)، وآثرت أن تتعاون مع فتح على الرغم من أن هناك منظمات ماركسية فلسطينية تخوض النضال من أجل التحرير(19)، مما يؤشر إلى أن الصين كانت حذرة ومرنة في سياستها تجاه النزاع العربي - الإسرائيلي، إذ خشيت أن تفسير سياساتها في دعم حركات يسارية وشيوعية بأنها تقاوم النظم التقليدية والعسكرية في البلدان العربية التي تحتاج الصين إلى دعمها لها في مطالبها في مبدأ الصين الواحدة وحقها في العضوية الدائمة في مجلس الأمن للأمم المتحدة.

في 1965 زار وفد فلسطيني برئاسة أحمد الشقيري واستقبلهم الزعيم ماو ورئيس الوزراء شو ان لاي. وقال ماو " إن الإمبريالية تخشى الصين والعرب. وإن إسرائيل وفرموزا قاعدتان للإمبريالية في آسيا.إنكم البوابة الأمامية للقارة الكبرى وإننا البوابة الخلفية. وإن هدفهم واحد. غن آسيا أكبر قارة في العالم وإن الغرب يريد ان يستمر في استغلالها. إن الغرب لا يكن لنا الود ويجب علينا ان نفهم ذلك. غن معركة العرب ضد إسرائيل معركة ضد الغرب. في أيها العرب قاطعوا أوروبا وأمريكا."(20)

وكان للعامل الإيديولوجي تأثير في تحديد السياسة الصينية من جهة، والموقف الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، من جهة أخرى (21). ولم يكن للصين مصالح إستراتيجية في الشرق الأوسط وهو الأمر الذي يجعل السياسة الصينية من القضية الفلسطينية رد فعل لتطورات الحرب الباردة، وكذلك انعكاسا لمدرك أن منظمة التحرير الفلسطينية تخوض حرباً أهلية على غرار الحرب الأهلية الصينية في مقاومة الامبريالية. ومع بروز الخلافات بين الصين والاتحاد السوفيتي في

نهاية الستينات انفرط عقد التحالف معه وأصبح طرفاً يتحالف مع الولايات المتحدة ضد الصين أو يتوازن معها لصالحه. وعندما ذاب الجليد في العلاقات الصينية الأمريكية وخرجت الولايات المتحدة من فيتنام حرصت بكين على الوفاق مع الولايات المتحدة مما انعكس على علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية وأصبحت الاعتبارات البرغماتية الدافع لتغيير في موقف الصين. وفي نهاية السبعينات بدأ التحول الجذري في السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية وأصبح الموقف الصيني تحدده الاعتبارات الداخلية البرغماتية المتمثلة في تحقيق نقلة اقتصادية والانفتاح وتنفيذ تنمية اقتصادية أكثر من الاعتبارات الإيديولوجية واتبعت الصين سياسة خارجية مستقلة لا تقوم على رد فعل للعلاقات الأمريكية - السوفيتية، وإنما تقوم على المصالح البرغماتية جراء زيادة الاعتماد على الطاقة من الخارج، وكذلك بروز فرص إستراتيجية أمام حركة الصين بعد انهيار الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفيتي لتصبح الولايات المتحدة وسياسة الهيمنة المحدد الأساسي الخارجي لعلاقة الصين بالبلدان العربية وكذلك فلسطين.

وبعد الحرب الباردة تحولت الصين من التأييد الصارم إلى منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاعتراف بإسرائيل في 1992 بعد مؤتمر مدريد في أعقاب حرب الخليج الثانية والذي ترأسه غورباتشوف وبوش وحضر الفلسطينيون كوفد مع الأردن ومصر وسوريا ولبنان وإسرائيل. وهو أول مؤتمر يشارك فيه أطراف النزاع العربي - الإسرائيلي. وفي أوسلو في 1993 جرت مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين برعاية الولايات المتحدة. وفي 2000 جرت مباحثات بين ياسر عرفات وايهود بركات برعاية كلنتون والتي انتهت إلى الفشل لأن العرض الإسرائيلي لم يرق إلى الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية. وفي 2001 بدأت مباحثات في واشنطن والقاهرة وطابة. وبعد إخفاق المباحثات الثنائية الفلسطينية - الإسرائيلية تقدمت جامعة الدول العربية مبادرة في مؤتمر القمة في بيروت في 2002

" الأرض مقابل السلام " وكانت هناك مساعي في عملية السلام على المستوى الدولي المتعدد الأطراف بإشراف " اللجنة الرباعية " من الأمم المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ورسمت خارطة الطريق لعملية السلام في 2003 ، ولكن الخطة لم تنفذ. وقد أيدت الصين تلك الخطوات طالما أنها عملية سلمية لحل النزاع، لكنها لم يكن لها حضور مباشرة، وإنما اغتنمت هذه التطورات الايجابية للاقتراب من إسرائيل من جهة ، وأن تخفف من خطابها السياسي الداعم للقضية الفلسطينية ودعت الفصائل المقاتلة الفلسطينية إلى نبذ العنف (22).

إن انخراط الصين في العولمة وتعزيز علاقاتها مع إقليمها المجاور في جنوب شرق آسيا والانفتاح على الغرب اقتصادياً وجذب الاستثمارات الأجنبية عزز الثقة عند القيادة الصينية بأن نهوض الصين لا يدع أمامها خيارات الانزواء أو اللامبالاة أو الدور الواطئ في تدبير العلاقات الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ومع أن الأولوية كانت لتأمين شروط التنمية الاقتصادية بعدم التورط في الأزمات الدولية، إلا أن انهيار الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي أفضى إلى بيئة إقليمية ودولية إستراتيجية جديدة، واتضحت معالم تأسيس نظام دولي جديد فيه الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة وذات الوجود الأمني – العسكري في جوار الصين، كالتحالف مع اليابان وكوريا الجنوبية وجنوب شرق آسيا والتقارب مع الهند، وكذلك المصالح الإستراتيجية عالمياً وإقليمية ، وخشيت الصين أن التوازن الدولي أصبح يعتمد على القطب الواحد في الفترة التي هزلت عافية روسيا كقوة كبرى وتتصاعد مقومات القوة الشاملة الصينية، ولكنها ليست على استعداد للإنابة عن دور الاتحاد السوفيتي في الأقاليم وعالمياً ولذلك رجح عند بكين أن تعيد التوازن الدولي من خلال التعاون مع القوى الرافضة للهيمنة الأمريكية وهو الأمر الذي استدعى منها أن تكون ذات دور فاعل وناشط وايجابي في خلق بيئة استقرار وأمن وسلام إقليميا وعالمياً من خلال نظام دولي متعدد الأقطاب تكون فيه الصين، كما كان يبدو على نهوضها ، بأنها القوة المرشحة لمنزلة القوة العالمية .

إن هيبة القـوة العالميـة تـدفع الصـين إلى أن تقـوم بـدور ايجـابي في خلـق بيئـة الأمـن والاستقرار والسلام وفي حالـة تقاعسـها عـن ذلـك ، فإنهـا سـوف تفقـد المصـداقية. وفي الصراع العربي – الإسرائـيلي تواجـه هيبـة الصـين ومصـداقيتها تحـديات الـدور الناشـط والفاعل والايجابي. فمن الناحية الأولى، إن هيمنة الولايات المتحدة في المنطقة لم تحقـق تسوية على نزاع الفلسطيني – الإسرائيلي على الرغم مـن محـاولات الإدارات الأمريكيـة ومقترح حل الدولتين . ومع نمو واتساع المصالح الاقتصادية الصينية في العالم العربي، فإن الصين لا يمكن أن تؤمنها في بيئة مشحونة بالنزاعات المسلحة والعنيفة لـذلك، فـإن مـن مصلحتها أن تكون مساهمة في إدارة النزاع لبلوغ تسوية سلمية.

ومن الناحية الثانية، إن الخطاب والسياسة الصينية تشدد على أنها رافعة لراية مقاربة جديدة نـادت فيهـا منـذ الخمسـينات تقـوم عـلى التعـايش السـلمي والحـل السـياسي للنزاعات، وبالتالي، فإذا كانـت السياسـة الدوليـة والنزاعـات الإقليميـة في فـترة الحـرب الباردة قد تركت دفة أزمات الشرق الأوسط للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، فإنهـا ما بعد الحرب الباردة مطالبة في تنفيذ مبدأها المركزي في تصريف العلاقات الدولية.

ومن الناحية الثالثة، إن التأييد الصارم للولايات المتحدة لمواقف إسرائيل، وعجـز العـرب في الضغط على واشـنطن لـدفع إسرائيـل إلى طاولـة المفاوضـات وتنفيـذ قـرارات الأمـم المتحدة بشـأن فلسـطين، وكـذلك، تقلـص دور واشـنطن في متابعـة خيـار الـدولتين لأن مصالح الولايات المتحدة قد تناقصت في المنطقة العربية ، كـل ذلـك حـث العـرب عـلى الطلب من الصين أن تكون صاحبة دور في عملية السلام مـن أجـل التـوازن في المواقـف في مواجهة جبهة إسرائيل – الولايات المتحدة – الغرب.

إن اقتراب الصين من المنطقة العربية على عربة المصالح الجيواقتصادية لا يمكن أن يعفيها من أن تتحمل أعباء إدارة سياسة الشرق الأوسط، في الجملة، والصراع العربي – الإسرائيلي، على وجـه الخصـوص. إن السـلام والأمـن والاسـتقرار في

المنطقة ليست مصلحة عربية وحسب، وإنما هي مصلحة صينية أيضاً، وربما كان العـذر مع الصين حين كانت ضعيفة وطرفاً ثالثاً ضعيفاً في علاقة المثلث الأمـريكي - السـوفيتي - الصيني، وإن مصالحها في الوطن العربية كانت غير جوهريـة ، مـما يـدفعها إلى أن لا تأخذ مواقف واضحة من عملية التسوية السلمية واكتفت بالبيانات والخطاب السياسي والشجب والدعوات ليس إلا، أما بعدما أصبحت قوة ناهضة وتعـتلي سـلم الصـعود إلى منزلة القوة الثانية عالمياً، فإنه يقـع عليهـا مسـؤولية القـوة العالميـة في تـدبير السياسـة الدولية، خاصة حل النزاعات والأزمات(23). إن الصين يتعذر عليها العدول عـن ارتقـاء منزلة القوة الكبرى- العظمى في المستقبل القريب دون ان تترجم تلـك المرتبـة في ثقلهـا السياسي في أقاليم لها فيها مصالح اقتصادية جوهرية، كما أن الصـين تـدعي أن تنميتهـا السلمية قد أفضت إلى خلق " التناغم" الداخلي، وهو المر الذي ينسحب على العلاقـات الدولية لتدخل بفضل التنمية السامية حالة " التنـاغم" أن يصـبح المجتمـع الـدولي هـو الآخر ينعم "بالتناغم" من خلال الحلول السلمية للنزاعات الدولية.

إن النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي ليس كبقية النزاعات التي لها صلة بالمصالح الصينية مثل التي في جنوب شرق آسيا أو في إفريقيا. إن القضـية الفلسـطينية قضـية مركزيـة في سياسـة الشرق الأوسط ومفتاح الأمن والاستقرار من عدمه، وكما قال Wu Sikhas المبعوث الصيني الخاص بشؤون الشرق الأوسط بأن صناع القرار في الصين يعتقدون أن القضية الفلسـطينية تمثل لب مشاكل الشرق الأوسط، وإنه إذا لم يعثر على حل لها فـلا يمكـن معالجـة المشـاكل الأخرى(24). ومن بين المشاكل ذات الصلة بالقضية الفلسـطينية ولهـا عواقـب عـلى الأمـن القومي الصيني بصورة مباشرة وغير مباشرة مشكلة التطرف الديني الـذي أخـذ صـيغته في الدولة الإسلامية. إن تهديدات الدولة الإسلامية للأمـن الصـيني تتوجـه إلى الوحـدة الترابيـة للصين في مواجهة حركة الانفصـال في كسـنجيان التـي يقودهـا التيـار الإسـلامي، هـذا مـن جهة، ومن جهة أخرى أن النزاعـات والاسـتقطاب في سياسـة الشرق الأوسـط قـد تعمقـت

وتعـددت جهاتهـا نتيجـة ظهـور الإسـلام المتطـرف وهـذا أمـر أربـك الاسـتقرار والأمـن الإقليمي مما يؤثر على أمن الطاقة الصيني وهو هدف رئيسي للصين في المنطقة.

إن تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي يؤكد أن الولايات المتحدة هـي القـوة المركزيـة في إدارته وصوغ خاتمته وأن سجل مبادراتها يهدينا إلى ذلك، وبدورها فإن الصين لا ترغـب في أن تأخذ دور الولايات المتحدة، ولكـن دور الولايـات المتحـدة بـدأ يتآكـل وأن فارغـاً لدور طرف ثان أصـبح ميسـوراً. لقـد انشـغلت الولايـات المتحـدة في حروبهـا في العـالم الإسلامي في أفغانستان والعراق وضـد الدولـة الإسـلامية، واضـطرت إلى سـحب قواتهـا، وتناقص اهتمامها بالقضية الفلسطينية لأن محاولاتها لم تفلح في ردم الهوة بين مواقـف العـرب وإسرائيـل، وإن أهميـة الشرق الأوسـط في السياسـة الأمريكيـة ومصـالحها قـد تقلصـت بسـبب اسـتقلالية الولايـات المتحـدة في الطاقـة وكـذلك غيـاب تهديـد روسي حقيقي أو من قوة إقليمية. كما أن الولايات المتحدة أعطت وجهها لمواجهة الصين ليس في أقاليم منتشرة جيوبولتيكياً، كما كانت تفعل في مواجهة الاتحاد السوفيتي في الحـرب الباردة، بل اقتربت منها في الشرق مباشرة حيث لها حلفاء وأصدقاء يشـاركونها الخشـية من نهوض الصين. إن الصين لا تريـد أن تقـف وجهـا لوجـه مـع السياسـة الأمريكيـة في الأقاليم لذلك فإن أمامها فرصة خيار تخفيف التوترات بين البلدين من خلال الانخـراط الناشط في سياسة الشرق الأوسط وفي مقـدمتها العمـل عـلى إيجـاد حـل سـلمي للنـزاع المركزي فيه وهي القضية الفلسطينية.

إن سجل دور الصين في حل النزاعات الإقليمية يغلـب عليـه المسـاهمة غـير المبـاشرة والخطابية والترويج لمقاربة الصين في الحل السلمي والتي تجـادل مـن أجلهـا بشـكل صارم بأن الحرب الباردة برهنت عقم مقاربـة الصراع والحـل العسـكري والتـدخل في الشؤون الداخلية، وإن البديل الحقيقي هو التنمية الاقتصادية - الحل السـلمي، بـل إنه في حالة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي " الطريق الوحيد السالك لمعالجة المسألة بين فلسطين وإسرائيل " ، كـما قـال Wang Miu نائـب المنـدوب الـدائم للرصـين في

مجلس الأمن للأمم المتحدة ، وكذلك إن النزاعات لا يمكن حلها بصيغة الكاسب- الخاسر " فليس هناك من رابح في النزاع ، وإن القوة سوف تفاقم الحقد والعداء، ولذا يجب أن تحل جميع المسائل بالمباحثات "(25).

وقد تعثر الصين على حجة في أن دورها من الممكن أن يكون عاملا مساعداً على حل القضية الفلسطينية إذ أنها كانت قد شاركت بصورة مباشرة في أزمة جنوب السودان، كما أنها لعبت دورها في 5+1 في حل مشكلة الحيازة النووية الإيرانية. وفي كلتا الحالتين للصين مصالح مباشرة اقتصادية ذات صلة بالطاقة. لقد تحدد موقف الصين من إيران في قضية الحيازة النووية أن إيران قوة إقليمية في الشرق الأوسط وتتشارك مع الصين موقفها في السياسة الأمريكية في بعض جوانبها، ووقفت معها ضد فرض العقوبات عليها. ومع ذلك، فإن الدور الصيني في النزاع العربي – الإيراني في الخليج العربي قد أغاض السعودية ودول الخليج العربي. أما في النزاع العربي الفلسطيني فإن دور الصين سوف لن يترتب عليه اتهامات بأنها تنحاز إلى طرف على حساب آخر، فعلى العكس من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للصين حظوظ كبيرة في أن تلعب دور الوسيط النزيه والموازن في حل القضية الفلسطينية.

على الرغم من كُثر المبادرات الصينية التي تنطوي على مقومات الحل عبر المباحثات السياسية على أساس قرارات الأمم المتحدة والمبادرة العربية وإيجاد حل شامل وعادل ونهائي وأن ينبذ الطرفان العنف والأعمال العسكرية والتعايش السلمي بين دولتين على أساس دولة فلسطينية تامة السياسة وعاصمتها القدس الشرقية وفي حدود 1967 وأن يعمل المجتمع الدولي على بلوغ ذلك وتقديم المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني، إلا أن الاستجابة من الدولة الفلسطينية وإسرائيل والجامعة العربية محدودة، وذلك لأن الصين ليست قادرة على فرض مبادراتها أو إغراء الأطراف المتنازعة للقبول فيها .

إن هناك قيوداً على دور الصين في حل القضية الفلسطينية من خلال وساطة صينية من طرف واحد، وتدرك بكين أنها ليست قادرة على بيع مبادراتها للآخرين سواء الأطراف المتصارعة أو القوى الإقليمية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية أو القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة. كما تدرك بكين أن ليس لها من المقومات والمصداقية كتلك التي للولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي التي تعينها على دفع الأطراف للقبول بمبادراتها وذلك على الرغم من أنها مبادرات واضحة ومحددة الأبعاد، ولكن الصين لم تتقدم بخارطة طريق أو مسارات لتنفيذها.

إن وساطة الصين في نزاع بعيد جغرافياً لا يجد له دعماً في الداخل لأن مشاكل الصين ذات الأولوية هي أداة تنميتها والتغلب على عواقبها الاقتصادية والاجتماعية السلبية، كما أن مشكلة الصين الرئيسية هي عودة تايوان إلى الأرض الأم، ومنذ سنوات برزت في الساحة المجاورة للصين قضية الخلافات على السيادة على بحر الصين جنوبي - والتي تستنزف الجهد السياسي والدبلوماسي الصيني، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، إن أخذ زمام الأمور لوساطة صينية يترتب عليه كلفة تتمثل في كيفية تنفيذ المبادرة خاصة الحفاظ على الأمن ووزر دعم الدولة الفلسطينية التي ليس للصين فيها منافع اقتصادية وعسكرية وعلمية وتقنية كتلك التي لها مع إسرائيل. إن الدولة الفلسطينية سوف تكون عبئاً على الاقتصاد الصيني، ولذلك لا تسقط المبادرات من حسبانها أن الأعباء ينبغي أن يتحملها المجتمع الدولي. وهناك صعوبات عودة اللاجئين وتوطينهم داخل الدولة الفلسطينية. وتخشى الصين من أن تخفق في تنفيذ مبادرتها حينها سوف تنحدر مصداقيتها في أخطر نزاع إقليمي عمره نصف قرن ولم يستطع طرف دولي أو كتلة دولية أن تأتي بتسوية له حتى الآن.

إن غياب الصين عن الرباعية فيه أكثر من شاهد على وهن دور الوسيط الصيني. إن عدم ضمها إلى الرباعية يعني أن الأطراف الأساسية لا تعترف بأن الصين لاعب أساسي في التسوية، كما أن أطراف النزاع لم يدفعوا اتجاه ضمها كطرف موازن بل

ارتضوا بالمجتمع الدولي المتمثل في الأمم المتحدة والولايات المتحدة صاحبة مفتاح الحل وروسيا ذات الدور التاريخي والساعية لاستعادة عافيتها كقوة عالمية والاتحاد الأوروبي طرف ثالث، ثم إن الصين لم تتقدم بطلب أو تضغط للانضمام إلى الرباعية كقوة كبرى وذات مقعد دائم في مجلس المن الذي سوف يقع عليه مسئولية شرعنة أي حل للقضية، وهو الأمر الذي يعني أن الصين لا ترى نفسها فاعلاً أساسياً في عملية السلام، وأنها لن تخرج بمنافع مباشرة غن هي انخرطت في العملية بنشاط.

لقد تقدمت دول عديدة بمبادرات فردية وجماعية لحل النزاع العربي الإسرائيلي وحتى اليوم لم تقترب مبادرة من بلوغ الأهداف، بل تتهاوى لأسباب كثيرة ذات صلة بالتطورات الفلسطينية - الإسرائيلية والدولية والعالمية. ولا ترى الصين من مصلحة في بعث الحياة في العملية السلمية المشلولة لأن الإقليم يلتهب من مشاكل ذات خطورة على الأمن الإقليمي والدولي وامن القوى الكبرى . إن الصين لا تمتلك روافع الضغط على الفلسطينيين والعرب من جهة، وعلى اسرائيل من جهة أخرى، كما أنها لم تجعل القضية الفلسطينية مسألة في علاقاتها الدولية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. إن درس الولايات المتحدة في الوساطة يجعل الصين متلكئة والفلسطينيين والإسرائيليين أقل استجابة لمبادراتها أو لوساطتها. فعلى الرغم من روافع الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية والأمنية والخبرة إلا أنها لم تفلح فكيف إذن سيكون مصير الوساطة الصينية ، كما أن أطراف النزاع لم يستجيبوا للمبادرة الأمريكية ويرضوا بحلولها.

إن مضمون الوساطة الصينية، كما جاءت في آخر صيغة لها ومن أعلى هرم السلطة في مبادرة الرئيس تشي، لا يمكن أن ترضى فيه إسرائيل لأن المبادرة تطالب بحدود 1967 وهذا ما لا توافق عليه إسرائيل بل أنها سائرة في سياسة توسيع الاستيطان، وأن تكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية وهذا خيار ترفضه إسرائيل التي تعمل على تغيير التوزيع الديموغرافي والاساتيطاني وطمس الهوية العربية -

الإسلامية للقدس. لقد أصبح جلياً من خلال تاريخ المبادرات الأمريكية أن إسرائيل غير مستعدة لتنازل عما كسبته بالحرب وإن الحد الأدنى من الحقوق العربية - الفلسطينية صيغة غير مقبولة عند إسرائيل والولايات المتحدة.

إن المبادرات الصينية لم تجد لها الأرضية الملائمة ليدخل الطرفان في المباحثات بشأنها، على العكس من مبادرات الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي يؤكد أن الولايات المتحدة هي صاحبة الدور والمقرر لقضية متى وكيف تتحرك عملية السلام ، كما أن الولايات المتحدة التي تعول على تعاون أطراف دولية وإقليمية في إدارة مبادرتها، لم تحقق نجاحاً. إن الصين غير واثقة بأنها سوف تحشد دعما دوليا من القوى الأساسية لمبادرتها، وأن فريقها من الخبراء لا يضاهي ما لدى الولايات المتحدة التي تحاول أن تبني مبادراتها على ما تحقق في المحاولات السابقة. وهكذا، فإن الدور الناشط والفاعل من خلال وساطة صينية في القضية الفلسطينية تحدده مقومات الوسيط والمقيدات له واستجابة الأطراف المتنازعة لمبادرته والبيئة الإقليمية والدولية .

وهناك رأيان في تقييم دور الوساطة الصينية في القضية الفلسطينية والتي تطرقت إليها الوثيقة الصينية. الرأي الأول هو أن المصالح المتزايدة في المنطقة العربية ومنزلتها وهيبتها في السياسة الدولية كقوة عالمية لن يدعها قادرة على إدامة موقفها في البقاء بعيدة عن الانخراط في عملية حل ألازمات التي إذا تفاقمت تصيب مصالحها بالضرر(26). والرأي الثاني يرى أن الصين لم تغادر بعد سياستها التقليدية " إن الصين عضو في أكثر المنظمات الدولية، ولكنها ليست ناشطة في كثير منها، وفي الغالب تقف إلى الضد وقلما تقف مع ، وتقف جانباً في الغالب أو تبقى سلبية في معالجة تحديات الأمن الدولي أو قضايا الحاكمية العالمية. وتمتلك القليل من القوة الناعمة"(27).

وفي الجملة، فإن الصين سوف لن تكون سلبية في القضية الفلسطينية ولكن لن تقدم على خطوات فردية، كما تفعل الولايات المتحدة التي يسعى رؤساءها إلى جعل

تركة لهم بحل القضية الفلسطينية. ويرجح عند بكين مقاربة دولية متعددة الأطراف، ولذلك فإنها تنشط في سياقها فبعدما قدم الرئيس تشي مقترح الأربع نقاط في 2013 ، قال Wu Sike بأن الصين سوف تفتح لها قنوات اتصال مع الرباعية، ولكنها لم تفكر في العضوية فيها(28)، أما وزير الخارجية Wang Yi فقد صرح في يناير 2014 بأن الصين " منفتحة" على دور في الرباعية إذا أرادت ذلك(29). إن خطاب الرئيس تشي في جامعة الدول العربية يحمل مؤشرات على أن الصين قد خرجت من " اللامبالاة" أو "الحذر الشديد" في موقفها من قضايا الشرق الأوسط وفي مقدمتها القضية الفلسطينية .

أولاً: إن المبادرة الصينية تقترن لأول مرة بشخص وهيبة ومصداقية رئيس دولة قوة عالمية ليس من مصلحتها أن تدير علاقاتها الدولية بخطاب سياسي وإيديولوجي وبيانات ومقترحات ودعوات إلى الآخرين وإعفاء نفسها عن دور مركزي في تنفيذ المبادرة ووزر أعبائها.

ثانياً، إذا كانت المساعي الدولية قد أخفقت حتى الآن فإن أمام الصين فرصة تطبيق مقاربتها التي تزعم أن فيها مفاتيح الحل السلمي الذي ينبع من نظرة الصين إلى النزاعات الدولية من حيث الأسباب والوسائل لحلها.

ثالثاً، إن الرئيس تشي قد أظهر أنه رئيس حازم وصارم وناشط ويقف على أرضية داخلية صلبة ولا تعترض مقيدات داخلية حركته في أن تعتلي الصين دور القوة العظمى.

رابعاً، إن الرئيس تشي جاء إلى المنطقة يحمل رسالة صينية عالمية تتمثل في الحزام الواحد والطريق الواحد والشرق الأوسط حلقة جيواستراتيجية تربط شرق آسيا بالقارة الأوروبية ومنطقة مصالح جيواستراتيجية جوهرية للصين متمثلة في الطاقة، ولذا لا يصح أن يسقط عن مبادرته دورا سياسيا فاعلا وناشطا وايجابيا للصين في سياسة الشرق الأوسط، خاصة في حل العقدة التاريخية المركبة والمعقدة في سياسة المنطقة.

القضية الإيرانية

لم تتعرض الوثيقة الصينية إلى الخليج العربي مباشرة، وإنما وضعت قضاياه في نطاق " القضايا الساخنة في المنطقة " ويراد منها الشرق الأوسط، وأغفلت الخلافات والنزاعات التي تقع في الخليج العربي وأخذت تشكل تهديدات للأمن ولها انعكاسات على خيارات أطراف النزاع ومواقف القوى الإقليمية والدولية منها. ومن الصعوبة بمكان تشخيص مقاربة صينية واضحة تجاه قضايا الخليج العربي غير تلك التي تندرج في الحزام الواحد والطريق الواحد، وهو الأمر الذي يقودنا إلى القول أن الصين لم تبلور حتى الآن إستراتيجية خاصة لشبه الإقليم، وتتعامل مع التطورات فيه على مستويين : أحدهما سياسة رد الفعل والآخر سياسة الانخراط الحذر أو المرن وذلك في ضوء المصالح الصينية الجوهرية وعلاقات الصين مع الولايات المتحدة.

لقد أصبح الخليج العربي شبه إقليم ساخن منذ أن وقعت الثورة الإيرانية في 1979 وتبني النظام الجديد خطاباً سياسياً ودعوة إلى تصدير الثورة الإسلامية إلى الدول العربية والعالم الإسلامي وأصبح يمثل تهديداً للنظم العلمانية والمحافظة وأشاع الثقة بأن الإسلام يمكن أن يكون عملياً لمواجهة النظم الليبرالية الغربية والماركسية، وكذلك برزت مطامع نزعة قومية توسعية إيرانية اتخذت من الواجهة العقيدية الدينية غطاء لها غير الخطاب القومي العربي المباشر.

وتوسع وتعمق الصراع مع الحرب العراقية – الإيرانية 1980-1988 والتي أفضت إلى استقطاب السياسة العربية، وبعد ذلك جاءت حرب الخليج الثانية التي هدمت قوائم الأمن العربي شبه الإقليمي في الخليج العربي والأمن الإقليمي في المنطقة العربية، إذ انهار منها الركن العراقي وتغيرت معادلة الأمن العربي من حيث التهديدات والقدرات، إذ أن بدء عملية أوسلو للسلام أضعفت مركزية الصراع العربي – الإسرائيلي وانتقلت الإستراتيجية العربية من الدفاع المشترك إلى إستراتيجية السلام في مبادرة متعددة كان آخرها مرجعية مبادرة الأرض مقابل

السلام" وخيار الدولتين الذي عرضه بوش بعد حرب الخليج الثانية، وجاءت أحداث 11 سبتمبر لتجعل من سياسة الخليج العربي مركز الاهتمام الدولي لمكافحة الإرهاب في حرب شاملة قادتها الولايات المتحدة.

وكما يفهم من الوثيقة فإن الصين تعتقد أنه من الممكن " حل القضايا الساخنة في المنطقة بطرق سلمية "، هذا من جهة، وإن التعاون الثنائي والإقليمي في تنمية اقتصادية كفيل في العثور على حل، من جهة أخرى. ولا تتنصل الصين عن القيام بدورها في حل القضايا الساخنة وفي المساهمة في التنمية الاقتصادية، وإن المبادئ الخمسة المرشدة للسياسة الإقليمية والدولية الصينية مفتاح الحل السلمي والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة ووحدة التراب الوطني، أما التنمية الاقتصادية فتقوم على مبدأ " الكسب المشترك" وهو الأمر الذي يؤسس لبيئة فيها " تناغم" واستقرار وأمن وسلام. وتواجه الصين في الخليج العربي تحدياً كبيراً يتمثل في كيف تستطيع أن تبقى على مواقف غير متورطة في شبكة مشاكل ونزاعات سياسة الخليج العربي وبناء علاقات بناءة ومتشعبة وعميقة مع دوله.

إن الخليج العربي أكثر أهمية للصين من الشرق الأوسط:

أولاً، إن إستراتيجية التوجه نحو الغرب يمر طريقها من الخليج العربي للوصول إلى أوروبا.

ثانياً، إنه مصدر الطاقة الرئيسي الذي يمد التنمية الاقتصادية.

ثالثاً، إن مكافحة الإرهاب تستدعي التعاون مع دول الخليج العربي ، خاصة السعودية.

رابعاً، إن شبه الإقليم يمثل السوق الأوسع للتجارة والاستثمار الأسلحة في الشرق الأوسط.

خامساً، إن انتشار الوجود البحري الصيني في غرب المحيط الهندي يستوجب أن يكون للصين علاقات تعاون آمن مع دول الخليج العربي.

سادساً، إن شبه الإقليم مسرح استراتيجي لتنافس القوى الكبرى الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا ولكل منها علاقات تعاون أمني واتفاقيات دفاع مع دوله.

لقد بدأ اهتمام الصين بالخليج العربي في نطاق انفتاحها على الشرق الأوسط بعد مؤتمر باندوغ، وكانت مصر هي البوابة الرئيسية، واهتدت الصين في السبعينات بمرشدات إيديولوجية في تصريف علاقاتها مع دول العالم الثالث. واختارت دعم الحركات الثورية من خلال مقاربة دعم الحرب الشعبية ضد الامبريالية في ظفار في عمان، وتعهدت في 1967 بتقديم أسلحة خفيفة ومساعدات مالية إلى حركة التحرير وكان وراء ذلك الحصول مع موقع قدم في المنطقة والوفاء للعقيدة الثورية الإيديولوجية، وحث ظفار على تبني الموديل الصيني في الكفاح من أجل التحرر ليكون دالة لحركات التحرر في العالم الثالث، ولإضعاف النفوذ الغربي في المنطقة وكذلك تحييد دور الاتحاد السوفيتي الذي أخذ يتصاعد بعد حرب السويس، ومنع إقصاء الصين من أن يكون لها دور في السياسة الإقليمية والدولية.

وفي السبعينات أصبحت الصين أكثر تركيزاً على التطورات السياسية في الشرق الأوسط والخليج العربي، ليس لأسباب اقتصادية أو توسعيةK وإنما كرد فعل لتطورات في العلاقات السوفيتية – الأمريكية من جهة، وعلاقات الاتحاد السوفيتي في بعض دول الخليج العربي من جهة أخرى. وكان للقلق الصيني من التطويق السوفيتي التأثير الأكبر في تحديد مواقف الصين من دول الخليج العربي. فاقتراب الاتحاد السوفيتي من العراق وعقد اتفاقية الصداقة في 1972 ، بعد عقد نظيرتها مع الهند في 1971 ، حسب لصينيون أن الاتحاد السوفيتي يرمي إلى تطويق الصين من الغرب، وخشوا أن الفراغ الجيوبولتيكي بعد انسحاب بريطانيا من شرق السويس سيصبح ميدان تنافس حضور استراتيجي أمريكي – سوفيتي، وكل منهما كان يستهدف الصين ، ولكن الصين رجح عندها قبول السياسة الأمريكية في الخليج العربي في مواجهة المساعي السوفيتية، لذلك عززت الصين علاقاتها مع الكويت

وإيران لخلق توازن في مقابل السوفييت(30). وفي مارس 1971 اعترفت الكويت بالصين، وفي أغسطس 1971 اعترفت إيران بالصين (31).

يتحدد منطق الإستراتيجية الصينية في الخليج العربي بالاعتبارات الآتية : دوافع التوجه الصيني صوب المنطقة، وعلاقات القوى الكبرى فيها، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة، وقضايا النزاع والتعاون في الخليج العربي. إن علاقات الصين مع الشرق الأوسط والخليج العربي تحددها في المقام الأول دوافع الاهتمامات الجيواقتصادية الصينية. ومنذ أن أخذت الصين بخيار النهوض السلمي والتنمية السلمية أصبح تأمين أسبابها وأمنها من الأولويات في السياسة الخارجية الصينية وتحرص بكين على الوصول إلى مصادر الطاقة وأمنها إقليميا ودولياً، وكلما زاد اعتماد التنمية الاقتصادية على الطاقة يزداد قلق الصين على تأمينها. كما أن التنمية الاقتصادية أفرزت انعكاسات سلبية سياسية واجتماعية داخلية يتعذر التصدي لها ما لم تتمكن الصين من استدامة تلك التنمية، فقد تباينت مستويات التطور والتنمية بين المقاطعات الصينية وحصلت فجوة واسعة بين الطبقات من حيث الدخل وشاع الفساد وباتت هواجس الحزب من فقدان الثقة في دوره والحفاظ على سلطته المركزية والوحيدة. ويعتبر الخليج العربي من أهم مصادر الطاقة عالمياً والتي تساعد الصين على إدامة تنميتها.

إن بلوغ هدف القوة العظمى يستدعي قدرات قوة شاملة، ومع أن الصين اعتلت منزلة القوة الثانية اقتصاديا عالمياً، إلا أن ذلك يقتصر على حجم تجارتها العالمية وليس في جميع أوجه القوة الوطنية الشاملة التي ما تزال الصين متراجعة فيها ومن بينها القدرات العسكرية والتي بدأت القيادة الصينية توليها أولوية في سياسة الدفاع القومي. وتركز الصين ، بعدما أطمئنت إلى قدرتها الردعية النووية، على بناء قوتها البحرية والتي بدورها تعتمد على تيسير الموارد لها من خلال التنمية الاقتصادية . كما أن القوة البحرية الصينية قد تحولت، بعد تحديثها وحيازاتها على حاملة طائرات، إلى قوة بحرية ذات مهمات في المياه البعيدة للدفاع عن مصالحها في الخارج،

ولتسهيل تلك المهمات لا بد أن تقيم الصين علاقات تعاون أمني بحري مثل القواعد البحرية أو الزيارات والتسهيلات، وتحتاج الصين إلى تعاون أمني بحري مع دول الخليج العربي. وتتقدم إيران على غيرها من بلدان الخليج العربي في التعاون الأمني مع الصين.

إن الطاقة في إيران لها مزايا ايجابية أكثر من السعودية وغيرها من دول الخليج العربي، ليس من حيث الكمية، بالنسبة للصين، وإنما من اعتبارات أخرى. إن الصين بتعاونها في مجال الطاقة مع إيران تضع عينها على نفط بحر قزوين. كما أن الصين تسعى لتأمين الطاقة لمقاطعاتها الغربية بالإضافة إلى ما تحصل عليه من وسط آسيا، وإيران لها دور ايجابي من حيث موقعها إذ تبني الصين أنابيب الطاقة من الأقاليم الغربية الصينية إلى اغوادار في باكستان إلى إيران، وبالإضافة إلى أهمية أمن هذه الخطوط من حيث التهديدات غير التقليدية، فإنها من ناحية أخرى، تخفف اعتماد الصين على مضيق مالقا الذي يمر من خلاله 80% من استيرادها للطاقة، إذ تخشى من احتمال تعرضه لتهديدات إقليمية أو خارجية(32). إن إيران تحتل ثالث احتياطي في النفط عالميا وثاني احتياط في الغاز الطبيعي.(33) وتعاني صناعة النفط والغاز الطبيعي في إيران من تدني المستوى البنيوي وهو الأمر الذي يتطلب تقنية ورأسمال وكلاهما غير متيسر، لذلك، تضع الصين عينها على هذه الفرص في إيران، كما أن إيران من طرفها ترحب بقدوم الصين في مجال الطاقة لأنها محاصرة عالميا، وأن الصين لا تضع شروطا سياسية على استثماراتها ولا تستخدمها روافع في الضغط على الطرف الآخر.(34)

ومن جهتها فإن الصين يرجح لديها التعاون في مجال الطاقة مع مصدر يعتمد عليه ولديه استقلالية في ساسة الطاقة ولا يستجيب للضغوط الأمريكية لتضييق فرص الصين في الوصول غلى الطاقة. لحرمانها من بلوغ أهداف التنمية السلمية المفتاح لعظمة الصين في السياسة الدولية والتنافس مع الولايات المتحدة. وتتعاون إيران مع الصين لأنها سوق للطاقة لفترة طويلة في المستقبل ويتزايد فيه الطلب على الطاقة.

إن عدول الصين عن الاهتداء بالمرشدات الايديولوجية في صوغ وتوجه سياستها الخارجية فتح الطريق أمامها إلى دول الخليج العربي، ففي الستينات راهنت الصين على علاقاتها الإيديولوجية مع الحركات الثورية في الشرق الأوسط ، وكانت حركة ظفار في عمان كثيرة للتعاون بين الصين والحركات الثورية ورأت فيها أداة لمواجهة الامبريالية والأنظمة السياسية المتوالية مع الولايات المتحدة ، والغرب (35). وقدمت الصين المعونات الاقتصادية والأسلحة الخفيفة . وقد بدأ التحول نحو البرغماتية في السبعينات بعد أن أصبح الاتحاد السوفيتي هو مصدر التهديد الأمني في المدرك الصيني وخشيت الصين من تطويقها من قبل الاتحاد السوفيتي بعلاقته مع أفغانستان وايران والعراق الذي وقع اتفاقية الصداقة في 1972 بعد اتفاقية الهند في 1971(36). وتعززت النظرة البرغماتية الجيواقتصادية الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة وجرت إعادة هيكلة مؤسسات صناعة القرار وتزايد عدد الفاعلين في عملية صوغ السياسة الطاقوية مثل الشركات الحكومية ووزارة الخارجية والجيش وهيئة التخطيط التنموي. كل ذلك دفع التوجه نحو إيران ودول الخليج العربي(37). وتحتل إيران المرتبة الرابعة من بيم دول الخليج العربي المصدرة للطاقة غلى الصين، إذ استوردت منها في 9% من طلبها العالمي، ومن السعودية 16%، ومن العراق 10%، ومن عمان 10%، ومن الإمارات 4%، ومن الكويت 3%، ومن السودان 2%، في 2014 إن تحدي الانفصال والعنف والإرهاب الذي تواجهه الصين في كسنجيان (تركستان الشرقية) يقودها إلى الانصراف إلى تدبير علاقاتها مع إيران ودول الخليج العربي من مقاربة التعاون من جميع أوجهه. وتعتقد القيادة الصينية أن التغلب على هذا التحدي يمكن تحقيقه بلوغ التنمية الاقتصادية في المقاطعات الغربية الصينية، ومن هنا فإن الوصول إلى الطاقة في شبه إقليم الخليج العربي شرط للتنمية الاقتصادية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إن الصين تحاول أن تقيد نفوذ دول شبه الإقليم مع منظمة تحرير شرق تركستان. وعلى العكس من الدول العربية الخليجية، فإن إيران

أقرب إلى التعاون مع الصين في هذه المسألة الجوهرية ألا وهي وحدة التراب الصيني.

فمن الناحية الأولى، أن إيران تسعى للانضمام إلى منظمة شنغهاي التي تلتزم بالحفاظ على الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب وهو الأمر الذي يجعل المواقف من الإرهاب متطابقة.

ومن الناحية الثانية ، إن النموذج الديني الإيراني وخطابه السياسي لا يلقى الاستجابة في كسنجيان بالمقارنة مع الخطاب السعودية.

ومن الناحية الثالثة، إن إيران لا تسمح لمنظمات ومؤسسات دينية وخيرية وأفراد لدعم الحركات الجهادية الصينية.(38)

ومن الناحية الرابعة، تحمل طهران علاقاتها مع الصين على مستوى أعلى قيمة من تأييدها لحركات جهادية إسلامية صينية.

ومن الناحية الخامسة، إن الحركة الإسلامية في الصين تتبع في نهجها الفكري المرجعية السعودية وليس الشيعية الإيرانية.

إن التقارب في الرؤية السياسية بين الصين وإيران أوثق مما هو بين الصين والدول العربية الخليجية. إن الصين ذات طموحات واضحة في جدلها وفي سلوكها في السياسة الدولية لترتقي إلى منزلة القوة العالمية وقد بلغت كثيراً من أسبابها الاقتصادية والعسكرية، ولذلك فإنها تهدف إلى إقامة نظام إقليمي ودولي يقوم على التوازن(39). وإيران بدورها ذات طموحات القوة الإقليمية والقوة الوسطى في إقليم الشرق الأوسط وصاحبة الدور المهيمن إقليميا في شبه إقليم الخليج العربي. وترى الصين أن دور إيران يقود إلى الاستقرار والتوازن ففي الجانب الغربي من الخليج العربي **لمواجهة** الولايات المتحدة التي لها قاعدة الأسطول الخامس في البحرين وأضخم قاعدة جوية في قطر. وفي المشهد الإستراتيجي لشبه الإقليم فرص تفاعل كل من إيران وروسيا والصين في علاقات مثلث أمني لمقاومة

الهيمنة الأمريكية، وهو هدف مشترك للدول الثلاث، كما أن في علاقات المثلث سوف تعفي الصين نفسها من المواجهة مع الولايات المتحدة وجها لوجه.

وتدرك كل من الصين وإيران أن بلوغ ذلك مقيد بالوهن في القوة الشاملة الوطنية والتحديات والخصوم والأعداء والتهديدات(40). ففي الفضاء الأسيوي – الهادي يوجد التحدي الأمريكي بعدما اعتمدت واشنطن إستراتيجية الارتكاز في ذلك الفضاء لتحيق بالصين بالتعاون مع اليابان وكوريا الجنوبية حليفتا الولايات المتحدة والهند المتعاونة مع الولايات المتحدة، ولذلك تحاول الصين استغلال الفرص التاريخية إقليميا وعالمياً للتغلب على هذا الوهن، وفي الخليج العربي فرص مواتية سياسية واقتصادية وإستراتيجية وتمثل إيران بوابة للصين للوجود في غرب المحيط الهندي، وبذلك تكسر حلقة الطوق عليها من جهته الغربية التي للهند فيها الدور المركزي في تأييد واشنطن. وإيران، من جهتها، تطمع إلى دورها الإقليمي – القوة الوسطى، ولكن وهنها الذاتي مصحوباً بالتطويق الأمريكي – الغربي والتحدي الخليجي العربي- خاصة من طرف السعودية وكذلك الجامعة العربية، يدفعها للبحث عن روافع إضافية من الخارج والتعاون مع الصين وروسيا يمثل الخيار الأفضل.

وتشترك كل من الصين وإيران في مدرك الهوية والجدل في القومية والمحنة التاريخية. فكل منهما يستقي نظراته من ثقافة إستراتيجية تعود إلى حضارة قديمة أسست إمبراطورية، وفي الوقت نفسه، كما قال الرئيس تشي، في زيارته لطهران في يناير 2016 " لم يكن هناك حروب وخلافات عبر التاريخ بين الأمتين، وإنهما تتبادلان علاقات صداقة وتعاون صادق يعود إلى 2000 سنة بفضل طريق الحرير"(41). وقد كانت الصين وإيران ضحية التدخل الغربي ويرجع كل منهما انهيار قوته إلى الحضارة الغربية وتنافس القوى الغربية الصناعية الاستعمارية على كل منهما (42). فقد أُذلت الصين في النصف الثاني من القرن الثامن عشر واحتلت اليابان مناطق عديدة، احتل البريطانيون الجزء الجنوبي والسوفيت الجزء الشمالي من إيران (43).

وإن الغرب، خاصة الولايات المتحدة، يقف في طريق نهوض كل منهما إلى المرتبة الموائمة في النظام الدولي. ومثلما أن الصين كانت زعيمة العالم الثالث والمدافع عن مصالحه، فإن إيـران تـرى نفسـها مدافعـة عـن الـدول الناميـة والـدول الإسـلامية في وجـه الهيمنـة الأمريكية. وقد أدركت الصين وإيران أن الولايات المتحدة جعلت مـن كـل مـن نظامهـا هدفاً للتغيير وأصبحتا عدواً مشتركاً في الجدل السياسي. إن طموحـات القوميـة الصـينية والإيرانية تقيدها إستراتيجية وسياسة الولايات المتحدة من خلال هيكلة نظـام إقليمـي وعالمي يؤمن لها الهيمنة، وكذلك بتوظيـف قضـايا داخليـة أو نزاعـات إقليميـة لفـرض عقوبات على إيران أو عزلها دبلوماسي، كما وقع على الصين بعد أحـداث سـاحة تيـانمين في 1989(44).

ويعتقد البلدان أن التعاون بينهما اقتصـادياً وسياسـياً يعـزز مـن سـلطة النظـام الشـبه ديمقراطي وشبه سلطوي يؤدي فيه الجيش دوراً أساسياً في الحفـاظ عـلى حكـم الحـزب الشـيوعي في الصـين والمؤسسـة الدينيـة في إيـران. وعـلى العكـس مـن علاقـات الصـين بالولايات المتحدة فإن تاريخ تطـور علاقاتهـا مـع إيـران منـذ السـبعينات وبعـد الثـورة الإسلامية 1979 أفضى إلى الثقة والصداقة. وكانت الصين قد اقتربت مـن الشـاه لأبعـاده عن الاقتراب من الاتحاد السوفيتي عندما أراد أن يؤسس لإيران هـامش حركـة إقليميـة كقوة أساسية. وعندما وقعت الثورة بردت العلاقات الثنائية بين الصين وإيران خمينـي، ولكن اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية في 1980 دفع إيران نحو الصـين للحصـول عـلى الأسلحة والتقنية والسلع الصـناعية والاسـتهلاكية واغتنمـت الصـين الفرصـة كي لا تتـيح المجال للنفوذ السوفيتي، وسارعت الصين للإسهام في إعادة بناء إيران بعـد الحـرب دون أن تضع شروطاً على تقديم الاستثمار(45)، وعثرت إيران في الصين عـلى مرشـح للوقـوف معها في مواجهة السياسة الأمريكية خاصة في مجلس الأمـن للأمـم المتحـدة الـذي أصـبح آلية دولية لحشد المواقف وراء السياسة الأمريكية لمواجهة مساعي إيران للحيازة النوويـة ورفضـها اسـتقبال المفتشـين الـدوليين أو التسـتر عـلى نشـاطاتها النوويـة. وكانـت الصـين

المجهز الأساسي للتقنية النووية إلى إيران ، وكان موقف الصين في مجلس الأمن يخفف على إيران شدة التزامات العقوبات (46).

فعندما واجهت الصين جبهة إجماع دولي قادتها الولايات المتحدة بعد أحداث تيانمين في 1989 نأت إيران عن ذلك، كما أن الصين تعاطفت مع إيران في وضع الرئيس بوش إيران في ابريل 2002 في قائمة محاور الشر، فزار الرئيس زيمن طهران بعد ذلك بأشهر قليلة وعقدت الدولتان اتفاقيات عديدة في المجال السياسي والاقتصادي والعلمي والثقافي(47). وبما أن الصين أشد حرصاً على علاقاتها مع الولايات المتحدة من تلك التي لها مع إيران، فإنها كانت تصوت بالامتناع أو الغياب على قرارات العقوبات من أجل أن تدعها تمر دون استخدام حق النقض. وعثرت بكين على ذريعة منطقية في تبني هذا الموقف، فمن ناحية، أن روسيا كانت لا تستخدم حق النقض ضد قرارات العقوبات على إيران وبالتالي ليس من مصلحة الصين أن تكون الراعي لإيران ضد موقف المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة والغرب. ومن ناحية أخرى، أن الغرب كان يهددها بالعزلة الدبلوماسية في حالة دعمها لإيران وتحذرها واشنطن من عواقب الكسب المؤقت على المصالح البعيدة المدى في العلاقات الصينية – الأمريكية (48).

وتتعاون الصين مع إيران في مجال بيع الأسلحة والتقنية العسكرية والتعاون الأمني على مستوى القوات المسلحة(49). وتأرجح مستوى التعاون منذ أن بدأ في الثمانينات مع الحرب العراقية – الإيرانية. وعثرت الصين في سوق السلاح الإيراني على فرص تاريخية لتدخل إلى سياسة سباق التسلح في الخليج العربي ما بين العراق وإيران في المرحلة الأولى وما بين إيران ودول الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية، كما أنها حصلت على العملة الأجنبية لتطوير صناعاتها العسكرية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أن توظف بكين تعاونها العسكري كرافعة للتأثير على السياسة النفطية للدول المصدرة. وعلى صعيد علاقات الصين الإقليمية والدولية أصبحت الصين طرفاً في إدارة الأمن والاستقرار والسلام في الإقليم لأنه مصلحة

صينية، كما أنها أحدثت مجالاً إضافيا في العلاقات الصينية - الأمريكية، خاصة في قضية تعزيز القدرات النووية الإيرانية، غذ كان لا مفر لواشنطن من تحسب حساب مواقف الصين من خياراتها في مواجهة طهران.

وصدرت الصين 70% من صادرات سلاحها إلى الخليج العربي خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية، إذ باعت إلى العراق 3 مليار دولار ما بين 1982 -1986 ، وإلى إيران 1.200 مليار دولار وزادت نسبة الصادرات من السلاح إلى 77% ما بين 1987-1992 ، فقد شرع كل العراق وإيران في إعادة بناء القوات المسلحة، فباعت إلى العراق ما قيمته 3 مليار دولار وإلى إيران 2.600 مليار دولار،(50) وهو الأمر الذي يدل على أن الصين أصبحت المصدر الرئيسي للتسلح الإيراني بعدما سعت الولايات المتحدة والغرب على فرض عقوبات عليها. وفي التسعينات تعاونت الصين مع إيران في مجال القدرات النووية إذ زودتها بالمفاعل للتخصيب وكذلك للتصميم، وتدرب مهندسون إيرانيون في الصين(51). وكذلك بدأت الصين بمساعدة إيران في تطوير صناعة صواريخ ضد السفن والتي ركزت عليها المؤسسة العسكرية الإيرانية كوسيلة لتعزيز دفاعها وإعطاء مصداقية لتهديداتها(52)، كما باعت الصين طرزاً متطوراً من صواريخ 53)C-802). وتبيع الصين إلى إيران تقنية متطورة لصناعة الصواريخ.(54)وتتصف مبيعات الأسلحة الصينية إلى إيران بأنها أكثر نوعية وكمية وبصورة مستديمة أقرب إلى تلك التي مع كوريا الشمالية وباكستان، وشملت هذه التجارة على الدبابات والناقلات المدرعة والمدفعية وصواريخ أرض جو وجو- جو وصواريخ كروز وصواريخ بالستية، وطائرات قتالية وسفن حربية متوسطة الحجم، وبالإضافة إلى ذلك تقدم الصين التقنية لصناعة الصواريخ مثل الخبرة العلمية والتعاون التقني والتصاميم والصناعات لأغراض مدنية - عسكرية.

وفي التسعينات تطورت علاقات التعاون الصيني - الإيراني في المجال العسكري، خاصة في بيع الأسلحة والتقنية. وركزت إيران على تحسين قدراتها البحرية

العسكرية في نطاق الحصول على صورايخ مضادة للسفن واقتناء تقنية تطويرها وصناعتها مثل c-802, C-801, HY-2 من الصين، ولكن تعرضت بكين إلى الضغط من الولايات المتحدة واللوبي الإسرائيلي في الكونغرس، فاستجابت الصين إلى الضغط وتعهدت بعدم تزويد إيران بتقنية متقدمة. وفي منتصف التسعينات بدأت إيران بصناعة صواريخ ضد السفن FL-10 على طراز FL-2و FL-10 الصيني. وقد احتجت واشنطن على بيع الصين صواريخ بالستية إلى إيران وذلك لما تمثله من تهديد مباشر للمصالح الأمريكية، إذ أنها يمكن أن تستخدم للسيطرة على حركة نقل النفط في الخليج العربي وتسديدها ضد أهداف أرضية ثابتة مثل القواعد العسكرية الأمريكية وتهديد السفن الأمريكية، واستخدامها لحمل أسلحة دمار شامل كيميائي ونووي في المستقبل، وضغطت واشنطن على بكين للالتزام باتفاقية نظام السيطرة على انتشار التقنية الصاروخية (55).

في منتصف الثمانينات بدأ التعاون النووي الصيني - الإيراني وزعمت بكين أن ما تقدمه لأغراض سلمية وأنها ملتزمة باتفاقية خطر انتشار الأسلحة النووية، وأنشأت مركز أصفهان وباعت مفاعلات 20-30 ميغاوت وأكدت أنها لأغراض سلمية ، وبسبب الضغط الأمريكي ألغت العقد في أكتوبر 1992. ومع ذلك زودت الصين إيران في 1991 " يورانيوم طبيعي " للاستخدام في تجارب، وفي 1992 وقعت عقد بيع مفاعل للماء الخفيف.

وكانت إيران قد صادقت على اتفاقية حظر الانتشار النووي في 1970 وهو الأمر الذي يجعل منشآتها النووية عرضة للتفتيش من قبل وكالة الطاقة الذرية الدولية، وبدأت إيران نشاطها النووي في الخمسينات بالتعاون مع الولايات المتحدة في برنامج الطاقة مقابل السلام. وفي أغسطس 2002 كشفت المعارضة الإيرانية عن نشاطات سرية نووية إيرانية لتخصيب اليورانيوم في منشآت آراك وناتانز، ومع أن منظمة الطاقة الذرية الدولية في 2003 أشارت إلى إن إيران لم تنتج يورانيوم مخصباً

كوقود نـووي مـن مسـتوى عـال، وزعمـت إيـران أن برنامجهـا للإغـراض السـلمية وأن التخصيب أقل من نسبة 5%، (56) ومع ذلك ، فإن الشكوك الدولية من مساعي إيـران لحيازة نووية سرياً قد زادت وأن إيران تنوي صناعة سلاح نووي وأن نشـاطاتها النوويـة ليست لإغراض سلمية. وفي 2009 اتضح أن إيران تبنـي منشـأة لتخصيـب اليورانيـوم في مدينة قم. وفي 25 سبتمبر 2009 قدمت الولايات المتحدة وبريطانيـا وفرنسـا رسـالة إلى منطقة الطاقة الذرية الدولية من أجل التحقق واعتـبرت إيـران قـد اخترقـت القـرارات الدولية ببنائها منشأة نووية دون إخبار المنظمة الدولية(57).

وفي فبراير 2010 صـدرت وثيقـة عـن المنظمـة الدوليـة حـول نشـاطات إيـران النوويـة وأشارت إلى أنها أتمت تخصيباً بنسبة 20% ، وأنها اخترقـت التزاماتهـا بأنهـا توقفـت في 2003 ، وكذلك إلى أن إيران مستمرة في بناء مفاعلات للماء الثقيل، وطلب التقريـر مـن إيـران الالتـزام بقـرارات مجلـس الأمـن للأمـم المتحـدة ذات الصـلة (58). وقـد لجـأت الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات على إيران من طرف واح،د وكذلك من خلال قرارات مجلس الأمن. وكانت واشنطن قد فرضت عقوبات سابقة على طهران في أزمـة الرهـائن في السفارة الأمريكية في طهران في 1979 ومن بعـدها عقابـاً لإيـران لـدعمهم الإرهـاب وإعاقة عملية السلام في الشرق الأوسط والسعي لحيازة أسلحة دمار شامل. ففـي 1987 حظرت إدارة ريغن جميـع الاسـتيراد مـن إيـران إلى الولايـات المتحـدة(59). وفي مـارس 1995 صدر عن إدارة كلنتون عقوبات على نشـاطات تطـوير مصـادر الطاقـة الإيرانيـة. وفي 1996 أصدر عن الكونغرس قانون يحظر على الدول الأجنبية من استثمار أكـثر مـن 20 مليون دولار في مصادر الطاقة، وفي ديسمبر 2006 اتخذ مجلس الأمن سلسـلة قـرارات لفرض عقوبات وحظر قرار 1737 بيع أو نقـل تقنيـة نوويـة متقدمـة. وفي سـبتمبر 2008

صدر قرار فرض عقوبات على التبادلات المالية والسفر على أفراد وشركات إيرانية(60). وقد رفضت إيران التعاون مع المجتمع الدولي في هذه المسألة الأمر الذي أضعف مصداقية العقوبات لإرغامها على الاستجابة وبالتالي ارتفعت أصوات ترجيح العمل العسكري(61). وفي أكتوبر تقدم المجتمع الدولي يعرض على إيران لإرسال خزينها من اليورانيوم إلى الخارج بنسبة واطئة إلى روسيا ثم التعامل معه وإعادته إلى إيران للاستخدام لأغراض سلمية، لكن إيران رفضت(62)، ثم أعلنت طهران على لسان أحمدي نجاد رئيس الجمهورية أن إيران سوف تزيد عملية تخصيب اليورانيوم وبناء عشر منشآت جديدة، (63) ولم يكن أمام المجتمع الدولي سوى الاختيار ما بين العمل العسكري وفرض العقوبات من قبل مجلس الأمن الدولي أو من جانب مجموعة من الدول أو فرادا والخيار الثالث مسار الحوار والدبلوماسية.

لقد صوتت الصين لصالح قرارات لمجلس الأمن للأمم المتحدة بشأن فرض عقوبات على إيران ما بين 2006 – 2016 ، أو كانت تمتنع عن التصويت وهو الأمر الذي يسهل تمرير القرارات الدولية للضغط على إيران.وكانت الصين تعمل دبلوماسيا في أروقة الأمم المتحدة لتخفيف صوغ القرارات ضد إيران بصورة قاسية وتحث على أن تجعلها توافقية بين الأعضاء الدائمين كي لا تستخدم حق النقض وتحاول أن تتفاوض مع الولايات المتحدة والغرب على تعديل بنود العقوبات إلى المستوى الذي لا يلحق بالمصالح الصينية أضراراً. وقد صوتت لصالح قرار 1929 في يونيو 2010 بفرض عقوبات عسكرية ومالية على ايران، ورأت بكين أن مثل هذه " العقوبات لا تربك حياة الشعب الإيراني"، كما أن الباب " أمام الجهود الدولي ما يزال مفتوحاً"(64).

وانتقدت طهران الموقف الصيني واتهمت الصين بأنها تسلك سلوك الغرب والولايات المتحدة في ازدواجية المواقف وقال علي أكبر صالحي، رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، " إن لهذه الخطوة الصينية انعكاسات سلبية بين المسلمين في

العالم، وربما أن الصين سوف تخسر منزلتها المحترمة تدريجياً في العالم الإسلامي، وعليها أن تعي ذلك قبل فوات الأوان."(65). وأعاب على الصين بأنها في الوقت الذي تقف مع كوريا الشمالية في المسألة النووية، وهي دولة لم توقع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية تؤيد العقوبات على إيران التي هي طرف في الاتفاقية وتخضع منشآتها إلى إشراف المنظمة الدولية للطاقة الذرية.

وتحاول الصين أن لا تكون خارج التوجه العام للمجتمع الدولي من المسألة النووية الإيرانية، وفي الوقت نفسه تحرص على أن لا يترتب على العقوبات أضرار على مصالحها الاقتصادية، ولا تؤيد الصين فرض عقوبات من طرف واحد خارج المسار الدولي وسياق الأمم المتحدة، فعندما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على إيران في يوليو 2010 ، قال الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الصينية " إن الصين تؤيد عقوبات الأمم المتحدة وتعتقد أن تنفيذها بصورة كاملة عوضاً عن توسيع العقوبات"(66) من طرف واحد. ولا ترفض الصين العقوبات بصورة شاملة، بل أنها تراها مساراً آخر إلى جانب مسار الحوار والدبلوماسية، وعندما التقى جينتاو مع ساركوزي في ابريل 2010 استجابت الصين إلى الضغط الغربي، وقال وزير خارجية الصين " إن الصين ليست ضد استخدام المسارين"، وأشار إلى أن "الموقف الأساسي للصين الحفاظ على نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وعلى الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط"(67).

إن موقف الصين من الأزمة النووية الإيرانية يحدده عامل مبدأ السياسة الخارجية الصينية الداعي إلى اعتماد الحلول السلمية والحوار والدبلوماسية لتسوية الخلافات والأزمات الدولية ويرجح عندها مقاربة الأمم المتحدة والقانون الدولي وليس العمل من طرف واحد أو مجموعة دول. وتعتقد بكين أن العقوبات وسيلة تلجأ إليها الولايات المتحدة والغرب لأغراض إستراتيجية واقتصادية وسياسية لفرض هيمنتها وسيطرتها على الدول وفي الأقاليم ولتغيير النظام السياسي المعارض لسياستها. وانتقدت الصين العقوبات الأمريكية على إيران " إن الصين ضد أن يضع

بلد قوانينه المحلية فوق القانون الدولي ووضع عقوبات من طرف واحد على بلد آخر"(68). وترى بكين أن العقوبات ينبغي أن لا تكون ذات عواقب اقتصادية قاسية على مجتمع الدولة الهدف للعقوبات، وإنما على شركات معينة(69).

إن من مصلحة الصين أن يكون الخليج العربي والشرق الأوسط في حالة استقرار وأمن وسلام لأنها تعتمد عليه في الطاقة وكسوق واستثمارات، وتدعو إلى أن الأزمة النووية الإيرانية ينبغي أن تسوي سلمياً خشية أن يتصاعد الموقف وتقع مواجهة بين إيران وإسرائيل وتشارك فيها الولايات المتحدة عسكرياً، لذا من مصلحة الصين أن تكون ناشطة ومبادرة في وساطة لحلها سلمياً، ومع ذلك، أن بكين تعتقد أيضاً أن الأزمة قد تقترب من حافة الهاوية، لكنها لن تقود الإقليم إلى مواجهة مسلحة، وبالتالي، في وسع الصين أن تناور في مواقفها حسبما تقتضي مصالحها برغماتياً.

فمن الجهة الأولى، أن الصين وهي عضو في اتفاقية حظر انتشار السلاح النووي يقع عليها مسؤولية الحفاظ على هذا النظام فلا يرجح لديها أن يتحول الشرق الأوسط إلى منطقة سباق سلاح نووي، فبعد إسرائيل النووية وفي حالة حيازة إيران على قدرات عسكرية نووية، ستكون السعودية ومصر وتركيا تواجه تحدي خيار الحيازة النووية، الذي لا يمكن أن تعدل عنه، وتقلق بكين من أن شرق أوسط فيه الأطراف المتصارعة ذات قدرات نووية سيقود إلى أزمات مستديمة ونزاعات مسلحة دون سقف نووي ولا يستبعد أن تتصاعد لضعف السيطرة السياسية والتقنية والرقعة الواسعة لاحتمالات الخطأ بل والمغامرة (70).

ومن الجهة الثانية، تعتقد بكين أن العقوبات ليست سوى مسار واحد، وهناك بدائل أكثر فاعلية وأنجح لحل الأزمة النووية الإيرانية وقد أبدت وشجعت مبادرة التبادل للوقود النووي أثناء مباحثات إيران مع مجموعة 5+1 في 2009 لإرسال اليورانيوم الواطئ التخصيب إلى روسيا وفرنسا لتخصيبه بما يلاءم استخدامه في مفاعل

البحوث في طهران . كما أيدت الصين المبادرة التركية – البرازيلية في 2012 لنقل الوقود النووي إلى تركيا.

ومن الناحية الثالثة، إن المحللين الصينيين لا يرون أن في وسع إيران بالمستوى التقني لتخصيب اليورانيوم بلوغ درجة تضيع أسلحة نووية وأن الخطاب السياسي الإيراني في القضية النووية للاستهلاك المحلي وتعظيم الهيبة والمنزلة الإقليمية للثورة الإسلامية والنظام السياسي ولإبعاد النظر عن المشاكل الداخلية بالانشغال في أزمة مع الولايات المتحدة والغرب. بيد أن التصريحات الإيرانية تثير الهواجس، فقد أشار أحمدي نجاد في فبراير 2010 أن لدى إيران القدرة على حيازة نووية وإذا شاءت فإنها ستعلن أنها " دولة نووية"(71). كما أن المنظمة الدولية للطاقة الذرية ، أشارت إلى أن إيران قد حسنت قدرتها في الطرد المركزي لإنتاج اليورانيوم المخصب(72).

ومن الناحية الرابعة، إن موقف الصين من قضية إيران النووية يندرج من إطار العلاقات الأمريكية – الصينية بصورة عامة وفي الانتشار النووي، إن واشنطن تحاول كسب تأييد الصين، صاحبة حق النقض في مجلس الأمن للأمم المتحدة، ولذلك لا بد أن تعرض عليها بعض المحفزات، ومن بين تلك تمسك الولايات المتحدة بمبدأ الدولة الواحدة الصينية وعدم تشجيع تايوان على الاستقلال أو تزويدها بالأسلحة المتطورة. وعندما التقى الرئيس أوباما مع دلاي لاما، الرئيس الروحي للتبت، قال يانغ ، وزير خارجية الصين " أعتقد أن الولايات المتحدة تفهم جيدا المصالح الجوهرية الصينية وأهميتها المركزية"(73)

وقد حاولت الصين الضغط على واشنطن في هذا المجال بتعاونها في تسليح إيران والوقوف في وجه فرض عقوبات صارمة عليها في مجلس الأمن للأمم المتحدة (74). وتنتقد الصين مقاربة الازدواجية في مواقف الولايات المتحدة والغرب من انتشار السلاح النووي، ففي حين أنهم يغضون النظر عن إسرائيل النووية ويقفون ضد أي مبادرة لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، يحظرون على الدول العربية وإيران تطوير القدرات النووية للأغراض السلمية، واتي هي أعضاء في اتفاقية حظر

انتشار الأسلحة النووية في حين أن إسرائيل ليست كذلك . كما أن الولايات المتحدة والغرب لا يعترضون على بقاء كل من الهند وباكستان النوويتان خارج ذلك النظام، وتعني هذه المحاباة " النووية"، إن نظام حظر انتشار السلاح النووي تستخدمه الولايات المتحدة للحفاظ على مصالحها، وترى بكين أن مقاربة الولايات المتحدة في أزمة إيران النووية تتساوق مع إستراتيجية الهيمنة وتهديداتها بأن "كل الخيارات موجودة على الطاولة "(75). وعلى العكس من الولايات المتحدة التي تكاد تعارض جهود الدول النامية في تطوير قدراتها النووية للأغراض السلمية وتذهب إلى اتهامها بأنها تضمر نوايا لحيازة عسكرية نووية وتطالبها بإخضاع نشاطاتها إلى نظام إشراف صارم وشفافية وتهددها بالعقوبات، فإن الموقف الصيني يفسر اتفاقية حظر انتشار النووي بأنها تجيز للأعضاء تطوير قدراتها النووية للإغراض السلمية. ومع أن الولايات المتحدة تعترف بهذا الحق وأن طموحات الدول النامية شرعية(76)، إلا أنها غير صادقة في تنفيذ ذلك، ولا تتعاطف معها على العكس من الصين(77).

إن الصين يرجح عندها أن تكون إيران قوة إقليمية في الخليج العربي والشرق الأوسط من ناحية أهميتها كرافعة للتوازن مع الولايات المتحدة، وترى أن صعود إيران سوف يستغرق فترة طويلة وتصاحبه تطورات في سياسة الخليج العربي، خاصة المعادلة الثنائية إيران- السعودية والمدعومة من قبل دول الخليج العربي وجامعة الدول العربية ، وكذلك معادلة إيران – إسرائيل، والتي لها عواقب على التوازنات الإقليمية غير المسبوقة في سياسة الشرق الأوسط، سواء بين القوى الرئيسية فيه أو الخارجية. وتجد الصين نفسها في هذه الشبكة من التوازنات بلا شريك يشاركها بعض التوجهات في السياسة الإقليمية والدولية والمصالح في حين أن كل من مصر والسعودية ودول الخليج العربي وإسرائيل حلفاء أمريكا، لذلك فإن إيران رافعة في العلاقات الصينية – الأمريكية تتيح للصين فرصاً ومجالات لحركتها في تأمين مصادر الطاقة والنفوذ السياسي(78). وقد اتسعت رقعة الحركة

الإيرانية في العالم الإسلامي وفي وسط آسيا باكتسابها منزلة العضو المراقب، كما أنها تنشط في مبادرة سياسية في نزاعات جنوب القوقاز في أزمة روسيا وجورجيا، وكذلك في النزاع بين أذربيجان وأرمينيا ووقفت مع الأخيرة ، وللصين مصالح طاقة في هذه المناطق، وهو المر الذي يجعل لإيران قيمة :بيرة في الحسابات الصينية في علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة وفي الشرق الأوسط وشبه إقليم الخليج العربي والشرق الوسط الكبير.

وتعتقد بكين أن موقفها في عدم إعاقة عقوبات صارمة على إيران ولكن الموافقة على عقوبات قليلة الأسنان لا يعكر العلاقات الصينية - الأمريكية، وإنما يدفع واشنطن إلى حث بكين للضغط على إيران للعدول عن سيرها في طريق صناعة أسلحة نووية. فمن الناحية الأولى، لا ترى الصين أن الولايات المتحدة سوف تقدم على خيار عسكري ضد أهداف إيرانية منتقاة، فقد قال روبرت غتس، وزير الدفاع الأمريكي، في ابريل 2009 ، بأن ضربة عسكرية سوف لن تضع نهاية لمساعي إيران نحو حيازة نووية، بل سوى تعطيل جهودها، وأن مقاربة المحفزات والعقوبات أجدى، (79) وفي هذا المجال تحتاج واشنطن تأييد بكين. ومع أن إسرائيل هددت باحتمال أخذها المهمة العسكرية على عاتقها، وربما ترغم الولايات المتحدة على دعمها، فإن الصين ترى أن ليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تقوم إسرائيل بذلك وأن وفي وسع واشنطن ضبط خيارات إسرائيل (80)، وبذا تكون الولايات المتحدة بها حاجة إلى التفاهم مع الصين حول إيران، والصين لها مصلحة في التعاون مع الولايات المتحدة، لأنها تريد أن ترى الخليج العربي في استقرار وأمن لإدامة وصولها إلى الطاقة والسوق والاستثمار، وإيران طرف أساسي في هذا المشهد كله(81).

ومن جهة أخرى، تعتقد الصين أنها إذا سارت في مسار الولايات المتحدة في فرض العقوبات الصارمة على إيران، فإنها بذلك تؤيد وتساعد واشنطن على تنفيذ إستراتيجيتها في تغيير النظام الإيراني الذي كانت الصين قد أسست معه منذ

1979 علاقات تعاون بلغت مستوى الشراكة الإستراتيجية ولها فيه أكثر مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية من بين دول الخليج العربي حليفة الولايات المتحدة والغرب. كما أن الصين إن أعانت الولايات المتحدة على بلوغ هدف تغيير النظام فإنها تكون بذلك قد أعدلت عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وحرمة السيادة وحق الشعوب في اختيار نهج حياتها السياسية، بالإضافة إلى أنها سوف تخسر المصداقية في دفاعها عن حق الدول النامية، في الاستقلال والتنمية(82). وقد أيدت الولايات المتحدة المعارضة الإيرانية ويشن إعلامها حملة نقد للنظام السياسي، وقد تطرق الرئيس اوباما في تصريح له في ديسمبر 2009 إلى هذا الأمر(83)، وأعرب بعض المحللين الأمريكيين عن نفاذ صبر الولايات المتحدة من بقاء الصين واقفة على الخط الجانبي تراقب الأحداث ليس إلا(84)، ومع ذلك فإن هذه الاعتبارات لا تدفع الصين إلى الاقتراب من إيران وتوسيع نطاق صلاتها معها دون حذر، لأن ذلك سوف يهدد علاقاتها مع الولايات المتحدة.

إن إيران في الرسم الاستراتيجي الصيني ذات ادوار مختلفة ومتداخلة. فمن حيث الجيواقتصاد، فإنها مصدر طاقة وسوق واستثمار، وصلة وصل في شبكة طرق مبادرة الحزام الواحد والطريق الواحد، ومن حيث الجيوبولتكس فإنها قوة إقليمية مركزية في الشرق الأوسط وإقليمية كبرى في شبه إقليم الخليج العربي، وإنها قوة أساسية في العالم الإسلامي، وتقف مع الصين في مواجهة الهيمنة الأمريكية وفي التوازن الإقليمي، ودولة ارتكاز للتوسع الصيني فيما وراء المياه الإقليمية، والقوة الأكثر استقلالية في خياراتها من بقية الدول العربية في الخليج العربي حليفة الولايات المتحدة.

وفي الجملة، " إنها ورقة ينبغي أن يُلعب بها بحذر مع واشنطن، فإذا استخدمت بعناية فإن تأييد الصين لإيران يمكن أن يدفع واشنطن نحو تعاون أكبر مع بكين، أما إذا أفرد في استخدام تلك الورقة فإن ذلك سوف يجعل واشنطن متأكدة بأن بكين تسعى لتأييد ايران وتسليحها لقوة عالمية معادية للولايات المتحدة ولتكون الصين

المنافس الند للولايات المتحدة حتى وإن تسترت على ذلك. وحالما تبلغ واشنطن هذا الاستنتاج فسوف يكون هناك حينها رد فعل قوي ومن المحتمل أن يكون تبني الولايات المتحدة لسياسة الأضواء أمراً حقيقياً والذي سوف يكون سبباً في ايهان النهوض التنموي الصيني ما بعد 1979 ."(85).

إن إيران عند الصين تمثل أداة إستراتيجية ذات مزايا: أولا، إنها رافعة، وثانياً أنها وسيلة للعقاب، وثالثاً إنها ثقل للتوازن، ورابعاً بوابة في الإستراتيجية الشاملة العالمية والإستراتيجية الإقليمية الصينية.

الصفقة النووية

في 15 يوليو 2015 تم الاتفاق على خطة عمل شاملة مشتركة بين إيران ومجموعة 1+5 وفيها تحيد إيران من تخصيب اليورانيوم وتجري تغييرات على برنامجها النووي ويخضع للتفتيش الصارم من قبل منظمة الطاقة الذرية الدولية في مقابل رفع العقوبات الدولية المفروضة على إيران(86). ويذهب أغلب المحللين إلى أن الصين هي الكاسب الأكبر من بين الأطراف الخارجية من الصفقة(87)، ولكن ليس بصورة مطلقة، بل ثمة مقيدات على سلوكها وخياراتها في علاقاتها مع إيران ما بعد الصفقة.

إن العلاقات الاقتصادية الصينية - الإيرانية المجال الأكثر مباشرة في التأثر برفع العقوبات الدولية، خاصة في قطاع الطاقة، فلقد قيدت العقوبات الدولية والأمريكية فرص نشاطات الشركات الصينية وذلك لتلافي العقوبات الأمريكية(88). ومع رفع العقوبات ستعمل الشركات الصينية على زيادة الإنتاج في الحقول المتعاقدة عليها(89)، كما أنها سوف تتفاوض وتتنافس على المساهمة في التنقيب والإنتاج في حقول جديدة(90). وتضع بكين عينها على عشرات المليارات الإيرانية المحجوزة في المؤسسات المالية الدولية والتي سوف توجه إلى تحديث البنى التحتية(91). وتتوقع الصين أن يزداد حجم التبادل لتجاري بين البلدين بعد رفع العقوبات(92). وهناك

فرص استثمار وتعاون اقتصادي بين البلدين والتي تقع في نطاق مبادرة الحزام الواحد والطريق الواحد مثل بناء خطوط سكك حديد (93) وأنابيب نقل الغاز الطبيعي بين إيران – باكستان- الصين(94). وبناء مفاعل نووي للإغراض السلمية(95). ومع رفع العقوبات سيزداد الطلب الإيراني على الأسلحة لتحسين قدراتها العسكرية وتوكيد منزلتها الإقليمية في سياسة الخليج العربي والشرق الأوسط، وتتنافس الصين مع روسيا على حصد عقود التسلح الإيراني(96).

لقد برهنت الصفقة النووية أن العقوبات الاقتصادية وغيرها ليس لها التأثير الذي يزعم دعاتها بأنها تتحلى فيه لفرض إرادة خارجية على الدولة الهدف ما لم يكن هناك إجماع دولي، خاصة من طرف القوى الأساسية في النظام الاقتصادي العالمي، وكان لموقف الصين المتحفظ من عقوبات مجلس الأمن للأمم المتحدة، والتي كانت كلها مبادرات أمريكية - غربية، الأثر الكبير في جعلها عقوبات قليلة الأنياب، وفي الوقت نفسه ظهر أن روافع الولايات المتحدة والغرب للضغط على الصين لتأييد العقوبات ليست كافية لإقناع الصين أو دفعها لتأييدها. ومن جهة أخرى، اتضح أن التعديلات التي أدخلتها الصين على العقوبات فسمحت بتمريرها جعل للصين روافع لها فعل الضغط على إيران، لأن بكين تدرك أن مقاومة إيران للعقوبات لا يمكن أن تتحقق من خلال قدرات ذاتية، بل لا بد من نصير خارجي له ثقل دولي سياسياً ووزن اقتصادي عالميا مثل الصين.

وعلى الرغم من فرض العقوبات الدولية عمدت الولايات المتحدة إلى العقوبات من طرف واحد لسد الفجوة في العقوبات الدولية وتوسيع خيارات واشنطن ومع ذلك، فإن وجود الصين وروسيا خارج العقوبات الدولية بالصيغة الأمريكية – الغربية برهن على أن العقوبات لن تبلغ أهدافها ، كما اتضح أن أي سلة عقوبات دولية لا يمكن أن تمليها قوة واحدة، بل لا مفر من الإجماع الدولي, وهنا، قد كسبت الصين في توكيد موقفها الثابت من مسألة العمل من طرف واحد وخارج الأمم المتحدة ونظام العقوبات، فقد انتقدت بكين منطق وشرعية هذه الإجراءات وأنها

ذات عواقب سلبية إذ تدفع إلى تصلب الدولة الهدف وتجنيد الرأي العام إلى جانبها، إن دور الصين في مباحثات الأزمة النووية يشير إلى أنها القوة الكبرى الراعية للأمن والاستقرار والحفاظ على نظام حظر الأسلحة النووية وهو عكس ما يذيعه الغرب بأن الصين تتغافل عن النهوض بدورها كقوة عظمى ذات مسؤولية وأنها انتهازية، بل إن في وسع الصين التأكيد بأنها بإدامة علاقاتها مع إيران كانت تقوم مقام الفاعل الناصح والوسيط النزيه لتمكين الأطراف من عقد الصفقة، فالصين ليس لها تاريخ نزاعات مع إيران، وإنها من دعاة الحل الدبلوماسي على مساريه الثنائي والمتعدد الأطراف والذي تبين أن من نتاجه التوصل إلى عقد الصفقة، إذ إن بدون الصفقة سوف يكون أمام الولايات المتحدة والغرب خيار الذهاب إلى العمل العسكري ذي العواقب السلبية وغير المؤكد . كما أن الصين بتعاونها مع الولايات المتحدة استطاعت أن تجد تسوية لهذه الأزمة الخطيرة على الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي والتي سوف تصبح سابقة للدول المتطلعة لحيازة نووية عسكرية، بأنها سوف تواجه جبهة دولية فيها الصين طرف أساسي لصدها عن هذا الخيار. وينذر موقف الصين من مسألة حظر انتشار الأسلحة النووية بقية الدول في المنطقة من أن الصين لا يمكن المراهنة عليها بأنها سوف تؤيد انتهاك هذا النظام بسبب مصالحها جوهرية في ذلك البلد، لأن علاقات الصين مع الولايات المتحدة لها العلوية على سواها من العلاقات الثنائية بين الصين والدول النامية.

تواجه الصين تحديات جديدة في علاقاتها مع إيران ما بعد الصفقة. أولاً، يجب عليها أن تديم التعاون مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي في إلزام إيران بتنفيذ التزاماتها، كما أن الصين سوف ينبغي عليها السير مع التوجه الدولي في التعامل مع انتهاكات إيران المحتملة إذ سوف يتعذر عليها الدفاع عن إيران بحجة مصالح الصين الجوهرية.

ثانيا، إن الصين سوف تواجه تحديات مشكلة الحركة الإيرانية ما بعد الصفقة في السياسة الخليجية والشرق أوسطية، لقد كان القيد الأمريكي صارماً على تلك

الحركة، وبعد عقد الصفقة ستعثر إيران على فرص ومساحات لحركتها التي تمثل تدخلاً في الشؤون الداخلية الخليجية وتأييدها لتوجهات المعارضة لنظم الحكم. وكانت إيران ناشطة في لبنان والعراق وسوريا ودول الخليج العربي على الرغم من الأزمة النووية، وبالصفقة ستعزز الثقة في نفسها وبدورها كقوة إقليمية شرق أوسطية وقوة إقليمية كبرى خليجية وسيترتب على ذلك تفاقم الخلافات بين إيران والسعودية والدول الخليجية وجامعة الدول العربية، وهو الأمر الذي سيجعل ليس من السهولة بمكان على الصين تحقيق التوازن في مواقفها ما بين إيران الصاعدة ما بعد الصفقة وبين السعودية وتركيا وإسرائيل. لقد كانت إيران تحتاج التأييد الصيني عندما كانت تحت وطأة العقوبات، لذلك لم تكن سياساتها توكيدية بل حذرة، أما ما بع الصفقة فإن النزعة التوسعية والقومية الإيرانية ستكون أنشط صوب الخليج العربي والمنطقة العربية في سوريا واليمن، ذلك لأنها لن تستطيع توجيهها صوب تركيا، عضو حلف الأطلسي، أو وسط آسيا حيث الصين وروسيا القوتان المهيمنتان. إن المجال الجيوبوليتكي الخليجي والعربي هو الجبهة الرخوة من حيث توازن القوى. ومع أن من مصلحة الصين أن يكون الإقليم وشبه الإقليم مستقراً وآمناً، إلا أنها سوف تكون أقل تأثيراً على التطورات فيه في بيئة ما بعد الصفقة.

فمن الجهة الأولى، إن إيران سوف تكون ذات سياسة توسعية وتوكيدية وطموحة.

ومن الجهة الثانية، سوف يتوجب على دول الخليج العربي وجامعة الدول لعربية توحيد الصفوف وخلق رؤية قومية وإتباع سياسة جماعية لمواجهة إيران. وفي ضوء تطورات الأحداث الداخلية والإقليمية والخارجية فلا يبدو في الأفق القريب أن مثل هذه الجبهة العربية ذات قوة ارتكاز أساسية ، مثل السعودية أو مصر، سوف تبرز، وهو الأمر الذي يشجع إيران على اغتنام بيئة ما بعد الصفقة دون خشية من ضواغط خارجية صارمة، بما فيها من الصين, ومع ذلك فإن لدى دول الخليج وجامعة الدول العربية من الروافع المؤثرة في الموقف الصيني لتحييده. أولاً، إن الصين أصبحت أكثر اعتماداً على الطاقة الخليجية – العربية ثانياً، إن آفاق التعاون

الاقتصادي من تجارة واستثمار أوسع وأكبر من مع إيران. ثالثاً، ليس من مصلحة الصين أن تصبح رهينة الاعتماد على إيران والعرب يمثلون البديل.

رابعاً، الضغط على بكين من خلال نسق العلاقات الخليجية – الأمريكية.

خامساً، حث الصين على التعامل مع إيران والعرب في سياق المبادئ الخمس الصينية في عدم التدخل في الشؤون الداخلية والسيادة ووحدة التراب الوطني والحل السلمي للنزاعات.

إن مقاربة الحزام الواحد والطريق الواحد لن يكتب لها بلوغ أهدافها التي تراهن عليها الصين ما لم يكن الخليج العربي والشرق الأوسط مستقراً وآمناً وسود فيه السلام، وان تسلك الصين سلوك قوة عظمى تقع عليها مسؤولية الحفاظ على مثل هذه البيئة بأن تكون صاحبة دور ناشط وبناء، وكما يبدو من الوثيقة الصينية فإن بكين واثقة بأنها جاءت بمبادرة بديلاً لمبادرات وسياسات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، خلال عقود الحرب الباردة، والإستراتيجية المهيمنة الأمريكية ما بعد الحرب الباردة. ومع ذلك فمن المبكر إصدار الحكم على صواب منطق الوثيقة الصينية وأساليبها في بلوغ أهدافها في مجال حل النزاعات البينية والإقليمية سلميا.

هوامش الفصل الخامس

1- Commentary, China Plays Great Role in the Middle East," Global Times, May 8,2013.Web
2- Caler Ben David, " Israel Pushes for China Investment as Xi Focuses on Peace," Bloomberg, May 10,2013.Web
3- Ibd.
4- " Chinese President Makes Four Point Proposal Settlement of Political Questions," Xinhua, May 6,2013.
5- الوثيقة
6- الوثيقة
7- Gregory Noddin Pouli, "Sino- Israeli Economic Ties Blossoming," The Diplomat, December 1, 2014.
8- Israel PM Eyes Perfect Partnership With China," Xinhua, May 8, 2013.Web.
9- Jonathan Goldstein,ed., China and Israel 1948-1998: A Fifty Year Retrospective, Westport,Prager,1999.
10- John Burns," Israel and China Quietly Form Trade Bonds," The New York Times, July 22, 1985.Web.
11- Islam Ayyad and Mohammed Kemal," China Israel Arms Trade and Cooperation: History and Policy Implications," Asian Affairs, Vol. 47, Issue 2, 2016, pp.260-273.
12- P.R.Kumaraswang," Israel China Relations and the Phalcon Controversy," Middle East policy, Vol.12, Issue 2, 2005, pp.93-103.
13- Edward Wang and Andrew Jacobs," US Army Seeks Better Ties with China's Military," The New York Times, February 22, 2014.Web.
14- " RPT-Israel Ramps Asia Trade Ties as Government Urges Shift from EU," Reuters, February 13, 2015.Web.
15- Michal Median," China Maintains Neutrality While Deepening Ties to Israel, " China-US Focus, July 28,2014.Web.
16- P.R.Kunarsawamy," Israel- China Arms Trade Unfreezing Times," Middle East Institute, July 16, 2012.Web. "China, Israel Pledge Closer Military Ties," China Daily,com.cn May 15, 2012.Web.
17- Chris Buckley," Xi Urges Great Innovation in Core Technologies," The New York Times, June 10, 2014.Web.
18- Yitzhak Shichor, The Middle East in China Foreign Policy: 149-1977, Cambridge, Cambridge University Press, 1979.Lilian Craig Harris," China Relations with PLO," the Journal of Palestine Studies, Vol.17, Issue 1, 1997,pp.123-154.
19- Mehmood Hussian, The PLO: A Study in Ideology, Strategy, and Tactics, Delhi, Delhi University Press, 1975.
20- John Cooley," China and the Palestinians," Journal of Palestine Studies, Vol.1, No.2, 1971/1972.
21- John Calabrese, China's Changing Relations with the Middle East, London,Printer, 1991.
22- Chris Zambelis," China's Palestine Policy," China Brief, Vol. 9, Issue 5, May 4,2009.

23- Yoran Evron, "China's Diplomatic Initiative in the Middle East; the Quest for a Great Power Role in the Region," International Relations, December 2015.
24- " Exclusive interview with China's Special Envoy for Middle East Affairs: The Solution of the Middle East's Problems Begins with the Palestine- Israel Conflict," Chinese Government Online, September 23, 2014.Web.
25- " Chinese Envoy Calls on Palestine and Israel to Resume Peace Talks As Soon As Possible," Xinhua, July 13, 2015.Web.
26- Mu Chuncham, " Why China Must Pay Attention to the Israel- Palestine Conflict," The Diplomat, July 19,2014.Web.
27- D.Shambaugh, China Goes Global, op.cit.
28- " China's Special Envoy for the Middle East Affairs: China Is Not Joining the Middle East Quartet," Phoenix Online, June 6,2013.
29- Zachary Keck," China Wants to Join the Middle East Quartet," the Diplomat, January 15, 2015.Web.
30- Yitzhak Shichor, The Middle East in China Foreign Policy,op.cit.
31- A.H.H.Abidi, China ,Iran and the Persian Gulf, New Dlhi Radiant Publisher, 1982.
32- Zhong Ziang Zhang," China's Energy Security the Malacca Dilemma and Responses," Energy Policy, Vol.39, Issue 12, December 2011, pp.7612-7615.
33- Energey information Agency." Country Analysis Briefing, Iran.Web
34- John B.Alterman and John W.Graver, The Vital Triangle: China, The United States and the Middle East, Washington D.C., The CSIS Press,2008.
35- Calabrese, China Changing Relations, op.cit.
36- Dojiong Zha," China' Energy Security and Its International Relations," china and Eurasia Forum Quarterly, Vol.3,No.3, November 2005pp.39-54.
37- Inda Jakobson and Dean Knox, New Foreign Policy Actors, op.cit.
38- Olimal, China and the Middle East, op.cit.
39- John Meirscheimer," China Unpeaceful Rise," op.cit.
40- Robert Ross, Beijing as a Conservative power," op.cit.
41- China, Iran Upgrade Ties to Carry Forward Millennia Old Friendship," Xinhua January 23, 2016.Web
42- M.Mazza," China Iran Ties Assessment and Implications for the US Policy," America Enterprise Institute, April 21, 2011.Web.
43- John W. Graver, China and Iran: Ancient Partners in Post Imperial World, Seattle, University of Washington Press, 2006.
44- J.Graver, China and Iran, op.cit.
45- John Pomfret, "Oil ideology Keeps China from Joining Efforts to Press Iran," The Washington Post, September 30, 2009.Web.
46- Graver, China and Iran, op.cit.
47- Ibid.
48- Mark Landler," Clinton Press China on Iran Sanctions," International Herald Tribune, January 30, 2010.Web.
49- John Graver, China and Iran, op.cit; Scott Harold and Aires Nader, China and Iran: Economic, Political and Military Relations, RAND, Occasional Papers,2012.

50- US Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditure and Arms Transfer, Washington, ACDA, 1987.
51- Edward Timperlake and W.C.Triplett II ,eds., Red Dragon Rising: Communist China's Military Threat to America, Washington D.C., Regnery Publishing,1999.
52- Bates Grill," Chinese Arms Exports to Iran," in P.R.Kurmarswamy,ed., China and the Middle East: The Quest for influence, Londan, Saga Publishing, 1999.
53- Bates Grill," Iran Obtain Patrol Boats from China," The Washington Post, March 7, 1996."Web.
54- Elaine Sciolino," China Targeted on Missile Export," International herald Tribune, June 23, 1995. Web.
55- Bates Grill," Chinese Arms Export to Iran," op.cit.
56- Cyrus Safdani," Iran Needs Nuclear Energy, No Weapons," Le Monde Diplomatique, November 2003.Web.
57- " Statement by President Obama, French President Sarkozy and British Prime Minister Brown on Iranian Nuclear Facility," The White House, Office of the Press Secretary, September 25,2009.Web.
58- "Implementation of the NPT Safeguard Agreement in the Islamic Republic of Iran, February 2010," Council on Foreign Relations, February 18, 2010.Web.
59- G.Perkovich and Silvia Manzanero," Plan B: Using Sanctions to End Iran's Nuclear Program," Arms Control Today, Vol.34,Issue 4, May 2004.
60- UN Security Resolution 1737, Iran," Council on Foreign Relations, December 23, 2006.erb.
61- John Boltan," Sanctions Won't Work against Iran," The Wall Street Journal, August 31, 2009.Web.
62- "Tehran Rejects Nuclear Accord, Official Report," The New York Times, October 29, 2009.
63- Thonas Erabrink, " Ahmdinejad Vows Dramatic Expansion on Iran's Nuclear Program," The Washington Post, November 30,2009.Web.
64- Anita Chang," After Iran Sanctions Vote China Wants More Dialogue on Iran Nuclear Issue," CNS News, June 10, 2010.Web.
65- "Iran Blames China for UN Sanctions," Daijiworld, June 10, 2010.Web.
66- "China Objects to the US Sanctions against Iran," Associated Press, July 6, 2010.Web.
67- "China Does not Rule Out Tow Ways Method in Solving Iran Nuclear Problem : Ministry," Interfax, in Ariel Farrar- Wellman, " Iran- China Relations," Critical Threats, July 13, 2010.Web.
68- "China Critics Unilateral US Sanctions Against Iran," Voice of Merica, January 14, 2012.
69- James Reilly, "China's Unilateral Sanctions, The Washington Quarterly, Vol.33, Issue 4, 2012, pp.121-133.
70- "Shades of Red: China's Debate Over North Korea," Crisis Group Asia Report, No. 177, November 2, 2009.Web.
71- Micheal Slackman," On Anniversary, Ahmadinejade Boasts of Iran's Nuclear Prowess," The New York times, February 11, 2010, Web.

72- Jamie Fly," Iran's Nuclear Program: Time Is of the Issue," The Foreign Policy Initiative, Vol.8, October 2009.Web.
73- Erica Downs and Suzane Maloney," The Chinese- Iran Connection: Getting China to Sanction Iran," Foreign Affairs, March- April 2011.
74- " Beijing Furious at Arms Sales to Taiwan," China Daily, February 1, 2012.Web.
75- Dfna Linzer," Iran Defies Deadline on Nuclear Program," The Washington Post, September 1,2006.Web.
76- "Obama: Iran May Have Right to Civilian Nuclear Power," CBS News com, June 1, 2009.Web.
77- Erica Downs and Suzane Maloney, op.cit.
78- Ray Takeyh," The Rising Might of the Middle East Super Power," council on Foreign Relations, September 2006.
79- "Gates: Persuasion Better Track against Iran's Nuclear Pursuit," CNN, April 30, 2009.Web.
80- "Gates Says Iran to Face New Sanctions," Reuters, December 11, 2009.Web.
81- "China Could Block Sanctions against Iran," The Washington Post, February 4, 2010.Web.
82- "For Peace in Iran," China Daily, June 18, 2009.
83- "Statement by the President on the Attempt Attack on Christmas Day and Recent Violence in Iran," December 28, 2009.Web.
84- Richard Hass," Enough Is Enough: Why We Can No Longer Remain on the Sideline in the Struggle for Regime Change in Iran," Newsweek, January 22,2010.Web
85- J.Alterman and J.Graver, The Vital Triangle, op.cit.p.98.
86- Joint Comprehensive Plan for Action, Washington Department of States, 2015.Web
87- Michael Singh," The Sino- Iranian Tango: Why the Nuclear Deal Is Good for China," Foreign Affairs, July 2015.Web. Elizabeth Rosenberg and Alexander Sullivan," Why China Likes the Iran Deal," CNN com, July 31, 2015.Web.Bria Speagle," Oil Thirsty China a Winner in Iran Deal," The Wall Street Journal, July 14, 2015.
88- "Three companies Sanctioned under the Amendment Iran Act," US State Department Fact Sheet, January 13, 2012.
89- "China State Firms to Start Pumping New Oil in Iran-Sources," Reuters, July 31, 2015.
90- "China-Iran: New Oil Agreement in Sight," ABO Newsletter, April 2015.Web.
91- "Iran May Be Looking to Replace Aging Planes with Airbus Purchase," Bloomberg.com May 18, 2913.Web.
92- "China – Iran Agree to Expand Trade to 600Billion dollar in a Decade," Bloomberg,com, January 23, 2016.Web.
93- "New Rail Route Proposed from Urumqi to Iran," China Daily, November 21, 2015.Web.
94- " China to Build Pipeline from Iran to Pakistan," Wall Street Journal, April 9, 2015.

95- "China Iran Agree to Two Nuclear power Stations," Global Construction Review, January 27, 2016.

96- "Russia Agrees to Deliver S-300 Missile System to Iran," Defence News, November 9, 2015.

الفصل السادس

مبادرة الحزام والطريق والعرب

الجذور والمفهوم

تعود جذور طريق الحرير إلى قبل أكثر من 2000 سنة، وهـي طريـق للتبـادلات الاقتصادية والثقافيـة عـبر فضـاء أوراسـيا مـن خـلال رحـلات متبادلـة بـين الصـين وأروبـا وإفريقيا. وقد استخدم الجغرافي الألماني فير ديناد فون رجثوفن مصطلح "طريـق الحريـر" في الإشارة إلى تلك الطـرق.(1) وقـد تبـين مـن التنقيـب الأثريـة أن التجـارة انطـوت عـلى الحريـر ذي القيمـة العاليـة والزجـاج والمعـادن الثمينـة والكريمـة والسراميـك، وتطـورت التجارة من خلال فترات عديدة ولم تقتصر على السـلع بـل اسـتخدمت الطـرق في انتقـال الدين البوذي. وفي القرن الثالث عشر جاءت رحلات ماركو بولو وتنقل عدد مـن الرهبـان في الرحلات الأوروبيـة الأولى إلى آسـيا.(2) وفي القـرن الخـامس عشر أفلـت أهميـة طـرق الحرير بعدما توسع النفوذ البحري الأوروبي وسيطرت البرتغال على التجـارة البحريـة. وفي عهد حكم سلالة منغ 1405-1433 ركبت الصين البحر في توجهها إلى المحيط الهنـدي عـبر جنوب شرق أسيا لتصل سفن الأدميرال (شـنغ هـي) الخشـبية والكبـيرة إلى كينيـا والبحـر الأحمر مروراً بالمدن الساحلية في الخليج العربي وخليج عدن.(3).

ولقد تباينـت وجهـات النظـر والتحلـيلات "لمبـادرة" الحـزام والطريـق عنـد الجهات الرسمية وشبه الرسمية والأكاديميـة الصـينية وكـذلك في الدراسـات الأجنبيـة وأعطيت تعريفات مختلفة وأتبـع منطـق متنـوع ومقاربـات عديـدة، لـذلك يتعـذر تقديم معنى واحد يرضى فيه الجميع، بل أن الدراسـة الصـادرة عـن وزارة الخارجيـة الصينية في مارس 2015 لا تقف عند دالة واحدة في الإشارة إلى الحزام والطريق، على الرغم من أن مصطلح "المبادرة" هو الأكثر تردداً في ثنايا الصفحات(4)، ومع ذلك فإن

عنوان الورقة يدلنا على أن المبادرة هي "رؤية" كما رأت هيئة التنمية والإصلاح الوطنية الصينية ووزارة الخارجية ووزارة التجارة وبمصادقة مجلس الوزراء. وكما يبدو أن الغرض من استخدام مصطلح المبادرة لإعفائها من أن يعطى لها معاني كثيرة قد تودع فيها مضامين غير إيجابية من قبل المعترضين على نهوض الصين والمشككين في نواياها والطاعنين في إستراتيجيتها وسياستها التي بدأت تتحول بسرعة من الحركة الهادئة والحذرة والمترقبة إلى الحركة الفاعلة الناشطة التوكيدية بعد مرور ثلاثين سنة على انفتاح الصين. إن الموقف الرسمي يجنح إلى التمسك بفكرة "الرؤية" ليدل على النزاهة والثقة والالتزام والمسؤولية والمرونة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ويصف ما قد تقوم فيه الرئيس تشي في سبتمبر 2013 أثناء زيارته إلى كازاخستان وعرض المبادرة في خطاب له في جامعة نزار بايف واقترح أن تتعاون الصين ودول وسط آسيا في بناء "حزام اقتصادي لطريق الحرير"(5)، وكانت هذه هي الإشارة الأولى إلى المبادرة، وبعد ذلك بشهر واحد عرج على الموضوع في أكتوبر 2013 في قمة آسيا - جنوب شرق آسيا وطرح مبادرة "طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"(6)، وبعد ذلك جاءت توجيهات وتوضيحات لانطلاق المبادرة وتأسيس مؤسساتها المالية.

وعلى الرغم من حذر المواقف الرسمية من إعطاء المبادرة معنى غير المعنى الذي تأتي عليه الوثائق الرسمية، فإن هناك من حسب أن المبادرة ليست "فكرة" أو "مقترح" أو "رؤية" وإنما هي أعمق من ذلك من حيث المنطق والدوافع والأهداف والوسائل. وحجج هؤلاء كثيرة ومن الصعوبة بمكان ردها.

أولاً، أن الصين قد تحولت من قوة بين أقوى الدول النامية إلى قوة كبرى - عالمية.

ثانياً، إن القوى الأخرى، خاصة الولايات المتحدة، تحمل الصين كفاعل أساسي إقليمي ودولي.

ثالثاً، إن سلوك الصين في السياسة الدولية يبعدها تدريجياً عن تلك المبادئ التي أخذت فيها أيديولوجياً في فترة ما قبل 1979.

رابعاً، إن تغييرات إستراتيجية جذرية قد وقعت بعد نهاية الحرب الباردة محلياً، مثل وهن روسيا وصعود الصين والهند، وإقليمياً نهوض جنوب شرق آسيا كإقليم نشاطات تجارية متصاعدة وتداعيات الشرق الأوسط في فترة الربيع العربي والتنافس على وسط آسيا بين الولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي، وصعود قوى إقليمية مثل تركيا وإيران. أما على الصعيد الدولي فإن ظاهرة التحول من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية إلى القطبية التعددية قد أفرزت مقومات جديدة في السياسة الدولية على صعيد النظام الدولي وتكوينه وسلوك القوى المهيمنة والنزعة إلى التدخل عسكرياً وغيرها.

خامساً، إن الانفتاح الاقتصادي الصيني منذ 1979 والانخراط في العولمة وخطى التصنيع والمعدلات المرتفعة للاستثمار الأجنبي في اقتصاد الصين وحمى اقتصاد التصدير وعجز السوق الصيني والمصاعب الاجتماعية والمعضلات السياسية ومستقبل وحدة الصين ودور الحزب كل ذلك جعل الصين وجهاً لوجه مع حشد من التحديات.

ومع أنه لا يقدم كثير من الدارسين على إعطاء "المبادرة" (7) مفهوم الإستراتيجية، ومع ذلك، ثمة من ينعتها هكذا بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ففي الوقت الذي لا يرى مايكل سوين أن في المبادرة ما يجسد فيها أنها "من الوسائل الإستراتيجية لتعزيز نفوذ الصين في أوراسيا وفي الشرق الأوسط"(8)، يذهب شانغ يانيلنغ، رئيس الدراسات الدولية في أكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية، إلى القول بأن "مفهوم الحزام الواحد والطريق الواحد هو الإستراتيجية العليا للصين خلال العصر الجديد".(9) وبهدف إعطاء مفهوم الإستراتيجية معنى غير ذاك الذي يقترن مع أدبيات الفكر الاستراتيجي الغربي، يقول "وإنه يعتبر سعى الصين بهدف التنمية السلمية والعزم على وزر المسؤوليات كبلد كبير والسعي وراء التعاون والكسب

المشترك من خلال البناء المشترك."(10) ومع ذلك، فعلى الرغم من أن هذه المساعي تشير إليها المبادرة مرة ومرة، إلا أنها، كما يرى معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، "محاولة ميركنتاليه مصممة لتعزيز المصالح الصينية حول العالم،(11) بل أن المبادرة، "جزء من برنامج طموح بعيد المدى للتكامل الاقتصادي لإقليم شاسع"، كما يرى معهد كلنجيندايل للعلاقات الدولية في هولندا"(12). و لا يرمي هذا البرنامج الطموح، حسبما يعتقد المعهد "إلى هيمنة عسكرية"،(13)، مما يجعله يختلف عن برامج الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولا ينافس الولايات المتحدة في دورها في الشحن البحري عالمياً من خلال "تغيير دور الصين" في هذا المجال. ومع ذلك، فإن إعفاء المبادرة من هذه الأهداف لا يبرئها من أنها "مجموعة أفكار إستراتيجية قومية عليا للصين" (14)

ومن حيث مجالها الجيوبولتيكي الممتد من أوراسيا إلى إفريقيا فإن المبادرة "تصميم كبير للانخراط في نمو وتنمية وتكامل اقتصادي بعيد المدى "(15). ويرى كل من سكود كيندي وديفد باركر أن المبادرة" ذات صلة بالخطة الخماسية رقم 13 للفترة 2016-2020 لتوجيه استراتيجية الاستثمار"(16) وكتبت صحيفة اندين اكسبرس أن المبادرة " جزء من إستراتيجية الصين للتوجه صوب الغرب"(17) جيوبوليتيكيا وجيواقتصاديا، بل " إنه المشروع الأكثر أهمية والأبعد مدى الذي قدمته الأمة الصينية"، لتصبح بذلك تحاكي الولايات المتحدة في مبادرتها بعد الحرب العالمية الثانية لتقود النظام الاقتصادي العالمي" إن المبادرة المشروع الموازي لمشروع مارشال." (18) ويحمل ني شيكسيونغ هذا التصميم الكبير ليس على الإستراتيجية بل "إنه حلم من رؤية عالمية"،(19) وذلك لكي يضع مسافة ما بين الحلم الصيني الصرف وبين "الأحلام الجميلة للشعوب في الدول الأخرى، كما قال الرئيس تشي عندما التقى بالزعامة الأوروبية في 2013، "إن الحلم الصيني حول السلام والتنمية والتعاون والكسب المشترك"، والذي هو "القيمة المشتركة والمثل لجميع البشرية"، ولا يشدد الرئيس تشي على أن الحلم كما هو مجسد في المبادرة ضرورة صينية تسعى

الصين على إملاءه للآخرين، بل "إن الحلم الصيني طموح مشترك للعالم، وإنه ليس حول الصين وحدها".(20) وهكذا، فإن الكتاب الصينيون لا يستسيغون استخدام مفهوم" إستراتيجية أو "الممر الاقتصادي" أو "خطة"، بل "رؤية" أو "مبادرة"، لكي لا تفسر الخطوة في الحزام والطريق بأنها "ذات" أهداف كبرى ذات صلة بمصالح قومية صينية ويترتب عليها انعكاسات على القوى الأخرى."(21) ومع ذلك، ما قد كُتب في المبادرة من قبل الدارسين والبيانات الرسمية لا يمكن أن يتستر على أن الصين لا تبدو نزيهة فيما تزعم و"بأن العقل الصيني ليس مبرمجاً حول نظرية جيوبولتيكية او جيواقتصادية"(22). والراجح عندنا أن المبادرة من الشمولية في مفاهيمها ومصطلحاتها التقليدية ومن الصياغة الصينية الجديدة إلى الدرجة التي يمكن عدها بأنها تقوم على نظرية جيوبوليتيكية وجيواقتصادية معاً.

هيكل مبادرة الحزام والطريق

لقد صدرت عدة صيغ هيكل المبادرة من جانب الصين ومن الخارج وفي مارس 2015 صدرت وثيقة هيئة التنمية والإصلاح القومية وفيها شروحات وافية "للرؤية" و"الأفعال" التي تنطوي عليها المبادرة:

"يمر كل من الحزام والطريق عبر قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا ويربط بين الدوائر الاقتصادية الناشطة من جهة وبين الدائرة الاقتصادية الأوروبية المتطورة، ويحتويان دولاً ذات إمكانيات تنمية اقتصادية هائلة. ويركز حزام طريق الحرير الاقتصادي على ربط الصين بوسط آسيا وبروسيا وبأوروبا (البلطيق)، وكذلك ربط الصين مع الخليج الفارسي وبحر الأبيض المتوسط عبر وسط آسيا وجنوب آسيا، ويربط الصين مع جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي. وإن طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين قد صمم لينطلق من ساحل الصين إلى أوروبا

عبر بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي في أحد أذرعـه، ومـن سـاحل الصـين عـبر بحـر الصين الجنوبي إلى جنوب المحيط الهندي".(23)

ونشرت صحيفة Xinhua الرسمية في مارس 2015 خارطـة رسـمية تـؤشر أولاً، الطرق البريـة وسـكك الحديـد كممـر اقتصـادي باكسـتان – الصـين. ويبـدأ مـن إقلـيم كسنجيان إلى ميناء غوادار في باكستان الذي يرتبط ببحر العرب والخليج العربي.

ثانياً، الممر الاقتصادي من إقليم كنمنغ إلى سنغافورة سكك حديد عـبر جنـوب شرق آسيا.

ثالثـاً، الممـر الاقتصـادي مـن الصـين إلى الهنـد إلى مـاينمار (مـن كنمنـغ إلى كلكتا)(24).

رابعاً، خط سكك حديد سريـع مـن بكـين إلى موسـكو إلى وارسـو إلى هـامبرغ، ويقتصر هذا الحظ مـدة النقـل مـن 45 يومـاً بالشـحن البحـري إلى 11 يومـاً بالسـكك الحديدية.(25)

وفي ابريـل 2015 عـرض التلفزيـون الصـيني الرسـمي CCTV خـرائط فيهـا الطريق البري بثلاث اتجاهات. الأول، الصين – وسط آسيا-روسيا-أوروبا. الثـاني، الصـين-وسط آسيا-غرب آسيا- خليج فارسي-بحر المتوسط. الثالـث، الصـين-جنـوب شرق آسـيا-المحيط الهندي. ثم تمتد طرق برية وسكك الحديد مـن مينـاء لامـو ومومباسـا في كينيـا على الساحل الشرقي لإفريقيا إلى أسواق افريقيا عبر لامور-أثيوبيا-جنوب السودان، ومن موماسا إلى فيروبي إلى أوغندا(26). وفي صيف 2016 صدر تقرير جديـد يشـير إلى سـتة ممرات تبدأ من ميناء ليانغ آنغ في محافظة جينانغسو. الأول إلى روتـردام عـبر أوراسـيا بالسكك الحديد. والثاني ممر روسيا – منغوليا. والثالث ممر وسط آسيا-الشرق الأوسط. والرابع، شبه جزيرة الهند الصينية. والخامس ممر باكستان والسـادس. ممـر بـنغلادش-الصين-الهند-مينمار(27).


Silk Road
Maritime Silk Road
Moscow
Rotterdam
Duisburg
Venice
Istanbul
Athens
Tehran
Samarkand
Bishkek
Almaty
Huoerguosi
Urumqi
Dushanbe
Lanzhou
Xi'an
Beijing
Fuzhou
Quanzhou
Guangzhou
Zhanjiang
Haikou
Beihai
Hanoi
Kolkata
Colombo
Kuala Lumpur
Jakarta
Nairobi
NEW CHINA

الممر الاقتصادي	الدول التي يربطها
- الجسر البري الأوراسي الجديد من محافظة جيانغسو إلى روتردام	دول وسـط آسـيا - شرق أوروبـا - ألبانيا - بوسنيا - بلغاريا - كرواتيا - جمهورية الجيك.ايستونيا - هنغاريا، لاتفيا - لاثوانيا - مكارونيا - بولندا - رومانيا - صربيا - هولندا - ألمانيا بيلروس - ملروفا
- ممر الصين - منغوليا - روسيا من بكين - تيانجين - هيبي - داليان - روسيا	منغوليا - روسيا
- ممر الصين وسط آسيا - غرب آسيا	كازاخستان-قرقنرستان-تاجيكستان-تركمنستان-أوزبكستان-أفغانستان-أرمينيا-أذربيجان-جورجيا-إيران-العراق-البحرين-اسرائيل-الأردن-كويت-قطر-عمان-السعودية-سوريا-تركيا-اليمن.
- ممر الصين - شبه جزيرة الهند الصينية	بروني-كمبوديا-اندونيسيا-لاومس-ماليزيا-ميمنار-الفلبين-سنغافورة-تايلند-تيمور ليسته-فيتنام.
- ممر الصين - باكستان من كسنجيان إلى غوادار	بنغلادش-بهتان-ملديفز-الهند-نيبال-باكستان-سريلانكا.
- ممر الصين - بنغلادش الهند-مينمار	بنغلاديش-الهند-مينمار

في 2014 أنشـأت الصـين مؤسسـتين مـاليتين لهـما صـلة بمبـادرة الحـزام والطريق هما بنك الاستثمار في البنى التحتيـة الأسـيوي وصـندوق طريـق الحريـر. وقد أعطى البنك الدول تقدير أولية بأن مشاريع البنى التحتية في آسيا تمثـل طلبـاً بقيمة 730 مليار دولار لكل عام حتـى 2020، في الوقـت الـذي لا يسـتطيع البنـك الدولي وبنك التنمية الأسيوي تقديم أكثر من 30 مليار دولار. ويعتبر بنك الاستثمار

للبنى التحتية الأسيوي مصرفاً بهدف التنمية المتعددة الأطراف، ومقره في بكين. وقد صادقت 50 دولة من أصل 57 مرشحة للانضمام على الوثيقة الرسمية للبنك وذلك في يونيو 2015. وكان رأسمال البنك في البداية 65 مليار دولار وشاركت الصين ب20 مليار دولار على أن تساهم بقية الدول الأعضاء ب45 مليار دولار. وقد حرصت الصين على أن لا تقيم علاقة بين نشاطات البنك وسياستها الخارجية بهدف إخراس المعارضين للمبادرة باعتبارها أداة أساسية في السياسة الخارجية والدبلوماسية الصينية، ولذلك تقوم أعمال البنك على أسس وقواعد تجارية والمساءلة والشفافية وهيئة حاكمة لتقييم المخاطر والمزايا للمشاريع، وكذلك وضع الآليات المالية. والبنك مؤسسة متعددة الأطراف ولكل عضو حصة تصويت تتناسب مع نسبة إسهامه في رأسمال البنك (28).

وكان من بين أسباب تأسيس هذه المؤسسة المالية عدم رضا الصين من تركيبة وأداء المؤسسات المالية العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية التي لم تتطور بالسرعة الملائمة لتواكب التغييرات الجذرية التي قد حدثت في النظام الاقتصادي العالمي وكذلك من امتناع الولايات المتحدة عن الاستجابة إلى المطالبة بإدخال إصلاحات جذرية على النظام المالي العالمي، وخاصة من دول الاقتصاد والصاعد المتمثلة بمجموعة (بركز)، وبالإضافة إلى ذلك، أن الولايات المتحدة تمسكت بهيمنتها على موارد تلك المؤسسات التي يمكن أن تتوسع بإضافة الموارد المالية الصينية وغيرها. وتشكو الصين من منزلتها وثقلها في تلك المؤسسات التي كانت حصة الولايات المتحدة في نظام صناعة القرار والتصويت هي السائدة. وكان للصين وجهة نظر خاصة في تحليل الوضع الاقتصادي العالمي تقوم على أساس أن هناك فجوة كبيرة بين الطلب والعرض في مجال البنى التحتية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أن هيكلة نظام صناعة القرار في المؤسسات المالية العالمية تعيق عملية تلبية الطلب، كما أن البنك الدولي يضع معوقات أمام بعض المشاريع منطلقاً من نظرته إلى حسابات الربح والخسارة

والانعكاسات على البيئة، واعتقدت الصين أن نظام إدارة البنك للاستثمار للبنى التحتية الأسيوي سوف تتغلب على المصاعب البيروقراطية المعيقة لانطلاق المشاريع خاصة في الدول النامية التي أصبح الطلب منها يتزايد على البنى التحتية. وترى بكين أنها بهذه المؤسسات الجديدة تستجيب لطلب الدول النامية التي لا حجة لها للخشية من أن الصين سوف توظفها لأغراض اقتصادية وسياسية صينية أو لأطراف موالية لها، بل على العكس من ذلك إن انخراط قرابة 60 دولة في بنك الاستثمار للبنى التحتية الأسيوي لا يدل على أن هناك غاية خفية لحرمان بعض الدول أو عقابها.

ولقد أُتهمت الصين بأنها بتبني مبادرة الحزام والطريق وتمويلها من موارد صينية تسعى لتصريف الفائض الصناعي والمالي لديها، بين أن بنك الاستثمار لا يستجيب من رصيده إلى جزء محدود من الطلب على البنى التحتية سواء في المناطق المجاورة مثل وسط آسيا أو عالميا، وبالتالي، فإن الصين لا يمكن أن تمهد لهيمنة ذلك أيضاً أن الاتفاق على الإنفاق يجري على مستوى التفاهم الثنائي المتبادل بين الصين والدولة المستقبلة، كما أن بعض الدول المستقبلة لها ثقلها المقيد للخيارات الصينية مثل الهند واندونيسيا في آسيا(29)، ذلك على الرغم من وجود بعض الدول الأضعف تأثيراً على القرار الصيني مثل بنغلادش وماينمار وكمبوديا وباكستان(30). ومن جهتها تذود الصين عن مبادرتها كما تجسد في هيكلها المالي بأنها مفتوحة للجميع وأن الانضمام إلى المؤسسات المالية للمبادرة لا يعني كسب تنافس ضد المؤسسات المالية العالمية القائمة أو مسعى لاستبدالها، وإنما هي هيكل يستكمل ما هو موجود ليرقى فيه إلى مستويات من الكفاءة والأداء الأنشط الأعلى، وليس هناك من ذريعة للولايات المتحدة بالزعم بأن المؤسسات المالية للمبادرة تمثل محاولة لخلق كتلة جديدة منافسة، وذلك لأن مؤسسات المبادرة تقوم على مبدأ التعاون والتكامل(31). ولتوكيد ذلك، فإن "بنك الاستثمار للبنى التحتية يقيم علاقات ترتبط مع المصارف المتعددة الأطراف" لإبعاد الشكوك بأن البنك ينتقي مشاريع معينة.(32)

وصحيح أن الصين صاحبة حصة كبيرة في أسهم البنك "لكنها سوى صاحبة أسهم من بين آخرين .. إن المصرف سوف لن يفعل أي شيء مدفوعاً باعتبارات سياسية وسوف لن يتدخل في الشؤون السياسية"، كما قال لين ليكين، رئيس البنك(33). ومما زاد في مصداقية بنك الاستثمار أن حلفاء الولايات المتحدة مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا انضموا إلى البنك، وكذلك كوريا الجنوبية واستراليا(34)، وظلت الولايات المتحدة واليابان واقفتين عند خط الانتظار (35). وقد استثمرت الصين ما بين 1-2.5 مليار دولار في 2016 وتتوقع زيادة ذلك إلى 5.3 في 2017 وإلى 10 مليار دولار في 2018 (36). كما أن العديد من المؤسسات المالية وبعض الوكالات الحكومية تظهر استعدادها للإسهام في تمويل مشاريع الاستثمار في البنى التحتية. وقد تبنى بنك الاستثمار مبدأ المشاركة مع المصارف المتعددة الأطراف في جميع مشاريعه، باستثناء تلك التي في بنغلاديش، مثل بنك التنمية الأسيوي والمصرف الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية والبنك الدولي.(37) وتريد الصين من هذا توكيد نواياها البريئة في مبادرة الحزام والطريق من خلال الشفافية ومستويات حاكمية مالية وإتباع المعايير الدولية، كما تحاول الدفع عن اتهامها بأنها صاحبة الحصة الأكبر والصوت الأعلى في حاكمية بنك الاستثمار.

جدول: **الدول المساهمة الأساسية**

الدولة	رأسمال مليار دولار	نسبة الحصة	نسبة حصة التصويت
الصين	29.78	30.34	26.06
الهند	8.36	8.52	7.51
روسيا	6.59	6.66	5.92
ألمانيا	4.89	4.93	4.15
كوريا الجنوبية	3.74	3.81	3.50
استراليا	3.69	3.76	3.46
فرنسا	3.38	3.44	3.19
اندونيسيا	3.36	3.42	3.17
البرازيل	3.18	3.24	3.2
بريطانيا	3.05	3.11	2.99

Source: China Ministry of Finance 2015. Web.

ومع ذلك، فقد انتقدت سياسة بنك الاستثمار بأنها ليست جميع المشاريع قد اختيرت لأسباب تجارية بل فيها دوافع سياسية صينية ويستشهد على ذلك برفض البنك للاستثمار مشروعاً في الهند مرجحاً عليه نظيره في باكستان بثمن 46 مليار دولار كونها حليفة الصين وتشاركه في الخصومة مع الهند، وكذلك، لأن الصين تريد من مشروع باكستان ربطها مع غرب الصين لتحاشي تهديدات نقل الطاقة ولتحديات في مضيق مالقا والنزاعات على بحر الصين الجنوبي (38) ويقول رئيس مصرف التنمية الأسيوي أن سبب اختيار باكستان لأن انجاز المشروع أسرع، وليضاف إلى ذلك، أن اليابان لم تعترض على المشروع في باكستان، وهي عضو أساسي في مصرف التنمية الأسيوي، مما يدل على أن الأمر ليس فيه اعتبارات سياسية إذ أنه لا يمكن أن تميل اليابان إلى حليف الصين على حساب الهند، (39)

ولذلك، فإن الصين لم تنتصل عن التزامها بأن مشاريع البنى التحتية لا تخدم مصالح الصين وحدها، وإنما الدول المستقبلة للاستثمار وكذلك التنمية الإقليمية بهدف الرخاء الإقليمي. ثم إن الصين بتقديمها نسبة عالية من الأموال لأجل الاستثمار إنما تعين المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد العالمي والبنك الدولي في تلبية الطلب المتزايد على الاستثمار في البنى التحتية والتي تعجز المؤسسات المالية على الوفاء لها. كما أن رفض الولايات المتحدة المتناقص في الاقتصاد العالمي، وللإبقاء على هيمنتها، كما يقول جوزيف ستغلتر حامل جائزة نوبل في الاقتصاد(41). وتجادل بكين أن منافع الاستثمارات في البنى التحتية في مبادرة الحزام والطريق تصيب الجميع، فقد سوغ جوي هوكي، وزير الخزانة الاسترالي، انضمام استراليا "أنها توفر فرصاً هائلة لاستراليا"، وأن استراليا تستطيع تصدير الموارد الأولية بكميات أكثر عندما يكون هناك مواني بحرية وسكك حديدية أكثر في أسيا. (42)

كما أن مساعي البنك الدولي ومصارف أخرى للتعاون مع بنك الاستثمار دالة على أن في ذلك "منافع خاصة للدول الفقيرة والمكشوفة" من الدول النامية، كما يقول جيم ينغ كيم، رئيس البنك الدولي،(43) وأن تعاون مصرف التنمية الأسيوي، الذي لليابان فيه الحصة الأكبر ورصيده 160 مليار دولار بالمقارنة مع رصيد بنك التنمية الذي رصيده 50 مليار دولار، مع بنك الاستثمار دالة إيجابية أخرى.(44) وقد بدأ صندوق الحرير برأسمال 40 مليار دولار من الصين في ديسمبر 2014، وهدفه تمويل مشاريع معينة ويساهم في الصندوق دائرة الدولة للعملة الأجنبية، وهيئة الاستثمار الصينية ومصرف التصدير – الاستيراد الصيني ومصرف التنمية الصيني. ويركز الصندوق على مشاريع أنابيب الطاقة والطرق البرية والسكك الحديدة. وقد قدم بنك التصدير – الاستيراد الصيني قروضاً ب80 مليار دولار في 2015، في حين أن مصرف التنمية الأسيوي قدم 27 مليار دولار، كما أن بنك التصدير – الاستيراد الصيني قد موّل أكثر من 1.000 مشروعا في إطار مبادرة الحزام والطريق (45). وقد أفلح صندوق طريق الحرير في عقد وثيقة تفاهم للتعاون

في مشاريع تنموية في إطار المبادرة مع بنك المادة الأعمار والتنمية الأوروبي(46). وبفضل التعاون بين المؤسسات المالية في إطار المبادرة وقعت الصين اتفاقات بقيمة 7.06 مليار دولار مع 60 دولة، وعدد المشاريع 1400 من سكك حديد وطرق برية سريعة ومحطات كهرباء وتطوير مواني ومناجم. ووقعت اتفاقاً مع اسبانيا لترتبط كسنجيان مع مدريد لتتقلص المسافة إلى النصف أي 21 يوماً عوضاً عن 45 بالنقل البحري. كما أن 40% من المشاريع البناء التحتي تقع خارج الصين، ويتوقع أن تدر هذه المشاريع المنافع بعد 10 سنوات(47).

الدوافع

هناك دوافع عديدة تقف وراء إقدام الرئيس تشي جينبنغ على جعل مبادرة الحزام والطريق تركة حرية شخصية كما كان قد فعل ممن سبقه من الرؤساء منذ فترة الإصلاح في 1979 عندما تبنوا رؤية أو خطة أو طموحاً أو إستراتيجية. وشاء أن يختار الرئيس تشي "حلم الصين" عنواناً لإداراته. حلم يأخذ بالصين إلى خارج جدار "المملكة الوسطى" التاريخية بعد كان قد تريث وأخذ الحذر ممن سبقه وانصرفوا إلى بناء القوة الشاملة للصين وكانوا بذلك قد ثبتوا قواعد قوة كبرى – عظمى يركن إليها تشي في إدارة العلاقات الصينية على المستوى الثنائي والإقليمي والدولي. باستناده إلى مبادرات سابقيه من الرؤساء الصينيين شعر الرئيس تشي بثقة متماسكة ومتينة ليؤكد على الرئيس أوباما أن السياسة الدولية يجب أن تدبر على أساس مبادئ جديدة وأن النظام الدولي ينبغي أن تعاد صياغته لا كما كان الحال بعد الحرب العالمية الثانية حيث هيمنت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وكانت الصين غائبة وضعيفة ومهمشة وتخاطب العالم الخارجي بخطاب أيديولوجي ليس له روافع كتلك التي كانت للاتحاد السوفيتي، وإنما أن الصين اليوم قوة أساسية ومسئولة بالأمن والاستقرار والسلام والتنمية العالمية.

تتوزع الدوافع وراء المبادرة إلى إستراتيجية وسياسية واقتصادية وداخلية وخارجية وبصورة متداخلة.

الدوافع الإستراتيجية

إن مبادرة الحزام والطريق جزء من إستراتيجية عليا للصين، وإن جعلها مركز السياسة الخارجية الصينية يدل على أنها البعد الاستراتيجي للمدى المتوسط والبعيد. فمن الناحية الأولى إنها ليست خطوة إجرائية لمواجهة تحديات معينة تقترن بتطورات محددة ذات صلة بعلاقات الصين مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى أو في إقليمها.

ومن الناحية الثانية، أنها ليست محاولة في سياق الفعل وردود الفعل في العلاقات الدولية للقوى الكبرى على الصعيد الثنائي، بل إنها حركة شاملة وواسعة ومتعددة الأبعاد والاتجاهات وبالتالي لا يمكن أن لا يكون وراءها منطق استراتيجي.

ومن الناحية الثالثة، إن المبادرة تجعل من الصين مركز لحركتها في الاتجاهات المتعددة وفي الوقت نفسه المستقبلة لانعكاساتها وهو الأمر الذي يستدعي أن تكون المبادرة "إستراتيجية" وليست تدبيراً لحركة في اتجاه واحد ومسألة واحدة.

ومن الناحية الرابعة، إن تعدد أوجه الحركة السياسية والاقتصادية يوحي بأنها جزء من إستراتيجية عليا ذات أذرع متعددة تمثل المبادرة ذراعاً أساسيا فيها.

ومن الناحية الخامسة، إن انخراط المؤسسات من أعلى مستوى إلى أدناه في بلورة المبادرة شاهد على أنها ذات دوافع إستراتيجية لأن مصالح المؤسسات متمثلة فيها.

ومن الناحية السادسة، إن التركيز على المبادرة في الخطاب السياسي الصيني والتوكيد على الالتزام فيها وتجنيد الإمكانات لإنجاحها والمراهنة على أنها المفتاح إلى المستقبل كل ذلك من خصائص حركة أو مشروع استراتيجي قومي.

ومن الناحية السابعة، إن المبادرة ليست جزئية أو تقتصر علىا طرف واحد، وإن كانت قد صدرت من الصين، بل إنها مشروع "نظامي" يتطلب تنفيذه من جانب الصين وبقية الأطراف أن يتخذوا قرارات جوهرية ويقوموا بإصلاحات ويكيفوا الاستراتيجيات والمؤسسات للتعاون الإقليمي والدولي بهدف التكامل الاستراتيجي وليس لغرض منافع فردية.

ومن الناحية الثامنة، إن المبادرة تشكل "هيكلاً" أو "بناء" لاستراتيجيات تنموية للدول الواقعة على طريقها البري والبحري. ولا يقوم هيكل دون إستراتيجية، وإلا فإن الفشل بكلفة عالية ستكون النتيجة، ولذلك سخرت الصين قدراتها الدبلوماسية والسياسية والإعلامية، وفوق كل شيء قدراتها الاقتصادية لدعم نجاح المبادرة.

ومن الناحية التاسعة، إن العالم الذي تتوجه إليه المبادرة عالم متعدد الأطراف وذو نسق توزيع القوة وعالم عولمة اقتصادية وتنوع قافي الأمر الذي يجعل المبادرة إستراتيجية تتفاعل مع كل هذه المقومات الدولية.

وأخيراً، إن الأهداف الكبرى للمبادرة ليس من الممكن بلوغها إلا بإستراتيجية، فهي أهداف سياسية واقتصادية وإستراتيجية مترابطة ومتماسكة ولا يتوقع أن تحقق جميعها في زمن واحد وبنفس المستوى من الكفاءة والنجاح والكلفة.

إن المبادرة كإستراتيجية تحددها إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه نهوض الصين والتي لم تختلف جوهرها عن منطق إستراتيجية مواجهة الاتحاد السوفيتي في فترة الحرب الباردة والتي أطلق عليها كانن في مطلع الخمسينات "الاحتواء"، وعلى الرغم من إستراتيجية الاحتواء لم يكن قد حدد لها نتائج نهائية إلا أنها تركز على حرمان الاتحاد السوفيتي من التوسع خارج منطقة نفوذه كما تمثلت في حلف وارسو والعمل على إنهاكه من الداخل بالضغط عليه في مجال طبيعة النظام السياسي على افتراض أن الليبرالية - الديمقراطية أصوب وأصلح من النظام الاشتراكي وعليه فإن إصلاحات سوف تكون حتمية في السياسة السوفيتية. وعولت إستراتيجية الاحتواء

على سباق التسلح والتوازن النووي للرعب المؤكد والمتبادل وتطويق الاتحاد السوفيتي بعنقود من الأحلاف امتدت من شرق آسيا إلى آسيان إلى حلف بغداد إلى حلف الأطلسي، وكذلك التصدي للنفوذ السوفيتي في دول العالم الثالث ببرامج مساعدات عسكرية واقتصادية وإعلامية وأيديولوجية. ومع أن أحداً لم يتكهن بأن نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي سوف تقع بهذه الطريقة والسرعة، فقد بوغت الواقعيون بكافة مشاربهم من المنظرين بأفول النظام الاشتراكي عالمياً وذوبان مركزه وتشرذمه وتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغياب الاستقرار في روسيا.واحتفلت الولايات المتحدة بنصرها دون مواجهة وأصبحت السياسية الدولية متأثرة بمواقفها من القضايا وكذلك انطلقت والدعوات إلى إرساء نظام عالمي جديد يستند إلى القوة العظمى الوحيدة التي وصفت بأنها راعية ومسئولة عن الأمن والاستقرار والسلام وأنها ليست كبقية القوى العظمى التي عرفها التاريخ إذ أن لها "خصوصية" ليس لغيرها من القوى العظمى، فهي ليست إمبراطورية وإنما قائد ومرشد ومنسق ومنظم وراعي لطراز علاقات دولية لا يقوم على نظام توازن القوى التقليدي منذ معاهدة ويستفاليا ولا على حاكمية اسمية بل نظام قطب واحد تصطف بقية القوى معه وأنه قطب تصطف بقية القوى معه وأنه قطب ليس من القوى من القدرات على تحديه وليس من مصلحة قوة أن تؤسس حلفاً هذه خشية العقاب إما العسكري أو العقوبات الاقتصادية. وشرع القطب الواحد في بسط هيمنته العسكرية في الأقاليم وسعا إلى إعادة ترتيب السياسة الإقليمية وحرض على أن يكون للقطب هيمنة على المصادر الحيوية للتنمية الاقتصادية خاصة الطاقة التي تفتقر إليها كافة القوى الكبرى، باستثناء روسيا، وبتحكمه بالطاقة وأمنها ضمن القطب الواحد والولاء والانصياع لقيادته.

ولقد روج كتاب أمريكيون وغربيون لرسالة نظام دولي من قطب واحد صالح وعادل وموثوق فيه ونزيه النوايا، وزعموا أنه قد تيسرت للولايات المتحدة الأسباب الأساسية لتشييد هذا النظام الدولي الجديد وإغراء أو أكراه القوى الكبرى

الأخرى على الامتثال إلى قواعد إدارة السياسة الدولية الجديدة. وسرعان ما اتضح عقم هذا الافتراق المبكر الذي اقترن بنشوة هزيمة الاتحاد السوفييتي إذ احتجت القوى الكبرى الأخرى كل حسب تصوراتها وقدراتها وخياراتها، وكانت الصين وروسيا في طليعة المعترضين على نظام القطب الواحد ودعتا إلى التعددية القطبية. وفي حين كانت روسيا تتحرك في هذا الاتجاه من أرضية الوهن الاقتصادي، على الرغم من أنها احتفظت بمنزلتها كثاني قوة نووية في العالم، إلا أن الصين كانت تنادي ببطلان نظام القطب الواحد وروجت للتعددية القطبية، ولكنها لا تتقدم لتقود الرافضين.

أولاً، إن الولايات المتحدة كانت عدوانية بعد 1991 فشنت حرباً إقليمية - عالمية على العراق بعد احتلاله للكويت، وقادت حلف الأطلسي لتفكيك يوغسلافيا عسكرياً، وعاقبت روسيا اقتصادياً، هذا من جهة، وسارعت إلى ترصين علاقات تحالفها مع اليابان وتفاهمت مع الهند بشأن حيازاتها النووية من أجل مواجهة الصين، وعززت وجودها في كوريا الجنوبية لصد كوريا الشمالية. لقد تهيأت للولايات المتحدة فرصة تاريخية بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي فكانت جاهزة وواثقة بأنها قادرة على فرض سياستها وكذلك عازمة على أن تطيع بكل عقبة في طريقها سواء من قوة إقليمية مثل العراق في الشرق الأوسط أو قوة كبرى مثل روسيا والصين، أما الاتحاد الأوروبي فقد رضي بقيادة الولايات المتحدة امتداداً لدورها في حلف الأطلسي مع التوافق على دور محدود في أمن أوروبا ومناطق الجوار.

ثانياً، إن الصين بعد شروعها بالانفتاح في 1979 آمنت بأن نهوضها سوف يكون محفوفاً بتحديات كبيرة، وكان من الحكمة أن لا تتبع سياسة المواجهة مع الولايات المتحدة خشية أن تعمل على عرقلة نهوضها أو المساومة عليه بكلفة عالية. فمن ناحية أولى، إن نهوض الصين لن يكون ذاتياً لفقرها إلى الموارد الأولية وخاصة الطاقة والسوق الكبير ورأسمال وفوق هذا كله التقنية. ومن ناحية أخرى، كان من

الضروري أن تتعشق الصين في النظام الاقتصادي المعولم لأنه مصدر رأسمال والتقنية والسوق إذ أن نهوض الصين قام على قاعدة التحديث والتصنيع والتصدير، ولن يكتب النجاح للانفتاح ما لم تنخرط الصين في العولمة، وبوابة ذلك الولايات المتحدة ودول الجوار في الشرق آسيا وجنوب شرق آسيا بيد أن هذه حليفة الولايات المتحدة.

ثالثاً، إن نهوض الصين ترافقه تداعيات في السياسة الإقليمية والدولية لأنها سوف تصبح مصدر تحد أو تهديد في آسيا والعالم، وقد راجت أطروحة "التهديد الصيني" في أكثر من صورة. ففي المجال الاقتصادي تسبب نهوض الصين في ظهور نزعة القومية الاقتصادية في البلدان الصناعية المتقدمة، وعلى الصعيد الإقليمي خشيت دول الجوار من صين القوية عسكرياً والواثقة بنفسها والمطالبة بتغيير الوضع القائم في علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي ثم مع روسيا يلتسن في مسألة الحدود، وكذلك خلافات الحدود مع الهند والمطالبة بوحدة تايوان والحقوق الإقليمية في بحر الصين الجنوبي حيث الخلافات مع فيتنام والفلبين واندونيسيا، أما في نطاق سياسة الأمن فقد دعمت إدارة بوش توجه الهند إلى حيازة نووية بعد التجربة الهندية في 1998، كما أن واشنطن عززت علاقات التحالف مع اليابان وكوريا الجنوبية من أجل تطويق الصين.

وبعد أن وقفت التنمية السلمية على قدمها في نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة متمثلة بتحول الصين إلى ثاني اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة، وتوسع مصالحا جيوبولتيكياً، وترسيخ علاقات الاعتمادية المتبادلة مع الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي، وتحديث القدرات العسكرية الصينية، وتوكيد الاتحاد الأوروبي على دوره الخاص في الأمن الأوروبي ومناطق الجوار بقدر من الاستقلالية عن الولايات المتحدة، وبزوغ أقطاب مثل روسيا والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، ووهن الولايات المتحدة في حربها في أفغانستان والأزمة المالية 2007-2008 والتي لم تصب الصين بأضرار، كل هذه التطورات آلت إلى أن

تعتمـد الولايـات المتحـدة في إدارة أوبامـا خيـار "التمحـور في الشرق"، وبـذلك غـيرت واشنطن قبلة إستراتيجيتها من حيث الأولوية من الفضـاء الأوروبي - الأطـلسي إلى فضـا الأسيوي - المحيط الهادي بهدف احتواء الصين باعتبارها مصدر التهديد للأمن الأمـريكي ولهيمنة الولايات المتحدة واستجابة لهواجس حلفاءها في الإقليم.

إن مبادرة الحزام والطريق في جوهرها خيار استراتيجي عـلى مسـتوى الإسـتراتيجية القومية الصينية من حيث أنها تمثل مقاربة "التوجه إلى الخارج" و"التمحور في الغـرب" وأنها الرد على إستراتيجية التمحـور الأمـريكي في الشرق. والهـدف هـو حرمـان الولايـات المتحدة من إرساء عناصر بيئة جديدة في الفضاء الأسيوي، أما على الصـعيد الـدولي فـإن الصين كانت منذ البداية حاملة لراية إنشاء عالم يقوم عـلى تـوازن القـوى ذي الأقطـاب المتعددة الأمر الذي يتعارض مع أهداف السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة.

رابعاً، لقد كان مـن الحكمـة التريـث والحـذر والصبر وتحسـين الفـرص التاريخيـة للأقدام على أية سياسة خارجية جريئة توكيدية. فمن ناحية أن مصالح الصين الجوهرية كانت محدودة من طبيعتها ورقعتها متمثلة في تأمين شروط النهوض الاقتصادي وعـرض جوهر ووجه "السلمي". ومن ناحية أخـرى، كانـت مصـالح الصـين داخليـة وفي منـاطق الجوار الجغرافي أكثر مما هي خارجية في فضاءات عالمية، وذلك في خلـق أسـباب نجـاح التصنيع وتسهيلات التصدير وكل منها له علاقة بالولايات المتحدة وحلفاءهـا الأساسـيين اقتصادياً مثل اليابان وكوريا الجنوبية ومجموعـة آسـيان، كـما أن انسـياب الاسـتثمار - الأجنبي إلى الصين وتذليل الحواجز أمام تصـديرها كـان يسـتدعي الابتعـاد عـن شاشـة الولايات المتحدة.

خامسـاً، إن إدارة بـوش الابـن وهلـيري كلنتـون عمـدت إلى تطويـق الصـين واحتواءها. فمن ناحية اعتقد كثيرون أن انفتاح الصين لا يمكن أن يبلغ غايته دون أن تكون له انعكاسات على السياسة الداخلية والخارجية للصين الأمر الذي يدفعها إلى إرخاء قبضة الحـزب الواحـد والمؤسسـة العسـكرية في اتجـاه تعزيـز الحريـات

والتوجهات الليبرالية مما يجعل الصين تدنو من النظام الغربي الليبرالي، وعلى صعيد السياسة الخارجية كان من الضروري أن تنخرط الصين في السياسة الإقليمية في شرق آسيا في علاقاتها مع اليابان وكوريا الجنوبية وكذلك مع مجموعة دول آسيا وعلاقاتها في المثلث الصين - الهند - باكستان الذي للدور الأمريكي تأثير فيه.

إن التوجه نحو الغرب يأخذ الصين إلى فضاءات قد وقعت فيها تغييرات إستراتيجية أساسية وفيها مقومات إستراتيجية ذات صلة بعامود الإستراتيجية الصينية ألا وهو "النهوض السلمي" و"التنمية السلمية" و"الحلم الصيني". فخروج الصين جيوبوليتيكياً صوب الغرب عبر البر يربطها مع وسط آسيا وغرب آسيا وشرق أوروبا وغربها، وعبر البحار من بحر الصين الجنوبي إلى المحيط الهندي إلى بحر العرب إلى الخليج العربي إلى خليج عدن إلى شواطئ شرق إفريقيا إلى البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط إلى البر الأوروبي. ومع أن الولايات المتحدة ترابط عسكرياً في الفضاء الأسيوي - الهادي وتجوب مياهه وتتحالف مع القوى الأساسية فيه مثل اليابان وكوريا الجنوبية واستراليا، هذا من جهة، وأسست شراكة عبر المحيط الهادي التي استثنيت منها الصين، لتكون الذراع الاقتصادي للتمحور في الشرق. ولكي لا يطبق الطوق على العنق الصين عسكرياً واقتصادياً، فإن الصين آثرت الفلاة من التطويق بوسيلة اقتصادية ذات أبعاد جيواقتصادية وليس جيوعسكرية. وليس بين يدي الصين مقومات، مثل تلك التي للولايات المتحدة من عدة جهات للتمحور في الغرب. إن مبدأ الصين الأساسي في العلاقات الدولية نبذ الأحلاف، لذلك لا تقيم الصين علاقات تحالف مع قوى أخرى. إن الصين لا تجد لها من أنصار في الخارج يشاركونها في نظرتها إلى الأمن وسبل تأمينه. وإن الصين تعثر في هذه الفضاءات إلى الغرب منها على مؤيدين لها للدخول معها في علاقات تعاون وشراكة تنموية اقتصادية.

إن فرص الصين للتوجه إلى الشرق منها ليست إيجابية على المستوى الاستراتيجي في أكثر من ناحية. أولاً، إن الولايات المتحدة قوة مهيمنة في الإقليم

وتبسط هيمنتها من خلال علاقات تحالف أمني عسكري مع أطراف يرون أن الصين تهديد أمني أساسي مثل اليابان وكوريا الجنوبية واستراليا. أما إلى الغرب منها فلا تحمل القوى الأساسية والإقليمية الصين على محمل مدرك التهديد. إن روسيا التي يتلكأ الغرب - الأطلسي في احتضانها والعازمة على استعادة منزلتها الدولية في العهد السوفيتي والرافضة لنظام القطب الواحد تجد في تعاونها مع الصين، على الرغم من بعض الاختلافات، خياراً استراتيجياً للوقوف في وجه توسع الأطلسي نحوها والتهديدات بالعقوبات وكذلك كسوق واعد للطاقة إذ أن الصين أكبر المستهلكين لها. أما الاتحاد الأوروبي فلا يستجيب لمطالب الولايات المتحدة في التصدي للصين بل يراها قطباً إيجابياً في النظام الدولي ويتقيد بالقواعد الدولية وشريكا اقتصادياً، ولذلك انضمت بريطانيا وألمانيا، أهم حلفاء الولايات المتحدة في الاتحاد الأوروبي، إلى بنك الاستثمار للبنى التحتية الصينية على الرغم من ضغط واشنطن. وفي التوجه نحو الغرب تقترب الصين من الدول النامية التي تحتاج إلى التعاون مع الصين، فأما الدول النامية النفطية وذات الموارد الطبيعية فإنها تعثر في الصين على أكبر مستورد، كما أنها أكبر مصدر للسلع الاستهلاكية، وأما الدول النامية الفقيرة فإن مبادرة الحزام والطريق تأتي بالتنمية الاقتصادية إليها عبر الاستثمارات والمساعدات.

إن الصين لا تخشى من الذراع العسكري للتطويق الأمريكي فهذا مردوع بالقدرة النووية الصينية من ناحية، ومن جهة أخرى، لا تنطوي إستراتيجية الاحتواء من حيث المبدأ على خوض الحرب. إن خشية الصين من الذراع الاقتصادي للاحتواء الذي ليست الولايات المتحدة بعاجزة على استخدامه بطرق شتى، ولذا فإن الصين في مبادرتها للحزام والطريق تسعى إلى تجسيد إستراتيجية الاحتواء بالذراع الاقتصادي.

أولاً، إنها تتوجه إلى الغرب لتقيم علاقات اعتمادية اقتصادية تصبح مصلحة أساسية مشتركة في العلاقات الصينية الثنائية.

ثانياً إن الصين من خلال المبادرة تؤسس علاقة اقتصادية تنموية إقليمية تكون فيها الصين في المركز فلا تستطيع الولايات المتحدة تضييق حركتها.

ثالثاً، لقد جاءت الصين تحمل معها في مبادرتها ما ليس في وسع الولايات المتحدة عرضه. لقد أسست الولايات المتحدة علاقاتها الثنائية والإقليمية على قاعدة الأمن العسكري وآلية الأحلاف وليس التنمية الاقتصادية والتعاون والكسب المشترك، أما الصين فقد قدمت على أساس التنمية والتعاون والأمن والاستقرار كسلع عامة ومصالح مشتركة ثنائياً وإقليميا.

رابعاً، إن الصين قد أصبحت الشريك التجاري لعدد كبير من البلدان على درب طريق الحرير وأخذت مكان الولايات المتحدة مما يجعل العلاقات مع هذه الدول مرشحة للتقدم والتعزيز في مجالات إضافية. وهكذا، فعلى المستوى الاستراتيجي تمثل مبادرة الحزام والطريق ركناً من أجندة إستراتيجية صينية قومية عليا للفلاة من الاحتواء الأمريكي كركن من أجندة الولايات المتحدة لردع وتقييد أية قوة تقف في طريق سياسة وإستراتيجية الهيمنة الأمريكية والصين هي المرشح الذي يتصدر مقاومة الهيمنة الأمريكية وتحشد معها روسيا والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا وكثيراً من الدول النامية الإقليمية مثل اندونيسيا وإيران.

إن مبادرة الحزام والطريق وجه من إستراتيجية الصين العليا في صياغة النظام الدولي الجديد. فمنذ نهاية الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفيتي برزت عدة تصورات لطبيعة النظام الدولي الجديد بعدما اتضح أن الولايات المتحدة لا تمتلك القدرات على خلق نظام دولي جديد يرتكز على قطبها الأحادي.(48) بل طرحت آراء تحذر من انهيار الولايات المتحدة وبدأت معالم نظام دولي جديد من G7 (القوى الكبرى السبع) أو G8 أو G20. وفي 2009 أشير إلى أن الصين يرجح عندها G2 (الولايات المتحدة والصين). ومع أن هناك من يدافع عن هذا الهيكل من بين الدارسين الصينيين، إلا أن هناك البعض الذي يحذر من التورط في مثل هذه العلاقة مع الولايات المتحدة.

أولاً، إن الصين لم تكتسب كل أنياب القوة العظمى لتصبح القطب الثاني وتـزر كـل تبعات دوره استراتيجياً وسياسياً واقتصادياً وأيديولوجياً.

وثانياً، إن الصين سوف تصبح متعاونة مع الولايات المتحدة وبذلك تخسر مصداقية مواقفها منـذ قيـادة حركـة عـدم الانحيـاز في السـتينات، وبالوقـت نفسـه سـوف تثـير الهواجس الأمنية عند العديد من الدول خاصـة تلـك التـي للصـين خلافـات معهـا مثـل الهند.

ثالثاً، إن هناك من يعتقد أن انهيار الولايات المتحدة قادم لا محـال ولكـن الأمـر في كيف تتعامل الصين مع هذه الحقيقة، فمنهم من يـرى أن في انهيـار الولايـات المتحـدة كوارث على النظام الدولي في الوقت الذي ليس بين يدي الصين من البدائل أو القـدرات على إنشاء بديل، وعليه الراجح التعاون معها.(49)

ولـدى الصـين الكثـير مـن التحفظـات وعـدم الرضـا عـلى هيكـل النظـام الـدولي ومؤسساته الاقتصادية والمالية ومنزلة الصـين فيـه. إن المـدرك الصـيني لمنزلتهـا الراهنـة سلبي إذ يرى الصينيون أن الصين تنعمت بمنزلة القوة العظمى لمرات عديدة في تاريخها منذ 2000 سنة. وقد أثيرت أسئلة من داخل الصين وخارجها بشأن هل أن الصـين تريـد صياغة النظام الدولي مثلما قد فعلت القوى الرئيسية من قبل، بريطانيا في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانيـة(50)، طالمـا أن ذلـك مـن حقهـا بمـا لديها من أهداف وقوة.(51) وتشكو الصين من النظام المالي العـالمي المتمثـل بصـندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهـا مـن المؤسسـات التـي تمـت هيكلتهـا لتخـدم نظـام التجارة الدولية في ظل الهيمنة الغربية - الأمريكية دون إدخال إصلاحات عليها ليتواءم مع الواقع الجديد ويحافظ على مركزية الغرب وأوروبـا في النظـام عـلى حسـاب مراكـز بازغة جديدة(52)، فعلى سبيل المثال إن الهند ذات نصيب في حق التصـويت في البنـك الدولي أقل من بلجيكا.

إن الصين تريد أن تقدم طرازا جديداً للنظام الدولي ترحب فيه القوى البازغـة والدول النامية لأنه يقـوم عـلى المسـاواة والتعـاون والتنميـة والشراكـة والكسـب

المشترك وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام تنوع الثقافات، ولا ترى الصين أن ثقافة الغرب المتمثلة في الليبرالية - الديمقراطية عالمية الطابع وشمولية، على عكس ما يزعم فوكياما. كما أن طراز التنمية الاقتصادية الغربية - الأمريكية لم يبلغ أهدافه في حين أن الصين برهنت خلال 30 سنة أن طرازها قد نقلها من منزلة الدول النامية إلى منزلة القوة الثانية، والأكثر من هذا، أن الصين لا ترغم طرازها على الدول الأخرى وإنما تحترم خياراتها وفقاً لمعطيات بيئتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وإن ليس في أجندتها فرض شرطية سواء مباشرة بالعقوبات أو بشرطية المؤسسات المالية الدولية. لقد أغرت الولايات المتحدة وجذبت إليها الدول الأوروبية بمشروع مارشال 1948، ومع أن مبادرة الحزام والطريق تختلف عن مشروع مارشال في كثير من النواحي كما سنرى، إلا أنها فيها قوة الجذب الاقتصادية والسياسي والأيديولوجي والخطاب السياسي. ومثلما أن مشروع مارشال إعادة إعمار أوروبا وغرز هيمنة الولايات المتحدة ووضع أسس اقتصادية للنظام الدولي، فإن في المبادرة الصينية مقومات إصلاح النظام الدولي بالصيغة التي تراها الصين هدفاً لإستراتيجيتها: عالم بلا قطب أو عالم ثلاثي القطبية على أساس القضايا من (الصين - الولايات المتحدة - روسيا) و(الصين - الولايات المتحدة - الاتحاد الأوروبي) و (الصين - الولايات المتحدة - اليابان)، أو عالم ثنائي القطبية. ويرجح عند الصين عالم متعدد الأقطاب يكون فيه للصين أدوار أساسية في تدبير الشؤون الدولية. ففي مؤتمر عقد في ديسمبر 2014 بشان الشؤون الخارجية الصينية أكد الرئيس تشي على أن يكون للصين "دبلوماسية القوة الكبرى"(52) ليس لتغيير القواعد الأساسية للنظام الدولي بل لإصلاحه، على أسس جديدة تكون الصين مساهمة في تحقيق ذلك الإصلاح "كمدافعة عن السلام العالمي" و"حامية لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة، ومعارضة للتدخل في الشؤون الداخلية خاصة الدول الصغيرة والمتوسطة"(53).

وتعتبر مبادرة الحزام والطريق نقلة إستراتيجية في مدرك ودور الصين في تكوّن النظام الدولي. ففي أغسطس 2006 كان الرئيس جينتاو قد طرح بديل "العالم المتناغم"(54) لكن الصين لم تكن جريئة في الدفع في اتجاه بلوغه، وركزت في سياستها على آسيا بغية خلق توازن في النظام الدولي و"مجتمع مصير مشترك"، أما في عهد إدارة تشي فقد نادت الصين بأنه يجب على الصين "أن تساهم وتقود وأن يكون صوت الصين مسموعاً وحقن عناصر صينية في القواعد الدولية".

إن المبادرة تحمل في ثناياها كثيراً من "العناصر الصينية" أهمها قدراتها الاقتصادية ومصداقية مواقفها المبدئية. وترى بكين أن المبادئ والوسائل والأهداف لمبادرة الحزام والطريق تختزن قيماً أخلاقية ومواقف عادلة وتتعهد ببلوغ تنمية اقتصادية لجميع الأطراف وبكسب مشترك ومساواة وهي "عناصر" ليست موجودة في النظام الدولي القائم. ثم إن المبادرة تخلق الظروف والبيئة الملائمة لتوسيع رقعة الحركة الخارجية الصينية وزيادة عدد شركاءها ليصبحوا ظهيراً لها في الدفع جميعا نحو إصلاح النظام الدولي، وذلك لأن القيادة الصينية تدرك أن الصين واهنة في القوة والنفوذ لإصلاح النظام الدولي بجهودها الفردية، كما أنها إن حاولت ذلك سوف يكون عليها أن تتوقع ردود فعل من الولايات المتحدة والغرب ليس لصالحها. وربما هذا من بين أسباب عدم إقدام الصين على نشر وثيقة تؤشر إلى أن لديها إستراتيجية قومية عليا ترمي إلى إعادة صياغة النظام الدولي(55)، ومع ذلك، فإن معالم مبادرة الحزام والطريق لا تخذل الدارس في تشخيص توجهاتها في هذا الاتجاه، كما أنها تهدينا إلى ما هي القواعد التي تريد الصين أن يدار فيها النظام الدولي وما هي الأركان التي تريد أن تبقي عليها.(56)

لقد تبلورت مبادرة الحزام والطريق من خلال السياسات التي اتبعتها الصين بعد الحرب الباردة في المجالات السياسية والاقتصادية مع دول جنوب شرق آسيا ووسط آسيا وروسيا. وتمثل فكرة طريق البري خطوة إستراتيجية متقدمة على ما كانت عليه العلاقات بين الصين وجوارها إلى الغرب منها كبوابة إلى

أوروبا.(57)وقد استثمرت الصين في الطاقة وأنابيب نقلها في كازاخستان ودول وسط آسيا قريبة جغرافياً من الصين، وهي ممر الطاقة من روسيا وبحر قزوين إلى الصين، وقد تأسست منظمة شنغهاي بهدف التعاون الاقتصادي والأمني(58). وحرصت الصين على أن لا تظهر كمنافس لروسيا في وسط آسيا على الرغم من المصالح الجيوبولتيكية والجيواقتصادية للإقليم في الإستراتيجية الصينية، ولكن كما يتضح من المبادرة فإن الصين قد أصبحت أكثر ثقة في نفسها ولم تعد تعرض نفسها "تابعة" لروسيا في وسط آسيا ذلك أن روسيا قد أصبحت أكثر اعتماداً على الصين اقتصادياً كمستورد لطاقاتها وكظهير استراتيجي لروسيا في مواجهة الأطلسي، كما أن دول وسط آسيا بدورها أصبحت أكثر اعتماداً على الاستثمارات الصينية(59). إن لوسط آسيا أهمية مركزية في الإستراتيجية الصينية جيواقتصادياً كمصدر للطاقة وممر لها، وجيوبولتيكياً في الخروج إلى الغرب، وأمنياً في مواجهة تحديات الانفصال في كسنجيان، وكذلك سياسياً في توسيع وتعميق النفوذ الصيني، وبفضل مبادرة الحزام والطريق ستتعزز كل هذه الأبعاد، إذا أنها مقاربة ذات أوجه اقتصادية(60). والربط ين طريق الحرير البري من المحيط الهادي إلى المحيط الأطلسي وبين طريق الحرير البحري من جنوب الصين إلى أوروبا يجعل هذه المساحة الجيواستراتيجية شبكة علاقات متداخلة تنجذب إليها الدول المنخرطة في المبادرة بإغراءات المنافع لا بقسر القوة السياسية - العسكرية التي عرفتها العلاقات الدولية منذ الحروب النابليونية.

تمثل مبادرة الحزام الطريق طوق نجاة استراتيجي للصين من بيئتها الدولية والإقليمية التي تغيرت جوهرياً. ومن أكثر التغييرات تمحور الولايات المتحدة في الشرق، وتوتر العلاقات مع اليابان إذ شهدت العلاقات فيما بينها نزعات قومية لقوة كبرى وتضارب مصالح أساسية وتوجه كل قوة إلى تبني خيارات إستراتيجية.(61) وتجسدت ظاهرة إحياء نزعة القوة القومية في تاريخ العلاقات بين البلدين الذي أذلت فيه اليابان الصين، وبالنزاع على جزر في بحر الصين

الجنوبي(62)، وتوكيد اليابان على إرثها العسكري في الحرب العالمية الثانية الذي يؤرق الصين وشعوب جنوب شرق آسيا(63) وانتقدت الصين تدخل الولايات المتحدة في النزاع الإقليمي في بحر الصين الجنوبي لصالح اليابان بعد أن كانت الصين قد أعلنت أن المنطقة تحت السيطرة الجوية الصينية(64). وتوسعت دائرة النزاعات على بحر الصين الجنوبي لتشمل الفلبين وفيتنام،(65) وتقديم الفلبين دعوة قضائية إلى الأمم المتحدة حول عائدية بعض الجزر، وكذلك التقارب بين اليابان وبعض دول جنوب شرق آسيا لخلق جبهة لمواجهة سياسة الصين التوكيدية في المنطقة (66). وللصين هواجس إستراتيجية من هذه البيئة الإستراتيجية الفاقدة "للاطمئنان" على تنميتها السلمية "يجب علينا أن ندرك بصورة كاملة حالة عدم الاطمئنان في البيئة المجاورة للصين، ومع ذلك، فإننا يجب في الوقت نفسه ندرك أن الاتجاه العام للرخاء والاستقرار في إقليم الأسيوي - الهادي سوف لن يتغير(67)، كما قال الرئيس تشي، وبذلك، فإن المبادرة تستجيب استراتيجياً إلى حقيقة بيئة ما بعد الحرب الباردة "حيث أن النظام الدولي يمر في مرحلة تكيّف جوهري وأن العالم يشهد تغير منازل نسبي بين القوى الدولية ".(68)

ويوجد في نظام الوحدة المتكاملة للمبادرة دالة على أن الفكر الاستراتيجي الصيني يعرض على الفكر الاستراتيجي العالمي معادلة جديدة، ويقول - وانغ لي، "وزير الخارجية" :" هي ليست وسيلة جيوبولتيكية ويجب أن لا ينظر إليها على أنها عقلية بالية من حرب باردة". (69) إنها ليست صيغة إستراتيجية تحاكي إستراتيجية مشروع مارشال. ففي حين أغفل مشروع مارشال أغلبية دول العالم، انخرطت مع المشروع الصيني دولة أوروبية. إن مبادرة الحزام والطريق إستراتيجية قوة ناعمة ذات خصائص صينية أهمها احترام متبادل وعدم اعتداء وعدم تدخل في الشؤون الداخلية ومنافع متبادلة وتعايش سلمي، وإنها جزء من الإستراتيجية العليا "التوجه إلى العالمية" والتي انطلقت في 1999،(70) والتي تعتبر قضية إستراتيجية في الخطة التنموية لإدارة الرئيس تشي والتي تحث على الاستثمار في الخارج، هذا من جهة.

أما من الجهة الثانية، فإن المبادرة وسيلة إستراتيجية لعرض القوة الناعمة(71)، كما أنها مقاربة لإعادة بناء نظام الاتصالات العالمي لتقديم "الحلم الصيني" إلى العالم،(72) وخيار فيه "حكمة استخدام رمزية ذات جاذبية كبيرة وتبعث على الثقة وكونها الإستراتيجية الوحيدة لتطوير القوة الناعمة الصينية".(73) وبهذه المبادرة تسعى الصين إلى النأي بسياستها من منطق صراع القوة الذي يشكل عقبة في طريق تنفيذها إذ سوف تتصاعد هواجس الولايات المتحدة وروسيا من النهوض الصيني وقد يتعاون الطرفان على مواجهته. وثانياً، إن مبادرة الحزام والطريق من ثمار الفكر والثقافة الإستراتيجية الصينية التي لا تروج لتنافس القوى الكبرى وتعتبرها من نتائج الفكر والثقافة الإستراتيجية الغربية. ثالثاً، إن المبادرة مقاربة حوار حضاري وتقود الصين من خلالها زمام قيادة "دبلوماسية ثقافية" ليس من أجل مصالحها وحسب، بل كقائد عالمي يتقدم بمبادرات بحثاً عن أساليب ومبادئ جديدة لمعالجة التحديات التي تواجه المجتمع الدولي(74).

وعلى الرغم من أن معالم سياسية صينية ناشطة وإيجابية وتوكيدية في قضايا كثيرة دفعت العديد من الدارسين إلى اعتبار مبادرة الحزام والطريق دالة على أن الصين تنفذ إستراتيجية عليا ما بعد الجرب الباردة وتقوم على نزعة "هجومية" لأن المسرح الدولي قد هيأ للصين فرصة تاريخية على صعيد النظام الدولي والعولمة والأزمة المالية العالمية ونهوض الصين "المعجزة"، إلا أن المبادرة تبقى في جوهرها إستراتيجية "دفاعية".

أولاً، لا ترى الصين أن من مصلحتها الدخول في صراع قوة مع الولايات المتحدة وحلفاءها.

ثانياً، إن وهن الولايات المتحدة سيقود إلى تناقص دورها تدريجيا في السياسة الإقليمية والعالمية.

ثالثاً، إن الصين قد أفلحت في تقديم نفسها في إطار قوة ناعمة جذبت إليها التأييد من القوى الصاعدة والدول النامية.

رابعاً، إن الولايات المتحدة لم تعرقل نهوض الصين وأن النظام الدولي الراهن يستدعي "الإصلاح" وليس "الاستبدال"

خامساً، إن ليس للصين إستراتيجية واضحة وذات مقومات لعرض البديل الصيني للنظام الدولي الراهن.

إن المبادرة إستراتيجية الدوافع لخلاص الصين من التحديات الإستراتيجية لموقعها الجيوبولتيكي، وعوضاً عن ركوب عجلة الخلاص بسياسة القوة والتوسع، فإنها اختارت مبادرة الحزام والطريق بهدف أن تتحرر من طوقها الجغرافي أو "سجنها". إن الصين قوة برية مغلقة باستثناء ساحلها، فعلى الرغم من أنها محاطة بمناطق عازلة إلا أن هذه الحواجز تعيق خروجها وتواصلها مع دول الجوار. فقد وقفت الولايات المتحدة ضد انخراط الصين في الشراكة عبر المحيط الهادي، وسوف تقاوم روسيا توسع الصين في وسط آسيا، إذا اتخذ صيغة القوة، ولذلك فإن مبادرة الحزام والطريق هي المنفذ الأفضل.

الدوافع السياسية

هناك دوافع سياسية ذات صلة بانعكاسات نهوض الصين على السياسة الإقليمية والدولية من جهة، ومن جهة أخرى، انعكاسات التنمية السلمية على السياسة الداخلية الصينية. ولقد أثار نهوض الصين هواجس وأسئلة كثيرة وقدمت مشاهد عديدة لمستقبل العلاقات الدولية والنظام الدولي في ظل نهوض الصين واقترحت حلول للتعامل مع "نهوض الصين الذي سوف يكون بلا شك واحد من أكبر الدراما في القرن الحادي والعشرين"(75) ومن بين الأسئلة الكبرى هل سيبقى النظام الليبرالي الغربي ويدحر الصين كما دحر الاتحاد السوفيتي أم أن الصين ستضع له نهاية أم أنها ستصبح جزء منه؟ ومن زاوية إن الصين إذا تحولت إلى القوة العظمى ماذا في وسع الولايات المتحدة أن تفعله مع نهوض الصين؟ وهل أن الخواتم المتوقعة لنهوض الصين حتمية المصير؟ ويتوزع الدارسون إلى المتشائمين

والحذرين والذين ينعون نهاية قرن كانت فيه الولايات المتحدة - الغرب مركز العالم وقبلته إيديولوجياً واقتصادياً وسياسياً، وإن العالم سوف يشهد صراع حضارات، أما المتفائلون فيراهنون على مناعة القيم الغربية والنظام الدولي من صناعة غربية ويرجح عندهم انخراط الصين فيه. إن القوة البازغة،(76) كما يرى الواقعيون تزعزع نظام توازن القوى، وأن بزوغها لن يحظى بالترحيب.(77) ويجادل البعض بأن نهوض الصين سوف لن يكون سلمياً، على عكس ما تشدد عليه الصين في أطروحتها "النهوض السلمي"،(78) ويرجح عندهم الموقف الواقعي الهجومي لمواجهة الصين.(79) ويرى آخرون أن الدرس الرئيس في التاريخ في العلاقات الدولية يؤكد أن القوة الساعية إلى الهيمنة تكون خاتمتها الهزيمة.(80) ومن هنا، فإن إستراتيجية الواقعية الهجومية سوف تضر بالولايات المتحدة، وينصح الواقعيون التقليديون بالتوافق مع نهوض الصين، ولكن الواقعيين الهجوميين يحذرون من أن الصين تحاكي بزوغ الولايات المتحدة كقوة كبرى وسوف تنافسها في بعض الأقاليم وقد تزيحها عن الفضاء الأسيوي - الهادي.(81) ويجادل البعض أن نهوض الصين سوف يفضي إلى سياسة الإجراءات الدفاعية بدوافع مدرك "معضلة الأمن"(82) من جانب الطرفين، لأن كلاً منهما يرى في إجراءات خصمه تهديدات عدوانية(83).

ويشير البعض إلى أن عصر الولايات المتحدة في طريق الأفول إذ لم تعد لديها جاذبية وأفولها بطئ وأن مؤسساتها وقيمها وثقافاتها لم يعد لها ذات التأثير السابق في سلوك الدول الأخرى ،(84) في حين أن نجم الصين يصعد ويتوسع نفوذها إقليميا وعالمياً،(85) وأنها قادرة على تحدي الولايات المتحدة والغرب، ليس عبر القوة الصلبة، وإنما تنشر جناحيها من خلال القوة الناعمة،(86) وتتربص الفرص لتحدي هيمنة الولايات المتحدة.(87) والصين تسعى لتغيير قواعد النظام الدولي لأنها ترى في استمرارها تهديداً إيديولوجياً لأن النظام الدولي نتاج غربي ويخدم مؤسسيه،(88) وبذلك فهي تهديد كلما تعاظمت قوتها الشاملة وتدفع في اتجاه نفوذ أكثر ودور أكبر.(89) إن الصينيين يعتقدون أن خبرة تاريخهم وأفكارهم

التقليديـة فيهـا مـن المقومـات الفلسـفية لتصـبح إطـاراً فلسـفياً دوليـاً لحـل المشـاكل العالمية(90). وتبعث هذه الحقيقة على هواجس غريبة بأن قوة ونفوذ الصين لـيس في قدراتها الاقتصادية والعسكرية، التي ما زالـت لم تؤسـس قاعـدة لقـوة شـاملة عظمـى، وإنما في خطابها الإيديولوجي (91). فمن جهة تطـق الصـين إسـتراتيجية الاقتصـاد الحـر الذي يحاكي الرأسمالية، ولكنها من جهة أخـرى فـإن سياسـتها ليسـت كـذلك، كـما أنهـا تتمسك بسيادة الدولة ووحدتها الجغرافية وتعارض اختراقها باسم سيادة الفرد وحقوق الإنسان.(92) ومع أن الصين تزعم أنها "صاحب مصلحة مسـئول" في النظـام الـدولي إلا أنها كما يرى في أيكونومي، قد صاغت إستراتيجية عليا صـممت لإعـادة تكـوّن القواعـد الدولية ومؤسسات النظام الدولي.(93)

وهكذا، فإن هذه الاتجاهـات لتفسـير مسـتقبل العلاقـات الأمريكيـة – الصـينية تتكهن أنها سوف تشـهد نزاعـات. وبتقـديم مبـادرة الحـزام والطريـق تسـعى الصـين إلى دحض هذا الاستنتاج وتؤكد أنها بنهوضها السـلمي والـذي تمثـل المبـادرة ركنـاً أساسـياً في إدامته سوف تعزز الأمن والاستقرار والتنمية دون أن تدك قواعد النظـام الـدولي الليـبرالي، فهناك فرص فيه لأن يتوطن فيه ويسـتوعب القادمـات مـن القـوى الكـبرى. إن الخطـاب السياسي لترويج مبـادرة الحـزام والطريـق لا يعرضـها نقيضـة لطريحـة الليبراليـة بـالمعنى الاستبدالي وإنما الإستكمالي بحجة أن هنـاك فرصـاً تنمويـة في الاقتصـاد العـالمي في مجـال البنى التحتية في الدول النامية يفيض الاستثمار فيه بالمنـافع عـلى جميـع الأطـراف بصـيغة الكسب المشترك وبدون شرطية خارجية أو إرغام. وتريد الصين بهذه المقاربة إعفاء علاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب من المواجهة والنزاعات وإعطاء المسوغات لها للاستجابة سلبياً على المبادرة، وقد أفلحت الصـين سياسـياً إذ أنصـمت القـوى الأوروبيـة الأساسـية وحليفـة الولايات المتحـدة مثـل بريطانيـا وألمانيـا وفرنسـا وإيطاليـا إلى المبـادرة وصـمدت في وجـه الضغوط الأمريكية للعدول عن هذا الخيار. وتسعى الصـين مـن خـلال مبادرتهـا إلى خلـق الثقة عند الولايات المتحدة والغرب والـدول الأخـرى بأنهـا قـد أصـبحت صـاحبة مصـلحة

في التعاون في التنمية العالمية، وأنها تنفذ ذلك من منطلق المسؤولية عن الحفاظ على الأمن والاستقرار والتنمية(94)، وما مبادرتها سوى مقاربة صينية لبلوغ هذا الهدف المشترك لتبرهن أنها "مواطن" دولي صادق ونزيه وقادرة على وزر أعباء المسؤولية،(95) وأن الولايات المتحدة تحتاج الصين مثلما أن الصين تحتاج الولايات المتحدة.(96)

إن مبادرة الحزام والطريق مقاربة عالمية ذات أبعاد سياسية لتعزيز النظام الدولي وليس لهدمه وأنا الصين بهذه المقاربة تريد الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة كفاعل رئيسي في صياغة مؤسسات وإتباع سلوك سوف ينساق في إطار تعاون متعدد الأطراف ولا ينشد الانفراد والهيمنة أو القيادة (97)، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تخسر هيمنتها في مجالات ومناطق في السياسية العالمية (98). وفي حين تلكأت المؤسسات المالية العالمية الليبرالية مواجهة الأزمة المالية العالمية، تتقدم الصين بمقاربة الحزام والطريق لخلق بيئة الاستقرار في النظام المالي وبطريقة غير مباشرة من خلال التنمية المشتركة بهدف تأسيس أسباب الأمن والاستقرار وحل المشاكل الدولية. إن المبادرة مقاربة دفاعية لإنقاذ النظام الدولي وليس لإرباكه، وللتوكيد على أن الصين منخرطة في العولمة، كما أنها تعزز التعددية في النظام الدولي ليس بتعاونها مع القوى البازغة (بركز) وحسب، بل مع الدول النامية أيضاً، وأنها تسعى كذلك إلى تحسين منزلتها وسمعتها الدولية(99)، وبالإضافة لذلك، لتفنيد مزاعم الولايات المتحدة والغرب وحلفاءها في المنطقة بأن نهوض الصين سوف يترتب عليه انعكاسات أمنية وعسكرية وسياسية ذات طبيعة جيوبولتيكية. (100)

لقد أدرك القادة الصينيون أنه سوف يكون لنهوض الصين، خاصة بعد تحسن قدراتها العسكرية، انعكاسات أمنية وسياسية على دول الجوار، فسعوا منذ البداية إلى طمأنتها وقد نُعتت مقاربة بكين في هذا الشأن "الهجوم الساحر"(101)، بغية أن لا تذهب دول الجوار إلى تبني سياسات التحوط الإستراتيجية، (102) وبذلك

تعيق التنمية السلمية الصينية. إن الصين شديدة الحرص على أن يكون إقليم آسيا – المحيط الهادي مستقراً ويسود فيه التعاون والتكامل الاقتصادي فمثل هذه البيئة تساعد على إدامة التنمية الاقتصادية الصينية. وكان أمام دول الجوار الصين، خاصة في جنوب شرق آسيا خيارات عديدة للتحوط من الانعكاسات الأمنية لنهوض الصين.

أولاً، أن تذهب إلى تعزيز قدراتها العسكرية وهذا ما قد حصل فعلاً ففي 2011 – 2012 زاد إنفاق الصين على الدفاع بنسبة 8.3%، (103) وهو الأمر الذي زاد من هواجس دول جنوب شرق آسيا والقلق سياسة عدوانية صينية تعتمد التهديد في نزاعاتها الإقليمية في بحر الصين الجنوبي.

ثانياً، أن تُعزز التعاون السياسي – الدبلوماسي فيما بينها لمواجهة السياسة التوكيدية الصينية بعدما تحسنت القدرات الشاملة للصين، خاصة في مجال الدفاع وتحديث ترسانتها العسكرية وامتلاك حاملة طائرات. وقد أظهر السياسة الصينية في خطابها السياسي إشارات بأنها قوة كبرى ولا مفر من الإقرار من قبل الآخرين بهذه الحقيقة، ففي 2010 أثناء اجتماع أمم جنوب شرق آسيا قال ينغ جيشي، وزير خارجية الصين "إن الصين قوة كبرى" وأكد على "أن البلدان الأخرى بلدان صغيرة وهذه هي حقيقة فعلية" (104).

ومع أن إنفاق الصين على الدفاع هو لردع الولايات المتحدة وتقييد حرية حركتها في مسألة تايوان، إلا أن انعكاس ذلك على توازن القوى بين الصين ودول جنوب شرق آسيا سلبي وكذلك على الهند واليابان وكوريا الجنوبية. وقد وقع تحول في العقيدة الإستراتيجية الصينية إلى "الدفاع الناشط هو الجوهر الأساسي للإستراتيجية العسكرية الصينية"، ولكن ذلك لم يكن شافياً لطمأنة الآخرين، إذ شرحت الوثيقة الإستراتيجية الصينية في 2005 "وإذ اعتدى عدو على مصالحها الوطنية أي أن العدو قد أطلق الرصاصة الأولى" فعندها ستكون مهمة جيش التحرير الشعبي "أن يقوم بكل شيء ما يقدر عليه للهيمنة بتسديد الضربة الأولى".(105) ومن

جهة أخرى كانت رسائل "الهجوم الساحر" تسعى لطمأنة دول الجوار بان الصين لا تهدف إلى "الهيمنة" ولا ينطوي صعودها على "تهديد صيني" ولا "انهيار الصين" (106) كما تروج بعض النظريات "إن نهوض الصين سوف لن يضر بمصالح بقية الدول الأسيوية، ذلك أنه في نهوض الصين توسع في السوق لجيرانها، وفي الوقت نفسه إن إنجازات التنمية الصينية سوف يمكنها من دعم تقدم الآخرين في الإقليم".(107)

ثالثا، إن نهوض الصين حث كل دولة إقليمية على الاستجابة للتحدي الصيني بما هو متاح لها من خيارات فردية وإقليمية ودولية سياسية واقتصادية وعسكرية. إن الهند والصين قوتان تنهضان في آسيا، وبينهما هواجس أمن وعدم الثقة وتقوم علاقاتهما في كثير من جوانبها الأمنية على مدرك" معضلة الأمن". ومع أن البلدين يسعيان إلى تذليل الصعاب في طريق التفاهم بشأن الخلافات الحدودية فيما بينها، لكن الهند تبقى متوجسة من تنامي القدرات العسكرية الصينية خاصة قوتها البحرية في المحيط الهندي، وتعمل الهند على تحقيق التنمية الاقتصادية وفي الوقت نفسه تتجنب المواجهة مع الصين، ومن جهة أخرى تعمل الهند على تعزيز العلاقات الهندية مع الدول الأخرى التي تشاركها هواجسها من نهوض الصين.(108) إن اليابان من أكثر دول آسيا خشية من نهوض الصين ولذلك توجهت نحو تعزيز علاقات التحالف مع الولايات المتحدة بهدف احتواء الصين، وكذلك التعاون مع دول جنوب آسيا وروسيا ووسط آسيا لدفع الصين إلى الانخراط في إطار إقليمي لتقييد خياراتها واحتواءها، وقد زاد إنفاق اليابان على الدفاع في ضوء تحسن القدرات العسكرية الصينية، ومع ذلك لن تتورط اليابان في مواجهات مع الصين بل تسعى لحل الخلافات على بعض جزر بحر الصين الجنوبي سلمياً على الرغم من بعض التوترات.(109)

أما الدول الآسيوية الأخرى في جنوب شرق آسيا، فإن خياراتها محدودة للاستجابة إلى نهوض الصين.

فمن الناحية الأولى، أنها لا تستطيع خلق توازن قوى مع الصين من خلال عقد تحالفات إقليمية فيما بينها. (110)

ثانياً، إن في وسعها أن تتبع سياسة "التوازن المرن" عبر الانخراط والتحوط.

ثالثاً، الانفتاح في العلاقات الثنائية المتبادلة مع الصين مستويات متنوعة من علاقات "شراكات"، لتوطيد تعاون داخل المنظمات الإقليمية مثل آسيان، أو آسيان +3 أو المنتدى الإقليمي للآسيان والقمة الأسيوية (111).

رابعاً، الابتعاد عن المواجهة مع الصين وتصعيد الخلافات.

خامساً، القبول بسياسة الصين الواحدة بشأن ضم تايوان.

سادساً، إعطاء التنازلات بعدم الدخول في أحلاف مع الولايات المتحدة وإتباع الحياد. سابعاً، العدول في أحلاف مع الولايات المتحدة والاقتراب من الصين لأنها القطب المركزي الجديد في آسيا. (112)

إن طريق الحرير البحري ينطوي على رغبة الصين في تهدئة دول جوارها في جنوب شرق آسيا من نهوض الصين وسياستها التوكيدية في النزاعات على السيادة في بحر الصين الجنوبي بالمبادرة السلمية للتعاون المشترك والكسب المشترك وتسخير ثمار التنمية الصينية الآخرين، فالمبادرة كما قال الرئيس تشي "مفتوحة على الجميع والتي تهدف إلى الجمع بين الاقتصاد الصيني الذي يتوسع بسرعة وبين منافع لجميع الأطراف المنضمة". (113) وفي هذا الخطاب محاولة "إرضاء" لدول جنوب شرق آسيا. إن المبادرة مؤشر بان الصين لا تخوض تنافساً مع الولايات المتحدة واليابان، كونها القوى الأكبر في الإقليم، على صعيد الجيوبولتيكي والجيواستراتيجية، بل على الدور الاقتصادي من خلال التعاون والتكامل، والذي يسر لبعض دول الإقليم حرية العب على الحبلين لجذب استثمارات أكثر (114)، وكذلك طمأنة الإقليم بأن الاقتصاد "أساس" السياسة الصينية وليس "سياسة القوة" أو " الصراع على القوة" الذي هو ارث العلاقات الدولية في الإقليم منذ الاستعمار الأوروبي، وأن إقليم جنوب شرق آسيا من أقاليم الجوار الأساسية في التنمية الاقتصادية الصينية

وسياستها الخارجية الحريصة على الأمن والاستقرار والتنمية. (115) إن الصين تـدرك أن نزاعاتها مع دول الإقليم قد تتصاعد وتصبح ذريعة لتدخل قوى من الإقليم مثـل الهنـد واليابان، وعلى وجه الخصوص التدخل من الخارج مـن جانـب الولايـات المتحـدة أو أن تتحالف بعض دول الإقليم ضد الصين، لـذلك، فـإن في مقاربـة المبـادرة لطريـق الحريـر البحري فرصاً لتعميق وتوسيع الاعتمادية المتبادلة بين الصـين ودول الإقلـيم مـما يخـدم الصين في أن تصبح قضايا النزاع الإقليمية ثنائية الأبعاد بين الصين وكـل طـرف لاسـتبعاد خيار التوسل إلى داعم من الخارج إما من قوة إقليمية كبرى مثل اليابان والهنـد آو مـن القوة العظمى المهيمنة. فقد جرى تقارب بـين الفلبـين والصـين عـلى حسـاب العلاقـات الفلبينية - الأمريكية وعلى الرغم من أن حكم محكمة العـدل الدوليـة في لاهـاي كـان لصـالح مـانيلا. (116) إن الصـين تـراهن عـلى أن المبـادرة سـوف تحـول دون أن تأخـذ العلاقات الصينية مع جنوب شرق آسيا مساراً غير الذي انطلقت فيه منذ المرحلة الأولى من الإصلاح والانفتاح في 1979.(117)

في 2011 أعلنت إدارة أوباما عن تحول في أولوية الإستراتيجية الأمريكيـة لتعطـي وجهها قبلة الشرق وتتمحور فيه، وتصاحب ذلـك مـع أبعـاد اقتصـادية متمثلـة في اتفاقيـة تجارة حرة عبر آسيا - المحيط الهادي والتي استثنيت منها الصين بالإضافة إلى الشراكـة عـبر آسيا - المحيط الهادي للتجارة والاستثمار. وبهدف أن لا تبقى الصين مُستثنية أقـدمت عـلى مبادرة طريق الحرير البحـري لتكـون في سياسـة إقلـيم جنـوب شرق آسـيا قـوة اقتصـادية محورية يترتب عليهـا انعكاسـات سياسـية وأمنيـة. إن الصـين تـخشى أن تسـتغل الولايـات المتحدة القلق من نهـوض الصـين فيعطـى لهـذه الـدول العـذر في الاصـطفاف مـع الولايـات المتحدة، لذلك تحاول أن تُحيد أكبر عدد من دول الإقلـيم مـن الاسـتجابة للضـغط الأمـريكي. فعلى العكس من فلسفة الإقصاء والعداء في النهج الأمـريكي تعـرض الصـين فلسـفة الانفتـاح والشمولية. إن الصين ليس لها أحلاف على العكس من الولايات المتحدة وبالتعاون مع الصـين

ستقوم العلاقات بين دول الإقليم والصين على قدم المساواة واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وتتعهد الصين بالالتزام بقواعد السلوك الدولي والمسؤولية كقوة عظمى وتؤسس علاقاته على قاعدة الشراكة الإستراتيجية كتلك التي مع كوريا الجنوبية وتايلاند وفيتنام وكمبوديا (118). وتشدد السياسة الخارجية الصينية مبدأ علاقات حسن الجوار وتهتدي فيه من اجل توسيع نطاق ومسارات علاقاتها الاقتصادية الضرورية لإدامة التنمية الاقتصادية (119). وتقلق الصين من أن يصبح فضاء آسيا - المحيط الهادي فضاء جيواستراتيجياً أمنياً على غرار الناتو(120)، لذلك تعمل على أن لا تنضم إليه دول جنوب شرق آسيا التي ما تزال خارج منظومة أحلاف الولايات المتحدة (121)، فتعرض عليهم بديلاً اقتصادياً لا يقوم على فرضية التهديد والعدو. (122)

لقد أشارت "خطة العمل" إلى أول المسائل التي تركز عليها المبادرة وهي "التنسيق في السياسة" بين الدول الواقعة على خط الحزام والطريق، وكانت الصين فقد عززت نفوذها ودورها في وسط آسيا منذ مطلع التسعينات و تطورت فيما بعد في إطار منظمة شنغهاي، لكن علاقاتها مع دول جنوب آسيا والشرق الأوسط وأوربا وإفريقيا تدار على أساس علاقات ثنائية في المقام الأول وتنطوي على قضايا ذات أهمية متبادلة ودون تنسيق في إطار عام له رؤية عالمية وإقليمية وثنائية كتلك التي تتمثل في المبادرة. ويتعذر بلوغ تعاون تكاملي دون أن يقع تنسيق في السياسة ذلك لأن هناك اختلافات في البنى السياسية والاستراتيجيات التنموية والمؤسسات والأهداف للدول المنخرطة في المبادرة. ومن خلال التنسيق في السياسة ترمي الصين إلى أن تصبح منخرطة في سياسات دول المبادرة تؤثر فيها وتتأثر، وقد أوضحت المبادرة أنها ذات هدف اقتصادي وليس جيوبولتيكي، ولكن مع ذلك، إن تنفيذ المبادرة يستدعي الحوار والتوافق بين الصين وبقية الأطراف. في وسع الدبلوماسية الصينية من توظيف مزايا دورها في كون الصين "المحرك" للمبادرة والاقتصاد الأكبر والأنشط فيها لتجذب إليها الأطراف الأخرى ولقد شددت الصين في خطابها

السياسي بأنها تهتدي بالمبادئ الخمسة في إدارة علاقاتها الدولية والمبادرة هـي الترجمـة العملية لهذه المبادئ ومدى صدقية السياسة الصينية في السياسـة الدوليـة. إن المبـادرة جعلت الدبلوماسية الصينية تنصرف إليها في نشاطاتها عـلى مسـتوى العلاقـات الثنائيـة المتبادلـة والمـؤتمرات الإقليميـة والدوليـة والمؤسسـات: التعـاون الاقتصـادي الأسـيوي - الهادي واللقـاء الأسـيوي - الأوروبي وحـوار التعـاون الأسـيوي ومـؤتمر تبـادل العلاقـات وإجـراءات وبنـاء الثقـة في آسـيا ومنتـدى التعـاون الصـيني والـدول العربيـة والحـوار الاستراتيجي الصيني ومجلس تعاون الخليج العربي ومنظمة شـنغهاي. وهنـاك المنصـات الأخـرى مثـل المعـرض الصـيني - الأسـيوي، والصـيني - أوراسي، والمنتـدى الاقتصـادي الأوروبي الآسيوي والمعرض الدولي الصـيني للاسـتثمار والتجـارة، والصـين وجنـوب آسـيا والصين والدول العربية وغرب الصين والمعرف الصيني - الروسي والمعرض الدولي لثقافة طريق الحرير.

وتقوم المبادرة مقام الرباط بين الصين، من جهة، وبقيـة المؤسسـات مـن جهـة أخرى، وكذلك بين المؤسسات كافة لأنها تشترك مع الصين في المبادرة إما كدول مساهمة في مؤسساتها المالية والاستثمارية أو في التجارة والمشاريع في البنى التحتية. وبذلك يقـع تواصل دبلومـاسي تكـون فيـه الصـين حـاضرة ومشـاركة ناشـطة في السياسـة الإقليميـة والدولية ومتعاونة في تقديم وجهات نظرها السياسية ومساعدتها في تسـوية الخلافـات والنزاعات التي تعترض سبيل التعاون في إطار المبادرة، وتدعو الصين في خطابها السياسي وعلاقاتها الدولية إلى حل سلمي لجميع النزاعات الإقليميـة والوليـة، وتـرى أن المبـادرة تخلق البيئة والفرص التنموية والتي هي مفتاح أساسي لتسوية النزاعات لأنهـا تتصـدى إلى جذورها واجتثاثها بالقضاء على أسبابها الاقتصادية والسياسـية والاجتماعيـة، فحتـى ظاهرة الإرهاب المعاصرة ذات جذور تُجتث بالتنمية السلمية.

تشدد القيادة الصينية ووسائل الإعلام عـلى منزلـة الصـين في السياسـة الدولية بعدما أصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم والمحرك للتجارة العالمية ولهـا

شراكات تعاون اقتصادي مع قوى كبرى ونامية، وكذلك تطالب بأن يـتم التعامـل معهـا على قدم المساواة والاعتراف فيهـا بأنهـا أكـبر قـوة في آسـيا، وان لهـا مظالمهـا خاصـة في الوحدة الصينية المتمثلة في عودة تـايوان إلى الـبر الصـيني والحقـوق الإقليميـة في بحـر الصين الجنوبي، ولكن هناك اعتراضات ومقاومة لمطالب الصين الأمر الذي يستدعي منها حشـد التأييـد الـدولي لمواقفهـا في المحافـل الدوليـة وبإقامتهـا علاقـات تعـاون تنمـوي متماسك في نسق إقليمي ودولي كما يتمثل في المبادرة فإن أمامها فرصاً لتخفيف الضغط عليها من خصومها في هـذه القضـايا. فعـلى الـرغم مـن أن معارضـة الولايـات المتحـدة لمبادرة الحزام والطريق وضغطها على حلفاءها بأن ينأوا بأنفسهم عـن الانضـمام إليهـا، إلا أن الحلفاء الأوروبيون مثل بريطانيا وألمانيا وفرنسا ودول أخرى من الاتحاد الأوروبي ساهمت في بنـك الاسـتثمار التنمـوي الأسـيوي وهـذا إنجـاز هـام في السياسـة الدوليـة الصينية في أوروبا، في حين أن اليابان استجابت للضغط من واشنطن، ليس لأنهـا حليفـة أساسية في مواجهة الصين، بل أيضاً لأن البلـدين يتنافسـان عـلى القيـادة الاقتصـادية في شرق آسيا، ولليابان مؤسساتها المالية الإقليمية التي لا تسـاهم فيهـا الصـين. إن المبـادرة تفسح المجال أمام النفوذ الصيني ليتوسع ويرسخ إقليميا.

لقد سعت بكين إلى أن توازن روسيا في وسط آسيا في مطلع القرن الحادي والعشرين، وبعد الشراكات الثنائية والإقليمية انجذبت دول وسط آسيا إلى الصـين من منطلق جيواقتصادي أصـبح أكـثر ثباتـاً وفرصـاً للتوسـع مـع المبـادرة، كـما أن المبادرة أخذت الصين إلى جنوب آسـيا حيـث العـداء الصـيني - الهنـدي، وبفضـل المبادرة سوف تلعب بكين دور الوسيط الأوفر حظاً من الولايات المتحـدة في إدارة الصراع الهندي - الباكستاني. وكانـت الصـين في نزاعـات في الشرق الأوسـط واقفـة على خط المراقبة، ولكن بعدد أن ولجت إلى سياسة الإقليم بالمبادرة فسـوف تقـع عليها مسؤولية أداء دور الوسيط أو الفاعل الإيجابي في حل أزمات المنطقة. وعـلى الرغم من الصعوبات في طريق الدور السياسي - الدبلوماسي - الصـيني في أقـاليم

الأزمات، إلا أن المبادرة تمهد للصين أسباب القوة الكبرى وصاحبة المصلحة والمدركة لمسؤوليتها في حل الأزمات الإقليمية والعالمية. إن المبادرة تحث الآخرين إلى حمل الصين على محمل البديل في علاقاتهم مع القوى الفاعلة في تحديد خياراتهم السياسية وتوجهاتهم.

إن المبادرة عضدت المساومة الصينية في تدبير علاقاتها مع القوى الكبرى على صعيد السياسة الدولية والإقليمية. وتتواجه الصين مع قوة كبرى أو صاعدة أو ائتلاف من قوى في أقاليم المبادرة، ففي وسط آسيا تواجه الصين النفوذ الروسي التاريخي، ولكن بالمبادرة أصبح لزاماً على روسيا أن تعترف بالمساحة التي في وسع السياسة الصينية والقضايا التي تتحرك فيها. وفي شرق آسيا توجد اليابان والتحالف الأمريكي - الياباني وللتغلب على موقفه التساومي سوف تستثمر الصين روابط المبادرة مع دول الإقليم لصد الضغط الأمريكي - الياباني. وفي المنطقة العربية - الشرق الأوسط تحتكر الولايات المتحدة سياسية الإقليم، ولكنها بدأت تتآكل مما يعطي للصين من خلال المبادرة فرصاً لتلعب دور الخيار البديل بالنسبة للدول العربية، والشريك القوى بالنسبة لإيران في مواجهة الولايات المتحدة. لقد ظلت الصين والقوى الصاعدة تطالب بإدخال إصلاحات على صندوق النقد الدولي أمام امتناع الولايات المتحدة، لكنها لم تصمد أمام الضغوط وأعطى للصين والدول النامية دور أكبر في عملية صناعة القرار. إن المبادرة تعزز الثقة بين الصين والدول النامية على وجه الخصوص، وكذلك القوى الكبرى المساهمة فيها، كما أنها تمثل ميداناً عملياً لممارسة قواعد سلوك، وقيم جديدة في السياسة الدولية إلى جانب تلك التي قد سادت منذ قرون على أساس ثقافة أوروبية - غربية. وإذا كانت الصين تضمر هدفاً بعيد المدى لاستبدال النظام الدولي، وهذا بعيد المنال، فإن البوابة الأساسية للدخول إليه، وإذا كانت تريد إصلاح النظام الدولي فليس بين يديها أفضل من المبادرة كرباط بين أكثر من 60 دولة.

إن المبادرة وسيلة لحاكمية عالمية من حيث الأجندة والأهداف وأساليب التدبير، وبما أن الصين ما تزال محدودة القدرات والنفوذ السياسي والعسكري، لكنها المحرك الاقتصادي العالمي فإن المبادرة هي الآلية لتظهر الصين نفسها أنها تقود في الاقتصاد العالمي وأنها صاحبة مصلحة في الأمن والاستقرار والسلام في العالم، ويأتي حرصها على ذلك من مصلحتها الوطنية قبل كل شيء والتي تحتل فيها "التنمية السلمية" واستدامتها الرتبة الأولى في أجندة "المصالح الجوهرية". إن بيئة ما بعد الحرب الباردة "فرصة تاريخية" للصين ليس لتصعد سلم القوى الاقتصادية بل إلى مرتبة "القوة الثانية" كما يرى كل من الرئيسين جينتاو وتشي. ومثلما أن المبادرة هي آلية في السياسة الصينية، فإنها قيود عليها أيضاً. فمن ناحية، ينبغي أن تبرهن الصين أنها وفية لمبادئها. وثانياً، إن تحسن إدارتها. وثالثاً، أن تبلغ أهدافها الاقتصادية في الكسب المشترك وما يصاحب التنمية من أمن واستقرار وسلام إقليمي في بادي الأمر ثم عالمياً، بغية أن تواصل "بناء مؤسساتها الدولية"، (123) وتصبح دولة المركز فيها، كما يتكهن كيسنجر.(124)

الدوافع الاقتصادية

إن الاعتبارات الاقتصادية تقف وراء مبادرة الحزام والطريق وقد ركزت القيادة والإعلام الصيني على الأبعاد الاقتصادية قبل غيرها من التقديرات. وتمثل مسألة التنمية الاقتصادية الركن الأساسي في المبادرة. إن النمو الاقتصادي بمعدل 8% سنوياً خلال العقدين الآخرين قد صاحبته مصاعب اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية. لقد كان اقتصاد الصين في 1978 أقل من 1% من الاقتصاد العالمي وحجم تجارتها 20 مليار دولار، فأصبحت النسبة 4% في 2005 وحجم تجارتها 851 ترليون دولار، ثالث اقتصاد في العالم، (125) ثم انتقلت إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة متخطية بذلك اليابان وألمانيا.

وسارت تنميتها حسب خطة 1978-1984 في اتجاه إعادة هيكلة قطاع الزراعة بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية والأسعار، ولكي تخلف الطلب المحلي شجعت على الاستهلاك وأنواعه واستدعى ذلك أن تنهض الصناعات المحلية لتلبية الطلب المتزايد مع تحسن الدخل. وسنت قوانين آليات سوق لتسهيل حركة السوق وكان من بين ذلك تخفيض درجة المركزية في صناعة السياسات الاقتصادية، وإصلاح نظام توزيع الدخل وتنظيم سوق العمل دون سلطة الدولة المباشرة. وفي مجال تحرير الاقتصاد يسرت الحكومة فرصاً لنهوض القطاع الخاص وإصلاح الشركات الحكومية لتصبح أكثر قدرة على التنافس في مواجهة الخصخصة.(126) وفي 2001 انضمت الصين إلى منظمة التجارة الدولية وتعهدت بإجراء إصلاحات أكثر لتحرير الاقتصاد من سيطرة الدولة. وأصبح الاقتصاد الصيني يعطي وجهته نحو التصدير وانفتح أمام الاستيراد بتخفيض التعريفة الجمركية أمام السلع وكذلك ارتفع حجم استيراد الموارد الأولية. وفي نهاية الخطة التنموية العاشرة (2001-2005) ظهرت مشاكل تنموية ضاغطة على السلطة، فقد ارتفعت نسبة الانتقال إلى المدن وبُنيت مدن جديدة وجهزت بالخدمات الضرورية من نقل وكهرباء وماء وصحة، وانتعشت تنمية البنى التحتية والتصنيع وتقنية المعلومات. وظهرت مشاكل استيعاب النازحين إلى المدن وتهيئة فرص العمل، وتحتاج المدن إلى 24 مليون فرصة عمل سنوياً ويتطلب هذا أن يكون نمو إجمالي الإنتاج المحلي لا يقل عن 7%، وما لم يتحقق ذلك فإن مصاعب اقتصادية وسياسية واجتماعية سوف تتفاقم. ومن بين الحلول السعي وراء تنمية مستقرة والتي اعتمدت فيها الصين على الاستثمار، ولكن قد يترتب على زيادة الاستثمار زيادة في الأسعار وتذبذب في الاقتصاد.

لقد أفضى الانتفاخ الاقتصادي إلى نمو غير متكافئ على صعيد الجغرافي، إذ انتفعت الأقاليم في شرق الصين على حساب المناطق الشمالية والغربية، وكانت حصة الشرق 80% من الاستثمارات الأجنبية و 60% - 80% من المصارف

وفرص العمل، فبرزت الفوارق التنموية بين الساحل والبر الصيني. وتواجه المناطق الغربية صعوبات جغرافية إذ أنها شبه مغلقة وبعيدة عن المناطق الساحلية ذات الساحل الطويل، وفي حين أن السهول الزراعية في شرق الصين فإن الهضاب والجبال في الغرب، ومناخها لا يلاءم الزراعة وتفتقر إلى الطاقة ومصاعب المواصلات والكلفة العالية. إن ازدهار المناطق الشرقية جعلها تتحدى السلطة المركزية، (127)، بل والإشارة إلى احتمال تفكك الصين، وعقد المقارنة مع خبرة الولايات المتحدة في التنمية في القرن التاسع عشر "إن الاختلافات العميقة بين الشمال والجنوب في أمريكا من قبل أكثر من 100 عام قادت إلى الحرب الأهلية".(128) وقد تأخرت المناطق الغربية في التكامل مع المناطق الشرقية (129) ولم تنفع من فيضها في جوانب سوق العمل وانتقال السلع ورأسمال (130). وكانت قد أقدمت على برامج تنموي في البنى التحتية في التسعينات بنسبة 4% من إجمالي الإنتاج المحلي من أجل تفعيل الاقتصاد وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بلغت النسبة 15%-20% بالنسبة للمحافظات الساحلية الأربع، في حين كانت نسبة التعليم 2% والصحة4% وشهدت هذه المحافظات استثمارات هائلة في المواصلات والاتصالات. ومن العوامل التي ساعدت على هذا المستوى من الاستثمار أن قاعدة الاقتصاد الصيني كانت الزراعة بنسبة 50%، ومع نمو وتوسيع المدن وسوق العمل برزت الحاجة إلى الاستثمار في البنى التحتية. ثانياً، لقد أتت سياسة الانفتاح بالاستثمارات الأجنبية إلى الصين. ثالثاً، لم تشهد الصين اضطرابات اجتماعية أو عدم استقرار سياسي.(131) وانصرفت الحكومة إلى مواجهة التفاوت في نمو أقاليم الصين في خططها الخماسية التاسعة (1996-2000) والحادي عشر (2006-2010)، من منطلق خلق "المجتمع المتناغم" كمبدأ تنموي وهدف سياسي تعتنقه الصين حتى في سياستها التنموية العالمية كما تجسدت في المبادرة لبلوغ "المجتمع

الدولي المتناغم". وكان فارق دخل الفرد شاسع بين المحافظات، ففي شنغهاي بلغ 5 أضعاف المحافظات الفقيرة. (132)

وتمثل المنطقة الغربية 71.5% من مساحة الصين ويقطنها 27.5% من السكان وحدودها مع الخارج 85% من حدود الصين، وبفضل خط التنمية الحادي عشر تضاعف دخل المناطق الريفية وحققت الجهة الغربية نمواً بنسبة 12.3% ونسبة استثمار بنسبة 26.2%، وبنسبة 45% أعلى من المعدل الوطني. (133) وقررت الحكومة في خطتها التنموية (2011-2015) "إعطاء التأكيد للنقل والطاقة والاتصالات وبناء سكك حديدية أكثر وطرق برية ومطارات وأنابيب نقل طاقة وشبكة نيت بغية تعزيز الترابط بين الأقاليم والبنى التحتية عبر الحدود".(134) وقد استثمرت الحكومة 53 مليار دولار في 2013 في المناطق الغربية وذلك في سياق "بعد سنوات من الانفتاح على طول الساحل، فإن الانفتاح في المناطق الغربية سوف يحفز التنمية الاقتصادية المحلية ويعين على الحفاظ على الاستقرار الإقليمي".(135) ومثلما كانت المناطق الساحلية بوابة النمو الاقتصادي الصيني منذ 1978 فإن الحكومة الصينية وضعت رهانها على تنمية الجبهة الغربية "إن المناطق الغربية الصينية ينظر إليها كمحرك جديد للاقتصاد الوطني في الوقت الذي تواجه المناطق الشرقية فائض الإنتاج الصناعي وتناقص الطلب الخارجي". (136) وتخمن هيئة التنمية والإصلاح الوطني أن يكون النمو فيها أعلى من المناطق الشرقية للسنوات القادمة.(137)

إن المبادرة، الطريق البري، يربط المناطق الغربية بوسط آسيا (أوراسيا) إلى الشرق الأوسط إلى أوروبا، والطريق البحري، إلى إفريقيا وأوروبا، وبهذه الطريقة تحمل الصين نفسها إلى فرص الاستثمار في البنى التحتية في الدول الواقعة على طريق المبادرة ولتربطها مع التنمية الاقتصادية الصينية بغية "الارتقاء بإستراتيجية التنمية الصينية"(138) التي أصبحت تواجه تحديات تنموية يتعذر معالجتها بسياسات

اقتصـادية وطنيـة، وإنمـا بتحفيـز الاقتصـاد الخـارجي ليتوجـه إليـه الاسـتثمار الصـيني بالمعدات ورأسمال.(139) وقد أصبحت الصين في مرحلة من التنمية تتطلب العثور على محفزات للنمو غير تلك التي تتولد من إستراتيجية التنمية الوطنية. فمن خلال المبـادرة سوف تخلق الصين شبكة طلب إقليمي وعالمي أكبر، في مرحلة قد تحول فيهـا الاقتصـاد الصيني من الاعتماد على العمل إلى الرأسمال، وبذلك سوف تكون المبادرة آليـة لقـدوم التقنيـة والآلات والمهـارات مـن الـدول المتقدمـة إلى الصـين.(140) وليصـبح التعـاون الاقتصادي طريقاً ذا ممرين عالمياً في قدرة الإنتاج، كما أشار الـرئيس تشي في لقائـه مـع الرئيس الألماني.(141)

إن بناء مشاريع البنى التحتية سوف تتطلب التمويل من مراكـز ماليـة عالميـة مثل لندن والولايات المتحدة و وآسيا وسيكون (رينمينبي) العملة الصينية من بين سـلة العملات وكذلك العملة الأساسية في الاستثمار وفي البنى التحتية، وبذلك يصبح التـداول فيها بصورة أوسع عالمياً. (142) وقد بدأت بعـض الـدول عـلى طريـق المبـادرة تتعامـل برينمينبي، وارتفعـت قيمـة التجـارة فيـه، ولتصـبح 2.8% في تجـارة الماليـة العالميـة في 2014. وتسعى الصين لجعل عملتها العملة الرئيسية في مشاريع البنى التحتيـة وتنتفـع من تراجع التعامـل بالـدولار واليـورو بسـبب الأزمـة الماليـة والمصـاعب الاقتصـادية في أمريكا والاتحاد الأوروبي والركود في اليابان في الوقت الذي يحافظ الاقتصاد الصيني على أعلى معدل للنمو عالمياً، وتستدعي المبادرة أن تقوم الصين بإصلاحات في أسواقها المالية وتوسيع تحرير اقتصـادها والشـفافية مـما يزيـد مصـداقية رينمينبـي في أسـواق المـال الدولية وفي المعاملات التجارية. ففي 2014 بلغت 6.55 مليار، وبنسبة 90.8% في تجارة السلع و10.2% في الخـدمات. وبلـغ حجـم الاسـتثمار المبـاشر في الخـارج 186.6 مليـار. (143).

إن البطء في نمو الاقتصاد الصيني له انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني والأوضاع السياسـية والاجتماعيـة وكـذلك عـلى التجـارة العالميـة والاقتصـاد العـالمي، ولـذلك فـإن المبـادرة رؤيـة لمـدى البعيـد لإدامـة النمـو بعـدما بـدأ يتراجـع. (144)

وتدرك بكين أن استدامة تنميتها لن تأتي من خلال سياسات اقتصادية صينية، بل لا مفر من تغيير الاقتصاد العالمي ومؤسساته، والمبادرة تمثل "أضخم خطوة في التنمية العالمية في التاريخ"، (145) وإن تنفيذ المبادرة سوف يستغرق 30-40 سنة، وخلال الفترة ستتطور إستراتيجية التنمية الصينية وإعادة هيكلة الاقتصاد وتشكيل النشاطات الاقتصادية العالمية.(146) إن انخفاض التصدير والبطء في التنمية عالمياً وصينياً وضرورة تحول الاقتصاد الصيني من اقتصاد توجه الحكومة باستثماراتها الكبيرة وتصديراتها إلى اقتصاد يحفزه الاستهلاك كل ذلك استوجب العثور على رؤية وإستراتيجية لمدى بعيد تتصدى لكل هذه القضايا البنيوية في الاقتصاد الصيني والاقتصاد العالمي فقد عرف الاقتصاد العالمي فجوة كبيرة في الاستثمار في البنى التحتية التي بدورها سوف تنشط التجارة بين الدول الواقعة على طريق المبادرة، وكذلك تحفز الطلب الخارجي على السلع والخدمات والمعدات والمكائن الصينية والذي سيفضي إلى نمو على المدى المتوسط والبعيد. إن المبادرة تستند إلى القروض والمساعدات لتمويل مشاريع البنى التحتية ومن خلال ذلك سوف توسع الصين نفوذها في أسواق على نطاق جيوبولتيكي كانت القوى العالمية الصناعية قد احتكرتها منذ الثورة الصناعية وتعزز نفوذ الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الغربية بعد الحرب العالمية الثانية بتقديم مشروع مارشال، ولم يكن للصين حينها فرص للتنافس في هذه الأسواق وبفضل المبادرة سوف تحجز لنفسها مقعداً ودوراً ونفوذاً تتحسن فيه حظوظها كلما رسخت المبادرة ميدانياً وجَنت الدول المشاركة منافع على أساس الكسب المشترك ومن قاعدة المساواة وهي بيئة لا تيسرها السيادة الأمريكية – الغربية في الاقتصاد العالمي.

ومهما زعمت القيادة الصينية والإعلام بأن المبادرة ذات خصائص صينية وتختلف عن مشروع مارشال، إلا أنها من زاوية اقتصادية صينية لها انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الصيني حتى وإن كانت تحت عن غير عمد. إن المبادرة تسير في طريق فيه دول ذات موارد أولية وطاقة من نفط وغاز، والاقتصاد الصيني يفتقر

إليها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إن الطلب الصيني عليها يتصاعد مع نموها الاقتصادي وزيادة حجم تجارتها من التصدير. وإن المبادرة سوف تخفف وطأة إلى ركود في قطاع اقتصادي ما بسبب فائض الإنتاج وذلك بتوجيه الإنتاج إلى السوق الخارجي، (147) وتنفيذ مشاريع كبرى في الإستراتيجية سوف يحفز الطلب على الصلب. (148)

وفي وسع الصين أن تضع شروطها مثل استخدام المعدات والتقنية والخبرة الهندسية والعمالة الصينية، وعلى الرغم من حجم الاحتياطي الأجنبي الصيني، ولكن ليس في قدرتها أن تلبي احتياجات التنمية في البنى التحتية باستثمارات صينية وهو الأمر الذي يدفعها إلى التعاون مع حكومات ومؤسسات أوروبية وآسيوية وغيرها التي ترى أن في التعاون منافع، وقد تسارعت المؤسسات المالية للاتحاد الأوروبي للانضمام إلى مصرف التنمية للبنى التحتية الآسيوي، ومن هناك يكون للصين تأثير على الأعمال غير الصينية وكذلك الدخول في مشاريع مشتركة لتصبح الصين بذلك منخرطة في العولمة من بوابات كانت في السابق أمريكية - غربية في فترة الانتعاش والانفتاح ما بعد 1987.

وعلى الرغم من أن تفاصيل كثيرة عن المبادرة ما تزال نادرة، وإن التوقعات عن مستقبلها تتوزع ما بين المستبشرة بمنافع كثيرة لجميع الأطراف مع رسوخ التعاون ونشاط التجارة، وبين غير المتحمسين لاعتبارات سياسية مثل الولايات المتحدة واليابان ولقدر معين الهند، وذلك لأنهم يدركون في سياق نهوض الصين "التهديد الصيني"، إلا أن المغانم سوف تعتمد على التنفيذ والعزم على بلوغ الهدف الأعلى كما تمثلت في الرؤية أو الإستراتاجية الصينية.

التحديات أمام المبادرة

هناك تحديات ذات صلة بطبيعة المبادرة من حيث القدرة الصينية على تنفيذها وآليات التنفيذ، وأخرى ترتبط بالمصاعب النابعة من اقتصاد كل طرف في طريق المبادرة وانضمامها إليها، وأخرى تتعلق بمواقف بعض القوى مثل الولايات المتحدة واليابان الرافضة لها والأخرى التي تتردد في الإسهام الناشط فيها مثل الهند، وأخيراً مشاكل في الاقتصاد العالمي.

لقد وصفت المبادرة بأنها طموحة فوق العادة حتى تكاد أن تكون أعمق وأوسع وأبعد أثراً ومدى من مبادرة مشروع مارشال الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية والاتحاد الأوروبي ما بعد الحرب الباردة، ذلك أن مبادرة الحزام والطريق تحتضن آسيا وأوروبا وإفريقيا. وتتخطى المبادرة الصينية في مهماتها مشروع مارشال مما يجعلها معرضة لتحديات جوهرية. لقد توجه مشروع مارشال إلى إحياء الاقتصاد الأوروبي واعمار أوروبا بعدما دمرتها الحرب العالمية الثانية وفي الوقت نفسه تنشيط الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي، بيد أن مشروع مارشال اقتصر على أوروبا، ولم يندرج فيه 64 دولة كما حصل مع المبادرة، ولم تشمل 4.5 مليار نسمة ونسبة 40% من الاقتصاد العالمي. إن المبادرة في حجمها أضعاف حجم مشروعة مارشال. والصين توجه قوتها النقدية والمالية إلى اقتصاد في الخارج وهناك حاجة إليه في الداخل. إن مدى المبادرة أبعد من مدى المشروع (149). إن بيئة مشروع مارشال كانت بيئة حرب باردة وصراع إيديولوجي ونظام دولي ثنائي القطبية، وكان يهدف إلى إغراء الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا للانضمام إلى المشروع لتطبيع النظام الاشتراكي والتأثير فيه، أما المبادرة فإنها في بيئة الانفتاح ونظام تعدد الأقطاب، وعلى العكس من المشروع فإن المبادرة لم تهدف ضم أو إقصاء دولاً لأسباب إيديولوجية، إن المبادرة شاملة ومفتوحة للجميع كل بما يراه من مصلحته. لقد وضع مشروع مارشال شرطية على الأطراف الأخرى في حين إن المبادرة لا تتدخل في الشؤون الداخلية وتحترم ثقافة الآخرين.(150) إن التعاون في المشروع كان

مقيداً بالخيارات الأمريكية الاقتصادية والجيوبولتيكية لتبسط هيمنتها بعد الحرب العالمية الثانية، بينما أن التعاون في المبادرة يقوم على التكافؤ والمساواة والمنافع المشتركة، كما تجادل القيادة الصينية. ومع ذلك، يتعذر إعفاء المبادرة من انعكاساتها الجيوبولتيكية على الأقاليم والقوى الأخرى والتي هي أقرب إلى تلك التي اقترنت مع مشروع مارشال. فقد فُسرت المبادرة بأنها خطوة إستراتيجية صينية ذات طبيعة جيواقتصادية لإعادة التوازن في الغرب بعدما أعادت التوازن في الشرق إدارة أوباما في 2011. كما أنه سوف لا يوجد ما يمنع الصين من استخدام رافعة الاعتماد عليها في المستقبل لأغراض سياسية. ولكن لا يوجد في المبادرة ما يؤهلها إلى أن تتحول إلى حلف وأنها نزيهة إذ لا تضع شروط (151). وعلى العكس من مشروع مارشال الذي عزز الانقسام العسكري في أوروبا وعمق الحرب البادرة، فإن المبادرة تحفز على التكامل الإقليمي والترابط والاندماج (152). إن المبادرة كما يراها بعض المحللين الصينيين، لا تستهدف الولايات المتحدة بإعادة التوازن، (153) وهي ليست استجابة لإعادة التوازن الأمريكية بسبب أنها طراز جديد. (154)

إن من بين انعكاسات المبادرة على السياسة الداخلية الصينية إنها قد تصبح تحدياً للقيادة السياسية، خاصة الرئيس تشي، الذي تبنى المبادرة وأذاعها في المحافل الدولية وفي لقاءاته مع رؤساء الدول مروجاً لها. إن المبادرة لا تحظى عند الجميع بالرضا لأنها أقرب إلى عودة السيطرة على الاقتصاد من "السلطة العليا ومن شخص الرئيس نفسه الذي يسعى لتوظيف المبادرة كخطة طموحة ونقلة أساسية وكمشروع لم يتقدم أحمد من القادة الصينيين بها من قبل وبذلك يعزز سلطته داخل الحزب. وقد استدعى هذا التوجه إلى إغفال اللجنة الليبرالية الداعية إلى إصلاحات أكثر مما تقدم في سياق تنفيذ المبادرة. (155) ويتعذر التكهن بمخرجات الجدل والخلافات بشأن المبادرة داخل السلطة وبين الأكاديميين والإعلاميين الصينيين بعد أن تمر عمليات التنفيذ مراحل متقدمة وتبرز أمام المبادرة صعوبات لم يكن قد أخذت في الحسبان.

إن المبادرة تتطلب موارد مادية وتقنية ومالية كبيرة وعمليات مؤسسية مالية ورقابية، خاصة وأن الصين قدمت نفسها بأنها الراعي الوحيد لهذه الخطة الطموحة التي يراد لها أن يندرج فيها أكثر من 60 دولة وتبقى أبوابها مفتوحة على الراغبين دون قيد أو شرط سوى التكيف مع متطلباتها كل حسب أوضاعه، وإن المبادرة تغطي ثلاث قارات جيوبولتيكياً فيها دول ليست على مستوى واحد من التنمية الاقتصادية والاستقرار وتواجه تحديات الأمن التقليدي وغير التقليدي. ومن ناحية أخرى، إن الدراسات الصينية لا يبدو عليها أنها قد فحصت وحللت الأبعاد المترتبة على هذا المشروع بصورة وافية كي تحتاط لما قد تكون عليه الانعكاسات،(155) لمثل هذا المخطط الفخم (156)، الذي تغلب عليه الطموحات حتى تكاد أن تبلغ، كما يرى Jia مستوى الأماني(157). ويخشى البعض أن تقع الصين في فخ التوقعات فتضع على أكتاف اقتصادها تحديات اقتصادية وجيوبوليتيكية فوق ما تطيق وزره.(158) وقد أشار الرئيس تشي إلى "التعجيل في تنفيذ إستراتيجية منطقة التجارة الحرة، والتعجيل في تشييد طراز اقتصادي جديد يستند إلى الانفتاح"(159)، وبهذا يريد أن يضع بصمته على حقبة تاريخية من نهوض الصين ب"الانفتاح الثاني" بعد الذي قد كان بدأ في 1979، مع الرئيس دينغ كسياوبنغ، ومن قبله ماو. ويحذر Huangمن أن العقلية وراء المبادرة انطوت على تقدير أن فضاء آسيا - المحيط الهادي قد حسم أمره بتقسيمه بين الصين والولايات المتحدة، مما أطلق العنان للصين لتنصرف إلى فضاءات جيوبوليتيكية بعيدة في الشرق الأوسط وأوروبا وإفريقيا. وبذلك تكون المبادرة والشراكة عبر المحيط الهادي قد توازنتا في لعبة صفرية. (160) ويرى أن القاعدة الاقتصادية الصينية ما تزال غير جاهزة لوزر مثل هذا المشروع، وربما ستواجه ما كان قد شهده الاتحاد السوفيتي، ثم إن نهوض اليابان يؤكد أن النهوض قد لا يطول، كما أن مشاريع البنى التحتية في غرب الصين منذ 20 سنة لن تدر مزايا سوى صناعة الاستخراج والمناجم. وقد يتحول الاستثمار الضخم والسريع في البنى التحتية إلى "استثمار أعمى" كما يرى Jianglin، إذ هناك

طرق برية وسكك ولكن قليل من السيارات والشاحنات والقطارات التي تستخدمها. (161) وقد بدأ على القيادة الصينية تلهفها أن ترى الانعكاسات الإيجابية للمبادرة الصينية في أقرب وقت، وهو الأمر الذي دفع بعض المراقبين إلى التحذير من الإفراط في التفاؤل والرضا بسقف أوطأ من التوقعات. (162)

ويندرج تحت التحديات الخارجية مواقف الولايات المتحدة واليابان وروسيا والهند والاتحاد الأوروبي كونها القوى الجيوبولتيكية العالمية الرئيسية والأطراف الاقتصادية والتجارية والمالية والتقنية التي لدورها الإيجابي أهمية جوهرية في نجاح المبادرة، وكذلك مواقف القوى الإقليمية المجاورة للصين والدول النامية التي تقع على طريق المبادرة وصولا إلى إفريقيا. وهناك تحديات مشتركة عند القوى الخارجية تتمثل في الفهم والتفسير والتوقعات والنوايا التي تكتمها الصين(163). فهناك الخشية من أن الصين ترمي إلى الهيمنة وأن نهوضها سوف يجعلها "تتنمر" على دول الجوار، كما كتب سو هاو،(164) إن المبادرة ليست سوى "إستراتيجية"، ولذلك يسارع المسؤولون والأكاديميون الصينيون إلى الدفاع عن المبادرة، فقد أشار شانغ، نائب وزير الخارجية، أن المبادرة ليست ضد دولة، وأفاضت الصحافة بأن الصين ترفض "المواجهة الجيوبولتيكية التقليدية" و"السعي وراء الهيمنة" وإن الصين "لا تخادع ولا تهدد." (165) وتفسر بعض القوى المبادرة في نطاق البيئة الإستراتيجية الإقليمية والدولية. ففي جنوب شرق آسيا هناك هواجس الموقف من المبادرة في ضوء النزاعات في بحر الصين الجنوبي، إذ أن الصين سوف تجعل من علاقات الاعتمادية للمبادرة روافع في سياستها في المنطقة لتستطيع أن تفصل بين المؤيدين والمعارضين وتضعف تضامن دول الآسيان. وكذلك الحال في وسط آسيا حيث تتواجه الطموحات الصينية في نطاق المبادرة والطموحات الروسية في سياق الاتحاد الأوراسي الذي تقوده روسيا.

ولا يغيب عن أحد أن المبادرة بمعناها لاقتصادي التام لا يمكن أن تبقى كذلك وإنما ستفضي إلى اقتصاد زائد أمور جيوبولتيكية. ولا يغيب عن الرؤية

الصينية تحديات مواقف روسيا في وسط آسيا حيث لها نفوذها التاريخي، ولكن التنافس معها على وسط آسيا لا يقوم على أساس الأمن الجيوبولتيكي وإنما التنافس الاقتصادي في نطاق إستراتيجية تعاون أيضاً. إن الصين تسعى لجذب روسيا إليها وليس إبعادها بعدما قررت واشنطن إعادة التوازن في فضاء آسيا - المحيط الهادي، إن آسيا الوسطى مجال للتعاون الصيني - الروسي في مواجهة إعادة التوازن الأمريكي وكذلك زحف الأطلسي نحو الشرق للجلوس عند حدود روسيا. إن المبادرة تسعى لتعزيز الاعتمادية المتبادلة كرافعة للتعاون والتنسيق في مجالات سياسية وأمنية بين القوتين. وإن دول وسط آسيا قد توجهت في سياسة الطاقة إلى الصين وانضمت إلى منظمة شنغهاي وبذلك، فإن المبادرة تمثل بعداً إضافياً لتعزيز التعاون الإقليمي.

لقد رحبت دول جنوب شرق آسيا بالمبادرة الصينية ورأت فيها كل من زاوية مصالحها فرصاً جديدة، ولكنها لم تأخذ موقفاً إقليمياً جماعياً، على الرغم من أن الصين تشير إلى أن هناك موقف جماعي. ويرى الكتاب الصينيون أن المبادرة سوف تفضي إلى تخفيف التوترات بشأن النزاعات على بحر الصين الجنوبي، وأنها تمثل هيكلاً إضافياً إلى النظم من مؤسسات وقواعد تدير العلاقات الإقليمية في المنطقة، ومع ذلك يحذر البعض من أن الصين سوف تضغط على هذه الدول في نزاعاتها مع الصين، (166) ولكن لا يُرجح أنها سوف تذهب إلى استخدام القوة أو المطالبة بوجود بحري في المحيط الهندي، لأن ذلك فوق طاقة القدرات الصينية، وأن فيه إشهارا بأن الصين قد عزمت على مواجهة الولايات المتحدة في المحيط الهندي ، وكذلك إحكام تطويق الهند، وهو الأمر الذي لا يمكن أن تقدم عليه الصين لما يترتب عليه من عواقب فيها كتصاعد التوترات الإقليمية وتعزيز الأحلاف العسكرية وسباق تسلح وفي ذلك إرهاق للصين ومغامرة سوف تجعلها تلقى مصير الاتحاد السوفيتي. ومن جهة أخرى، يرى ديفد أراس، أن الصين تعمل على تغيير النظام الإقليمي في شرق آسيا وفي شمال شرق آسيا من خلال آلية اقتصادية ولن

تتباطأ بكين في استغلالها لأغراض أمنية ونفوذ سياسي هدفه الأساسي إضعاف الدور الأمريكي في المدى القريب والمتوسط وإقصاءه في آخر المطاف. (167)

ومن بين الدول الأسيوية الأساسية اليابان والهند ولكل منهما نظرتها إلى المبادرة من اعتبارات المصلحة الوطنية والبيئة الإستراتيجية الإقليمية ودور الولايات المتحدة في الإقليم. ويأتي في مقدمة التقديرات مدرك اليابان والهند لنوايا الصين الإقليمية والدولية وكذلك على صعيد العلاقات الثنائية. إن الصين هي القوة الآسيوية الأسرع نمواً اقتصادياً وتعاظما في القوة العسكرية وانتشاراً في علاقاتها الدولية كقوة كبرى ووفي المرتبة الثانية عالمياً. وتمثل الصين لكل من اليابان والهند تهديداً استراتيجياً ومنافساً عنيداً وإن توازن القوة يميل لصالحها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أن الصين تقترب من الدول الإقليمية لتجعل منها مجال نفوذ تحتل فيه المركز. فبعدما كانت اليابان تقود "الوز الطائر" تراجعت وأعطت منزلتها للصين التي لا تستطيع الهند اللحاق فيها. كما أن البلدين يخشيان أن هدف الصيني تغيير النظام الإقليمي القائم، وذلك بحشد التأييد لها، وللوصول إلى الموارد الأولية في دول الجوار وتصدير الأسلحة، بعدما أصبحت تحتل المنزلة الثالثة بعد الولايات المتحدة وروسيا،(168) والتمهيد لعرض القوة وبناء القواعد في جنوب شرق آسيا، لان الصين تسعى للرد على إستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية. وقد قامت غواصات صينية بزيارة مواني سريلانكا (169)، التي تعتبرها الصين محطة مركزية لنشاطها البحري في المحيط الهندي وقد استثمرت في تحسين تلك المواني (170). وتراقب الهند حركة الصين في المحيط الهندي وتحسب أن أي تقارب بين الصين ودول الفضاء إنما هي خطوة إضافية لإحكام تطويق الهند وحسبما تراه نيودلهي فإنه "عقد لؤلؤ" حول عنقها (171). ويمثل الممر الاقتصادي الباكستاني مصدر قلق للهند، إذ أن الصين قد تولت عقد الأشراف على بناء ميناء اغوادار الذي يطل على المحيط الهندي وبحر العرب. وتحرص الهند على أن يكون هناك توازن صيني – ياباني في جنوب شرق آسيا، لكن

المبادرة تخرج اليابان من الميدان كقوة قائدة إقليمية وحولها دول "الوز الطائر" الذي سيغير توجهه نحو الصين. إن الصين لا تضغط على الهند للانضمام، ولكنها تغريها بالتعاون وعرضت عليها التوفيق بين مبادرة الحزام والطريق ومشروع الهند "طريق التوابل" و "المواسم" الذين لهما جذور تاريخية ويرتبطان بمناطق واسعة (172). ولا تريد الصين أن تبقى الهند خارج المبادرة(173)، لأنها في مثل هذه الحالة سوف تجذبها إليها الولايات المتحدة في المقام الأول، وهي القوة المعارضة للمبادرة، وكذلك ستغريها اليابان لتشكيل مثلث الولايات المتحدة - اليابان - الهند في مواجهة المبادرة. وتُطمئن الصين هواجس الهند بأن المبادرة ليس فيها مضامين تنافس عسكري، ونشر عقد اللؤلؤ، وإنما للتنافس الاقتصادي والتعاون، (174) ومع ذلك، تعتبر الهند أن المبادرة هي رد على السياسة الأمريكية، وبالتالي، فإنها ليست مبادرة، بل أنها إستراتيجية "متعددة الأوجه وترتبط بالمصالح الوطنية الصينية وبالأهداف لسياستها الخارجية وطموحاتها العالمية التي تكشف عنها من وقت لآخر". (175) وترى دلهي أن المبادرة "مبادرة صينية وطنية"(176) وليس مبادرة متعددة الأطراف وإنها تقود إلى الترابط الذي بدوره سوف يفضي إلى عدم استقرار او استقرار، والرأي لدى الهند "إن الثقة المتبادلة والاحترام المتبادل للقضايا الحساسة في كل بلد والسلام والاستقرار في علاقة البلدين على طول الحدود" بينهما شرط مسبق للترابط على أساس المبادرة، كما يرى ناريندار مودي، رئيس الوزراء الهندي.(177)

وعلى الرغم من أن فيتنام والفلبين انضمت إلى مصرف الاستثمار للبنى التحتية الأسيوي ولهما خلافات مع الصين في نزاعات إقليمية في بحر الصين الجنوبي، إلا أن اليابان ما تزال لديها شكوك بشأن المبادرة في الجملة والمصرف على وجه الخصوص وشاءت أن تختار الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في البقاء خارج المبادرة ومؤسساتها. ومما لا ريب فيه أن من مصلحة اليابان الاقتصادية أن تنضم إلى المبادرة، وذلك لأنها الركن الاقتصادي الأساسي إلى جوار الصين في شرق آسيا وفي جنوب شرق آسيا والتي اهتدت دوله في بناء اقتصادها على مسار

النموذج الياباني لتؤسس اقتصاد "الوز الطائر". كما أن ابتعاد اليابان عن المبادرة يضعف منزلتها ونفوذها كقوة كبرى في الإقليم. وقد عثرت طوكيو على أعذار فنية لتبرير امتناعها عن الانضمام من بينها عدم الشفافية في المؤسسات المالية للمبادرة وإدارتها. في حين أن الأسباب الرئيسية تكمن في تطور العلاقات الصينية - اليابانية بعدما انحدرت منزلة اليابان وأصبح اقتصادها راكداً وهو الذي كان يعرف بأنه لا يألف البطالة، في حين أن اقتصاد الصين ينمو، ومع أن معدل النمو يبطأ إلا أنها ثاني اقتصاد في العالم. ولدى اليابان هواجس من عواقب نمو الاقتصاد الصيني في مجال الأمن بعدما بدأت بكين تزيد من إنفاقها على القدرات العسكرية وتطور قوتها البحرية، ومن جهتها فإن بكين تمتعض من النزعة القومية للحزب الليبرالي الديمقراطي الذي بعد فوزه في 2012 زار رئيس الوزراء آبي مقابر ياسوكيني لجنرالات الحرب العالمية الثانية. وإن الرأي العام الياباني ما يزال لا يحمل آراء إيجابية بشأن الصين، وكذلك بالعكس. واختارت طوكيو الانضمام إلى المشروع الاقتصادي الأمريكي، اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي وعدلت عن المبادرة الصينية، كما أنها خصصت 110 مليار دولار لمساعدة البنى التحتية الآسيوي.(178) وتخشى اليابان من توسع نفوذ الصين في وسط آسيا وتعزيز هيمنتها بعد ربطها بمبادرة الطريق البري وتصبح لديها روافع أكثر للتنافس مع اليابان على الموارد الأولية والمنزلة. (179) وفي الوقت الذي لا تقف روسيا إلى جانب اليابان في مواجهة النفوذ الصيني في وسط آسيا، وهو الأمر الذي يجعل اليابان أكثر قربا إلى الولايات المتحدة في مواجهة الصين في وسط آسيا وجنوب شرق آسيا، وهو الأمر الذي يقلق بكين أمنياً. ومن جهة طوكيو، فإنها ترى في المبادرة توكيداً لنوايا الصين في تغيير الوضع القائم في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا منطلقة من تأسيس مؤسسات مالية وعلاقات اعتمادية اقتصادية مع دول الإقليم لحشدها لمصالح مطالبها وكذلك كروافع في نزاعاتها الإقليمية. (180)

منذ أن انطلقت مبادرة الحزام الواحد والطريق الواحد وأعلى سلطة في القيادة السياسية والإعلاميون وجمهرة الأكاديميين الصينيون يشددون أن المبادرة ليست إستراتيجية وليست جيواستراتيجية أو جيوبولتيكية تتسر على نوايا صينية، وإنما هي نظرة ورؤية ومبادرة ذات أبعاد اقتصادية للتعاون والشراكة والكسب المشترك والصداقة والترابط وبلوغ تنمية إقليمية وعالمية تستند إلى تنمية الصين التي لم يتقدم أحد للطعن فيها كحل سلمي، ومع ذلك، هناك فريق من الدارسين المشككين بصدق الخطاب السياسي والإعلامي والأكاديمي الصيني، كما أن الولايات المتحدة واليابان تتصدران القوة المتجنبة للانضمام والناقدة. وبعض مفكري الحرب الباردة المندثرة من المحللين الأمريكيين يعتقدون أن المبادرة غطاء لتوسيع صيني ولا مفر من مقاومته بصورة إيجابية، وآخرون يحثون على استخدام القوة الناعمة للضغط على الحلفاء للابتعاد عن المبادرة. وتتهم واشنطن موقف الصين "الراكب المجاني" في النظام الدولي بالتوسع على حساب الولايات المتحدة، وقد تحاشت الإدارة الأمريكية الإشارة إلى المبادرة وكأنها غير موجودة (181)، بل ولم يدرسها الكونغرس ولجانه المتخصصة، وتأتي الإشارة إليها في سياق ملاحظات عابرة تدل على التغافل بأن واشنطن "تدرس المبادرة و"تطلب توضيحات في الصين". (182). و من أسباب معارضة أمريكا أن الصين قد قلصت استثمارها في السندات للخزانة الأمريكية بعدما كانت قد ارتفعت في نسبة 6% إلى 20% بقيمة 1.35 ترليون دولار من أصل 6.2 ترليون دولار، وبفائدة واطئة وتسعى لتوجيه رصيد عملتها الأجنبية إلى المبادرة.

إن ابتعاد أمريكا عن المبادرة يندرج في إطار العلاقات الصينية - الأمريكية كقوتين أساسيتين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أمريكا تسعى للحفاظ على بيئة إستراتيجية عالمية تبقى على هيمنتها على الرغم من ما يصيبها من وهن، والصين تجتهد لتغيير أو إصلاح الوضع القائم لامتثال الهيمنة الأمريكية (183) وتعتقد واشنطن أن المبادرة استجابة إستراتيجية لإستراتيجية إعادة التوازن في آسيا - المحيط

الهادي لإدارة أوباما والتي تعول عليها الولايات المتحدة للحفاظ على هيمنتها بتطويق الصين أو إرهاقها، وأن المبادرة أخذت طابعاً اقتصادياً مثلما هو المشروع الأمريكي "الشراكة عبر المحيط الهادي" الذي استبعدت عنه الصين، وأن المبادرة ترمي لإضعاف النفوذ العالمي الأمريكي في النظام المالي العالمي. (184) "إن الصين تريد أن تمحو القواعد في أسرع إقليم في النمو عالميا، وهذا يسبب مساوئ لعمالنا وأعمالنا، فلماذا ندع ذلك يقع؟" (185) كما قال الرئيس أوباما، ثم عزز رأيه "إن الولايات المتحدة قوة محيط الهادي وإننا هنا باقون" (186) ويعتقد البعض أن المبادرة سوف تفضي إلى خروج النفوذ الأمريكي من آسيا على المدى البعيد وتجذب إليها حلفاء أمريكا، (187) كلما زاد اعتمادهم على الصين. وعلى الرغم من أن المبادرة لا تهدف إلى ذلك مباشرة، لكن لها انعكاساتها السياسية والعسكرية والأمنية. والمبادرة آلية قوة ناعمة لتعويض الصين عن عدم لجوءها إلى القوة الصلبة. ومع أن الصين لا تسعى لنشر قواعد بحرية عسكرية، إلا أن حماية الطريق البحري سوف تلزمها على أن توسع قدراتها البحرية للعمل في المياه البعيدة وهو الأمر الذي سيدفعها إلى حيازة قواعد أو فرص لعرض القوة البحرية، وبالتالي تصبح البحرية الصينية المنافس الرئيسي للبحرية الأمريكية في المحيط الهندي.

ولا يقتصر التنافس على الأبعاد الأمنية – العسكرية، بل إن المبادرة تمثل "طرازاً" للتنمية الصينية التي أنجزت عملياً ما لم تفلح في تنفيذه الطرز الغربية – الرأسمالية في التنمية، وفي النهاية سوف تتنازل الولايات المتحدة والغرب عن تحديد مستقبل أوراسيا و إفريقيا حيث أن عروض التنمية لم ترق إلى المستوى اللازم لبلوغ التنمية الاقتصادية. (188) وبعد نجاحات المبادرة والاعتماد على الصين سوف يكون لديها دوافع اتخاذ القرارات من طرف واحد لتوجيه مشاريع التنمية في البنى التحتية لما يخدم المصالح الصينية. (189) إن رفض الولايات المتحدة الانضمام إلى المبادرة، على الرغم من المكاسب التي تجنيها بانضمامها إليها، يستند إلى اعتبارات العلاقات الإستراتيجية الثنائية والإقليمية والعالمية للقوتين. قوة بدأ نجمها يأفل وقوة أخرى

نجمها يصعد، وقوة تواجه تحديات إقليمية وأخرى تخترق الأقاليم وتنجذب إليها وقوة عالمية تجد للإبقاء على قواعد نظام عـالمي أرسـته وفقـاً لمصـالحها وقـوة عالميـة أخـرى تسعى لإصلاحه أو استبداله ليواءم مصالحها الوطنية.

انعكاسات المبادرة على الدول العربية

لقد وزعت المبادرة المناطق الجغرافية التـي تقـوم عليهـا إلى سـبعة "ممـرات" اقتصادية: الممر الاقتصادي الصين - منغوليا - روسيا، والممـر الاقتصـادي الصـين - شـبه جزيرة اندونيسيا، والممر الاقتصادي الصين - باكستان، والممر الاقتصادي الصين - الهنـد ماينمار، والممر الاقتصادي بنغلادش - الصين - الهند - ماينمار، والجسر الـبري لأوراسـيا الجديدة، والممر الاقتصادي الصين - وسط آسيا - غرب آسيا.

ولا يقترب كل من الطريق البري والطريق البحري من المنطقة العربية بصـورة مباشرة ويمثل الممر الاقتصادي الصين - وسط آسيا - غـرب آسـيا الأكـثر تعقيـداً والأقـل وضوحاً والأكثر تحديات عن بقية الممرات. وترمـي جميـع الممـرات الوصـول والارتبـاط بأوروبا براً وبحراً. وينطلق من المناطق الغربية الصينية من كسنجيان عبر قرقبزستان إلى كازاخستان ويتجه جنوباً من دوشنبه إلى تاجكستان ثم يتفرغ إلى فـرع إلى الجنـوب في اتجاه كابول عاصمة أفغانستان ويتجه الفرع الثاني صوب الغرب إلى عشق آباد عاصـمة تركمنستان ومن بعد ذلك إلى طهران ومن طهـران إلى اسـطنبول لترتـبط سـكة الحديـد بالشبكة الأوروبية انطلاقاً من بلغاريا إلى روسـيا وإلى بولنـدا وإلى ديـنمارك وإلى ألمانيـا وإيطاليا، ومن ألمانيا إلى بريطانيا.

وفي فبراير 2014 اتفق الرئيس تشي مع الرئيس بوتين على بناء سكة الحديد وربطها مع شبكة سلك الحديد الروسـية - الأوروبيـة. وفي مـايو 2014 بـدأ العمـل في محطة ليانيـانغنغ في محـافظ جينـاغو في شرق الصـين لتنطلـق نحـو كازخسـتان. ويمثل هذا الخط الجسر البري لأوراسيا الجديدة. ومع 2015 سـيرت الصـين خطـوط

سكك حديدية لنقل البضائع من شونغبنغ إلى ديوسبرغ في ألمانيا وسكة حديد أخرى إلى جمهورية الجيك، والخط الثالث من شنغدو إلى لودز في بولندا، والرابع من شينغشو إلى هامبرغ في ألمانيا، والخط الرابع بين يي وو مـن شرق الصـين إلى مدريـد وطولـه 13.000 كم ويمر عبر ست محافظات صينية وثمان دول. والخط الخامس من سـومان إلى بولنـدا عبر شبكة روسيا وبيلروس، والخط السادس من هـي شـن إلى هـامبرغ عـبر كازخسـتان روسيا وبيلروس، والخط السابع من يي شن إلى مدريد عبر كازخستان روسـيا وبيلـروس وبولندا وألمانيا وفرنسا (190).

إن من أهم خصائص المبادرة التركيز على التنمية الاقتصادية في الـدول الناميـة في مجال البنى التحتية التي تحتل فيها المواصلات الأولوية وذلك لأن العجز التنمـوي في هذه الدول هو الظاهرة المشتركة والتي تعيق التنميـة الاقتصـادية، وكـذلك أنـا لتجـارة الصينية لكي تصل إلى الأسواق تحتاج إلى شبكة مواصلات برية من سكك حديـد وطـرق برية للشاحنات وكذلك موانئ بحرية، وبسبب افتقار الدول النامية إلى رأسمال والتقنية وهما العاملان الأساسيان في التنمية وللصين فائض فيهما فإن توجيه الاستثمار إلى مجـال البنى التحتية يخدم مصالح الصين ومصالح الـدول المسـتلمة. ومـع ذلـك، فـإن البلـدان العربية لا تندرج في خط تنمية المواصلات من سكك حديد وطـرق بريـة. وهنـاك عـدة أسباب.

أولاً، الموقع الجغرافي الذي لا يرتبط بأوروبا بالمقارنة مع تركيا التي هـي الجسر بين الشرق والغرب وتعتبر عقدة المواصلات وخطوط نقل الطاقة من إيران ووسط آسـيا وروسيا إلى أوروبا(191).

ثانياً، إن خط سكك الحديد عـبر وسـط آسـيا يسـتخدم شـبكة سـلك الحديـد الروسية التي تغطي كل الفيدراليـة الروسـية والجمهوريـات السـوفيتية السـابقة ودول حلف وارسو السابق في شرق أوروبا وخاصة جمهوريات وسط آسيا الأمر الـذي يخفـض من كلفة إنشاء خطوط جديدة.

ثالثاً، إن الصين لا تريد أن تعتمد على الشبكة الروسية كلياً لذلك اختارت التوجه من تركمنستان إلى إيران ومن بعد ذلك إلى تركيا.

رابعاً، إن الفرص الاستثمارية والتعاون الاقتصادي بين الصين وإيران أكبر من أي بلد عربي، وترجح إيران عند الصين لأن علاقات التعاون الاقتصادي بينهما له تاريخ أطول وأكثر استقراراً.

خامساً، إن إيران ترتبط مع تركيا بشبكة نقل برية وكذلك خط نقل الطاقة، كما أن إيران محطة للارتباط بأذربيجان وجورجيا وأرمينيا. سادساً، إن العراق وسوريا هما البلدان الأساسيان اقتصادياً كمجال للاستثمار والتنمية وتمكين ربطهما بخط سكك حديد من طهران، ومع ذلك، فإن الوصول إلى هذين البلدين عن طريق البحر عبر الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط يجعلهما يندرجان في نطاق الطريق البحري. سابعاً، إن الصين لا تريد أن تكون منافساً لروسيا التي كانت قد روجت منذ عقدين إلى ممر النقل الدولي من الشمال إلى الجنوب الذي ينطلق من الحدود الروسية – الفنلندية إلى أذربيجان وإيران مع فروع تربط بين أرمينيا وبيلروس وأوكرانيا واليونان وبلغاريا وقرقيزستان وتاجكستان وباكستان والعراق وسوريا وعمان وتركيا وذلك من أجل تسهيل نقل البضائع عبر الفيدرالية الروسية وكذلك كخط نقل سكك حديد إلى جوار الطريق البحري عبر السويس.

إن المبادرة لا ينتفع منها جميع الدول العربية، ولا يتساوى المنخرطون فيها في المنافع وذلك لأن موقع بعض الدول خارج مسيرة الطريق البري والطريق البحري وأخرى ليست على قدم يتساوى من التنمية ولا يوجد فيها طاقة لتجذب إليها الصين أو سوق أو فرص استثمار وكذلك أنها تتسم بعدم الاستقرار. ولا تمثل المنطقة العربية إقليما مهماً في نمو الاقتصاد العالمي من حيث التنمية سوى مصدر للطاقة. وتعطي الصين الأولوية في مبادراتها إلى وسط آسيا وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وروسيا، بينما لا تشكل دول شرق الأوسط، خاصة العربية، وشرق إفريقيا سوى ملتقى طرق نقل. إن المبادرة لها انعكاسات على دول عربية محددة مثل

السعودية ومصر ودول الخليج العربي وذلك لما لها صلة بكونها تقع على الطريق البحري وكذلك لأنها ذات موارد وطاقة من نفط وغاز.

إن المبادرة تركز على الاستثمار في البنى التحتية ذات الصلة بتحفيز التنمية الاقتصادية في الدول على طريق المبادرة وتشجع التجارة وتوجيه رأسمال والتقنية والعمالة الصينية، لكن عند مقارنة الدول العربية مع الدول في الممر الاقتصادي - الصين باكستان والممر الاقتصادي بنغلادش - الصين - الهند - ماينمار فإن نصيب الدول العربية ضئيل جداً في مجال الاستثمار في البنى التحتية، بل أن المجال في وسط آسيا وحتى إيران يستحوذ على النسبة العليا من الاستثمار في السكك الحديدية والطرق البرية والجسور والمحطات. ولا تتواءم حصة الاستثمار الصيني في الطاقة والمناجم في البلدان العربية مع حصة البنى التحتية، إذ تركز الصين على استثمارها في الطاقة والمناجم ويعود ذلك إلى أن مصلحة الوطنية تستدعي تامين الطاقة وأمنها كعامل أساسي في التنمية الاقتصادية الصينية هذا أولاً، وثانياً أن مجالات الاستثمار في البنى التحتية في البلدان العربية محدودة، ومن الناحية الثالثة إن الاستثمارات في الطاقة كانت بداية قدوم الاستثمار الصيني. ففي 2009 استثمرت الصين في مجال الطاقة 2 مليار دولار في سوريا و1 مليار في العراق و465 مليون في اليمن، وفي 2010 استثمرت 1.55 مليار في سوريا، و2 مليار في مصر، وفي 2012 استثمرت في السعودية 3.750 مليار في النفط والغاز. (192) وتتصدر السودان الدول العربية المستلمة للقروض من المبادرة بحصة 4 مليار دولار للفترة ما بين 2013 - 2015. والصين هي أكبر مستثمر في الطاقة في العراق الذي صدر 22% من نفطه إلى الصين و19% إلى الهند و14% إلى الولايات المتحدة.(193) وتستثمر الصين في أهم حقول النفط في جنوب العراق، ويتوقع أن يتوجه نصف نفط العراق إلى الصين في 2020 عندما سوف يتمكن من انتاج 8 مليون برميل يومياً. (140) وتستحوذ الاستثمارات على 75% في نفط السودان .(195) وقد تنافست سنوبك للحصول على حصة

80% من مشروع تطوير غاز الربع الخالي في السعودية والـذي تـرى فيـه الصـين فرصـة لتثبيت قدمها في أهم بلد مصدر للطاقة، ومن جهتهـا فـإن السـعودية سـوف تسـتخدم الغـاز في إنتـاج الكهربـاء وتحليـه الميـاه للتقليـل مـن اسـتهلاك الـنفط محليـاً. كـما أن السعودية تحث الصين على الاستثمار في صناعة تكرير النفط والبتروكيميائيـة. وتتعـاون السعودية والصين في الاستثمارات المشتركة.

في 22 يناير 2016 ألقى الرئيس تشي خاطباً في جامعة الدول العربية جـاء فيـه على مضامين المبـادرة ذات الصـلة بالـدول العربيـة التـي وردت أيضـاً في وثيقـة الورقـة الصينية تجاه الدول العربية. وشدد أن مبادرة 1+2+3 تمثل المقاربـة الصـينية للتعـاون التنموي مع الدول العربية كما انطوت عليها الرؤية الصـينية لمبـادرة الحـزام والطريـق (196). وتعني التعاون في مجال الطاقة وتشمل إنتـاج الـنفط والغـاز الطبيعـي وتـأمين طرق نقل الطاقة، وتعني 2 التنمية في البنى التحتية وتسهيل التجارة والاسـتثمار، أمـا 3 فتعني التعاون في مجالات التقنية المتقدمة والطاقـة النوويـة لأغـراض سـليمة والفضـاء والعلوم والثقافة. وأشار إلى أن الصين سوف تؤسـس صـندوق تنميـة بـ20 مليـار دولار مع الإمارات العربية المتحدة وقطر، و10 مليار دولار لقروض تجارية، و10 مليـار دولار لتشجيع الاسـتثمار.(197) ووقعـت اتفاقيـات مـع مصر للتعـاون في التجـارة والاقتصـاد والعلوم والتقنية والزراعة والطب (198). كـما أن الصـين تسـاهم في المنطقـة الحـرة في السويس وبناء العاصمة الإدارية، واستثمار شركـات صـينية في مجـال النسـيج والسـجاد والمعدات الطبية وخلق 10.000 فرص عمل. وتسـعى مصر لتصـبح محطـة محوريـة في الطريق البحري إلى أوروبا، وأن إنشاء قناة سويس موازية يرمي إلى تلبيـة الطلـب عـلى النقل البحري بين آسيا وأوروبا الذي سيترتب على زيادة حجم التجارة الدولية.

إن الطريق الـبري يركـز عـلى دول معينـة كازخسـتان - باكسـتان - ميانمـار وإيران (199). والأخيرة هي الأكثر انتفاعاً من المبادرة بالمقارنة مع الدول العربيـة في

الخليج العربي،(200) وهـي أكـبر اقتصـاد في المنطقـة ونفوسـها 80 مليـون نسـمة وقـد تسارعت عليها القوى الخارجة لاغتنام فرص الاستثمار بعد رفع العقوبات عنها. والصـين هي في مقدمة الدول الفائزة بأكبر حصص الاستثمار في إيران.

أولا، إن الصين كانت تعـارض العقوبـات عـلى إيـران وتـدافع عنهـا مـن أجـل رفعها.

ثانياً، أدامت التعاون الاقتصادي معها واستيراد النفط من إيران.

ثالثاً، تزود الصين إيران بالأسلحة.

رابعاً، خفضت الضغوط الغربية على إيران خلال حوار الجمعة + واحد.

خامساً، إن موقع إيران يمثـل عبـور دول وسـط آسـيا إلى ميـاه الخلـيج العـربي للاتصال بالنقل البحري إلى أوروبا وجنوب شرق آسيا.

سادساً، إن الاستقرار الداخلي يعفي الاسـتثمارات الصـينية مـن المخـاطر كتلـك التي تعرضت لها في ليبيا أثناء الربيع العربي إذ اضطرت إلى إجلاء أكثر من 30.000 فـرد صيني وخسرت 20 مليار دولار من الاستثمارات. (201).

وكان الرئيس تشي أول رئيس يزور إيران بعد رفع العقوبـات (202)، وأشـار في رسالته إلى الشـعب الإيـراني "إن للصـين قـدرات هائلـة في رأسـمال والتقنيـة والمعـدات ومجالات أخرى"، أما إيران فإنها "غنية في الموارد وقـوة العمـل وإمكانيـات سـوق كبـير وأنها تمر في مرحلة حاسمة التصنيع والحداثة".(203) وتطلع إلى أن يصبح حجم التجارة بين البلدين 800 مليار دولار بعد عقد من الزمن، ومن جهته فقد أشاد المرشـد الـديني الإيراني بدور الصين "إن الجمهورية الإسلامية سوف لـن تنسى أبـداً تعـاون الصـين خـلال فترة العقوبات".(204)

وتزداد أهمية إيران في المبادرة عـلى حسـاب الـدول العربيـة بسـبب تركيـز الصين على الممر الاقتصـادي الصـين - باكسـتان والـذي أعطـى للصـين فرصـاً لتعزيـز نفوذها الاقتصادي في الإشراف على ميناء غوادار الـذي سـوف يـيسر للصـين اسـتيراد النفط من الشرق الأوسط بتقليص المسافة 90% من تلك التي تمر عبر مالقا المـزدحم

والمنكشف أمام الوجود البحري العسكري الأمريكي في المحيط الهندي (205). ومن جهتها فإن الصين تركز على وسط آسيا للوصول إلى أوروبا، وباستثناء عمان لا تقع بقية الدول العربية في الخليج العربي على الطريق البحري والبري. وتضع الصين عينها على دور إيران في وسط آسيا والتي تسعى للانضمام إلى منظمة شنغهاي، كما أن إيران ستوسع آفاق وصول الصين إلى حوض الطاقة في بحر قزوين. كما أن إيران أعفت نفسها في خطابها السياسي من مشكلة كسنجيان والتعاطف مع الحركات الإسلامية التي عثرت على التأييد والتعاطف في الدول العربية وتركيا.

إن تلكؤ دول الخليج العربي في التفاعل الإيجابي مع المبادرة أتاح لإيران أن تجذب الصين إليها، ولا تتعاون دول الخليج مع الصين من رؤية مشتركة لتحسين روافع التأثير على السياسة الإيرانية في مسألة الخلافات العربية - الإيرانية. وفي وسع دول الخليج استخدام ثقلها المالي في الانضمام بحصص أكبر في مصر الاستثمار في البنى التحتية الآسيوي وهي عضو فيه باستثناء البحري. وقد تحركت الإمارات العربية المتحدة وقطر في التعاون في استثمارات مشتركة (206) ومما يقيد التفاعل العربي مع المبادرة العلاقات العربية - الأمريكية، فالدول العربية حذرة في الفلاة من القيد الأمريكي ولا تجتهد في سياستها، من خلال المبادرة، لموازنة النفوذ الأمريكي، بينما أن الصين نجت عن مؤيدين لها في الشرق الأوسط والخليج العربي للحد من النفوذ الأمريكي، وهنا يكون لإيران دور في بلوغ ذلك، لأن كلاً من البلدين يحتاج الآخر كرافعة في مواجهة الولايات المتحدة الخصم المشترك لهما. و لا تعثر الصين في البلدان العربية على مثلث السلاح - التجارة - الطاقة بالمقارنة مع الفرص أمام الصين لتعزيز علاقاتها في هذه المجالات مع إيران. وقد أنجزت الصين سكة الحديد للوصول إلى إيران لنقل حاويات البضائع في مطلع 2016. (207) وبذلك إيران عقدة المواصلات للطريق البري لتنافس تركيا من جهة على هذا الدور، وكذلك لجذب الهند إليها. وقد اتفقت الهند وإيران وأفغانستان في 2016

على إنشاء خط سكك بديل في شبهار في الساحل الإيراني على بحر العرب بمسافة 30 كم غرب غوادار يربط قندهار ليعطي لأفغانستان منفذاً للوصول إلى البحر وكذلك يعفي الهند من الوصول إلى أفغانستان عبر باكستان، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يخدم كلاً من تاجكستان وأوزبكستان وتركمنسان في الشحن إلى أوروبا بوقت أقصر وكلفة أقل، ويمكن الهند من استيراد الغاز من وسط آسيا ويمنحها نفوذاً في وسط آسيا في مواجهة الصين.(208)

وفي حين تواجه الدول العربية للتمحور في الشرق من على ظهر مبادرة الحزام والطريق لملاقاة الصين الساعية للتمحور في الغرب يترتب عليه كلفاً سياسية في علاقاتها مع الولايات المتحدة التي تقف في وجه التوجه الصيني وتحث التوجه العربي للإبقاء على المنطقة ا تحت هيمنتها، فإن إيران تعثر في المبادرة على مزايا إيجابية.

أولاً، إن المبادرة صفقة بين الصين وإيران كطرفين صاعدين في السياسة الدولية، بالنسبة للصين، وفي السياسة الإقليمية، بالنسبة لإيران، بينما أن المبادرة لا تتحاور مع قوة عربية إقليمية صاعدة بل مقيدة كما هو الحال مع مصر والسعودية، كما أن المبادرة لا تقوم على فرضية أن الدول العربية بالخليج العربي والمنطقة العربية الممثلة في جامعة الدول العربية، قوة واحدة أو رأي واحد أو سياسة متجانسة. إن المبادرة جاءت إلى العرب من مقاربة الأبواب المتعددة.

ثانياً، إن هذه النظرة أعطت لإيران قيمة على في حسابات بكين، فطالما أن معادلة المقارنة بين إيران من جهة، وكل دولة عربية من جهة أخرى، فإن فارق المزايا الإيجابية للمصالح الصينية يكون في الجانب الإيراني.

ثالثاً، إن توقعات الصين في مستقبل علاقاتها مع إيران مفتوحة ولا يعترضها عامل خارجي مؤثر، على العكس من علاقاتها مع العرب الذين تكبح توجهاتهم مقيدات عديدة من نزاعات أو حرب باردة عربية - عربية وعدم استقرار سياسي واجتماعي داخلي، والأكثر من ذلك كله القيد الأمريكي من هنا، فإن

تجاوب بكين مع المصلحة الإيرانيـة يكـون إيجابيـاً في السياسـة الإقليميـة وفي السياسـة الدولية.

رابعاً، إن إيران بانخراطها في المبادرة من بوابات عديدة تجعلها ميداناً للتنافس عليها من طرف القوى الرئيسية في سياسة واقتصاد المنطقة العربيـة: الولايـات المتحـدة والصين وروسيا والهند. إن إيران عامل في العلاقات الثنائية لهذه القوى في الإقلـيم مثـل الولايـات المتحـدة والصـين في الشرق الأوسـط، والولايـات المتحـدة وروسـيا في الشرق الأوسط، وروسيا والصين والولايات المتحدة في وسط آسيا، ذلك لان إيران عامل لا يمكـن إغفاله في سياسة وسط آسيا بعدما تحولـت إيـران إلى عقـدة مواصلات وخطـوط نقـل الطاقة، من بحـر قـزوين إلى الخلـيج العـربي إلى جنـوب شرق آسـيا وشرق آسـيا حيـث الاقتصاد النامي، والصين والهند في التنافس على النفـوذ في المحـيط الهنـدي. فقـد تمـنح طهران إلى بكين إجازة استخدام الموانئ الإيرانية في عرض القوة، بعـدما أجـازت لروسـيا استخدام القواعد العسكرية للغارات الجوية على سوريا.

خامساً، إن المبادرة قد حسنت خطوط إيران في الاقتراب من الولايات المتحـدة إذ أن رفع العقوبات وتقيد إيران باتفاقية فينـا في يونيـو 2015 أزاح بعـض العقبـات في طريق التطبيع بين البلدين، هذا من جهة، ومـن جهـة أخـرى، أصـبحت واشـنطن أمـام خيارين إما عزل إيران أو التطبيع معها. والخيار الثاني هو الراجح، والـذي تترتـب عليـه عواقب سلبية على سياسة الخليج العربي والأمن القومي العربي بصورة عامة.

إن المبادرة تواجه تحديات في المنطقـة العربيـة تضـيق فـرص الانتفـاع منهـا اقتصادياً. فمن الناحية الجيوبولتيكية إن الصين لا تسعى لأن يكون لهـا موقفـه قـدم على غرار ما تقوم فيه الولايات المتحدة وروسيا والقـوى الأوروبيـة ومـا تـزال الصـين ملتزمة بالمبادئ الخمسة ومنها عدم التدخل وبناء الأحلاف "إننا لا نؤسس وكـلاء لنـا أو نبني مجال نفوذ في الإقليم،"(209) كما قال الرئيس تشي. ومع ذلك، يتعذر الجـزم

بأن نمو وتوسع المصالح الوطنية الصينية في المنطقة سوف يعفيها من الإقدام على التدخل أو تغيير المواقف التقليدية التي دأبت على الالتزام فيها. إن الصين في بحر الصين الجنوبي لم تكن حذرة في توكيد موقفها وعرض القوة لحماية ما تسميه وحدة التراب الوطني، ومع أن الوطن العربي ليس إقليماً جيوبوليتيكياً حيوياً للصين كذاك الذي في مناطق جوارها، إلا أن مصالحها الاقتصادية تسبغ على الجغرافية العربية أبعاداً جيوبوليتيكية لا تستثني أشكالاً من التنافس وعرض القوة، ولعل في بناء قاعدة جيبوتي وتوسيع القدرات البحرية الصينية والإبحار في البحر الأبيض المتوسط وغرب المحيط الهادي مؤشرات على أن الصين قد خرجت عن القواعد الحاكمة لسياستها. ومع رسوخ علاقات مبادرة الحزام والطريق وتعاظم المصالح وتشعبها سوف لن يكون في وسع بكين الإبقاء على سياسة الوقوف عند الخط الجانبي كمراقب. إن جيواقتصاد الجغرافية العربية يلزم القوة المتنافسة جيواقتصادياً أن تكيف سياستها الجيوبولتيكية إما في التعاون أو الصراع أو التنافس وليس للصين ما يجعلها مميزة في هذا المجال كقوة كبرى جيواقتصادية. إن التاريخ المعاصر للعلاقات الدولية في المنطقة العربية لن تعرف سوى هذه الأنماط من العلاقات بين القوى الكبرى في سياساتها الشرقأوسطية.

إن الركن الجيواقتصادي للمبادرة لا يقتصر على الطاقة والاستثمار والسوق وحسب، بل هناك قضايا جيوبولتيكية أخرى في المنطقة العربية منها أمن الطاقة وتحديات الأمن غير التقليدي. إن أمن الطاقة في المنطقة العربية تحدده العوامل الداخلية من حيث الاستقرار السياسي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية، والعلاقات الإقليمية لدول الشرق الأوسط، وكذلك الوجود الأمريكي. لقد وجدت الصين في السيطرة الأمريكية على المنطقة العربية غطاء فاعلاً لأمن الطاقة دون أن تتحمل وزر مسؤوليته وكذلك في مراقبة خطوط النقل البحري للطاقة من الشرق الأوسط إلى شرق آسيا، وقد انتقدت الرئيس أوباما الصين وحلفاء أمريكا بأنهم "ركاب مجاناً" يضعون وزر الأمن الإقليمي الذي تعصف فيه النزاعات البينية

والداخلية والطائفية على الولايات المتحدة. وعندما قدمت الصين إلى مكافحة القرصنة في سواحل شرق إفريقيا والمياه العربية كانت الصين تنعم بأمن الطاقة دون مساهمة عسكرية، وتجنبت التورط في النزاعات الإقليمية، لكنها مع نمو وتوسع مصالحها وتعرضها للتهديدات اضطرت إلى التحرك. ومن هنا، فإن المبادرة سوف يترتب عليها انعكاسات جيوبولتيكية على الصين والدول العربية. فهل ستتعاون البلدان العربية مع الصين أم أن الأخيرة ستعول على إيران؟ وهل سيُقدم لها تسهيلات أمنية في الموانئ؟ وما هو موقف الولايات المتحدة؟ إن المبادرة الوجه الثاني لجيوبولتكس المنطقة العربية، فمثلما أن الجيواقتصاد الصيني جعل منطقتنا في الرسم الجيوبولتيكي الصيني، فإن المبادرة استدعت أن تكون للصين، وكذلك للدول العربية، رؤية جيوبولتيكية للمنطقة لتحديد دورها في إدارة سياسة المنطقة. إن الصين بمبادراتها وتعهداتها ووعودها وخطابها السياسي الجديد كل ذلك يؤشر إلى أنها سوف تكون طرفاً فاعلاً ولكن تنقل خطاها في ساحة سياسية الشرق الأوسط - الوطن العربي بحذر.

إن عدم الاستقرار السياسي، خاصة بعد الربيع العربي، والنزاعات الإقليمية كالصراع العربي - الإسرائيلي والخلافات السعودية - الإيرانية والظاهرة الطائفية للنزاعات والطموحات الجيوبولتيكية للقوى الإقليمية مثل تركيا وإيران كل ذلك يمثل قيوداً على تنفيذ المبادرة في المنطقة العربية. ومع أن للصين تفسرها للنزاعات الداخلية وأن علاجها يكمن في التنمية الاقتصادية التي تتكفلها المبادرة، إلا أن النزاعات البيئية لا تستجيب لهذه المعالجة. إن الخلافات السعودية - الإيرانية ذات الأبعاد القومية والطائفية والجيوبولتيكية قد جعلت المبادرة أمام تحديات. وقد ترى بكين أن المبادرة آلية لتسوية الخلافات لأنها تقوم على التعاون الثنائي والإقليمي والكسب المشترك، ولكن ذلك لا يعفي الصين من أن تجد نفسها أمام موقف تنحاز فيه إلى طرف أو آخر. وإذا كان الصراع العربي - الإسرائيلي قد تطور من المواجهة العسكرية إلى التسوية السلمية وحلول المؤتمرات والمبادرة، فإن المبادرة

لا تواجه تحديات في هذا المجال لأن بكين قد أفلحت في تدبير تعاونها مع العرب وإسرائيل تحت تمسكها بالتسوية السلمية والقدس عاصمة الدولة الفلسطينية وحق تقرير المصير، وإنما تواجه تحديات أكثر تعقيداً في الخليج العربي.

وعلى الرغم من سنوات التعاون الصيني- الإيراني منذ ثورة 1979 في المجالات العسكرية والاقتصادية، خاصة الطاقة، وتأييد بكين لإيران في المحافل الدولية، إلا أن الشراكة بين البلدين كانت محدودة،(210) ولكن المبادرة ورفع العقوبات عن إيران والتسارع للانخراط في السياسة الدولية قد أرضى بعض القيود على هذه الشراكة (211)، الأمر الذي له انعكاسات على العلاقات الصينية – العربية في ضوء المبادرة. ومع ذلك فإن هذا لا يلغي تحالف الصين مع إيران، إذ ما تزال هناك ضرورة الحرص على حالة التوازن في علاقات الصين مع الولايات المتحدة والدول العربية. وعلى وجه الخصوص السعودية ومجلس التعاون الخليجي. وتدرك بكين أن تعاونها العسكري مع إيران سوف يفضي إلى مشاكل في علاقاتها مع واشنطن ومجلس التعاون الخليجي. وقد تتيح المبادرة للصين دوراً جديداً في سياسة الشرق الأوسط ونزاعاته لتصبح أكثر نشاطاً واستعداداً لأداء دور الوسيط، فالمبادرة فيها جوانب تعاون ثنائي وإقليمي يكملها دور قوة أساسية ومبادرة وراعية لها. لأن من شروط نجاح المبادرة الاستقرار والأمن والسلام والتنمية المشتركة اقليمياً. والسؤال هو هل أن الصين قد أصبحت جاهزة لمثل هذا الدور وفي أي مجال وإلى أي مدى؟

لقد تأثرت الصين بالمواجهة الطائفية بين إيران – السعودية واستقطاب الدول العربية والإقليمية في هذه المواجهة. فمن ناحية، تحرص الصين على الإبقاء على علاقات تعاون مع السعودية ومصر وتركيا في الجبهة (السنية) لكي لا تصبح معتمدة على إيران كمصدر للطاقة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تحييد دورها في دعم الحركات الإسلامية في غرب الصين. كما أن التسوية السلمية للحرب الأهلية الطائفية في سوريا واليمن من مصلحة الصين لتأمين الاستقرار في الإقليم

لإدامة مصادر الطاقة والاستثمار والتجارة، كما أن هـذه النزاعـات المسـلحة تحولـت إلى مرتع لانتشار التيارات المتطرفة وميادين تدريب عـلى العمليـات المسـلحة التـي سـوف تنتقل إلى غرب الصين. وتجد بكين نفسها تسير في طريق غير واضح العواقب.

فمن الناحية الأولى، أن موقفها من الأزمـة السـورية لا يتماثـل مـع ذاك الـذي اتخذتـه مـن أزمـة الـيمن. إن أجنـدة الصـين في سـوريا تحـددها نظرتهـا الإسـتراتيجية للعلاقات الدولية، فهي ضد التدخل العسكري الأجنبـي إلا تحـت مظلـة الأمـم المتحـدة حيث لديها حق النقض، وإنها في سوريا تحاول خلق التوازن مع الولايات المتحدة وأن لا تدع الإقليم للتنافس الأمريكي - الروسي وأن تلعب دوراً في رسـم خريطـة المنطقـة بعـد الحرب الباردة والربيع العربي، ولتقدم نفسها بأنها القـوة الكـبرى التـي تـزر مسـؤوليتها الدولية في الحفاظ على الأمن والاستقرار، ليس من قاعدة القوة وبسط النفوذ كما دأبت عليه القوى الكبرى التقليدية الاسـتعمارية، وان مـن خـلال مقاربـة التنميـة الاقتصـادية التي تقوم على المساواة واحترام السـيادة وعـدم التـدخل والكسـب المشـترك والتعـايش السـلمي وحـل النزاعـات بالوسـائل السـلمية. وقـد حاولـت بكـين أن تقـوم بـدورها في الوساطة بين المعارضـة السـورية والحكومـة في نهايـة 2015، إذ دعـت بكـين وفـداً مـن المعارضة والحكومة على انفراد وعرضت وسـاطتها وشرحـت وجهـة نظرهـا في التسـوية السلمية (212)، ومن أجل إدامـة دورهـا الناشـط عينـت مبعوثـاً خاصـاً للأزمـة السـورية للوساطة.(213) ودعمت قرارات الأمم المتحدة للتسوية السلمية، لكنهـا اسـتخدمت حـق النقض كلما كانت القرارات تنطوي عـلى هـواجس التـدخل الأجنبـي أو المسـاس بشرعيـة النظام وسيادة الدولة.(214) وشاركت في لقاءات جنيف. (215) وللصين مصالح اقتصـادية في الطاقة في سوريا وتحرص على أن تستمر كجزء من تنوع مصـادر الصـين للحصـول عـلى الطاقة، ومع أن سوريا لا تقع على الطريق البري للمبادرة، لكنها ذات أهمية في شرق البحر الأبيض المتوسط. وأن الاستقرار في سوريا حاجة لتنفيذ المبـادرة إذ أن عـدم الاسـتقرار فيهـا

يفيض على الإقليم كله مما يخلق مصاعب أمام المبادرة على صعيد الإقليم (216)، وتحديات للسياسة الصينية التي تحرص على أن لا تتورط في الحرب الأهلية والنزاعات بين الدول.

وتحرص الصين على أن يكون لها مواقف متوازنة. فقد دعمت الحكومة الشرعية في اليمن (217)، وبذلك تكون قد أيدت مواقف الرياض وضد طهران الداعمة للحوثيين وعلي صالح، الرئيس الأسبق، كما أنها تبيع السلاح للسعودية مثلما تسلح إيران وتعلم أن جزء منه يذهب إلى المعارك في سوريا. ومع ذلك، فإن موقفها من دعم الأسد والانفتاح عليه بعد تدخل روسيا عسكرياً وميل كفة ميزان المواجهة العسكرية لصالح النظام يعني أن الصين تدعم إيران في سوريا. واليمن ذات أهمية جيوبولتيكية لمبادرة الحزام والطريق أكثر من أهمية سوريا. إن إشراف اليمن على باب المندب وقربها من القرن الإفريقي ووقوعها على خليج عدم يجعل من اليمن البوابة الجنوبية إلى بوابة السويس الشمالية للبحر الأحمر في الطريق البحري. إن غلق باب المندب يمثل تهديداً لأمن الطاقة والتجارة الصيني. وفي مشهد سيطرة الحوثيين على باب المندب فإنهم كوكلاء لإيران سيمنحوا إيران مزايا جيوبولتيكية جديدة منها عرض القوة والإشراف على باب المندب ومضيق هرمز وهما المضيقان اللذان يمر عبرهما أغلب الطاقة من الخليج العربي والشرق الأوسط إلى الصين (218) وتخشى الصين أن توسع نفوذ إيران في اليمن وسوف يعيق أي حل سلمي وإنما يتفاقم النزاع السعودي – الإيراني وستتدخل الولايات المتحدة لصالح السعودية الأمر الذي يثبت هيمنتها التي تسعى الصين إلى إضعافها من خلال جذب الدول العربية إلى المبادرة كبديل لسياسة التنمية الأمريكية واتخاذ الصين نموذجاً للتعاون في خلق حالة الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة، ورأت الصين أن استمرار النزاع في اليمن سوف يضعها تحت ضغط طهران من جهة، والسعودية ودول الخليج العربي من جهة أخرى لتأييد المواقف حيال الأزمة. كما أن زيارة الرئيس تشي حاملاً معه المبادرة ووثيقة الإستراتيجية الصينية تجاه الدول العربية

سوف تواجه امتحان المصداقية عند جميع الأطراف وهو الأمر الذي يتعذر على الدبلوماسية الصينية أن تعوم في وسط التيار فيه(219)، أو التستر على عجزها في إدارة الأزمات الدولية واحتماءها وراء خطاب سياسي ألفته الدبلوماسية الصينية لعقود (220)، بالدعوة إلى التسوية السلمية.

إن شريطة نجاح مبادرة الحزام والطريق أن تكون البيئة الإستراتيجية على طول الطريق تنعم بالأمن والاستقرار والسلام، ومن جهة أخرى أنها آلية كفيلة في حث أطراف النزاعات والخلافات على تبني الحلول السلمية، بيد أن المبادرة تحيق فيها الأزمات في المنطقة على صعد مختلفة وبين أطراف متعددة وتتداخل فيها مصالح قوى إقليمية وأخرى كبرى خارجية. إن بيئة السياسة العربية بعد الحرب الباردة والحرب على العراق والربيع الغربي، هذا من جهة، وتقلص الدور الأمريكي في سياسة المنطقة بالانسحاب من أفغانستان والعراق وتقليل الاعتماد على نفط العرب، من جهة أخرى، وكذلك عودة روسيا إلى سياسة الشرق الأوسط بالقوة الصلبة في سوريا والتحالف مع إيران، كل هذه العوامل وغيرها ضيقت آفاق تنفيذ مبادرة الصين في المنطقة لذلك عوضت عن ذلك بتعزيز والإسراع في تنفيذها في الممرات الاقتصادية الأخرى. إن بيئة السياسة العربية - العربية، والعربية - الإسرائيلية، والعربية - الإيرانية، والعربية التركية والتطورات السياسية في السياسة الداخلية للبلدان الأساسية مثل مصر وسوريا والعراق قد شلت يد بكين في تنفيذ المبادرة كما توقع المخططون لها على مستوى الإقليم ودفع بكين إلى التركيز على مراكز أساسية مثل إيران وتركيا والسعودية ومصر وأن تنفتح عليها في إطار علاقات ثنائية متبادلة بهدف أن تكون قادرة على السير في طريق الحياد الحذر والتوازن والتعاون في نطاق المبادرة.

لقد كان من بين الدوافع وراء مبادرة الحزام والطريق الاعتبارات السياسية الداخلية الصينية ومن بينها وحدة الأراضي الصينية أمام تحديات "التطرف والعنف والانفصال" التي تبنتها الحركات الإسلامية لجهادية في كسنجيان، وبسبب هذه

التهديدات الداخلية تتشارك الصين مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى لمحاربة الإرهاب في أفغانستان (221)، خشية من اقتراب الجماعات الإسلامية المسلحة من حدود الصين الغربية وتتعاون مع الحركات الإسلامية في الصين. وبعد أن سيطرت الدول الإسلامية على أجزاء من شمال العراق وشمال شرق سوريا وأعلن البغدادي أن الصين هدف العمليات الجهادية للدولة الإسلامية (222) أصبحت المصالح الوطنية الصينية "الجوهرية" تواجه تهديدات غير تقليدية ليس في قدرتها على مواجهتها دون التعاون مع الأطراف الأخرى في إطار الأمم المتحدة، كما أن الدولة الإسلامية تهدد أمن الطاقة الصيني، وتهدد الدولة الإسلامية المصالح النفطية والمشاريع والمواطنين الصينيين في الدول العربية، وكذلك في وسط آسيا، كما أن العراق وسوريا وتركيا تحولت إلى ميادين لتدريب الإسلاميين الصينيين (223). وإن التهديد المباشر للطريق البري يتفاقم ذلك لأن المساحات والمسافات التي تمر منها سكك الحديد غير مأهولة في الغالب وتنتشر فيها أقليات وجماعات يصعب السيطرة عليها من قبل الحكومة المركزية الأمر الذي يعيق تنفيذ مبادرة الطريق البري وتزيد من كلفة الأمن ويخلق صعوبات في مجال التعاون بين الصين والإقليم في سياق رؤية المبادرة (224) وغياب الاستقرار في المنطقة يدفع الصين إلى تتخذ مواقف من سياسات وإجراءات إرساء الاستقرار الشرط الضروري لتنفيذ ونجاح رؤية المبادرة. ويتفاقم خطر الدولة الإسلامية في المناطق ذات الأهمية للمصالح الوطنية الصينية. ففي العراق توسع التعاون بين الصين والعراق في مجال الطاقة لتصبح الصين أكبر المستثمرين من العراق(225) المرشح ليصبح ثاني أكبر مصدر للطاقة من بين دول أوبيك، (226) وبعد السعودية في تصدير النفط إلى الصين. ويعمل في العراق أكثر من 36.000 عامل وهو الأمر الذي يستدعي وجود خطط طوارئ لإجلائهم لكي لا يقع تكرار لما جرى في ليبيا (227). وقد شاركت الصين بعض العمليات ضد الدولة الإسلامية في العراق، (228) وربما أنها قد تواجه تحديات تتطلب منها إرسال قوات برية (229). ومن جهتها فإن العقيدة العسكرية الصينية تكيفت مع هذه

التحديات فأوكلت إلى القوات الصينية أن تنفذ مهمات تاريخية جديدة بهدف حماية المصالح الصينية التي تتعرض إلى تهديدات غير تقليدية (230). ومع ذلك، تفتقر الصين إلى قدرات الإسناد في المناطق النائية، وللتغلب على هذا العجز أفلحت في الاتفاق مع حكومة جيبوتي على بناء قاعدة بحرية وهو الأمر الذي يفتح الآفاق لطلب الصين من بعض الدول العربية منحها تسهيلات في موانيها للدفاع عن مصالحها التي أصبحت منكشفة أمام تهديدات غير تقليدية مثل عنصر الاستقرار أو تنظيمات جهادية إسلامية منتشرة في أنحاء الوطن العربي تستهدف المصالح الصينية(231)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ترتيب إجراءات تعاون أمني لمحاربة الإرهاب على صعيد ثنائي أو جماعي مع مجلس التعاون الخليجي. (232) وبهذا تصبح الصين منخرطة بصورة أوسع وأعمق في السياسة العربية كقوة كبرى إلى جوار الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي وليس الاقتصار على الأبعاد الاقتصادية الطاقوية لمبادرة الحزام والطريق.

إن تهديدات عدم الاستقرار والمنظمات الإرهابية مثل داعش والقاعدة، من جهة، وطموحات الصين لمنزلة القوة العالمية، من جهة أخرى، تدفع الصين إلى أن تكون مبادرتها في الوطن العربي ذات آفاق أبعد من الأفق الاقتصادي الذي تشدده التصريحات الرسمية والتحليلات المتعاطفة مع الموقف الرسمي الصيني. ويمثل الجانب الأمني أكثر المجالات التي تحذر السياسة الصينية التورط فيها وإنما يرجح عندها التعاون على المستوى الواطئ. أولاً، إن القدرات العسكرية الصينية، خاصة القوة البحرية وقدرات الإسناد ما تزال ضعيفة في مواجهة التهديدات. ثانياً، إن تورط الصين في التعاون الأمني قد يترتب عليه التزامات سياسية مثل الانضمام إلى عمليات تدخل كتلك التي حصلت في ليبيا وخرجت الصين الطرف الأكثر ضرراً على الرغم من عدم تدخلها، لكنها امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن مما أحاز تمرير قرار التدخل الإنساني. ثالثاً، إن الصين سوف تعزز قدراتها البحرية لعرض القوة في المياه البعيدة، وقد نفذت تجارب في ذلك بعدما امتلكت حاملة

طائرات، (234) وتسعى لبناء أخريات (235). وقد يغني ذلك الصين عن إنشاء قواعد عسكرية بحرية في الوطن العربي، ولكن في الوقت نفسه فإن المصالح الصينية والمبادرة سوف تجعل المياه العربية مجالاً لعمليات عرض القوة، لحماية الطريق البحري (235) وميداناً لتنافس القوى البحرية في المحيط الهندي (بحر العرب) وشرق المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، (236) إن المبادرة قد أفضت إلى أن تواجه الصين معضلة التوفيق بين الحالات الاضطرارية للتورط في عمليات عسكرية - أمنية وبين الاستمرار بالتقيد بالمبادئ الخمسة. وفي ضوء تنفيذ المبادرة وانخراط الصين فيها، فإن الراجح هو أن تصبح الصين أكثر استعداداً لعسكرة المبادرة على الحفاظ على طبيعتها الاقتصادية إن عسكرة المبادرة سوف يتطلب من الصين التعامل مع التحديات غير التقليدية بآليات أمنية - عسكرية حماية للمصالح المادية، وكذلك أن تأخذ مواقف واضحة من النزاعات والخلافات في المنطقة، خاصة النزاع السعودي - الإيراني - العربي، وأمامها جملة مشاهد.

أولاً، أن تعزز تعاونها الأمني مع السعودية كونها هي مصدر النفط الأساسي للصين إذ تقدر أكثر من مليون برميل يومياً.

ثانياً، إن السعودية حليفة الولايات المتحدة الأمر الذي يمهد لتقرب ولتوافق ولتنسيق ولتعاون أمني صيني - سعودي - أمريكي.

ثالثاً، إنها القوة الإقليمية الأساسية في الخليج العربي والسياسة العربية، بعد أن انحسر دور مصر، التي تستطيع أن تقود تجمعاً عربياً لمواجهة الإرهاب.

رابعاً، إن دورها في العالم الإسلامي قيد على الحركات الإسلامية المتطرفة المتعاطفة والمتعاونة مع الحركة الإسلامية في كسنجيان.

خامساً، إن مجالات التعاون مع السعودية لا يقتصر على الطاقة بل هناك صفقات تسلح لأن الولايات المتحدة لا تلبي احتياجات السعودية هي القوة المحورية للوجود الأمريكي في المنطقة وإن التعاون معها سوف يضعف تماسك العلاقات

السعودية - الأمريكية التي سوف تجد لها في المقاربة الصينية بديلاً أو موازناً للولايات المتحدة.

المشهد الثاني ترجيح إيران على السعودية.

أولاً، إن جذور تطور العلاقات الصينية - الإيرانية أبعد تاريخياً من تلك التي مع السعودية،

ثانياً إن التعاون بين البلدين في فترة العقوبات قد خلق علاقة الثقة والمصداقية.

ثالثاً، إن مجالات التعاون مع إيران أوسع من تلك التي مع السعودية مثل الطاقة والبنى التحتية والتسلح والتجارة.

رابعاً، إن الموقع الجغرافي لإيران أكثر أهمية من زاوية المبادرة فهي عقد المواصلات بين البر من وسط آسيا عنبر طريق الحرير البري، وكذلك محطة أساسية على بحر العرب والخليج العربي عبر الطريق البحري.

خامساً، إن إيران تسعى للانخراط في منظمة شنغهاي التي للصين نفوذ كبير منها على بقية الأعضاء.

سادساً، إن الاتصال الجغرافي بين إيران من جهة، وأفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى له تأثير على الحركات الإسلامية المتطرفة والتي ابتعدت إيران عن الانغماس فيها ولم تتدخل في سياسة بكين حيال مسلمي كسنجيان (237).

سابعاً، إن إيران تقف مع الصين في التصدي للهيمنة الأمريكية - كقوتين كبرى وإقليمية.

ثامناً، إن إيران جاهزة للتعاون أمنياً مع الصين في محاربة الإرهاب في العراق وسوريا وغيرها من الدول الإسلامية باعتباره عدواً مشتركاً، وقد أظهرت طهران استعدادها لاستخدام قواعدها في الهجمات على داعش من قبل الطائرات الحربية الروسية وهو الأمر الذي يفتح الباب أما الصين.

تاسعاً، إن تأسيس مثلث صيني - روسي - إيراني (238) ضد الإرهاب والوجود الأمريكي له فرص تحقيقيه أكثر من تلك التي لمثلث الصين - السعودية - الولايات المتحدة ضد الصين.

المشهد الثالث، أن تحافظ الصين على موقفها التقليدي في عدم الانحياز وشجب التدخل في الشؤون الداخلية وحماية السيادة ووحدة التراب الوطني والتعاون والحلول السلمية والتعايش السلمي.

أولاً، لقد حصدت الصين على منافع كثيرة في علاقاتها مع الدول النامية بفضل سياسة المبادئ الخمسة.

ثانياً، أن تدعم أحد الطرفين من منطلق الحسابات البرغمانية، فقد وقفت مع روسيا وإيران في سوريا في مواجهة المعارضة المدعومة من جهة السعودية وتركيا والولايات المتحدة ضد حلفاء إيران.

ثالثاً، لم تعاقب أي من الدولتين مواقف الصين المنحازة، بل على العكس تحرص على تعزيز التعاون معها بهدف جعلها تقف على الحياد.

رابعاً، إن المقاربة الصينية لحل النزاعات في الإقليم تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة وأساليب التسوية السلمية والمشاركة المتعددة الأطراف والتي لا تكون فيها النتائج بصيغة كاسب، خاسر وإنما حلول وسطية.

خامساً إن الصين قد أصبحت أكثر نشاطاً في الانخراط في عملية إدارة نزاعات المنطقة خشية انعكاسات عدم الاستقرار على تنفيذ مبادرة الحزام والطريق وقد عينت مبعوثاً خاصاً للأزمة السورية، وتحظى المبادرات الصينية بالقبول لأنها كقوة كبرى ليس لها تاريخ وجود استعماري في المنطقة أو حروب احتلال وتدخل كتلك التي للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا.

وفي الجملة، إن مبادرة الحزام والطريق أفضت إلى أن تصبح المنطقة العربية مجالاً جيوبولتيكياً في الإستراتيجية الصينية بعدما أخذت بالمبادرة كإستراتيجية جيواقتصادية، وترتب على ذلك أن الصين لم تعد ترى من مصلحتها أن تديم

التمسك في مقاربتها تمسكا قويا في عدم الانحياز والوقوف عند الخط الجانبي، لأن في ذلك عواقب وخيمة على مصالحها، ولعل أن انخراط الصين في السياسية العربية نتيجة المبادرة سيساهم في حل القضايا الخلافية والنزاعات في المنطقة. فبعد أن تراجع الدور الروسي بعد الحرب الباردة أصبحت المنطقة حكراً للهيمنة الأمريكية، وبقدوم الصين بدوافع المبادرة سوف ييسر للسياسة العربية رافعة قوة كبرى لموازنة النفوذ الأمريكي. وعلى الرغم من أن أبعاد مبادرة الحزام والطريق في المنطقة العربية اقتصادية من المقام الأول وتركيزها على الطاقة وأمنها، إلا أن فيها فرصاً لتنمية على صعيد الدولة الواحدة والتنمية العربية، والتي كما ترى الصين أنها مفتاح الأمن والاستقرار والسلام المحلي والإقليمي والعالمي، ومنطقتنا العربية هي أقل الأقاليم نمواً اقتصادياً وعدم الاستقرار المحلي والإقليمي الذي لم تفلح المقاربة الغربية والعربية في التغلب عليها.

هوامش الفصل السادس

1- D.C.Wang, "Silk Road in History," Expedition, Vol52,No.3,2000,pp.9-22.

2- D.Christian," Silk Road or Step Road? The silk Road in History," Journal of World History, Vol.11,No.1, 2000,pp.1026.

3- Edward C.Deryer, Zheng He: China and the Oceans in the Early Ming Dynasty 1405-1433, New Tork, Library of World Biography, 2006.

4- Vision and Actions of Jointly Building Silk Road Economic Belt and 21st Century Maritime Silk Road, Ministry of Foreign Affairs, People's Republic of China, March 28, 2015.Web.

5- " President Xi Jinping Delivers an Important Speech and Proposes to Build a Silk road Ecnomic Belt with Central Asian Countreis," The Ministry of Foreign Affairs, People' Republic of China, September 7,2013.Web.

6- " President Xi Jinping Gives Speech to Indonesia Parliament," Minisrty of Foreign Affairs, People's Republic of China, November 2, 2013.Web.

7- Yang Minghong," Understanding the One Belt one Road Initiative: China's Perspective," in B.K.Sharma and Nivedita Das Kundu,ed., China's One Belt One Road Initiative: Challenges and Prospects, Delhi Vij BooksPvt Ltd.,2016.

8- Michael Swaine," Chinese Views and Commentary on the One Belt One Road Initiative," Web.

9- Zhang Yuntig, Strategic Significance of the One Belt One Road, China org .cn, February 9, 2015.Web

10- Ibid.

11- " China's Maritime Silk Road Project Advance," International Shiping News, July 12, 2016.Web.

12- Ibid.

13- Ibid.

14- CUI Shoujum, Belt and Road: China's Aspiration and a New Asia Africa Partnership Network, The Review of North Asian Studies, Vol.7, No.2,2015.Web

15- Ibid.

16- Scott Kennedy and David Parker," Building China's One Belt One Road," Center for Strategic and International Studies, April 3,2015.Jecob Zenn," Future Scenarios on the Silk Road, Security, and SCO," China Brief, No.5,Issue 6, March 2015.

17- Indian Express, November 1, 2012.Web.

18- "One Belt One Road Will Define China Role as a World Leader," South China Morning Post, April 2, 2015.Web.

19- Ni Shixiong," Xinhua Insight: Chinese Dream Is a Dream for All," Xinhua, December 3, 2016.Web.

20- Ibid.

21- Yong Minghong," Understanding the One Belt One Road," op.cit.

22- Liu Xiaoming," New Silk Road Is an Opportunity Not a Threat," Financial times, May 24, 2015.Web.

23- " Vission and Actions," op.cit.

24- Lal Khan," China Pakistan Economic Corridor," Daily times, December 6, 2015.Web.

25- Atul Anega," China-India Fast Track BCIM Economic Corridor," The Hindu, June 26, 2015.Web "Xian Launches Freight Train Service to Moscow," Xinhua, December 6, 2016.

26- "Belt and Road Takes New Route," China Daily, April 15,2015.

27-Lee Hill-choi, ," China's One Belt One Road Initiative Sets to Transform Economy by Connecting with Trading Partners along ancient Silk Road," China Business, June 21,2016.Web.

28-Zhiqun Zhu," China's AIIb and OBOR: Ambitions and Challenges," The Diplomat, October 29,2015.Web. Hong Yu," Motivation behind China's One Belt One road Initiatives and Establishment of the Asian Infrastructure Investment Bank." Journal of Contemporary China, November 2016.Online.

29- David Dollar," the AIIb and the One Belt One road," Horizons, Issue 4, Summer 2015.Web.

30- Ibid.

31- Ibd.

32- William Ide and Saibal Dasgupta," China Launches Asia Investment Bank 2ith 2 Silk Raod Projects," Silicon Valley and Tech, May 20, 2016.Web.

33- Ibid.

34- James Jynge," One Belt One Road Set to Turbocharge Renminbi Usage," Financial Times, Novemebr 30, 2015.

35- Bali Banyan," Only Connect," The Economist, October 14, 2013.Web.

36- James Kynge," How the Silk road Plans Will Be Financed," Financial Times , May 9,2016.

37- Anikt Panda," China-Led AIIB Looks toward Co-finance Project. At Least Initially," The Diplomat, May 10, 2016.

38- Akber Ali," China PakistanEconomoc Corridor: Prospects and Challenges for Regional Integration," Arts and Social Sciences Journal, July 20, 2016.Web.

39- Ethan Gacek, Banking on Acceptance : china and the Infrastructure Investment Bank, The Center for Global Prospect, Hudson, August 31, 2016.Web.

40- Ibid.

41- Joseph Stiglitz, "In Defence of the Asian Infrastructure Investment Bank," The Guardian, April 19, 2015.

42- "Asian Infrastructure Investment Bank Will Provide Massive Opportunities," The Guardian , June 24, 2015.Web.

43- " World Bank Welcomes China's New Bank as Means to Fight Poverty," Reuters, April 7, 2015.Web

44- "Why China s Creating a New World Bank," The Economist, November 11, 2014.

45- James Kunge," How the Silk Road Will Be Financed," op.cit.

46- Svitlana Pyrkalu,"EBRD, Silk Road Fund Agree to Cooperate," European Bank of Reconstruction and Development, June 15, 2016.Web.

47- Ariella Vieche, et al,"Understanding China's Belt and Road Initiative," Center for American Progress, September 22, 2015.

48-RoberN.Hass, "The Age of Non-Polarity, What Will Follow US Dominance," Foreign Affairs, Vol.87, No.3, 2008,pp.227-248.

49- Yan Xuetong," The Rise of China in the Chinese Eyes," Journal of Contemporary China, Vol. 10, Issue 26, 2001, pp.33-39.

50- Robert Kagan, "The Illusion of Managing China," The Washington post, May 12, 2005.Web.

51- Chalre A. Kupchan, No One's World: The West, The Rising Rest, and the Coming Global Tumult, The New York, Oxford University Press, 2012.

52- Shannon Tiezzi, "China Sets Economic Reform Targets for 2015," The Diplomat December 12, 2014.

53- Timothy Heath," China Overhauls Diplomacy to Consolidate Regional Leadership, Outline Strategy for Superpower Ascent," China Brief, Vol.14, Issue 24, December 19, 2014.

54- " China's Xi Demands Accelerated FTA Strategy," Xinhua, December 6, 2016.Web.

55- Wang Jisi,"China's Searches for a Strategy," op.cit.

56- Zhu Lqun, China's Foreign Policy Debate, Paris, Institute for Security Studies, 2010.

57- Michael Swaine," Chinese View and Commentaries on Periphery Diplomacy," China Leadership Monitor, No.44, Summer 2014.

58-" China's Place in Central Asia," Eurasianet.org, June 20, 2016.Web.

59- " Central Asia: Can China's Silk Road Coexist with Eurasian Union," Eurasiannet org., November 12, 2016.

60- Sebastien Peyrous," Economic Aspects of the Chinese Central Asia Rapproachment," Central Asia-Caucasus Institute, Silk Road Studies Program, 2007. Web.

61- كاظم هاشم نعمة، اليابان في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، عمان، دار آمنة للنشر، 2-014. Chico ;
Halron," As Japan and China Clash,Their Diplomats See Little Chance to Talk It Out," The Washington Post, December 7,2013.

62- Ren Xiao,Diaoyu-Senkaku Dispute : a View from China," Eastasian Forum, November 4, 2013.Web.Richard Person, East China Sea Tensions: Perspectives and Implications, US, The Muarfeen and Mike Mansfield Foundation, 2-14,Web.

63- Peter Lee," Understanding Shinzo Abe'e Historical Revision," The International Policy Digest, December 26, 2013.Web.

64- "China Lashes Out at US for Interfering in Territorial Dispute with Japan," TT News, November 23, 2013.

65-"South China Sea Disputes Strain Vietnam- China Relations," Eastasian Forum, May 17,2013.Web.

66- Oriano Skylar Masto," Why Chinese Assertiveness Is There to Stay?" The Washington Quarterly, Vol.37, Issue 4, 2014, pp.151-170.

67-" Xi Eyes Enabling Int'l Environment for China's Peaceful rising," Xinhua April 30, 2014.

68- Ibid.

69- Christiano Muller Markus," One Belt One Road: The Chinese Dream and Its Impact on Europe," Barcelona, Canter for International Affairs, May 20, 2016.

70- Huiyao Wang and Miao Lu, China Goes Global: The Impact of Chinese Overeseas Investment on Its Enterprises, New York Palgrave, 2016.

71- " One Belt one Road Could Be China's Best Soft power Project," New Chin Magazine, August 2015.Web.

72- Xiang De Nao," One Belt One Road: China's Reconstruction for Global Communication and International Discourse," International Institute for Asian Studies, Summer 2016.

73- Sven Grimm, " A New Silk Road-China's Soft Power," German Development Institute, November 9, 2015.Web.

74- Yasemin Dobra Monco," Chin'a Foreign Policy and Silk Road Initiative Spur Cultural Diplomacy," the Yangtze Review, A Journal of Contemporary China Studies, Issue 2, Spring 2015.

75- G.J.Ikenberry," The Rise of China and the Future of the West," op.cit.

76- S.Berslin, " China Emerging Global Role: Dissatisfied Responsible Power," Politics,Vol.30, No.1,pp.52-62.

77- J.S.Levy and W.R. Thompson, Causes of War, op.cit.

78- J Mersheimeir," China's Unpeaceful Rise," op.cit.

79- J.Krishner," The Tragedy of Offensive Realism: Classical Realism and the Rise of China," European Journal of International Relations,Vol.18, No.1,2010,pp.53-73.

80- Ibid.

81- C.Layne," China's Challenge to US Hegemony," op.cit.

82- T.J.Christein," China, The US-Japan Alliance, and Security Dilemma," op.cit.

83- A.L.Friedberg," Ripe for Rivalry," op.cit.

84- Stephen Walt," The End of American Era," op.cit.

85- J.Kurlantzick," The Decline of American Soft Power," Current History, Vol.104, Issue 686, 2006, pp.419-424.

86- E.Follah," China's Soft Power Is a Threat to the West," Der Spiegel, July 28, 2010.Web.

87- Steven Walt," The End of American Era," op.cit.

88- R.Kagan," What China Knows that We Don't ," op.cit.

89- L.Xing, The Rise of China and the Capitalist World, Franham, Ashgate Publishing, 2010,p.52.

90- X.Pu and R.L.Schweller, " After Unipolarity: China's Vision of International Order in the Eara of US Decline," International Security, Vol.36, No.1, 2011,pp.41-72.

91- N.Barma and E.Ratner," China's Illiberal Challenge: The Real Threat of Posed by China Isn't Economic or Military- It's Ideology," Democracy, Journal of Ideas, Issue 2, Fall 2006.Web.

92- Ibid.

93- E.C.Economy," The Game Changer," op.cit.

94- D.Larson and A.Shevchenko," Status Concern and Multilateral Cooperation," in S. Touval and W.Zarman,eds, International Cooperation: The External Limits of Multilateralism, Cambridge, Cambridge university Press, 2010.

95- M.Gurtov," China and the United States: Responsible Stakeholder or Emerging Threat," Asian Perspective, Vol.32, No.4, 2008.

96- Ibid.
97- C.W.Freeman," China's Challenge to US Hegemony: Remarks to the Global Strategy Forum, July 2000.Web.
98- Ibid.
99- Ravirasad Narayanan," The Chinese Discourse on the Rise of China," Journal of Strategic Analysis, Vol.31, Issue 4, 2007, pp.645-663.
100- Arther Warldon," The Rise of China: Military and Political Implications," Review of International Studies, Vol13, No.5, 2005, pp.715-733.
101- Joshua Kurlantzick, Charm Offensive, op.cit.
102- Eva S.Medeiros," Strategic Hedging and the Future of Asia-Pacific Stability," The Washington Quartely, Vol.29. No.1, 2005, pp. 145-167.
103-Mura MacDonald," Asia's Defence Spending Overtakes Europe's: IISS," Reuters, May 14, 2013.Web.
104- "The Dragon's New Teeth," The Economist, April 7, 2013.Web.
105- Science of Military Strategy, op.cit.
106- "China to Be Mainstay for Peace after Peaceful Rise," 2004 Boao Forum for Asia. Web.
107- Jifang Zan," Peaceful Rise," Beijing Review, Vol.47, No.16, April 2004.
108- Charles Grant," India's Response to China's Rise," Policy Brief, Centre for European Reform, August 2010.Web.
109- Christofer W.Hughes," Japan's Response to China's Rise: Regional Engagement, Global Containment, Dangers of Collision," International Affairs, Vol. 85, Issue 4, 2009, pp.837-856.
110- R.S.Ross," Balance pf Power Politics and the Rise of China," op.cit.
111- D.C.Kang, China Rising: Peace, power and Order in East Asia, New York, Columbia University Press, 2005.
112- David Shambaugh, ed., Power politics: China and Asia,op.cit.
113- Wang Shang," Commentary: Chinese Marshall Plan Anology Reveals Ignorance, Ulterior Intentions," Xinhua, October 11, 2015.Web.
114- "Japan and China Vie for Infrastructure Deals in Asia," The Economist, February 13, 2016.Web.
115- Lucio Blanco DitloIII, China Southeast Asia Connectivity: Opportunities and Challenges for Maritime Silk Road," China and US Focus, August 2016.Web.
116- "China's Claim in the South China Sea Rejected," Chine File, July 12, 2016.Web.
117- "South China Sea: A Quite Diplomacy Needed to Calm Choppy Waters," Singapore Institute of International Affairs. Web.
118-China's Economic Ties with Asian Country-By Country Analysis, Staff Research Report, US-China Economic and Security Review Commission, March 17, 2015.Web.
119- China and ASEAN: Partnership of Good Neighbourliness and Mutual Trust," Ministry of Foreign Affairs, The People's Republic of China. Web.
120-Zachary Keck," Is an Asian NATO Possible?" The Diplomat, April 17, 2014. C. Hemmer and P.J.Katzenstein," Why There IS No NATO in Asia? Collective Identity, Regionalism, and the Origins of Multilateralism," International Organization, vol.56, No.3, 2002, pp.575-607.

121- Zachary Keck, "Should China Welcome an Asian NATO," The Diplomat, April 30, 2014.
122-Andrew Korybko," Asian NATO-Like Project to Be Stopped," Oriental Review, September 29, 2015.
123- Tim Moverick,"TPP Versus AIIB: Obama's Uphill Battle," Web.
124- Henry Kissinger, World Order Penguins Books, 2015.,pp.212-233.
125- Zeng Bijian, China's Peaceful Rise to Great Power Status," Foreign Affairs, Vol. 84, No.5, 2005, pp.18-24.
126- H.Houweling," China Transition to industial Capitalism: Tracing Institutional Reforms," in Jolle Demmers,et al,eds, Good Governance in the Era of Neo-liberalism, Globalization: Conflict an Depolitisation in Latin America, Eastern Europe, Asia, and Africa, London, Rutledge, 2004,pp. 265-285.
127- "Fragile China: Affluent Regions Go Their Own Way," Far Eastern Economic review, May 11, 1995.Web.
128- "Deng's Economic Drive Leaves Regions in China Behind," The New York Times, December 29,1995.
129- Chong-en Bai,et al," Spatial Spillover and Regional Economic Growth in China," China Economic Review, Vol.23,No.4, 2012, pp.980-990.
130- Dewen Ang and Young Du," Regional Disparity and Economic Growth in China: The Impact of Labour Market Distortion," China Economic Review, Vol.13, No.203, 2003,pp. 197-212.
131- Yingying Shi, The Role of Infrastructure Capital in China's Regional Economic Growth, Michigan State University Press, April 16, 2012.Web.
132- Minjia Chen and Yongnian Zhengm China's Regional Disparity and Its Policy Response, Briefing Series- Issue 25, China Policy Institute, The University of Nottingham, September 2007.Web.
133- Development and Opening Up of China's Western Regions Share the Opportunity and Work Towards a Better Future Through Win-Win cooperation, Ministry of Foreign Affairs, People's Republic of China, September 16, 2012.Web.
134- ibid.
135- Chen Young, "China Sets Task for 2014 Western Development," Global Times, October 2, 2014. Web.
136- Ibid.
137- ibid.
138- "The One Belt and One Road Is Very Different from the Marshall Plan," Global times, March 3, 2015.
139- "China's Motives for Financing Belt and Road Initiative," China Council for the Promotion of international Trade, February 2, 2016.Web.
140- Stuart Ku," Make China's Belt and Road Initiative a Two-Way Street," South China Morning Post, April 16, 2016.
141- James Kynge,"One Belt One Road," op.cit.
142- "RMB International Report 2015: Monetary Strategy in One Belt one Road Initiative," Press Released, Journal of Chinese Economics, Vol.4, No.1, 2016, pp.99-133.
143- Justin Yifu lin," One Belt one Road Will Benefit China and the World," The Guardian, March 16, 2016.Web.

144- Robert Berke," New Silk Road Could Change Global Economics Forever," Time, May 22, 2015.Web.
145-"China's New Silk Route: The Long and Winding Road," PwC's Growth, Market Centre, February 16, 2016.Web.
146- Scott Kennedy," Building China's one Belt One Road," Center for Strategic and International Studies, April 3, 2015. Web.
147- Yi Zhu,"One Belt One Road Assessing the Economic Impact of Chinese Silk Road," Bloomberg Brief, July 2, 2015.
148- Enda Curran, China's Marshall Plan, The Bloomberg, August 7, 2016. Web.
149-Shen Dingli," China's One Belt One road Strategy, op.cit.
150- Zheng Xie,"One Belt One Road Is Not Marshall Plan," Huanqiu, November 2014. Web.
151- Wang Zheng," China's Initiative Building Leading," op.cit.
152- Wang Jisi," March West: The Rebalancing of Chinese Geopolitics," Global times, October 17, 2012.Web.
153- F.Godement,One Belt One Road: China Great Leap Outward," China Analysis, European Council on Foreign Policy, June 15, 2015.
154- Willy Lam," One Belt, One Road enhances Xi Jinping Control over the Economy," The Jamestown Foundation, May 15, 2015.Web.
155- M.D.Swaine," Chinese Views and Commentary," op.cit.
156- F.Godement, op.cit.
157- Qigguo jio, One Belt One Road: Urgent Clarification and Discussion of Few Major Questions," in F.Godement, One Belt One Road, op.cit.
158- F.Godement, op.cit.
159- Xinhua, December 6, 2014.Web.
160- David Cohen," China Second Opening," op.cit.
161- ibid.
162- Raffaelo Pantucci and Qingzhen Chen," The Geopolitical Roadlocks," China Analysis, European Council On Foreign Relations, January 15, 2015.
163- Ge Jianxiong," The History of One Belt One Road Is Misunderstood," Financial Times, March 10, 2015.
164- Antoine Bondaz," Rebalancing China's Geopolitics," China Analysis, European Council on Foreign Policy, January 15, 2015.
165- Ibid.
166- Morgan Clemens, The Maritime Silk Road," op.cit.
167- David Aras,ed., China's Rise and Changing Order in East Asia, New York, Palgrave, 2016.
168- "China Becomes the World Third Largest Arms Exporter," BBC News, March 16, 2015.
169- R.Pandit," India Suspicious as Chinese Submarine Docks in Srilanka," Times of India, September 8, 2014.Web.
170- "China Hopeful of Colombo Project as Sri lanka Backs Silk road," India Today, March 26, 2015.Web.
171-كاظم هاشم نعمة، الهند في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، عمان، دار آمنة للنشر،2014.
G.S.Khurana," China's String of Pearls in the Indian Ocean and Its Security Implications," Strategic Analysis, Vol.32, No.1, 2008, pp.1-39.

172- "China Seeks India's Spice Route Link with Silk Road," Times of India, March 13, 2015.Web.

173- "Cooperation Best route for Beijing and Delhi over Maritime Objectives," Global ties, March 26, 2015.Web.

174- Hu Zhiyoug," India Wears Unreal String Pearls," Global Times, July 28, 2013.

175- S.Panda, India- China Relations: Politics of Resources, Identity, and Authority in Multipolar World, New York, Routledge, 2016. Peter Cai, Why India Distrust China's One Belt One road Initiative," The Interpreter, September 2, 2016.Web.

176- Tanvi Madan, What India Thinks About China's One Belt One Road Initiative, But Doesn't Explicitly Say," Brooking, March 14, 2016.Web.

177- Press Statement by Prime Minister During the Visit of President Xi Jinping of China to India, Ministry of External Affairs, Government of India, September 18, 2014.

178- Hidehito Fujiwara,"One Belt one Road: A Japanese Perspective. News Letter 74, International Institute for Asian Studies, Summer 2016.Web.

179-كاظم هاشم نعمة، اليابان في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، عمان، دار آمنة للـنشر،2013. Tany Tai: Ting Liu," Undercurrent in the Silk Road: An analysis of Sino- Japanese Strategic Competition in Central Asia," Journal of International Advanced Japanese Studies, vol.8, March 2016, pp. 157-171.

180- "Regional Dynamics, the US Pivot, and Maritime Security," Country Reports,The Asian Forum, June 18, 2014.Web.

181- Cal Luft," It Takes a Road, China's One Belt One Road Initiative: An American Response to the New Silk Road," The Institute for the Analysis of Global Security, November 2016.

182- Ibid.

183- Chas W.Freeman," One Belt One Road: What in It for US," November 4, 2016.Web.

184- Martin Wolf," A Rebuff of China's AIIB IS Folly," Financial times, March 24, 2015.Web.

185- Aran Jed Rabena,"China's Counter Pivot Response," International Policy Digest, May 1, 2015.

186- Ibid.

187- Wendell Minnick," China's One Belt one Road Strategy," Defence News, April 11, 2015, Web.

188- Francis Fukuyama," One Belt One Road: Exporting Chinese Model to Eurasia," Sanford, January 4, 2016.Web.

189- "Why Japan Won't Join the AIIB," The Japan Times, April 20, 2015.Web.

190- " One Belt and One Road Initiative and the Impact on Asia- Europe Connectivity," china Institute of international Studies, July 2, 2016.

191- Christian Lin," Erdagan's Neo-Ottoman Vision Meets Xi's Road Dream," Asia Times, December 18, 2015.Web.

192- China Investment Research: China Outbound Investment.Web.

193- "Iraq-China MOU Establishing Long Term Oil and Gas Partnership," Oil and Gas, December 23, 2015.Web.

194- "China to Become Major Consumer of Iraqi Oil," Iraq Energy, Web.

195- “China Controls 75% of oil investment in Sudan,” Sudan Tribune, August 4, 2016.Web.
196-“President Xi’s Speech at the Arab League,” op.cit.
197- “ China Inks 55Billion dollar Middle East Deals,” The National, January 21,2016.Web.
198- “Spotlight: Xi Wraps Up Egypt Visit as China Middle East Policy Applaud,” Xinhua, January 23, 2016.Web.
199- Chen Aizhu and Bozogmehr Sharafedin,” China Firms Push for Multi-Billion Dollar Iran Rail and Ship Deals,” Reuters, March 10,2016.Web.
200- David Reuster,” China’s Rocky Silk Road,” East Asia Forum, December 9, 2015.Web.
201- “Adopting to Danger-Chinese Firms in the Middle East,” The Economist-Intelligent Unit, July 13, 2014.
202- Thomas Edbrik,” China Deepens Its Footprint in Iran After Lifting of Sanctions,” The New York, Times, June 24, 2016.Web.
203- Ibid.
204- Michael Singh,” China’ Middle East Tour,” Foreign Affairs, January 24, 2016.
205- Wu Hongyuan,” Bankers Behind Belt and Road Business Surge,” Caixin, December 29, 2015.Web.
206- Adam Boyamaunm,” UAE, China to Set UP 10 billion dollar Joint Strategic Investment Fund,” The National, December 15, 2015.Web.

207- Saeed Kamali Dehghan,” China’s Silk Road Survival Steams Ahead as Cargo Arrives in Iran,” The Guardian, February 15, 2016. Web
208- “India Iran Sign Historic Chahabar Port Deal,” BBC News, May 23, 2016.Web.
209- Jane Perles,” President Xi Jinping of China Is All Business in the Middle East Visit,” The New York Times, January 30, 2016.Web.
210- Mazybeth Davis, et al, China –Iran: A Limited Partnership, Washington,
D.C.,US-China Economic and Security Review Commission, 2012.
211- Michael Singh,” The Sino-Iranian Tango,” op.cit.
212- Shannon Tiezzi,”China Will Invite Syrian Government Opposition for Peace Talk,” The Diplomat, December 3, 2015.Web.
213- “China Appoint First Special Envoy for Syrian Crisis,” South China Morning Post, March 30, 2016.Web.
214- Mordechai Chazziza,” Soft Power in the Middle East: China’s Vote in the Security Council in Syria Crisis,” China Report, Vol.50, No.3, 2014.
215- “China Calls for Continuing Intra-Syrian Talks in Time,” Xinhua, February 12, 2016.web.
216- Peter Beanmont,” Jordan Fears the Worst as Syria Conflict Threatens to Destabilise Wider Region,” The Guardian, September 1, 2013.Web.
217- “Security Council Demands End to Yemen Violence, Adopting Resolution 2216(2015) with Russian Federation Abstaining,” United Nations, April 14, 2015.Web
218- Armin Rosen,” War in Yemen Could Threaten One of the World’s Most Important Oil Chokepoint,” Business Insider, March 26, 2015.

219- Mu Chunshan," How the Yemeni Crisis Wrecked Xi Jinping Middle East Travel plan," The Diplomat, April 2, 2015.
220- Adam Taylor," What Yemen's Crisis Reveal: About China's Growing Global Power," The Washington Post, March 31, 2015.Web.
221- Michael Clarke,"One Belt One Road and China's Emerging Afghanistan Dilemma," Australian Journal of International Affairs, Vol.70, Issue 5, 2016, pp.563-579.
222Charlie Campell," Uighur Extremists Joining ISIS Pose Security and Economic Headache for China Xi Jinping," The Time, July 21, 2016.Web.
223- Lin Milian," Xinjiang Terrorists Finding Training Support in Syria, Turkey," The Global times, July 1, 2015.Web.
224- Pu Zhendong," Rise of ISIS Surpasses other Middle East Chaos," China Daily, September 4, 2014.Web.
225- Javier Blas," The Beijing- Baghdad Oil Axis," Financial Time, October 12, 2012.Web.
226- Bree Feng and Edward Wong," China Keeps Close Eye on Oil Interests in Iraq," New York Times, January 21, 2014.
227- Zachary Keck," China Double Down on Iraqi Oil Gamble, The Diplomat, October 18, 2013.
228- Mike Shedlock," China Enters Fight against ISIS," Global Economic Analysis, December 12, 2014.Web.
229- Dingding Chen," China Should Send Troops to Fight ISIS," The Diplomat, September 12, 2014.
230- " Hu Jintao Urges Army to Perform Historical Mission," People's Daily, March 15, 2015.Web
231- Torge Benitez, "Chinese Paper Urges PLA Navy to Build Overseas Military Bases," Atlantic Council, January 19, 2013.Web.
232- Christina Lin," Cooperative Security with China and Post Arab Mediterranean Security Architecture," in F. Lochhart,et al, eds., Liberal Order in Post Western World, Transatlantic Academy Collaborative Report, April 2014.
233- Michael McDevit," PLA Naval Exercises with International Partners," in Roy Kamphausen, et al, eds., Learning by Doing: The PLA Trains at home and Abraod, Carlisle, SSI,US Army War College, 2012.
234- J.M.Cole,"China's Oil Quest Comes to Iraq,"The Diplomat, December 2, 2012.
235- Chrisiana Lin," The PLA's Orient Express: Militarization the Iron Silk Road," Chinese Brief, Vol.11, No.5, 2011.
236- Vladimir Radyhin," Russia, China Launch War Games in the Mediterranean," The Hindu, January 26, 2014.Web.
237- Guli Yuldoshova, " Iranain- Chinese Relashionship in the Central Asian Policy Context," Latvijas Arpolitikas Institute, September 15, 2014.Web.
238-"Iran Russia China Alliance and US Nightmare," Academic, May 22, 2014.Web.

الملاحــق

الملحق الأول

نص الوثيقة الصينية

بكين 13 يناير 2016 (شينخوا) أصدرت الحكومة الصينية وثيقة رسمية هي الأولى من نوعها التي تصدر حول سياسة الصين تجاه الدول العربية .

فيما يلي النص الكامل للوثيقة:

وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية

يناير عام 2016

مقدمة

تضرب جذور الصداقة بين الصين والدول العربية في أعماق التاريخ. وتظل الأمتان الصينية والعربية مرتبطتين بطريق الحرير برا وبحرا على مدى أكثر من الـ2000 سنة المنصرمة التي يبقى فيها السلام والتعاون والانفتاح والتسامح والتدارس والتنافع والترابح قيما سائدة في التواصل بين الجانبين.

وكان تأسيس الصين الجديدة واستقلالات الدول العربية قد بشر بعهد جديد للتبادل الودي الصيني العربي، فتمت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وجميع الدول العربية البالغ عددها 22 دولة خلال الفترة ما بين عامي 1956 و1990، وكانت الصين تدعم بحزم الحركات التحررية الوطنية العربية، وتدعم بحزم نضال الدول العربية في سبيل الدفاع عن السيادة الوطنية والوحدة الترابية واستعادة وصيانة الحقوق والمصالح القومية والتصدي للتدخل والاعتداء الخارجيين، وتدعم بحزم القضايا العربية في تطوير الاقتصاد القومي وبناء الوطن. وفي المقابل، قدمت الدول العربية دعما قويا للصين في استعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة وفي قضية تايوان وغيرها.

بعد انتهاء الحرب الباردة، وتماشيا مع التيار العالمي المتمثل في السلام والتنمية والتعاون، كان الجانبان الصيني والعربي يتعاملان مع بعضهما البعض باحترام ومساواة وعملا على تعميق الصداقة التقليدية وتطوير العلاقات الثنائية، وحققا نتائج ملحوظة في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والتعليمية والعسكرية والصحية والرياضية والإعلامية وغيرها، وأقاما علاقات الصداقة والتعاون الموجهة للقرن الجديد.

وفي عام 2004، تأسس منتدى التعاون الصيني العربي الذي صار إطارا للتعاون الجماعي يشمل مجالات عديدة وتنبثق عنه أكثر من 10 آليات. وفي عام 2010، تمت إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة بين الصين والدول العربية، الأمر الذي أدخل التعاون الجماعي الصيني العربي إلى مرحلة جديدة من التطور والتقدم النوعي على نحو شامل. وعلى هذا الأساس، أوضح الرئيس الصيني شي جينبينغ المجالات والاتجاهات ذات الأولوية للتعاون الجماعي الصيني العربي في الخطاب المهم الذي ألقاه خلال افتتاح الاجتماع الوزاري السادس لمنتدى التعاون الصيني العربي في عام 2014، الأمر الذي حدد دليل عمل لتطوير العلاقات الصينية العربية وبناء المنتدى.

وخلال الـ60 سنة التي مضت على بدء العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، تعمّق التعاون بينهما في مختلف المجالات بشكل مستمر، حيث تمت إقامة علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة أو علاقات الشراكة الاستراتيجية أو علاقات التعاون الاستراتيجي بين الصين و8 دول عربية وآلية للحوار الاستراتيجي بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. هذا وصارت الدول العربية أكبر مورد النفط الخام للصين وسابع أكبر شريك تجاري لها، وتجاوبت إيجابيا وفاعلا مع المبادرات الصينية التي تدعو إلى تشارك الجانبين الصيني العربي في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الـ21 وتشكيل معادلة التعاون "1+2+3" المتمثلة في اتخاذ مجال الطاقة كالمحور الرئيسي ومجالي البنية التحتية

وتسهيل التجارة والاستثمار كجناحين و3 مجالات ذات تقنية متقدمة وحديثة تشمل الطاقة النووية والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقات الجديدة كنقاط اختراق في التعاون، وتعزيز التعاون في الطاقة الإنتاجية. كما لدى الجانبين توافق واسع النطاق فيما يتعلق الحفاظ على السيادة الوطنية والوحدة الترابية والدفاع عن كرامة الأمة واتباع الحلول السياسية للقضايا الساخنة وتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، ويتحليان بمواقف متشابهة من القضايا مثل إصلاح مجلس الأمن الدولي وتغير المناخ ومفاوضات جولة الدوحة، ويحافظان على التنسيق والتعاون المتميز في هذا الصدد. كما أن التواصل الثقافي والإنساني يتكثف مع مرور الزمان ويزداد التبادل الشعبي، الأمر الذي عزز الفهم المتبادل والصداقة بين شعوب الجانبين.

على مدى الـ60 سنة المنصرمة، حقق التعاون الودي الصيني العربي قفزة تاريخية اتساعا وعمقا، وأصبح نموذجا يحتذى به في تعاون الجنوب - الجنوب واكتسب خبرة وتجارب ناجحة، إذ أن الجانبين يلتزمان بالاحترام المتبادل والتعامل على قدم المساواة وظلا أخوين وصديقين وشريكين مهما كانت تقلبات الأوضاع على الساحة الدولية؛ ويتمسكان بالمنفعة المتبادلة والكسب المشترك والتنمية المشتركة وظلا يسعيان إلى المصلحة المشتركة والتنمية المستدامة مهما كانت التغيرات التي مرت بها الأوضاع الداخلية؛ ويعملان على تعزيز الحوار والتواصل والتبادل الحضاري وظلا يحترمان النظم السياسية والطرق التنموية لدى الجانب الآخر مهما كانت الاختلافات من الزاوية الأيديولوجية.

حرصا من الحكومة الصينية على توضيح المبادئ الإرشادية التي تلتزم بها لتطوير العلاقات الصينية العربية ورسم خطط المستقبل المشرف للتعاون الصيني العربي المتبادل المنفعة على أساس استعراض واستخلاص الخبرة في تطوير العلاقات الصينية العربية، وتأكيدا من جديد على مساعيها السياسية في تدعيم السلام والاستقرار في الشرق الأوسط والارتقاء بالعلاقات الصينية العربية إلى مستويات

أعلى، تضع الحكومة الصينية أول وثيقة خاصة بسياستها تجاه الدول العربية كما هو الآتي: الجزء الأول، تعميق علاقات التعاون الاستراتيجي الصينية العربية

القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة

تعيش الأوضاع الدولية حاليا تغيرات متواصلة معمقة ومعقدة في ظل الزخم المتزايد للتعددية القطبية والعولمة الاقتصادية والتطور المستمر للتنوع الثقافي والمعلوماتية الاجتماعية وما يترتب على ذلك من التعديلات والتحولات المتسارعة للمعادلة الدولية والنظام الدولي. تعمل دول العالم على تسريع وتيرتها في تغيير استراتيجياتها التنموية وتحريك الإصلاح والإبداع وتعجيل التحول الاقتصادي وإيجاد مجالات جديدة للتنمية. وفي الوقت نفسه، ما زال العالم يمر بفترة تعديلات عميقة للاقتصاد في حين تكون العناصر الجيوسياسية أكثر حضورا وتتوالى وتتعاقب التوترات المحلية وتزداد التحديات الأمنية غير التقليدية والتحديات العالمية بشكل مستمر، وما زالت الفجوة كبيرة بين الجنوب والشمال من حيث مستوى التنمية. فما زال هناك مشوار شاق وطويل لتدعيم القضية السامية للسلام والتنمية للبشرية.

إن الصين التي تعتبر أكبر بلد نام في العالم، تعمل بكل طاقتها على تحقيق "الهدفين المئويين" وبناء دولة اشتراكية حديثة غنية وقوية وديمقراطية ومتحضرة ومتناغمة وتحقيق الحلم الصيني للنهضة العظيمة للأمة الصينية. ستواصل الصين رفع راية السلام والتنمية والتعاون والكسب المشترك، وتسلك طريق التنمية السلمية بلا تغيير، وتلتزم باستراتيجية الانفتاح القائمة على المنفعة المتبادلة والكسب المشترك بلا تزعزع، سعيا إلى إقامة علاقات دولية من نوع جديد تتمركز على التعاون والكسب المشترك.

إن الدول العربية التي تقع في منطقة الالتقاء بين قارتي آسيا وإفريقيا تتميز بطابع تعددي تنوعي ديني وحضاري بارز، وتعرف بعراقة ثقافتها وتاريخها وخصوصيتها في الموارد وإمكانياتها الهائلة في التنمية. وفي ظل الظروف الحالية، تعمل الدول العربية على استكشاف طرق تنموية تتناسب مع ظروفها الوطنية بإرادتها المستقلة،

من خلال الدفع بالعملية الصناعية وزيادة التوظيف وتحسين معيشة الشعب وتـدعيم السلام والاستقرار في المنطقة، بما يقوم بدور مهم في الشؤون الإقليمية والدولية.

ينتمي كل من الصين والدول العربية إلى العالم النامي، وتمتلك الاثنتان كمجموعة سُدس مساحة اليابسة وما يقرب من رُبع سكان العالم وثُمن حجم الاقتصاد العـالمي. ورغـم أن الجانبين الصيني والعربي يتباينان من حيث الموارد والإمكانيات ومستوى التنمية، غير أن كلاهما يمر بمرحلة مهمة في المسيرة التنموية، ويضطلعان بمهمة مشتركة لتحقيـق نهضـة الأمة وتقوية وإثراء الوطن، الأمر الـذي يتطلـب تضـامنا وتنسـيقا أوثـق بـين الجـانبين، والتواصل والاستفادة المتبادلة في استكشاف الطرق التنموية، وتعزيز التعاون في السعي وراء التنمية المشتركة، والعمل يدا بيد على تـدعيم أمـن المنطقـة، والتفاعـل والتـآزر في إقامة نوع جديد من العلاقات الدولية، بما يساهم في الحفاظ على السـيادة والاسـتقلال ووحدة الأراضي للصين والدول العربيـة وتعزيـز الاسـتقرار والاقتصـاد وتحسـين معيشـة الشعب وزيادة الرفاهية للشعب الصيني والشعوب العربية.

تستمر الصين في الالتزام بالصداقة التقليدية الصينية العربية وتطويرها، وتعمل بـاطراد على إثراء وتعميق المعادلـة الشـاملة الأبعـاد والمتعـددة المسـتويات والواسـعة النطـاق للتعاون الصيني العربي، والدفع بالتطور السليم والمستمر لعلاقات التعاون الاسـتراتيجي القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشـتركة، بمـا يقـدم مسـاهمة إيجابيـة في صـيانة السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة والعالم بـأسره.الجـزء الثـاني، سياسـة الصـين تجـاه الدول العربية

يعتبر العالم العربي شريكا مهما للصـين التـي تسـلك بخطـوات ثابتـة طريـق التنميـة السلمية في مساعيها لتعزيز التضامن والتعاون مع الدول النامية وإقامة علاقة دولية من نوع جديد تتمحور على التعاون والكسب المشترك. وينظر الجانب الصيني دائمـا إلى العلاقات الصـينية العربيـة مـن الزاويـة الاسـتراتيجية، ويلتـزم بتوطيـد وتعميـق الصداقة التقليدية بين الصـين والـدول العربيـة كسياسـته الخارجيـة الطويلـة الأمـد.

ستلتزم الصين بالفهم الصحيح للمسؤولية الأخلاقية والمصلحة للربط الوثيق بين الجهود الهادفة إلى تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في الدول العربية والجهود الرامية إلى تحقيق تنمية أفضل في الصين، وذلك من أجل الكسب المشترك والتنمية المشتركة من خلال التعاون وبالتالي استشراف آفاق أكثر إشراقا لعلاقات التعاون الاستراتيجي بين الصين والدول العربية.

-- تلتزم الصين بتطوير علاقاتها مع الدول العربية على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي. وتقف إلى جانب عملية السلام في الشرق الأوسط وتدعم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وتدعم الجهود المبذولة من جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء في هذا السبيل. تتمسك بحل القضايا الساخنة في المنطقة بطرق سياسية وتدعم إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، كما تؤيد الجهود الحثيثة التي تبذلها الدول العربية من أجل تعزيز التضامن ووضع حد لانتشار الأفكار المتطرفة ومكافحة الإرهاب وغيرها. وتحترم الصين خيار شعوب الدول العربية، وتدعم جهود الدول العربية في استكشاف الطرق التنموية التي تتناسب مع خصوصياتها الوطنية بإرادتها المستقلة، مع الأمل في زيادة تبادل الخبرة مع الدول العربية بشأن حكم وإدارة البلاد.

-- يحرص الجانب الصيني على إجراء التعاون العملي مع الدول العربية وفقا لمبدأ المنفعة المتبادلة والكسب المشترك، وخاصة من خلال التشارك في بناء "الحزام والطريق"، الذي سيتم في عملية تناسق استراتيجيات الجانبين للتنمية وتوظيف ما لديهما من المزايا والإمكانيات الكامنة والدفع بالتعاون الدولي في مجال الطاقة الإنتاجية وتوسيع دائرة التعاون في البنية التحتية ومجال تسهيل التجارة والاستثمار، إضافة إلى الطاقة النووية والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقة الجديدة والزراعة

والمالية وغيرها، بما يحقق التقدم المشترك والتنمية المشتركة، ويعود بمزيد من فوائد على أبناء شعوب الجانبين. يحرص الجانب الصيني على التعاون مع الدول العربية للدفع بآلية تعاون من نوع جديد تقوم على الانفتاح والمنفعة المتبادلة والكسب المشترك، كما سيواصل تقديم ما في مقدوره من المساعدة للدول العربية عبر قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف وفقا لاحتياجات الأخيرة، بما يساعد على الارتقاء بمستواها المعيشي وقدرتها على تنمية نفسها.

-- تحرص الصين على مشاركة الدول العربية في المساعي لتكريس التنوع الحضاري في العالم، وتعزيز التواصل والاستفادة المتبادلة بين مختلف الحضارات، وزيادة توثيق التواصل الإنساني والثقافي بين الصين والدول العربية، وتعزيز التعاون بين الجانبين في مجالات العلوم والتربية والتعليم والثقافة والصحة والإذاعة والسينما والتلفزيون، وذلك في سبيل زيادة التفاهم والصداقة بين شعوب الجانبين، والتكامل والتمازج بين الثقافتين الصينية والعربية، وبالتالي بناء جسور للتفاهم والتواصل تساهم في توحيد جهود الأمتين الصينية والعربية في الدفع بالتقدم والازدهار للحضارة البشرية.

-- يحرص الجانب الصيني على تعزيز التشاور والتنسيق مع الجانب العربي للعمل سويا على صيانة المقاصد والمبادئ لـ"ميثاق الأمم المتحدة"، مع تطبيق أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، بما يحافظ على العدل والعدالة في المجتمع الدولي ويدفع بالنظام الدولي نحو اتجاه أكثر عدلا وإنصافا، واحترام المصالح الحيوية والهموم الكبرى للجانب الآخر في إصلاح الأمم المتحدة وتغير المناخ والأمن الغذائي وأمن الطاقة وغيرها من القضايا الدولية الهامة، ودعم المطالب المشروعة والمواقف الصائبة للجانب الآخر، والعمل بحزم على حماية المصلحة المشتركة للدول النامية الغفيرة.الجزء الثالث، تعزيز التعاون الصيني العربي على نحو شامل

(1) المجال السياسي

1. التبادل الرفيع المستوى

الحفاظ على زخم التبادل والحوار على المستوى الرفيع بين الجانبين الصيني والعربي، والتوظيف الكامل لدور اللقاءات بين قيادات الجانبين في إرشاد العلاقات الصينية العربية، وزيادة التواصل بشأن العلاقات الثنائية والقضايا الهامة ذات الاهتمام المشترك، وتكثيف تبادل الخبرة والتجارب في حكم وإدارة البلاد ومجال التنمية، وتوطيد الثقة السياسية المتبادلة وتوسيع دائرة المصلحة المشتركة وتعزيز التعاون العملي.

2. آليات التشاور والتعاون بين الحكومات

مواصلة تعزيز بناء آليات التشاور والتحاور بين الحكومات الصينية والعربية، والتوظيف الكامل للدور الإرشادي والتنسيقي للآليات الثنائية والمتعددة الأطراف كالحوارات الاستراتيجية والمشاورات السياسية، وتعزيز التواصل والتبادل وتدعيم التنمية المشتركة.

3. التواصل بين الأجهزة التشريعية والأحزاب السياسية والحكومات المحلية

يحرص المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني على مواصلة تعزيز التواصل والتعاون مع الأجهزة التشريعية في الدول العربية على مستويات مختلفة وعبر قنوات متعددة على أساس تبادل الاحترام وتعميق التفاهم وتطوير التعاون.

ويحرص الحزب الشيوعي الصيني على مواصلة تعزيز التبادل مع الأحزاب والمنظمات السياسية الصديقة في الدول العربية بغية توطيد الأسس السياسية لتطوير العلاقات الصينية العربية وذلك على أساس مبادئ الاستقلالية والمساواة الكاملة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

مواصلة تعزيز التواصل بين الحكومات المحلية الصينية والعربية. تثبيت آلية منتدى المدن الصينية والعربية ودعم إقامة علاقات توأمة بين مزيد من المقاطعات والولايات والمدن لأجل تدعيم التواصل والتعاون الثنائي في مجال التنمية والحوكمة المحليتين.

4. التعاون في الشؤون الدولية

تعزيز التشاور حول الشؤون الدولية والبقاء على التواصل والتنسيق في القضايا الدولية والإقليمية الهامة وتبادل الدعم والتأييد فيما يتعلق بالمصالح الجوهرية والهموم الكبرى لدى الجانب الآخر وتكثيف التنسيق والتعاون في المنظمات الدولية وحماية المصالح المشتركة للجانبين والدول النامية الغفيرة.

التشارك في صيانة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وما يتمحور عليه من النظام الدولي والمنظومة الدولية، والعمل على إقامة علاقات دولية من نوع جديد تتمركز على التعاون والكسب المشترك، وبذل جهود مشتركة لتدعيم السلام والتنمية في العالم. دعم الدور الرئيسي للأمم المتحدة في صيانة سلام العالم وتعزيز التنمية المشتركة والتعاون الدولي، ودعم الإصلاحات اللازمة والمشروعة للأمم المتحدة بغية زيادة التمثيلية وحق الكلام للدول العربية وغيرها من الدول النامية في مجلس الأمن الدولي.

5. القضايا المتعلقة بتايوان

إن قضية تايوان تخص المصلحة الجوهرية للصين. إن مبدأ الصين الواحدة أساس هام لإقامة وتطوير العلاقات بين الصين والدول العربية والمنظمات الإقليمية. يثمن الجانب الصيني الالتزام المستمر من الدول العربية والمنظمات الإقليمية بمبدأ الصين الواحدة، وعدم قيامها بتطوير علاقات رسمية أو إجراء تواصل رسمي مع تايوان، ودعمها للتنمية السلمية للعلاقات بين جانبي المضيق وقضية إعادة توحيد الصين.

(2) مجال الاستثمار والتجارة

1. "الحزام والطريق"

التمسك بمبدأ التشاور والتشارك والتنافع لتعزيز البناء المشترك من الجانبين الصيني والعربي لـ"الحزام والطريق"، وتشكيل معادلة تعاون "1+2+3" تتخذ مجال الطاقة كالمحور الرئيسي ومجالي البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار كجناحين و3 مجالات ذات تقنية متقدمة وحديثة تشمل الطاقة النووية والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقات الجديدة كنقاط اختراق، بما يطور ويجدد من التعاون العملي.

2. التعاون في الطاقة الإنتاجية

الالتزام بالدور الرئيسي للشركة والدور القيادي للسوق والدور التحفيزي للحكومة والتشغيل التجاري كالمبدأ وارتباط مزايا الصين في الطاقة الإنتاجية باحتياجات الدول العربية، لإجراء تعاون متقدم ومناسب وكفيل يساهم في زيادة التوظيف ويحافظ على البيئة مع الدول العربية في مجال الطاقة الإنتاجية، ودعم العملية الصناعية في الدول العربية.

3. التعاون الاستثماري

تشجيع ودعم شركات الجانبين على توسيع وتحسين الاستثمارات المتبادلة على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة والتعاون والكسب المشترك، وتوسيع مجالات التعاون وتنويع سبله، وتوسيع القنوات الاستثمارية والتمويلية وتعزيز التعاون الاستثماري والتمويلي المتبادل من خلال توزيع حقوق المساهمين والدائنين وبأساليب مختلفة تشمل القروض والتمويلات من نوع الميزنين والاستثمارات المباشرة والصناديق وغيرها. إن الجانب الصيني على استعداد لمواصلة تقديم القروض الميسرة وائتمانات التصدير وغيرها للدول العربية مع تقديم دعم تأميني لائتمانات التصدير والاستثمارات في الخارج. والدفع بالتشاور والتوقيع على اتفاق عدم ازدواجية الضرائب ومنع التهرب من الضرائب بين الجانبين الصيني والعربي، بما يهيئ بيئة مواتية للاستثمار، ويوفر ظروفا ميسرة لمستثمري الجانبين، ويحمي حقوقهم ومصالحهم المشروعة.

4. التجارة

دعم دخول مزيد من المنتجات العربية غير النفطية إلى السوق الصينية، ومواصلة تحسين الهيكلة التجارية، والعمل على الدفع بالتطور المستمر والمستقر للتجارة الثنائية. وتعزيز التواصل والتشاور بين الجهات الاقتصادية والتجارية المختصة لدى الجانبين الصيني والعربي بغية سرعة إتمام المفاوضات بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة والتوقيع على اتفاق التجارة

الدعوة إلى تطبيق مفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام في الشرق الأوسط، ودعم قيام الدول العربية وسائر دول المنطقة ببناء آلية الأمن الإقليمية التي تقوم على التعاون الجماعي وتتسم بالتشارك والتقاسم، بما يحقق الأمن والأمان الدائمين والازدهار والتنمية في الشرق الأوسط.

2. التعاون العسكري

تعميق التواصل والتعاون في المجال العسكري بين الصين والدول العربية. تعزيز الزيارات المتبادلة بين القياديين العسكريين لدى الجانبين، وتوسيع دائرة التواصل بين العسكريين، وتعميق التعاون في الأسلحة والأعتدة ومختلف التقنيات المتخصصة، وإجراء تدريبات مشتركة بين القوات المسلحة. مواصلة دعم بناء الدفاع الوطني والجيوش للدول العربية من أجل صيانة السلم والأمن في المنطقة.

3. التعاون في مجال مكافحة الإرهاب

الرفض القاطع والإدانة للإرهاب بكافة أشكاله، ورفض ربط الإرهاب بعرق أو دين بعينه، ورفض المعايير المزدوجة. دعم جهود الدول العربية في مكافحة الإرهاب، وتعزيز قدرتها على مكافحة الإرهاب. يعتقد الجانب الصيني أن مكافحة الإرهاب تتطلب إجراءات شاملة واستئصال الإرهاب من ظواهره وبواطنه في آن واحد، وأنه يجب الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي واحترام سيادة الدول واستقلالها ووحدة أراضيها في عمليات مكافحة الإرهاب المعنية.

يحرص الجانب الصيني على تعزيز التواصل والتعاون مع الدول العربية في مكافحة الإرهاب وإقامة آلية طويلة الأمد للتعاون الأمني وتعزيز الحوار بشأن السياسات وتبادل المعلومات الاستخباراتية وإجراء التعاون الفني وتدريب الأفراد، بما يواجه التهديدات الإرهابية الدولية والإقليمية بشكل مشترك.

4. التعاون في مجالات الشؤون القنصلية والهجرة والقضاء والشرطة

اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية السلامة والحقوق والمصالح المشروعة للشركات الصينية والعربية والمواطنين الصينيين والعرب لدى الجانب الآخر، والعمل على وضع الترتيبات المؤسسية مناسبة تسهل تبادل الأفراد بين الصين والدول العربية. تعزيز نتائج تعاون الجانبين في مجالات المساعدة القضائية والتسليم والإعادة وغيرها، وتعزيز التواصل

والتعاون في مجالات توقيع المعاهدات الخاصة بالمساعدة القضائية وملاحقة الهاربين واسترجاع الأموال المختلسة ومكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود ومكافحة الفساد وغيرها.

5. الأمن غير التقليدي

بذل جهود مشتركة لتعزيز القدرة على مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية. دعم جهود المجتمع الدولي في مكافحة القرصنة البحرية، ومواصلة إرسال السفن العسكرية للمشاركة في مهام الحفاظ على سلامة الملاحة البحرية الدولية قبالة خليج عدن والسواحل الصومالية. إجراء التعاون لأمن الإنترنت.

الجزء الرابع، منتدى التعاون الصيني العربي وأعمال المتابعة

على مدى الـ11 عاما التي مضت على تأسيس منتدى التعاون الصيني العربي، تستكمل آليات المنتدى وتتوسع دائرة مجالاته بخطوات متزنة في ضوء مقاصده المتمثلة في التحاور والتعاون والسلام والتنمية، وأصبح إطارا مهما للحوار الجماعي والتعاون العملي بين الجانبين الصيني والعربي على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة. وتمت إقامة في إطاره علاقات التعاون الاستراتيجي الصينية العربية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة، الأمر الذي يشكل ظهيرا قويا للتطور المستمر للعلاقات الصينية العربية على المدى البعيد.

ستواصل الصين العمل على بناء وتطوير أعمال المنتدى وبذل جهود مشتركة مع الدول العربية لمواصلة إثراء مقومات التعاون الصيني العربي وإيجاد سبل مبدعة للتعاون والارتقاء بمستواه وتوظيف الدور الريادي لآلية الاجتماع الوزاري مع مواصلة إثراء واستكمال آليات التعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والثقافة ووسائل الإعلام والتبادل الشعبي، بما يعزز التبادل والتعاون الشامل الأبعاد بين الجانبين الصيني والعربي.

الجزء الخامس، العلاقات بين الصين والمنظمات الإقليمية العربية

تهتم الصين بالعلاقات مع جامعة الدول العربية وتحترم جهود الأخيرة في حماية السلام والاستقرار ودفع التنمية في المنطقة، وتدعم دورا أكبر لها في الشؤون الدولية والإقليمية. إن الصين على استعداد لمواصلة تعزيز التشاور والتعاون مع الجامعة العربية في كافة المجالات.

تعرب الصين عن تقديرها بالدور الإيجابي الذي يقوم به مجلس التعاون لدول الخليج العربية وغيره من المنظمات العربية شبه الإقليمية في حفظ سلام المنطقة ودفع التنمية، وهي على استعداد لتعزيز التواصل الودي والتعاون مع هذه المنظمات.